

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ الحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية المصرية

سنة عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
الحسين محمد الحكيم

الدكتور نعيم عطية
رئيس مجلس إدارة

المجلد الخامس عشر

الطبعة الأولى

١٩٨٦ - ١٩٨٧



إصدار: الدار المصرية للموسوعات ومكتبة الدكتور الحكيم
القاهرة، ٥ شارع قنطرة، ص.ب. ١٠٤٣، ت. ٣٩٤٦٦٣٠

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني
الحامى أمام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد الخامس عشر

الطبعة الأولى
١٩٨٦ - ١٩٨٧

إصدار: الدار العربية للموسوعات
القاهرة: ٥٠ شارع ميلك - ص.ب. ٥٤٢١ - ت. ٧٥٦٦٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

عبد الفخراني

موضوعات الجزء الخامس عشر

دعوى^(*)

- دعوى الإفشاء .
- دعوى التسلوية .
- دعوى تهينة القليل .
- الطعن في الأحكام الإدارية .

(*) راجع الجزء الرابع عشر (أول موضوع دعوى) .

فهرج ترتيب مطبوعات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي تفرقتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى مجتمعاً منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى التي أرسيتها ترتيباً إحتياجياً طبقاً للتوضيحات . وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الأحكام والفتاوى ترتيباً منطقياً يحسب طبيعة المادة المهمة وإمكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى يدعى — قدر الامكان — برصيد المبادئ التي تضمنت قواعد علمية ثم أعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ الجزئية جنباً الى جنب دون تعقيد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبعها أيضاً من منطلق الترتيب المنطقى المبادئ على اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الأحكام والفتاوى جنباً الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل أو تشابه بقرب بينها دون فصل تحكمى بين الأحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك بمساعدة للباحث على سرعة تتبع المسئلة التي يدرسها والوصول بقصر السبل الى الإلمام بما أدلى فى شأنها من حلول فى أحكام المحكمة الإدارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيراً ما تتلاقى الأحكام والفتاوى أو تتقارب عند راي واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد أن يتمرنه القارئ على هذا التعارض نوا من استعراض الأحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشقيقه بالبحث مما أقرته المحكمة من مبدأين فى نكبة وما قرره الجمعية العمومية فى نكبة أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة
أرساها كم من الأحكام والفتاوى فقد لجريت تقسيمات داخلية لهذه
الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تنطق بها من فتاوى
وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذي يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث
الرجوع اليها في الاصل الذي استقيت منه بالمجموعات الرسمية التي ذيلت
المكتب الفني بمجلس الدولة على اصدارها سنوياً للأحكام والفتاوى ، وان
كان الكثير من هذه المجموعات قد اضحى متعزراً التوصل اليها لتقدم العهد
بها ونفاذ طبعاتها . كما ان الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعا الى
الآن في مجلدات سنوية ، مما يزيد من القيمة العلمية للموسومة الادارية
الحديثة ويعين على التفتي في الجهد من أجل خدمة عالية تتمثل في اعلام
الكافة بما ارساه مجلس الدولة مثلاً في محكمة الادارية العليا والجمعية
المعموية لقسمي الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ في ذيل كل حكم او فتوى بتاريخ الجلسة
التي صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن لطلب المحكمة الادارية العليا
التي صدر فيها الحكم ، او رقم الملف الذي صدرت الفتوى من الجمعية
المعموية او من قسم الراي مجتمعا بشانه ، وان تذكر الاشارة الى رقم الملف
في بعض الحالات الطويلة فسيلتقى في تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذي
صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التي طلبت الراي وتاريخ هذا
التصدير .

وفي كثير من الاحيان تتراجع المجموعات الرسمية التي تنشر الفتاوى
بين بعض البيئات الخاصين فتشير عادة الى رقم ملف الفتوى وتشير عادة
اخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٢/٤/١٩٥٧)

وعلى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧

لسنة ٢ ق الصادر بجلسة ١٢ من ابريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .
(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٢٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع التى صدرت الى جهة الادارة طابقة الفتوى برقم ١٢٨ بتاريخ ١٩ من يولية ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيدده الملبا بالموضوع الذى يبحته .
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى او حكم . وعندئذ سيجد التطبيق عقب الحكم او الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته او بكثر من فتوى او حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التطبيق فى نهلية الموضوع .
وعلى انقوام لن تحمل التعليقات لرقابا مسلسللة كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة .

وبذلك نرجو ان نكون قد اوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر ان نتبعه فى استخراج ما يحتلجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة . ولا يفوتنا فى هذا المقام ان نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة بياننا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والاحكام بكثر من موضوع ، فاذا كثرت قد وضعت فى اكثر الموضوعات ملامحة الا انه وجب ان نشير اليها بمناسبة الموضوعات الاخرى التى تمسها الفتوى او الحكم من تريب لى بعيد .

والله ولى التسويليق

حسن الفكاهى ، نعيم عطيه

محتوى (٥)

الفصل الثاني : دعوى الالفاء

الفرع الأول : تكيف دعوى الالفاء وطبيعتها .

الفرع الثاني : قبول دعوى الالفاء

الفرع الثالث : الإجراءات السابقة على رفع الدعوى (التظلم للوجوب)

الفرع الرابع : ميعاد الستين يوما

أولا : بدء ميعاد الستين يوما (النشر والإعلان)

ثانيا : العلم اليقيني

ثالثا : حساب الميعاد

رابعا : وقف الميعاد وقطعه

خامسا : مسائل متنوعة

الفرع الخامس - الحكم في دعوى الالفاء

أولا : حجية حكم الالفاء

ثانيا : تنفيذ حكم الالفاء

الفرع السادس : طلب وقف التنفيذ واستمرار صرف المرقب

الفصل الثالث : دعوى التسوية

أولا : معيار التمييز بين دعوى الالفاء ودعوى التسوية

ثانيا : دعوى التسوية لا تخضع للميعاد الذي تخضع له دعوى الالفاء

ثالثا : المخاضات المنقطة بالرواتب لا تنقيد بميعاد الستين يوما

رابعا : حالات من دعوى التسوية

(٥٥) راجع الجزء الرابع عشر (أول موضوع دعوى) .

- (أ) تحديد الإقتضية
- (ب) الوضع على وظيفة
- (ج) حساب مدد الخدمة السابقة
- (د) النقل من المكافأة الشاملة إلى إحدى الفئات التي قسم إليها اعتماد المكافآت والأجور الشاملة
- (هـ) دعاوى ضباط الإحتياط
- (و) الإحتقية في مكافأة
- (ز) اعتزال الخدمة
- (ح) تسوية معاش
- (ط) الإحالة على المعاش

الفصل الرابع : دعوى تهينة الدليل

الفصل الخامس : الطعن في الأحكام الإدارية

الفرع الأول : وضع المحكمة الإدارية العليا وطبيعتها

الفرع الثاني : اختصاص المحكمة الإدارية العليا

الفرع الثالث : ميعاد الطعن وأجراءاته وإحكامه بصفة عامة

أولاً : الميعاد

ثانياً : الصفة

ثالثاً : المصلحة

رابعاً : تقرير الطعن

الفرع الرابع : طعن الخصم الثالث والخارج عن الخصومة

الفرع الخامس : طعون هيئة مفوضي الدولة

الفرع السادس : الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع

الفرع السابع : سلطة المحكمة الإدارية العليا في نظر الطعون المحروضة عليها

الفرع الثامن : التماس إعادة النظر

الفرع التاسع : دعوى البطلان الأصلية

الفرع العاشر : الطعن في أحكام دائرة فحص الطعون

الفرع الحادي عشر : مسائل متنوعة

الفصل الثاني

دعوى الإلغاء

الفرع الأول

تكييف دعوى الإلغاء وطبيعتها

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

القضاء الإداري لا يعتبر بالنسبة للجهة الإدارية درجة أعلى من درجات التقاضي بل الجهتان مستقلتان في اختصاصهما المتعلق بالوظيفة — طلب الإلغاء أو وقف التنفيذ هو في حقيقته دعوى مبتدأة بالنسبة للقرار الإداري .

ملخص الحكم :

إن القضاء الإداري لا يعتبر بالنسبة للجهة الإدارية درجة أعلى من درجات التقاضي ، بل الجهتان مستقلتان في اختصاصهما الوظيفي . وطلب إلغاء القرار الإداري أو وقف تنفيذه إنما يكون بالنسبة للقرارات الإدارية النهائية . فالمفروض — والحالة هذه — أن القرار الإداري يستنفذ جميع مراحله في درجات السلم الإداري حتى يصبح نهائيا قبل اللجوء إلى القضاء الإداري بطلب إلغاء أو وقف تنفيذه ، وهذا الطلب هو في حقيقته دعوى قضائية مبتدأة بالنسبة إلى القرار الإداري .

(ملحق ١٧٨٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٨)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

المنزعة الإدارية ، ولو كانت طعنا بالإلغاء ، هي خصومة قضائية — المناط فيها هو قيام النزاع وقت رفعها ، واستمراره إلى حين الفصل فيها —

فقدان هذا الركن وقت رفع الدعوى - الحكم بعدم قبولها - فقدان هذا

الركن أثناء نظرها - الحكم باعتبار الخصومة منتهية .

ملخص الحكم :

من المسلمات في فقه القانون الإداري أن المنازعات الإدارية ، ولو كانت طعنا بالالغاء ، هي خصومة قضائية منطلها قيام النزاع الذي هو جوهرها واستمراره بين طرفيها ، فإن هي رفعت مخترة الى هذا الركن كانت من الأصل غير مقبولة ، وإن هي رفعت متوافرة عليه ثم افتتحت خلال نظرها أصبحت غير ذات موضوع ووجب القضاء باعتبارها منتهية ، لا غرق في ذلك بين دعوى الالغاء ودعوى غير الالغاء .

(طعن ٥٩٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

الخصومة في دعوى الالغاء تقوم على اختصام القرار الإداري والحكم الصادر بالغاءه يكون حجة على الكلفة - دعوى غير الالغاء - الخصومة فيها ذاتية والحكم الصادر فيها له حجة نسبية - اشتراك دعوى الالغاء ودعوى غير الالغاء في أنها خصومة قضائية منطلها قيام النزاع واستمراره ،

ملخص الحكم :

لأن تميزت دعوى الالغاء بأنها خصومة عينية تقوم على اختصام القرار الإداري ، وأن الحكم الصادر فيها بالغاءه بهذه المثابة يكون حجة على الكلفة ، بينما دعوى غير الالغاء هي خصومة ذاتية يكون للحكم الصادر فيها حجة نسبية مقصورة على أطرافه ، إلا أن كلا الدعويتين لا تخرجان عن كونهما خصومة قضائية منبها قيام النزاع واستمراره .

(طعن ٥٩٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

سلطة محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية في فهم الواقع أو الموضوع — ليست نهائية — خضوعها لرقابة المحكمة الإدارية العليا — لوجه التماس على الطعن بالنقض .

ملخص الحكم :

ليس لمحكمة القضاء الإداري أو للمحاكم الإدارية ، في دعوى الإلغاء ، سلطة قطعية في فهم « الواقع » أو « الموضوع » تقتصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا ، والتّمسّاس في هذا الشأن على نظم النقض المعنى هو قياس مع الفارق ، ذلك أن رقابة محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتتصرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وهذا بدوره هو عين « الموضوع » الذي ستتناوله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لأحكام القضاء الإداري . فلنشأ أن ولن اختلاف في المرتبة إلا أنها متماثلان في الطبيعة ، إذ تردّهما في النهاية إلى مبدأ الشّروعية ، تلك تسلطه على القرارات الإدارية ، وهذه تسلطه على هذه القرارات ثم على الأحكام .
(ملعن ١٥٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

الطعن بالإلغاء على أحد القرارات الصادرة بالطريقة لا يترتب عليه بطريقة آلية الطعن على جميع القرارات اللاحقة بالطريقة الإقصية — دعوى الإلغاء لا يمكن أن تتم إلا بإرادة صريحة لا افتراس فيها — أساس ذلك — أنه — أن الحكم الصادر بتحديد الإقصية في تاريخ معين وما يترتب على ذلك من آثار لا تنصرف آثاره إلى قرارات الطريقة التالية التي لم تعرض على المحكمة .

ملخص الحكم :

ان الحكم يرد تقديم المدعى من الدرجة الخامسة الى مايو سنة ١٩٤٦ وما يترتب على ذلك من آثار انما يكون نطاعة الفصل في منازعة حصول استحقاق المدعى لان تسوية الترتيب في الدرجة الخامسة وارجاعها الى التاريخ سالف الذكر والاثر المباشر الذي يترتب على ذلك هو تعديل التقديم في تلك الدرجة وصرف الفروق المالية الناجمة من العلاوات وتدرج الراتب في الدرجة موضوع الدعوى ولا يمكن ان ينصرف الى قرارات اخرى لم تعرض على المحكمة للفصل فيها ، ذلك ان الدعوى بالقضاء القرارات الادارية المسببة لا يمكن ان يتم الا بإرادة صريحة جلية من الطاعن لا افتراض فيها ولا تكون ضمنية اذ ليس في القوانين ما يلزم صاحب الحق ان يحرك الدعوى لحماية ذلك الحق اذا ما اعتدى عليه . وبما يؤيد هذا النص ان الدعوى ، وخصوصا دعوى الانشاء لها اوضاع معينة نص عليها القانون من ايداع صحيفة الطعن مشتملة على بيانات معينة وان يتم الايداع في مسكرتيرة المحكمة في اجل معلوم بحيث لو تخلف اى وضع من تلك الاوضاع انهارت الدعوى وحكم بعدم قبولها وفضلا عن ذلك فلا يمكن انقول في خصوص الدعوى الراهنة بان ترقية المدعى الى الدرجات العليا يعتبر اثرا من الآثار التي يقضى له بها الحكم المطعون فيه اذ ان اثر انشاء هو ما ينتج عنه مباشرة والترقية الى الدرجة الاعلى في حاجة الى قرار خاص بها يصدر بعد بحث حالة الموظف مقارنة بحالة غيره من الزملاء والنظر فيها عسى ان يكون قد طرأ عليها من ظروف قد تحول دون الترقية . او تقضى بتأجيلها وينبنى على ذلك ان الطعن على القرار الصادر بتحديد الترتيب في الدرجة الخامسة في أغسطس سنة ١٩٤٧ والقضاء هذا القرار لا يمكن ان يترتب عليه بحكم اللزوم الطعن في جميع القرارات اللاحقة والا تعدى الحكم الى امور لم تعرض على المحكمة - وهو ما سبق قوله - كما يؤدي الى اضطراب دائم للاوضاع الادارية اذ يصبح النجاح في الطعن على أحد القرارات الادارية مدعاة لألغاء جميع القرارات اللاحقة والصادرة بالترقية بطريقة آلية دون اتخاذ الاجراءات القانونية لعرضها على الجهات القضائية للتحقق من مدى جديتها لومدى استحقاق الطاعن عليها لها وافضليته على المطعون

عليها فيها وفي ذلك اهدار للبراكر القانونية الذاتية للضم ووزعرتها على مرور الزمن ما يضطرب محة نظام العمل في الجهاز الادارى وتضيع في سبيله المصلحة العامة كما ان هذا النظر يؤدى الى القول بان المحكمة قد اهدت نفسها محل الجهات الادارية التى تملك وحدها اصدار القرارات الادارية اذ ان الحكم لا يقضى عن اصدار القرارات الادارية تنفيذا له فاذا هي امتنعت من ذلك لو اصدرتها على نحو يخالف ما جاء بالحكم فليس لهم المضرورة الا ان يلجأ من جديد الى القضاء مراعىا الاوضاع القانونية لاسترداد ما يكون قد انتشم من حقوقه كما ان هذا النظر يقضى ايضا على الاوضاع القانونية التى تحكم الموظفين سواء كان ذلك في ظل القواعد السابقة على القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ او التى تجرى تحت ظله اذ ان الترقية في الحالة الاولى لا تقوم على الانتدبية وحدها وانما تقوم على الجدارة مع مراعاة الانتدبية وانما في الحالة الثانية لا تجرى باضطراد انما تحكمها ضوابط لا يمكن التحلل فيها من هذه الضوابط مثلا عدم جواز ترقية موظف حصل في السنة السابقة على تقدير بدرجة ضعيف او انزلت به عقوبة تأديبية تحول دون تربيته في وقت معين او اوقف عن عمله نتيجة لتحقيق جنائى او ادارى وهي امور يجب ان توضع في الميزان قبل تقرير ترقية الموظف بالتدبية بحيث ينتفى معها القول بان الطعن في قرار ادارى يقرب عليه بحكم اللزوم الطعن في القرارات التالية له لتعلق حق الطاعن بها دون ما استعراض لجميع الظروف والاوضاع المحيطة بهذه القرارات ، هذا وليس في مركز الموظف اللاتحى ما يطعن على هذا النظر اذ ان حقه في الالتجاء الى القضاء لم يشرع الا لحماية هذا المركز اذ ما اعتدى عليه ، كما ان القول بان الدعوى دعوى نسوية لم يخالف الواقع اذ انها طعن على قرارات بالترقية الى درجات اعلى .

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

الدعوى التي يقبها المدعى بالمطالبة بالدرجة السياسية من تاريخ التبعين بالتطبيق لقواعد الإنصاف واستحقاقه للدرجة الخامسة بالتطبيق لقواعد التنسيق — تضمن هذه الدعوى بحكم اللزوم الطعن في أى قرار بالترقية إلى الدرجات التالية متى تمت الترقية فيها بحسب الإجابة في الدرجات السابقة وتغنى عن تكرار الطعن في القرارات التالية — أساسى ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى التي يرفعها المدعى للطعن في القرارات التالية لا يقوم على أساسى .

ملخص الحكم :

لأن كان القرار بالترقية إلى الدرجة الرابعة التى ترك فيها المدعى وقتذاك قد صدر فى ٣١ من مايو سنة ١٩٥٠ اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٥٠ ، ونشر فى النشرة المدنية لوزارة الجريدة فى ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ ، إلا أنه لما كان المدعى قد رفع دعواه مطالبا باستحقاقه للدرجة السادسة اعتباراً من تاريخ دخوله الخدمة فى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٥ بالتطبيق لقواعد الإنصاف ، واستحقاقه للدرجة الخامسة الكتابية من أول مايو سنة ١٩٤٦ وما يترتب على ذلك من آثار بالتطبيق لقواعد التنسيق ، فليس من شك من أن الدعوى المذكورة تتضمن بخسكم اللزوم الطعن بالالغاء فى أى قرار بالترقية إلى الدرجة التالية متى ثبتت بالترقية فيها على نذر الإثبات بحسب الترتيبات السابقة ، لارتباط هذه بطلب اوتباط اللزوم بالاضل أو النتيجة بالسلب ، فإذا استجلب القضاء لطلب المدعى فائضته وكشف عن استحقاقه للترقية إلى الدرجة السابقة ، وحل القضية فيها بما لا يوجب صاحب الدور فى الترتيبات التالية ، وكان قد صدر عن الفصل فى الدعوى مؤارات تالية بالترقية على أساس الإثبات ، فإن الدعوى المذكورة تخفى صاحب الشأن عن تكرار الطعن بدون موجب فى تلك القرارات التالية ، ما دام الطعن

فى القرار الاول ، وهو الاصل ، يتضمن حتماً — وبحكم اللزوم — الطعن ضيقاً
فى القرارات التالية ، وهى الفرع ، كما ان تنفيذ الحكم الصادر فى تلك
الدعوى بالغناء القرار الاول وما يتوجب عليه من آثار يقتضى تصحيح الاوضاع
بالنسبة للمدعى فى تلك القرارات التالية ، وضماً للامور فى نصايها السليم
كثير من آثار الحكم المخور للكشف لاصل الحق ، ومن ثم يكون الدفع
بمعهم قبول الدعوى فى غير مطلبه .

(ملعن ١٦٩ لملنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٩/١/١٧)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

الطعن بالانقضاء على قرار معين — شموله لجميع القرارات المرتبطة
به — مقصور على ما كلف لاحقاً للقرار المطعون عليه دون التسابق منها .

ملخص الحكم :

ليس صحيحاً ان الطعن بالانقضاء الموجه الى قرار ما يشمل جميع القرارات
المرتبطة به اذ انه لا يتناول من هذه القرارات الا ما كلف لاحقاً للقرار المطعون
التأويل اما القرارات الصليق بصورها على القرار المطعون الغاؤه فليس
الطعن بالانقضاء لا يشملها .

(ملعن ١٠٧٠ لملنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

صدور القرار المطعون فيه مؤسساً لخطى التقدم على نيل المائدة ٢٢
من قانون الموظفين ، والخال انه يجب لقرار الترقية فى خصوصية الحالة
المطروحة على التماس المعلقة فى وزن الكلفة فى الغاء القرار — ثبوت
ان الطاعن والمطعون ضده قد رضا قبل الحكم الى الدرجة الاعلى بل وما
يعطوها — ضرورة الانقضاء جزئياً وحسباً فى اقدمية الترقية — كيفية تنفيذ
الحكم .

ملخص الحكم :

إذا كان التلبيث من محضر لجنة شئون الموظفين أن اهتمامها في المفاضلة بين المرشحين قد انصرف الى تطبيق أو عدم تطبيق المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ورشحت المطعون في ترقيته للترقية للدرجة الاولى على هذا الاساس ، مع أن هذه المادة لم يكن ثمة مجال لاعمالها سوى الخصوصية المروضة للبحث ، بل كان يجب أن تجرى الترقية على اساس المفاضلة في وزن الكفلية في الحدود التي يتطلبها القانون ، فيكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بالالغاء حتى يمكن اجراء هذه المفاضلة قد لصلب الحق في تضايقه . الا انه يجب عند اجراء المفاضلة لاصدار القرار الجديد بعد الغاء القرار المطعون فيه أن يؤخذ في الاعتبار أن المدمى والمطمعون في ترقيته كلاهما قد رقى الى الدرجة الاولى بل وإلى ما يطوها بعد ذلك ، فاصبح الغناء في الواقع من الامر جزئيا محصورا في اقدمية الترقية الى الدرجة الاولى فاذا تبين أن المطعون في ترقيته هو الافضل بقي الوضع كما هو ، وإذا تبين أن المدمى هو الافضل والاولى بالترقية وجب ارجاع اقدميته في هذه الدرجة الى التلخيص المعين لذلك في القرار المطعون فيه ، وارجاع اقدمية المطعون في ترقيته الى تلخيص لول قرار تل بالترقية الى الدرجة الاولى يستحق الترقية فيه ، وهكذا بين قوى الشان المرشحين للترقية الى هذه الدرجة .

(ملعن ١٧٣٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

طلبات الغاء القرارات الادارية الخاصة بمنح علاوات — المادة ٣/٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — وجوب أن تكون الملاوة من العلاوات التي لا ينشأ المركز القانوني فيها ايجابا أو سلبا الا بصور قرار اداري من يملكه بسلطة تقديرية — استقرار المركز الذاتي للملاوة الاعتيادية أو علاوة الترقية — صيرورتها جزءا من المرتب — اعتبار المتأزعة فيها بعد ذلك من منازعات الرواتب — الفقرة الثانية من المادة سألقة الذكر .

ملخص الحكم :

ان طلب الإلغاء المطلق بعلاوة لا يعتبر من طلبات القرارات الإدارية الخاصة بمنح علاوات (المنصوص عليها في البند ٢ من المادة ٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، والبند ثلثا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة) الا اذا كانت العلاوة من العلاوات التي لا ينشأ المركز القانوني فيها ايجابيا او سلبا الا بصور قرار إداري من يملكه بسلطة تقديرية ، وهذا يصدق - في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - على القرار الصادر من لجنة شئون الموظفين بالتطبيق للمادة ٤٤ منه بتأجيل العلاوة الاعتيادية او بالحرمان منها على حساب التقرير السنوية السرية المقدمة عن الموظف وفقا لحكم المادة ٤٢ ، كما يصدق نظريا على كل علاوة تكون الإدارة - بمقتضى القانون - مخولة منحها او منعهما بسلطة تقديرية ، كما كان الشأن في العلاوات في بعض الكادرات القديمة مثل كادر سنة ١٩٣١ التي كانت تجعل منحها جوازا وتقديرية للإدارة بحسب حالة الوفورات في الميزانية ، بينما اصبح استحقاق الموظف للعلاوة الاعتيادية طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مستقدا من هذا القانون مباشرة ، وتحل في اول مايو التالي لنفى الفترة المبينة فيه ما دام لم يصدر قبل ذلك قرار من لجنة شئون الموظفين بتأجيلها او الحرمان منها . الا اذا استقر للموظف المركز القانوني الذاتي بالنسبة للعلاوة الترقية بالقرار المنشئ لها ، او بالنسبة للعلاوة الاعتيادية بالقرار المنشئ لها ان كانت مما تمنح او تمنع جوازا وبسلطة تقديرية ، وبالنسبة للعلاوة الاعتيادية بطول يومها ان استحقاقها مستقدا من القانون راسا ينص فيه ولم يحصل تأجيلها او الحرمان منها بقرار خاص - انه اذا ما استقر للموظف المركز الذاتي لهذه العلاوات على النص الفصل آتيا ، فانها تصبح جزءا من المرتب تضاف اليه وتندمج فيه وتعتبر المتأزعة منها بعد ذلك من متأزعات الرواتب المنصوص عليها في البند ٢ من المادة ٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة والبند ثانيا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

رفع دعوى الإلغاء طعناً في قرار ترقية لا يترتب عليه اعتبار درجة الموظف المظنون في ترقيته خالية .

ملخص الحكم :

إذا كان استمرار الصرف براتب اثنين من الموظفين على درجتين من الدرجات التابعة لقسم الملاحة الجوية ، هو استصحاب الآثار الوضعية الناشئة عن قرار ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ المظنون فيه آنذاك وهو القرار الذي رقى بموجبه هذان المهندسان بغير حق على هاتين الدرجتين ، ولا يصح اعتبار استمرار حبس تلك الدرجتين غير خالف دون شعورها وضرورة الترقية إليها بموجب القرار رقم ١٤٢ الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦ ، ذلك أن الإدارة ما كان ينبغي لها أن تعتبر هاتين الدرجتين شاغرتين عند صدور هذا القرار حتى يصح القول بإمكان الترقية إليهما ، يؤكد ذلك أن دعوى إلغاء قرار ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لا يخلو الحال في شأنها من فرضين لها أن يتكشف بصرها عن إلغاء القرار المثير اليه لصالح من أقام الدعوى وفي هذه الحال يستحق الدرجتين راتباً الدعوى اعتباراً من تاريخ القرار للأخفى بما يمتنع معه اعتبارهما شاغرتين قبيل صدور قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦ ، وأما أن تستمر الخصومة عن رفض طلب الإلغاء وفي هذه الحال يستمر شغل الدرجتين كما كانتا من قبل ، وعلى كلا الفرضين لا محل للنهي على الإدارة لأنها امتنعت بغير حق عن إجراء الترقية إلى هاتين الدرجتين لانهما كانتا على كل حال غير شاغرتين لمعلا .

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

الطعن بالالغاء على أحد القرارات الصادرة بالترقية بالادمية — يتضمن بحكم اللزوم الطعن في أى قرار ترقية بالادمية الى الدرجات التالية — صدور حكم باستحقاق المدعى فى الترقية الى الدرجة السابقة وتحديد اقدميته فيها بما يجعله صاحب دور فى الترقية الى الدرجات التالية — يعنى صاحب الشأن عن تكرار الطعن بدون موجب فى تلك القرارات التالية — اساس ذلك ان تنفيذ الحكم الصادر بالغاء القرار الاول وما يترتب عليه من آثار يقتضى تصحيح وضع المحكوم له فى الدرجات التالية •

ملخص الحكم :

ان رفع دعوى بالغاء قرار ترقية بالادمية وما يترتب على ذلك من آثار يتضمن بحكم اللزوم الطعن بالالغاء فى أى قرار بالترقية الى الدرجات التالية متى اتبعت الترقية فيها على دور الادمية بحسب الدرجات السابقة لارتباط هذه بتلك ارتباط الفرع بالاصل او النتيجة بالسبب فاذا استجلب القضاء لطلب المدعى فأنصفه وكشف عن استحقاقه للترقية الى الدرجة السابقة وحدد اقدميته فيها بما جعله صاحب الدور فى الترقية التالية وكان قد صدر قبل الفصل فى الدعوى قرارات تالية بالترقية على اساس الادمية فإن الدعوى المذكورة تغنى صاحب الشأن عن تكرار الطعن بدون موجب فى تلك القرارات التالية ما دام الطعن فى القرار الاول وهو الاصل تضمن حتماً ويحكم اللزوم الطعن ضمناً فى القرارات التالية وهى الفرع كما ان تنفيذ الحكم الصادر فى تلك الدعوى بالغاء القرار الاول وما يترتب عليه من آثار يقتضى تصحيح الاوضاع بالنسبة للمدعى فى تلك القرارات التالية وضماً للأمور فى نصابها السليم كآثر من آثار الحكم المذكور الكاشف لاصل الحق ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى المستند الى عدم تقديم تظلم سابق ، فى غير محله •

(طعن ١٥٠٠ لسنة ٧ ق ، ٨٣٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

طلب إلغاء قرار الترقية تأسيسا على أن المطعون في ترقيته لا تتوافر له عناصر الامتياز — هذا الطلب يتضمن طلبين أولهما إلغاء قرار تقدير الكفاية ، وثانيهما إلغاء قرار الترقية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المطعون ضده الثاني أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري طالبا إلغاء القرار رقم ٤٠ الصادر في ١١/١/١٩٦٦ فيها تضمنه من ترقية السيد / إلى الدرجة الثانية ، وقال أن المطعون في ترقيته لا تتوافر له عناصر الامتياز لما هو منسوب إليه من أمور تشينه أقدام عليها حال إشرافه على إدارة المخازن ولما نسب إليه من إهماله في تطبيق اللوائح والتعليمات ومراقبة الخاضعين لإشرافه وهي أمور تضمنها التحقيق رقم ١٨٤ لسنة ١٩٦٨ وطلب إلغاء قرار الترقية المطعون فيه ، ومن ثم فإن دعواه تتضمن طلبين أولهما إلغاء قرار تقدير الكفاية وثانيهما إلغاء قرار الترقية .

(طعن ٨٦ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٤)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

اختلاف دعوى التعويض عن دعوى الإلغاء — لا تلزم بين قضاء الإلغاء وقضاء التعويض وكل من القضاءين فلكه الخاص — إلغاء قرار إداري بسبب انطوائه على بعض العيوب الشكلية — لا يستتبع حتما وبحكم التزام القضاء بالتعويض ما دام اغفال هذا الإجراء الشكلى لا يعتبر جوهريا — مثال : عدم عرض قرار على قسم التشريع بمجلس الدولة رغم وجوب عرضه على هذا القسم .

ملخص الحكم :

ان دعوى الالغاء تختلف بداهة عن دعوى التعويض اركاننا وموضوعا وحجية وأخص ما فى الامر أنه بينما يكتفى فى دعوى الالغاء ان يكون رافعها صاحب مصلحة فانه يشترط فى رافع دعوى التعويض ان يكون صاحبه حق اصلته جهة الادارة بقرارها الخاطئ بضرر يراد برأه وتعيضه عنه . والمؤدى للالزام لهذا النظر فى جملته وتفصيله ان القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالالغاء . بل لكل من القاضين فلكه الخاص الذي يدور فيه . فالحكم المطعون فيه يكون قد أصاب وجه الحق ، لذا اتبع فى سياسته الاصل التقليدى المسلم ، وهو ان العيوب الشكلية التى قد تشوب القرار الادارى تؤدى الى الغائه لا تصلح مع ذلك لزوما أساسا للتعويض فاذا كان المقصود من عرض القرار على قسم التشريع هو أساسا الاطئنان الى سلامة صياغة القرار ، واذا كان الرجوع الى لجنة البورصة لا يهدف الا الى الاستئناس برأيها دون الالتزام به فان اغفال مثل هذا الاجراء لا يمكن بداهة ان يقال عنه انه عيب جوهري بسبب القضاء بالتعويض .

(طعن ٤٩٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

تكيف طلبات الخصوم فى الدعوى هو من اختصاص المحكمة - قرار وزير التربية والتعليم رقم ١١٩ لسنة ١٩٧١ الصادر فى ١٢/٤/١٩٧١ بقواعد الترقيات الادبية بالوزارة يجعل الترقية ولاية اختيارية تستقل الادارة بتقدير مناسبة اجرائها ومن ثم لا يستحق الموظف هذه الترقية بمجرد توافر شروطها فى شأنه ومن ثم فانه يستند مركزه القانونى من القرار الذى تصدره الادارة باجراء الترقيات الادبية - رفع الدعوى للمطالبة بالحقية المدعى فى الترقية الى احدى الوظائف الاعلى وفقا للقواعد المشار اليها - هذه الدعوى فى حقيقتها تعتبر من دعاوى الالغاء وليست من دعاوى

التسوية ومن ثم فانه يتمين في هذه الحالة الطعن في قرار ادارى معين خاص
باحدى حركات هذه الترقيات فيما تضمنه من تخط للبدعى في الترقية —
عدم اختصام قرار ادارى معين على النحو السابق بيانه يؤدى الى عدم قبول
الدعوى شكلا .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كانت المدعية قد ذهبت في تكيف دعواها الى انها
من دعاوى الاستحقاق والقضاء الكامل وتسوية الحالة على اساس انها اى
المدعية — تستند حقها في شغل وظيفه موجه اعدادى من القاعدة التنظيمية
العامه مباشرة ما دامت قد تكاملت في حقها شروط شغل الوظيفة المذكورة
طبقا لاحكام القرار الوزارى رقم ١١٠ لسنة ١٩٧١ في شأن الترقيات
الادبية للعاملين في حقل التعليم العام ، الا انه من المبادئ المسلمة ان المحكمة
تستقل بتكيف طلبات الخصوم في الدعوى ومتى كانت الترقيات الادبية التى
نص عليها القرار الوزارى رقم ١١٩ لسنة ١٩٧١ الصادر من وزارة التروية
والتعليم في ١٢/٤/١٩٧١ يجعل الترقية ولاية اختيارية تستقل الادارة ،
بتقدير مناسبة اجرائها في ضوء ما تبين لديها من احتياجات مرفق التعليم
العام الى الوظائف الرئاسية والاشرافية فهم اى الترقية الادبية من الملامات
التي تترخص الادارة في وزن تقدير مناسبتها وفاء بحاجات مرفق التعليم
العام ، ولذلك لا يستحق الموظف الترقية الادبية طبقا للقرار الوزارى سالف
الذكر بمجرد توافر شروطها في حقه ، ولكن يستند الموظف مركزه القانونى
الذاتى في الترقية الى الوظيفة الادبية من القرار الذى تصدره الادارة بناء
على سلطتها التقديرية باجراء الترقية الادبية وعلى ذلك فقد كان يتمين على
المدعية الطعن بالالغاء في قرار ادارى معين فيما تضمنه من تخطيها نسي
الترقية الى وظيفة موجه اعدادى الا ان المدعية لم تطعن في قرار ادارى
معين ولم تتظلم من قرار ادارى معين قبل رفع الدعوى وحددت دعواها
على انها من دعاوى التسوية في حين انها من دعاوى الالغاء لان حقها في
الترقية الادبية لا ينشأ من مجرد تكليل شروط الترقية الادبية في حقها
ولكن من القرار الادارى الصادر بناء على سلطة الادارة التقديرية في

اجراء الترقية واختيار مناسبتها — ومتى كانت المدعية لم تتظلم من قرار ادارى معين ولم تظمن بالالغاء فى قرار ادارى معين لذلك تكون دعواها غير مقبولة قانونا . واذ قضى الحكم المطعون فيه بأحقية المدعية فى وظيفة موجه اعدادى لغة انجليزية — فانه — اى الحكم المطعون فيه — يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وجاء معيبا بما يوجب الفاقه ومن ثم فانه يتمين الحكم بقبول الطعنين شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه ، وعدم قبول دعوى المدعية والزامها بالمصروفات .

(طعن ٥٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/٣/١٥) — فى ذات المضى

طعن ٧٠٦ لسنة ٢٥ ق بذات الجلسة .



الفرع الثاني قبول دعوى الإلغاء

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

دعوى الإلغاء خصومة عينية مناطها اختصاص القرار الإداري ذاته استهدافا لمراقبة مشروعيته ، لذلك يشترط أن يكون القرار قائما منتجا أثره عند اقامة الدعوى — تخلف هذا الشرط بأن زال قبل رفع الدعوى دون أن ينفذ على أى وجه — عدم قبول الدعوى .
ملخص الحكم :

الخصومة في دعوى الإلغاء هي خصومة عينية مناطها اختصاص القرار الإداري في ذاته استهدافا لمراقبة مشروعيته . ولما كان القرار الإداري على هذا النحو هو موضوع الخصومة ومحطها في دعوى الإلغاء فإنه يتعين أن يكون القرار قائما منتجا آثاره عند اقامة الدعوى ، فإذا ما تخلف هذا الشرط بأن زال هذا القرار قبل رفع الدعوى بالقلته أو بانتهاء فترة تأقيته دون أن ينفذ على أى وجه كانت الدعوى غير مقبولة إذ لم تنصب على قرار إداري قائم ولم تصالف بذلك محلا .

(ملعن ١٠٦٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

الطريق الذي رسمته المادة ٢٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ لتنظيم من بعض القرارات المتعلقة بالشهر العقاري أمام قاضي الأمور الوقفية — لا يعد طريقا مقبولا للمعن بالإلغاء مانعا من اختصاص القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

ان الاختصاص الذى خوله القانون لقاضى الامور الوقتية فى المادة ٢٥ وإجاز لصاحب الشأن الالتجاء اليه بصدده لا يمنع من عرض النزاع على القضاء الإدارى مباشرة للفصل فيه اذا ما انتطوى هذا النزاع على طلب الغاء قرار ادارى ذلك ان الطريق الذى رسمته المادة ٢٥ ليس طريقا مقابلا للطعن بالالغاء حتى يختص به قاضى الامور الوقتية اختصاصا مانعا من ولاية محكمة القضاء الإدارى ، اذ الاصل ، فى قبول الطعن بالالغاء امام هذا القضاء الا يكون ثمة طعن مقبل ومباشرة امام جهة قضائية اخرى تتوافر للطاعن امامها مزايا قضاء اللغاء وضماناته وبشرط الا يكون قضاء هذه الجهة قضاء ولائيا لا يجد صاحب الشأن فيه موثلا حصينا تحصى لديه لوجه دفاعه وهو ما لا يتوافر فى طريق الطعن الذى رسمته المادة ٢٥ المشار اليها امام قاضى الامور الوقتية ، اذ قد يستغلق هذا الطريق ويمتنع عليه السير فيها اذا ما امتنع أمين مكتب الشهر العقارى عن اجابة صاحب الشأن الى ما اوجبه هذه المادة عليه من رفع الامر الى قاضى الامور الوقتية وهو فوق ذلك لا يكفى فى حماية حقوق المتنازعين بصورة قاطعة ذلك ان قاضى الامور الوقتية طبقا لحكم المادة ٢٥ لا يجرى تضالؤه فى مواجهة الخصوم ولا تحصى فيه وسائل دفاعهم بل يصدر قراره الولائى على وجه السرعة وفى غير حضورهم ويكون قراره غير قابل للطعن .

(طعن ٩٣٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

الاصل فى الاختصاص بدعوى الالغاء الا يوجد طريق طعن مقبل ومباشر — تفصيل ذلك — مثال — الطريق الذى رسمته المادة ٢٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخالص بالشهر العقارى للتنظيم من بعض التصرفات المتعلقة بالشهر العقارى امام قاضى الامور الوقتية — لا يعد طريقا مقابلا للطعن بالالغاء مانعا من اختصاص القضاء الإدارى .

ملخص الحكم :

ان الاصل في قبول الطعن بالالغاء لهام القضاء الادارى الا يوجد طعن مقابل ومباشر ينص القانون على اختصاص جهة قضائية اخرى به بشرط ان تتوفر للطاعن املها بزاياء قضاء الالغاء وضمائاته . وبشرط الا تكون هذه الجهة قضاء ولائيا لا يجد فيه صاحب الشأن موثلا حصينا تبحص لديه اوجه دفاعه ويلاحظ ان بعض هذه الشروط التى يتوقف عليها عدم قبول الدعوى امام قضاء الالغاء غير متوافر فى طريق الطعن الذى رسمته المادة ٢٥ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ذلك ان الطريق الذى رسمه القانون المذكور - فضلا عن كونه طريقا غير مباشر ، كما تذهب الى ذلك مذكرته الايضاحية - فانه قد يستغلق على المعارض اذا امتنع لهين مكتب الشهر عن اجابته الى ما اوجبته عليه المادة ٢٥ سالفة الذكر ، وهو فوق ذلك لا يكفل حماية حقوق المتنازعين بصورة ناجعة لان الجهة التى تحسم الخلاف القائم حول لزوم البيئات او عدم لزومها لا يجرى تضالؤها فى مواجهة الخصوم ولا تبحص وسائل دفاعهم بل تصدر قرارها الولائى على وجه السرعة وفى غير محضرهم ويكون قرارها غير قابل للطعن .

(طعن ٢٤٠ لسنة ١٣ ق - جلسة ١١/١/١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

الحكم بعدم قبول دعوى الالغاء شكلا - يتضمن الحكم باختصاص المحكمة بنظرها - صيرورة هذا الحكم نهائيا تمنع من اثاره مسألة الاختصاص فى دعوى التعويض فى ذات الموضوع .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت من تقرير الطعن ان دعوى التعويض الراهنة تعتبر فرعا لدعوى الالغاء رقم ٢١ لسنة ٤ القضائية اذ ان المدعى بعد ان اخفق فى دعوى الالغاء المذكورة لجأ الى اقامة الدعوى الراهنة بطلب التعويض عن

الضرر الذي ادعى انه اصله على اساس ادعائه بعدم مشروعيه ذات القرار الاداري الذي كان قد طلب الغاءه يدعوى الالغاء المشار اليها بسبب ذات العيب الذي ادعى في دعوى الالغاء سالفه الذكر انه لحق القرار الاداري المذكور . واذ كان الامر كذلك غلته لا تجوز العودة في الدعوى الراجعة الى اثاره مسألة الاختصاص والفصل فيها من جديد ، لان الحكم الصادر في دعوى الالغاء رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٤ القضائية سالفه الذكر اذ قضى بعدم قبولها ، يكون قد قضى ضمنا بلفصل اختصاص المحكمة بنظرها ، وهو في ذلك نهائي ، ومن ثم فقد حاز في مسألة الاختصاص قوة الامر المقضي . فهو يقيد المحكمة في هذه المسألة عند نظر طلب التعويض ، وذلك ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بالفصل في طلبات التعويض متفرع عن اختصاصه بالفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية ، والقاعدة في حجية الامر المقضي هي ان الحكم في شيء حكم فيها يتفرع عنه .

(طعن ٧٤٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٥)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

تصدى المحكمة لموضوع الدعوى يكون بعد ثبوت توافر شروطها الحكم بعدم قبول الدعوى في حالة عدم توافرها دون التغفل في الموضوع

ملخص الحكم :

ان لدعوى الالغاء طبقا لما جرى عليه القضاء الاداري شروطا لا بد من توافرها حتى تكون هذه الدعوى مقبولة امام القضاء وعليه ان يتصدى لها بالفحص قبل ان يتصدى لموضوع المخالفة المدعاة اذ لا يمكنه بحث الموضوع الا بعد ان يتأكد له توافر هذه الشروط واذا لم تتوافر تحتم عليه الحكم بعدم قبولها دون التغفل في الموضوع .

(طعن ٣٠٠٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

وجوب بحث مسألة القبول الشكلى قبل التعويض لسقوط الدعوى

بالتقادم الطويل .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بسقوط دعوى الالفاء بالتقادم الطويل دون بحث مسألة القبول الشكلى للدعوى ابتداء طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة وهو اصلا قانون هذه الدعوى بحسبانها من دعاوى الالفاء ، (وكان المدعى يطلب ارجاع اقتديته فى درجة صلتع دقيق ممتاز الى ١٩٥٦/٣/٢٤ تاريخ القرار الصادر بترقية بعض العاملين الى هذه الدرجة) فانه يكون قد شابه التقصر فى التسبب ومخالفة القانون .

(طعن ١١٥٩ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

قبول دعوى الالفاء بنوط بنوفر شرط المصلحة الشخصية لرافعها —

يتسع شرط المصلحة الشخصية لكل دعوى الفاء يكون رافعها فى حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه من شأنها ان تجعل هذا القرار مؤثرا فى مصلحة جنية له — اتساع نطاق شرط المصلحة الشخصية فى دعوى الالفاء على النحو السابق لا يعنى الخلط بينها وبين دعوى الحسبة — المدعى بصفته محابيا لديه عديد من القضايا التى اقامها امام محكمة القضاء الادارى وتظورها دائرة منازعات الافراد والهيئات له مصلحة شخصية فى نهاية دعوى الفاء قرار رئيس الجمهورية بمنع نائب رئيس مجلس الدولة وسام الاستحقاق من الطبقة الاولى اذ انه كان فى تاريخ منح الوسام المذود عنه يرأس الدائرة التى كثيرا ما يختصم المحامى امامها

رئيس الجمهورية بصفته — فإن له — مصلحة في الطعن في قرار منسج
الوسام ضامنا لقضاء قاضيه وتجرده وحيدته — قرار رئيس الجمهورية بمنح
وسام من أوسمة الدولة (وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى) لأحد أعضاء
مجلس الدولة في مناسبة قوية عامة بصفته عضوا بمجلس إدارة الهيئة
العامة للإصلاح الزراعي — منح الوسام كان لصفة تختلف عن صفته كعضو
بمجلس الدولة ولا علاقة لها بوظيفته القضائية بحكم مجلس الدولة —
هذا القرار لا تربيه شبهة ولا تمتوره مخالفة قانونيه — القرار صحيح في
شريعة القانون ولا محلجة في الادعاء بعدم مشروعية منح الوسام بنص المادة
١٢٢ من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — المعاملة الاستثنائية التي
حظرت المسادة ان يعامل بها أحد الاعضاء وردت في معرض تحديد المرتبات
والمعاشات والبدلات وسائر المزايا المالية الأخرى •

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحسبة في شريعة الاسلام التي جعلها
الدستور المصري المصدر الرئيس للتشريع ، لم تنشر دعواها الا لحماية
النظام الاجتماعي والاخلاقي ، اى لحماية النظام العام والاداب العامة
بالتعبير القانوني المعاصر ، وقد اقرت معاملات الفقه والقضاء التزام
القاضي بالحكم من تلقاء نفسه في كل ما يخالف النظام العام والاداب العامة .
وأردف الطاعن ان احكام التنظيم القضائي لمجلس الدولة والسلطة القضائية
تعتبر من فروع النظام العام ، فاذا نصت المادة ١٢٢ من قانون مجلس الدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وتقابلها المادة ٦٨ من قانون السلطة
القضائية — على تحريم معاملة عضو مجلس الدولة بآلية معاملة استثنائية .
فان هذا النص وهو يطبق بالنظام العام ، يحرم الحكم على خلافه ، ويغدو
للطاعن الصفة والمصلحة في الطعن على القرار المطعون فيه .

يضاف الى ذلك ان الطاعن بصفته محاميا يتعامل مع دائرة منازعات
الامراد والهيئات بمجلس الدولة — التي كان يرأسها السيد المستشار .

..... فى عديد من قضاياها المقامة على رئيس الجمهورية منح الوسام
المذكور . ومن ثم فإن للطاعن مصلحة فى نفاء قاضيه وتجرده وسيرته . وقد
غلب الحكم المطعون فيه أنه قرر فى عبارة مرسله ومجمله عدم تعارض القرار
المطعون فيه مع أى نص من نصوص التشريعات المنظمة للسلطة القضائية
أو مجلس الدولة ، دون أن يبين أسباب توافق القرار المطعون فيه مع حكم
الماعتين المشار إليهما فى دفاع المدعى .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « لا تقبل الطلبات الآتية :

(١) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

(ب) »

وقد اضطرت احكام المحكمة الادارية العليا على أنه يجب أن تكون
تلك المصلحة شخصية ومباشرة — الا أنه فى مجال دعاوى الالغاء وحيث
تتصل هذه الدعوى بقواعد واعتبارات المشروعية والنظام العام فإن القضاء
الادارى — يؤازره الفقه — لا يقف فى تفسير شرط المصلحة الشخصية عند
ضرورة وجود حق يكون القرار الادارى المطلوب الغاؤه قد اهدره أو مس به —
كما هو الحال بالنسبة لدعاوى التعويض وسائر الدعاوى الحقوقية — وانما
يتجاوز ذلك بالقدر الذى يتفق ويسهم فى تحقيق مبادئ المشروعية وارساء
مقتضيات النظام العام ، بحيث يتسع شرط المصلحة الشخصية لكل دعوى
الغاء يكون رافعها فى حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه
من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثرا فى مصلحة جدية له وجدير بالذكر
أن اتساع نطاق شرط المصلحة الشخصية فى دعوى الالغاء على النحو
السابق لا يعنى الخلط بينها وبين دعوى الحسبة ، فلا يزال قبول دعوى
الالغاء منوطا بتوافر شرط المصلحة الشخصية لرافعها .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الدعوى الماثلة ، يبين ان المدعى
يبرر مصلحته فى اقامة دعواه بأنه بصفته محليا لعديد من القضايا التى
اقامها امام محكمة القضاء الادارى ، وتنظرها دائرة (منازعات الأفراد
والهيئات) التى كان يرأسها السيد المستشار فى تاريخ منح الوسام

المنوه عنه ويختصم فيها رئيس الجمهورية — بصفته — فإن له مصلحة في الطعن على قرار منح الوسام ضامنا لبقاء قاضيه وتجرده وحيدته .

ومن حيث أنه في حدود ما تقدم تبدو للمدعى مصلحة شخصية في أن يقيم دعواه المائلة ، مستهدفا منع ما قد يكون من شأنه التأثير على حيدة القاضى أو تجرده أو استقلاله ، وليطعن المتقاضيين الى سر العدالة على النهج الذى أمر الله به واستقرت عليه كافة النظم والشرائح . ولتستقيم الموازين القسط في يد العدالة .

ولا مراء أن قبول هذه الدعوى ، وتحيصها وتحقيق وثائقها ، وإعلان وجه الحق فيها أدى الى تحقيق مصلحة العدالة ذاتها ، وأقرب الى نفي الريب والفتون والشبهات .

ومن حيث أنه متى استبان ذلك ، يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المدعى في رفعها ، قد جانبه الصواب ، فيتمين القضاء بالبراءة ويقول الدعوى شكلا .

ومن حيث أنه لما كان طرفا الخصومة قد أبديا وجهات نظرهما ، وقتما دفاعهما في الموضوع وما يتطرق به من أوراق ومستندات . وكانت الدعوى على هذا النحو مهياة للفصل في موضوعها ، لذا فإن لهذه المحكمة وقد قضت بالبراءة الحكم المطعون فيه والقاضى بعدم قبول الدعوى ، ويقبولها أن تتصدى للفصل في موضوعها .

ومن حيث أن الوسام الذى منح للسيد المستشار ، كان منحه له بصفته عضو بمجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وذلك بمناسبة الاحتفال بمرور خمسة وعشرين عاما على صدور أول قانون للإصلاح الزراعى في مصر . ولم يكن منح الأوسمة مقصورا على سياحته ، وإنما تم منحها حسب صريح تأشيرة السيد رئيس الجمهورية لكل من عمل في مشروع الإصلاح الزراعى بدءا من الوزير الأسبق للزراعة السيد / سيد برعى . وقد شملت الكشف بأسماء من منحوا الأوسمة عددا من المعلمين في هذا المجال بوزارة الزراعة والجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى وبعض رؤساء مجالس المدن وغيرهم . ومتى استبان

ذلك غدا واضحا ان الوسم الذى - منح للسيد المستشار
لا علاقة له بوظيفته القضائية ، ولا بصفته قاضيا بمحاكم مجلس
الدولة ، وانما كان منح الوسم فى مناسبة قومية لصفة اخرى قلمت
لسيادته وهى عضوية مجلس ادارة الهيئة الصلة للاصلاح الزراعى ..
وقد شاركه فى هذا التكريم الادبى عديد من العاملين فى مجال الاصلاح
الزراعى بما ينفى على وجه اليقين شبهة المعاملة الاستثنائية للسيد
المذكور ، فضلا عن انقطاع العلاقة او الاثر بالوظيفة القضائية التى كان
يتولاها سيادته ،

ومن حيث انه لا حاجة فى الادعاء بعدم مشروعية منح الوسم
للسيد المذكور بنص المادة ١٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - والمقابلة لنص المادة ٦٨ من قانون السلطة
القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - ذلك ان المادة
١٢٢ المشار اليها تنص على ان تحديد مرتبات اعضاء مجلس الدولة بجميع
درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ، ولا يصح ان يقرر لاحد منهم
مرتب بصفة شخصية او ان يعامل معاملة استثنائية بآية صورة .

وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الاخرى كذلك
بالمعاشات ونظامها الاحكام التى تقرر فى شأن الوظائف المماثلة بقانون
السلطة القضائية .

وقد وردت هذه المادة فى الفصل الثامن من الباب الرابع من قانون
مجلس الدولة ، وهذا الفصل خاص بمرتبات اعضاء مجلس الدولة
ومعاشاتهم . ويتضح بجلاء من سياق عبارة نص المادة المذكورة ان
المعاملة الاستثنائية التى حظرت المادة ان يعامل بها احد اعضاء مجلس الدولة،
انما وردت فى معرض تحديد المرتبات والمعاشات والبدلات وسائر المزايا
المالية الاخرى . وقد وردت عبارة « او ان يعامل معاملة استثنائية بآية
صورة » مقطوعة على عبارة « ولا يصح ان يقرر لاحد منهم مرتب
بصفة شخصية » . ومن ثم يتخصص مدلولها ومعناها فى المجال الذى
وردت فيه أى فى مجال المرتبات والمعاشات والمزايا المالية الاخرى .

الفرع الثالث
الاجراءات السابقة على رفع الدعوى
(التظلم الوجوبى)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتقرير حالات التظلم الوجوبى - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ ابريل سنة ١٩٥٥ ببيان اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه - كيفية حساب ميعاد الطعن القضائى فى حالة الرفض الضمنى للتظلم - التاريخ الذى يتخذ اساسا لحساب مدة الطعن - هو تاريخ التظلم الى جهة الادارة وقده برقم مسلسل فى السجل المعد لذلك وليس تحريره او اى تاريخ آخر .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذى يحكم هذه المنازعة قد نصت فى بندها الثانى على انه لا تقبل الطلبات التى يتقدم بها الموظفون الى مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية بالتعيين او الترقية او منح العلاوات لو بالاحالة الى المعاش او الاستيداع او الفصل عن غير الطريق التاديبى وفلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئـة الرئـيسـية وانتظار المواعيد المقررة للبـت فى هذا التظلم . وقد نصت هذه المادة على ان تبين اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من مجلس الوزراء . وخولت المادة ١٩ من القانون المشار اليه لكل ذى مصلحة ان يتظلم من القرار الادارى قبل طلبه الغائه وجعلت ميعاد البت فى التظلم واثـره على المواعيد . ونصت المسـاـدة ١٩ آتمة الذكر على انه « يجب ان يبت فى التظلم قبل مضى ستين

يوما من تاريخ تقديمه واذا صدر القرار بالرفض وجب ان يكون مسيبا ،
ويعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات
المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن فى القرار
الخاص بالتظلم مستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة ،
ونصت المادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من ابريل
سنة ١٩٥٥ ببيان اجراءات التظلم الادارى وطريقة الفصل فيه على
ان « يختص فى كل وزارة موظف او اكثر لتلقى التظلمات وتقيدها برقم
ممسلسل فى سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديمها » ومفاد هذه النصوص
فى مجموعها ان القانون حين اوجب التظلم الادارى فى الحالات المنصوص
عليها فيه ورسم طريقة وبين اجراءاته قضى فى نفس الوقت بوجود البت
فى التظلم قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه ، واعتبر فوات الستين
يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة
رفضه وجعل ميعاد رفع الدعوى فى الطعن فى القرار الخاص بالتظلم
ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة اى افترض فى الادارة
انها رفضت التظلم ضمنا باستقادة هذا الرفض الحكى من قرينة فوات هذا
الفاصل الزمنى دون ان تجيب الادارة على التظلم ، فالمرشح لم يفصل
بيان طريقة حساب ميعاد الطعن القضائى فى حالة عدم الرد على التظلم
وضبطا لهذه المواعيد وتنفيذا لاحكام القانون فى هذا الصدد ، قرر مجلس
الوزراء فى قراره آنف الذكر ، انشاء سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديم
التظلمات ، ومن ثم يعمين تحديد ميعاد الطعن على اساس حسابه
من تاريخ تقديم التظلم ، وتقيده برقم مسلسل فى السجل الخاص لا من
تاريخ تحريره او من اى تاريخ آخر .

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

اغفال التظلم في حالة وجوبه — عدم قبول الدعوى ولو كان ميعاد رفعها لم ينقضى — استحداث نظام التظلم الوجوبى بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لبعض دعاوى الإلغاء — سرعان هذا الوضع المستحدث على الدعوى التى ترفع بعد العمل بذلك القانون ولو كان القرار المطلوب إلغاؤه صادرا قبل ذلك — تقديم التظلم من هذا القرار فى ظل القانون السابق — إنتاجه لأثره فى هذا الخصوص فى ظل القانون الجديد — المادة ٢ برافعات .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة استحدثت قاعدة تقضى بعدم قبول الطلبات المقدمة رأسا بإلغاء القرارات الإدارية التى عينتها وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرارات او الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبث فى هذا التظلم الذى يبين اجراءاته وطريقة الفصل فيه بقرار من مجلس الوزراء ، وقد صدر هذا القرار فى ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ . فعدم قبول الدعوى بإلغاء هذه القرارات يترتب — والحالة هذه — على عدم اتخاذ اجراء معين قبل رفعها أمام القضاء الادارى ، فيسرى على كل دعوى ترفع بعد ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ (تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥) ، ولو كانت الدعوى بطلب إلغاء قرار صدر قبل ذلك ، ما دام لم يتظلم صاحب الشأن منه الى الجهة التى اصدرت القرار او الى الجهة الرئيسية ، ولم ينتظر فوات المواعيد المقررة للبث فى هذا التظلم ، ولكن بمزاغة ان الاجراء الذى يكون قد تم صحيحا فى ظل القانون السابق ويعتبر طبقا له منتجا لأثر التظلم الإدارى يظل منتجا لأثره فى هذا الخصوص فى ظل القانون الجديد ، وذلك بالتطبيق للمادة الثانية (م — ٣ — ج ١٥)

من قانون المرافعات المدنية والتجارية . ومن ثم اذا ثبت ان القرار المطعون فيه قد صدر في سنة ١٩٥٠ ، الا ان الدعوى يطلب الغائه لم ترفع الا في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، ولم يسبقها اجراء تم صحيحا في ظل القانون السابق منتجا لآثر التنظيم الاداري ، فكان يتعين على المدعي - والحالة هذه - ان يسلك على سبيل الوجوب طريق التنظيم الاداري وان ينتظر المواعيد المقررة للبت فيه ، وذلك قبل رفع دعواه ، والا كانت غير مقبولة ، حتى لو صح ان ميماد رفعها طبقا للمادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ لم ينقض .

(طعن ١٥١٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

دعوى بطلب الغاء قرار صادر بترقية موظف - لا تقبل الا بعد التنظيم من القرار وانتظار المواعيد المقررة للبت فيه - الطعن في قرارين متتاليين صدرا بالترقية بعد انتهاء المواعيد المذكورة بالنسبة للتنظيم المقدم في أولهما دون الثاني - قبولها متى كان القرار الثاني يعتبر استمرارا للقرار الاول ومقتضى له وكان المدعي قد اضطر لرفعها قبل انقضاء الميعاد بالنسبة للقرار الاول - مثال .

ملخص الحكم :

اذا كان القرار الثاني المطعون فيه لا يدعو ان يكون في حقيقته استمرارا للقرار الاول ومقتضى له ، اذ ينبع من نفس الفكرة التي صدر عنها القرار الاول ، وهي ان المنقولين جيمعا من الكادر الكتابي الى الكادر الاداري يستصبحون جيمعا اقدمياتهم في الدرجة السادسة في هذا الكادر عند نقلهم الى الكادر الاعلى ، ولأنه بناء على هذه الاقدمية يحل دورهم في الترقية الى الدرجة الخامسة ، فصدر القراران المطعون فيهما بالالغاء على هذا

الأساس - إذا كان ذلك كذلك ، فإن المظنون عليه ، إذ يطعن فيها إنما يطعن طعنه على أساس قانوني واحد بالنسبة إليها ، هو أن هؤلاء المتقولين من الكادر الأدنى إلى الكادر الأعلى لا يستصحبون امتيازاتهم في الدرجة السادسة الكتابية ، فلا يحل دورهم في الترقية إلى الدرجة الخامسة الإدارية ، وإن المظنون عليه يعتبر أنطبق منهم في هذه الدرجة السادسة الإدارية ، ولغوى بالترقية تبليهم إلى الدرجة الخامسة ، وبهذه المثابة يعتبر طعنه بالقضاء القرارين متضمنا القرارين مما بما يفتى عن انتظار الفصل في تظلمه ما دام قد اضطر لإقامة الدعوى بالطعن في القرار الأول في آخر الميعاد .

(طعن ٣٣ لسنة ٤٠٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٣)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

وجوب التظلم إلى جهة الإدارة قبل رفع دعوى الإلغاء في بعض المنازعات الخاصة بالموظفين والأكات الدعوى غير مقبولة - المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - التظلم الوجوبى لا يكون إلا بالنسبة للقرارات القابلة للسحب - لا جنوى من هذا التظلم إذا امتنع على الإدارة إعادة النظر في القرار لاستنفاد ولايتها بإصداره أو لعدم وجود سلطة رئيسية تلك التعقيب على مصدره .

ملخص الحكم :

نصت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة في مقرئها الثانية على أنه « ولا تقبل الطلبات الآتية : (١) . . . (٢) الطلبات المقدمة رأساً بالقضاء القرارات الإدارية النصوص عليها في البندين « ثالثاً » و « رابعاً » عقداً ما كان منها صادراً من مجالس تلاميذة والبند « خامساً » من المادة ٨ ، وذلك قبل التظلم منها

الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار او الى الهيئة الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة لبث في هذا التظلم . » ، وقد تناول الهند « رابعا » من المادة ٨ من القانون المذكور « الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية » . وجاء بالذاكرة الايضاحية لهذا القانون « وفيما يختص بتنظيم التظلم وجعله وجوبيا بالنسبة الى القرارات القابلة للسحب والصادرة في شأن الموظفين (مادة ١٢ فقرة ٢) ، فان الغرض من ذلك هو تخفيف الازدحام من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطريق ايسر للناس ، بإنهاء تلك المنازعات في مراحلها الاولى ، ان رأت الادارة ان المتظلم على حق في تظلمه ، فان رفضته او لم تبث فيه في خلال الميعاد المقرر فله ان يلجأ الى طريق التقاضي . ومفاد هذا ان التظلم الوجوبى السابق — سواء الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار ان كانت هي التي تملك سحب او الرجوع فيه ، او الى الهيئة الرئيسية ان كان المرجع اليها في هذا السحب ، وهو الذى جعله المشرع شرطا لقبول طلب إلغاء القرارات الخاصة بالموظفين العموميين التي عينها وقرنه بوجوب انتظار المواعيد المقررة لبث فيه — لا يصدق الا بالنسبة الى ما كان قليلا للسحب من هذه القرارات ، للحكمة التي قام عليها استنزاف هذا التظلم ، وهي الرغبة في تخفيف المنازعات بإنهائها في مراحلها الاولى بطريق ايسر للناس ، وذلك بالمعدل عن القرار المتظلم منه ، ان رأت الادارة ان المتظلم على حق في تظلمه ، فلذا امتنع على الادارة إعادة النظر في القرار لاستنفاد ولايتها بإصداره لو لعدم وجود سلطة رئيسية تملك التعقيب على الجهة الادارية التي اصدرته ، فان التظلم في هذه الحالة يصبح غير مجد ولا منتج ، وبذلك تنتهي حكمته وتزول الخلية من الترويض طوال المدة المقررة ، حتى تغى الادارة الى الحق او ترفض التظلم او تسكت عن البت فيه . ويؤكد هذا النظر الاستثناء الخاص بالقرارات الصادرة من مجالس تأديبية الذي نصت عليه المادة ١٢ سالف الذكر وأخرجته من عداد الطلبات المبينة في البند « رابعا » من المادة ٨ من القانون ، وهي التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، ذلك ان القرارات الصادرة من

المجلس التأديبية لا تلك لية سلطة ادارية التعقيب عليها بالالغاء
او التعديل ، ومن ثم استبعدا الشارح من طائفة القرارات التأديبية
التي لوجب التنظيم المسبق فيها الى الادارة قبل رفع الدعوى بالاعتقاد
لها التضاء ، وذلك على خلاف القرارات النهائية الصادرة من السلطات
التأديبية الأخرى والتي قد يجدى التنظيم منها الى هذه السلطات .
(ملحق ١٥١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١/١٥)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

لا تقبل الطلبات المقدمة رسا بالغاء بعض القرارات الادارية الا بعد
التنظيم منها الى الهيئة الادارية المختصة وانتظار المواعيد المقررة للبت في
هذا التنظيم - التنظيم بعد رفع الدعوى بالغاء هذه القرارات لا يجدى -
الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم التنظيم - سليم .

ملخص الحكم :

اقام المدعى دعواه يطلب الغاء هذا القرار بالمريضة التي اودعها قلم
مكتب المحكة الادارية لوزارة العدل بتاريخ ١٩٥٨/٩/٢٢ ولم يسبق
ايداع هذه المريضة تنظيم من القرار المطعون فيه على مقتضى قرار
مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٥٥/٩/١٦ بشأن اجراءات التنظيم من القرارات
الادارية ، وانما قدم هذا التنظيم الى السيد وزير العدل بتاريخ
١٩٥٨/١١/٢٤ اى بعد رفع دعواه ، وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه
قد اصاب الحق اذ قضى بعدم قبول طلب الغاء القرار المطعون فيه
بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، الذي رفعت الدعوى
في ظله ، وهي تنص على الا تقبل الطلبات المقدمة رسا بالغاء القرارات
الادارية المنصوص عليها في البندين « ثالثا » و « رابعا » من المادة ٨
وذلك قبل التنظيم منها الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار او الى
الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التنظيم .
(ملحق ٧١١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

استلزم القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة
التظلم قبل الطعن في قرارات الترقية - التوسع في معنى التظلم ليشمل
كل ما تقدم به الموظف للمتمسك بحقه والمطالبة به .

ملخص الحكم :

حيث ان المدعى تقدم بطلب بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٤ الى السيد
المدير العام للتعليم الزراعى اوضح فيه انه يقوم بتدريس مادة البساتين
وان تقديراته في السنتين الماضيتين تؤهله للترقية الى وظيفة مدرس
اول ولكن عند ما تقدم للاختبار الشخصى كان متعبا وفاته ان يذكر
للجنة انه « مجهد » قد نال منه التعب كل نال ولم يتمكن من طلب تأجيل
الاختبار الشخصى ليوم آخر - والتمس في طلبه صرف النظر عن نتيجة
الاختبار الشخصى المسبق كاديبته واعادة امتحانه في يوم آخر كيلا تقلت
منه فرصة الترقية عن هذا العام وقد اثير السيد ناظر المدرسة بتاريخ
١٩٥٩/١٠/٢٥ على الطلب برفعه الى السيد مدير عام التعليم الزراعى
مقترحا اعادة امتحانه في الاختبار الشخصى - ويعرض الطلب على كبير
المفتشين اناست الادارة العامة للتعليم الزراعى بكتبتها المؤرخ ١٩٥٩/١٠/٢٨
والموجه الى المدرسة الزراعية بطنطا بانه ليس من الحكمة اعادة الاختبار
الشخصى هذا العام ، وعلى اثر ذلك اتهم المدعى دعواه بايداع عريضتها
في ١٩٥٩/١٢/٢٣ .

ومن حيث ان الطلب المقدم من المدعى يتضمن بلا مراء تظلمنا من
تخطيه في الترقية الى وظيفة مدرس اول اذ انه اورد فيه ما يفيد تمسكه
بحقه ومطابقته بالمتطلبات ، وذلك انه اثير صراحة فيه الى احقته
في الترقية الى وظيفة مدرس اول لان تقديراته في السنتين الماضيتين
تؤهله لذلك ولما استنتج من بانه لم يوفق في الاختبار الشخصى الذى

اجرى بمناسبة الترقية الى وظائف المدرسين الاول طلب باعادة اختباره حتى لا يفوته فرصة الترقية وقد رفض تظلمه في ١٩٥٩/١٠/٢٨ وبعد صدور قرار الترقية المطعون فيه في ١٩٥٩/١٠/٢٤ وهو التاريخ الذي تظلم فيه بالفعل ومن ثم فلم يكن مقتضى او ضرورة لتكرار تظلمه مرة اخرى — ولا منعت فيها جاء بطعن الحكومة .

(طعن ٢٨٩ سنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

خلو التنظيم الادارى من طابع الدفعة — لا بطلان — يكفى ان يقوم التنظيم بالفعل بين سمع الإدارة وبصرها حتى يترتب عليه نفيه وان اعوزه استيفاء اجراء شكلى مطلب لغرض آخر لم يترتب عليه القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن تقرير رسم دفعة جزاء البطلان — الورقة التى تقدم الى الجهات القضائية او الادارية غير مستوفية رسم الدفعة لا تعتبر معدومة فى ذاتها او كإن لم تكن وانما يمتنع على القضاة والموظفين اجراء اى عمل من اختصاصهم فى شئها ما لم يؤد الرسم المستحق عليها — الورقة صالحة فى ذاتها وقائمة بما فيها وانما العمل المطلوب من هؤلاء الموظفين مرجا من جانبهم الى ما بعد سداد الرسم — تحقق الاثر القانونى الذى يترتب عليه المشرع على واقعة تقديم التنظيم ، وان خلا من رسم الدفعة ، من حيث اعتبار شرط التنظيم الادارى السابق موعيا قبل رفع دعوى الالفاء .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة التى نصت على عدم قبول الطلبات المقعدة راسا بالفناء القرارات الادارية التى عينتها ، ومنها القرارات النهائية للسلطات التأديبية عدا ما كإن منها صادرة من مجالس تأديبية ،

لوضح ان هذا هو الشأن في خصوص القرار الوزاري المطعون فيه رقم ٤٢١ لسنة ١٩٦٠ الصادر من السيد وكيل وزارة الاقتصاد بفصل الدعوى من خدمة الحكومة مع حرمانه من مرتبه عن مدد غيابيه بدون ان ذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار او الى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة لنبت في هذا التظلم ، قد نصت في مقررتها الاخيرة على انه « وتبين اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس الجمهورية » وقد نصت المادة الاولى من هذا القرار على ان « يقدم النظم من القرار الاداري الى الوزير المختص وذلك بطلب يقدم اليه او بكتاب موصى عليه مصحوب بطم الوصول » . وظاهر من هذا ان المشرع ، وان كان قد جعل التظلم المعنى بهذا النص وجوبيا ، الا انه ضبطه ونظم اجراءاته وطريقة الفصل فيه على وجه راعى فيه جانب التيسير على المتظلم ، اذ اجاز تقديمه بطلب او بكتاب موصى عليه ، وذلك على سبيل البيان والتوجيه الذي لم يثبت على مخالفته اى بطلان ، وانما قصد به ايجاد دليل اثبات على حصول التظلم وتاريخ تقديمه لما لذلك من اهمية بالنسبة الى مواعيد رفع دعوى الالغاء والى قبول هذه الدعوى ، مع تمكن المتظلم من بسط اسباب تظلمه من القرار وتبصير الادارة في الوقت ذاته بهذه الاسباب حتى يتمكن لها وزنها وتقدير جدتها لا يمكن البت في التظلم ، واذا كان من الجائز تقديم التظلم بكتاب موصى عليه او باى طريق يتحقق معه الغرض الذي تغياه المشرع من التظلم ، فلا وجه لاستلزام وضع طابع دةمة على اتساع الورق على تعبير صاحب الشأن عن رغبته في التظلم من القرار بل يكفي ان يقوم التظلم بالفعل بين سمع الادارة ويصرها حتى يترقب عليه اثره القانونى وان أعوزه استيفاء اجراء شكلى متطلب لغرض آخر لم يرتب عليه القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن تقرير رسم دةمة جزاء البطلان ، اذ قضى في المادة ١٦ منه بأنه « لا يجوز للقضاة وكتاب المحاكم ومندوبى القضاء والموظفين الاداريين اصدار احكام او قرارات او وضع اشاراتهم او التصديق على ابشاءات او القيام بملوئهم او باجراء اى عمل داخل فى اختصاصهم ما لم يبينوا لولا ان الرسوم المتحققة بمقتضى هذا القانون على المستندات المقدمة اليهم

قد أدت فعلا ، وكل حكم يصدر أو مقرر من أى مكتب وكل عقد يتم خلافا للأحكام المتقدمة لا يجوز التمسك به حتى تؤدى الرسوم المستحقة والغرامات والتعويضات . - ومؤدى هذا ان الورقة التى تقدم الى الجهة القضائية او الادارية غير مستوفية لرسم الضمة لا تعتبر مفعومة فى ذاتها او كأن لم تكن ، وانما ينتج عن القضاة والموظفين الذين معدهم النص اجراء اى عمل من اختصاصهم فى قائلها ما لم يؤد الرسم المستحق عليها ، اى تطبيق العمل على اداء الرسم ، فالورقة صالحة فى ذاتها وقائمة بها فيها وانما العمل المطلوب من هؤلاء مرجا من جانبهم الى ما بعد سداد الرسم ، فاذا ادى هذا الرسم ادى العمل تبعاً له . على ان الشارع قد افترض امكان صدور حكم او اداء عمل رسمى او اتمام عقد خلافا لذلك ، ومع هذا لم يقرر بطلان الحكم او العمل او العقد فى هذه الحالة او اندام اثره ، بل قضى بوقف التمسك به حتى تؤدى الرسوم المستحقة والغرامات والتعويضات . فاذا أدت ولو متأخرة سقط هذا المنع من التمسك . ومن ثم فليس يساق ان ينكر على المدعى تقديمه بالعمل نظماً ادارياً من قرار فصله وفقاً لنص المادة ٤٢ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - قبل رفع دعواه بطلب الفاء هذا القرار وان ساق للجهة الادارية الاجتماع عن النظر فيه بسبب عدم اداء رسم الضمة المستحق عليه - لو ضح ان ثمة ديمية مستحقة على مثل هذا التنظيم - ولا يمنع هذا الموقف الشكوى من جانب الادارة - ان لم ينشأ دعوة المتظلم الى اداء هذا الرسم - من تحقق الاثر القانونى الذى رتبته المشرع على واقعة تقديم المتظلم من حيث اعتبار شرط التظلم الادارى السابق مرفعاً من جانب المدعى قبل رفع دعوى الافاء .

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

التظلم الوجوبى السابق على رفع الدعوى - تقديمه - للوزير اذا كان هو مصدر القرار ذاته أو له سلطة التوقيب عليه - امكن تقديمه الى مصدر القرار اذا كان صادرا من غير الوزير ولم يكن للوزير سلطة التوقيب عليه باعتباره هيئة رئيسية - المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٥/٤/٦ والمقتنين ١٢ و ١٩ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

لا وجه للقول بوجود توجيه التظلم الإدارى الى الوزير المختص ، وفقا لما قرره المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ ببيان إجراءات التظلم الإدارى ، والا كان التظلم باطلا غير منتج لآثره - لا وجه لذلك ، لأن ثمة طريقتين للتظلم طبقا لمفهوم المادتين ١٢ و ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة : هما التظلم الى مصدر القرار نفسه أو الى الهيئات الرئيسية . ولم يقصد قرار مجلس الوزراء المشار اليه تمطيل طريق التظلم الى مصدر القرار ذاته ، بل انه - باعتباره أداة ادنى - لا يملك تعديل حكم ورد بإداة أعلى هي القانون ، وغاية الأمر ان قرار مجلس الوزراء المذكور انما استهدف تبسيط الإجراءات وتنظيمها فى شأن كيفية تقديم التظلم ونظره والبت فيه وذلك على سبيل محدد منضبط . وغنى عن البيان ان تقديم التظلم الى الوزير نفسه لا يكون واجبا الا حينما يكون هو مصدر القرار ذاته ، او تكون له سلطة التوقيب على القرار وان لم يكن هو مصدره باعتباره الهيئة الرئيسية ، فاذا كان القرار صادرا من غير الوزير ، ولم يكن للوزير سلطة التوقيب عليه باعتباره هيئة رئيسية ، كان تقديم التظلم الى مصدر القرار نفسه صحيحا ومنتجا آثاره طبقا للقانون فاذا ثبت ان القرار المطعون فيه صادر بعقوبة الانذار من رئيس محكمة ابتدائية فى ٢٧ من يونيه

سنة ١٩٥٥ ، بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وقت أن كانت سلطته في هذا الشأن نهائية لا معتب عليها من سلطة أعلى بوصفه رئيس مصلحة ، طبقا للبادة ٨٥ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (قبل تعديله بالقانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥) الذي ينطبق فيها لم يرد فيه نص خاص في قانون نظام القضاء ، فانه يترتب على ذلك أن تقديم التظلم اليه راسا في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٥ يعتبر — والحالة هذه — منتجا لأثاره ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى غير قائم على سند سليم من القانون .

(طعن ٦٨٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/٨)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

عدم عرض التظلم على الوزير خلال ثلاثين يوما — لا بطلان — قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٤/٦ .

ملخص الحكم :

إن الشارح لم يرتب — في صدد التظلم المتقدم اعمالا لنصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٤/٦ — أي بطلان على عدم عرض لوراق التظلم الإداري على الهيئة الرئيسية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، ولا بطلان الا ينص — وما تحيد هذا المبدأ الا من قبيل التنظيم والتوجيه لتسهيل البت في مثل هذا التظلم الذي انبثت له المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ميمادا عدته ستون يوما .

(طعن ٨٢٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٨)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

صدر قرار برفض التظلم - ثبت ان التسمية الرفض مسطرة
على ملزمة المفوض المختصة استجابة للرفض اعتنقها الوزير - اعتبار
قرار الرفض مستبنا .

ملخص الحكم :

مضى ثبت ان قرار الوزير الصادر برفض التظلم ثابت بتأثير منه
مدونة على ذيل المذكرة المرفوعة اليه من مفوض مجلس الدولة لدى الوزارة
بنتيجة نحى هذا التظلم ، والمضنية بيانا مفصلا للأسباب والأسانيد
التي انتهى منها المفوض الى التوصية برفض التظلم المذكور ، والتي
اعتنقها الوزير اذ اخذ بنتيجتها ، فلا وجه للنمى على هذا القرار
بانه جاء غير مصيب .

(ملعن ٢٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٨)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

القرارات الادارية الصادرة في شأن الموظفين والمقصود عليها في
المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - التظلم منها قبل رفع
الدعوى بطلب إلغاؤها - لا يعتبر باطلا اذا لم يقدم الى الوزير المختص -
الاجراءات المبينة في قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٤/٦ بشأن التظلم -
لا يترتب على مخالفتها البطلان .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت ان المسمى تظلم اداريا من القرار الصادر من مدير
عام مصلحة السكك الحديدية بفصله من الخدمة ، طالبا سحب هذا القرار ،

الذي تحقق عليه في ١٠ من مارس سنة ١٩٥٦ ، وذلك بمرسنة المؤرخة ١١ من مارس سنة ١٩٥٦ ، قسما ، بقراره في مذكرته المؤرخة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ الى السيد مدير علم الايرادات والمصروفات بالصلحة في التاريخ ذاته ، وتلشر عليها من هذا الاخر في ١٢ منه بإحالتها الى المستفيدين لعمل مذكره للادارة العلية وصورة للسيد مستشار قسم الفتوى ، فان هذا التظلم يكون قد قدم في الميعاد وتوافرت له مقومات التظلم الوجوبى الذى جعله الشارع شرطا لقبول دعوى الالفاء ، والذي رتب عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ اثرا قاطعا لسريان ميعاد رفع هذه الدعوى الى المحكمة ، كما انه وجه الى هيئة رئيسية بالنسبة الى المتظلم ، وبعد تقديمه الى هذه الهيئة مضت في نظره وتحقيقه باستطلاع راي كل من سكرتير علم المصلحة ومستشار الرأى بمجلس الدولة في شأقه تهيدا للبت فيه على النحو الذى رسمه الشارع للغاية التى استهدفها من ايجابه . ولا يخير من طبيعة هذا التظلم او من انتاجه اثره كونه لم يقدم الى الوزير المختص ، لعدم وجود هذا القيد في المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من جهة ، ولان الاجراءات التى نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ على سبيل التوجيه والبيان في شأن تقديم التظلم وطريقة الفصل فيه لم يربط المشرع على مخالفتها جزاء البطالين من جهة اخرى ، ولا سيما ان الجهة الادارية صاحبة الشأن لم تعترض على تقديم التظلم في الشكل الذى اتخذه ، وانه تحقق به الفرض الذى اجتفاه الشارع من استلزام هذا الاجراء قول رفع الدعوى الى القضاء الادارى . ولما كانت المادة ١٩ من القانون المشار اليه قد نصت في فقرتها الثانية على انه « يتطلع مهمل هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئة الرئيسية » ، ويوجب ان ييب في التظلم قبل مضي ميتين يوما من تاريخ تقديمه . واذل صير للقرار بالرفض وجب ان يكون مسميا ، ويعتبر قوات ميتين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه . ويكون ميعاد رفع الدعوى بالملح في القرار الخاص بالتظلم ميتين يوما من تاريخ انقباضها السفين يوما المذكورة ، فان التظلم المقدم من المجدى الى الجهة الادارية في

١١ من مارس سنة ١٩٥٦ يكون قد أضحت اثره في قطع سريان ميعاد رفع الدعوى بطلب الغاء قرار فصله منذ فلك التاريخ ، وببدا من التاريخ ذاته جريان ميعاد الستين يوما الذي يجب على الادارة ان تبث في التظلم قبل مضيته .

(طعن ٥٩٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٧)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

التظلم من قرار الفصل المقدم الى مدير عام هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية دون وزير المواصلات - صحيح منتج لآثاره .

ملخص الحكم :

ان القول بأن التظلم المقدم من المدعى الى مدير عام هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لم يتوافر له مقومات التظلم الوجوبي ، لانه لا يكون كذلك الا اذا قدم الى الوزير المختص حسبما نص في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ ، بدفع بأن التظلم قدم الى هيئة رئيسية بالنسبة الى التظلم - وعلى اثر تفتيشه اليها مضت في فحصه وتحقيقه توطئة للبت فيه ، ولا يضر من طبيعة هذا التظلم لو من انتجابه اثره كونه لم يقدم الى الوزير المختص لعدم ورود هذا التيد في المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي يحكم اوضاع هذا التظلم من جهة ، ولان الاجراءات التي نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ على سبيل التوجيه والبيان في شأن تقديم التظلم وطريقة الفصل فيه لم يربط الشارح على مخالفتها جزاء البطالان من جهة اخرى يؤكد ذلك ان الجهة الادارية صاحبة الشأن لم تعرض على تقديم التظلم في الشكل الذي اتخذته ، وانه تحقق به الغرض الذي ابتغاه المشرع من استظلام هذا الاجراء قبل رفع الدعوى امام القضاء الاداري في مجال الطعن موضوع المنازعة الحالية ، كما يربط عليه اثر القطع

المراد به ، وعلى ذلك يكون ما أثارته الجهة الادارية من عدم قبول الدعوى حقيقيا بالرغم من رفض اليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى وقبولها صحيح نقره عليه هذه المحكمة .

(طعن ٢٢٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

لا يعتبر النظام الذي يقدم للوزير مصدر القرار باطلا ما دام قد قدم لهيئة رئسية اخرى - اسلم ذلك ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٤/٦ بشأن تقديم النظام والفصل فيه لم يرتب البطلان على مخالفة الاجراءات التي نص عليها .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان النظام من القرارات الادارية الصادرة في شأن الموظفين والمتنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ لا يعتبر باطلا اذا لم يقدم الى الوزير المختص مصدر القرار بل وجه الى هيئة رئسية بالنسبة الى النظام وبعد تقديمه اليها مضت في نظره وتحقيقه تهييدا للبت فيه على النحو الذي رسمه الشارع تحقيقا للغاية التي استهدفها من ايجابه ولا يخير من طبيعة هذا النظام لو من انتاجه اثره كونه لم يقدم الى الوزير المختص لعدم ورود هذا القيد في المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ من جهة ولان الاجراءات التي نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ على سبيل التوجيه والبيان في شأن تقديم النظام وطريقة الفصل فيه لم يرتب المشرع على مخالفتها جزاء البطلان من جهة اخرى ولا سيما ان الجهة الادارية صاحبة الشأن لم تعترض على تقديم النظام في الشكل الذي اتخذه ولما تطرق به القرض الذي ابتناه الشارع من استنظام هذا الاجراء

قبل رفع الدعوى أمام القضاء الإدارى ، وبناء على ما تقدم فإن التظلم المقدم من المدعى إلى الجهة الإدارية فى ٢٤/١٠/١٩٥٦ ، يكون قد أحدث اثره القانونى .

(طعن ٢٨٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

المبدأ القانونى لرفع الدعوى - انقطاعه بالاستدعاء (التظلم) الموجه إلى جهة غير مختصة متى كان لها اتصال بما بموضوعه .

ملخص الحكم :

ان من المقرر ثلثونا ان المبدأ ينتطع برفع الدعوى ولو الى محكمة غير مختصة ، متى كان عدم الاختصاص غير متعلق بالوظيفة ، وقياساً على هذا النظر ، فان الاستدعاء يقطع المبدأ ولو قدم الى جهة غير الجهة المختصة ، متى كان لهذه الجهة ثمت اتصال بالموضوع .

فلذا كان الثابت ان المدعى كان يتبع وزارة الداخلية باعتباره من رجال الشرطة ، فانه كان على حق ، اذ قدم استدعاءه الى هذه الوزارة باعتبارها الجهة الرئيسة له دون ان يتخطاها ، فكان تصرفه متفقاً وما يقتضيه نظام التدرج الرئاسى ، وقد كان على وزارة الداخلية بعد ذلك ان تحيل استدعاءه الى الجهة المختصة (وهى وزارة الخزانة) .

(طعن ٢١ لسنة ٢ ق ، ٢١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

المبرة فى تعميم التظلم فى المبدأ القانونى ، هى بتاريخ وصوله الفعلى إلى الجهة التظلم إليها صالحة الاختصاص ، وليس بتاريخ ابداعه بالبريد - التلغى فى المادى فى وصول التظلم إلى الجهة المرسل إليها ، سواء كان

هذا التأخير راجعا الى هيئة البريد ، لم تراخى الادارة فى تسجيل التظلم فى سجل المكاتبات الواردة ، او فى سجل التظلمات - يجب ان يؤخذ فى الاعتبار دائما ، ويخضع ذلك لتقدير المحكمة .

ملخص الحكم :

ان نهاية ميعاد التظلم هى تاريخ وصوله الفعلى الى الجهة المتظلم اليها صاحبة الاختصاص وليس بتاريخ ايداع الكتاب بالبريد على انه يجب ان يؤخذ دائما فى الاعتبار فى حالة ارسال التظلم بطريق البريد التأخير غير العادى فى وصول هذا التظلم الى الجهة المرسل اليها مما يخضع لتقدير المحكمة ولما كان التظلم قد سلم للبريد كما هو واضح من خاتم مصلحة البريد على المظروف يوم ١٩٦٠/٢/٢١ وكان ميعاد التظلم ينتهى يوم ١٩٦٠/٢/٢٤ ووصل التظلم الى مكتب مدير الجامعة يوم ١٩٦٠/٢/٢٩ أى فى ثمانية أيام مما يعتبر بدون شك انه تأخير غير عادى لوصول كتاب من القاهرة الى الجيزة وانه من المألوف انه يصل عادة فى يوم او يومين مما لا يقبل معه القول انه وصل بعد الميعاد سواء كان هذا التأخير راجعا الى مصلحة البريد نفسها لم الى تراخى ادارة الجامعة فى تسجيل هذا التظلم فى سجل المكاتبات الواردة لها او فى سجل التظلمات من القرارات الادارية .

(طعن ٢٦٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

وجوب رفع الدعوى فى خلال ستين يوما محسوبة من القرار الصريح برفض التظلم او من انتهاء الفترة التى يعتبر فواتها بمثابة قرار حكى بالرفض ، ايها أسبق تاريخا - اذا ثبت صدور قرار الرفض الصريح قبل القرار الحكى بالرفض احتسب الميعاد من تاريخ الصريح - اذا انقضت فترة القرار الحكى دون صدور قرار صريح احتسب الميعاد من التاريخ القرضي للقرار الحكى ، ولو صدر بعد ذلك قرار رفض صريح .

(م - ٤ - ج ١٥)

ملخص الحكم :

ان الأصل — طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة — ان ميعاد الطعن في القرارات الادارية يسرى من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به . الا انه يقوم مقام الاعلان علم صاحب الشأن بالقرار علما يقينيا ، لا ظنيا ولا افتراضيا ، وان يكون شاملا لجميع العناصر التي يمكن على اساسها ان يتبين مركزه القانوني بالنسبة الى هذا القرار ، ويستطيع ان يحدد — على مقتضى ذلك — طريقه في الطعن فيه ، ولا يحسب سريان الميعاد في حقه الا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل على النحو السالف ايضاحه . فلذا بان للمحكمة من الأوراق ان المطعون عليها — حين قدمت تظلمها الى جهة الادارة — قد توافر لديها العلم اليقيني الشامل ، اذ تضمن هذا التظلم تاريخ صدور القرار الوزاري ورقمه واسم احدى الزميلات اللاتي تناولهن القرار بالترقية الى الدرجة السادسة ، وهي الزميلة التي تحققت مصلحتها في الطعن في ترقيتها ، فكان يتعين عليها ان ترفع دعاوها خلال الستين يوما التالية لانقضاء الفترة التي يعتبر فواتها دون اجلبة السلطات المختصة عن تظلمها بمثابة قرار حكى بالرفض ، حتى ولو اعلنت بعد ذلك بقرار صريح بالرفض ، ما دام الميعاد سبق جريانه قاتونا بأمر تحقق هو القرار الحكى بالرفض ، لما اذا كانت تلك السلطات قد اجابت عن التظلم بقرار رفض صريح اعلن قبل ذلك وجب حساب الميعاد من تاريخ اعلانه ، لان هذا الاعلان يجري سريان الميعاد قاتونا ، فيجب بحكم اللزوم القرار الحكى باللاحق بالرفض وما كان يقرب عليه من سريان الميعاد .

(طعن ١٦٩٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة

رفضه - قيام هذا الرفض الحكيم على قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة عن التظلم - عدم قيام هذه القرينة إذا لم تهمل الإدارة التظلم وإنما اتخذت مسلكا ايجابيا في سبيل الاستجابة اليه - حسب ميعاد رفع الدعوى في هذه الحالة من التاريخ الذي تكشف فيه الإدارة عن نيتها في رفض التظلم بعد أن كانت المقدمات في مسلكها تنبئ بغير ذلك .

ملخص الحكم :

لئن كانت المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد نصت على أن يعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى في الطعن في القرار الخالص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة ، أي افترضت في الإدارة أنها رفضت التظلم ضمنا باستفادة هذا الرفض الحكيم من قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة عن التظلم ، إلا أنه يكفى في تحقق معنى الاستفادة الممنوعة من هذا الافتراض أن يبين أن السلطات الإدارية المختصة لم تهمل التظلم ، وأنها إذ استشعرت حق المتظلم فيه قد اتخذت مسلكا ايجابيا واضحا في سبيل استجابته ، وكان فوات الستين يوما راجعا إلى بطء الإجراءات المعتادة بين الإدارات المختصة في هذا الشأن والقول بغير ذلك مؤداء دفع المتظلم إلى مخلصية الإدارة قضائيا في وقت تكون هي جادة في سبيل انصافه . وقد قصد الشارع من وجوب اتباع طريق التظلم الإداري تقادي اللجوء إلى طريق التقاضي بقدر الامكان وذلك بحسب المنازعات اداريا في مراحلها الأولى - فإذا كلن واقع الأمر في هذه المنازعة أنه لما اطردت احكام القضاء الإداري على استحقاق أمثال المدعى الترقية إلى الدرجة الرابعة في القرار الصادر في أكتوبر سنة ١٩٥٠ الذي كان تركه فيها بدون حق تسييسا على أن القاعدة التي قام عليها هذا القرار كانت مخالفة للقانون - نزلت الإدارة على مقتضى هذه الأحكام بالنسبة لمن لم يرفع دعوى كالمدعى وأمثلة ، نظرا إلى أن مراكز خريجي معهد التربية جميعا واصلدة ، فتقدمت بمذكرتها سالفة الذكر إلى الجهات المختصة لتعجيله

عليهم تحقيقا للمسئولة بينهم ، وبناء على ذلك حررت لحيوان الموظفين ولرئاسة مجلس الوزراء طلبا لرجاع ائتمية المدعى وزملائه من خريجي معهد التربية الابتدائي سنة ١٩٢٥ في الدرجة الرابعة الى اول اكتوبر سنة ١٩٥٠ — اذا كان ذلك كذلك ، فانه تطلع في الدلالة على ان جهة الادارة انما سلكت مسلكا ايجابيا واضحا نحو الاستجابة لتظلم المدعى ، وان فوات ميعاد المستين يوما على تقديم تظلمه انما كان بسبب ما ضاع من الوقت في الاخذ والرد بين الجهات المختصة . فاذا كانت وزارة التربية والتعليم بعد اذ استبطلت رد تلك الجهات ابلغت المدعى في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ برفض تظلمه فلا ينبغي حساب ميعاد المستين يوما الواجب اقامة الدعوى فيها الا من هذا التاريخ الاخير بعد ان تكتسفت نية الادارة نهائيا في عدم الاستجابة بعد ان كانت المقتضات في مسلكها تنبئ بغير ذلك . وعلى هذا الاساس فانه لما كان المدعى قد اودع عريضة دعواه في ١٩ من يناير سنة ١٩٥٦ ، فان دعواه — والحالة هذه — تكون قد رفعت في الميعاد .

(طعن ٨٢٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/٢٩) .

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

مدة الشهر المتصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٥ بتحديد صلاحيات وملاك المحكة العليا — الرفض الضمني — لا اعتداد به متى كانت الادارة بصدد بحث التظلم ثم اصدورت قرارا صريحا بالرفض — حساب الميعاد في هذه الحالة بالاعتداد بالقرار الصريح .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان المظعون ضدها بادرت بطلب تطبيق احكام المادة ٤٩ من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٨٦ لسنة ١٩٤٧ المتضمن الملاك الخاص للتعرف عليها بعد ان حصلت مباشرة على شهادة اهلية التعليم الابتدائي

وأن الوزارة ردت عليها بما يفيد أن طلبها محل بحثها عند ما تتوافر الشواغر والاعتبارات في الموازنة أي أنها لم تنكر عليها حقها في الترفيع ، وعندما أخطرتها صراحة بعدم أحقيتها في الترفيع طبقا لنص المادة ٤٩ آتفة الذكر بعد أن رفعتها بالقدم وبهذا الإخطار كشفت الوزارة عن إرادتها الصريحة بعدم أحقية المطعون ضدها في الترقية المطلوب فما كان لها أن تتخذ من مضي ثلاثين يوما على أي طلب من الطلبات السابقة قرينة على الرفض إذ موقف الوزارة منها لا يفيد ذلك نظرا لأن الترفيع في نظرها يتوقف على وجود شواغر واعتبارات ثم أخطرتها صراحة بالرفض ولو كانت الوزارة تعتد بمضي المدة في هذا المقام وتتخذ منه قرينة على الرفض لما لجأت الى إصدار قرار صريح من جانبها ومن ثم يكون المعول عليه في هذا الشأن هو القرار المتضمن الرفض الصريح وإذ أقيمت المطعون ضدها دعواها بعد أن تظلمت من القرار في الميعاد الذي حدده القانون فتكون الدعوى مقبولة طبقا للمادة ٢٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ بتحديد صلاحيات وملك المحكمة العليا .

(طعن ٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٨)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

رفع الدعوى قبل مضي ستين يوما على تقديم التظلم الى الجهة

الإنارية - قبولها - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أن الغرض من جعل التظلم وجوبيا طبقا لاحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطريق ايسر للناس وانهاء تلك المنازعات في مراحلها الأولى لأن رأت الإدارة أن التظلم على حق في نظامه فإن رفضته أو لم تبت فيه خلال الميعاد المقرر ، فله أن يلجأ الى طريق التقاضي ، وأنه لو اوضح من ذلك أن

المشروع ولئن استحدثت التنظيم الوجوبى الذى لا مñas من استغفاده قيل
مراجعة القضاء للمحكمة التى أشار إليها بالمفكرة الإيضاحية ، إلا أنه
فى صدد المواعيد لم يخرج عما قرره فى شأن التنظيم الاختيارى ، ولما كان
انتظار المواعيد مقصودا به إفساح المجال أمام الإدارة لإعادة النظر فى
قرارها فلن النتيجة الطبيعية لذلك أن الغرض من قول الشارع وانتظار
المواعيد المقررة للبت فى التنظيم يكون قد تحقق إذا عهدت الإدارة إلى البت
فى التنظيم قبل انقضاء فسحة الميعاد التى منحتها أو إذا بكر ذو الشأن
بمراجعة القضاء وانقضى الميعاد أثناء سير الدعوى دون أن تجيبهم الإدارة
إلى طلباتهم .

ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى الحاضرة لجرد أنها أقيمت قبل
انقضاء ستين يوما على تقديم التنظيم لا سند له من القانون .
(طعن ٦١٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٦/١/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

التنظيم الوجوبى الذى لا مñas من اللجوء إليه قبل إقامة دعوى
الإلغاء — انتظار المواعيد قبل رفع الدعوى — لم يقصد لذاته — على به
إفساح المجال أمام الإدارة لإعادة النظر فى قرارها المتظلم منه — لا معنى
لانتظار انقضاء الميعاد إذا عهدت الإدارة إلى البت فى التنظيم قبل انقضاء
فسحته — استعجال ذى الشأن بمراجعة القضاء وانقضاء الميعاد خلال
سير الدعوى — تكشف الحال عن إضمار جهة الإدارة رفض التنظيم —
الدفع بعدم قبول الدعوى — لا سند له .

ملخص الحكم :

نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم
مجلس النقولة فى بندهما الثانى على أنه : ولا تقبل الطلبات الآتية :

(١) «.....» (٢) الطلبات المقدمة رأسا بإلغاء القرارات الإدارية المنصوص عليها في البندين (ثالثا) و (رابعا) عدا ما كان منها صادرا من مجلس تديبية والبند (خامسا) من المادة (٨) وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار او الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبث في هذا التظلم « وقد تناولت البنود (ثالثا) و (رابعا) و (خامسا) من المادة (٨) المذكورة « الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطمع في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف الصالحة او الترقية او بمنح علاوات « (الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطة التأديبية) و (الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الادارية الصادرة بحالقتهم الى المعاش او الاستقداع أو فصلهم من غير الطريق التأديبي) — وقد وردت في الفكرة الايضاحية المرافقة للقانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فيها يختص بالتظلم الوجوبى الحكمة التي قام عليها استحداث هذا التظلم وهي ما زالت تلهم النصوص الوضعية الحالية ، جاء في الفكرة الايضاحية المشار اليها تبريرا للتظلم الوجوبى ما يلى « ان الغرض من ذلك هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطريق ايسر على الناس وانهاء تلك المنازعات في مراحلها الاولى ان رأت الادارة ان المتظلم على حق في تظلمه فان رفضته او لم تبث فيه في خلال الميعاد المقرر فله ان يلجأ الى طريق التقاضى « وانه لواضح من ذلك ان المشرع ولئن استحدث التظلم الوجوبى الذى لا مناص من اللجوء اليه قبل اقامة دعوى الالغاء للحكمة التي تضمنتها الفكرة الايضاحية الا انه في صدد المواعيد لم يخرج عما قرره في شأن التظلم الاختيارى لان انتظار المواعيد قبل رفع الدعوى لم يقصد لذاته وانما يريد به افساح المجال امام الادارة لاعادة النظر في قرارها المتظلم منه وعلى ذلك لا ينبغي تأويل هذه النصوص تأويلا حرفيا يخرجها عن الغرض من وضعها اذ لا معنى لانتظار انقضاء الميعاد اذا عمدت الادارة الى البث في التظلم بل انقضاء فسخته وكذلك اذا استعجل ذو الشأن مراجعة القضاء ثم انقضى الميعاد خلال سير الدعوى فان الادارة وقد تكشف الحال عن اضرارها رفض ظلامتهم تكون مسرفة في اعنقتهم اذ نعت عليهم

التمجّل بلقائمة دعوى الافاء دون انتظار غوات الميعاد ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لمجرد انها اقيمت قبل ستين يوما على تقديم التظلم لا سند له من القانون .

(طعن ٢٦٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٧)
(وفى ذات المعنى طعن ٥٧٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٢/١)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

اقابة الدعوى قبل مضي مدة الشهر وقبل ان تجيب الإدارة على التظلم — قبولها مادامت هذه المدة قد مضت خلال نظر الدعوى دون استجابة الإدارة للتظلم — رفع الدعوى رغم استجابة الإدارة للتظلم وقبل مضي مدة الشهر — تعتبر سابقة لأوانها — إلزام المدعى بالمصروفات .

ملخص الحكم :

لئن كان المدعيان قد اقاما دعواهما قبل مضي مدة الشهر وقبل ان تجيب الإدارة عن تظلمهما ، الا انه اذ مضى الشهر المذكور خلال نظر الدعوى ، ولم تستجب الإدارة لتظلم المدعيين ، بل صرحت برفضه ، فانه بهذه المثابة يكون لرفع الدعوى محله ، ويكون الدفع بعدم قبولها شكلا على اساس رفعها قبل غوات مدة الشهر على تقديم التظلم مردودا . وانما يكون لهذا الدفع محله لو ان الإدارة قد استجابت فرضا لطلبات المدعين قبل مضي الشهر سالف الذكر ، فتكون اقليمتها لدعواهما عندئذ سابقة لأوانها ، وكان يقضى عندئذ بالزامهما بمصروفاتها . أما وان الإدارة اصرت على عدم اجابة طلبهما ، بل رفضته صراحة ، فالخصومة تكون — والحالة هذه — ما زالت قائمة ولها محل ، مما لا مندوحة معه من فصل الحكة فيها قضائيا .

(طعن ١١ لسنة ٢ ق ، ٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة — نصها على عدم قبول الطلبات المقدمة راسا بإلغاء قرارات الترقية قبل التنظيم منها الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار او الى الهيئات الرئيسية — سريان حكم هذه المادة على الطلب الاصلى والطلب المعارض المقدم خلال المنازعة الادارية ما دام له موضوع مستقل غير داخل في عموم الطلب الاصلى وما دام إلغاء موضوع الطلب المعارض قلبا على سبب يختلف عن سبب الطعن في القرار موضوع الطلب الاصلى — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان نص البند الثانى من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذى قدم فى ظله الطلب المعارض فى حركة الترقية التفسيرية الى الدرجة الخليفة الصادرة فى أغسطس سنة ١٩٤٧ كان يقضى بـ « لا تقبل الطلبات الآتية : — ... (٢) الطلبات المقدمة راسا بإلغاء القرارات الادارية المنصوص عليها فى البندين ... « ثالثا » . من المادة ٨ (وهى خاصة بطلبات الطعن فى القرارات الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات) وذلك قبل التنظيم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التنظيم » وقد اوضحت المفكرة الايضاحية حكمة ايجاب هذا التنظيم الادارى فنوهت بـ ان الغرض من ذلك هو تظليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطرق ايسر للناس بانتهاء تلك المنازعات فى مراحلها الاولى ان رقت الادارة ان التنظيم على حق فى تطلبه .

هذا النص الامر قد ورد حكمة عاما فى ايجاب التنظيم الادارى قبل تقديم طلبات الإلغاء الخاصة بالقرارات الادارية النهائية الصادرة بالترقية :

وعلى ذلك لا ينبغي التفرقة في أعمال هذا الحكم بين الطلب الأصلي والطلب العارض المقدم خلال المنازعة الإدارية ما دام له موضوع مستقل غير داخل في عموم الطلب الأصلي وما دام الإلغاء موضوع الطلب العارض قائما على سبب يختلف عن سبب الطعن في القرارين موضوع الطلب الأصلي . والأخذ بهذا التفسير لا ينحرف عن الحكمة التشريعية التي قام عليها النص .

ما دام التظلم الإداري من القرار موضوع الطلب العارض قد يؤدي إلى انتهاء المنازعة في مراحلها الأولى بالنسبة إلى هذا القرار وقد يقضى إلى التفاهم الودي مع الجهة الإدارية في موضوع الطلب الأصلي ذاته بعد أن تتضح لها وجهة استناده . متى استقام — بناء على ما تقدم — أن التظلم الإداري السابق على طلب الإلغاء بالنسبة إلى قرار الترقية حتى يترتب على اغفاله عدم قبول طلب الإلغاء ليا كانت طبيعته ، فإنه إذا تبين أن الطلب العارض بإلغاء الحركة التنسيقية الصادرة في أغسطس سنة ١٩٤٧ المقدم من المدعى في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ في ظل الحكم المستحدث الذي أورده البند (٢) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة لم يكن مسبوقا بتظلم إداري قبل تقديمه إلى محكمة القضاء الإداري فإنه يكون طلبا غير مقبول ويتمين من ثم إلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من قبول هذا الطلب العارض .

(طعن ٧٥٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٢)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

ثبوت أن طلب المساعدة القضائية مقدم في ظل أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الذي لم يكن يعرف الإجراء الخاص بالتظلم الوجوبي — استحداث هذا الإجراء في القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — الإجراءات التي نظمتها للقانون الأول هي التي تحكم طلب المدعى .

ملخص الحكم :

تمت فبت أن المدعى قدم طلب اعفائه من رسوم الدعوى إلى لجنة المساعدة القضائية في ظل نفاذ أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص

بمجلس الدولة ، وقبل صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ مى شلن تنظيم مجلس الدولة الذى عمل به فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، فان الاجراءات التى نظمها القانون الاول ، دون الثانى ، هى التى تحكم طلب المدعى وقت تقديمه . ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ لا يتطلب لقبول الدعوى سبق التنظيم من القرار الادارى المطعون فيه الى الجهة الادارية التى اصدرت القرار او الهيئـة الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التنظيم ، على نحو ما قضت به الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، فان طلب المعافاة المشار اليه ، وقد قدم بالفعل قبل نفاذ هذا القانون الاخير ، يحدث اثره صحيحا بغير حاجة الى تنظيم ادارى سابق ، ويمتد هذا الاثر الى حين صدور قرار لجنة المساعدة القضائية فيه ، دون ان يلحقه الحكم الذى استحدثه القانون المذكور بالنسبة الى طلبات الـاعفاء التى حـددـها والـتى تقدم فى ظله من عدم قبولها قبل التنظيم منها اداريا على النحو الذى نص عليه ، وذلك باعتبار ان طلب المساعدة القضائية فى ظل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ هو بمثابة تنظيم ادارى وتمتد ذلك .

(طعن ١٧٠١ سنة ٢ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

اجراءات التنظيم الوجوبى السابق على رفع الدعوى التى استحدثها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — عدم سريتها على الدعوى التى رفعت قبل نفاذه — سريان الاجراءات التى نظمها القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ على الدعوى المرفوعة فى ظله — طلب الاعفاء المقدم قبل نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ يحدث اثره بغير حاجة الى تنظيم ادارى سابق — امتداد هذا الاثر الى حين صدور قرار لجنة المساعدة القضائية منه دون ان يلحقه الحكم الذى استحدثه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من وجوب التنظيم قبل رفع الدعوى .

ملخص الحكم :

متى كان المدعى قدّم طلب اعفائه من رسوم الدعوى الحالية الى لجنة المساعدة القضائية في ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٥ ، أي في ظل نفاذ أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، وقبل صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي عمل به في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، فإن الاجراءات التي نظمها القانون الاول ، دون الثاني ، هي التي تحكم طلب المدعى وقت تقديمه . ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ لا يتطلب لقبول الدعوى سبق التظلم من القرار الإداري المطعون فيه الى الجهة الإدارية التي أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبث في هذا التظلم على نحو ما قضت به الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، فإن طلب المعافاة المشار اليه — وقد قدم بالفعل قبل نفاذ هذا القانون الأخير — يحدث أثره صحيحا بغير حاجة الى تظلم إداري سابق ، ويعتد هذا الأثر الى حين صدور قرار لجنة المساعدة القضائية فيه . دون أن يلحقه الحكم الذي استحدثه القانون المذكور بالنسبة الى طلبات الإلغاء التي حدها ، والتي تقدم في ظله من عدم قبولها قبل انتظام منها إداريا على النحو الذي نص عليه ، وذلك باعتبار أن طلب المساعدة القضائية في ظل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ هو بمثابة تظلم إداري وقتذاك ، ويكون الحكم المطعون فيه — اذ قضى بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن المدعى لم يتظلم الى الجهة الإدارية التي أصدرت القرار المطعون فيه — قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ، ويتمين القضاء بالغاءه .

(طعن ١٢٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

التظلم الوجوبي السابق على رفع دعوى الإلغاء — يقوم بقلبه ويغني عنه طلب المساعدة القضائية المقدم الى المحكمة الإدارية المختصة للأعفاء

من الرسوم - أساس ذلك أن هذا الطلب يعلن إلى الجهة الإدارية المختصة فيفتح أمامها الباب لسحب القرار إن رأت أن الطالب على حق .

ملخص الحكم :

إن الحكمة من التظلم الوجوبى السابق على رفع دعوى الإلغاء ، سواء كان التظلم إلى الجهة الإدارية التى أصدرت القرار - أن كانت هى التى تملك سحبه أو الرجوع فيه ، أم إلى الهيئات الرئاسية ، أن كان المرجع إليها فى هذا السحب ، وهو التظلم الذى جعله الشارع شرطاً لقبول طلب إلغاء القرارات الخاصة بالموظفين العموميين التى عينها ، وترته بوجوب انتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم الوجوبى - الحكمة منه هى الرغبة فى التظليل من المنازعات بأنائها فى مراحلها الأولى بطريق يسر للناس ، وذلك بالحدول عن القرار المتظلم منه أن رأت الإدارة أن المتظلم على حق فى تطلبه . ولا شك أنه يقوم مقام هذا التظلم ، ويغنى عنه ، ذلك الطلب الذى يتقدم به صاحب الشأن إلى لجنة المساعدة القضائية بالحكمة الإدارية المختصة لإعفائه من رسوم دعوى قضائية بإلغاء قرار إدارى معين لتحقيق الغاية التى قصدتها المشرع حين نص على لزوم التظلم (الوجوبى) من مثل هذا القرار . ذلك أن طلب الإعفاء يعلن إلى الجهة الإدارية المختصة ببحثه . . وبذلك يفتح أمامها الباب لسحب هذا القرار إن رأت الإدارة أن طالب الإعفاء من الرسوم على حق ، وهى ذات الحكمة التى اتبنت عليها استلزام التظلم الوجوبى . فهذا الاختصاص يقوم ولا شك مقام التظلم الوجوبى .

(طعن ١٢٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٥)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

التظلم الوجوبى قبل رفع دعوى الإلغاء - قصره على القرارات القابلة للسحب - عدم جدواه إذا امتنع على الإدارة إعادة النظر فى القرار لاستيفاد ولائها أو لعدم وجود سلطة رئيسية تملك التعقيب على مصدره .

ملخص الحكم :

ان التظلم الوجوبى السابق سواء الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار ان كانت هى التى تملك سحب او الرجوع فيه ، أو الى الهيئات الرئيسية ان كان المرجع اليها فى هذا السحب وهو الذى جعله المشرع شرطاً لقبول طلب الغاء القرارات الخاصة بالموظفين العموميين التى عينها وقرنه وجوب انتظار المواعيد المقررة للبت فيه ، لا يصدق إلا بالنسبة الى ما كان قابلاً للسحب من هذه القرارات للحكمة التى تلم عليها استلزام هذا التظلم - وهى الرغبة فى تقليل المنازعات بانتهائها فى مراحلها الأولى بطريق أيسر للناس ، وذلك بالمعول عن القرار المتظلم منه ان رأت الإدارة ان المتظلم على حق فى تظلمه ، فإذا امتنع على الإدارة إعادة النظر فى القرار لاستنفاد ولايتها بإصداره أو لعدم وجود سلطة رئيسية تملك التعقيب على الجهة الادارية التى اصدرته ، فإن التظلم فى هذه الحالة يصبح غير مجد ولا منتج ، وبذلك تنتفى حكمته وتزول الغاية من التريض طوال المدة المقررة حتى تنفد الإدارة الى الحق أو ترفض التظلم أو تسكت عن البت فيه .

(ملعن ١٦٩٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

الطلبات التى لا تقبل قبل التظلم الوجوبى منها ونفوات أيعاد وفقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - هى طلبات الغاء القرارات الادارية فلا تشمل طلبات الاعفاء من الرسوم القضائية .

ملخص الحكم :

إذا كانت الثابت ان المظلمون ضده تظلم من قرار الفصل فى ١٠ من يولييه سنة ١٩٥٦ . ثم قدم طلب معفاء من الرسوم القضائية لرفع دعواه فى ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٦ وقضى فى هذا الطلب بالقبول فى ١٩ من ديسمبر ١٩٥٦ ثم رفع دعواه فى ١٢ من يناير ١٩٥٧ أى خلال مهلتين

يوما من التاريخ الآخر فتكون دعواه مقبولة شكلا ولا وجه لالزامه بلن
يترىص مدة الستين يوما قبل أن يقدم طلبا لاعفائه من الرسوم القضائية ،
اذ المقصود بالطلبات التي لا تقبل قبل فوات هذا الميعاد في المفهوم الصحيح
للمادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس
الدولة ، طلبات الاعفاء بصعب الاصطلاح الذي جرى عليه قضاء مجلس
الدولة ولا تنصرف هذه الطلبات الى طلب الاعفاء من الرسوم القضائية .
(طعن ٨١٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

المواعيد التي يجب انقضاؤها قبل رفع الدعوى والمتصوص عنها
في القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - لا تسرى الا في شأن الطلبات الموضوعية
دون طلبات الاعفاء من الرسوم .

ملخص الحكم :

لا يشترط فوات المواعيد التي نص عليها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥
في شأن تنظيم مجلس الدولة لتتقيم طلب الاعفاء وانتظار البت في التظلم
اذ هذا الميعاد لا يسرى الا في شأن الطلبات الموضوعية فقط وطلب الاعفاء
من الرسوم ليس منها .

(طعن ١١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١١)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

الطلب المقدم من الموظف الى الجهة المختصة بمتبسا فيه ترقية الى
الدرجة التالية قبل صدور القرار المطعون فيه بترقية غيره عليها - لا يغنى
عن هذا التظلم - اسباب ذلك - عدم قبول الدعوى اذا لم يقدم التظلم
بمعد صدور القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ جعل التظلم من القرار امرا واجبا وانتظار البت فيه لقبول طلب الالغاء عند الطعن فى بعض القرارات الادارية ، ومنها القرارات المبشر بها فى البند « ثالثا » من المادة ٨ من ذلك القانون ، وهى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العلة او الترقية او بمنح علاوة ، ولتشر المشرع الى حكمة هذا الاجراء فى المذكرة الايضاحية لذلك القانون ، وتتلخص فى ان الغرض من ذلك هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع ، وتحقيق العدالة الادارية بطريق ايسر للناس ، بانتهاء تلك المنازعات فى مراحلها الاولى ان رأت الادارة ان المتظلم على حق فى تظلمه ، فلا يستقيم بعد تلك الاشارة الصريحة القول بأنه لم يكن هناك لزوم لتقديم تظلم عن القرار المطعون فيه اكتفاء بالطلب الذى سبق ان تقدم به المدعى الى الجهة المختصة يلتبس فيه ترقيته الى الدرجة التالية قبل صدور القرار بترقية غيره عليها ، لا غناء فى هذا القول لسبيين :

(الاول) صراحة النص ، فالقاعدة الاصولية تقضى بأنه لا مساغ للاجتهاد فى مورد النص الصريح . وقد نصت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بعدم قبول طلبات الالغاء فى مثل هذه القرارات قبل التظلم منها ، وانتظار مواعيد البت فى التظلم .

(والثانى) حكمة النص . وبيانا لذلك تجب الاشارة الى ان الطلبات التى لا تقبل راسا بل يتعين التظلم منها لولا وانتظار مواعيد البت فى التظلم انها هى القرارات المنصوص عليها فى البنود « ثالثا » و « رابعا » و « خامسا » من المادة ٨ من ذلك القانون وهى طلبات كلها متعلقة بشئون الموظفين تعيينا وترقية وغصلا غراى المشرع وجوب البدء بالتظلم منها قبل التقاضى بشأنها بحسبان ان التظلم يعتبر فى هذه الحالة مرحلة أولى فى افتتاح الخصومة بين الموظف والجهة الادارية التى اصدرت القرار المشكوك منه فواجب القانون على المدعى اللجوء الى ذلك الطريق فى بلدى الامر لامتتاح الخصومة بين الموظف والجهة الادارية بدلا من الخوض راسا فى لحد الخصومة لهلم

القضاء ، ومتى كان الامر كذلك فان أى إجراء يتخذه الموظف قبل صدور القرار المشكو منه لا يمكن ان يعتبر تظلماً لانه لا يمكن افتتاح خصومة بشأن قرار لم يصدر بعد .

وتأييداً لهذا النظر فان قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ والذي اشارت اليه المادة ١٢ آنفة الذكر يقضى بان يقدم التظلم من القرار الادارى الى الوزير المختص وذلك بطلب يقدم اليه مقابل ايصال وان يكون الطلب مشتملاً على بيانات منها اسم المتظلم وتاريخ صدور القرار المتظلم منه وتاريخ نشره وموضوع القرار والاسباب التى بنى عليها ، فالمبررة بالتظلم الذى يقدمه صاحب الشأن بعد صدور القرار المتظلم منه وليس بالطلب السابق على القرار ولا يقدح فى ذلك القول بان الجهة الادارية عند اصدارها القرار كان لهما طلب صاحب الشأن قبل اصداره فلا حاجة به الى ان يقدم اليها تظلماً بعد اصدار القرار اذ قد يكون لدى الجهة الادارية من الاسباب التى يقوم عليها القرار ما ليس عنده .

وبين ما سبق ذكره ان التظلم بالنسبة للموظفين اجبارى وبمعين عليهم سلوكه قبل الالتجاء الى القضاء والا كان الطلب غير مقبول .

وقد سار القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى هذا الشأن على نفس النمط الذى سار عليه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

ومتى كان الثابت ان المدعى لم يتقدم الى الهيئة الادارية بتظلم بعد صدور القرار المطعون فيه فتكون دعواه غير مقبولة .

(طعن ١٠٠٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

تحديد بداية بيمداد الستين يوماً فى الحالات التى يقدم فيها تظلم الى الجهة الادارية قبل رفع دعوى الإلغاء — عند تكرار التظلمات تكون المبررة فى هذا الصدد بلول تظلم مقدم فى بيماده .

ملخص الحكم :

فى الحالات التى يستوجب القانون تقديم التظلم قبل رفع دعوى الإلغاء بالتطبيق للمادتين ١٢ و ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٥ يتعين على رافع الدعوى أن ينتظر المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم ، وهى ستون يوما ، فلا يرفع دعواه قبل مضيها ، وإن يرفعها بعد ذلك فى ميعاد الستين يوما التالية لانقضاء الستين يوما المذكورة التى يعتبر انقضاؤها دون اجابة السلطات المختصة بمثابة قرار حكمى بالرفض يجرى سريان الميعاد منه ، فإذا كانت تلك السلطات قد اجابت قبل ذلك بقرار صريح بالرفض وجب حسب الميعاد من تاريخ اعلان هذا القرار : لأن هذا الاعلان يجرى سريان الميعاد قانونا ، فيجب بحكم اللزوم القرار الحكمى اللاحق بالرفض وما كان يترقب عليه من سريان الميعاد ، أما اذا كان القرار الحكمى بالرفض قد تحقق بفوات الستين يوما المحددة لفحص التظلم ، فإن ميعاد رفع الدعوى بالاعلاء يجرى من هذا التاريخ حتى ولو اعلن المتظلم بعد ذلك بقرار صريح بالرفض ما دام ميعاد رفع الدعوى قد سبق جريانه بأمر تحقق من قبل هذا القرار الحكمى بالرفض . هذا وإذا كبر المتظلم تظلماته فالفكرة فى حسب المواعيد على مقتضى ما تقدم هى بأول تظلم يقدم فى ميعاده دون اعتداد بما يعقبه من تظلمات مكررة لاحقة . فإذا ثبت أن المدعى تقدم بتظلمه لجهة الادارة فى ٣ من أبريل سنة ١٩٥٥ ، فقد كان يتعين عليه أن يحافظ على الميعاد برفع دعواه خلال ستين يوما محسوبة من ٢ من يونيه سنة ١٩٥٥ ، وهو تاريخ فوات الستين يوما المقررة للادارة للبت فى تظلمه ، أى برفعها فى أجل غايته اول أغسطس سنة ١٩٥٥ ، وما دام أنه لم يتقدم بطلب اعفائه من الرسوم الى لجنة المساعدة القضائية الا فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، أى بعد فوات هذا الميعاد ، ولم يرفع دعواه الا بعد ذلك فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ لئلا تكون غير مقبولة شكلا لرفعها بعد الميعاد القانونى .

(ملعن ١٩٩٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

البت في التظلم لا يلزم فيه شكل معين — يكفي أن يوافق الرئيس الإداري المختص على المخكرة التي توضع في شأن التظلم .

ملخص الحكم :

ان الموافقة على المخكرة التي وضعت في شأن تظلم المدعى المقدم في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ هي عين القرار الصادر بحفظ هذا التظلم ذلك ان القانون لم يوجب أن يتخذ البت في التظلم شكلا معيناً وانما كل ما قصده ان يوافق على التصرف في التظلم الرئيس الإداري المختص .

(طعن ٩١٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ — التظلم الوجوبي ليس اجراء مقصودا لذاته — بل افتتاح للمنازعة في مرحلتها الاولى — فينبغي لتحقيق الغرض منه أن يكون على وجه يمكن الإدارة من أن تستقي منه عناصر المنازعة على نحو يمكنها من فحصه — للمحكمة في كل حالة على حدة تقدير ما اذا كان من شأن ما شاب بيانات التظلم من خطأ او نقص التجهيل بالقرار المتظلم منه .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، وضعت قاعدة تقضى بعدم قبول الطلبات المقدمة راسا بإلغاء القرارات الإدارية التي عينتها وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الإدارية التي اصحرت القرار أو الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم . والغرض من ذلك كما ورد بالمخكرة

الإيضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الإدارية بطريق إيسر للناس ، بإنهاء تلك المنازعات في مراحلها الأولى إن رأت الإدارة أن المتظلم على حق في تظلمه ، فإن رفضته ، أو لم تثبت فيه خلال التعمد المقرر ، فله أن يلجأ إلى طريق التقاضي .

وإن مفاد ما تقدم ، أن التظلم الوجوبي إجراء ليس مقصودا لذاته بحيث يتم ويتحقق أثره بمجرد تقديمه ، أيما كان وجه الخطأ أو النقص الذي يشوب بياناته وإنما هو افتتاح للمنازعة في مرحلتها الأولى ، فينبغي للاعتداد به ، كإجراء يترتب عليه قبول الدعوى أن يكون من شأنه تحقيق الغرض منه ، بحيث يتسنى للإدارة أن تستقي منه عناصر المنازعة في هذه المرحلة على وجه يمكنها من فحصه والبت فيه ، وهو ما لا يتأتى إذا ما شاب بيلفاته خطأ أو نقص من شأنه أن يجهل بالقرار المتظلم منه تجهيلا كلياً ، أو تجهيلا يوقع الإدارة في حيرة في شأن هذا القرار ، وغنى عن البيان أن مدى هذا التجهيل وأثره ، إنما هو مسألة تقديرية مردها إلى الحكمة في كل حالة بخصوصها .

(ملعن ١٥٩٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

التظلم من القرار الإداري قبل رفع الدعوى بطلب الفائه — لا يكون واجبا إلا إذا كان القرار قابلا للسحب — قرار وزير الداخلية بالتصديق على قرار لجنة المبد والمشايع — لا جدوى من التظلم منه — وجوب رفع الدعوى بطلب الفائه من تلريخ العلم به .

ملخص الحكم :

إن التظلم الوجوبي قبل رفع الدعوى لا يكون إلا حيث يكون القرار قابلا للسحب لها إذا امتنع على الجهة الإدارية حق سحب القرار أو تعديله

كما هو الحال في تصديق وزير الداخلية على قرار العمدة والمشايخ فإنه لا يكون هناك جدوى من التظلم من القرار ويتمتع بالتالي رفع الدعوى في ظرف ٦٠ يوما من تاريخ العلم بالقرار والا كانت الدعوى غير مقبولة اذ لن وزير الداخلية متى اعتمد قرار لجنة العمدة والمشايخ فإنه بهذا يستنفد كل سلطته وينتزع عليه بعد ذلك إعادة النظر في القرار لاختلافه أو تعديله أو استثنائه .

(طعن ١٦١٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١١)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

يقوم مقام التظلم الوجوبى ويغنى عنه طلب المساعدة القضائية المقدم الى المحكمة المختصة للاعفاء من رسوم دعوى الالفاء .

ملخص الحكم :

ان الحكم من التظلم الوجوبى السابق على رفع دعوى الالفاء - سواء اكان التظلم الى الجهة الادارية التى اصدرت القرار ، ان كانت هى التى تمك سحبه او الرجوع فيه ؛ ام الى الهيئات الرئاسية ، ان كان المرجع اليها فى هذا السحب - وهو التظلم الذى جعله المشرع شرطا لقبول طلب الفاء القرارات الخاصة بالموظفين العموميين التى عينها وقرنه بوجوب انتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم الوجوبى ، ان الحكمة من هذا التظلم هى الرغبة فى التقليل من المنازعات بانهائها فى مراحلها الاولى بطريق ايسر للناس ، وذلك بالمدول عن القرار المتظلم منه ان رأت الادارة ان المتظلم على حق فى تظلمه - ولا شك انه يقوم مقام هذا التظلم - بل يغنى عنه - ذلك الطلب الذى يتقدم به صاحب الشأن الى لجنة المساعدة القضائية بالمحكمة المختصة لاعفائه من رسوم دعوى قضائية بالغاء قرار ادارى معين لتحقق الغاية التى قصدتها المشرع حين نص على لزوم التظلم من مثل هذا القرار . ذلك لان طلب الاعفاء يعطى

الى الجهة الادارية المختصة يبحثه وبذلك يفتح امامها الباب لمسحب
هذا القرار. ان رأت الادارة ان طالب الاعفاء على حق . وهي ذات الحكمة
التي اتبنت عليها استلزام التظلم الوجوبى .

(ملعن ١٣٠١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٥)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

تظلم - اثره - متى وصل الى علم الجهة الادارية التى اصدرت القرار
او الهيئات الرئاسية به فى الميعاد القانونى - اثر ذلك - الاعتداد بتظلم قدم
الى النيابة الادارية مادام انها قد احالته الى جهة الاختصاص فى
الميعاد القانونى .

ملخص الحكم :

ان العبارة بالتظلم الى الجهة الادارية مصدرها القرار او الى الهيئات
الرئاسية متى اتصال عليها به حتى يتسنى لها فحصه واصدار قرارها
فيه اما بالتقبول او الرضى ومن ثم فان التظلم الذى قدمه المدعى ينتج
فى هذا المدد اثره المطلوب لانه وان كان قد قدم الى النيابة الادارية
الا انها احالته نورا الى الهيئة العميلة للبريد فاقبل عليها به فى الميعاد
القانونى .

(ملعن ١٤٦٤ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٦)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

ارسال التظلم بالبريد فى الميعاد المقرر للتظلم - وصوله بعد نوات
الميعاد - التظلم لا يتحمل وزر التأخير فيه العادى فى وصول التظلم .

ملخص الحكم :

يتضح من مطالعة لوراق الحكم الصادر لصالح المدعى فى الدعوى رقم ٢١ لسنة ١ قضائية الصادر بجلسة ١٩٥٨/٥/٢٨ اى ان المدة التى كان يصح تقديم التظلم خلالها تنتهى فى ١٩٥٨/٧/٢٧ ولما كان الثابت من الاوراق التى ارفقها المدعى حافظة مستنداته المودعة بالدعوى والمتضمنة صدوره التظلم الذى ارسله الى الوزارة بطريق البريد المسجل طاعنا فى حركات الترتيبات التى تخطى فيها ومن بينها الحركة الصادر بها القرار الوزارى رقم ٧١١٦ لسنة ١٩٥٨ المقضى بالغائه الثابت من مطالعة هذه المستندات ان التظلم المذكور قدم الى مكتب البريد فى ذات يوم تحريره بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢٤ اى قبل انتهاء الستين يوما المقررة للتظلم بثلاثة ايام واذا كان التظلم لم يقيد فى سجلات الوزارة الا فى ١٩٥٨/٧/٢١ اى بعد اسبوع من تاريخ ارساله حيث كان اليماد قد انقضى فان المدعى لا يحتل وزر هذا التأخير غير المادى فى وصول الخطاب الى الوزارة ولما كان الغروض ان يصل هذا الخطاب المسجل الى الوزارة فى ظرف يوم او يومين على الاكثر خاصة وانه مرسل من ذات مدينة القاهرة فانه لا يقبل الاحتجاج فى مواجهة المدعى بانه لم يلتزم المواعيد القانونية المقررة للتظلم (يراجع حكم هذه المحكمة فى الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ١ قضائية بجلسة ١٩٦٥/٣/٢١) ومن ثم غائه ما دام الخطاب المسجل المرسل من المدعى فى ١٩٥٨/٧/٢٤ والذى ضمنه المدعى من القرار محل الطعن كان الغروض ان يصل الى الوزارة قبل يوم ١٩٥٨/٧/٢٧ فان المدعى يكون قد راعى المواعيد القانونية المقررة لتقديم التظلم وتكون الدعوى اذ اتبعت فى ١٩٥٨/١١/٢٣ قد استوفت اوضاعها الشكلية .

طعن ٢١٦ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١٤

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

ان البرقية المتضمنة القرار المطعون عليه والطاعن الوجهه اليه تكون قد تضمنت كافة عناصر التظلم الوجوبى وتحقق بها العلم بالقرار .

ملخص الحكم :

إذا بان من البرقية بوضوح أنها أرسلت بعد صدور القرار المطعون فيه وتضمنت الإشارة إلى القرار والمطاعن التي يوجهها المتظلم إلى أعمال اللجنة العلمية ، كما أشارت صراحة - بما لا يدع مجالا للشك - أن القرار أدى إلى عديم المتظلم درجة استاذ مساعد الشاغرة ومن ثم فإن هذه البرقية قد تضمنت عناصر التظلم الوجوبى وتحقق بها علم المدعى علما يقينيا بالقرار المطعون فيه واسباب المعارضة فيه حيث سردها بكل تفصيل ، فلا يقبل منه بعد ذلك القول بأنه لم يكن يعلم بالقرار علما كانيا نافيا للجهالة ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تحصيل الوقائع وتكييفها حين قرر أن هذه البرقية لم تتضمن أية إشارة إلى التظلم من قرار التعيين فى الوظيفة المعلن عنها .

(طعن ١٩٢٧ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٥)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

تقديم كتاب يفيد تظلم المدعية فى المواعيد - ثبوت التظلم ولو ادعت الإدارة أنه لا اثر لهذا الكتاب فى ملف الخدمة .

ملخص الحكم :

لما كتبت المدعية تظلمت من القرار المطعون فيه فى ٢١ من يولية سنة ١٩٦٨ وتقرر حفظ هذا التظلم وذلك حسبها هو ثابت من كتاب مراقبة الشئون القانونية والتفتيش رقم ٦٧٥٨ المؤرخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ - المودع حافظة المدعية - ثم اقامت الدعوى بطلب الفاء القرار المطعون فيه فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، فان الدعوى تكون قد انتهت فى المواعيد المقررة ، ولا اعتداد لا تكرار الجهة الادارية التظلم السالف ذكره على أساس أن كتاب مراقبة الشئون القانونية والتفتيش لا اثر له فى ملف خدمة المدعية اذ لم تقدم المدعى عليها ما يفيد عدم صحته ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا فى غير محله حقيقيا بالرفض ..

(طعن ٥١٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

الشكوى التى تقدم الى وكيل النيابة الادارية لا تعتبر نظما من القرار المطعون فيه طالما انها لم تصل الى علم الجهة الادارية التى اصدرت القرار او الهيئات الرئاسية .

ملخص الحكم :

ان الشكوى المقدمة الى وكيل النيابة الادارية لا يمكن اعتبارها نظما من القرار المطعون فيه طالما انه لم يثبت من الاوراق انها وصلت الى علم الجهة الادارية التى اصدرت القرار او الهيئات الرئاسية وذلك طبقا لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة والمادة الاولى من قرار مجلس الوزراء الخاص ببيان اجراءات التنظيم الادارى وطريقة الفصل فيه .

(طعن ٤٧٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٨)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

المادة ٣٢ من نظام العاملين المنتمين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - نصها على ان للعامل ان يتظلم من تقدير كفايته بدرجة ضعيف او دون المتوسط خلال شهر من تاريخ اعلانه به - التنظيم الذى يقدم بعد هذا الميعاد - يعتبر هو التنظيم الوجوبى المتصوص عليه فى قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان لجنة شؤون العاملين قد اعتمدت التقرير السرى فى ٢١ من يونية سنة ١٩٦٤ واخطر به المدعى فى ٦ من يولية سنة ١٩٦٤ فتظلم منه فى ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦٤ ، ومن ثم فان هذا التظلم يخضع لحكم المادة ٣٢ .

من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن نظم العاملين المدنيين بالدولة التى تجيز للعامل ان يتظلم من التقرير بدرجة ضعيف او دون المتوسط الى لجنة شئون العاملين خلال شهر من اعلانه به ولا يعتبر هذا التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم منه او البت فيه . فاذا كان الثابت ان التظلم المثار اليه جاء بعد اكثر من شهر من تاريخ اعلان المدعى بالتقرير فان هذا يترتب عليه ان يصبح قرار اللجنة نهائيا لانقضاء ميعاد التظلم منه ، ولكنه لا يترتب عليه اهدار اثر التظلم الذى تقدم به المذكور بعد انقضاء الميعاد المذكور فيها يتعلق بميعاد رفض الدعوى بوصفه تظلمًا وجوبيا مقدما وفقا للاجراءات المقررة فى شأن التظلم من القرارات الادارية النهائية الصادرة فى شأن الموظفين قبل الطعن فيها بالالغاء والمنصوص عليها فى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، ولما كان قرار لجنة شئون العاملين بتقدير كفاية المدعى وهو القرار المطعون فيه قد اصبح نهائيا فى ٦ من اغسطس سنة ١٩٦٤ وتظلم منه المذكور فى ٢٩ من شهر اغسطس سنة ١٩٦٤ فان ميعاد التظلم الوجوبى وميعاد رفع الدعوى يحسب من هذا التاريخ .

(طعن ١٣٧٨ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — اجاز للعامل ان يتظلم من تقدير كفايته بدرجة ضعيف او دون المتوسط الى لجنة شئون العاملين خلال شهر من اعلانه بالتقرير — هذا التظلم لم يبلغ القواعد الواردة فى قانون مجلس الدولة فى شأن التظلم الوجوبى — التظلم المقدم وفقا لنظام العاملين المدنيين بالدولة يجعل تقديم التظلم المنصوص عليه فى قانون مجلس الدولة غير مجد ولكنه يقطع ميعاد رفع دعوى الالغاء .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على قبول الدعوى اذا اكتسب القرار الطعون فيه صفة النهائية أثناء سير الدعوى واذا كان الثابت ان المدعى تنظم من قرار لجنة شئون الأفراد بتقدير درجة كفايته بدرجة ضئيلة ثم اقام دعواه بالطعن في هذا القرار قبل البت في التظلم من مجلس ادارة المؤسسة وقد انتهى بحث التظلم الى رفضه بعد رفع الدعوى وقيل الفصل فيها لذلك فان الفسخ بعدم قبول الدعوى المؤسس على عدم نهائية التقرير السرى يكون في غير محله ويتمين رفضه .

(طعن ١٢٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٠)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

التظلم المقدم من التقرير السنوي الى لجنة شئون العاملين بالتطبيق لاحكام المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يجعل تقديم التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة غير مجد - نتيجة ذلك قبول الدعوى شكلا ولو لم يسبقها التظلم المنصوص عليه بقانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت بان تقديم التظلم ونفا لحكم المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ينظم العاملين المدنيين يجعل من تقديم التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة غير مجد الامر الذي يقتضى قبول الدعوى شكلا ولو لم يسبقها التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة استثناء بتقديم التظلم المنصوص عليه في قانون العاملين المشار اليه ، وان تقرير هذه القاعدة لا يقوم على اساس إلغاء احكام التظلم المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة بل يستند الى الحكمة التشريعية من استحداث نظام التظلم الوجوبى وهى الحكمة التى تكشف عنها المذكرة

الايضاحية لقانون مجلس الدولة والتي جرت عبارتها بما يأتى « ان الغرض من ذلك هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطرق ليسر على الناس وانهاء تلك المنازعات فى مراحلها الاولى ان رأت الادارة ان المتظلم على حق فى تظليه ، فان رفضته او لم تبت فيه خلال الميعاد المقرر فله ان يلجأ الى طريق التقاضى » . ومن ثم فان تقديم التظلم الى لجنة شئون العاملين وفوات مستين يوما على تقديمه دون ان تجيب عنه اللجنة يعتبر اخذا بالاصل العلم المقرر فى شأن التظلم الوجوبى والحكمة التشريعية من استحداثه بمثابة رفض حكى له . ويكون رفع الدعوى خلال المستين يوما التالية لهذا الرفض الحكى ..

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق ان المدعى تظلم فى القرار الصادر بتقدير كفايته عن عام ١٩٦٤ بدرجة ضعيف الى لجنة شئون العاملين بتاريخ ٦ من يونيه سنة ١٩٦٥ ، وانه تقدم فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ بطلب لاعفائه من رسوم الدعوى اى خلال المستين يوما التالية للرفض الحكى لتظليه ، وان طلب المعافاة فى الرسوم رفض بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٦٦ فاقام دعواه فى ١٦ من يونيه سنة ١٩٦٦ ومن ثم تكون الدعوى قد استوفت لوضاعها الشكلية ورفعت فى الميعاد وبالتالي مقبولة شكلا ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب فانه يكون قد جانب الصواب ويتمين الحكم بالفعله وقبول الدعوى شكلا .
(طعن ١٤٠٨ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

تقديم التظلم وفقا لحكم المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه يَجْمَلُ تقديم التظلم المتصوص عليه فى قانون مجلس الدولة فى مجد — يقتضى ذلك قبول الدعوى شكلا ولو لم يسبقها التظلم المتصوص عليه فى قانون مجلس الدولة اكتماء بتقديم التظلم المتصوص عليه فى قانون نظام العاملين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ..

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق ان المدعى تظلم من القرار الصادر بتقدير كفايته عن عام ١٩٦٤ بدرجة ضعيف الى لجنة شئون العاملين بتاريخ ٦ من يونية سنة ١٩٦٥ ، وانه تقدم في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ بطلب لاعفائه من رسوم الدعوى اى خلال المستين يوما التالية للرفض الحكى لتظلمه ، وان طلب المعافاة من الرسوم رفض بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٦٦ فاقام دعواه في ١٦ من يونية سنة ١٩٦٦ ومن ثم تكون الدعوى قد استوفت اوضاعها الشككية ورفعت في الميعاد وبالتالي مقبولة شكلا ، ويكون الطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب فانه يكون قد جانب الصواب ويتمين الحكم بالغلته وقبول الدعوى شكلا .

(طعن ١١١٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٢)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

التظلم من تقرير الكفالية وفقا للمادة (١٩) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة يفتى عن التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة نص المادة ١٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ان المشرع جعل للعامل حق التظلم من تقرير الكفالية خلال اسبوعين من تاريخ اخطاره ونال بمجلس ادارة المؤسسة سلطة البت فيه دون ان يكون لاية سلطة رئاسية التعقيب عليه . ومن ثم فان تقرير الكفالية يعتبر نهائيا بعد انقضاء ايماء التظلم منه او البت فيه ومعنى اصبح التقرير نهائيا فان التظلم منه يصبح غير مجد الامر الذي يقتضى قبول الدعوى شكلا ولو لم يسبقها التظلم المنصوص عليه في المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتظيم مجلس الدولة لاختفاء

بتقديم التظلم المنصوص عليه في المادة ١٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وتأسيسا على كل ما تقدم يتمين القضاء بالقضاء بالحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم قبول الدعوى .
(طعن ١٢٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٠)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفي الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ — النص فيها على نظام خاص للتظلم من تقرير درجة كفاية الموظف — ليس من شأن هذا النظام ان يلغى او يعطل نظام التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة — تقديم تظلم طبقا لاحكام القرارات المذكورين يجعل تقديم التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة غير مجد لانقضاء الحكمة منه — يؤدي ذلك ان التظلم الأخير لا يكون شرطا لقبول دعوى الالغاء .

ملخص الحكم :

يتضح من مقارنة نظام التظلم المنصوص عليه في القرار الجمهوري رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ ولائحته التنفيذية الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ بنظام التظلم الذي اوجبه قانون مجلس الدولة ان الاول جوازي للموظف ان شاء قدمه وفي هذه الحالة لا يصبح التقرير نهائيا الا بعد البت في التظلم وان شاء اغفله وفي هذه الحالة يصبح التقرير نهائيا بعد انقضاء الاجل المقرر للتظلم منه ، كما وان هذا التظلم مقصور على من هدرت كفايته بدرجة « مرض » او « ضعيف » فلا يشمل من هدرت كفايته بغير ذلك وبمعداة خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان صاحب الشأن به ويكون تقديمه الى لجنة شئون الموظفين وذلك كله على خلاف نظام التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة الامر الذي يدل

على أن النصوص الواردة بشأن التظلم من التقارير السنوية في نظام موظفي هيئة المسك الحديدية ولائحته التنفيذية لم تلغ أو تعطل العمل بالقواعد الواردة في قانون مجلس الدولة في شأن التظلم الوجوبي . ومن ثم تظل هذه القواعد واجبة التطبيق وبالتالي يكون للتظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة اثره في قطع ميعاد رفع الدعوى .

انه ولئن كان التظلم وفقا لاحكام نظام موظفي الهيئة العامة لشؤون المسك الحديدية يجعل تقديم التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة غير مجد الامر الذي يقضى بقبول الدعوى شكلا ولو لم يسبقها التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة اكتفاء بتقديم التظلم المنصوص عليه في نظام موظفي الهيئة الا ان تقرير هذه القواعد لا يقوم على اساس عدم الاعتداد باحكام التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة بل يستند الى الحكمة التشريعية من استحداث نظام التظلم الوجوبي وهي الحكمة التي كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ . وقد جاء بها « ان الغرض من ذلك هو تخفيف الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطرق ايسر على الناس وانهاء تلك المنازعات في مراحلها الاولى ان رأت الادارة ان التظلم على حق في تظلمه فان رفضته او لم تبت فيه خلال الميعاد المقرر فله ان يلجأ الى طريق التقاضي .

(ملحق ١٣٩٣ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

نظام موظفي هيئة المواصلات السلكية والاسلكية - اشتماله على تنظيم خاص للتظلم من التقرير السنوي غير التنظيم العام الوارد في قانون مجلس الدولة - هذا التنظيم الخاص ليس من شأنه عدم الاعتداد بالتظلم الوجوبي الذي نظمه قانون مجلس الدولة - قبول الدعوى اذا رفضت خلال ستين يوما من تاريخ الرفض الحكمي للتظلم الوجوبي .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لنظام موظفي هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية قد نصت على ان « يعطى الموظف الذى يقدم عنه تقرير بدرجة مرضى او ضعيف بصورة منه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعتماده من لجنة شئون الموظفين .. وللموظف ان يتظلم لرئيس لجنة شئون الموظفين المختصة من التقرير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه صورته ويرد التظلمات على اللجنة خلال شهر من تاريخ تقديمها » . كما نصت المادة ٢١ من اللائحة ذاتها على ان « تتولى لجنة شئون الموظفين المختصة بنفسها لو بين تنديه لذلك من اعضائها تحقيق ما ترى تحقيقه من المسائل التى يضمونها الموظفون بتظلماتهم من التقارير المشار اليها فى المادة السابقة ويكون لها فى ذلك حق الاطلاع على الأوراق والسجلات وسماع الاقوال على ان يعد لذلك محضر مكتوب ، ويكون قرار اللجنة الصادر فى التظلم نهائيا ، ويعطى به الموظف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره » .

ومن حيث ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة المعمول به وقت اقامة الدعوى قد نص فى المادة الثانية عشرة منه على أنه « لا تقبل الطلبات المقدمة رأسا بلغاء القرارات الادارية المنصوص عليها فى البندين ثالثا ورابعا عدا ما كان منها صادرا من مجالس تأديبية والبند خامسا من المادة (٨) وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم .. » كما نص كذلك فى المادة الثانية والعشرين على أن يمدد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه .. وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئة الرئاسية ، ويجب ان يبت فى التظلم قبل مضي ستون يوما من تاريخ تقديمه واذا صدر القرار بالرفض وجب ان يكون مسببا ، ويعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة

رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالظن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة » .

ومن حيث انه يتضح من مقارنة نظام التظلم المنصوص عليه في القرار الجمهوري رقم ١٦٤٢ لسنة ١٩٦٠ بنظام التظلم الذي لوجبه قانون مجلس الدولة ان الأول جوازي للموظف ان شاء قدمه وفي هذه الحالة لا يصبح التقرير نهائيا الا بعد البت في التظلم وان شاء اغفله وفي هذه الحالة يصبح التقرير نهائيا بعد انقضاء الاجل المقرر للتظلم منه ، كما وان هذا التظلم مقصور على من قدرت كفايته بدرجة «مريض» او « ضعيف » فلا يشمل من قدرت كفايته بعد ذلك وميعاده خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان صاحب الشك ان به ويكون تقديمه الى لجنة قانون مجلس الدولة الامر الذي يدل على ان النصوص الواردة بشأن شئون الموظفين وذلك كله على خلاف نظام التظلم المنصوص عليه في التظلم من التقارير السنوية في نظام موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ولائحته التنفيذية لم تلغ او تعطل العمل بالقواعد الواردة في قانون مجلس الدولة في شأن التظلم الوجوبي ، ومن ثم تظل هذه القواعد واجبة التطبيق وبالتالي يكون للتظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة اثره في قطع ميعاد رفع الدعوى وفقا لحكم المادة ٣٢ سلفة الذكر .

ومن حيث انه ولئن كان نظام التظلم وفقا لاحكام لائحة نظام موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية يجعل تقديم التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة غير مجد الامر الذي قضى بقبول الدعوى شكلا ولو لم يسبقها التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة اكتفاء بتقديم التظلم المنصوص عليه في لائحة نظام موظفي الهيئة الا ان تقرير هذه القاعدة لا يقوم على اساس عدم الاعتداد بالحكم التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة بل يستند الى الحكمة التشريعية من استحداث نظام التظلم الوجوبي وهي الحكمة التي كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ والتي ظلت قائمة بالنسبة للنصوص المقابلة في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وقد جاء بها ان الغرض (م - ٦ - ج ١٥)

من ذلك هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطرق ايسر على الناس وانهاء تلك المنازعات فى مراحلها الاولى ان رمت الادارة ان المتظلم على حق فى تظلمه فلن رفضته او لم تبت فيه خلال الميعاد المقرر فله ان يلجأ الى طريق التقاضى .

ومن حيث انه وقد تبين ان النصوص الواردة بشأن التظلم من التقارير السنوية فى لائحة نظام موظفى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لم تلغ او تحطل العمل بالقواعد الواردة فى المادتين ١٢ ، ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فى شأن التظلم الوجوبى ، وكان ثابنا من الأوراق ان الطاعن أعلن بقرار تقدير كفايته عن عام ١٩٦١ بحريجة ضعيف فى ٢٢ من ابريل سنة ١٩٦٢ وتظلم منه الى وزير المواصلات فى ١٩ من يونية سنة ١٩٦٢ بمناسبة تظلمه من قرار الترقية المطعون فيه اى خلال ستين يوما من تاريخ عليه بقرار تقدير كفايته وتيد هذا التظلم برقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فى ٢٤ من يونية سنة ١٩٦٢ ولم يتلق عنه ردا فأتعلم دعواه فى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٦٢ اى خلال الستين يوما التالية للرفض الحكيم لتظلمه فانه يكون قد رفعها فى الميعاد بالتطبيق لحكم المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وبالتالى فان الحكم المطعون فيه وقد ذهب بحكم هذا المذهب يكون قد اخطأ فى تاويل القانون جديرا بالالفاء .

(طعن ٥٥٩ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

ثبت ان المطعون ضده قد انظر الإرادة على ما يجده من وجوه البطلان فى القرار الذى رفع دعوى الفاء قبل ان يعتمد الوزير - اعتماد الوزير للقرار بحاله - لا جدوى لتظلم يقدم مرة اخرى بعد اعتماد القرار .

ملخص الحكم :

ان طعن هيئة مفوضى الدولة ينمى على هذا الحكم خطأ فى تطبيق القانون سواء فى قبول الدعوى شكلا وفى الغاء قرار التمييز فقد خلط الحكم بين التظلم الذى يشترطه القانون لقبول الدعوى شكلا والشكوى التى يقدمها صاحب الشأن الى جهة الادارة قبل صدور القرار النهائى وهى لا تغنى فى مجال دعوى الالفاء عن تقديم التظلم من القرار بعد صدوره ، كما اخطأ الحكم الموضوع لان القاعدة اطردت على ان اغفال الشكوى لا يؤثر فى سلامة القرار المطعون فيه اذا كانت ضرورة حالت دون استيفائه والثابت ان مجلس القسم يتكون من السيد / الدكتور وحده وكان متغيبا فى الخارج ، ولا يجوز ان تفل يد الادارة عن التصرف فى الوقت المناسب بما دامت لا تسىء استعمال السلطة فى تصرفها ..

ومن حيث ان مبنى الطعن المتقدم من جهة الادارة يقوم على الوجهين اللذين نعاها الطعن السابق .

ومن حيث ان القانون قد فرض التظلم على الجهة الادارية من قرارها قبل رفع دعوى الغائه ، لينفصح المجال حتى تنظر الادارة فيها ياخذها صاحب الشأن على القرار ، فلن ثبت لديها صحة ما يثيره من عيب يبطل القرار كانت فى سعة من سحبه ، مما يتحسم به النزاع ويندرى عبء التقاضى ، واذا ثبت ان المطعون ضده قد اظهر الإرادة على ما يجده من وجود البطلان فى القرار الذى رفع دعوى الغائه من قبل ان يعتمده الوزير ، وقد أعتده بحالته التى شكاه منها المدعى فلا تكون من جدوى لتظلم يقدمه مرة اخرى بعد اعتماد القرار ، ازاء ما يثبت لديه من اصرار الادارة على قرارها وهى على بينه من نزاعة فيه ويكون مستيدا ما قضى به الحكم المطعون فيه من قبول الدعوى شكلا ولا وجه للطعن عليه فى ذلك ..

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

استقلال التكليف بنظمه القانوني المتميز عن التعمين — أثره — عدم خضوعه للنظام الوجوبي كشرط لقبول دعوى الإلغاء .

ملخص الحكم :

إذا كان التكليف مستقلا بنظمه القانوني الذي يتميز به عن التعمين في كيانه وآثاره فإنه لا يخضع للنظام الوجوبي الذي جعله المشرع شرطا لقبول طلب إلغاء القرارات الخاصة بالموظفين العموميين المنصوص عليها على سبيل الحصر في البنود الثالث والرابع والخامس من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ١٢٦٤ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٠)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

دعوى بطلب إلغاء قرار بالتكليف — لا يشترط وجوب النظم من القرار قبل رفعها .

ملخص الحكم :

إذا كان التكليف مستقلا بنظمه القانوني الذي يتميز به عن التعمين في كيانه وآثاره فإنه لا يخضع للنظام الوجوبي الذي جعله المشرع شرطا لقبول طلب إلغاء القرارات الخاصة بالموظفين العموميين المنصوص عليها على سبيل الحصر في البنود الثالث والرابع والخامس من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ٨٨٠ لسنة ٩ ق ، ١٠٤٨ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٢)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

القرار الصادر برفض طلب اعتزال الخدمة المقدم وفق القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠ من موظف شاغل درجة أصلية لا يشترط التظلم منه قبل رفع الدعوى بطلب الفائه .

ملخص الحكم :

ان طلب المدعى الذى تقدم به لاعتزال الخدمة بالتطبيق للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠ يخضع للسلطة التقديرية المخولة لجهة الادارة ، فان هى انصحت عن ارادتها حياله بالرفض ، فان هذا التصرف من جانبها له كل مقومات القرار الإدارى ، ومن ثم يكون الطعن عليه بطريق دعوى الالغاء وقد نص المشرع على ان ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيها يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما ، وهى فى خصوص هذه الدعوى تسرى من تاريخ اخطار المدعى فى ١٩٦٠/٨/١ بالقرار الإدارى الصادر برفض طلبه مسبق الذكر واذ كان المدعى لم يودع عريضة الدعوى الا فى ١٩٦٠/١١/٧ فانها تكون غير مقبولة شكلا لرفعها بعد الميعاد . وليس بصحيح ما تشره هيئة مفوضى الدولة من انه يتمين على المدعى ان يتظلم من قرار الرفض المشار اليه والا اعتبرت دعواه من هذا الوجه غير مقبولة بالتطبيق لنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة لا وجه لذلك ما دام ان طلب الاعتزال هو بحسب تكييفه القانونى فى حدود ما نصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠ ذاته لا يعدو ان يكون من قبيل الاستقالة المشروطة ، والقرار الذى انصبت عليه دعوى الالغاء وهو رفض هذه الاستقالة لا يدخل ضمن القرارات المنصوص عليها فى الفقرات ثلثا ورابعا وخامسا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة والتى نصت المادة ١٢ من القانون المذكور بالنسبة لها على عدم قبول دعوى الالغاء قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الهيئة الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبث فى هذا التظلم .

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

يشترط سابقة التظلم لقبول الطعن بالالغاء بالنسبة للقرارات النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - قرارات الجزء التي تصدرها الشركة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام لا يشترط سابقة التظلم منها - اساس ذلك : هذه القرارات لا تعتبر قرارات ادارية فضلا عن ان العاملين بالقطاع العام لا يعتبرون من الموظفين العموميين - الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام يحكمها البند الثالث عشر من المادة ١٠ ولا يشترط التظلم منها قبل الطعن فيها بطلب الغائها .

ملخص الحكم :

ان المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص في الفقرة (ب) على ان « لا تقبل الطلبات المقدمة راسا بالطعن في القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة (١٠) ، وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار او الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبث في هذا التظلم » .

وواضح من هذا النص انه يشترط سابقة التظلم لقبول الطعن بالالغاء بالنسبة للقرارات الادارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة دون سواها ، وهي القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة او بالترقية او منح العلاوات ، والقرارات الادارية السادرة بحالة الموظفين العموميين الى المعاش او الاستبداد او فصلهم بغير لطريق التأديبي ، والطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية لتسلطات التأديبية .

ولما كان الجزاء المطعون فيه لا يتعلق بقرار ادارى بحسبان ان المدعى الذى صدر قبله هذا الجزاء من العاملين بلحدى شركات القطاع العام فلا يعتبر بهذه المثابة موظفا عموميا ولا يعتبر القرارات التى تصدر فى شأنه من الشركة من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المفهوم لهذه القرارات ، وانما يعتبر الطعن المقام منه عن الجزاء الموقع عليه من الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام المنصوص عليها فى البند الثالث عشر من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة ، وبهذه المثابة لا يلزم التظلم من هذا الجزاء قبل الطعن فيه بطلب المثابة امام المحكمة طبقا للمادة (١٢) من هذا القانون . كما ان المادة (١٢) المشار اليها وردت فى الفصل الثانى من الباب الاول من القانون المذكور ، ولم ترد فى الفصل الثالث منه ، ومن ثم فلا وجه للاستشهاد بحكم المحكمة الادارية العليا على ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المدعى اخطر بالجزاء فى ١٠/٩/١٩٧٩ فاقام دعواه رقم ٣ لسنة ٢٢ ق امام المحكمة التاديبية بالاسكندرية فى ٢/١٠/١٩٧٩ لالغاء هذا الجزاء ، فان دعواه والحالة هذه تكون قد اقيمت فى الميعاد ومقبولة شكلا . واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ويتعين الحكم بالغاءه وبقبول الدعوى شكلا وباعادتها الى المحكمة التاديبية بالاسكندرية للفصل فيها .

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبقبول الدعوى وباعادتها الى المحكمة التاديبية بالاسكندرية لنظرها وعلى تلم كتاب المحكمة المذكورة اخطار اطراف الدعوى بالجلسة التى تحدّد لنظرها .

(طعن ٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

جرى قضاء هذه المحكمة على قبول دعوى الالغاء بالنسبة للقرارات الادارية فى مجال الترقية دون التظلم منها الى الجهة الادارية فى الاحوال الآتية :

١ — اذا امتنع عليها اعادة النظر فى القرار المطعون فيه لاستنفاد ولايتها باصداره .

٢ — عدم وجود سلطة رئاسية تلك التعقيب على مصدره .

٣ — اذا لم يكن هناك جدوى من تقديم التظلم ، فما دامت الجهة الادارية متمسكة برأيها فى عدم اجابة التظلم الى طلبه فى تظلمه الاول وتخطته فى الترقية فى قرارها الاول ، فان المحكمة التشريعية من نظام التظلم وهى مراجعة الجهة الادارية نفسها قبل الالتجاء الى طريق الطعن القضائى ، تكون منتفية فى هذه الحالة ، كما ان الطعن فى القرار الاول يتضمن حتما وبحكم اللزوم فى الحالة المعروضة الطعن فى أى قرار يتخطاه فى الترقية الى الدرجة التالية .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على قبول دعوى الغاء القرارات الادارية فى مجال الترقية دون التظلم منها الى الجهة الادارية اذا امتنع عليها اعادة النظر فى القرار المطعون فيه لاستنفاد ولايتها باصداره او بعدم وجود سلطة رئاسية تلك التعقيب على مصدره او اذا لم يكن هناك جدوى من تقديم التظلم فما دامت الجهة الادارية متمسكة برأيها فى عدم اجابة التظلم الى طلبه فى تظلمه الاول وتخطته فى الترقية فى قرارها الاول ، فان المحكمة التشريعية من نظام التظلم وهى مراجعة الجهة الادارية نفسها قبل الالتجاء الى طريق الطعن القضائى ، تكون منتفية فى هذه الحالة ، كما

ان الطعن فى القرار الاول يتضمن حتما ويحكم الزوم فى الحالة المعروضة
الطعن فى أى قرار يتخطاه فى الترقية الى الدرجة التالية .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان القرار الاول المطعون فيه رقم
٨١ لسنة ١٩٨٠ صدر بتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٨٠ وتظلم منه
المدعى فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٨٠ ، وقد أوضحت الجهة الادارية فى
مذكرتها المؤرخة فى ١٥ من يونية سنة ١٩٨٠ ردا على الدعوى ان القرار
الثانى المطعون فيه رقم ١٣٣١ لسنة ١٩٨٠ الصادر فى ٢١ من ديسمبر سنة
١٩٨٠ لم يشمل اسم المدعى لانه وقف صدوره لم يكن معينا فى وظيفة مدير
عام تربية وما فى مستواها (وهى الوظيفة التى شملها القرار الاول) مما
يدل على عدم جدوى التظلم من القرار الثانى ما دامت الجهة الادارية
بتمسكة برأيها فى عدم اجابة المدعى الى طلبه فى التظلم الاول وبالتالي
تكون الحكمة من التظلم وهى مراجعة الجهة الادارية لنفسها قبل اللجوء الى
طريق الطعن القضائى منتقبة .

(طعن ٧٢٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٧)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

الفقرة (ب) من المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بعدم قبول الطلبات المقدمة بالطعن فى
القرارات الادارية النهائية بالتعيين فى الوظائف العامة او الترقية قبل
التظلم منها الى الهيئة التى تصدرت القرار او الهيئات الرئاسية - لا يشترط
فى الهيئات الرئاسية فى هذا الخصوص الجهات الاعلى فى سلم التدرج
الادارى الرئاسى بالنسبة للجهة الادارية مصدرة القرار - اعتبار التظلم
المقدم الى مفوض الدولة او الى ديوان المظالم منتجا لآثاره فى هذا المجال
حتى ولو لم يصل الى علم الجهة التى تصدرت القرار المتظلم منه الا بعد رفع
الدعوى .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم سابقة التظلم الى الجهة الادارية مصدرة القرار ولرفع الدعوى بعد الميعاد فقد نصت المادة ١٢ الفقرة (ب) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شلن مجلس الدولة على عدم قبول الطلبات المقدمة بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة او الترقية قبل التظلم من هذه القرارات الى الهيئة الادارية مصدرة القرار او الى الهيئات الرئيسية ولا يشترط فى الهيئات الرئيسية بالمعنى المقصود فى النص سالف الذكر الجهات الاعلى فى التدرج الادارى الرئاسى بالنسبة للجهة الادارية بمصدره القرار ومن ثم يعتبر التظلم الادارى المقدم الى مفوض الدولة والى ديوان المظالم منتجا فى المعنى المنصوص عليه فى المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة - ومتى كان الثابت ان القرار المطعون فيه الصادر من رئيس الجمهورية برقم ٧١٧ لسنة ١٩٧٤ فى ١٨/٥/١٩٧٤ قد تظلم المدعى منه الى رئيس ديوان المظالم فى ٩/٧/١٩٧٤ ولم يثبت سابقة نشر هذا القرار او اخطار المدعى به او علمه بمحتوياته فى تاريخ معين فان هذا التظلم يكون مقبولا منه فى الميعاد الى جهة رئاسية بالمعنى الذى قصد اليه المشرع فى قانون مجلس الدولة . ولم يغير من الامر فى شئ ان اتصال علم الادارة بالتظلم قد وقع بعد رفع الدعوى مادام المدعى قد تظلم فى الميعاد واذا اقيمت الدعوى فى الميعاد المقرر لرفعها وجاعت صحيفتها مستوفاة اوضاعها القانونية فانها تكون مقبولة شكلا ويكون الحكم المطعون فيه على حق فى قضائه بقبول الدعوى شكلا ويكون الطعن على غير اساس سليم من القانون فيها يختص بالدفع بعدم قبول الدعوى شكلا ويتمين الحكم برفضه من هذا الخصوص ..

(طعن ٣٧٨ لسنة ٢٣ قى - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

تحرير المشرع التظلم الوجوبى قبل رفع دعوى الإلغاء وبيان إجراءاته وأثره مستهدفا تحقيق أغراض معينة تتمثل فى إنهاء المنازعات بالطريق الإدارى وتيسير سبل استرداد صاحب الشأن لحقه وتخفيف العبء على القضاء - التمسك بإقامة الدعوى بعد أن نشط صاحب الشأن الى سلوك سبيل التظلم الإدارى خلال الميعاد المقرر قانونا وانقضاء المواعيد المحددة للبت فى هذا التظلم دون استجابة له قبل الفصل فى الدعوى يترتب على ذلك أن تنسحب الدعوى لا الى القرار المطعون فيه فحسب بل وإلى القرار الصادر برفض التظلم الصريح أو الحكمى أيضا ويمنع من ثم مسوغ التفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل التظلم من القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

أن نظام التظلم الوجوبى الذى استحدث لأول مرة بموجب القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ومساليقه فى ذلك القوانين المتعاقبة ومنها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى أقيمت الدعوى الراهنة فى ظل العمل بأحكامه يقضى هذا النظام بالاقتبال الطلبات المقدمة رأسا بإلغاء القرارات الإدارية التى حدها قبل التظلم منها الى الجهة الإدارية التى أصدرتها أو الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم واستند لرئيس الجمهورية بقراره منه بيان إجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه . وقد وردت فى المذكرة الإيضاحية المرافقة للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يختص بالتظلم الوجوبى الحكمة التشريعية التى أقام عليها هذا التظلم فنوهت بأن الغرض من ذلك هو تخفيف الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الإدارية بطريق ليسر على الناس وانتهاء تلك المنازعات فى مراحلها الأولى أن رأت الإدارة أن التظلم على حق فى تظلمه ، فإن رفضته أو لم تبت فيه خلال الميعاد المقرر

فله ان يلجأ الى طريق التقاضى « وقد حددت المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ميعاد رفع الدعوى بطلب الغاء القرار الإدارى بستين يوما من تاريخ نشر القرار أو العلم به وبينت اثر التظلم فى قطع هذا الميعاد وحق الجهة الادارية فى اليت فى هذا التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه بحيث اذا انقضت هذه المدة دون ان تجيب عليه كان ذلك منها بمثابة قرار حكى برفض التظلم يحق معه للمتظلم ان يلجأ للقضاء خلال الستين يوما التالية لانقضاء الستين يوما المذكورة . وبناء على ما تقدم ومؤداه ان المشرع بتقرير التظلم الوجوبى قبل رفع دعوى الالغاء وبين ان اجراءاته واثره - قد استهدف تحقيق اغراض معينة تتمثل فى انتهاء المنازعات بالطريق الإدارى وبتيسير سبل استرداد صاحب الشأن لحقه وتخفيف العبء على القضاء . - وهو فى سبيل تحقيق هذا الغرض - اوجب على صاحب الشأن - استنفاد طريق التظلم الى الجهة الادارية التى اصدرت القرار قبل اللجوء الى طريق التقاضى وفى ذات الوقت امسح المجال امام هذه الجهة لاعادة البحث والنظر فى قرارها فحدد لها موعدا للبت فى التظلم بحيث تملك ان تستجيب لطلب صاحب الشأن فتسحب قرارها أو تلغيه أو تعدله اذا تبين لها عدم مشروعيته وبذلك يتحقق الحكمة من تقرير التظلم الوجوبى أو ان تصر على عدم الاجابة وترفض التظلم صراحة أو ضمنا فلا يكون امام صاحب الشأن من مناص الا اللجوء الى طريق التقاضى لانتفاء الحكمة المشار اليها .

وبالبناء على ما تقدم فانه لا ينبغي تاويل النصوص تاويلا حرفيا يخرجهما عن الغرض من الموضوع .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان القرار المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٢ من ابريل سنة ١٩٧٢ فاقام المطعون ضده الدعوى محل الطعن بايداع عرضتها قلم كتاب محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٢ بطلب الغاء هذا القرار ثم تقدم بطلبه منه الى محافظ البنك المركزى بتاريخ ١١ من يونية سنة ١٩٧٢ أى خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار ، وقيند تحت رقم ٣٢٢ ش بمكتب المحافظ ، وقد بحثت ادارة القضايا والايمان بالبنك هذا التظلم وارسلت ان المطعون ضده لم يوضح ان انقطاعه عن العمل

كان بمنزلة قهرى لذلك غائى لا يجوز إلغاء القرار إلا إذا رأت إدارة البنك خلاف ذلك واضافت انه أقام دعوى أمام مجلس الدولة يطلب الحكم بإلغاء هذا القرار ، واعادت التظلم وعريضة الدعوى الى الإدارة العامة لشئون الأفراد بالبنك لإبداء ملاحظاتها . وقد خلت الأوراق من ثمة ما يفيد ان البنك قد استجاب لطلب المظلمين ضده أو انه كان فى سبيله الى ذلك ومن ثم فان المظلمين ضده وقد تقدم بالتظلم خلال الميعاد المقرر قانونا وكان المجال متاحا للجهة الإدارية للبحث وانتقضى الميعاد المقرر للبت فيه أثناء سير الدعوى فانه لا تثريب عليه ان تعجل بإقامة دعواه ما دام انه قد نشط الى سلوك سبيل التظلم الإدارى خلال الميعاد المقرر قانونا وانتقضت المواعيد المحددة للبت فى هذا التظلم دون استجابة له قبل الفصل فى الدعوى على التفصيل السابق وبالتالي يصبح الترفع بعدم قبول الدعوى لرغمها قبل التظلم إداريا من القرار المظلمون فيه منهار الأساس ولا سند له من القانون مما يتعين معه رفضه والتصدى لموضوع الدعوى) .

(طعن ٥٣٠ ، ٥٦٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨١/١/٢١)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

تخط الموظف فى الترقية استنادا الى عدم حصوله على مرتبة الكفاية اللازمة — قبله بالتظلم من هذا القرار وإيداع عريضة الدعوى قلم كاتب المحكمة بعد ان ذكر فى كليهما انه يطعن على قرار الترقية فيما تضمنه من ترقية احد زملائه فى حين ان المدعى يفضل فى مرتبة الكفاية دون ان يغير من ذلك التخفيض الذى أجرته شئون العاملين على تقرير كفايته بالمخالفة للقانون — التظلم من قرار الترقية فى هذه الحالة وكذلك الطعن عليه يعتبر فى نفس الوقت تظلمًا من تقرير الكفاية وطعنا عليه طالما انه لم يثبت عليه باى منها فى تاريخ سابق على تاريخ تقديمه بتظلمه — وجوب قبول الدعوى شكلا فى هذه الحالة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن بنى على ان ذلك الحكم خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتاويله لانه أولا : ان ما قرره من أن تقدير الكفاية المخالف للقانون وان اكتسب حصانة من الالفاء لفوات ميعاد الطعن فيه الا انه لا يجوز أن يكون سببا لقرار آخر فيه تناقض ومخالفة للقانون لان القرار بتقدير الكفاية هو كائى قرار ادارى آخر يجب الطعن فيه فى الميعاد فاذا لم يطعن المطعون ضده خلاله فيه ، فلا يمكن بعدئذ الطعن الا من قرار الترقية الذى استند اليه ، ثانيا : ان القرار المطعون عليه يتضمن ترقية الاول والثانى فى الاقدمية وتمت ترقية الآخر على اساس ذلك وان تساوى مع المطعون ضده فى مرتبة الكفاية اعمالا لحكم المادة ١٥ من قانون نظام العاملين المدنيين التى تقضى بالتقدير بالادمية عند ذلك ولا يجدى المطعون ضده مناقشته لتقريره عن عام ١٩٧٣ من قبل لجنة شئون الموظفين بالهيئة العامة للسكك الحديدية بعد مروره بمراحله القانونية فلخذ شرائطه القانونية حيث لم يجر اعتماد التقرير السنوى الموضوع عنه من الجهة المنتدب اليها من لجنة شئون العاملين بها فضلا عن أى تقدير مغايرته محل الجدل اصبح حصينا من الالفاء كما تقدم الامر الذى يستقر معه قرار الترقية حيث ان المرقين اقدم منه فضلا عن تساويم معه فى مرتبة الكفاية .

ومن حيث انه عن السبب الاول من سببى الطعن والقائم على ان المطعون ضده لم يطعن فى القرار الصادر من لجنة شئون الموظفين بالهيئة العامة للسكك الحديدية بتقدير كفايته عن سنة ١٩٧٣ بدرجة جيد - فائسه فى غير محله اذ ان صحيفة الدعوى وتظلمه السابق عليها متضمنا ذلك حيث بنى الدعوى طلبه الفاء قرار الترقية المطعون فيه فيما تضمنه من ترقية زميله الى الفئة الثانية على أنه يفضل زميله هذا فى مرتبة الكفاية ، لحصوله على تقدير ممتاز ، فى السنتين ١٩٧٣ تلك والسنة السابقة عليها من الجهة المختصة بوضع التقرير السنوى عنه خلالها ، وهى بالتقوات المسلحة « سلاح المهندسين » التى كلن مستدعى بها فيها وان ، التقريرين اللذين اعتمدهما عنه كلنا بمرتبة ممتاز ، وان ما أجرته لجنة شئون

الموظفين بالهيئة من تخفيض هذه المرتبة عن السنة الاخيرة الى جيد لا تملكه وانتهى من ذلك الى أنه لا مندوحة لهذا من اعتباره حلصا في تقدير كفايته عن السنة ذاتها على مرتبة ممتاز » وهذا طعن في هذا القرار ورد صراحة في صحيفة الدعوى وفي تظلمه فيها يطلبه من عدم الاعتداد بما أجرته اللجنة في تخفيض لدرجة كفايته المقررة في التقدير الذي تولته الجهة المختصة او من اهدار ما أجرته اللجنة المذكورة من وضع تقرير ثان عنه عن السنة ذاتها هو ابعد مدى طلب الغائه ، اذ يعتبره عدما ومن ثم فان القول يتحصن القرار بتخفيض درجة كفايته او باعادة تقديرها بعد الطعن فيه غير صحيح في الواقع وهو كذلك في القانون لان دعواه بطلب الغاء قرار الترقية المترتب على القرار المذكور المستند اليه تتضمن الطعن في كلا القرارين ولم يثبت علمه بهيئتهما في تاريخ سبق لتظلمه منها في ١٩٧٤/٢/٢٧ عند احاطته بعدم تضمن قرار الترقية المذكور له ، وسبب ذلك وعلى هذا جرى قضاء هذه المحكمة في حكمها في الطعن رقم ٨٦ سنة ٢٠٠٠ في ٤ من فبراير سنة ١٩٧٨ وغيره .

(طعن ١٩٣ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٩)

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

يمعاد رفع الدعوى ستون يوما وينقطع سريان هذا الميعاد بالنظم الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار او الهيئات الرئاسية - صدور قرار انهاء الخدمة من وكيل الوزارة رئيس القطاع للشئون المالية والادارية - بالنظم منه - تاشير رئيس قطاع المناطق بعدم الموافقة على اعادة العمل للخدمة - هذا التاشير لا يعتبر رفضا للنظم - اساس ذلك ان رئيس قطاع المناطق ليس الجهة التي اصدرت القرار بالنظم منه ولا جهة رئاسية لها حسب ان الميعاد من تاريخ اخطاره برفض النظم من السلطة المختصة .

ملخص الحكم :

ان حكم محكمة القضاء الاداري النظمون فيه قد قضى بالغائه حكم المحكمة الادارية بالسيوط الصادر في الدعوى رقم ١٦ لسنة ٥ ق المقلبة من

ضد كل من محافظ أسيوط ورئيس مجلس إدارة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وعدم قبول تلك الدعوى لرغمها بعد الميعاد واستندت محكمة القضاء الإداري في قضائها إلى أن قرار إنهاء خدمة المطعون فيه قد صدر في ١٧ من مارس سنة ١٩٧٧ اعتبرا من ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ وتظلم منه المدعى في ١٦ من يوليو سنة ١٩٧٧ فرفض رئيس القطاع طلبه في ٣٠ من يولية سنة ١٩٧٧ ومن ثم كان يتعين على المدعى أن يرفع دعواه خلال الستين يوما من تاريخ رفض التظلم وهي مدة تنتهي في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ فيكون رفع الدعوى في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ قد جرى معه انتهاء ميعاد الطعن خليفاً بعدم قبولها .

ومن حيث أن المادة ٢٤ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد نصت على أن ميعاد رفع الدعوى ستون يوما وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الهيئة الرئاسية . . . وقد صدر قرار إنهاء الخدمة المطعون فيه برقم ١٢٨ في ١٧ من مارس سنة ١٩٧٧ من وكيل الوزارة رئيس القطاع للشئون المالية والإدارية . فإن تأشير رئيس قطاع مناطق إقليم قبلى بسوهاج بعدم الموافقة على اعادته للعمل والمؤرخة في ٣٠ من يولية سنة ١٩٧٧ لا يعتبر رفضه للتظلم ، بحسبان أن رئيس القطاع ليس الجهة التي أصدرت القرار المتظلم منه ولا جهة رئاسة لها وقد قدم التظلم أصلا إلى مراقب شئون العاملين مصر في ١٦ يوليو ، وقدم تظلم ثان في اليوم التالي إلى رئيس مجلس الإدارة وبين من كُتب وكيل الوزارة رئيس قطاع الشئون الإدارية الموصول إلى نائب رئيس مجلس الإدارة للشئون الإدارية والمالية والتجارية (مسلسل ٤١٢ من ملف الخدمة) إنه طلب من مغطية قبلى الثالثة أخذ توصيات وملاحظات من المنطقة ورئيس قطاع منطلق قبلى للعرض على نائب رئيس مجلس الإدارة والأمر الذي يكشف عن أن تأشير رئيس القطاع أنها جاءت كيبين من البيانات إلى رؤى الاستئناس بتوصياتها عند نظر التظلم وليسأت التأشير في ذاتها تفران برفض التظلم ولا يقصد بها أن تكون كذلك سواء من جانب الجهة التي طلبتها أو الجهة التي أصدرتها وقد تداول بحث التظلم

فى عدد من المذكرات والاوراق حتى اصدر رئيس مجلس ادارة الهيئة تأشيرته على مذكرة وكيل الادارة بعدم الموافقة على اعادة المدعى الى عمله وذلك فى ٢٠ اغسطس سنة ١٩٧٧ .

ومن حيث أنه بصمبان أنه لم يثبت علم المدعى علما يقينا بالقرار المطعون فيه الا بتقصيه تظلمه الاول فى ١٦ من يولية سنة ١٩٧٧ وقد رفض هذا التظلم بقرار رئيس مجلس ادارة الهيئة فى ٢٠ اغسطس ، وقد رفعت الدعوى فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ قبل انتهاء موعد الستين يوما من رفض التظلم الامر الذى يتمتع معه طبقا للبادء ٦٤ من قانون مجلس الدولة قبول دعوى المدعى شكلا لرفعها خلال الميعاد القانونى ومن ثم يكون حكم محكمة القضاء الادارى الدائرة الاستئنافية فى الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ١١ ق مس قد صدر مخالفا للقانون فيتمتع بالغاء وقبول دعوى المدعى لرفعها خلال الميعاد .

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

ميعاد رفع الدعوى ستين يوما من تاريخ الرفض الحكى للتظلم — مشاركة هيئة الادارة لمجلس الشعب فى بحث التظلمات المقدمة للمجلس لا يعتبر مسلكتا ايجابيا فى بحث التظلم — اساس ذلك : ان البحث يجرى احساب مجلس الشعب — المسلك الايجابى الذى ينفى قرينة الرفض الحكى للتظلم ليس فى بحث التظلم انما فى اجابة التظلم طلبه وهو لا يتم بداهة الا عن طريق الجهة الادارية مصدرة القرار او الجهة الرئاسية لها — مجلس الشعب ليس جهة رئاسية للوزارات وانما هو يراقب اعمالها عن طريق المسطرة السياسية او عن طريق ما يصدره من التشريعات اذا كان مجلس الشعب اتجه الى اجابة التظلم الى طلبه الغاء قرار النقل فان ما يصدره من اقتراحات بذلك يعتبر مجرد توصية لجهة الادارة التى يجوز لها عدم الاخذ بها على عائق مسئوليتها السياسية .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه لم يغل ثبوت العلم اليقيني بسبب القرار الطمين بل جاء صراحة في اسبابه (ان القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٤ وعلم به الطاعن علما يقينيا في حينه اذ انه نفذ فوراً بالاضافة الى انه ذكر انه ثلث ضجه اعلاية كما تولى مجلس الشعب دراسة التظلمات التي تقدم بها بعض العاملين المتقولين بموجب هذا القرار وحدد جلسة استماع بخصوصه في ١٩٧٧/١٠/٢٠ وتحديث الصحف عن هذا القرار ومناقشات مجلس الشعب في شأنه وقد تظلم الطاعن من هذا القرار بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٦ ، اما عن قول المطعون ضده ان جهة الادارة شاركت مجلس الشعب بحث تظلمه وهذا يعتبر مسلكا ايجابيا في بحث التظلم من شأنه بد ميعاد الطعن ، فهو مردود بانه لم يثبت ان المطعون ضده تقدم بتظلم الى مجلس الشعب ، وبن مشاركة جهة الادارة لمجلس الشعب في بحث التظلمات المقدمة اليه تمت بناء على طلب مجلس الشعب لان البحث يجري لحسبه ، ثم ان المسلك الايجابي الذي ينفي قرينه الترفض الحكمي للتظلم ليس في بحث التظلم انما في اجابة التظلم الى طلبه ، وهو لا يتم بداهه الا عن طريق الجهة الادارية بمصدره القرار او الجهة الرئاسية لها ، ومجلس الشعب ليس جهة رئاسية لوزارة المالية وانما هو سلطة موازية للسلطة الادارية يراقب اعمالها عن طريق المساعلة السياسية او عن طريق ما يصدره من تشريعات ، واذا كان مجلس الشعب اتجه الى اجابة المتظلمين الى طلبهم الفاء قرار النقل ، فان ما يصدره من اقتراحات بذلك يعتبر مجرد توصية لجهة الادارة قد ارتأت على مسؤوليتها السياسية عدم الاخذ بها ، وغنى عن البيان ان قضاء المحكمة الادارية العليا اذ قضى بغير ذلك او بالفاء قرار النقل الطمين بالنسبة لاشخاص آخرين غير المطعون ضده لا يجوز ايه حجية بالنسبة اليه لانه قضاء نسبي يقتصر اثره على من صدر هذا القضاء لصالحه كما ان هذا القضاء لا يحوز اية حجية بالنسبة للمحكمة ذاتها فتمستطيع ان تخرج عليه في قضائها اللاحق دون ان يحتج به عليها .

مادة رقم (٧٩)

المبدأ :

المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - لا تقبل الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بأحالتهم الى المعاش قبل التظلم منها الى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم - رفع الدعوى قبل انتهاء مواعيد البت في التظلم لا يترتب عليه عدم قبولها ما دام التظلم قد انتهى الى رفض الإدارة له صراحة أو ضمنا بمجرد نوات المواعيد - انتظار المواعيد قبل رفع الدعوى ليس مقصودا لذاته إنما يريد به إتاحة الفرصة أمام جهة الإدارة لاعادة النظر في قرارها - لا يشترط لقبول الدعوى الالتزام بأسبقية التظلم طالما قدم التظلم في خلال الميعاد المقرر قانونا لتقديمه وانتهى أثناء سير الدعوى وقبل الحكم فيها الى رفضه - الأثر المترتب على ذلك : اذا استجابت جهة الإدارة للتظلم أثناء سير الدعوى تحيل مصاريفها لرفعها قبل الأوان .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على أن « لا تقبل الطلبات الآتية : - ... (ب) الطلبات المقدمة راسا بالظعن في القرارات الإدارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتساعا من المادة (١٠) ، وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم ... » ونص البند رابعا من المادة (١٠) من هذا القانون « الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بأحالتهم الى المعاش .

ومن حيث أنه مع ما نص عليه في المادة ١٢ سالفة الذكر من اشتراط

تقديم التظلم وانتهاء ميعاد البت فيه لقبول الدعوى فقد اطرده قضاء المحكمة الادارية العليا اجلاء لوجه الحق في مفاد هذا الشرط ، على أن رفع الدعوى قبل انتهاء مواعيد البت في التظلم لا يترتب عليه عدم قبولها ما دام التظلم قد انتهى الى رفض الادارة له صراحة أو ضمنا بمجرد خوات الميعاد المقرر للبت فيه لأن انتظار المواعيد قبل رفع الدعوى لم يقصد لذاته انها لريد لتساحا لجهة الادارة لإعادة النظر في قرارها . وبهذا الإجراء في قضاء هذه المحكمة يستتب التفسير الحر في النص المادة ١٢ سالف الذكر الذي يخرج حكم النص عن اطار العلة التي يدور معها .

ومن حيث انه اتبعاً لهذا المنهج الذي جرى به قضاء هذه المحكمة بالنسبة لما رافته من اعتبار انتظار انتهاء مواعيد البت في التظلم اجراء غير جوهري لا يترتب عليه التزام الحكم بعدم قبول الدعوى ، فانه لا يشترط بقبول الدعوى الالتزام باسبعية تقديم التظلم على رفع الدعوى ، ما دام قدم التظلم فعلا خلال الميعاد المقرر قانونا لتقديم التظلم ، وما دام انتهى التظلم أثناء سير الدعوى وقبل الحكم فيها الى رفض الادارة له صراحة كان رفضها أو ضمنا بانتهاء الميعاد المقرر للبت فيه . وان تقديم التظلم في الميعاد المقرر لتقديمه ورفض جهة الادارة له كما يتحقق به أثناء سير الدعوى توافر شرط القبول المنصوص عليه في المادة ١٢ سالف الذكر ، يتحقق به مقصود الاقسام لجهة الادارة لإعادة النظر في قرارها الطمحين ، وامكان استجابتها للتظلم في ميعاد البت فيه أثناء سير الدعوى مع تحمل الطاعن في حالة الاستجابة لمصاريف رفعه الدعوى قبل اوائها . ولا يعنى ذلك كله تحلل الطاعن من الالتزام بتقديم التظلم الوجوبى قبل رفع الدعوى حسبما أوجبت المادة ١٢ سالف الذكر ، ما دام أن شرط التظلم في الميعاد القانونى لا يزال قائماً بما يتعين معه عدم قبول الدعوى شكلاً اذا فات ميعاد التظلم دون تقديمه ، وعدم قبولها قبل الاوان اذا حجزت الدعوى للحكم قبل تقديم التظلم ولو كان ذلك قبل انتهاء ميعاد التقدم به ، وتحمل الدعوى بصرفاتها في هذه الحالة أيضا .

ومن حيث أنه من كل ذلك يظهر أنه وإن شرط القانون بقبول الدعوى

في الأحوال المبينة في الفقرة (ب) من المادة ١٢ سالفه الذكر ، سابقة تقديم التظلم في القرار المطعون فيه ورفض جهة الإدارة له صراحة أو ضمنا بغوات ميعاد البت فيه ، فان الدفع بعدم قبول الدعوى يصبح لا محل له ، ما دام قدم التظلم فعلا خلال ميعاد تقديمه وأثناء سير الدعوى ، وما دام تبين رفض الجهة الادارية له رفضا صريحا أو ضمنيا بانتهاء ميعاد البت فيه قبل الحكم في الدعوى .

ومن حيث ان الحاصل في الطعن المائل ، ان الدعوى وان رفعت في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٧٧ طعنا في قرارانتهاء خدمة المدعى الصادر رقم ٤٠٤ في ١٤ من يوسية سنة ١٩٧٧ ، فقد قدم التظلم عن هذا القرار في ٦ من يولية سنة ١٩٧٧ قبل انتهاء ميعاد التظلم ، وانتهت مواعيد البت في التظلم دون الاستجابة له أثناء سير الدعوى وقبل الحكم فيها الذي لم يصدر الا في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ . ومن ثم يكون حكم محكمة القضاء الاداري المطعون فيه ، قد صدر مخالفا للتاتون حقيقا بالالغاء ، فيما قضى به من عدم قبول الدعوى ، ويتعين الحكم بقبول الدعوى واعادتها الى محكمة القضاء الاداري للفصل فيها مع ابقاء الفصل في المصروفات .

(طعن ٣٩٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١/١٧)

الفرع الرابع

ميعاد الستين يوما

أولا : بدء ميعاد الستين يوما (النشر والاعلان) :

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

بدء ميعاد دعوى الإلغاء من تاريخ نشر القرار الإدارى أو اعلان صاحب الشأن به — الاعلان بالقرار هو الأصل لما النشر فهو استثناء لا يكفى اذا كان الاعلان ممكنا — النشر والاعلان قرينتان على علم صاحب الشأن — قيام الدليل القاطع على العلم بالقرار علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا بحيث يكون شاملا لجميع محتويات هذا القرار — سريان الميعاد من تاريخ ثبوت هذا العلم دون حاجة الى نشر القرار أو اعلانه .

ملخص الحكم :

نص المادة (٢٢) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة بالجمهورية العربية المتحدة التى تقابل المادة (١٩) من القانون رقم (١٦٥) لسنة ١٩٥٥ على أن « ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح لو اعلان صاحب الشأن به » ، ومفاد ذلك أن المشرع قد جعل مناط بدء سريان ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة الإدارية المختصة هو واقعة نشر القرار المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به وفى هذا يلتقى التشريع المصرى مع القانون الفرنسى فى المادة ٤٩ من القانون الصادر فى ١٩٤٥/٧/٢١ بتنظيم مجلس الدولة الفرنسى والمادة الأولى من المرسوم بقانون الصادر فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ بتنظيم مجالس الأقاليم والمرسوم الصادر فى

٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بإنشاء المحاكم الإدارية التطبيقية وبإعادة تنظيم مجلس الدولة الفرنسي - التفتيا حيث قرر كل منهما أن يكون النشر ممدادا للإعلان من حيث قوة كليهما في إثبات وصول القرار المطعون فيه إلى علم صاحب الشأن ، وفي بدء الميعاد المقرر قانونا للطعن فيه . ورغم أنه قد تقرر بنص القانون أن يكون النشر كالإعلان وسيلة لإثبات العلم بالقرار المطعون فيه إلا أنه لا يزال من الثابت مع ذلك ، أن هذه المساواة بين الوسيطتين ليست كاملة إذ لازال الإعلان بالقرار هو الأصل ، وأما النشر فهو الاستثناء بحيث لا يكفى النشر حيث يكون الإعلان ممكنا . ومن أجل هذا نجد اجتهاد القضاء لكى يحدد الحالات التى يصح الالتجاء فيها إلى وسيلة النشر ، والحالات التى يتعين الانتجاع فيها إلى وسيلة الإعلان . وكان مما قرره القضاء فى هذا الشأن هو التمييز بين قرارات الإدارة التنظيمية وقراراتها الفردية بحيث متى كانت الأولى بحكم عموميتها وتجريدها لا يتصور حصر الأشخاص الذين تحكمهم ، مما لا يكون معه محل للالتزام وسيلة الإعلان بالنسبة إليها ، فإن الثانية إذ تتجه بالعكس إلى أشخاص معينين بذواتهم ومعلومين سلفا لدى الإدارة فإنه لا يكون ثمة محل بالنسبة إليها للاكتفاء بوسيلة النشر بل يكون الإعلان إجراء محتما . وغنى عن البيان أنه إذا كانت نصوص القانون قد حددت واقعة النشر والإعلان لبدء الميعاد المقرر نرفع دعوى الإلغاء فإن القضاء الإدارى فى مصر وفى فرنسا لم يلتزم حدود النص فى ذلك . فهو لا يرى الإعلان والنشر الا قرينتين على وصول القرار المطعون فيه إلى علم صاحب الشأن . ومن ثم يوجب أن يتم النشر والإعلان بالشكل الكافى للتعريف بالقرار ومحتوياته الجوهرية حتى يكفى كلاهما فى تحقيق العلم بالقرار . على أنه إذا كانت قرينة العلم المستفادة من النشر أو الإعلان ليست مما يقبل إثبات العكس ، فليس ما يمنع ثبوت العلم بدونها . وهو ما قرره القضاء الإدارى فيما قضى به من أنه متى قام الدليل القاطع وفقا لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته ، على علم صاحب الشأن بالقرار علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا بحيث يكون شاملا لجميع محتويات هذا القرار ومؤداه حتى يتيسر له بمقتضى هذا العلم أن يحدد مركزه القانونى من القرار - متى قام الدليل على ذلك بدأ ميعاد الطعن من تاريخ

ثبوت هذا العلم دون حاجة الى نشر القرار أو اعلانه اذ لا شأن للقرائن حين يثبت ما يراد بها ثبوتاً يقينياً قطعاً وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ما يفيد تلييد نظرية العلم اليقيني . وهذه النظرية توجب ان يكون هذا العلم ثابتاً لا مفترضاً وان يكون حقيقياً لا ظنياً . وقضت هذه المحكمة في ذلك ان العلم اليقيني الشامل يثبت من اية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التيقيد في ذلك بوسيلة اثبات معينة . وللقضاء التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الاثر الذي يمكن ترتيبه عليهما من حيث كفاية العلم أو غصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال ، فلا تأخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه كما لا تقف عند انكار صاحب المصلحة له حتى لا تهدد المصلحة المبتغاة من تحصين القرارات الادارية ولا تزعزع المراكز القانونية التي اكتسبها اربابها بمقتضى هذه القرارات .

(طعن ١٥٦ ، ١٥٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

سريان ميعاد الستين يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به - حصول النشر عادة بالنسبة للقرارات التنظيمية العامة أو الاحادية ، والاعلان بالنسبة للقرارات الفردية - علم صاحب الشأن يقوم مقام الاعلان - وجوب ان يكون العلم يقينياً وشاملاً لجميع العناصر الميينة للمركز القانوني - امكان اثبات هذا العلم بقرائن الاحوال - نشر القرار في لوحة الاعلانات بالمصلحة له يكن في القانون القديم لمجلس الدولة أداة حماية لافتراض العلم - امكان اعتباره آنذا قرينة على تحققه .

ملخص الحكم :

الاصل - طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة (وهو الذى كان نافذا وقت ان رفعت هذه الدعوى فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥) ، ولنص المادة ٢٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة - أن ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء هو ستون يوما تسرى من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به . ويجرى النشر عادة بالنسبة الى القرارات التنظيمية العامة أو اللوائح ، والاعلان بالنسبة الى القرارات الفردية . الا انه يقوم مقام اعلان - فى صدد هذه القرارات الاخيرة - علم صاحب الشأن بها بآية وسيلة من وسائل الاخبار بما يحقق الغاية من الاعلان ولو لم يقع هذا الاعلان بالفعل بيد ان العلم الذى يمكن ترتيب هذا الاثر عليه - من حيث جريان الميعاد المقرر لرفع دعوى الالغاء - يجب ان يكون علما يقينيا ، لا ظنيا افتراضيا وان يكون شاملا لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على أساسها ان يقين مركزه القانونى بالنسبة الى هذا القرار ، ويستطيع ان يحدد على مقتضى ذلك طريقته فى الطعن فيه ، ولا يجرى الميعاد فى حقه الا من اليوم الذى ينبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل على النحو السالف ايضاحه . وينبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله . دون التقيد فى ذلك بوسيلة اثبات معينة . وللقضاء الإدارى ، فى أعمال رقابته القانونية ، التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الاثر الذى يمكن ترتيبه عليها من حيث كفاية العلم أو قصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال ، فلا تلخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه ، كما لا تقف عند انكار صاحب المصلحة له ، حتى لا تهدر المصلحة العامة المفتاة من تحصين القرارات الإدارية ، ولا ترزعزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التى اكتسبها أطرافها بمقتضى هذه القرارات . ومن ثم اذا ثبت من الأوراق ومما اكنته جهة الإدارة (وهو ما لم يدحضه المدعى بحجة ايجابية ولم يتم الدليل على عكسه) ان حركية الترقيات المطعون فيها بعد مضي أكثر من ستين يوما قد اذيعت فى حينها

بنشرها في لوحة الاعلانات المعدة لذلك بالمصلحة المدعى عليها ، ووزعت على جميع اقسام هذه المصلحة وقت صدورها : فان هذا النشر والتوزيع — وأن لم يعتبر آتخذ أداة لافتراض العلم حتا — إلا انها ينهضان قرينة قوية على تحققه ما دام لم يثبت العكس . وقد اعتد المشرع في المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة بالنشرات التي تصدرها المصالح كوسيلة من وسائل الاخبار بالقرار الإداري ، ورتب عليها ذات الأثر الذي رتبته على النشر في الجريدة الرسمية أو على اعلان صاحب الشأن بالقرار ، مؤكدا بذلك مبدأ العلم .

(ملعن ٥٤٩ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

يقصد باعلان صاحب الشأن الذي يسرى منه ميعاد الالفاء ، الطريقة التي تنقل بها جهة الإدارة القرار الإداري الى فرد بعينه أو افراد بنواتهم من الجمهور — الأصل ان الإدارة ليست ملزمة باتباع وسيلة معينة في تبليغ القرار — عدم خضوع هذا الاعلان لشككية معينة لا يحرمه من مقومات كل اعلان — وجوب ان يظهر فيه اسم الجهة الصادر منها وان يصدر من موظف مختص وان يوجه الى نوى المصلحة شخصيا اذا كانوا كاملوا الاهلية والى من ينوب عنهم اذا كانوا ناقصيها — وقوع عبء اثبات هذا الاعلان على عاتق جهة الإدارة وعدم تقيدها في ذلك بوسيلة اثبات معينة — رقابة القضاء الإداري في هذا الشأن ومداها .

ملخص الحكم :

ان المادة التاسعة عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد نصت على ان « ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيها يتعلق بطلبات الالفاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون

فيه ، فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن به « . فالاعلان هو الطريقة التى بها تنقل جهة الادارة القرار الادارى الى فرد بعينه أو أفراد بنواتهم من الجمهور . والاصل هنا ان الادارة ليست ملزمة باتباع وسيلة معينة لكى تبلغ الفرد أو الأفراد بالقرار . على ان عدم خضوع الاعلان لشكليات معينة يجب ان لا يحرمه من مقومات كل اعلان : فيتمين ان يظهر فيه اسم الجهة الصادرة منها سواء اكانت الدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى . وان يصدر من الموظف المختص ، وان يوجه الى ذوى المصلحة شخصيا اذا كانوا كاملى الأهلية ، وإلى من ينوب عنهم اذا كانوا ناقصى الأهلية . ومن المسلمات فى المجال الادارى فى مصر وفى فرنسا ان عبء اثبات النشر أو الاعلان الذى تبدأ به المدة يقع على عاتق جهة الادارة . ولئن كان من اليسر عليها اثبات النشر لأن له طرقا معينة فانه من العسر عليها نسبيا اثبات الاعلان لعدم تطلب شكلية معينة فى اجرائه . والقضاء الادارى فى مصر وفى فرنسا يقبل فى هذه الخصوصية كل وسيلة تؤدي الى اثبات حصول الاعلان . فقد يكون ذلك مستمدا من توقيع صاحب المصلحة على أصل القرار أو صورته بالعلم ، وأحيانا يكتفى بحضور التبليغ الذى يحرره الموظف المتوط به اجراء التبليغ . ويجوز قبول ايصال البريد كقرينة يمكن اثبات عكسها اذا ما ارسل التبليغ بكتاب عن طريق البريد . وقد سبق لهذه المحكمة العليا ان قضت بان العلم يجب ان يكون يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وان يكون شاملا لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على أساسها ان يتبين مركزه القانونى بالنسبة الى هذا القرار ، ويستطيع ان يحدد على مقتضى ذلك طريقة العلم فيه ، ولا يجرى الميعاد فى حقه الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم . ويثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد فى ذلك بوسيلة اثبات معينة . ولل قضاء الادارى ، فى اعمال رقابته القانونية التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة ، وتقدير الاثر الذى يمكن ان ترتبه عليها من حيث كفاية العلم أو قصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال .

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى الجمهورية العربية المتحدة — سريان الميعاد من تاريخ النشر بالنسبة للقرارات التنظيمية العامة التى يخاطب بها الكلفة — سريته من تاريخ اعلان صاحب الشأن بالقرار او ثبوت علمه اليقيني به بالنسبة للقرارات الفردية — اتفاق هذه المبادئ مع المادة الثانية من المرسوم التشريعى رقم ٥ الصادر فى ١١ من شباط (فبراير) سنة ١٩٣٦ المعدلة بالمرسوم التشريعى رقم ١٦٤ المؤرد ٨ من تموز (يولية) سنة ١٩٤٢ الخاص بنشر وحفظ القوانين — نصها على نفاذ القرارات والمقررات ذات الصفة النظامية او العامة بمجرد اعلانها على جدار قصر الحكومة او البلدية — نفاذها من تاريخ تبليغها شخصيا الى اصحاب العلاقة بها اذا كان لها صفة شخصية — سريان هذه الاحكام على ميعاد الطعن — عدم قيام النشر فى الجريدة الرسمية بالنسبة للقرارات الفردية ذات الصلة الشخصية بمقام التبليغ الشخصى او العلم اليقيني .

بالخص الحكم :

ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة تنص على أن « ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيها يتعلق بطلبات بطلات الالغاء سقون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية او فى النشرات التى تصدرها المصالح او اعلان صاحب الشأن بها ... » والمشرع اذ نص على طريقتى النشر والاعلان ، لم يقصد أن تحل احدهما محل الاخرى بحيث يجرى ميعاد الطعن من ايها بالنسبة لاي قرار فرديا كان او عاما ، وانما قصد ان يفترض فى صاحب الشأن انه علم بالقرار من تاريخ نشره حيث يكون النشر هو الطريقة القانونية لاقتراض حصول العلم كما هو الحال فى

القرارات التنظيمية المعلنة التي لا تخص فردا بذاته وانما الخطب فيها موجه الى الكافة ، والعلم بمثل هذه القرارات بحكم طبيعتها الاشياء لا يتأتى الا افتراضا عن طريق النشر ، ومن ثم يجرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ نشرها ، أما القرارات الفردية فان الوسيلة الطبيعية لاعلان صاحب الشأن بها هو تبليغها اليه ، ومن ثم فان الاصل ان يجرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ تبليغها ، ولو كانت هذه القرارات مما يجب نشرها حتى تنفذ قانونا الاصل هو ما تقدم الا اذا ثبت علم صاحب الشأن بالقرار علما حقيقيا لا ظنيا ولا افتراضيا وشاملا لمحتويات القرار بطريقة اخرى فعندئذ يجرى حساب الميعاد من تاريخ هذا العلم باعتبار انه قد تحقق بوسيلة اخرى غير النشر والاعلان .

ومما يؤكد صحة هذا النظر ووجوب العمل به في الاقليم الشمالي ان المرسوم التشريعي رقم ٥ الصادر في ١١ من شباط (فبراير) سنة ١٩٢٦ في شأن نشر وحفظ القوانين قد نص في المادة الثانية منه المعلنة بالمرسوم التشريعي رقم ١٦٤ المؤرخ ٨ من تموز (يولية) سنة ١٩٤٢ على انه « في جميع الاحوال التي لم يأت القانون على ذكر طريقة اخرى للنشر فان القرارات والمقررات الصادرة عن السلطة المحلية — المحافظين — وقوام المقام ورؤساء البلديات — تصبح نافذة بمجرد اعلانها على جدار قصر الحكومة او البلدية فيها اذا كان لها صفة نظامية او عامة كما وانها تصبح نافذة لدى تبليغها شخصا الى اصحاب العلاقة بها فيما اذا كان لها صفة شخصية ، وعلاوة على ذلك يمكن نشر القرارات التي تنطوي احكامها على نظام دائم في الجريدة الرسمية » وهذا النص وان كان خاصا بتنفيذ القرارات والمقررات الصادرة عن السلطات المحلية ، الا انه قاطع في الدلالة على ان المشرع يفرق بين النشر وبين الابلاغ الشخصي فجملة القرارات التي لها صفة نظامية او عامة نافذة بالاعلان اي بالنشر على جدار قصر الحكومة او البلدية ، ولما القرارات التي لها صفة شخصية فلا تصبح نافذة الا بابلاغها الى اصحاب العلاقة بها ، واذا كان هذا هو الحكم بالنسبة لتنفيذ القرارات الادارية . فهو من باب اولى بالنسبة لجريان ميعاد الطعن .

واستنادا الى ما تقدم لوجه لاعتبار ان تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية - وهو قرار فردى - هو التاريخ الذى يجرى منه حساب ميعاد رفع الدعوى ما دام لم يتم دليل من الاوراق على التسلم بالقرار المطعون فيه من تاريخ معين بحيث يمكن حساب ميعاد رفع الدعوى منه .

(طعن ٤٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢١)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

ميعاد رفع الدعوى - من تاريخ نشر القرار او اعلانه او ثبوت العلم اليقينى - تخلف ذلك - اثره - عدم سريان ميعاد رفع الدعوى فى حق ذوى الشأن .

ملخص الحكم :

ان ميعاد رفع الدعوى لا يجرى فى حق ذوى الشأن الا من تاريخ اعلان القرار او نشره ولم يحصل اعلان فردى الى المدعى كما ان هذا القرار ليس مما ينشر فى الجريدة الرسمية كما هو الشأن فى القرارات التى تصدر من رئيس الجمهورية كما لم يثبت انه حين صدوره كان ينشر بطريقة مصلحية منتظمة يفترض معها علم الكافة به والبيان المقدم من المطعون عليه فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ من ان ترقبات المستشفيات بجامعة القاهرة تلصق على لوحة خاصة بذلك لا يكفى لافتراض العلم فى حق المدعى بالنسبة للقرار المطعون فيه وهو صادر فى سنة ١٩٥٠ بينما البيان الذى قدمه المطعون فيه : ان صح انه منظم على الوجه المذكور فيه فهو تنظيم حديث ، كما ان العلم اليقينى الذى يقوم مقام الاعلان فى هذا الشأن لم يثبت قبليه فى حق المدعى فى تاريخ معين يمكن حساب الميعاد منه ومن ثم يكون هذا الدفع فى غير محله .

(طعن ٧٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢٠)

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

وجوب رفع دعوى الإلغاء خلال ستين يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به — علم صاحب الشأن بالقرار يقوم مقام اعلانه متى كان علما يقينيا شاملا لجميع العناصر التي يمكن له على اساسها تبين مركزه القانوني بالنسبة الى هذا القرار وتحديد طريقة الطعن عليه — ثبوت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة اثبات معينة .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن الاصل هو بالتطبيق لاحكام قانون مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ المعمول به وقت صدور القرار المطعون فيه أن ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيها يتطلق بطلبات الإلغاء هو ستون يوما تسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به الا أنه يقوم مقام الاعلان علم صاحب الشأن به بأى وسيلة من وسائل الاخبار بما يحقق الغاية من الاعلان ولو لم يقع هذا الاعلان بالفعل . بيد أن العلم الذي يمكن ترتيب هذا الاثر عليه من حيث جريان الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء يجب أن يكون علما يقينيا لا ظاهريا ولا افتراضيا وأن يكون شاملا لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على اساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة الى هذا القرار ويستطيع ان يحدد على مقتضى ذلك طريقته في الطعن فيه — ولا يجري الميعاد في حقه الا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل ويثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة اثبات معينة وللقضاء الإداري في أعمال رقابته القانونية التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الاثر الذي يمكن ترتيبه عليها من حيث كفاية العلم أو أو قصوره وذلك حسبما تستبينه المحكمة من

أوراق الدعوى وظروف الحال فلا يأخذ بهذا العلم إلا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه كما لا تنف عند انكار صاحب المصلحة له حتى لا تهدد المصلحة العامة المتفاعة من تحصين القرارات الادارية ولا تزعزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التى اكتسبها أربابها بمقتضى هذه القرارات .

(طعن ١٢٩٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٦) .

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

نص المشرع بالمادة ٢٢ من قانون المحكة العليا رقم ٥٧ على طريقتى النشر والتبليغ ليس معناه ان تحل احدهما محل الاخرى سواء كان القرار هديا او علما — الاصل ان القرارات التنظيمية العامة يجرى بمعد الطعن فيها من تاريخ نشرها اما القرارات الفردية فيجرى بمعد الطعن فيها من تاريخ تبليغها ولو كانت بها يجب نشرها حتى تنفذ قانونا — ثبوت علم صاحب الشأن بالقرار علما حقيقيا لا ظنيا ولا افتراضيا شاملا لاحتويات القرار بطريقة اخرى — جريان المعد فى هذه الحالة من تاريخ هذا العلم باعتبار انه تحقق بوسيلة اخرى غير النشر والتبليغ — اساس ذلك — مما يؤكد الاصل السابق سبق تقرير المشرع السورى مثل هذه التفرقة بين النشر والتبليغ فى خصوص نفاذ القرارات والمقررات الصادرة عن السلطات المحلية .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٢٢ من قانون المحكة العليا على انه « يجب ان تقام دعوى الابطال فى ميعاد شهر من اليوم الذى يفترض فيه ان المستدعى قد عرف قانونا بالقرار أو المرسوم المطعون فيه اما بطريقة النشر واما بطريقة التبليغ او بالة طريقة اخرى تحت طائلة الرد » .

والمشرع اذ نص على طريقتى النشر والتبليغ لم يقصد ان تحل احدهما

محل الأخرى بحيث يجري ميعاد الطعن من أيها بالنسبة لآى قرار فرديا كان أو عليها وإنما قصد أن يفترض فى صاحب الشأن أنه علم بالقرار من تاريخ نشره حيث يكون النشر هو الطريقة القانونية لافتراض حصول العلم كما هو الحال فى القرارات التنظيمية العامة التى لا تخص فردا بذاته وإنما الخطاب فيها موجه الى الكلفة والعلم يمثل هذه القرارات بحكم طابع الأشياء لا يتأتى الا افتراضا عن طريق النشر ومن ثم يجرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ نشرها — أما القرارات الفردية فإن الوسيلة الطبيعية لاعلام صاحب الشأن بها هو تبليغها اليه ومن ثم فإن الأصل أن يجرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ تبليغها ولو كانت هذه القرارات مما يجب نشرها حتى تنفذ قانونا .

الأصل هو ما تقدم الا اذا ثبت علم صاحب الشأن بالقرار علما حقيقيا لا ظاهريا ولا افتراضيا وشاملا لمحتويات القرار بطريقة أخرى فعندئذ يجرى حسب الميعاد من تاريخ هذا العلم باعتباره أنه قد تحقق بوسيلة أخرى غير النشر والتبليغ كما يجرى بذلك نص المادة المشار اليها .

ومما يؤكد أن النشر لا يقوم مقام التبليغ فى جريان الميعاد بالنسبة للقرارات الفردية أن المرسوم التشريعى رقم ٥ الصادر فى ١١/٢/١٩٣٦ فى شأن نشر وحفظ القوانين نص فى المادة الثانية منه المعلقة بالمرسوم التشريعى رقم ١٦٤ المؤرخ ٨ من تموز ١٩٤٢ على أنه « فى جميع الأحوال التى لم يلت القانون على ذكر طريقة أخرى للنشر فإن القرارات والمقررات الصادرة عن السلطات المحلية — المحافظين وقوام المقام ورؤساء البلديات — تصبح نافذة بمجرد اعلانها على جدار قصر الحكومة أو البلدية فيما اذا كان لها صفة تنظيمية أو عامة كما وانها تصبح نافذة لدى تبليغها شخصا الى أصحاب العلاقة بها فيما اذا كان لها صفة شخصية وعلاوة على ذلك يمكن نشر القرارات التى تنطوى لحكمها على نظم دائم فى الجريدة الرسمية ، وهذا النص وإن كان خلاصا بنقائذ القرارات والمقررات الصادرة عن السلطات المحلية الا أنه قاطع فى الدلالة على أن المشرع يفرق بين النشر وبين الإبلاغ الشخصى فجعل القرارات التى لها صفة تنظيمية أو عامة نافذة بالإعلان أى بالنشر على جدار قصر الحكومة أو البلدية ، ولما القرارات التى لها صفة شخصية فلا تصبح نافذة الا بإبلاغها الى أصحاب العلاقة

(م — ٨ — ج ١٥)

بها - وإذا كان هذا هو الحكم بالنسبة لنفاذ القرارات الإدارية فهو من باب أولى بالنسبة لجريان ميعاد الطعن مما يقطع بأن المادة ٢٣ من قانون المحكمة العليا إذ نصت على أن الميعاد يجرى من تاريخ تبليغ القرار إنما عنت بذلك القرارات الفردية وإذ نصت على أن يجرى من ميعاد النشر إنما عنت بذلك القرارات العلمية .

(طعن ٥٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢١)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

ميعاد رفع الدعوى - سريته من تاريخ القرار الإداري النهائي .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الكتاب الموقع من أحد الموظفين عن محافظ حلب بتاريخ ١٩٥٧/١٠/١٢ والموجه إلى الشركة المدعية بإبلاغها بتوصيات اللجنة الفنية المنصوص عليها في المادة الثامنة من المرسوم التشريعي رقم ٢٨٢ الصادر في ١٩٦٦/٤/٢ في شأن تنظيم تشييد أو استعمال الأبنية المعطاة لأحدى الصناعات الخطرة أو المضرة بالصحة العامة ، سواء فيما يتعلق بما أرفقته من التوقف عن العمل ليلا ، أو القيام بالإشتراطات التي عينتها - إذا كان الثابت أن هذا الكتاب لم يصدر ممن يملك إصدار القرار النهائي بصيغة يفصح فيها عن الإرادة الملزمة بالتوقف عن العمل ليلا ، بعد تقدير توصيات اللجنة في هذا ووزن مناسبتها في ضوء ظروف الحال وملابساته ، فانه لا يمكن القول بأن هذا الكتاب قد تضمن القرار الإداري النهائي في هذا الخصوص .

غير أنه بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢١ صدر كتاب من محافظ حلب بالإصالة ، انصحت فيه جهة الإدارة للشركة المدعية عن إرادتها الملزمة بوجوب التوقف عن العمل في المطحنة ليلا ، بعد أن انتهت المحافظ من تقدير ملاعبة توقيف العمل ليلا بالمطحنة أو عدم توقيفه في ضوء الظروف والملابسات ، إلى

اعتناق رأى اللجنة الفنية وفرض إرادته الملزمة فى هذا الخصوص على الشركة بصيغة أمره قطعية .

وعلى هذا فإن الكتاب الآخر يكون هو الذى قطع فى الامر نهائيا ، ومن ثم فيحسب بيمعاد قبول الدعوى من تاريخ تبليغه .

(طعن ١٦ لسنة ٢ ق ، ١٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٦٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

القرار السلبى بالامتناع — عدم تقيد دعوى الفاعل باليمعاد المقرر طالما ان الامتناع مستقر .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت من الاوراق ان مراد المدعى هو المطالبة بالفداء المقرر السلبى بالامتناع عن بحث طلب التنازل عن مجلته المقدم منه وتقرير تعويض له وفقا لاحكام القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٨ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتنظيم الصحافة فى التعليم السورى فإن هذا القرار قرار ادارى سلبى لا تنتقد المطالبة بالفداء بيمعاد معين طالما ان الامتناع مستقر .

(طعن ١١٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/٢٠)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

بمعاد رفع دعوى الافداء هو ستون يوما — منط بدنه سريان بيمعاد رفع الدعوى هو واقعة نشر القرار المطعون فيه او اعلان صاحب الشأن به — استعراض الالاء التى استقرت عليها المحكمة فى هذا الشأن .

بمخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد فان قضاء هذه المحكمة قد استقر في تفسير المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة بالجمهورية العربية المتحدة والتي تنص على ان : « ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيها يتطرق بطلبات الالغاء مستوف يومها من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن به » والتي تسرى على النزاع المائل على عدة مبادئ قانونية هي : أولا - « ان الشارع قد جعل مناط بدء سريان ميعاد رفع الدعوى هو واقعة نشر القرار المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به ، وبذلك كان النشر محادلا للاعلان من حيث قوة كليهما في اثبات وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن وفي بدء اليعاد المقرر قانونا للطعن فيه . ثانيا - انه رغم النص على ان يكون النشر كالاعلان وسيلة لاثبات العلم بالقرار المطعون فيه الا انه لا يزال من الثابت مع ذلك ان هذه المساواة بين الوسيلتين ليست كلية اذ لا زال الاعلان بالقرار هو الاصل ولما النشر فهو الاستثناء بحيث لا يكفي النشر حيث يكون الاعلان ممكنا ومن اجل هذا اجتهد القضاء لكي يحدد الحالات التي يصح الانتجاع فيها الى وسيلة النشر والحالات التي يتمتع الانتجاع فيها الى وسيلة الاعلان وكان مما قرره القضاء في هذا الشأن ، والتمييز بين قرارات الادارة التقديرية وقراراتها الفردية بحيث متى كلفت الاولى بحكم عموميتهما وتجديدها لا يتصور حصر الأشخاص الذين تحكمهم مما لا يكون معه محل لالترام وسيلة الاعلان بالنسبة اليها ، فان الثانية اذ نتجه بالعكس الى اشخاص معينين بذواتهم ومعلومين سلفا لدى الادارة فانه لا يكون ثمة محل بالنسبة اليها للاكتفاء بوسيلة النشر بل يكون الاعلان اجراء محتما . ثالثا - « انه اذا كانت نصوص القانون قد حددت واقعة النشر والاعلان لبدء الميعاد المقرر لرفع دعوى الالغاء فان القضاء الإداري لم يلتزم حدود النص في ذلك فهو لا يرى الاعلان والنشر الا قريبتين على وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن ومن ثم يجب ان يتم النشر والاعلان بالشكل الكافي للتعريف بالقرار ومحتوياته الجوهرية حتى يكفي كلاهما

في تحقيق العلم بالقرار . رابعا - « على أنه إذا كلفت ترقية العلم الاستفادة من النشر أو الاعلان ليست مما يقبل اثبات العكس فليس ما يمنع ثبوت العلم بدونها فإذا قام الدليل القاطع وفقا لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته على علم صاحب الشأن بالقرار علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا بحيث يكون شللا لجميع محتويات هذا القرار ومؤداه حتى يتيسر له بمقتضى هذا العلم ان يحدد مركزه القانوني من القرار متى قام الدليل على ذلك ، بدأ بمعاد الطعن من تاريخ ثبوت هذا العلم دون حاجة الى نشر القرار أو اعلانه اذ لا شأن للقوانين حين يثبت ما يراد بها ثبوتنا يقينيا قاطعا وهذا يفيد استقرار قضاء هذه المحكمة على تأييد نظرية العلم اليقيني .
خامسا - ان عبء اثبات النشر أو الاعلان الذي تبدأ به المدة يقع على عاتق جهة الادارة ».

(طعن ٢٠١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٤)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

تضمن النشرة المصاحبة لاسماء من رقوا وبيانها ان حركة الترقيات قد قامت على اساس الاقدمية - اعتبار النشر قد تم بصورة كافية للتعريف بالقرار وعناصره الجوهرية .

ملخص الحكم :

متى ثبت أن النشرة قد تضمنت اسماء من رقوا وبيانها ان حركة الترقيات للدرجة السابعة الفنية قد قامت على اساس الاقدمية المطلقة ، ومن ثم فان النشر على هذا النحو يكون قد تم بصورة كافية للتعريف بالقرار وعناصره ومحتوياته الجوهرية بما يتيح للمدعى تحديد موقفه ازاء هذا القرار من حيث ارتضاؤه أو الطعن فيه بعد ان تحدد مركزه الوظيفي واستقر بصيرورة الحكم الصادر لصالحه نهائيا .

(طعن ٧٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

يمعاد الطعن بالإلغاء - حسب به من تاريخ النشر في النشرات التي تصدرها المصالح - ثبوت أن المدعى كان مقبها خارج القطر ولم يعد إلا بعد انقضاء سنة ونصف تقريبا على صدور القرار الأول وعشرة أشهر على صدور القرار الثاني - تجاوز هذا الأمد الحدود الزمنية التي تبقى خلالها النشرات المصلحية على الوضع الذي كان يتحقق معه اعلام نوى الشأن بما تضمنته من قرارات - انتفاء ثبوت علم المدعى بالقرارين المشار اليهما عن طريقها .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن المدعى كان في التاريخ المعاصر لصدور القرارين المطعون فيهما في ١١/١١/١٩٥٩ و ٣/٨/١٩٦٠ مقبها خارج القطر وأنه لم يعد إلا بتاريخ ٣٠/٥/١٩٦١ أي بعد انقضاء سنة ونصف تقريبا على صدور القرار الأول وعشرة أشهر على صدور القرار الثاني ، وهو أمد يجاوز الحدود الزمنية التي تبقى خلالها النشرات المصلحية على الوضع الذي يتحقق معه اعلام نوى الشأن بما تضمنته من قرارات ، فإنه بذلك ينتفى ثبوت علم المدعى بالقرارين المشار اليهما عن طريقها وبخاصة وأن الحكومة لم تستطع اقامة الدليل على عدم صحة هذه الواقعة أو على استمرار تطبيق هذه النشرات في مكان ظاهر حتى تاريخ عودة المدعى من الخارج .

(طعن ١٩٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٥)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

يمعاد الطعن بالإلغاء لا يبدأ إلا من تاريخ العلم بالقرار - كذلك يسرى من هذا التاريخ يمعاد التقادم الضمني بالنسبة لدعوى التعويض عما فلت بسبب هذا القرار .

ملخص الحكم :

ولئن جاز القول بأن حق المدعى فى المطالبة بالتعويض عما فاتته من فروق مالية بسبب تخطيه فى الترقية الى الدرجة السادسة ثابت وقام منذ تاريخ نفاذ القرار المتطوى على تخطيه والمستفاد من الأوراق انه لم يعلم بهذا القرار فى تاريخ سابق على تقدمه بطلبه ، وبناء على ذلك فانه من هذا التاريخ يبدأ ميعاد الطعن بالالغاء فى القرار المذكور وكذلك يسرى منه ميعاد التقادم الخمسى بالنسبة لدعوى التعويض ذلك انه مما يتنلّى مع طابع الأشياء ان يبقى الحق فى طلب الالغاء قائما بينما يكون الحق فى طلب الفروق المالية وهو الأثر وطلب التعويض وهو المقابل للحرمان من هذه الفروق قد سقط بالتقادم الخمسى .

(طعن ٤٢٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

ميعاد الستين يوما يبدأ من تاريخ نشر القرار فى الجريدة الرسمية .

ملخص الحكم :

سريان مواعيد الطعن بالالغاء من تاريخ العلم بالقرار - نشر القرار المظنون فيه فى الجريدة الرسمية - تظلم المدعى من هذا القرار بعد مرور أكثر من ستين يوما من تاريخ النشر بمناسبة توزيع الاختصاصات بين وكلى الوزارة يعتبر تظلمت مقدما بعد المواعيد المقررة قانونا - الأثر المترتب على ذلك هو عدم قبول الدعوى شكلا .

(طعن ٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٨٣)

ثانيا - العلم اليقيني :

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

العلم اليقيني يقوم مقام الاعلان او النشر في احتساب بداية الميعاد .

ملخص الحكم :

ان الاعلان او النشر هما اداة العلم بالقرار الإداري المطعون فيه ، فان ثبت علم المدعى علما يقينيا نافيا للجهالة بالقرار المطعون قام ذلك مقام الاعلان او النشر . ومن ثم ، اذا ثبت أن الموظف المدعى ارسل خطبا الى جهة الادارة يحوى علما كلفيا بباهية العقوبة الموقعة عليه وانها الأتذار ، واسباب توقيعها ، وتحديد أسباب المعارضة فى القرار بن ناحية الشكل ومن ناحية الموضوع ، وقد سردها بكل تفصيل ، فلا يقبل منه بعد ذلك القول بأنه لم يكن يطم بالقرار علما كلفيا نافيا للجهالة .

(طعن ٩٤٤ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

بدء ميعاد الستين يوما من نشر القرار الإداري او اعلانه - العلم بالقرار يقوم مقام الاعلان - وجوب أن يكون العلم يقينيا وان يشمل جميع العناصر التي توضح المركز القانوني بالنسبة لهذا القرار .

ملخص الحكم :

الأصل - طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ - أن ميعاد الطعن فى القرارات الإدارية يسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه ، او اعلان صاحب الشكوى به . لما العلم الذى يقوم مقام الاعلان فيجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا ، وأن يكون شاملا لجميع العناصر

التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة لهذا القرار ، ويستطيع أن يحدد — على مقتضى ذلك — طريقته في الطعن فيه ، ولا يمكن أن يحسب الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل على النحو السالف ايضاحه . ومن ثم اذا ثبت ان المدعين سبق ان رفعوا دعوى بطلب ارجاع اقدميتهم في الدرجة الخامسة الى تاريخ سابق ، فلجلبتهم المحكمة لمطلبهم بحكم صدر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، ولكن المصلحة كانت قد أصدرت في اول مايو سنة ١٩٥٠ — لثناء نظر تلك الدعوى — قرارات بترقية زملاء لهم الى الدرجة الرابعة ، فلما صدر الحكم سالف الفكر رفعوا دعوى أخرى يطالبون فيها باحتيبتهم للترقية للدرجة الرابعة اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٥٠ تاسيسا على أنهم ، وقد أرجعت اقدميتهم في الدرجة الخامسة بالحكم الصادر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، تكون قرارات الترقية الى الدرجة الرابعة معينة لتخطيهم في النسبة المخصصة للأقدمية — اذ ثبت ذلك ، فبالرغم من ان التكييف الصحيح للدعوى الأخيرة هو انها طعن بالالغاء في القرارات الصادرة بالترقية الى الدرجة الرابعة ، الا ان المدعين لم يتبينوا مركزهم القانوني بالنسبة الى القرارات المطعون فيها الا من يوم ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وهو التاريخ الذي صدر فيه حكم محكمة القضاء الإداري محدد وضعهم الصحيح في اقدمية الدرجة الخامسة ، اذ هو الذي ارمخ اليقين في الأساس الذي على مقتضاه يكون تخطيهم في القرارات الصادرة بالترقية الى الدرجات التالية في النسبة المخصصة للأقدمية معينة ، ولقد اتفروا الوزارة لتنفيذ مقتضى هذا الحكم بالنسبة الى تلك القرارات ، فلا اقل من اعتباره ظلما اداريا يقطع الميعاد . واذا سكنت الوزارة عن اجلته وفلت أربعة أشهر تنتهي في ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ ، فيعتبر ذلك في حكم قرار بالرغض ، وقد اقلماوا الدعوى بايداع صحيفةا في ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ أي خلال الستين يوما التالية لانقضاء أربعة الأشهر المشار اليها ، فيكونون قد اقلماوها في الميعاد طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة .

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه قد يقوم مقام الاعلان او النشر
— وجوب ان يكون العلم بمؤدى القرار ومحتوياته يقينيا وان يثبت ذلك من
تاريخ معلوم يمكن حساب الميعاد منه .

ملخص الحكم :

ان علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه قد يقوم مقام الاعلان
او النشر ، وفى هذه الحالة يجب ان يكون علما يقينيا بمؤدى القرار
ومحتوياته ، وان يثبت ذلك فى تاريخ معلوم يمكن حساب الميعاد منه .
فاذا كان الثابت من الأوراق أن المدعى تظلم من القرار المطعون فيه الى
وزير العدل فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٤ ، ثم قدم ملتصقا بعد ذلك فى ١٥
من يولية سنة ١٩٥٤ يطلب فيه افادته عما تم فى تظلمه ، فتأخر على
ملتمسه فى التاريخ نفسه بأن « شكوى الطالب كتب عنها مذكرة بتاريخ
٦ من يولية سنة ١٩٥٤ بتقرير حفظها ويفهم الشكوى بذلك » ثم اثير مرة
اخرى بلغة « فهم عند حضوره » دون بيان تاريخ ذلك حتى يبدأ منه
تاريخ رفع الدعوى — اذا كان الثابت هو ما تقدم ، فانه يتمين حساب
ميعاد رفع الدعوى على مقتضى حكم المادة ١٢ من القانون رقم ٩
لسنة ١٩٤٩ الذى تمت الواقعة فى ظله ، وذلك بأن ترفع الدعوى خلال
الستين يوما التالية لاتقضاء أربعة اشهر من تاريخ التظلم .
(ملعن ١٢٥٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

نشر قرار الترقية وتوزيعه على جميع اقسام المصلحة وفروعها
وادارتها وقت صدوره — هذا النشر والتوزيع وان لم يعتبر أداة لافتراض
العلم حتيا الا انها ينهضان قرينة قوية على تحققه ما دام لم يثبت العكس —
النشرات التى تصدرها المصالح وسيلة من وسائل الاخبار بالقرار الادارى .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى بان الأصل هو بالتطبيق لاحكام قانون مجلس الدولة المعمول بها وقت صدور القرارات المطعون فيها ان ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيها يتعلق بطلبات الالغاء هو ستون يوما تسرى من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه لو اعلان صاحب الشأن به - الا انه يقوم بمثل الاعلان علم صاحب الشأن به بلية وسيلة من وسائل الاخبار بما يحقق الغاية من الاعلان ولو لم يقع هذا الاعلان بالفعل . بيد ان العلم الذى يمكن ترتيب هذا الاثر عليه من حيث سريان الميعاد المقرر لرفع دعوى الالغاء يجب ان يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وان يكون شاملا لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على اساسها ان يتبين مركزه القانونى بالنسبة الى هذا القرار ويستطيع ان يحدد على مقتضى ذلك طريقه فى الطعن فيه * ولا يجرى الميعاد فى حقه الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل . ويثبت هذا العلم من لية واقعة او قرينة تقيد حصوله دون التقيد فى ذلك بوسيلة اثبات معينة وللقضاء الادارى فى اعمال رقابته القانونية التحقق من قيام او عدم قيام هذه القرينة او تلك الواقعة وتقدير الاثر الذى يمكن ترتيبه عليها من حيث كفاية العلم او قصوره وذلك حسبما تستبينه المحكمة من اوراق الدعوى وظروف الحال فلا تأخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه كما لا تنف عند انكار صاحب المصلحة له حتى لا تهدر المصلحة العامة المبتهمة من تحصين القرارات الادارية ولا ترزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التى اكتسبها اربابها بمقتضى هذه القرارات .

ومن حيث انه لما كان الثابت من الأوراق وما اكدته مصلحة الضرائب وهو ما لم يحضه المدعى بحجة ايجابية ولم يتم الدليل على عكسه ان حركة الترتيبات التى لجرتها المصلحة فى ١٩٤٨/٧/٢٨ ، ١٩٥٣/١٠/٣١ قد نشر القراران الصادران بها ووزعا على جميع اقسام المصلحة وفروعها واداراتها وقت صدورهما فلن هذا النشر والتوزيع ولن لم يعتبر اداة لافتراض العلم حتا الا انهما ينهضان قرينة قوية على تحققه ما دام

لم يثبت العكس وقد اعتد المشرع في المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة بال نشرات التي تصدرها المصالح كوسيلة من وسائل الأخطار بالقرار الإداري ورتب عليها ذات الأثر الذي رتبته على النشر في الجريدة الرسمية أو على إعلان صاحب الشأن بالقرار يضاف إلى هذا ويعززه أن المدعى رتب بعد ذلك إلى الدرجة الخامسة الفنية في ١٩٤٨/٨/١٩ ثم إلى الرابعة الفنية اعتباراً من ١٩٦٤/١١/١٣ وقد استقر وضعه في هاتين الدرجتين المتتاليتين وتحدد مركزه القانوني بالنسبة إلى زملائه وجرى تدرجه في السلم الوظيفي إزاعهم على أساسه خلال سنوات لمدة سابقة على تاريخ رفع الدعوى مما لا يقبل معه زعمه متأخراً عدم العلم بالقرارين المطعون فيهما أصلاً واحتياطياً في الوقت المناسب . هذا فضلاً عن أن قرارات الترقية إلى الدرجة الثالثة الفنية المطعون فيها الصادرة في ١٩٥٨/٥/٢٦ ، ١٩٥٨/٧/٢٠ ، ١٩٥٨/٨/٩ هي الأخرى قد نشرت بالنشرة الشهرية للمصلحة وفقاً لقانوني الموظفين ومجلس الدولة وذلك بالنشر الموزعة على فروع المصلحة في ٧ أغسطس سنة ١٩٥٨ ، ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ ورغم ذلك تراخى المدعى في الطعن فيها إلى أن قدم تظلمه الإداري في ١٩٥٩/٥/٢٤ مفتواً على نفسه المواعيد القانونية للطعن في القرارات .

ومن حيث أنه لما تقدم تكون الدعوى قد رفعت بعد فوات الميعاد القانوني المقرر للطعن بالإلغاء ويكون المطعون فيه قد أصاب الحق فيها قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد .

(طعن ١١١٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٧)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

نشر القرار الإداري في الجريدة الرسمية أو في النشرات المصلحة ليس الإقرينة على علم صاحب الشأن به - أحداث النشر أثره في بدء سريان الميعاد مشروط بأن يكشف عن فحوى القرار الإداري بحيث يكون في وسع صاحب الشأن أن يحدد موقفه حياله .

ملخص الحكم :

ان المادة (١٩) من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على ان « ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن به — وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الإدارية التي اصدرت القرار أو الى الهيئات الرئيسية . . . » ومفاد ذلك ان المشرع قد جعل بنظر سريان ميعاد رفع الدعوى لهم القضاء الإداري هو واقعة نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن به والنشر المقصود الذي يسرى منه الميعاد المنصوص عليه في المادة سلفا الذكر هو النشر في الجريدة الرسمية أو النشرات التي تصدرها المصالح والتي صدر بتنظيمها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٥ — وغنى عن البيان انه اذا كانت أحكام القانون المشار اليه قد حددت واقعة النشر لبدء سريان الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء ، فان القضاء الإداري في مصر لم يلتزم حدود النص في ذلك ، فهو لا يرى النشر الا قرينة على وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن ، ومن ثم فهو يوجب لكي يؤدي النشر مهمته ان يكشف عن محتوى القرار الإداري بحيث يكون في وسع صاحب الشأن ان يحدد موقفه حياله .

(طعن ١٣٧٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٤)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

العلم اليقيني الذي يقوم مقام الاعلان أو النشر في حساب بدء هذا الميعاد — ترتيب علم ذي الشأن بالقرار على العلم اليقيني لوكيله به — هو ترتيب حكمي يقوم على الافتراض — عدم قيامه مقام العلم اليقيني بالنسبة للوكيل — أساس ذلك ونتاجه .

ملخص الحكم :

انه لئن كان العلم اليقيني يقوم مقام الاعلان او النشر فى حساب بداية الميعاد الا ان هذا العلم اليقيني يجب ان يكون حقيقيا لا ظاهريا ولا افتراضيا . ومن ثم فانه اذا كان اساس الدفع بعدم قبول الدعوى الحالية هو الكتاب المرسل من وكيل المدعى الى السيد سفير اليونان بتاريخ ١٤ من يولية سنة ١٩٥٨ والذي رأى فيه الاتحاد انه يعبر عن العلم اليقيني لوكيل المدعى بالقرار محل الطعن ، غير ان ترتيب علم المدعى بالقرار المذكور على علم وكيله هو ترتيب حكمى يقوم على الافتراض . فاذا صح ان وكيل المدعى قد علم علما يقينيا بالقرار المطعون فيه فى التاريخ المشار اليه ، فانه يحتمل الا يكون المدعى قد علم : فى الحقيقة بالقرار المذكور فى التاريخ سالف الذكر ، العلم اليقيني الذى يقوم مقام الاعلان او النشر فى حساب بداية الميعاد ، خصوصا وان المدعى يقيم فى اليونان ، ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لا يقوم على اساس سليم من القانون .

(طعن ٢٤٩٥ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/٤/١٥)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

بدء ميعاد الستين يوما فى السريان من تاريخ اعلان القرار الادارى او نشره او العلم بفحواه ومحتوياته علما يقينيا فى تاريخ معين .

ملخص الحكم :

ان ميعاد الستين يوما الخاص بطلبات الإلغاء لا يبدأ فى السريان الا من تاريخ اعلان القرار او نشره . فاذا لم يتم شيء من ذلك بالنسبة للمدعى ، كما لم يثبت من جهة أخرى انه قد علم بفحوى القرار المطعون فيه ومحتوياته علما يقينيا فى تاريخ يمكن حساب الميعاد منه ، فلا حجة فى الدفع بعدم قبول الدعوى لانقضاء ذلك الميعاد .

(طعن ١٧٣٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٢٣)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

علم الموظف بالقرار الإداري يبدأ من تاريخ اخطار الجهة الادارية التى يعمل بها الموظف بالقرار أو بالنشرة المصلحية ، وثبوت وضعها تحت نظره ، وبالطريقة التى تمكنه من ذلك .

ملخص الحكم :

ان وجود نشرة مصلحية شهرية تصدر بصفة منتظمة متضمنة القرارات الادارية الصادرة — او اعتبار نشرة مدير المصلحة على القرار المطعون فيه بمثابة نشر ، لا يفيد فى علم المدعى بالقرار المطعون فيه الا من تاريخ اخطار الجهة التى يعمل بها الموظف بهذا القرار أو بتلك النشرة ، وثبوت وضعها تحت نظره ، وبالطريقة التى تمكنه من ذلك .

(طعن ٨٦٣ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

ثبوت أن القرار لم ينشر بالنشرة المصلحية وانما ارسل فقط الى اقسام المصلحة — عدم كفاية هذا الاجراء اتوافر العلم اليقيني بالقرار .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن القرار المطعون فيه الصادر فى ١٩٥٠/٧/٤ لم ينشر بالنشرة المصلحية ، ولكنه أعلن بإرساله للأقسام ، فان هذا لا يعنى اعلانه لكافة أو للمدعى شخصيا أو يقوم مقام هذا الاعلان ، ولا يقطع فى علم الآخر بكافة محتوياته وعناصره علما يقينيا شاملا نافيا للجهالة .

(طعن ١٧٠١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعده رقم (١٠٢)

المبدأ :

ميعاد رفع دعوى الإلغاء — جريانه فى حق صاحب الشأن — من التاريخ الذى يتحقق معه اعلائه بها تضمنه القرار المطعون فيه — شروط صحة هذا العلم .

ملخص الحكم :

ان ميعاد رفع دعوى الإلغاء لا يجرى فى حق صاحب الشأن الا من التاريخ الذى يتحقق معه اعلائه بها تضمنه القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين ان يثبت علمه به علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا ، وان يكون هذا العلم شاملا لجميع العناصر التى تطوع له ان يتبين مركزه القانونى بالنسبة للقرار المطعون فيه وان يحدد على مقتضى ذلك طريقه للطعن عليه .
(ملعن ١٣٧٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٠)

قاعده رقم (١٠٤)

المبدأ :

تقديم المتظلم لبيانات مرفقة لتظلمه تفيد علمه اليقيني التسليل للقرار المطعون فيه — فوات مواعيد التظلم بعد ذلك — عدم قبول الدعوى — اساس ذلك — مثال .

ملخص الحكم :

بالنسبة الى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فانه لما كان الثابت من اطلاع المحكمة على ملف خدمة المدعى انه تقدم بتظلم لوزير التربية والتعليم قيد برقم ١٧١٨٦ / ٤ بتاريخ ١٩٦٢/٨/٦ طلب فيه تسوية حالته بمسألونه بزملائه الذين رفقوا الى الدرجة السابعة الفنية من ١٩٥٨/١٠/٢٣ بالامر التنفيذى رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٨ الصادر فى ١٩٥٨/١١/٢٧ تنفيذا للحكم الصادر لصالحه بأعطيته فى الدرجة الثالثة اعتبارا من ١٩٥٢/١/٨ وقد اثبت فى نهاية تظلمه بلحوظة جاء بها انه مرفق بالتظلم صورة من

قرار الوزير وصورة من كشف الأقدمية المطلقة للدرجة السابعة الفنية وبالإطلاع على هذا الكشف تبين أنه عبارة عن جدول يبين قواعد الترقية للدرجة السابعة الفنية المتوسطة بالأقدمية المطلقة صادر من إدارة الترقيات العامة للمستخدمين بوزارة التربية والتعليم وهذا الجدول مقسم الى ثلاث خانات الأولى خصصت لتاريخ اعتماد حركة الترقية والثانية للقاعدة التي تمت على أساسها كل ترقية أى تاريخ الأقدمية التي وصل اليها الدور في كل حركة ترقية والخانة الثالثة اثبت بها رقم القرار التنفيذي الصادر بإجراء حركة الترقية وتاريخ صدوره وقد تضمن هذا الجدول ابتداء من القرار رقم ٢١٨ الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٧/٤ حتى الأمر التنفيذي رقم ٢١٨ الصادر في ١٩٥٦/٤/١٤ وقد ورد بهذا الجدول الأمر التنفيذي رقم ٢٢٥ الصادر في ١٩٥٨/١/٣ الذي يستند اليه المدعى في تظلمه وورد ناليا له الأمر التنفيذي رقم ٩٢ وقد ذكر امله ان حركة الترقية بمقتضاه اعتمدت في ١٩٥٨/١٢/٢١ وان الدور في الترقية الى الدرجة الثامنة في هذه الحركة وصل الى تاريخ ١٩٥٢/١٠/٦ وان القرار المذكور صدر في ١٩٥٦/١/٢٠ ولا شك ان هذه البيانات المقدمة من المدعى والمرقعة بتظلمه المذكور تفيد اطلاعه عليها وعلمه بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٦ علما يقينا شاملا لجميع عناصره التي تمكنه من تبين مركزه القانوني بالنسبة لهذا القرار يستطيع معه ان يحدد طريقته في الطعن فيه خاصة وان هذا العلم جاء تأثيا لاستقرار مركزه القانوني في الدرجة الثامنة وحسبه نهائيا بحكم المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٨ ولما كان هذا العلم قد تحقق في ١٩٦٢/٨/٦ تاريخ تقديمه التظلم المشار اليه فانه كان عليه ان يبادر الى التظلم من القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٦ في الميعاد القانوني ولما كان المدعى قد تراخى في ذلك الى ان تقدم بتظلم بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٢ قيد برقم ٨١ لسنة ١٩٦٧ اقام على اثره الدعوى موضوع هذا الطعن فانه يكون قد فوت على نفسه المواعيد ويكون التظلم المقدم منه قد قدم بعد الميعاد القانوني ويتعين الحكم بعدم قبول طلب القاء هذا القرار لرقعه بعد الميعاد .

(طعن ٤٤٤ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٧)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

المذكرة التي قدمها الطاعن لوزير العدل تفيد عليه بالقرار المطعون فيه — فوات ميعاد الإلغاء بعد هذا التاريخ — عدم قبول الدعوى .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان علم صاحب الشان بالقرار المطعون فيه يقوم مقام الاعلان او النشر ، وفي هذه الحالة يجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا .

وبثبت هذا العلم من اية واقعة او قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة اثبات معينة وللقضاء الاداري في أعمال رقابته القانونية ، التحقق من قيام او عدم قيام هذه القرينة او تلك الواقعة ، وتقدير الأثر الذي يمكن ترتيبيه عليها من حيث غلبة العلم او قصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من الأوراق وظروف الحال ، فلا تأخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه ، كما لا تقف عند انكار صاحب المصلحة له ، حتى لا تهدر المصلحة العامة المتفاعة من تحصين القرارات الادارية ، ولا تزعزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التي اكتسبها أربابها بهتتضي هذه القرارات .

ومن حيث انه لما كان الأمر كذلك وكانت المذكرة التي تقدم بها الطاعن في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٠ الى وزير العدل ، وان كفت لم تشر الى القرار المطعون فيه ولم تخلص الى طلب معين ، الا ان الدلالة المستفادة من سياقتها — في الظروف التي صلبت التقدم بها — تنطق بأن الطاعن لم يستهدف من عرض نشاطه في عمله وابرار مقومات كفايته ، الا التلليل على صلاحيته للتعين نائبا لرئيس مجلس الدولة ، ومواجهة الجهات صاحبة الشان وخاصة المجلس الأعلى للهيئات القضائية بأن تخطيه في التعيين في هذا المنصب بالقرار الجمهوري الصادر في ١٢ من

اغسطس سنة ١٩٧٠ لم يكن له ما يبرره ، وإن ماضيه الوظيفي يشفع له في شغل هذا المنصب ولا يحول دون ذلك مستقبلا وهذا الاستخلاص كان ولا شك هو السبب الذي دفع وزير العدل إلى إحالة هذه المخكرة إلى الأمانة العامة بالمجلس الأعلى للهيئات القضائية . وإذا كان الأمر كذلك وكان الطاعن قد سكت عن إبداء السبب الذي دفعه إلى التقدم بمخكرته هذه ولم يشأ أن يفصح عنه ، وكان قد اتخذها بنفسها عمادا لطعنه في القرار المطعون فيه — على ما سلف بيانه — بما يقطع بأنه كان قد أعمدها ابتداء لتكون كذلك ، فإن هذه المخكرة تنتهي بذاتها دليلا كافيا على العلم اليقيني بالقرار المطعون فيه منذ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٠ تاريخ تحريرها ، وذلك على القدر المتيقن ، أخذا في الاعتبار أن وظائف نائب رئيس مجلس الدولة من الوظائف الرئاسية محدودة المسند التي لا يسوغ معها التسليم بما ادعاه الطاعن من أنه لم يعلم بالقرار الصادر بتعيين ثلاثة منهم إلا بعد تسعة أشهر أثر اطلاعه على ديباجة قرار رئيس المجلس الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٧١ بنجبه نائبا لرئيس المجلس لشئون المحاكم الإدارية ولرئاسة إدارة التفتيش الفني ، وذلك في الوقت الذي كان ولا شك — بحكم طبائع الأمور — يرقب التعيين في منصب نائب رئيس المجلس ويتابعه باعقباره لقدم المستشارين بالمجلس وسبق تخطيه في التعيين في هذا المنصب في سنة ١٩٦٩ .

(طعن ٢٧ لسنة ١٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٧٤)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

ثبوت أن المدعى كان معقلا في تاريخ معاصر لنشر القرار المطعون فيه في النشرات المصلحية ولم يفرج عنه إلا بعد مدة طويلة من تاريخ النشر — وجوب توافر العلم اليقيني بالقرار المطعون فيه في هذه الحالة لحساب ميعاد رفع الدعوى .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان المدعى كان فى التاريخ المعاصر لصدور القرار المطعون فيه فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ مستقلا وانه لم يعد الى عمله الا فى ٧ من اغسطس سنة ١٩٦٤ اى بعد انقضاء اكثر من سنة وثمانية شهور على صدور القرار المذكور وهو امد يجاوز الحدود الزمنية التى تبقى خلالها النشرات المصلحية مذاعة على الوضع الذى يتحقق معه اعلام نوى الشأن بما تضمنته من قرارات مما ينتفى معه ثبوت علم المدعى بالقرار المشر اليه عن طريقها ، خلاصة وأن الجهة الادارية لم تستطع اقامة الدليل على عدم صحة هذه الواقعة او على استمرار تطبيق النشرة المعنية فى مكان ظاهر حتى تاريخ عودة المدعى الى عمله - ومتى انتفى علم المدعى بالقرار المذكور حسبما سلف بيانه فان العلم الذى يعول عليه فى هذه الحالة يجب ان يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وان يكون شاملا لجميع العناصر التى تطوع للمدعى ان يتبين مركزه القانونى بالنسبة للقرار المطعون فيه .

(طعن ١٢٢٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١)

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

بعد الطعن - سريانه فى حق صاحب الشأن من التاريخ الذى يتحقق معه اعلامه بما تضمنه القرار المطعون فيه - شروط صحة هذا العلم - ترتيب علم ذى الشأن بالقرار على مجرد اعلان اخوته به وتنفيذ مقتضاه ويتعيل طريقه رى ارضه - هو ترتيب حكمى يقوم على الافتراض - عدم قيامه مقام العلم اليقضى .

ملخص الحكم :

ان ميعاد الطعن فى القرارات الادارية يسرى من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه او اعلان صاحب الشأن به ، اما العلم الذى يقوم

مقام الاعلان فيجب ان يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وان يكون شاملا لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على اساسها ان يتبين مركزه القانوني بالنسبة لهذا القرار ، ويستطيع ان يحدد - على مقتضى ذلك - طريقته في الطعن فيه ، ولا يمكن ان يسرى الميعاد في حقه الا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم الشامل - فمجرد اعلان اخوة المدعى بهذا القرار وتنفيذ مقتضاه بتعديل طريقة رى ارض المدعى ، لا يقطعان في علم المدعى بمضمون القرار بجميع عناصره ومحتوياته علما يقينيا يقوم مقام النشر أو الاعلان في حاسب بداية ميعاد الطعن بالالفاء ، اذ قد لا يطلع الاخوة اخاهم على القرار الذي اعلنوا به لطة ما ، كما ان تعديل طريق رى ارض المدعى على فرض علمه بذلك لا دليل فيه على العلم بأسباب القرار ونحوه علما نافيا لكل جهالة في هذا الشأن .

(طعن ٥٧٠ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

عدم اقامة الدليل على علم المدعى بالقرار في تاريخ معين - اعتبار الدعوى مقامة في الميعاد .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق انه بتاريخ ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٧١ أصدر السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية القرار رقم ١٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإبعاد المدعى من البلاد ، وتاريخ ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٧١ أصدر السيد مدير عام مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية قرارا يقضى بحجز المدعى حتى تتم اجراءات الأبعاد بعد الانتهاء من محاكمته ، والثابت من الاوراق ان المدعى تظلم من هذا القرار الأخير بإذار أعلن للسيد وزير الداخلية ، ومدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في ٥ ، ١١ من مارس سنة ١٩٧٢ ثم اتهم دعواه في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٢ بوقف

تنفيذ والغاء القرار المطعون فيه ، واذا كانت الأوراق قد اُجبتت تباهاً من
ثمة دليل يفيد علم المدعى علماً يقينياً بالقرار المطعون فيه قبل الانذار
المشعر اليه فإن الدعوى تكون قد اتيت في الميعاد ، ولا اعتداد لما
ذهبت اليه الجهة الإدارية من أن المدعى علم بالقرار المطعون فيه فور
صدوره في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧١ إذ تم اعلانه به شفويًا ، كما أنه
أخطر به مرة ثانية ووقع بما يفيد علمه بالقرار أمام مأور سجن القناطر
الذي كان مودعا به ، إذ لا دليل في الأوراق على ابلاغ المدعى بالقرار
المطعون فيه في تاريخ معين بما يتحقق معه علمه بمحتوياته علماً يقينياً
نافياً للجهالة من تحديد موقفه ازاءه .

لا ملن ١٢٣٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٥

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

قيام المدعى بالعمل بإدارة شئون العاملين لا ينهض دليلاً على علمه
بقرار تخطيه في الترقية بالاختيار — عجز الجهة الإدارية عن اقامة الدليل
على نشر القرار المطعون فيه أو على علم المدعى به علماً يقينياً يقوم مقام
النشر أو الاعلان — يترتب عليه أن يكون الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً
غير قائم على أساس سليم من القانون .

ملخص الحكم :

أنه عن الدفع المبدى من الجهة الإدارية بعدم قبول الدعوى شكلاً
لرغمها بعد الميعاد تأسيساً على أن القرار المطعون فيه قد نشر ووزع في
١٨ من يناير سنة ١٩٦٧ على الإدارة العامة والمكتب الرئيسية بها فقد
طلبت المحكمة من المحاضر عن الجهة الإدارية بجلسته ٢ من يونية سنة ١٩٧٤
ايضاح الوسيلة التي بها نشر القرار المطعون فيه والدليل على علم
المدعى به ، فلودع حافظة طويت على كتاب مرسل من مدير عام الشئون
الإدارية والمالية بالامانة العامة للحكم المطى الى إدارة قضايا الحكومة

برقم ٧٢٦٢ بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ جاء فيه انه لا يوجد نشره بالامانة بالقرارات الصادرة منها وان المتبع هو ان تسلم هذه القرارات على سراكى دلخية للادارات المعنية وشئون العاملين بها وقد اعدمت هذه السراكى طبقا للاتحة المحفوظات بعد مضي خمس سنوات ، ويتضح من ذلك ان الجهة الادارية قد عجزت عن اقامة الدليل على نشر القرار المطعون فيه او على علم المدعى به عليها بأنه يقوم مقام النشر والاعلان ، كما ان قيام المدعى بالعمل بادرة شئون العاملين لا ينهض دليلا على علم المدعى بالقرار المطعون فيه قبل تقديمه تظلمه فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ واذ كلن المدعى قد اخطر برفض تظلمه فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ واقام دعواه فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ فتكون قد اقيمت فى الميعاد مستوفية اوضاعها الشكلية ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا غير قائم على اساس سليم من الواقع او القساقون بمتعينا رفضه .

(طعن ٣١٩ ، ٥٨٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

ميماد الطعن - عدم سريانه فى مواجهة من لم يعلم بواقعة جوهرية لا يمكنه تبين حقيقة مركزه الا نتيجة العلم بها - انفتاح الميعاد فى مواجهته من تاريخ العلم بها .

ملخص الحكم :

بأن كان الثابت أنه لم يتم فى الأوراق وعلى الاخص فى محضر التحقيق الذى اجرته النيابة الادارية دليل على علم المدعى بواقعة موافقة وكيل الوزارة على نقله من الكادر الفنى العالى الى الكادر الادارى فى ١١ من فبراير سنة ١٩٥٦ وهى التى يتخذها سنداً للدعى على القرارين المطعون فيهما فيما تضمناه من تخطيه فى الترقية الى الدرجتين الرابعة والثالثة الاداريين وذلك قبل تقديم تظلمه فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ . ومن ثم فسلن

مبدأ الطعن في هذين القرارين لا يفتتح في مواجهة المجمع إلا من هذا التاريخ وحده بوصفه التاريخ الذي تبين فيه حقيقة مركزه القانوني في الانتماء إلى الكادر الإداري والذي يطوع له بهذه المثابة الطعن في القرارين المذكورين وذلك بقطع النظر عن مدى عليه اليقيني بصورهما سواء لمساواة نشرهما في النشرة الشهرية الخاصة بالوزارة فور صدورهما أو لما تتيحه له طبيعة عمله من الاطلاع عليهما وعلى غيرهما من القرارات الصادرة في شئون الموظفين .

(طعن ٢٢٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٠)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

صدور القرار الإداري وإعلانه إلى ذوي الشأن أو علمهم به أمر يختلف تماماً عن إجراءات تنفيذه سواء بطريق الحجز الإداري أو بغيره من الطرق الأخرى - الحجز لا يرتب بحال ما نهائية القرار بل أنه لا يعدو أن يكون في حقيقته مجرد أثر للقرار الإداري النهائي - التاريخ الذي يصيب منه مبدأ رفع دعاوى إلغاء ووقف تنفيذ القرارات الإدارية من تاريخ العلم بها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن موضوع الطعن فلما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بعدم قبول الدعويين إلى تحقق علم الطاعن بقرار المجلس المحلى بالسويس بفرض رسم على منتجات مصنعه وبمطالبة بقيمة هذا الرسم في ١٩٧٨/٦/٤ مع عدم اقلية دعوييه إلا في ٦ و ١١٧٨/١١/٧ أي بعد المبدأ القانوني بكثير من ثلاثة أشهر . لذلك يكون هذا الحكم قد أصاب الحق في قضائه خاصة وإن منازعة الطاعن لم تقتصر إلى واقعة علمه بالقرار المطعون فيه على الوجه الذي انتهت إليه المحكمة ، وإنما انصببت على حساب المبدأ اعتباراً من تاريخ توقيع الحجز الإداري على مقتولات

مصنعه فى ١٥/١٠/١٩٧٨ . وليس من شك فى ان هذا النظر يودى الى خلط واضح بين مسألتين متبى الصلة ، فصدور القرار الإدارى واعلانه الى ذوى الشأن أو علمهم به امر يختلف تنالها عن إجراءات تنفيذه سواء بطريق الحجز الإدارى أو بغيره من الطرق الأخرى . ثم ان الحجز لا يرتب بحال ما نهائية القرار بل أنه لا يعدو ان يكون فى حقيقته مجرد أثر للقرار الإدارى المتهلى . ومن الأمور المسلمة ان التاريخ الذى يحسب منه ميعاد رفع دعاوى الغاء ووقف تنفيذ القرارات الإدارية هو تاريخ العلم بها ،

(طعن ١١٤٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

قبول الدعوى من النظام العام — على المحكمة ان تقضى به من تلقاء ذاتها حتى ولو لم تطلبه الجهة الإدارية — العلم اليقيني — مضى ثمانية عشر عاما قرينة قانونية على افتراض العلم بالقرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

انه بين من الاطلاع على اوراق الدعوى ان المدعى يطلب بالغاء القرار الصادر بتخطيه فى التسمين الى درجة صانع ممتاز اعتبارا من ٢٤/٣/١٩٥٦ ولم يقيم الدعوى لاهم بحكمة القضاء الإدارى الا فى ٢٨/١/١٩٧٤ اى بعد فوات اكثر من ثمانية عشر عاما ، على الرغم من كونه يعمل طوال هذه المدة فى الحكومة ، وفوات هذا الوقت الطويل من تاريخ صدور القرار محل الطعن حتى تاريخ اقامة الدعوى ، مما يرجح علمه بالقرار ؛ ذلك انه على علم تام بمركزه القانونى من وقت التسمين ، وكان عليه ان ينشط دائما الى معرفة القرارات الصادرة فى شأن زملائه المعاصرين له العاملين معه فى المصالح التى يعمل بها ، وكان من الميسور عليه دائما ولأمله هذا الوقت الطويل ان يحدد مركزه منهم وإن يطعن فى ميماد مناسب خاصة وإن تحديد الطعن على القرارات الإدارية بستين يوما

من تاريخ العلم بالقرار ، مرده في الفقه والقضاء الإداريين الى ثبات المراكز القانونية وعدم زعزعتها ، وفوات هذه المدة الطويلة بادعاء عدم العلم يؤدي الى اهدار لمراكز قانونية استتبّت على مدار السنين ، ويقوم قرينة قانونية على افتراض العلم بالقرار الإداري محل الطعن وفوات مواعيد الطعن عليه مما يجعله حصينا من الإلغاء .

ومن حيث أن قبول الدعوى من النظم العلم ، تعطى المحكمة أن تقضى به من تلقاء ذاتها وحتى ولو لم تطلبه الجهة الإدارية .

(طعن ٦٦٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

يمعد الطعن — بنؤه من تاريخ الاعلان أو النشر أو العلم اليقيني — النشرة المصلحية تعتبر قرينة — فوات أكثر من عشرين سنة على القرار وترقية الطاعن خلالها الى الدرجات الأعلى وتبرجه مع زملائه في السلم الإداري يعتبر قرينة على العلم اليقيني وعدم مراعاة الميعاد بالنظر الى هذه القرائن وجعل الدعوى مرفوعة بعد الميعاد .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن القرار المطعون فيه هو قرار وزارة المالية المنطوى على حركة الترقية المعتمدة في ١٩٥٣/٤/٣٠ فيها تضمنته من تخطي الدعوى في الترقية الى الدرجة السادسة وقد نظم الدعوى من هذا القرار فور علمه ، وعلى حد قوله وكان ذلك في ١٩٧٩/٩/٢٤ وانتم دعواه في ١٩٧٣/١/٢٢ بطلب الغائه فيها تضمنته من تخطية في الترقية .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة (القضية رقم ١١٣ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٥/٢/٧) بأن الاصل بالتطبيق لاحكام قانون مجلس الدولة المعبول به وقت صدور القرار المطعون فيه أن يمعد رفع الدعوى الى المحكمة فيها يتعلق بطلبات الإلغاء هو مستون يوما يسرى من تاريخ نشر القرار الإداري

المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به الا انه يقوم مقام الاعلان علم صاحب الشأن به بأى وسيلة من وسائل الاخبار بما يحقق الغاية من الاعلان ولو لم يقع هذا الاعلان بالفعل بيد أن العلم الذى يمكن ترتيب هذا الاثر عليه من حيث سرية الميعاد المقرر لرفع دعوى الالغاء يجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وإن يكون شاملا لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانونى بالنسبة الى هذا القرار ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقه الى الطعن فيه ، ولا يجرى الميعاد فى حقه الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل . ويثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد فى ذلك بوسيلة اثبات معينة ، وللتقضاء الادارى فى أعمال رقابية القانونية التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأمر الذى يمكن ترتيبه عليها من حيث كفاية العلم أو قصوره وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال فلا يؤخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه . كما لا تقف عند انكارها حب المصلحة اياه حتى لا تهدر المصلحة العامة المبتغاه من تحصين القرارات الادارية ولا يزعزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التى كسبها اربابها بمقتضى هذه القرارات .

ولما كان الثابت من الأوراق وما لكتفه الجهة الادارية المطعون ضدها انها كانت تقوم بنشر قرارات الفرقية بلوحة الاعلانات ببنى الوزارة فإن هذا النشر ان لم يعتبر اذاه لافتراض العلم حتما الا انه ينهض قرينة قوية على تحققه ما دام لم يثبت العكس يضاف الى ذلك ويعززه أن المدعى رقى بعد ذلك الى الدرجات الاعلى فمنح الدرجة الثالثة سنة ١٩٧١ — ثم احيل الى التقاعد لبلوغه السن القانونية فى سنة ١٩٨٠ وقد استقر وضعه فى هذه الدرجات المتتالية وتحدد مركزه القانونى بالنسبة لزملائه وجرى تدرجه فى السلم الوظيفى ازاءهم على أساسه خلال سنوات عديدة سابقة على تاريخ رفع الدعوى مما لا يقبل معه زعم متأخرا عدم العلم بالقرار المطعون فيه فى الوقت المناسب . ولما تقدم تكون الدعوى قد رفعت بعد فوات الميعاد القانونى للطعن بالالغاء .

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

ميعاد الستين يوما - يبدأ فى تاريخ الاعلان او النشر او العلم اليقيني
استفادة العلم اليقيني من أية ورقة او واقعة او قرينة تفيد حصوله دون
التقيد فى ذلك بوسيلة اثبات معينة .

ملخص الحكم :

طلب إلغاء القرار الصادر من المجلس الاعلى للمعاهد العالية بتاريخ
١٩٧٤/١١/١٤ بعدم الموافقة على تطبيق كادر الجامعات على المدعى -
فانه طالما أن هذا القرار لم ينشر ولم يتم اعلانه للمدعى فإن ميعاد الستين
يوما المقررة لرفع الدعوى بطلب الغائه لا يبدأ فى السريان الا من تاريخ
علم المدعى علما يقينيا بفحوى هذا القرار ومحتوياته . وهذا العلم يثبت
من اية ورقة او واقعة او قرينة تفيد حصوله دون التقيد فى ذلك بوسيلة
اثبات معينة فاذا كان الثابت أن المدعى اعد مذكره موقعه منه فى ١٠ مايو
سنة ١٩٧٥ تناول فيها الرد على ما اثير حوله فى التحقيق الادارى وبعد
أن اشار فى المذكره الى الوقائع السابقة على القرار المطعون فيه تطرق
الى موضوع ترقيته الى وظيفة استاذ مساعد بالكادر الجامعى والى ما قرره
لجنة محص الانتاج العلمى فى شأن ابحاثه سنة ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ عند النظر
فى امر تطبيق الكادر الجامعى على حلقته وما تلا ذلك من وقائع سردتها
المذكورة عن موقف المجلس الاعلى للمعاهد العليا الصناعية الى ان اصدر
هذا المجلس قراره بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٤ بعدم الموافقة على تطبيق قانون
الجامعات عليه على ضوء ما عرض من ايضاحات وتوصيات تناولتها مذكورة
المدعى تفصيلا ، الامر الذى يستفاد منه تحقق العلم اليقيني للمدعى بقرار
المجلس الاعلى فيه وبأسبابه على الاقل فى تاريخ مذكرته التى اتمت بتحقق
هذا العلم فى ١٠ مايو سنة ١٩٧٥ ، واذ قعد المدعى عن اقامة الدعوى بطلب
إلغاء القرار خلال الستين يوما التالية لتحقيق علمه اليقيني به والاستفاد

من مذكرته المشار إليها ثم قدم بعد ذلك في ١٩٧٦/٤/٥ طلب الإعفاء من رسوم الدعوى فإن هذا الطلب المقدم بعد الميعاد يقع عديم الأثر في قطع ميعاد رفع الدعوى وبذلك تكون الدعوى وقد رفعت في ١٩٧٧/٥/٢٠ غير مقبولة شكلا لرفعها بعد الميعاد .

(طعن ١٦٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٠)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

قرار النقل الذي يستر وسيلة للتخطي في الترقية ويستعصى على صاحب الشأن أدراك مراميّه قبل أن يتبين له هدفه ودواعيه - ميعاد الطعن فيه - حسابه من التاريخ الذي يتكشف لصاحب الشأن الغاية التي استهدفها جهة الإدارة من إصداره - مناط ذلك : أن يكون النقل قد قصد به إقصاء العامل من وظيفته توطئة لتخطيه في الترقية وإفساح المجال لمن يليه في الأهمية أو يمنوه في الكفيلة وأن يتعذر عليه وقت صدور قرار النقل التعرف على قصد الجهة التي أصدرت قرار النقل - حسب الميعاد في مواجهة صاحب الشأن من تاريخ صدور قرار الإدارة بتخطيه في الترقية - أساس ذلك : علم صاحب الشأن لا يكون عليها كافيا لمحوى القرار وأهدافه إلا من تاريخ صدور قرار التخطي في الترقية - إذا كان قرار النقل لا يستهدف إقصاء العامل من وظيفته توطئة لتخطيه في الترقية أو إذا كانت ظروف الحال تكشف عن أن العامل كان عالما وقت صدور قرار النقل بما تستهدفه الجهة الإدارية من النقل سواء بتخطيه أو حرمانه من أي ميزة من المزايا المادية أو الأدبية التي تحققها له الوظيفة فيما لو ظل شاغلا لها فإنه يتقيد بميعاد الطعن في قرار النقل من وقت علمه بصدوره بصصلته الوقت الذي تتوافر فيه لصاحب الشأن عناصر العلم بقوى الآثار ومراميّه على الوجه الذي يكفل له الطعن فيه على استقلال .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرار النقل الذي يستر وسيلة للتخطي ، ويستعصى على صاحب الشأن إدراك مراميّه قبل أن يظهر له هدفه ودواعيه ، فإنه لا يحاسب على ميعاد الطعن فيه إلا من

التاريخ الذى يتكشف له الغاية التى استهدفها جهة الإدارة من ورائه ، إلا أن مخطط ذلك أن يكون النقل قد قصد به فعلا اقتصاء العامل من وظيفته توطئه لتخطيه فى الترقية وانساح المجال لمن يليه فى الاقدمية أو يحدوه فى الكفاية من يشغل الوظيفة التى كان يستحقها فيها لو ظل قائما بعمله فى الوجوه الادارية او المجموعة الوظيفية التى نقل منها وأن يتعذر عليه وقت صدور قرار النقل أن يتعرف على قصد الجهة التى لصدرت قرار النقل ، وما تهدف اليه من وراء ذلك من تأثير على مركزه القانونى ، ففى هذه الحالة فيصعب — اذا توافرت شروطها — يكون من العدل الا تسمى المواعيد فى مواجهة صاحب الشأن الا من تاريخ صدور قرار الادارة بتخطيه فى الترقية خروجاً على القاعدة العامة من سريان مواعيد الطعن فى كل قرار ادارى من تاريخ علم صاحب الشأن به باعتبار أن علم صاحب الشأن ، لا يكون فى هذه الحالة ، علماً كافياً بفحوى القرار وأهدافه ومراميها ، الا من تاريخ صدور قرار التخطي فى الترقية ، لما اذا كان قرار النقل لا يستهدف اقتصاء العامل من وظيفته توطئه لتخطيه فى الترقية ، أو كانت ظروف الحال تكشف عن أن العامل كان عالماً وقت صدور قرار النقل بما تستهدفه الجهة الادارية من النقل سواء بتخطيه أو حرمانه من أى ميزة من المزايا المادية أو الادبية التى تحققها له الوظيفة فيها لو ظل شاغلاً لها ، فلا مناص من الزامه بمواعيد الطعن فى القرارات الادارية من وقت علمه بصدر قرار النقل — أن أراد الطعن فيه بحسبانه الوقت الذى تتوافر فيه لصاحب الشأن عناصر العلم بفحوى القرار ومراميها على الوجه الذى يكفى للطعن فيه على استقلال .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة اوراق الطعن انه بتاريخ ١٩٧١/٩/٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٠ لسنة ١٩٧١ ناصاً فى ملأته الاولى على أن (ينقل السادة العاملون بقطاع الاعلام الواردة اسماؤهم لدى الكشوف المرفقة بدرجاتهم ومكافآتهم الى الجهات الموضحة قرين اسم كل منهم بهذه الكشوف ويحتفظ لمن يتقاضى منهم بدل طبيعة عمل بقيمة هذا البديل على أن تستهلك هذه القيمة من علاواته الدورية أو علاوات ترقية مستقيلة) .

وقد افصح (المذكرة الإيضاحية صراحة عن اسباب صدور هذا القرار فجاء بها لن « . . . تستدعى دواعى ابن سلامة العمل بالاذاعة والتلفزيون والاستعلامات نقل بعض العاملين بهذه الجهات من تناولتهم كشوف التنظيمات السرية لم كانوا على علاقات وثيقة ومربية بالمقربين — الى جهات أخرى على ان يكون نقلهم بدرجاتهم أو مكلفاتهم . . » وقد ورد اسم المدعية ضمن هذه الكشوف من بين العاملين الذين تقرر نقلهم الى وزارة السليحة ، وتنفيذا لهذا القرار استلمت المذكورة عملها فى وزارة السليحة بتاريخ ١٩٧١/١٠/٩ وبتاريخ ١٩٧٢/١/٥ اصدر اتحاد الاذاعة والتلفزيون القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٢ باجراء حركة ترقية تنفيذ لقرار رئيس المجلس الاعلى لاتحاد الاذاعة والتلفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ الصادر بلائحة العاملين بالاتحاد والذي نصت المادة ١٠٤ منها على أن « ترفع فئات العاملين بالاتحاد وقطاعاته الذين امضوا فى فئاتهم الوظيفية حتى ١٩٧١/١٢/٢١ محدا لا تقل عن المدة المحددة قرين كل فئة من الفئات التالية — الى الفئة الوظيفية التى تطوها مباشرة » ، وبين من مطالعة القرار المشمل اليه انه تضمن اجراء حركة ترقية شاملة لجميع العاملين بالاتحاد الذين امضوا فى فئاتهم الوظيفية المدد المبينة بالجداول الملحق بها ، من ثم فان القرار المذكور يكون قد صدر تنفيذا حتميا لقاعدة تنظيمية لم تمارس فيها الجهة الادارية سلطتها التقديرية فى اختيار العاملين بالاتحاد لشغل الوظائف ، واقتصرت مهمتها على نقل المراكز القانونية الصامة لمعاملين بمقتضى اللائحة الى مراكز ذاتية ينفرد بها اصحابها دون ان تدخل فى اقامة المفاضلة بينهم توطئه لشغل الوظائف الاعلى .

ومن حيث انه يبين من العرض المتقدم بالملابسات التى احاطت بقرار نقل ودون الخوض فى الموضوع — ان قرار نقل المدعية وغيرها من العاملين قد صدر مستقلا عن القرار الصادر باجراء حركة الترقية سواء ن حيث السلطة التى اصدرت كل منها أو الاهداف التى تصدت اليها ، قد بات واضحا ان قرار النقل قد صدر من رئيس الجمهورية بقصد « بناء العناصر التى اثبتت ثورة التصحيح وما صاحبها من تحقيقات اخطرها الى المصالح العليا فى الدولة اذا ما استمرت على رأس العمل فى أجهزة

الاعلام بما لها من قدره فى التأثير على الجماهير ، وهى اهداف تسمى — ان صح سندها عما تقتضيه مجرد رغبة اتحاد الاذاعة والتليفزيون فى اقصاء بعض العاملين فيه لاقباص المجال لغيرها للترقية بدلا منهم سيما وان اقصاءهم او الابتاء عليهم لن يؤثر على حق العاملين فى الترقية الى الوظائف الاعلى اذا ما توافرت شروط الترقية الواردة فى لائحة العاملين بالاتحاد الامر الذى يتظاهر على خصم مدى الوصول المصطنع بين قرار النقل الصادر من رئيس الجمهورية تحقيقا لدواعى الابن والقرار الصادر من اتحاد الاذاعة والتليفزيون تطبيقا للائحة العاملين به وبجعل كل منها مستوفيا لشروط الترقية الذاتية فى المضمون والهدف والمرمى على وجه لا يجوز معه تعليق احدهما على الآخر . ومن ثم يكون علم المدعية بقرار النقل عليها يقينيا باستلامها العمل فى وزارة السياحة اعتبارا من ١٩٧١/١٠/٩ بهذا لسريان مواعيد الطعن فى مواجهتها بحسب ان هذا العلم يقينى كليا للتعرف على محتوى القرار وما تهدف اليه دون ان يؤثر فى مضمون هذا العلم او مؤداه صدور قرار اتحاد الاذاعة والتليفزيون بتطبيق لائحة الاتحاد على زملائها .

ومن حيث انه لاقتنع فى القول بأن الجهة الادارية كانت بمسبيل اصدارها لللائحة العاملين والنسب كان قرار اصدارها فى اول ابريل سنة ١٩٧١ ، الا انها تراخت عمدا فى اصدارها حتى شهر نوفمبر سنة ١٩٧١ وربما يتم نقل المدعية وزملائها — اذ لو صح هذا القول لتلك ان المدعية كانت وقت صدور قرار النقل على علم تام بكل ما يرمى اليه قرار النقل من اهداف ، ومن ثم تفقد كل رخصة فى تراخيها عن اقامة دعواها طعنا فى القرار المذكور الذى لاحظت بكل ظروفه وملابسته فى المواعيد المقررة قانونيا لائلته فاذا كان الثابت ان المدعية قد تسلمت عملها فى وزارة السياحة تنفيذا لقرار النقل فى ١٩٧١/١٠/٩ ، الا انها تراخت فى اللجوء الى القضاء حتى تقدمت بطلب اعفائها من الرسوم القضائية فى ١٩٧٢/٢/٢٢ أى بعد فوات المواعيد المقررة قتلونا لالغاء قرار النقل المشار اليه ، فان المحكمة تكون قد اصلبت الحق فيها انتهت اليه من القضاء وبعدم قبول دعواها شكلا ، لاكتساب

قرار النقل بعدم الطعن فيه في المواعيد حاصلته تعصبه من الإلغاء ، ويكون طعن هيئة مفوضي الدولة قائما على غير أساس سليم من القانون حريا بالرفض .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم فقد أضحت المدعية تصدر قرار نقلها الى وزارة السياحة من غير عداد التعاملين باتحاد الإذاعة والتلفزيون ومن ثم فلا يكون لها حق في الطعن في القرارات الصادرة بترقية العاملين في الاتحاد ، وإذ انتهت المحكمة - في حكمها الطعن - هذا النهج فانها لا تكون قد جانبت الصواب أن هي قضت برفض طلب إلغاء قرار الترقية المطعون فيه ، ويكون النعى عليها بمخالفتها للقانون هو بدوره غير جدير بالقبول مما يتعين معه القضاء برفض الطعن .

(طعن ٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦)

تطبيق :

يراجع حكم المحكمة الادارية العليا - الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر بجلسة ١٩٨٥/١٢/١٥ والذي يقضى بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في قرارات النقل والندب .

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

وجود المدعية خارج البلاد لمراتعة زوجها لا يجعلها تعلم بالقرار المطعون فيه لزاما رغم نشره بالنشرة المصلحية التي تصدرها الجهة الادارية .

ملخص الحكم :

من حيث ان ميعاد رفع الدعوى لا يجري في حق ذوي الشأن الا من تاريخ اعلان القرار أو نشره في النشرة المصلحية التي تصدرها الجهة الادارية . اذ ثبت ان القرارات الادارية المتطعة بموظفيها تنشر فيها بصورة (م - ١٠ - ج ١٥)

منظمة وتبلغهم بحيث تيسر لذوى الشأن الاطلاع عليها والاحاطة بها تتضمنه، بما يمكن معه الافتراض علم موظفيها بها . وفى واقع الدعوى المساتر فيها الحكم المطعون فيه لم يحصل اعلان فردى للقرار الى المدعية ولم يثبت انه حين صدوره كان ينشر فى نشره مصلحية تصدر عن الهيئة المطعون ضدها ، كما انه بفرض حصول ذلك فان علم المدعية ، لم يتحقق لقبيلها عن عملها فى اجازة بدون مرتب لمرافقة زوجها الذى يعمل خارج البلاد واستمرار ذلك خلال المدة التى يفترض فيها استمرار النشر فى لوحة الاعلانات بمقر عملها . ومن ثم فلا وجه لافتراض علمها بالقرار مع قيام السبب المانع منه وهو عدم بلوغ النشرة اياها فى محل اقلتها خارج البلاد . واذا لم يثبت حصول علمها بهذا القرار علما يقينيا بوجه او باخر يقوم مقام الاعلان فى هذا الشأن فى تاريخ معين يمكن حساب الميعاد منه فان تظلمها المقدم فى ١٢/١٠/١٩٧٧ يكون فى الميعاد اذا لم يثبت على ما تقدم علمها قبله بستين يوما . واذا اقبلت دعواها بطلب الغائها فى ٢٢/١٠/١٩٧٧ وانقضى من بعد هذا التاريخ، المدة المقررة للبت فيه دون ان تجيبها الهيئة المطعون ضدها الى تظلمها ذلك ، فان دعواها تكون فى الميعاد وبعد اتباع الاجراءات الوجوبية المقررة قبلها ولا عليها اذ لم تنبرص لحين انتهاء ميعاد البت فى تظلمها لتحقيق الغرض من تقرير الشارع لذلك فى حقها بعد اقامة الدعوى ، ولذلك والاستيفائها سائر شروطها الشكلية ، فهي مقبولة شكلا .

(طعن ٣٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٨٣)

ثالثا - حسب الميعاد :

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

لما دام لم يثبت من الاوراق تاريخ علم المدعى بالقرار المطعون فيه فيفترض عليه من تاريخ التظلم .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد ومقدم سبقتها بتظلم ادارى فان الاصل طبقا لما تقتضى به المادة (٢٢) من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى يحكم هذه المنازعة ان ميعاد الطعن فى القرارات الادارية يسرى من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه او اعلان صاحب الشأن به ، اما العلم الذى يقوم مقام الاعلان فيجب ان يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وان يكون شاملا لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على اساسها ان يتبين مركزه القانونى بالنسبة لهذا القرار ويستطيع ان يحدد — على مقتضى ذلك — طريقة فى الطعن فيه ولا يمكن ان يحسب الميعاد فى حقه الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم الشامل كما تنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر فى فقرتها الثانية على انه « لا تقبل الطلبات التى يتقدم بها الموظفون الى مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية بالتعيين او بالترقية او منح العلاوات او بالاحالة الى المعاشى او الاستبعاد او الفصل من غير الطريق التاديبى وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبث فى هذا التظلم .

واذ يبين من مطالعة الاوراق ان المدعى حصل على بكالوريوس الطب

البيطرى عام ١٩٥٦ والتحق بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ بالريط المالى ٢٥/١٥ جنيها ثم رقى الى الريط المالى ٣٥/٢٥ فى ٢٦ من يونية سنة ١٩٦٢ ثم نقل الى المؤسسة العامة للحوم حيث رقى الى الفئة الخامسة (الجديدة) فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ وان المطعون فى ترقيقه عين بذات الهيئة فى ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٥٧ اى فى تاريخ لاحق على تاريخ تعيين المدعى وانه رقى الى الريط المالى ٣٥/٢٥ فى ٤ من مارس سنة ١٩٦١ والى الدرجة الرابعة (قديمة) فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ كما يبين ان المدعى استدعى للعمل كصابط احتياط فى ٢ من ابريل سنة ١٩٦٠ واستمر فى خدمة القوات المسلحة حتى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ وأن القرارات المطعون فيها صدرا خلال هذه الفترة كما يبين ان المدعى تقدم بتظلم فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٥ طالبا تعديل اقدميته من الدرجة الخامسة وترقيته الى الدرجة الرابعة (القديمة) واذ لم يثبت من الاوراق ان هناك تاريخا معينا علم فيه المدعى بالقرارين المطعون فيهما علما يقينيا شاملا على وجه يستطيع معه تبين مركزه القانونى منها ويحدد على مقتضاه طريقة الطعن فيهما وذلك قبل تقديمه تطلبه المذكور فى ١٩٦٥/٥/٢٢ ومن ثم يجب التمويل على هذا التاريخ باعتباره بدء علم المدعى بقرارى الترقية المطعون فيهما خاصة وانه كان مستدعى للقوات المسلحة على ما اسلفت المحكمة واذ لم يتم دليل على ان المدعى تلقى ردا من الجهة الادارية عما تم فى تطلبه قبل غوات المستين يوما التى يعد فواتها بمثابة رفض ضمنى للنظام. فمن ثم تمتى اقام المدعى دعواه بمرضاة اودعها قلم كتاب محكمة القضاء الادارى فى ١٩٦٥/٨/٢٥ خلال المستين يوما التالية تكون دعواه قد رفعت فى الميعاد وفقا للاجراءات القانونية ويكون الدفع بعدم قبولها شكلا على غير اساس من القانون متمين الرفض .

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

بدء ميعاد رفع الدعوى بعد انقطاعه بالتظلم من القرار — حسب له من تاريخ فوات ستين يوما على التظلم دون اجابة عليه او من رفضه صراحة قبل مضي هذه المدة — بدو في هذه الحالة من تاريخ اعلان القرار الصريح

بالرفض .

ملخص الحكم :

على مقتضى حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة اذا لم يكن القرار الحكى برفض التظلم قد تحقق بفوات الستين يوما المحددة لفحص التظلم ، بأن اجابت السلطات المختصة قبل فواته بقرار صريح بالرفض ، وجب حسب الميعاد من تاريخ اعلان هذا القرار الصريح بالرفض لأن هذا الاعلان هو الذى يجرى سريان الميعاد قانونا .

(طعون ١٢٧٢ ، ١٢٩١ ، ١٤٨٠ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٦)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

ثبوت ان جهة الادارة قد سلكت مسلكا ايجابيا جديا نحو بحث تظلم

المدعى — مقتضاه حسب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ ابلاغ المتظلم بقرارها الذى يتضمن موقفها النهائى .

ملخص الحكم :

الثبت ان القرار الطعون فيه قد صدر في ٢ من يولية سنة ١٩٦٠ وان المدعى تظلم منه في ١١ من يولية سنة ١٩٦٠ ، وبعد ان رأى السيد مفوض الوزارة في ٦ من اغسطس سنة ١٩٦٠ ، اجابة المتظلم الى طلبه

استطلعت المصلحة المدعى عليها رأى ديوان الموظفين الذى انتهى فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ الى عكس ما سبق أن ارتأه السيد المفوض ومن ثم فانها تكون قد سلكت مسلكا ايجابيا جديا لبحث التظلم ، ولم تبلغ المدعى بموقفها النهائى برفض تظلمه الا فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ وبناء عليه فانه ينبغى حساب الميعاد رفع الدعوى من التاريخ المذكور فقط ، واذا اقيمت الدعوى فى ٢١ من يناير سنة ١٩٦١ فانها تكون مقبولة شكلا لرفعها فى الميعاد .

(طعن ٢٤٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

اذا ثبت من ظروف الحال ان ثبت استجابة جدية واضحة من الإدارة لبحث التظلم ، فان الميعاد المقرر لقبول الدعوى يحسب من التاريخ الذى يتضح فيه موقف الإدارة من التظلم .

ملخص الحكم :

ان المدعى كان بين من تطلبوا من القرار الاول حيث تقدم بتظلمه فى ٢٤/٨/١٩٦٠ أى بعد أربعة أيام من صدوره واذا رأى استجابة جدية واضحة من الإدارة لبحث تظلمه حتى أنها ظلت تصرف اليه راتبه ترمى حتى ينجلي الموقف والامل يحده فى أن الإدارة بسبيل تعيينه ، وما أن أوقفت صرف راتبه عن شهر يناير سنة ١٩٦١ حتى تبدل ظنه وتكثفت له نية الإدارة واضحة فى عدم الاستجابة لتظلمه بعد أن كانت المقتات فى مسلكها تنبئ بغير ذلك ، وأصبح فى وضع يستطيع أن يحدد موقفه نهائيا من القرار المتظلم منه فيبادر الى اقامة الدعوى بإيداع عريضتها مكتتيرة المحكمة فى ١٩/٢/١٩٦١ فى المواعيد المقررة قانونا ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد فى غير محله يتعين رفضه .

(طعن ٢٧٤ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

ثبوت ان جهة الإدارة قد سلكت مسلكا ايجابيا جديا نحو بحث تظلم المدعى وكان فوات الستين يوما راجعا الى بطل الإجراءات — مقتضاه حساب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ ابلاغ المتظلم بقرارها الذى يتضمن قرارها النهائي .

ملخص الحكم :

انه وان كان الاصل ان فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة يكون بمثابة قرار بالرفض غير انه يكفى لتحقيق معنى الاستفادة الممنعة من هذا الافتراض ان يتبين ان السلطات المختصة لم تهمل التظلم وانها استشعرت حق المتظلم فيه ، واتخذت مسلكا ايجابيا واضحا نحو تحقيق تطلبه ، وكان فوات الستين يوما راجعا الى بطل الإجراءات بين الادارات المختصة .

(طعن ٦١٤ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٤)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

اتجاه الإدارة الى قبول التظلم ثم عدولها عن هذا الاتجاه — حساب الميعاد من التاريخ الذى تكشف فيه اتجاه الإدارة الى عدم الاستجابة للتظلم .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة قد نصت على ان يعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالظمن فى القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة أى افترضت ان الإدارة رفضت التظلم ضمنا باستناد هذا

الرفض الحكيم من قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة عن التظلم ، إلا أنه يكفى في تحقيق معنى الاستفادة الماثمة من هذا الافتراض ، أن السلطات الإدارية لم تهمل التظلم ، وإنما قد اتخذت موقفا إيجابيا ينبىء عن أنها كانت في سبيل استجابته . وكان فوات المستين يوما راجعا إلى بطء الإجراءات بين الإدارات المختصة في هذا الشأن ، فإذا كان الثابت من الأوراق أن بعض العاملين بالهيئات قد قدموا تظلمات بالطعن في القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ بترقية السيد / فيها تضمنه من تخطيهم في الترقية إلى الدرجة الخامسة الفنية العالية (التي تعادل الربط المالي ٢٥ - ٢٥ ج) لاستبقيتهم على المذكور في التعيين في الربط المالي (١٥ - ٢٥ ج) ، وقد انتهى مفوض الدولة لدى الهيئة في شأن هذه التظلمات إلى أنه يرى سحب القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر فيها تضمنه من تخطي المتظلمين في الترقية ، وقد نزلت الهيئة على رأي مفوض الدولة - على ما جرى عليه العمل بها - واضطرت قراراتها بالاستجابة إلى المتظلمين ، فقررت في ١٦ من مايو سنة ١٩٦٤ إرجاع لقدمية السيد / في الدرجة الخامسة الفنية العالية إلى ٤ من مارس سنة ١٩٦١ على أن يكون سابقا على السيد وأصدرت القرار رقم ١٠٢٧ في ٩ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بالنسبة للسيد / والقرار رقم ١٠٥٢ في ١١ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بالنسبة للسيد / والقرار رقم ١٠٢٢ في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ بالنسبة للسيد / وكان الدعى - وقد رأى اضطراد صدور القرارات بالاستجابة إلى زملائه - ومنهم من يليه في الأقدمية - تريص حتى تحدد الإدارة موقفا من تظلمه ، والأمل يحذوه في أنها بسبيل الاستجابة ، وكان فوات ميعاد المستين يوما على تقديمه تظلمه إنما كان بسبب تأخير إدارة شئون العاملين بالهيئة في الرد على تظلمه حسبما يبين الاطلاع على ملف المنظلم المذكور إذ ثابت أن المفوض طلب من الهيئة في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ إبداء مطلوباتها في شأنه ، وورد إليه رد إدارة شئون العاملين بالهيئة في ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٤ مفتقرا إلى بعض البيانات التي استكملتها بكتابها المؤرخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ ، ومن ثم غاب في ضوء ذلك جميعه - وإذا كان مفوض الدولة

قد انتهى في كتابه المؤرخ اول أكتوبر سنة ١٩٦٤ الى اجابة المدعى الى تظلمه ، وقررت الهيئة حفظ التظلم بناء على تعليقات نائب رئيس الوزراء ووزير الاصلاح الزراعى المبلغة لها في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بعدم تنفيذ رأى مفوض الدولة وحفظ جميع التظلمات المقدمة من العاملين فلا ينبغى حساب ميعاد الستين يوما الواجب اقله الدعوى فيها الا من هذا التاريخ الاخير . بعد ان تكشف اتجاه الادارة الى عدم الاستجابة ، بعد ان كانت المقدمات تنبئ بغير ذلك ، وعلى هذا الاساس ، فلهذا كان المدعى قد اودع عريضة دعواه قلم كتاب محكمة القضاء الادارى في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، فان دعواه — والحالة هذه — تكون قد رفعت في الميعاد ، ويكون الحكم المطعون فيه ، اذ اخذ بغير هذا الظر ، قد جانب الصواب ويتمين القضاء بالغائه .

(طعن ١٢٣٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

نص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة على اعتبار فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه — قيام هذا الرفض الحكيم على قرينة فوات هذا الفاصل الزمنى دون ان تجيب الادارة على التظلم — عدم قيام هذه القرينة اذا لم تهمل الادارة التظلم وانما اتخفت مسلكا ايجابيا في سبيل الاستجابة اليه — المعول عليه في هذا الصدد هو المسلك الايجابى في سبيل اجابة التظلم الى تظلمه بعد استئصال الجهة الادارية حقه فيه وليس المسلك الايجابى في بحث التظلم — حسب ما ميعاد رفع الدعوى في هذه الحالة من التاريخ الذى تكشف فيه الادارة عن نيتها — رفض التظلم بعد ان كانت المقدمات في مسلكها تنبئ بغير ذلك .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت هذه المحكمة سبق ان قضت بانه وان كانت المسادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد نصت على ان يعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالظن في القرار

الخاص بالتظلم ستهن يوما من تاريخ انتضاء الستين يوما المذكورة ، اى افترضت فى الادارة انها رغبعت التظلم ضمنا باستفادة هذا الرقضى الحكى من قرينة فوات هذا الفاصل الزمنى دون أن تجيب الادارة عن التظلم ، الا انه يكفى فى تحقيق الاستفادة المانعة من هذا الافتراض أن يتبين أن السلطات الادارية المختصة لم تهمل التظلم ، وانما اذ استشعرت حق التظلم فيه قد اتخذت مسلكا ايجابيا واضحا فى سبيل استجابته : وكان فوات الستين يوما راجعا الى بطل الاجراءات المعنادة بين الادارات المختصة فى هذا الشأن ، والقول بغير ذلك مؤداه دفع التظلم الى مخاصمة الادارة قضائيا فى وقت تكون هى جادة فى سبيل انصافه وقد قصد الشارع من وجوب اتباع طريق التظلم الادارى تفادى اللجوء الى طريق التقاضى بقدر الامكان وذلك بحسم المنازعات اداريا فى مراحلها الاولى .

انه ولئن كانت هذه المحكمة سبق لها أن قضت بما تقدم ، الا ان الحكم المطعون فيه قد اخطأ خطأ واضحا فى تطبيق ما انتهت اليه هذه المحكمة ، فقد استند الحكم المطعون فيه فى القول بأن ميعاد رفع الدعوى بالنسبة الى المدعى الثانى ظل مفتوحا ، الى أن الجهة الادارية سلكت مسلكا ايجابيا يبحثها التظلم المقدم منه « فى حين أن سلوك الجهة الادارية مسلكا ايجابيا فى بحث التظلم هو امر طبيعى وهو واجبها الذى يفترض قيامها به بالنسبة الى اى تظلم يقدم اليها ، ولم تقل — هذه المحكمة أن سلوك الجهة الادارية مسلكا ايجابيا فى بحث التظلم من شأنه أن يفتح ميعاد الطعن ، وانما قالت « انه يكفى فى تحقيق معنى الاستفادة المانعة من افتراض رفض الجهة الادارية التظلم أن يتبين أنها استشعرت حق التظلم قد اتخذت مسلكا ايجابيا واضحا فى سبيل اجابة تظلمه « فالمسلك الايجابى الذى استتعت اليه هذه المحكمة فى حكمها السابق الاشارة اليه ، ليس المسلك الايجابى فى بحث التظلم ، وانما المسلك الايجابى فى سبيل اجابة التظلم الى تظلمه بعد استشعر الجهر الادارية حقه فيه ، والفرق واضح بين المسلكين .

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

افتراض رفض التظلم فى حالة السكوت عن الرد عليه — المسلك
الاجبى للادارة يمنع هذا الافتراض امتداد الميعاد تبعاً لذلك .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت بانه وان كان قانون مجلس الدولة قد نص على ان فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة يعتبر بمثابة رفضه ، اى ان القانون افترض فى الإدارة انها رفضت التظلم ضمنا باستفادة هذا الرفض الحكى من قرينة فوات هذا الفاصل الزمنى دون ان تجيب الإدارة على التظلم . الا انه يكفى فى تحقيق معنى الاستفادة المانعة من هذا الافتراض ان يتبين ان السلطات الادارية اذ استشعرت حق التظلم فيه ، قد اتخذت مسلكا ايجابيا واضحا فى سبيل استجابته ومن ثم يمتد ميعاد بحث التظلم فى هذه الحالة حتى يصدر من الجهة الادارية ما ينبىء عن عدولها عن هذا المسلك ويعلم به صاحب الشأن فاذا كان واقع الامر فى هذه المنازعة ان المدعى تظلم من القرار المطعون فيه الى مدير عام الهيئة فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ فلرسلته الهيئة الى مفوض الوزارة فى ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ مشفوعا بمذكرة اقرت فيها بان تخطى التظلم فى الترقية المطعون فيها كان بسبب تراخى الإدارة فى تسوية حالته لتأخر الجهة التى كان يعمل بها التظلم فى موافاة الهيئة بملف خدمته وانه لما كانت تقدميته فى الدرجة السادسة الادارية ترجع الى ٢٩ من يوليو سنة ١٩٦٤ وقد رقى من هم اخذت منه فى اقدمية الدرجة فانه يستحق الترقية الى الدرجة السابعة (نظام جديد اعتبارا من ٢٠ من يونية سنة ١٩٦٤ تاريخ نقل القرار رقم ٥١١ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه . ثم طلب مفوض الوزارة ببيانات تتعلق بحالة المدعى الوظيفية بوزارة العدل مما اقتضى تبادل المكاتبات بين الادارات المختصة كان واضحا من ثناياها اتجاه الهيئة الى الاستجابة لتطلبه الامر الذى لم يكن من المستساغ معه دفع

المتظلم الى مخلصيتها قضائيا لمجرد انقضاء السنتين يوما المقررة للبت في التظلم ومن ثم فلا تثريب عليه ان هو اثر الانتظار حتى ينتهى مفوض الوزارة من فحص التظلم في ضوء وجهة نظر الهيئة التي ايدتها في تظلمه ، فاذا كان مفوض الوزارة قد انتهى الى رأى يخالف رأى جهة الإدارة التي سلمت في النهاية برأيه ، واخطرت المدعى برفض تظلمه في ٢١ من مايو سنة ١٩٦٦ فإنه لا ينبغى حساب ميعاد السنتين يوما الواجب اقامة الدعوى فيها الا من هذا التاريخ الاخير بعد ان تكشف نية الإدارة نهائيا في عدم الاستجابة بعد ان كانت المقدمات في مسلكها تنبئ بغير ذلك وعلى هذا الاساس فلان المدعى اذ تقدم بطلب اعفائه من الرسوم القضائية في ١٢ من يولية سنة ١٩٦٦ وقضى بقبوله في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ فلما قدم دعواه في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ يكون قد راعى المواعيد القانونية ومن ثم يتمين رفض الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا .

(طعن ٥٦٠ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

امتناع الإدارة عن اتخاذ اجراء لوجوب القانون اتخاذه خلال فترة معينة — انقضاء هذا الميعاد دون اتخاذ الاجراء يكشف عن نية الإدارة واتجاه اراءتها الى رفض اتخاذه — بعد هذا التصرف من قبل الإدارة بمثابة قرار بالامتناع — يتحدد بانقضاء الميعاد به ميعاد الطعن في هذا القرار طبقا للاجراءات التي رسمها القانون — تطبيق ذلك بالتنسبة لعدم تعيين من لم يشمله قرار رئيس الجمهورية باعادة تعيين أعضاء الرقابة الإدارية في وظيفة عابدة مماثلة لوظيفته خلال المهلة المحددة بمقتضى المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية نص في المادة ٤٨ منه على ان « يصدر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من رئيس الجمهورية

بعد أخذ رأى مدير النيابة الادارية باعادة تعيين اعضاء النيابة الادارية طبقا للنظام الجديد ويجوز ان يتم تعيين هؤلاء الاعضاء دون تقيد باحكام المادة ٢٢ من هذا القانون . اما الذين لا يشملهم القرار المشار اليه فى الفقرة السابقة فيحتفظون بدرجاتهم ومرتباتهم الحالية بمسئولية شخصية لمدة اقصاها ستة اشهر يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بمنعهم من وظائف عامة مماثلة لوظائفهم سواء كانت ادارية او فنية لا تقل من حيث الدرجة عن درجات وظائفهم الحالية وذلك بعد الاتفاق مع الجهات المختصة». وقد جاء بالملحظة الايضاحية للقانون المشار اليه ايضا لتلك المادة انه « بعد ان وفرت لاعضاء النيابة الادارية الضمانات والامكانيات التى نيسر لها السير فى عملها رؤى انه من المناسب اعادة تشكيلها على ان ينتقل من يتناوله التشكيل الجديد الى وظائف عامة اخرى . وقصرت مدة اعادة التعيين حتى تستقر الاوضاع فى هذه الهيئة فى وقت قريب » .

ومفاد هذا النص موضحا بما جاء بالملحظة الايضاحية للقانون ان ثمة التزام على الادارة بوجوب عليها تعيين الذين لا يشملهم القرار الذى يصدر من السيد رئيس الجمهورية باعادة تعيين اعضاء هذه النيابة فى وظائف عامة مماثلة لوظائفهم سواء كانت ادارية او فنية لا تقل من حيث الدرجة عن درجات وظائفهم وذلك خلال مدة اقصاها ستة اشهر .

(طعن ٥٤٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٥)

ماعددة رقم (١٢٦)

المبدأ :

المسلك الاجابى من جانب جهة الادارة ازاء التنظيم المقدم يقرب عليه امتداد بيماد الطعن الى ان تفصح جهة الادارة عن موقفها منه .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نظمت بيماد رفع الدعوى فيها يتعلق بطلبات الالغاء . وتتلخص وقائع الموضوع

المعروض في أن بعثة المدعى في ألمانيا الغربية ألغيت اعتباراً من ١٠/٦/١٩٨٠ قبل الحصول على الدكتوراه وعلم المدعى بالقرار المذكور فتظلم منه في تاريخ معاصر لصدوره ثم أقام دعواه في ٢٩/٢/١٩٨٢ فقضت محكمة القضاء الإداري بحكمها المطعون فيه بعدم قبول الدعوى تطبيقاً لنص المادة ٢٤ المشار إليها . على أنه لما كان هذا الحكم قد أغفل ما هو ثابت بالأوراق أن جهة الإدارة والأجهزة المعاونة لها قد سلكت مسلكاً إيجابياً واضحاً في سبيل الاستجابة إلى تظلم المدعى وطلب من بعثته للحصول على الدكتوراه الوفاء من أجلها لذلك فقد جاء الحكم المطعون فيه مخالفاً للقانون ذلك أنه بهذا المسلك الإيجابي الذي سلكته جهة الإدارة نحو إجابة المدعى إلى تظلمه يمتد ميعاد الهت في التظلم وذلك أخذاً بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، وفيما يتبين المدعى ما ينبىء عن التحول عن هذا المسلك ويعلم به ، وقد طلب المكتب الثقافى بألمانيا الغربية مراراً إعادة النظر في قرار إنهاء البعثة للظروف التي شرحتها من حالة العضو ، وقد كان في استجابة الإدارة العامة للبعثات لهذا الطلب وتكرار العرض من جانبها على اللجنة التنفيذية في الجلسات التي عقدتها لهذا الغرض خلال السنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ وطلب الجامعة الموفدة الاستجابة لظلامة المدعى ما ينم عن اتجاه جهة الإدارة اتجاهها إيجابياً إلى إجابة المدعى إلى طلبه ومن ثم لا ينبغي مع كل هذه الظروف حساب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ علم المدعى بالقرار الصادر بإنهاء بعثته في عام ١٩٨٠ وعلى ذلك يطمئن الحكم بقبول دعواه المرفوعة بطلب إلغاء قرار إنهاء خدمته اعتباراً من ١٠/٦/١٩٨٠ .

(طعن ٢١٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٩)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

ميعاد رفع الدعوى ستون يوماً من تاريخ انقضاء ستون يوماً على تقديم التظلم دون البت فيه - انقضاء هذه المدة يعتبر قرينة على رفض التظلم يجرى منه ميعاد رفع الدعوى بطلب إلغاء الجزء - انتهاء هذه القرينة

بني ثبت أن الجهة الإدارية قد استشعرت حقاً للبتظلم واتخذت مسلكاً
إيجابياً نحو الاستجابة لتظلمه - يستفاد هذا المسلك من إجابة المظالم جزئياً
في شق من القرار المظالم منه وهو الخاص بالتحويل - يعتبر هذا القرار
الآخر في التظلم رفضاً للشق الثاني من القرار وهو الخاص بالجزاء - معاد
رفع الدعوى للطعن في قرار الجزاء هو ستون يوماً من تاريخ علم المدعى
بنتيجة مسلك جهة الإدارة برفض الشق الخاص بالجزاء .
ملخص الحكم :

أن القرار المطعون فيه بالدعوى التأديبية رقم ١٢ لسنة ١٢ القضائية
هو القرار الصادر من الهيئة العامة للطيران المدني برقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ في
١٩٧٧/٤/٧ بالإبقاء على جزاء الخصم من المرتب لمدة أربعة أيام والامتناع
على خصم ١٧ يوماً من أجره لغيابه فيها بدون إذن ، وقد صدر هذا القرار
في التظلم المقدم من المدعى في ١٩٧٦/١١/٢٣ من قرار الجزاء رقم ٢٧٩
لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/١١/١٠ بمجازاة المدعى بخصم أربعة أيام
من مرتبه وحرمانه من أجر ٧٥ يوماً تغيب فيها بدون إذن .

ومن حيث أنه لما كان المدعى قد تظلم في ١٩٧٦/١١/٢٣ من القرار
الصادر في ١٩٧٦/١١/١ واقتضت ستون يوماً على تاريخ تظلمه دون أثبت
فيه ، وكان انتضاء هذه المدة قرينة قانونية على رفض التظلم يجرى منه
حساب معاد رفع الدعوى بطلب إلغاء الجزاء المتوقع عليه إلا أن قضاء هذه
المحكمة جرى على أن القرينة المشار إليها تنقضي إذا ثبت أن الجهة الإدارية
قد استشعرت حقاً للمظالم واتخذت مسلكاً إيجابياً نحو الاستجابة لتظلمه ،
وإذا ثبت من الأوراق أن هيئة الطيران المدني لم تهمل التظلم المقدم من المدعى
وأنها سلكت مسلكاً إيجابياً نحو الاستجابة لتظلمه وتجلى ذلك في قرارها
المطعون فيه الصادر في ١٩٧٧/٤/٧ بإجابة المظالم جزئياً في شق القرار
الخاص بتحويل المدعى أجر ٧٥ يوماً التي تغيبها دون إذن وقصر هذا
التحويل على أجر ١٧ يوماً فقط ، فإن هذا القرار الآخر الصادر في التظلم
يعتبر رفضاً للتظلم بالنسبة إلى قرار الجزاء يبدأ جريان معاد رفع دعوى

الإلغاء في هذا القرار من تاريخ علم المدعى به ولا ينقطع بأى تنظم آخر ،
وبافتراض علم المدعى بالقرار الأخير فى تاريخ تنظلمه منه فى ١٩٧٧/٤/٢٤
فقد كان عليه ان يقيم دعواه فى ميعاد لا يجاوز ١٩٧٧/٦/٢٤ وما دام قد
ترأخى فى ذلك حتى ١٩٧٨/١١/٢٠ فان دعواه لملم المحكمة التأديبية تكون
مقامة بعد الميعاد القانونى وغير مقبول شكلا بالنسبة لطلب الغاء قرار الجزاء
وهو خصم أربعة أيام من مرتبه .

(طعن ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

انقضاء ستين يوما على تقديم التنظم دون ان تجيب عنه الجهة الادارية
يعتبر بمثابة رفض حكى له — ميعاد رفع الدعوى يكون خلال الستين يوما
التالية لهذا الرفض — عدم سرعان هذا الحكم على دعوى الإلغاء المتعلقة
بقرارات الكفالية متى كانت بهرته ضعيف أو دون المتوسط — التقرير فى هذه
الحالة لا يثبت له صفة النهائية الا بعدم التنظم منه الى لجنة شئون العاملين
خلال المهلة المنصوص عليها فى المادة (٣٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ ، او بالبت فى التنظم — لا يجوز اعمال قرينة الرفض الحكى التى
نص عليها قانون مجلس الدولة فى شأن التنظم الوجوبى فى هذا الشأن —
طالما ان لجنة شئون العاملين لم تبت فى التنظم ، فان التقرير فن يفيد
اثره — وجوب التريص حتى تصدر اللجنة قرارها بالبت فى التنظم — رفض
التنظم من قبل اللجنة يرتب حقا للملبل فى الطعن القضائى خلال ستين
يوما من تاريخ اخطاره بهذا الرفض .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان مقطع النزاع فى هذا الطعن ينحصر فيما اذا كان التنظم
المقدم من التقرير السنوى بدرجة « ضعيف » او « دون المتوسط » المقدم
بالتطبيق للمادة ٣٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٤ يترقب على فوات ستين يوما على تقديمه دون ان تجيب
منه اللجنة اعتبار ذلك بمثابة رفض حكى له ومن ثم يتمين رفع الدعوى

خلال السنتين يوما التالية لهذا الرضى لم أن ميعاد الطعن القضائى لا يبدأ
سريانه الا بعد البت فى التظلم ليا كان الاجل الذى يتم فيه هذا البت .
ومن حيث انه بالرجوع الى احكام نظام العاملين المنهين بالدولة
المشار اليه يتبين أن المادة ٢١ منه تنص على أن « للجنة شئون العاملين أن
تناقش الرؤساء فى التقارير السنوية المقدمة منهم عن العاملين ولها أن
تعتمدها أو تعطلها بناء على قرار مسبب » كما تنص المادة ٢٢ منه على أن
« يعلن العامل الذى تدرت كفايته بدرجة ضعيف أو دون المتوسط بلوجه
الضعف فى مستوى أدائه لعمله ويجوز له أن يتظلم من هذا التقدير
الى لجنة شئون العاملين خلال شهر من اعلانه به ولا يعتبر التقدير نهائيا
الا بعد انقضاء ميعاد التظلم منه أو البت فيه ويجب أن يتم ذلك قبل أول
مايو » وإذا كان مفاد المادة ٢١ أنه قد نيط بلجنة شئون العاملين مسطرة
وضع التقارير السنوية عن العاملين سواء عن طريق اعتماد تقديرات الرؤساء
أو تعديل هذه التقديرات بقرار مسبب ولأن قرارها نهائى فى هذا الشأن
لا يخضع لتصديق سلطة أعلى مما يجعل ما تصدره هذه اللجنة من قرارات
فى هذا الصدد قرارات إدارية نهائية الا أن عبارة المادة ٢٢ من القانون
ذاته قد جرت مراعاة بما يفيد أن التقرير الصادر بتقدير كفاية العامل بموتبة
ضعيف أو « دون المتوسط » لا يعتبر نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم منه
أو بعد البت . ومفاد ذلك أن تقديرات اللجنة بدرجة (ضعيف) أو (دون المتوسط)
لا تقيد أثرها الا بانقضاء ميعاد التظلم منها لو يتم البت فى التظلم منها .
وبالتالى فلا يثبت لها صفة النهائية الا بعدم التظلم منها خلال ميعاد التظلم
وهو شهر من تاريخ اعلان العامل بالتقدير أو بالبت فى التظلم ، ولا محل
للقول بأن الرضى الحكيم المترتب على مرور سنتين يوما على تقديم التظلم
دون رد من شأنه أن يجنب العامل مؤونة انتظار هذا الرد لأجل غير مسمى
ذلك أنه طالما أن لجنة شئون العاملين لم تبت فى التظلم فإن التقدير
لن يفيد أثره ولن يحرم العامل عن الطعن القضائى اذ يكفيه أن يتربص
حتى تصدر لجنة شئون العاملين قرارها بغيت فى التظلم فيطعن بالالغاء
إذا ما انتهت اللجنة الى رفض التظلم .

ومن حيث أن التظلم الذى تنص عليه المادة ٢٢ من قانون تنظيم

العاملين المشار اليه يخلف عن التظلم الوجوبى الذى شرطه قانون مجلس الدولة لرفع دعوى الإلغاء سواء فى ميعاد تقديمه أو فيما رتبته القانون عليه من نهائية القرار ، وإذا لا يقاس فى مواعيد التفتوت لما تنطوى عليه من انتهاء الحقوق فانه لا يجوز أعمال قرينة الرفض الحكى انفى نص عليها قانون مجلس الدولة فى شأن التظلم الوجوبى ولم ينص على مثلها قانون نظام العاملين المتنيين ، وعلى ذلك فلا محل لاستعارة الاحكام الخاصة بمواعيد البت فى التظلم الوجوبى المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة لحساب ميعاد رفع دعوى إلغاء التقديرات المشار اليها .

ومن حيث انه لما كان المدعى قد تظلم الى لجنة شئون العاملين من التقرير الموضوع عنه عن سنة ١٩٧٠ بمرتبة « ضعيف » فى المصادق المقرر للتظلم وفقا للمادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المتنيين فى الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولم تخطر اللجنة سائلة الذكر برفض تظلمه الا فى ١٩ من افسطس سنة ١٩٧١ فان ميعاد الستين يوما المتروكة للطعن القضائى تبدأ من هذا التاريخ واذ قدم المدعى طلب المساعدة القضائية فى ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٧١ وصدر القرار باعفائه فى ١١ من يناير سنة ١٩٧٢ ورفع دعواه فى ٢ من فبراير سنة ١٩٧٢ فانها تكون مقبولة شكلا واذ كان الحكم المطعون فيه قد اخطأ فى تطبيق القانون وتاميله لقضائه برفض الطعن فى حكم محكمة الاسكندرية الذى قضى بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد مما يتعين معه الحكم بالافائه .

(طعن ٤٦٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٠)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

نقل العامل من وزارة الى اخرى مع تعويت الدور عليه فى الترقية بالانتدبية — ميعاد الطعن فى قرار النقل — برياته من تاريخ علمه بقرار الترقية .

ملخص الحكم :

أنه وإن كان المطعون عليه قد علم بقرار نقله إلا أنه لم يكن في وسعه وقت صدور ذلك القرار أن يستظهر ما شابه من عيب تمثل — في تقديره — في تفويته الدور عليه في الترقية بالاعتدالية في الجهة المقبول منها وتكشف له من تاريخ مله بقرار تخطيه في الترقية المطعون فيها والصادر في تلك الجهة وذلك فإن مركز المطعون عليه حيال قرار النقل لم يتحدد بصورة مطلقة في مجال الطعن فيه إلا اعتباراً من تاريخ مله بقرار التخطي المشار اليه وهو التاريخ الذي تكشف له فيه ما شابه قرار نقله من عيب والذي يبدأ منه بالتألي سريان ميعاد التظلم منه .

(طعن ١٢٠١ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

صدور قرار من اللجنة القضائية بأحقية العامل في تسوية حالته — تراخي جهة الإدارة في تنفيذ هذا القرار — ميعاد الطعن في قرار الترقية الذي صدر بعد قرار اللجنة القضائية وقبل تنفيذه — يبدأ من التاريخ الذي تصدر فيه جهة الإدارة قرارها بتنفيذ قرار اللجنة القضائية .

ملخص الحكم :

أن وضع المدعي القانوني لم يتحدد وفقاً لقرار اللجنة القضائية الصادر لصالحه في التظلم رقم ١٢٧٣ لسنة ١ القضائية على نحو يتبين منه حقيقة مركزة في الطعن على القرار الذي تخطاه في الترقية إلى الدرجة السادسة الفنية المتوسطة ، إلا بعد أن قامت الجهة الإدارية بتسوية حالته وفقاً لقرار اللجنة المشار اليه بتاريخ ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٢ — حيث وضع على الدرجة السابعة الفنية المتوسطة التي يستحقها اعتباراً من ١٧ من أغسطس سنة ١٩٤٨ — وبذلك انحسم مركزه القانوني وتحدد بصفة نهائية ، وأرسخ اليقين لديه بحقيقة وضعه من القرار المطعون فيه وانفتح له ميعاد التظلم منه ومن هذا التاريخ راعى المدعي المواعيد المقررة للطعن .

(طعن ٦٤٣ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

قيام جهة الإدارة بتقدير كفاية المعامل بمرتبه جيد — تخطيه في الترقية الى الدرجة الثانية على هذا الأساس — الطعن في هذا التقرير في المواعيد المقررة للبطلانية بالغاء يترتب عليه الا يخلق ميعاد الطعن بالالغاء في قرار الترقية الذي لم يشمله الا بعد ان يتحدد مركزه القانوني بالنسبة الى درجة الكفاية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المدعى لم يعن بسبب تخطيه في الترقية الى الفئة الثانية الا حينما قامت جهة الادارة بإيداع تقريره عن عام ١٩٦٤ في الدعوى رقم ١٦١٤ لسنة ١٧ ق والذي قدر درجة كفايته بجيد . وانه على فرض علم المدعى بالقرار الطعن فيه في تاريخ سابق على تاريخ ايداع تقريره السنوي عن عام ١٩٦٤ والمودع بجلسة ١٩٧٠/٦/١١ فان مركزه القانوني حتى هذا التاريخ لم يكن قد تحدد بعد لانه ما كان يجوز له مهاجمة قرار تخطيه في الترقية الى الفئة الثانية الا بعد ان يقوم بالطعن في قرار تقرير كفايته لان الترقية مبنية على هذا التقرير فاذا كان المدعى قد تظلم من قرار تقرير كفايته في خلال الميعاد المقرر قانونا ورفع دعواه بالغاء القرار الاداري بتقدير درجة كفايته عن عام ١٩٦٤ بتقرير جيد للأسباب التي اوردتها في دعواه فان ميعاد الطعن في قرار تخطيه في الترقية بالاختيار المترتب على هذا التقرير لا يخلق الا بعد ان يتحدد مركزه القانوني بالنسبة الى درجة الكفاية وعلى ذلك فان طلب المدعى الغاء قرار تخطيه في الترقية بالاختيار قد قدم في الميعاد المقرر قانونا لرفع دعوى الالغاء واذ كان الحكم اطعن فيه قد انتهى الى عدم قبول دعوى المدعى في طلبه الثاني الخاص بالترقية الى الدرجة الثانية فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون يتعين بالتالي الحكم بالغاء في هذا الشق من الدعوى .

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

صدور حكم لصالح أحد العاملين بتسوية حالته وإرجاع أقدميته في الدرجة أو الدرجات التي شغلها يفتح له باب الطعن في القرارات السابق صدورها على أساس المركز القانوني الذي استقر له بمقتضى ذلك الحكم - يجب على العامل مراعاة المواعيد المتصوص عليها بقانون مجلس الدولة عند مخاصمته هذه القرارات - سريان هذه المواعيد اعتباراً من تاريخ صدور الحكم القاضي بتسوية حالته ولا تتراخى إلى تاريخ صدور قرار الجهة الإدارية بتنفيذ الحكم طالما أن المركز القانوني الجديد قد تحقق للعامل من الحكم ذاته وليس من القرار المنفذ له .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن وجه الطعن الأول الخالص بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المقرر قانوناً فإن الثابت من الأوراق أن المدعى أقام الدعوى رقم ٩٦٨ لسنة ١٨ ق أمام محكمة القضاء الإداري بعريضة أودعها تلم كملب تلك المحكمة في ١٩٦٤/٦/٤ طالباً فيها تسوية حالته باعتباره في الربط المالي ١٥ - ٢٥ ج من تاريخ استلامه العمل في ١٩٦١/٥/٢١ واحتساب أقدميته فيها من هذا التاريخ وبجلسة ١٩٦٧/١١/١٢ قضت له المحكمة بأدعيته في طلبه المذكور - وقبلت الهيئة المدعى عليها بالطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ٢٨٨ لسنة ١٤ ق عليا وقضت دائرة ضمن الطعون بجلستها المنعقدة في ١٩٧١/٣/٢٠ برفض هذا الطعن وإلزام الجهة الإدارية المصروفات .

ومن حيث أن حكم المحكمة الإدارية العليا رقم ٢٨٨ لسنة ١٤ ق عليا المشار إليه قد لرسخ يقين المدعى بالنسبة لأدعيته في الربط المالي ١٥ - ٢٥ ج ورد أقدميته من هذه الدرجة ١٩٦١/٥/٢١ وكانت

الأثر المباشرة التي تترتب حتما على هذا الحكم هي تعديل أتميمته المذكورة في هذه العريضة دون أن تمتد هذه الآثار الى الطعن بطريقة تلقائية في جميع القرارات اللاحقة الصادرة بالترقية بالأقدمية في التدرجات التالية ذلك أن الدعوى يطلب إلغاء القرارات الإدارية المعيبة لا تتم الا بإرادة صريحة جلية من الطاعن ولا تغني عنها إرادة ضمنية لو مفترضة إذ أنه ليس في التوائين ما يلزم صاحب الحق بأن يحرك الدعوى لحماية حقه إذا اعتدى عليه . لما كان الأمر كذلك فإن الحكم الصادر للمدعى بقسوية حالته في الفئة السادسة فإنه يفتح أمام المدعى باب الطعن في القرارات اللاحقة على أساس المركز القانوني الذي استقر له بمقتضى الحكم الا أن ذلك لا يعنى قيام الطعن تلقائيا على هذه القرارات ذلك أن هذا الطعن يفترض من المدعى اجراءا ايجابيا يعرب فيه عن ارادته الجلية في مخالفة القرارات المذكورة ملتزما في ذلك المواعيد والاجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وهذه المواعيد تبدأ من تاريخ صدور الحكم في ١٩٧١/٣/٢٠ ولا تتراخى الى تاريخ صدور قرار الجهة الإدارية بتنفيذ الحكم مادام المركز القانوني الجديد قد تحقق للمدعى من الحكم ذاته وليس من القرار المنفذ له .

(طعن ٩٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٦)

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

الحكم الموقوف بالقسوية يفتح أمامه باب الطعن في القرار اللاحق على أساس المركز القانوني الذي استقر بالحكم - سريلان جيماد الطعن من تاريخ الحكم - عدم تراخيه الى تاريخ صدور قرار الجهة الإدارية بتنفيذ الحكم - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة أوراق الطعن أنه قد صدر حكم لصالح المدعى من المحكمة الإدارية لوزارة المواصلات بجلسة ٦٣ من مارس سنة ١٩٦١

فى الدعوى رقم ٨١٢ لسنة ٦ القضائية بألفيته فى مضمم مدة خدمته السابقة بسكة حديد فلسطين بالتطبيق لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وقضت المحكمة الإدارية العليا بجلسته اول فبراير سنة ١٩٦٤ برفض طعن الجهة الادارية رقم ١١٧٩ لسنة ٧ القضائية فى هذا الحكم ومن ثم فانه يصبح نهائيا ويكون من شأنه ان يرسخ يقين المدعى بالنسبة لألفيته الجديدة ويفتح امامه بلب الطعن فى القرار اللاحق على اساس المركز القانونى الذى استقر له بمقتضى هذا الحكم ويمضى بمبدأ الطعن من تاريخ صدور حكم المحكمة الادارية العليا فى اول فبراير سنة ١٩٦٤ ولا يترضى هذا المبدأ الى تاريخ صدور قرار الجهة الادارية بتنفيذ هذا الحكم ، ما دام المركز القانونى الجديد قد تحقق للمدعى من الحكم ذاته وليس من القرار المنفذ له - وأنه ولئن كان ذلك حسبها جرى عليه قضاء هذه المحكمة الا أن الغلط فى أعمال ذلك أن يثبت علم المدعى بالقرار المطعون فيه علما يقينيا بضمون القرار وبمستلذاته أو أن يكون القرار قد نشر فى النشرة المصلحية التى تصدرها الهيئة العلمية لثئون السكك الحديدية حتى يفترض عليه به علما قانونيا وهو ما لم يتحقق فى شأن المدعى ولذلك فإن مبدأ الطعن بالنسبة اليه يسرى من اليوم الذى يثبت فيه أن المدعى قد علم بالقرار المطعون فيه على النحو السابق الإشارة اليه . ولا محللة فيها تقوله الهيئة الطاعنة من أن القرار المذكور قد نشر بلوحة الاعلانات بأنقسام حركة القاهرة فى تاريخ صدوره فى ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٤ وأنه يقتضى علم المدعى به فى هذا التاريخ ذلك فضلا عن أنه لم يتم دليل عليه من النشر بهذه الطريقة لا يغنى عن النشر بالنشرة النصف شهرية التى تصدرها الهيئة بطريقة منتظمة والمعدة لنشر القرارات الادارية وذلك حسبما نصت عليه المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وقرار مجلس الوزراء بتنظيم اصدار النشرات المصلحية الصادر فى ٤ من ابريل سنة ١٩٥٥ والذى تقرر استمرار العمل به - فى ظل القانون المذكور بالقرار الجمهورى رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

ومن ثم فإن الثالث أن المدعى مور صدور قرار تصوية حالته تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه تظلم من القرار المطعون فيه فى ١٥ من يوليه سنة

١٩٦٤ فلما لم تستجب اليه الجهة الادارية خلال الميعاد المقرر للبت في التظلمات الادارية تقدم بطلب اعفائه من الرسوم القضائية في ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ وصدر بتاريخ ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٥ قرار لجنة المساعدة القضائية بقبول طلبه ، ثم اقام دعواه الحالية في ٣ من يوليه سنة ١٩٦٥ اي في الميعاد القانوني ، فان دفع الجهة الادارية بعدم قبول الدعوى يكون غير قائم على اساس سليم من القانون متعينا رفضه والحكم بقبول الدعوى شكلا .

(طعن ٢٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٠)

مقتضى رقم (١٢٤)

المبدأ :

صدور حكم بالحقبة صاحب الشأن في اتمية الدرجة - الآثار المترتبة على الحكم لا تمتد الى الطعن بطريقة تلقائية على القرارات اللاحقة بالترقية بالاضحية في الدرجات التالية - دعوى طلب الغاء القرار الإداري المعيب لا تتم الا بإرادة صريحة جلية من الطاعن ولا تقضى عنها ارادة ضمنية مفترضة - ميعاد الطعن في القرارات اللاحقة لصدور الحكم يبدأ من تاريخ صدوره .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم الصادر من المحكمة قد أرسخ يقين المدعى بالنسبة الى اتميته في الدرجة الثالثة ، اذ ردها صراحة ، وبغير لبس او غموض الى اول ابريل سنة ١٩٥٢ ، وكانت الآثار المباشرة التي تترتب حتما على هذا الحكم هي تعديل اتمية المذكور في هذه الدرجة وتخرج راتبه فيها وصرف الفروق المالية الناجمة عن ذلك ، دون ان تمتد هذه الآثار الى الطعن بطريقة تلقائية على جميع القرارات اللاحقة الصادرة بالترقية بالاضحية في الدرجات التالية ، ذلك ان - الدعوى بطلب الغاء القرارات الادارية المعيبة لا يمكن ان تتم الا بإرادة صريحة جلية من الطاعن ، ولا تقضى عنها ارادة ضمنية لو مفترضة اذ انه ليس في القوانين ما يلزم صاحب

الحق بان يحرك الدعوى لحماية حقه اذا ما اعتدى عليه ، لما كان الأمر كذلك فإن الحكم المشار اليه وان كان قد فتح لهم المدعى باب الطعن في القرارات اللاحقة ، على اساس المركز القانوني الذي استقر له بمقتضى هذا الحكم الا ان ذلك لا يعنى قيام الطعن تلقائيا على هذه القرارات ، ذلك ان هذا الطعن يفترض من المدعى اجراء ايجابيا يعرب فيه عن ارادته الجلية في مخالصة القرارات المذكورة ملتزما في ذلك المواعيد والاجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وهذه المواعيد تبدأ من تاريخ صدور الحكم في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٩ ولا تتراخى الى تاريخ صدور قرار جهة الادارة بتنفيذ هذا الحكم ، مادام المركز القانوني الجديد قد تحقق للمدعى من الحكم ذاته وليس من القرار المنفذ له .

(طعن ٨٥٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

قيام المدعى برفع الدعوى بطلب إلغاء قرار ترقية فيما يتضمنه من تخطيه في الدرجة الرابعة القديمة - ترقية المطعون في ترقينه أثناء نظر الدعوى الى الدرجة الرابعة الجديدة - نظام المدعى في القرار الآخر في ايعاد ثم رفعه الدعوى بالطعن على هذا القرار الآخر في ايعاد ثم رفعه الدعوى بالطعن على هذا القرار خلال الستين يوما التالية لصدور الحكم بإلغاء قرار الترقية الاول - قبول الدعوى - شكلا - اساسا لما كان المركز القانوني للمدعى في خصوص ترقب اقدميته في الدرجة الرابعة القديمة لم يتم الا بالحكم الصادر بإلغاء قرار الترقية الى هذه الدرجة - نتيجة ذلك ان من الطبيعي الا يبدأ حسب ايعاد القانوني لرفع الدعوى الا من تاريخ الحكم - لا محل لتطلب تقديم نظام جديد قبل رفع الدعوى في هذه الحالة - اساس ذلك ان النظام الذي سبق ان قدمه المدعى تظل آثاره قائمة لان باب الطعن كان مفتوحا له لطلبه طالما لم يفصل في دعواه الاولى فضلا عن عدم جدوى النظام مرة اخرى ما دامت الجهة الادارية متمسكة برأيها في عدم اجابة المدعى الى طلباته .

ملخص الحكم :

ان المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٧ القضائية بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٤ طاعنا في القرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ فيها تضمنه من تخليه في الدرجة الرابعة القديمة ، واثناء نظر هذه الدعوى صدر القرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٤ في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ بترقية المطعون في ترقيته الى الدرجة الرابعة الجديدة ، وقد تنظم المدعى منه بتظلم قيد برقم ٢٨ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، وفي هذا التاريخ لم يكن مركزه القانوني في خصوص ترتيب اقدميته في الدرجة الرابعة القديمة قد استقر بعد ، واذا انحسم هذا الأمر بحكم محكمة القضاء الاداري في الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٨ القضائية المشار اليها الصادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، فمن الطبيعي الا يبدأ حساب الميعاد القانوني لرفع الدعوى الا من هذا التاريخ ولما كان الثابت ان المدعى اقام دعواه في ٤ من يناير سنة ١٩٦٦ اى خلال الستين يوما التالية لاستقرار مركزه القانوني بصور هذا الحكم ، فان الدعوى تكون مقبولة شكلا .

ولا وجه لما ذهب اليه الجهة الادارية الطاعنة من ان المدعى اقام دعواه مباشرة عقب صدور الحكم الصادر لصالحه في الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٨ القضائية المشار اليه دون ان يسبق ذلك بتظلم الى الجهة الادارية المدعى عليها ، ذلك لان الثابت من الاوراق ان المدعى سبق ان تقدم بتظلم في القرار رقم ٢٢٨ الصادر في ١٩٦٤/٩/٢١ — المطعون فيه في الدعوى المثلثة — بتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ برقم ٢٨ لسنة ١٩٦٤ ، وقد انصحت الجهة الادارية المدعى عليها بنبذها في عدم اجابته الى تظلمه باصرارها على موقفها في الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٨ ق — المسالفة الذكر منازعة اياه في ترتيب الاقدمية ومن ثم فان التظلم المشار اليه تظل آثاره قائمة لان باب الطعن كان مفتوحا أمام المدعى طالما انه لم يفصل في الدعوى الأخيرة ، فسيلا عن عدم جوهري التظلم مرة أخرى من القرار السابق ما دامت الجهة الادارية المدعى عليها

متمسكة برأيها في عدم اجابة المدعى الى طلباته ، اذ ان حكمة التظلم وهي مراجعة جهة الادارة نفسها قبل الالتجاء الى طريق الطعن القضائي - تكون منطقية في هذه الحالة ، ومن ثم تلميسا على ما تقدم يكون هذا الوجه من الطعن على غير اساس من القانون متعيينا رفضه .

(طعن ٢٣٦ لسنة ١٢ ق ، ٧٥١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

ترقية المدعى الى الدرجة الثانية نفاذا لحكم محكمة القضاء الإداري -
الفاء هذه الترقية نتيجة الغاء المحكة الادارية العليا لهذا الحكم -
يعاد الطعن في القرارات التي صدرت خلال الفترة بين تاريخ الترقية وتاريخ
الفاؤها - يبدأ من التاريخ الذي تصدر فيه الادارة قرارها بتنفيذ الحكم الاخير
والذي يبين منه الوجه الذي يتم عليه التنفيذ .

ملخص الحكم :

ان المدعى لم يكن ليستطيع ان يعرف حقيقة مركزه القانوني الذي
يحدد على مقتضاه وضعة بالنسبة الى القرارات التي صدرت خلال الفترة
بين تاريخ تربيته الى الدرجة الثانية نفاذا لحكم محكمة القضاء الإداري
المصادر لصالحة وبين تاريخ الغاء هذه الترقية بعد ان تمت المحكة الادارية
العليا هذا الحكم بجلستها المنعقدة في ١٤/٣/١٩٥٩ الا من التاريخ الذي
تصدر فيه الادارة قرارها بتنفيذ هذا الحكم الاخير ، عندئذ فقط ويعمد
ان يتبين المدعى الوجه الذي يتم عليه هذا التنفيذ يستطيع ان يحدد طريقه
فيما اذا كان يطعن او لا يطعن في تلك القرارات ، واذا كان الثابت ان
المدعى قد تظلم ثم اقام دعواه خلال المواعيد المقررة قانونا محسوبة على
مقتضى المبدأ المتقدم فانه بذلك يكون قد اقام دعواه في المواعيد .

(طعن ١٤١٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢١)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

قرار الاعفاء من الرسوم القضائية ونائب محام لمباشرة الدعوى —
قيام مانع يمنع المحامي المنتدب من مباشرتها — يترتب عليه استحالة تنفيذ
قرار المعافاة ، وبالتالي سقوطه — وجوب رجوع صاحب الشأن الى هيئة
المساعدة القضائية قبل فوات ميعاد السنتين يوما لنائب محام آخر — اثر ذلك —
انفتاح ميعاد جديد لرفع الدعوى محسوباً من تاريخ صدور القرار المعدل .

بمخس الحكم :

ان القرار الذى يصدر من هيئة المساعدة القضائية باعفاء صاحب
الشأن من رسوم الدعوى بطلب الغاء قرار ادارى انتها يتناول امرين اولهما
اعفاء الطالب من الرسوم المقررة لرفع الدعوى ، والثانى نذب احد المحامين
المقيدين امام مجلس الدولة لمباشرة الدعوى ، وذلك بسبب ما نصت
عليه المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ من ان
« كل طلب يرفع الى مجلس الدولة يجب ان يقدم الى قلم كتاب المحكمة
المختصة بمريضة موقعة من محام معتمد بجدول المحامين القبولين امام
المجلس » ، فلا يحقق القرار اثره ولا يتمكن صاحب الشأن من الاستفادة
من الاعفاء الذى منح له بعد اذ ثبت بقبول طلبه اعساره وعدم ميسرته ،
ما لم يشتمل القرار على نذب احد المحامين لمباشرة الدعوى ، وينبنى على
ذلك انه اذا ما قلم مانع لدى المحامى المنتدب يمنعه من مباشرة الدعوى ،
كما لو عين فى احدى الوظائف فانه يستحيل تنفيذ اقرار الصادر بالمعافاة
ويسقط القرار تبعاً لذلك ، ويقع على صاحب الشأن الرجوع الى هيئة
المساعدة القضائية قبل فوات ميعاد السنتين يوما المحددة لرفع الدعوى
محسوبة من تاريخ صدور القرار الاول لاستصدار قرار جديد بنذب
محام آخر لمباشرة الدعوى وفى هذه الحالة يعتبر طلب المعافاة الاول كما
لو كان مطروحاً على هيئة المساعدة القضائية ولم يفصل فيه بعد اذ سقط
القرار الصادر منها بالمعافاة بسبب استحالة تنفيذه ، ويفتح ميعاد
جديد لصاحب الشأن يحسب من تاريخ صدور القرار المعدل .

(ملعن ١٨٤ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/١)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

اقالة المدعى دعواه امام محكمة جزئية مستشكلا فى تنفيذ قرار -
قضاء المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيسا على ان القرار
المطعون فيه هو قرار ادارى ولم تأمر المحكمة باحالة الدعوى للقضاء
الادارى - اقامة المدعى دعواه امام محكمة القضاء الادارى - حساب مدة
الستين يوما المحددة قانونا للطعن بالالغاء فى القرارات الادارية من تاريخ
صدوره الحكم الصادر بعدم الاختصاص نهائيا وليس من تاريخ صدوره -
ميعاد الاستئناف فى المواد المستعجلة ومن بينها دعاوى اشكالات التنفيذ
هو خمسة عشر يوما طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون المرافعات - يتمين حساب
ميعاد رفع دعوى الالغاء اعتبارا من تاريخ انتهاء ميعاد الاستئناف .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن قبول الدعوى شكلا فالواضح من الاوراق ان القرار
المطعون فيه صدر بتاريخ ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٩ ولم يقب ان المدعى
اعلن او علم به فى تاريخ محدود بذاته حتى يتسنى منه احتساب تاريخ
اقالة الدعوى ، الا ان الثابت من ناحية اخرى انه اقام الدعوى
رقم ٥٨١ لسنة ١٩٧٠ امام محكمة شابين الجزئية مستشكلا فى
تنفيذ ذلك القرار حيث قضت بجلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ بعدم
اختصاصها بنظر الدعوى تأسيسا على ان القرار المطعون فيه هو قرار
ادارى ، ولم تأمر المحكمة فى ذات الوقت باحالة الدعوى للقضاء الادارى ،
مما يحدا بالمدعى الى اقامة الدعوى رقم ١٦٤١ لسنة ٢٥ القضائية امام
محكمة القضاء الادارى بموجب عريضة اودعها سكرتارية المحكمة فى ٢٨
من يوليو سنة ١٩٧١ . . ولما كان من المقرر ان اقامة الدعوى امام محكمة
غير مختصة يقطع مدة التقادم فان مدة الستين يوما المحددة قانونا للطعن
بالالغاء فى القرارات الادارية تحسب - فى هذه الحالة - ابتداء من
تاريخ صدوره الحكم الصادر بعدم الاختصاص نهائيا وليس من تاريخ
صدوره كما ذهب الحكم المطعون فيه اذ من هذا التاريخ الاول يستقر
الحكم بعد ذلك ويحدد المراكز القانونية لذوى الشأن . . . ولما كان ميعاد

الاستئناف في المواد المستعجلة ومن بينها دعاوى اشكالات التنفيذ هو خمسة عشر يوما طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون المرافعات فإنه يتمتعين حساب ميعاد رفع دعوى الالفاء اعتبارا من تاريخ انتهاء ميعاد الاستئناف ، وبذلك يكون آخر ميعاد لاقامة الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري هو ٢٩ من يوليو سنة ١٩٧١ . . واذ كان الثابت ان المدعى اقام دعواه أمام تلك المحكمة بعريضة أودعها سكرتارية المحكمة في ٢٨ من يوليو سنة ١٩٧١ ، فمن ثم تكون الدعوى قد اقيمت في الميعاد القانوني ، ويمتدو الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد مجانباً القانون في صحيحه بما يتمتعين معه القضاء بالفاءة .

(طعن ٤٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨١/٦/٢٧)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

المادة ٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبيق احكام المرافعات المدنية والتجارية فيما لم يرد به نص الى ان يصدر قانون بالاجراءات أمام القسم القضائي — عدم صدور قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي وخلق قانون مجلس الدولة من تنظيم لواعيد المسافة — المادتان ١٦ ، ١٧ مرافعات — ميعاد المسافة ان يكون موطنه في الخارج مستون يوما — متى ثبت ان الدعوى قد اقيمت خلال ميعاد الستين يوما مضافا اليه ميعاد المسافة يتمتعين الحكم بقبول الدعوى شكلا — قضاء المحكمة الإدارية العليا — بالفاء الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يجرى نصها على « تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبيق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى ان يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي » وتنص المادة ١٦ من قانون

المرافعات المدنية والتجارية على انه « اذ كان الميعاد معيناً في القانون للحضور أو لمباشرة اجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو متر بين المكان الذي يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال اليه » ونصت المادة ١٧ من القانون ذاته على ان « ميعاد المسافة ان يكون موطنه في الخارج ستون يوماً » .

ومن حيث انه وقد جاء قانون مجلس الدولة خالياً من تنظيم لوائح المسافة ولم يصدر بعد قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي من الرد في هذا الشأن يكون لاحكام قانون المرافعات ،

ومن حيث ان الثابت من حافظة مستندات المدعى ان مخيرية اوقاف القاهرة لخطرته بقرار انتهاء خدمته بكتلتها المؤرخ في ١٢ من مايو سنة ١٩٧٦ على عنوانه (بينى غازى بالجمهورية العربية الليبية القوات المسلحة الحرس الجمهورى) كما انه لورسل تظلمه من هذا القرار من بريد بنى غازى كما هو ثابت من ايصال التسجيل المقدم منه بالحافظة المذكورة ، ومن ثم فان اقامته في ليبيا في ذاك الوقت تكون ثابتة ولا خلاف بين الطرفين على ذلك .

ومن حيث انه والامر كذلك فانه وفقاً لنص المادة ١٧ من قانون المرافعات المشار اليها يزداد ميعاد مسافة قدره ستون يوماً على الميعاد المقام للمدعى لاثابة دعواه ومادام ان الثابت انه قدم تظلمه لجهة الادارة في ١٢ من مايو سنة ١٩٧٦ ولم تجبه عنه فان ميعاد الطعن يمتد الى يوم الحادى عشر من نوفمبر سنة ١٩٧٦ بعد ان زيد ميعاد المسافة وقدره ستون يوماً باعتباره مقبلاً خارج الوطن ، واذا اقام المدعى دعواه في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ فانه بذلك يكون قد التزم الموعد المعين قانوناً لرفع الدعوى وتكون بالتالى مقبولة لرفعها في الميعاد ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه من هذا المذهب فانه يكون قد جاء مخالفاً للقانون متعينا الحكم بالفائه واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى (دائرة الجزاءات) للفصل فيها مع الزام الجهة المطعون ضدها بصرف وقت الطعن .

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

ميعاد رفع دعوى الإلغاء - وجوب إضافة ميعاد مسافة طبقا لقواعد قانون المرافعات عدد حسب الميعاد طبقا لقانون تنظيم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت ان المدعية تظلمت من القرار الصادر بتخطيها الى مفوض الوزارة بتظلم وصل الى مكتب المفوض في ٥ سبتمبر سنة ١٩٧٤ وثابت بمريضة الدعوى ان المدعية تقيم مع زوجها المحامي بالزقازيق ومحله المختار ومكتبه بالزقازيق .

ولما كانت المادة ١٦ من قانون المرافعات تقضى بأنه اذا كان الميعاد معنا في القانون بالحضور أو لمباشرة اجراء زيد عليه يوم لكل مساحة مقدارها خمسين كيلو مترا كما انه يحسب يوم أيضا كميعاد مسافة لما يزيد من الكسور على ثلاثين كيلوا مترا فلذا زادت المساحة على ثمانين كيلوا مترا اضيف يومان الى الميعاد المنصوص عليه لاقابة دعوى الإلغاء المشمل اليها .

ويتطبيق ذلك على الوقائع السابق الإشارة اليها تبين ان المدعية تظلمت الى مفوض الدولة في ١٩٧٤/٩/٥ ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون ان يجيب عنه المفوض بمثابة رفضه فيكون الرفض الضمني قد تحدد بيوم ١٩٧٤/١١/٤ ويحسب ميعاد رفع الدعوى بالظعن في هذا القرار ستون يوما محسوبة من هذا التاريخ مضافا اليها يومان كميعاد مسافة من الزقازيق وحتى مقر محكمة القضاء الاداري يكون أقصى موعد غايته ٥ يناير ١٩٧٥ وهو اليوم الذي لودعت فيه عريضة الدعوى سكرتارية المحكمة الأمر الذي يجعلها مقبولة شكلا .

رأبما : وقف الميعاد وقطعه :

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

اثر رفع الدعوى امام محكمة غير مختصة او تقديم طلب المساعدة القضائية فى قطع هذا الميعاد .

ملخص الحكم :

مضى ثبت ان القرار الادارى المطعون فيه ابلغ الى المدعى فى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ، فاقام فى ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٥٤ دعواه الاولى التى قضى فيها بعدم الاختصاص فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥ ، وفى ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ تقدم الى لجنة المساعدة القضائية بطلب اعفائه من رسوم الدعوى التى يرغب فى رفعها بطلب الغاء القرار المتسار اليه ، فقررت اللجنة بجلسة ١٩ من يولية سنة ١٩٥٥ رفض هذا الطلب ، وبناء على ذلك اقام دعواه الحالية بىداع صحيفتها سكرتيرية المحكمة فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، اى خلال الستين يوما من تاريخ صدور قرار اللجنة بعد سبق رفع دعواه الاولى وتقديم طلب المساعدة القضائية فى الميعاد القانونى — مضى ثبت ذلك ، فان دعواه تكون مقبولة .

(طعن ١٦٦٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

طلب المساعدة القضائية قاطع للميعاد فى المنازعات الادارية — كيفية حساب بداية الميعاد .

ملخص الحكم :

ان الاثر المترتب على طلب المساعدة القضائية من حيث قطع التقادم او ميعاد دعوى الالفاء يظل قائما ويقف سريان التقادم او الميعاد لحين (م — ١٢ — ج ١٥)

صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو الرفض ، إذ إن نظر الطلب قد يستغرق زمنا طويلا أو يقصر بحسب الظروف وحسبما تراه الجهة القضائية التي تنتظر الطلب تحضيرا له حتى يصبح مهيا للفصل فيه ، شأنه في ذلك شأن أية إجراءات اتخذت لمعالجة أية جهة قضائية وكان من شأنها أن تقطع التقادم أو سريان الميعاد ، إذ يقف هذا السريان طالما كان الأمر بيد الجهة القضائية المختصة بنظره . ولكن إذا ما صدر القرار وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانوني بحسب ما من تاريخ صدوره ، فإن كانت دعوى الغاء تعين أن يكون خلال الميتين يوما التالية .

(طعن ١٦٥٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

انقطاع ميعاد الميتين يوما بطلب المساعدة القضائية .

ملخص الحكم :

إن مقتضيات النظام الإداري قد مالت بالقضاء الإداري إلى تقرير قاعدة أكثر تيسرا في علاقة الحكومة بموظفيها ، برعاية طبيعة هذه العلاقة نقرر أنه يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم الطلب أو التظلم الذي يوجهه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه طالبا أداءه — وليس من شك في أن هذا يصدق من باب أولى على طلب المساعدة القضائية للدعوى التي يرفع صاحب الشأن رافعها على الإدارة ، إذ هو أبلغ في معنى الاستمسك بالحقوق والمطالبة بأدائه ، ولهم في طلب الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم الذي يقدمه الموظف إلى الجهة الإدارية ، بل هو في الحق يجمع بين طبيعة التظلم الإداري من حيث الانصاح بالشكوى من التصرف الإداري وبين طبيعة التظلم القضائي من حيث الاتجاه إلى القضاء طالبا للانتصاف ، إذ لم يمنعه عن إقامة الدعوى رأسا سوى عجزه عن أداء الرسوم التي يطلب إعفاؤه منها وسوى عجزه عن توكيل محام .

فلا أقل - والحالة هذه - من أن يترتب على طلب المساعدة القضائية ذات الأثر المترتب على مجرد الطلب أو التظلم الإداري من حيث قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع دعوى الإلغاء ، وغنى عن البيان أن الأثر المترتب على طلب المساعدة القضائية من حيث قطع التقادم أو قطع ميعاد دعوى الإلغاء يظل قائما ويقف سريان التقادم أو الميعاد لحين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو الرفض إذ أن نظر الطلب قد يستغرق زمنا يطول أو يقصر بحسب الظروف وحسب ما تراه الجهة القضائية التي تنظر الطلب تحضيرا له حتى يصبح مهينا للفصل فيه ، شأنه في ذلك شأن أية إجراءات اتخذت أمام أية جهة قضائية وكان من شأنها أن تقطع التقادم أو سريان الميعاد أو يقف هذا السريان طالما كان الأمر بيد الجهة القضائية المختصة بنظره ولكن إذا ما صدر القرار وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانوني محسوبا من تاريخ صدوره . فإن كانت دعوى إلغاء الطعن أن يكون خلال السنتين يوما التالية . وهذا الذي قضت به المحكمة من حيث ما لطلب المساعدة القضائية من أثر قاطع لميعاد رفع دعوى الإلغاء ، أو بالأحرى حافظ له ، وينسحب لحين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو الرفض - يصنف كذلك بالنسبة إلى ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لاتحاد طبيعة كل من الميعادين من حيث وجوب مباشرة إجراء رفع الدعوى أو الطعن قبل انقضائها والأثر القانوني المترتب على مراعاة المدة المحددة فيها أو تفويتها من حيث قبول الدعوى أو الطعن أو سقوط الحق فيها وبالتالي إمكان طلب إلغاء القرار الإداري أو الحكم المطعون فيه أو امتناع ذلك على صاحب الشأن المتظلم .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر في ١١ من يونيو سنة ١٩٥٩ ، وأن المدعى تقدم بطلب اعفائه من رسوم الطعن في هذا الحكم بطلب الاعفاء رقم ٦٨ لسنة ٥ القضائية بتاريخ ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٩ ، صدر القرار برفض طلبه في ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ ، فأنقض طعنه في ١٨ من مايو سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فإن هذا الطعن يكون مقبولا شكلا لرفعه في الميعاد القانوني .

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

طلب الإعفاء من الرسوم يقطع الميعاد ولكنه لا يغنى عن التظلم
الوجوبى بنظائه وأجراءاته .

ملخص الحكم :

إن طلب الإعفاء من الرسوم القضائية وإن أصبح لا يغنى عن التظلم
الوجوبى بنظائه وأجراءاته ، بعد نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى
شأن تنظيم مجلس الدولة ، فى قطع ميعاد الستين يوما المحددة لتقديم طلب
الإلغاء ، ولو أنه كان ينتج اثره فى هذا الخصوص فى ظل القانون السابق
(شأنه فى ذلك شأن أى تظلم ادارى) ، إلا أنه فى خصوص وجوب رفع
الدعوى أمام القضاء الادارى فى الميعاد المقرر لذلك ، قررت هذه المحكمة
كذلك ، أنه ولئن كان مفاد النصوص المدنية فى مجال القانون الخاص أنه
لا يقوم مقام المطالبة القضائية فى هذا الشأن ، إلا أنه يقوم مقامها فى
مجال الروابط الادارية ، نظرا لمقتضيات النظام الادارى التى تستلزم تقرير
قاعدة أكثر تيسرا فى علاقة الحكومة بذوى الشأن ، بمراعاة طبيعة هذه
الروابط . وإن الاثر المترتب على طلب المساعدة القضائية من حيث قطع
التقادم أو ميعاد دعوى الإلغاء يظل قائما ، ويقف سريان التقادم أو الميعاد
لحين صدور القرار فى الطلب سواء بالقبول أو الرفض ، إذ إن نظر الطلب
قد يستغرق زمنا يطول أو يقصر بحسب الظروف ، وحسبما تراه الجهة
القضائية التى تنظر الطلب تحضيرا له حتى يصبح مهيئا للفصل فيه
شأنه فى ذلك شأن أية اجراءات اتخذت أمام أية جهة قضائية وكان
شأنها أن تقطع التقادم أو سريان الميعاد ، إذ يقف هذا السريان طالما
الأمر بيد الجهة القضائية المختصة بنظره . ولكن إذا ما صدر القرار
وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانونى محسوباً من تاريخ صدوره ،
فإن كانت دعوى الغاء تعين أن يكون خلال الستين يوما التالية .

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

رفع الدعوى الادارية امام محكمة غير مختصة يقطع هذا الميعاد ،
كما يقطع التقادم - بقاء هذا الأثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٨٢ من القانون المدني نصت على ان « ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة ، وبالتنبيه ، وبالحجز ، وبالمطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى تفليس أو فى توزيع وى عمل يقوم به الدائن للتفيسك بحقه أثناء السير فى احدى الدعاوى » ، وقد رتب المشرع المدنى بهذا النص الصريح على المطالبة القضائية ، ولو رفعت الدعوى الى المحكمة غير مختصة ، أثرا فى قطع التقادم ، حتى لا يحصل رفع الدعوى الى محكمة غير مختصة من جراء غلط مفتر أو خلاف فى الراى التفضلى - بغير خطأ من صاحب الشأن حول تعيين المحكمة المختصة - دون تحقق أثرها فى قطع التقادم ، بخلاف ما يقع فى حالة البطلان المطلق بالشكل أو حالة ترك الخصومة أو سقوطها . فالحكم بعدم الاختصاص لا يحو لثا المطالبة القضائية فى قطع التقادم . واذا كانت روابط القانون العام تختلف فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص التى وضعت قواعد القانون المدنى لتحكمها ، وكانت هذه الأخيرة لا تطبق وجوبا على روابط القانون العام الا اذا وجد نص يقضى بذلك فان القضاء الإدارى وإن كان لا يلتزم فى حالة عدم وجود مثل هذا النص بتطبيق القواعد المدنية حقا وكما هى ، بل تكون له حريته واستقلاله فى ابتداع الحلول المناسبة للروابط القانونية التى تنشأ فى مجال القانون العام بما يتلاءم مع طبيعتها ، وبما يكون أوفق لحسن سير المرافق العامة ، الا أنه يملك الأخذ من القواعد المذكورة بما يتفق وهذه الفكرة . واذا كانت هذه المحكمة سبق ان قضت بأنه يقوم مقام المطالبة القضائية مع قطع التقادم المطلب أو التظلم الذى يوجهه الموظف الى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه طالبا اداءه ، ويلب طلب المساعدة القضائية للدعوى التى

يزعم صاحب الشأن رفعها على الإدارة له ذات الأثر فى قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع دعوى الإلغاء ، لما ينطوى عليه من دلالة أقوى فى معنى الاستمسك بالحق والمطالبة باقتضائه وأنهم فى طلب الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم ، فإن رفع الدعوى بالفعل الى محكمة غير مختصة يبلغ من هذا كله فى الدلالة على رغبة صاحب الحق فى اقتضائه وتحفزه لذلك ، ومن ثم وجب ترتيب ذات الأثر عليه فى قطع ميعاد رفع الدعوى بطلب الإلغاء ويظل هذا الأثر قائماً حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص .

(طعن ٦٣٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/٨)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

طعن الخارج عن الخصومة فى حكم صادر من محكمة القضاء الإدارى — اختصاص المحكمة الإدارية العليا به — رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة — من شأنه انقطاع ميعاد رفع الدعوى .

ملخص الحكم :

لئن كان المستند من حكم هذه المحكمة سالك الفكر أن طعن الخارج عن الخصومة يرفع أمامها ، إلا أن لهذه المحكمة قضاء بالنسبة لرفع الدعوى الى محكمة غير مختصة فقد سبق لها أن قضت فى الدعوى رقم ١٣٤ لسنة ٢ ق بجلسة ٨ من مارس سنة ١٩٥٨ بأن المادة ٢٨٣ من القانون المدنى نصت على أن (ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الى محكمة غير مختصة وبالتنفيذ وبالحجز وبالطلب الذى يتقدم به الدائن فى تقليس ويأى عمل يقول به الدائن للتمسك بحقه اثناء السير فى إحدى الدعاوى) وقد رتب المشرع المدنى بهذا النص الصريح على المطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة أثراً فى قطع التقادم حتى لا يحصل رفع الدعوى الى محكمة غير مختصة من جراء غلط مفتر لو خلاف فى الراى القضائى يعتبر خطأ من صاحب الشأن حول تبين المحكمة المختصة دون تحقق أثرها فى قطع التقادم بخلاف ما يقع فى حالة

البطلان المتعلق بالشكل أو حالة ترك الخصومة أو سقوطها وإذا كانت روابط القانون العلم ، تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص التي وضعت قواعد القانون المدني لتحكمها وكانت هذه الأخيرة لا تطبق وجوباً على روابط القانون العلم إلا إذا وجد نص يقضى بذلك فإن القضاء الإداري وأن كان لا يلزم في حالة عدم وجود مثل هذا النص بتطبيق القواعد المدنية حتماً وكما هي بل تكون له حريته في ابتداع الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ في مجال القانون العلم بما يتلاءم مع طبيعتها وبما يكون أوفق لسير المرافق العامة إلا أنه يلك الأخذ من القواعد المذكورة بما تتفق وهذه الفكرة وإذا كانت هذه المحكمة سبق أن قضت بأن يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم الطلب أو التظلم الذي يوجهه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه طلباً أداءه وبين لطلب المساعدة القضائية في ظل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ذات الأثر في قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع الدعوى لما ينطوى عليه من دلالة أقوى في الاستمسك بالحق والمطالبة باقتضائه وأمن في طلب الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم فإن رفع الدعوى بالفعل إلى محكمة غير مختصة أبلغ من هذا كله في الدلالة على رغبة صاحب الحق في اقتضائه وتحفزه لذلك ومن ثم فوجب ترتيب هذا الأثر عليه في قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع الدعوى بطلب الإلغاء ويظل هذا الأمر قائماً حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص وإذا كان أثبت أن المدعى أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري فإن من شأن رفع دعواه أن يقطع الميعاد المقرر قانوناً لرفع الدعوى .

(طعن ١٢٧٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٩)

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

المرض العقلي يعتبر من الأعذار التي ترقى إلى مرتبة القوة القاهرة في مجال منع العمل من بطلنة دعوى الإلغاء في مبادئ القانوني الأمر الذي يجعل هذا المبدأ موقوفاً بالنسبة له .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه واذا تبين مما تقدم ان حالة المدعى فى معاناته للاضطراب العقلى كانت قائمة عند فصله وانها كانت مستمرة الى حين صدر الحكم فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٥ بتوقيع الحجز عليه على نحو ما سلف ولما كان هذا المرض العقلى يعتبر من الأعداء التى ترقى الى مرتبة القوة القاهرة فى مجال منعه من مباشرة دعوى الإلغاء فى ميعادها القانونى الأمر الذى يجعل مثل هذا الميعاد موقوفاً بالنسبة اليه ، وعلى ذلك فلا يكون ثمة محل اذن للقول بأنه فوات ميعاد رفع الدعوى بإلغاء القرار المطعون فيه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد اخذ بغير ذلك وقضى بعدم قبولها قد صدر مخالفاً للقانون ويتعين الحكم بإلغائه وقبول الدعوى .

ومن حيث ان التقارير الدورية التى وضعتها الهيئة العامة المدعى عليها عن أعمال المدعى عن السنوات ١٩٦٧/٦٦ ، ١٩٦٨/٦٧ ، ١٩٦٩/٦٨/٦٩ ، ١٩٧٠/٦٩ قد وضعت على غير أساس سليم من القانون ومستندة الى اسباب غير سليمة على ما سلف البيان مما يتعين الحكم بإلغائها ، ويكون قرار رئيس المؤسسة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٠ - الصادر بفصل المدعى المطعون عليه كثر لتلك التقارير منهارة لا يثبت على اسباب غير صحيحة ويكون فى حقيقته مستهدفاً فصل المدعى عن الخدمة بسبب عدم لياقته الصحية فى غير الأحوال الجائز فيها ذلك قلنا ، ومن ثم يكون متعيناً الحكم بإلغائه مع الزام الهيئة المدعى عليها بالمصروفات .

(طعن ٢٥٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

صنوبر حكم بإحقاق صاحب الشأن فى الدرجة الثانية - صيرورته نهائياً - بتظلم صاحب الشأن من القرار الصادر بالترقية الى الدرجة السابعة بعد مضي أكثر من ستين يوماً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً - لا أثر له فى طعن الميعاد .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن المدعى قد صدر حكم لصالحه من المحكمة الإدارية لوزارة التربية والتعليم في الدعوى رقم ١٢٨ لسنة ٦ القضائية بجلسة ٢٢ من إبريل سنة ١٩٥٩ بأحقية في الدرجة الثالثة اعتبارا من ٢٥ من يونيه سنة ١٩٤٦ وأنه تظلم اداريا من القرار المطعون فيه في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٠ أي بعد مضي أكثر من ستين يوما — وهو الميعاد المقرر للنظم أو الطعن بالالغاء — من تاريخ صرورة هذا الحكم نهائيا واستقرار مركزه القانوني به ، وبذلك يكون تظلمه الحاصل بعد الميعاد غير ذي اثر في قطع هذا الميعاد ، وبالمثل تكون دعواه التي اقامها بعد ذلك بطلب الغاء اقرار المطعون فيه ، الذي أصبح حصينا من الالغاء واستقرت به المراكز القانونية التي اكتسبها اربابها بمقتضاه بنوات مواعيد الطعن فيه .
(ملعن ٧٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١١/٢٧/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

وقف الميعاد كثر للقوة القاهرة مرده الى اصل عام مقرر هو عدم سريان المواعيد في حق من يستحيل عليه لأسباب خارجة عن ارادته اتخاذ الإجراءات للمحافظة على حقه — الاستحالة المطلقة المترتبة على القوة القاهرة من مسائل الواقع التي تخضع لتقدير القاضي ويختلف هذا التقدير بحسب ظروف الحال — العبرة ليست بوقوع القوة القاهرة وإنما بالآثر الذي يمكن ترتبه عليها من حيث امكان قيام نوى الثشان بالإجراء أو استحالة ذلك عليه — تطبيق : مجرد قيام حرب السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣ وتكليف احد العاملين بالقوات المسلحة وقيامه بالاشتراك فيها ايا كان مقر الوحدة العسكرية التي كلف بالعمل بها لا يشكل في ذاته قوة القاهرة أو استحالة متعة من مباشرة إجراءات الدعوى ما دام لم يقع دليل من الأوراق على أن تلك الحرب أو مساهمته فيها بأي وجه قد تولدت عنها ظروف وملازمات منعت من اتخاذ إجراءات اقامة الدعوى في الميعاد القانوني مما يترتب عليه وقف سريان الميعاد في حقه حتى يزول هذا المانع — إذ ليس من شأن ذلك أن يمنعه من الحصول على اجازة اقضاء مصلحة الشخصية ولم يثبت أن النظم العسكرية قد حظرت القيام بعمل تلك الاجازة أو أنه تقدم بطلبها ورفض طلبه — الحكم بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الأصل فى مواعيد المرافعات — ومن بينها ميعاد رفع دعوى الإلغاء — انها لا تقبل وقفا أو مدا أو انقطاعا الا فى الأحوال المتصوص عليها فى القانون وان الجزاء على عدم مراعاة هذه المواعيد يجب الحكم به بمجرد حصول المخالفة تحقيقا للمصلحة العامة التى ابتغاهما المشرع — فى مجال دعوى الإلغاء — من تحصين القرارات الإدارية واستقرار المراكز القانونية الذاتية ، الا ان هذا الأصل — وقد وضع لمواجهة الظروف العادية لا يجوز التمسك به فى أحوال القوة القاهرة مثل المرض والفيضان والكوارث العلبة وغيرها التى قد يكون من اثرها — حتى تزول — ان يستحيل على ذى الشأن اتخاذ الاجراءات اللازمة لتمامه دعواه فى المواعيد المقررة قانونا بما يتعين معه — تحقيقا للمدالة — وقف سريان الميعاد فى حقه . ووقف الميعاد — فى مثل هذه الحالات — كاتر للقوة القاهرة برده الى اصل علم مقرر هو عدم سريان المواعيد فى حق من يستحيل عليه — لأسباب خارجة عن ارادته — اتخاذ الاجراءات للمحافظة على حقه . وغنى عن البيان ان الاستحالة المساعة المترتبة على القوة القاهرة هى من مسائل الواقع التى تخضع لتقدير القاضى ويختلف هذا التقدير بحسب ظروف الحال وملابسته اذ العبرة ليست بوقع القوة القاهرة وانما بالاثر الذى يمكن ترتيبه عليها من حيث امكان قيام ذى الشأن بالاجراء او استحالة ذلك عليه .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ وتقدم المطعون ضده بتظلمه منه للجهة الادارية بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ وقد خلت الأوراق مما يفيد علمه — خلال الستين يوما التالية لهذا التاريخ — بالقرار الصادر فى شأن تظلمه ومن ثم فلان انتضاء هذه المدة فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ دون ان تجيب الجهة الادارية على التظلم بعد ذلك منها قرارا حكيميا برفض تظلمه بجرى منه ميعاد رفع الدعوى وقدره ستون يوما من التاريخ المذكور ويتعين فى هذه الحالة رفع الدعوى بطلب إلغاء هذا القرار فى ميعاد غايته ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٤ لكن المطعون ضده لم يقدم دعواه هذه الا فى ٢٠ من

ابريل سنة ١٩٧٤ اى بعد فوات هذا الميعاد وقد تبريرا لذلك —
امام المحكمة القلايدية بشهادة صادرة من مستشفى السنبلالوين العام مؤرخة
فى ٢٥ من ابريل سنة ١٩٧٤ تفيد أنه كان مكلفا بالعمل فى القوات المسلحة
فى المدة من ٧ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ الى ٥ من مارس سنة ١٩٧٤ وقد
اعتبر المطعون ضده ان تكليف القوات المسلحة بمناسبة اعلان الحرب يعد
ببغاية قوة قاهرة حالت بينه وبين اتخاذ الاجراءات اللازمة لاقامة دعواه
فى المواعيد القانونية .

ومن حيث ان مجرد قيام حرب السلاسل من اكتوبر سنة ١٩٧٣ او
اشتراك المطعون ضده بصفتة طبييا فى الخدمات الطبية الملحقة بالوحدات
العسكرية المحاربة — لا يشكل فى ذاته قوة قاهرة او استحالة مانعة من
مباشرة اجراءات الدعوى ما دام لم يقم دليل من الأوراق على ان تلك الحرب
او مساهمة المطعون ضده فيها بأى وجه قد تولدت عنها ظروف او ملبسات
احاطت بعمل او المت به شخصا — كان من اثارها ان حالت بينه وبين
مغادرة مقر العمل او الانقطاع عن اسرته وتعبير شئونته الخاصة طوال
المدة من ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ الى ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٤ وهى المدة
التي كان يتعين عليه فيها اقامة دعواه وذلك حتى يمكن القول — ان ثمة
استحالة مادية منعه من اتخاذ اجراءات اقامة الدعوى فى الميعاد القانونى
ما يترتب عليه وقف سريان الميعاد فى حقه حتى يزول هذا المانع .
اما مجرد تكليفه بالقوات المسلحة وتعليقه بواجب الوطن أثناء الحرب ايا كان
مقر الوحدة العسكرية التي كلف بالعمل فيها — لا يعد قوة قاهرة اذ ليس
من شأن ذلك ان يمنعه من الحصول على اجازة لقضاء مصالحه الشخصية
ولم يثبت ان النظم العسكرية قد حظرت القيام بمثل تلك الاجازة او ان
المطعون ضده قد تقدم بطلبها ورفض طلبه . وبالبناء على ما تقدم فان
الدعوى الراهنة وقد انتهت بعد الميعاد فانها تكون غير مقبولة شكلا ويكون
الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير ذلك قد جانب الصواب وخالف صحيح
حكم القانون مما يتعين معه القضاء بالبقاء والحكم بعدم قبول الدعوى
شكلا لرفعها بعد الميعاد .

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

من المقرر أن رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة يقطع الميعاد -
قيام المدعى برفع دعواه أمام محكمة الأمور المستعجلة خلال الميعاد القانوني
المقرر لرفع دعوى الالفاء - انقطاع الميعاد - قضاء المحكمة المذكورة بشطب
الدعوى - اقامة الدعوى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية خلال مدة الستين
يوما من تاريخ الشطب - انقطاع الميعاد أيضا - حكم المحكمة الأخيرة بعدم
الاختصاص والاحالة لمحكمة القضاء الادارى - الاثر المترتب على ذلك :
رفع الدعوى فى الميعاد مما لا يجوز معه القضاء بعدم قبولها شكلا لرفعها
بعد الميعاد .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٩ أقام المدعى
الدعوى رقم ١١٣١ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة الاسكندرية للامور المستعجلة
طلب فيها عدم الاعتداد بكتاب مراقبة الاسعار المشار اليه . وقد قضى
فيها بالشطب بجلسة ١٧/١/١٩٧٩ (حافظة مستندات المدعى المقدمة مع
تقرير الطعن) فانكلم المدعى الدعوى رقم ٦٦٣٧ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة
الاسكندرية الابتدائية بالصحيفة المودعة فلم كتابها فى ٢٣/٩/١٩٧٩ وهى
التي قضى فيها بعدم الاختصاص الولائى والاحالة الى محكمة القضاء
الادارى بالاسكندرية .

ومن حيث أنه من المقرر أن رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة
يقطع الميعاد (حكم المحكمة الادارية العليا - مجموعة المشر سنوات -
ص ٦٢٣) ومن ثم فإن قيام المدعى برفع دعواه أمام القضاء المستعجل
فى ١٠/٤/١٩٧٩ ، أى خلال الميعاد القانوني المقرر لرفع دعوى الالفاء
- باعتبار أنه أخطر بالقرار المطعون فيه بتاريخ ٢٤/٣/١٩٧٩ - قبله
بذلك يؤدى الى قطع الميعاد . كما أن هذا الميعاد يتقطع أيضا برفع

دعواه أمام محكمة الاستكفورية الابتدائية بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٣ خلال مدة
الستين يوما من تاريخ قضاء محكمة الأمور المستعجلة بشطب الدعوى
(المادة ٨٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨) .
وتدأحيلت الدعوى الثانية الى محكمة القضاء الإدارى للاختصاص ، ومن ثم
فان رفعها فى الميعاد المقرر أمام محكمة غير مختصة والاحالة بعد ذلك الى
المحكمة المختصة بجعل الدعوى المشار اليها مرفوعة فى الميعاد القانونى
المقرر طبقا للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ،
بما لا يجوز معه القضاء بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد .

(طعن ٢٣٣٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٥)

فألمسا : مسائل متنوعة :

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

تطبيق المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة بوجب أن ترفع دعوى الإلغاء عن القرار الإدارى ايجابيا كان أو سلبيا فى المدة المحددة من وقت اعلان المتظلم به أو نشره أو من وقت علمه به — اتفاح باب الطعن لذى الشأن رغم فوات الميعاد من وقت أن يتكشف له حقيقة وضعه — صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا مقرا وبدأ فى أحد الطعون لا يعتبر كائسفا لحقيقة وضع من يطعن على قرار مماثل ومن ثم لا يفتتح باب الطعن بالنسبة له بعد فوات الميعاد .

ملخص الحكم :

أخذا بالنص الوارد فى المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة والمواد المقابلة لها فى القوانين السابقة عليه ، وهى نصوص تتعلق بالأجراءات يتعين الطعن على كل قرار إدارى ايجابيا كان أو سلبيا فى المدة المحددة لذلك من وقت اعلان المتظلم به أو نشره أو من وقت علمه به وفى هذه الحالة الأخيرة يحق للمتظلم كما جاء فى الطعن رقم ٦٨ لسنة ١ القضائية عليا أن يمتد حقه فى الطعن أو يفتتح له بابه من جديد ومن وقت أن تتكشف له حقيقة وضعه على أن يراعى فى الطعن واتامة الدعوى المواعيد التى تبدأ من الأوقات السابقة ذكرها .

فإذا كان المدعى قد تظلم من عدم ترقية فى ٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ ولم يتم دعواه الا عام ١٩٥٧ فلان الدعوى تكون مرفوعة بعد الميعاد ويتعين عدم قبولها ولا يشفع له فى ذلك أنه لم يستظهر حقيقة وضعه الا بعد صدور الحكم فى الطعن رقم ٦٨ لسنة ١ القضائية اذ أنه كان يعلم بها

كزملائه منذ ٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ انها كل ما حصل عليه من الحكم
الاخير انه استيقن من وضع كل من الممكن ان يحصل عليه لو انه انتهج
كزملائه النهج القانونى السليم فى الموعد المحدد ، لذلك ولا يمكن ان يرتب
القانون اوضاعا خاصة لمثل هؤلاء الذين ينتظرون حتى يفتلكوا من صحة
ما يدعون وانما يضع قواعد مفروض على الجميع معرفتها والنفع عنها
دون انتظار او تريص .

(طعن ١٧.٥ سنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/١٢)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

توقف مركز المدعى بالنسبة للقرارين المطعون فيها على تحديد
مركزه بموجب القرار المطعون عليه الأول — علم المدعى بهذين القرارين
علما يقينا شاملا لجميع العناصر التى يمكن على اساسها تبين مركزه
القانونى — لا يتحقق الا بعلبه بالقرار الأول — التظلم القانونى المقدم فى
ميعاده بالنسبة للقرار الاول — يسرى مفعوله وينتج آثاره بالنسبة للقرارين
الاخرين لارتباطهما به ارتباط النتيجة بالسبب .

ملخص الحكم :

ان تحديد مركز المدعى بموجب القرار المطعون عليه الاول يتوقف عليه
مركزه بالنسبة للقرارين التالين المطعون فيها ومن ثم فان علم المدعى
بهذين القرارين علما يقينا شاملا لجميع العناصر التى يمكن له على اساسها
ان يتبين مركزه القانونى ويستطيع ان يحدد على مقتضاه طريقة الطعن
فيها ، هذا العلم لم يتحقق أيضا الا بعلبه بالقرار الأول ومن ثم يعتبر
التظلم القانونى المقدم فى ميعاده بالنسبة للقرار الاول سارى المفعول ومنتجا
لآثاره بالنسبة للقرارين الاخرين اذ ان هذين القرارين مرتبطان بالقرار
الاول ارتباط النتيجة بالسبب وعلى ذلك تكون الدعوى بالنسبة للقرارات
جميعها مقبولة ويتعين رفض دفع الحكومة بعدم قبولها .

(طعن ١٠٠.٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

استقرار المنازعة في اقدمية المدعى الى حين استقرارها انتهاء بحكم المحكمة الادارية العليا - حسب المواعيد المقررة للطعن في القرارات المؤسمة على الحكم من تاريخ صدوره - لا يغير من ذلك ان تكون الوزارة قد سوت حالة المدعى تنفيذا لحكم محكمة القضاء الادارى مع قيام الطعن عليه أمام المحكمة الادارية العليا اذ كان هذا الحكم فى ذلك الوقت واجب النفاذ مع الطعن فيه - أساسى ذلك .

ملخص الحكم :

منى كان من الثابت أن تاريخ تحديد اقدمية المدعى فى الدرجة الخامسة وهو الذى يقوم فى الدعوى الراجعة بالطعن فى الترقيات التى تمت الى الدرجة الرابعة اعتبارا من ١٩٥٨/٧/٢١ مقام السبب منها ، ظل مثار النزاع بين الوزارة والمدعى حتى انحصم الأمر فيه بحكم المحكمة الادارية العليا ، نانه من الطبيعى الا يبدأ حسب المواعيد المقررة للطعن فى القرارات المؤسمة على الحكم فى هذا النزاع الا من تاريخ صدوره ، فمن هذا التاريخ يتحدد مركز المدعى نهائيا بحيث يستطيع أن يختار طريقة فى الطعن او عدم الطعن يستوى الأمر فى هذا المجال ان تكون الوزارة قد سوت حالة المدعى تنفيذا لحكم محكمة القضاء الادارى مع قيام الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا اذ كان هذا الحكم فى ذلك الوقت واجب النفاذ مع الطعن فيه ، لم تكن قد سوت حالة المدعى على مقتضاه حتى يصدر حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن ، ذلك أن هذه التسوية هى على أى حال تسوية ليست نهائية ومطلق مصيرها بالحكم الذى تستصدره المحكمة العليا فى الطعن ، فإن هى رفضته أبقت الوزارة عليها ، وإن ألغته ألغتها واعتبرت بذلك كلن لم تكن ، وإذا كان ذلك وكان الأمر فى التسوية لازال مثار النزاع فانه يصبح حكما على المدعى أن يترىث حتى ينكشف الأمر ويتحدد مركزه بصورة نهائية بالحكم الذى يصدر فيه حيث يبدأ من تاريخ صدوره حسب المواعيد فى جميع القرارات التى يتخذ من هذا المركز سببا للطعن عليها .

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

المبرة في الميعاد رفع دعوى الإلغاء بالقرار الذى ينصب عليه الطعن —
فوات ميعاد الطعن فى قرار سابق من شأنه أن يؤثر فى القرار المطعون
فيه — لا يخل بقبول الدعوى شكلا متى رفعت فى الميعاد بالنسبة للقرار
المطعون — ذلك يعد وجها لنفاذ فى الموضوع — مثال .

ملخص الحكم :

منى كان الثابت أن المدعى يطلب الحكم بإلغاء قرار مركز التنظيم
والتدريب بقلوب الصادر فى فبراير سنة ١٩٥٥ فيما تضمنه من تخطيطية
فى الترقية الى الدرجة السادسة مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وأنه
أقام الدعوى بإيداع صحيفة فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٥ ، أى قبل
صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، وفى
ميعاد الستين يوما المقررة قانونا للطعن بالإلغاء ، فانها تكون مقبولة شكلا
لرفعها صحيحة فى الميعاد القانونى أمام المحكمة المختصة بنظرها وتتناك
وطبقا للأجراءات المعمول بها فى ظل أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩
الخاص بمجلس الدولة ، وإن كانت قد أحيلت بعد ذلك فى ١٦ من يولية
سنة ١٩٥٥ الى المحكمة الادارية لرياسة الجمهورية ووزارات الداخلية
والخارجية والمعدل عملا بالمادة ٧٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥
ولا عبرة بما يذهب اليه كل من مركز التنظيم والتدريب بقلوب وأنخصم
الثالث من الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد بمقولة أن
القرار الصادر بجلستى ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٤ ٤ أبريل سنة ١٩٥٤
من لجنة شئون موظفى المركز يرفض ضم المدعى الى المركز ضمن من تقرر
نقلهم اليه قد أصبح نهائيا وغير قابل للطعن فيه لفوات المواعيد المحددة
بعد علمه بهذا القرار علما يقينا وتظلمه منه ، وذلك أن المذكور لا ينصب
طعنه على القرار الصادر بعدم الموافقة على ضمه الى المركز ، بل على قرار
(م - ١٣ - ج ١٥)

تخطيه في الترقية الذي تقدم طلب الفائه في الميعاد القانوني كما سلف
البيان . وإذا صح أن للقرار الأول بعد صيرورته نهائيا بعدم الطعن فيه
بالالفاء في الميعاد المقرر تأثيرا في القرار الثاني ، فإن هذا يكون وجها للدفاع
في الموضوع بطلب رفض الدعوى لا دفعا بعدم قبولها شكلا .

(طعن ٥٥٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٨)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

الطعن بالالفاء في قرار صادر بالترقية - استتوار ميعاد الطعن
مفتوحا بالنسبة لمن صدر له حكم قضائي لاحق حدد مركزه القانوني في اقدمية
الدرجة السابقة - بدء سريان الميعاد بالنسبة له من تاريخ صدور الحكم
القضائي - مثال .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة تقرر الحكم المطعون فيه فيها سابقه ردا على الدفع
بعدم القبول من أنه وان كان المدعى يعلم بالقرار النافذ اعتبارا من أول
اغسطس سنة ١٩٥٠ بالترقية الى الدرجة الثانية الا أنه لم يكن قد حدد
مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه اذ ان اقصيته في الدرجة الرابعة
والثالثة كانت لا تزال مطروحة أمام المحكمة في الدعوى رقم ٧٢٨٧ لسنة ٨
التقضائية ولم يتبين مركزه القانوني الا من التاريخ الذي صدر فيه لصالحه
الحكم في الدعوى المذكورة وهو ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، ولما كان
النايب من الأوراق أنه تنظم من القرار المطعون فيه في ١١ من يناير
سنة ١٩٥٨ ورفع الدعوى في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٨ ففكون الدعوى
قد رفعت في الميعاد القانوني ويتمين الحكم بقبولها شكلا .

(طعن ٩٢٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٢١)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

انطواء القرار المطعون فيه على شقين مرتبطين ارتباطا لا يقبل التجزئة - مطالبة الطاعن بإلغاء القرار برمته - توجيه الطاعن في صحيفة الطعن الى احد شقي القرار فقط - رفع الطعن في الميعاد القانوني بالنسبة لاحد الشقين ، واثره على ميعاد الطعن بالنسبة للشق الآخر .

ملخص الحكم :

انه وان كانت الحكومة قد ذكرت في صدر صحيفة طعنها ان الشق الثاني من قرار اللجنة القضائية (وهو القاضى باستحقاق المتظلم الدرجة السادسة الشخصية بالتطبيق للرسوم بقانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢) قد جاء مخالفا للقانون ، واغفلت الشق الاول منه ، الا انها انتهت في ختام طعنها الى طلب الغاء قرار اللجنة القضائية برمته . ولما كان قضاء اللجنة في الشق الثاني من قرارها مقربا على قضائها في الشق الاول منه كاتر من آثار التسوية التي قررتها لصالح المتظلم والتي مصرها اصلا هو قرار مجلس الوزراء الصادر في اول يولية سنة ١٩٥١ الذي الغاه وحل محله القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ ، فان ميعاد الطعن في هذا الشق من القرار يأخذ حكم ميعاده في الشق الاول منه بحكم اللزوم ، لقيام الارتباط بينهما ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ويسرى عليه بالتالى حكم الوقت الذي نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ .
(طعن ١٥٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٢)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

تخطى الموظف في الترقية بفرصة من نص المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تحظر ترقية الموظف المحال الى المحكمة التأديبية أو الموقوف عن العمل - تعيد الطعن في هذا التخطي بميعاد الستين يوما - ليس في عبارة المادة المذكورة ما يوحي من قريب أو بعيد بان الأمر مجرد تسوية .

ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى نص المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ انها تضمت بأنه لا يجوز ترقية موظف محال الى المحكمة التأديبية لو موقوف عن العمل فى مدة الاحالة او الوقت .

ومفاد ذلك أنه متى صدرت حركة ترقية وتخطى فيها احد الموظفين بمقولة ان هذه المسادة تمنع من ترقيته فى تاريخ اجرائها ، ان خطأ ، او صوابا ، فان توصل الموظف الى حل الادارة على انكثته الترقية المدعى بها ولا يتأتى الا عن طريق الطعن بالالفاء فى ذلك القرار واتخاذ الاجراءات القانونية المقررة لذلك فى مواعيدها ولا توحى عبارة المادة المذكورة من قريب او بعيد بأن الامر تسوية .

(طعن ٣٦٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٦)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

الفاء ترقية المدعى الى وظيفة سكرته. ثالث نتيجة تنفيذ خاطيء لبعض الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى — التنفيذ الصحيح لتلك الاحكام كان يقتضى اعادة ترتيب الأقدميات وفقا للاسس التى رسمها مع الإبقاء على ترقية المدعى — لا وجه لأن يحاج المدعى بأنه قد فوت على نفسه الميعاد القانونى للطعن فى القرارات الصادرة بتحديد أقدميته تحديدا خاطئا فى وظيفتى ملحق ثان وملحق أول — أساسى ذلك .

ملخص الحكم :

لا وجه للتحدى بعدم طعن المدعى فى الميعاد القانونى فى القرارات الصادرة بتحديد أقدميته تحديدا خاطئا فى وظيفتى ملحق ثان وملحق أول ما اكسب زملاءه مراكز قانونية مستقرة لا يجوز المساس بها — لا وجه لذلك ، لانه فضلا عن ان أقدميات رجال السلكين السياسى والعنصرى ظلت أمدا طويلا سرا مغلطا على أربابها كما نوهت بذلك منشورات الوزارة ، فضلا عن عدم قيام قرينة علم المدعى بهذه الأقدميات علما يقينيا شاملا يمكن أن يكون

من اثره جريان ميعاد الطعن فى حقه ، فضلا عن ان تظلمه الى اللجنة القضائية لوزارة الخارجية المودع سكرتيريتها فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ قد تضمن فى عمومها الطعن فى جميع القرارات السابقة التى اغفلت تحديد وضعه فى الاقدمية بين زملائه على الوجه الصحيح بما اقضى به الى وضع خاطيء فى وظيفة سكرتير ثالث - فضلا عن ذلك كله ، فان الامر الملكى المطعون فيه الذى القى تعيينه فى وظيفة سكرتير ثالث تنفيذيا لاحكام محكمة القضاء الادارى قد قلقل الأوضاع السابقة بالنسبة اليه ، وادى هذا التنفيذ الخاطيء الى وضع اسوأ من وضعه الذى كان عليه قبل هذا التنفيذ ، غائلر بذلك المنازعة من حيث وجوب اعادة ترتيب اقدميات جميع من عينوا فى وظائف سكرتيرين ثوالث بالامرين الملكيين رقمى ٥٣ و ٥٤ لسنة ١٩٥٠ وفقا للاسس التى رسمتها هذه الاحكام ، تلك الاسس التى لو طبقت تطبيقا صحيحا عند اصدار الامر الملكى رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢ لما انتهى الامر الى الغاء ترقية المدعى الى وظيفة سكرتير ثالث .

(طعن ١٧٦٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

قرار انتهاء خدمة المتطوع فى القوات المسلحة - ليس قرارا تنفيذيا للقرار الصادر بتجديد التطوع لمدة محددة - الدفع بعدم قبول دعوى الغاء قرار الإنهاء لرفعها بعد فوات الميعاد المقرر للطعن فى قرار التجديد باعتبار قرار الإنهاء قرارا تنفيذيا لهذا القرار - فى غير محله ما دامت قد اقيمت فى الميعاد المقرر لإلغائه (قرا الإنهاء) - أساس ذلك هو أنه ليس بوسع الطاعن وقت صدور قرار التجديد أن يعلم بما سيكون عليه مركزه القانونى عند نهاية مدة التجديد من حيث توافر شروط اعادة تجديد التطوع او تخلفها ، وليس له أن يطعن قبل الاوان فى الآثار غير المنظورة التى يمكن أن تترتب على هذا القرار - الطعن فى الحقيقة موجه الى قرار عدم الموافقة على امتداد تطوعه لمدة اخرى (أو قرار انتهاء التطوع) .

ملخص الحكم :

ان المدعى ما كان له أن يطعن فى قرار ٢ من يناير سنة ١٩٥٦ الذى صدر صحيحا سلبيا بالتصديق على تجديد تطوعه فى حدود المدة الجائزة

قانونا التي لم يكن من الممكن تجاوزها أو تضمين القرار مقعما تحديدا لمرکز المذكور بعد انقضاءها . اذ ان خدمة المتطوع للصف والعساكر تجدد لفترة زمنية معينة يمكن ان يعاد التجديد عقب انتهائها برغبة المتطوع من جهة ، وموافقة الجهة المختصة من جهة أخرى ، متى توافرت الشروط القانونية المقررة لذلك ، ومنها دواعي المصلحة العامة ، والرغبة في التجديد والحاجة الى خدمات المتطوع ، وانصاحية البضية وحسن السلوك ، وعدم بلوغ السن القانونية لانتفاء الخدمة العاملة ، وكلها أمور عسية على التمكن بها قبل حدوثها ، بل وان السن المقررة للخدمة العاملة تتفاوت من رتبة الى أخرى . وقد يرضى المتطوع خلال مدة التجديد فتفتتح امامه فرصة لاعادة تجديد تطوعه لم تكن لفتاح له في الرتبة الأدنى . وعلى هذا فان المدعى لم يكن في وسعه وقت صدور قرار ٢ من يناير سنة ١٩٥٦ أن يعلم بما سيكون عليه متركه القانوني عند نهلية مدة التجديد من حيث توافر شروط اعادة تجديد المتطوع فيه او تخلفها ، ولم يكن له أن يطمئن قبل الأوان في الآثار غير المنظورة التي يمكن أن تترقب على هذا القرار . بل كان عليه أن يترصب الى نهلية مدة تطوعه المجددة حتى يستبين حقيقة وضعه وموقف الجهة الإدارية منه . وواقع الأمر انه انما يقصد بدعواه الحالية الطعن في قرار الإدارة بعدم الموافقة على امتداد تطوعه لمدة أخرى .

(طعنى ١ ، ٩١٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

سفر الى الخارج — قوائم المنوعين من السفر — القرار الصادر باضافة اسم الى هذه القوائم — يتجدد اثره بحكم طبيعته كلما استجبت مناسبات السفر — القرار الصادر برفض التصريح بالسفر — لا وجه لأن يعتبر محض تأكيد لقرار سابق طالما انه صدر في مناسبة سفر جديدة متميزة عن مناسبة السفر السابقة — تهتمه ببيع طعن مستقل .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر فى ٢١ من يولييه سنة ١٩٥٩ برفض طلب المدعى التصريح له بالسفر الى خارج والذى اعلن للمدعى فى ٢٨ من يولييه سنة ١٩٥٩ - وهو القرار المطعون فيه - قرار ادارى جديد لا يسوغ اعتباره تأكيدا لقرار منعه فى ٢ من ابريل سنة ١٩٥٨ من السفر الى سوريا . وذلك انه صادر فى مناسبة سفر جديدة متميزة عن مناسبة السفر السابقة . وقرار وضع اسم المدعى على قوائم المنوعين من السفر يتجدد اثره - بحكم طبيعته - كلما استجدت مناسبات السفر ومن ثم فالقرار المطعون فيه له ميعاد للظمن مستقل .

(طعن ١٩٧٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١) .

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

القرار الصادر باعتقال الشخص - خلو الاوراق من دليل على ابلاغه به او علمه يقينا نافيا للجهالة فى تاريخ معين - يفتح ميعاد الظمن فى هذا القرار حتى تاريخ رفع الدعوى - عدم كفاية اعتقال الشخص فى ثبوت علمه على الوجه المتقدم بقرار اعتقاله .

ملخص الحكم :

لا يجوز الاحتجاج بتاريخ القبض على المدعى للتول بسرمان ميعاد رفع دعوى الالغاء فى حقه من هذا التاريخ باعتبار انه علم فيه حتما بالقرار المطعون فيه علما يقينيا ، اذ لا دليل فى الاوراق على ابلاغه بهذا القرار فى تاريخ معين مع اطلاعه على الاسباب التى دعت الى اصداره بما يتحقق معه علمه بمحتوياته وفحواه علما يقينيا نافيا للجهالة يمكنه من تحديد موقعه ازاءه من حيث قبوله او الظمن فيه ، لا ظنيا ولا افتراضيا . ومن ثم فان ميعاد الظمن فى القرار المذكور يكون والحالة هذه ما زال مفتوحا حتى

يوم اقامة الدعوى بإيداع صحيفةها سكرتيرية محكمة القضاء الإدارى فى ١٦ من مايو سنة ١٩٥٩ ويكون الدفع بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد فى غير محله متعينا برفضه وقبول الدعوى .

(طعن ١٧٢٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

حبس احتياطي — صدور قرار مفوض الدولة برفض طلب المعافاة وقت أن كان الطالب محبوسا احتياطيا — اقلية الطالب طعنة خلال الستين يوما التالية للإفراج عنه — قبوله لتقديبه فى الميعاد القانونى .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت وقت أن صدر قرار مفوض الدولة لمحكمة القضاء الإدارى برفض طلب الاعفاء من الرسوم المقدمة فى الميعاد ، أن الطالب كان محبوسا على ذمة جنائية وبعد الإفراج عنه وفى خلال الستين يوما التالية له قام باتلمة الطعن فإن الطعن على هذه الصورة يكون مقبدا فى الميعاد القانونى .

(طعن ١٠٨١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

صدور قرار إدارى بإغلاق أحد مكاتب تحفيظ القرآن الكريم وتقييم جهة الإدارة بإغلاقه فى غيبة صاحب الشأن — الدفع بعدم قبول دعوى الفسخ لرفعها بعد الميعاد — فى غير محله ما دام لم يثبت فى الأوراق ما يدل على علم صاحب الشأن علما يقينيا بالقرار وبكافة عناصره ومشتبهاته لعدم نشره أو إعلانه به — عدم كفاية واقعة إغلاق المكتب على الوجه المقدم لتقييم ركن العلم قانونا .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن واقعة غلق مكتب تحفيظ القرآن الكريم قد تمت في غيبة المطعون عليه ، وليس في الأوراق بعد ذلك ما يدل على أن المطعون عليه قد علم علماً يقينياً بالقرار الإداري المطعون عليه الصادر بإغلاق المكتب المشار إليه وبكافة عناصره ومشتملاته ، إذ أنه لم ينشر ولم يعلن به ، وواقعة غلق المكتب على الوجه الثابت المتقدم غير كافية لقيام ركن العلم قانوناً ، فرمى دعوى الإلغاء في الرابع من نوفمبر سنة ١٩٦١ طعننا في قرار التعلق الإداري المبلغ لشرطة المعادي في ١٩٦١/٨/٥ ، ونيس في الأوراق ما يدل على إعلان صاحب الشأن به ولا ما ينم عن نشر القرار ولا ما يتطوع به المطعون عليه بالقرار يقينياً ، فانه يترتب على ذلك أن الدفع بعدم قبول المدعى لرفعها بعد الميعاد يكون غير قائم على أساس من القانون سليم .

(طعن ١٠١٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٦)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

قرار غرض القرامة لعدم الإضرار عن البناء في المواعيد المحددة طبقاً للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ - هو قرار إداري نهائي - جواز التظلم منه خلال تسعين يوماً من تاريخ التكليف بالإداء - كون قرار المدير العام في التظلم نهائياً مؤداة استنفاد الإدارة كل سلطاتها بالفصل في التظلم - تقديم أي تظلم تال غير مجد سواء بالنسبة للاستجابة إليه أو بالنسبة لإبقاء ميعاد رفع الدعوى مفتوحاً وجوب التقيد في رفع الدعوى بالمواعيد محسوبة من تاريخ الفصل في التظلم الأول .

ملخص الحكم :

إن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ قد رسم طريقة التظلم من القرار الصادر بنقض القرامة لعدم الإضرار عن البناء في المواعيد المحددة لذلك

والمبينة في هذا القانون ، فنص في المادة (٨) منه على أن للمالك أو المنتفع المكلف بداء الغرامة المقررة طبقا للمادة (٧) أن يتظلم الى مدير عام مصلحة الاموال المقررة خلال تسعين يوما من تاريخ تكليفه بالاداء ويكون قرار المدير العام في التظلم نهائيا . والقرار الصادر بفرض الغرامة لعدم الاخطار في المواعيد المحددة لذلك انما هو قرار اداري نهائى أجاز القانون التظلم منه وهذا لا يكون الا بالنسبة للقرارات الادارية النهائية القابلة للتنفيذ والتي لا تحتاج لاجراء ادارى آخر لجعلها كذلك ، واذا ما نظم قانون خاص اجراء للتظلم من قرار ادارى معين — كما هو الشأن في القرار المطعون فيه ، ورتب نتائج على هذا التظلم فانه لا ينص من التقيد بهذا الوضع الخاص دون الرجوع الى قانون آخر وعلى ذلك اذا ما رسم القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ طريقة التظلم من القرار المطعون فيه وجعل القرار الذى يصدر في هذا التظلم باتا ونهائيا فان الجهة الادارية تكون قد استنفدت كل سلطاتها حيال هذا القرار ومقتضى ذلك انما لا تملك بعدئذ المساس به تعديلا او الفاء . ومن ثم وقد حفظ تظلم المطعون ضده او رفض وعلم المذكور بذلك يقينا على الأقل في ١٤ من ابريل سنة ١٩٥٩ تاريخ تقديم تظلمه الثانى فانه طبقا للقانون يكون القرار انصاير في التظلم نهائيا ويخرج الامر به من يد السلطة الادارية الى يد السلطة القضائية اذا ما اثير النزاع امامها ويكون كل تظلم بعد ذلك لجهة الادارة من هذا القرار غير مجد ويجب ان التقيد بالمواعيد المنصوص عنها في قانون مجلس الدولة عند رفع الامر الى المحكمة ، ولما كان الثابت ان المطعون ضده قد علم في ١٤ من ابريل سنة ١٩٥٩ بالقرار الصادر برفض تظلمه فانه كان يجب عليه ان يقيم دعواه بالانقضاء في خلال الستين يوما التالية لهذا التاريخ فاذا اقامها في ١١ من يناير سنة ١٩٦٠ كانت دعواه مرغوعة بعد الميعاد المقرر لقانونا لرفع دعاوى الانقضاء من القرارات الادارية النهائية — ولا حجة فيها بقول به المطعون ضده من ان تظلمه الثانى انما كان منصبا على القرار الصادر برفض تظلمه الاول من قرار فرض الغرامة — وبذلك لا يكون قد تظلم مرتين من امر واحد هذا القول مردود عليه بان الواقع ان تظلمه الاول والثانى انما يهدفان الى فرض واحد هو الفاء قرار فرض الغرامة وقد كان هذا

المعنى مفهومهما على وجهه الصحيح لدى المذكور وقت رفع الدعوى فضلا عن أن ورود تظلمه الثلثى على قرار رفض تظلمه الاول غير مقبول لعدم الجدوى منه بسبب نهائية هذا القرار وخروج الامر ، من يد الادارة .

(طعن ٩١٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

طعن الخارج عن الخصومة في حكم صادر من محكمة القضاء الادارى يحسب ميعاده من تاريخ صدور القرار الادارى بتنفيذ هذا الحكم — هذا القرار هو اداة علم الطاعن بالحكم — الطاعن لم يكن طرفا في الحكم ولم يصل الى عليه ولم يتحدد مركزه القانونى بمجرد صدوره .

ملخص الحكم :

من المستقر عليه وفقا لقضاء هذه المحكمة ان اثر حكم الالغاء هو اعدام القرار الملغى في الخصوص الذى حدده الحكم بحسب ما اذا كان الالغاء شاملا او جزئيا وليس من اثر الحكم ان يعتبر من صدر لصالحه مرقى بذات الحكم والا كان ذلك بمثابة حلول المحكمة محل الادارة في عمل هو من صميم اختصاصها بل لا بد من صدور قرار ادارى جديد ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما قضت به المحكمة وتأسيسا على ان القرار الصادر بتنفيذ الحكم هو قرار ادارى فان المركز القانونى للطاعن بالنسبة لقرار الترقية الصادر في ٢٧ من فبراير ١٩٥٢ لم يتحدد بمجرد صدور الحكم لصالح الدكتور في ٥ من يونيو ١٩٥٨ وهو الحكم الذى لم يكن الطاعن طرفا فيه ولم يصل الى عليه بل يصدر القرار الادارى في ٦ من سبتمبر ١٩٥٨ بتنفيذ هذا الحكم واعادة اسمية الدكتور في الدرجة الرابعة ومن تاريخ هذا القرار الاخير تحسب

المواعيد في حق الطاعن ولأن هذا القرار كان أداة علم الطاعن بالحكم الصادر لصالح الدكتور وكان من القرارات التي يجب التظلم منها قبل رفع الدعوى فقد تظلم الطاعن من هذا القرار في ٣٠ من سبتمبر ١٩٥٨ فرفع الدعوى الحالية في ١٢/٣١/١٩٥٨ فان الدعوى تكون قد رُفعت في الميعاد .

(طعن ١٣٧٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٩)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

لا محل لانتظار الميعاد المقرر للبت في التظلم قبل اقامة الدعوى اذا ما عمدت الجهة الإدارية الى البت فيه قبل انتهاء الميعاد ، اساس ذلك — لا تعتبر الدعوى مرفوعة قبل الميعاد اذا بادر ذو الشأن الى اقامتها وانقض الميعاد المقرر للبت في التظلم اثناء سيرها دون ان تجيب الجهة الإدارية على تظلمه .

ملخص الحكم :

ان انتظار الميعاد المقرر للبت في التظلم قبل اقامة الدعوى اثمما اريد به افساح المجال امام الجهة الادارية لاعادة النظر في قرارها المتظلم منه — فلا محل لانتظار انقضاء هذا الميعاد اذا هي عمدت الى البت في التظلم قبل انتهائه وكذلك اذا بادر ذو الشأن الى اقامة دعواه وانقض الميعاد المذكور اثناء سيرها دون ان تجيب الادارة على تظلمه فانه بهذه المثابة يكون لرفع الدعوى محطه ولا يكون هناك وجه للحكم بعدم قبولها لرفعها قبل فوات ذلك الميعاد .

(طعن ١ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٨)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

اثبات محل الإقامة في عريضة الدعوى على أنه مدينة القاهرة —
محاولة اثبات أن محل الإقامة مدينة طنطا لحساب ميعاد مسافة — عدم
جواز ذلك — عدم قبول الدعوى أساس ذلك — مثال .

ملخص الحكم :

إن الطعن يقوم على أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون لأن المدعى
لم يكن مقبلاً وقت رفع الدعوى في طنطا وإنما كان يقيم ويعمل بالقاهرة
على النحو الثابت صراحة في صحيفة دعواه وعلى النحو الوارد في صدر
هذا الطعن الأمر الذي يكون معه احتساب مواعيد مسافة في غير موضعه
وتكون الدعوى قد أقيمت بعد الميعاد .

ومن حيث إن المدعى عقب على الطعن بمذكرتين قال فيهما أنه يوجد
فارق بين محل اقامته عند شروعه في رفع الدعوى والذي يستحق بسببه
حساب مواجهته للمسافة وبين محله الذي يعنيه لاتخاذ إجراءات الدعوى
في مواجهته أثناء نظرها ، وأنه لا بأس عليه إذا أتى من مكان بعيد إلى
القاهرة لرفع دعواه ثم ارتأى أن يدرج في صحيفة دعواه لقريب أو صديق
أو ذي ثقة في القاهرة ليكون أوثق من تأخر البريد وضياعه ولا يحاسب
على ذلك باضلفة ميعاد المسافة عليه ما دام الحقيقة الواقعة أنه كان يقطن
خارج القاهرة عندها هم برفع الدعوى كما أن نكره محلاً للإقامة في عريضة
الدعوى ليس من قبيل الإقرار ولا يعدو أن يكون تبسيطاً لارتأه لا يترتب
عليه أثر في القانون وتكون العبرة في ذلك بالواقع وقدم المدعى حافظتي
مستندات طويت إحداهما على إيصال مؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٦٧ باستلام
الدكتور من المدعى إيجار مسكنه وشهادة إدارية مؤرخة
٣ من أغسطس سنة ١٩٧٠ صادرة من موظفين بمدرسة التجارة الثانوية
بأن المدعى كان يقيم في بسنيون غربية حتى أول أغسطس سنة ١٩٦٧
وشهادة إدارية أخرى مؤرخة ٢ من يولية سنة ١٩٧٠ وصادرة من مدرسين

بمدرسة بسيون الاعدادية بأن المدعى ظل يقيم فى بسيون بمنزل الدكتور
حتى أول اغسطس سنة ١٩٦٧ وإيصال صادر من ادارة الكهرباء والفاز
لمدينة القاهرة مؤرخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٧ يفيد استلام تأمين استهلاك
التيار الكهربائى بمكان بشارخ سعد القيوى بالعباسية وطويت الحاقطة
الثانية على إيصال بإسقاط المؤسسة المصرية العامة للكهرباء قبية مصاريف
معالجة لتوصيل التيار الكهربائى وأيصالين بدفع استهلاك التيار الكهربائى .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق أن القرار المطعون فيه
صدر فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ ونشر بالعدد رقم ٢٥١ من نشرة
الوزارة الصادرة فى أول فبراير سنة ١٩٦٦ وقد تظلم منه المدعى فى ٩ من
مارس سنة ١٩٦٦ ولما لم تجبه الادارة الى طلبه بادر فى ٢٥ من يونية
سنة ١٩٦٦ بتقديم الطلب رقم ٨٢٩ لسنة ٢٠ القضائية الى لجنة المساعدة
القضائية بمحكمة القضاء الادارى لاعفائه من رسوم الدعوى وقد اجيب الى
طلبه فى ٢٩ من نوفمبر ١٩٦٦ واقام دعواه بإيداع صحيفتها تلم ككسب
محكمة القضاء الادارى فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم
مجلس الدولة تنص على أن « ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيها يتعلق
بطلبات الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه فى
الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح أو اعلان صاحب
الشأن به وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى اصدرت
القرار أو الى الهيئات الرئاسية ويجب أن يبت فى التظلم قبيل مضى ستين
يوما من تاريخ تقديمه وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ويعتبر
فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة
بمثابة رفضه ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن فى القرار الخاص بالتظلم
ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة » وقد جرى قضاء هذه
المحكمة بأنه يترتب على طلب المساعدة القضائية ذات الاثر المترتب على
التظلم الادارى من حيث قطع ميعاد رفع دعوى الالغاء وأن هذا الاثر يظل
 قائما ويقف سريان الميعاد لحين صدور القرار فى الطلب سواء بالقبول
أو بالرفض ومن ثم فإن المدعى وقد اجيب الى طلب اعفائه من رسوم

الدعوى فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ كان عليه أن يودع صحيفة قلم كتاب محكمة القضاء الإدارى فى موعد أقصاه ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٧ واذ كان هذا الإيداع تم بعد هذا التاريخ فإن الدعوى تكون قد أقيمت بعد الميعاد مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها شكلا .

ولا وجه لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن المدعى كان يقيم بطنطا عند رفع الدعوى فيضاف ميعاد مسافة مقداره يومان لا وجه لذلك لأن الثالث من الإطلاع على عريضة الدعوى أنه جاء فيها أن المدعى يقيم بالقاهرة بشارع أبو خودة رقم ٩ قسم الظاهر وأنه يعمل مدرسا بمدرسة التجارة الثانوية بالظاهر وهذه الإقامة هى التى يتعين الاعتداد بها فى شأن حساب ميعاد رفع الدعوى وما إذا كان يضاف إليه ميعاد مسافة من عدمه ما لم يرد دليل على خلاف ذلك مما يخضع لتقدير المحكمة واذ كان المدعى قد قدم مستندات للتدليل بها على أنه كان يقيم بمدينة بسيون حتى أول أغسطس سنة ١٩٦٧ بعد نقله الى القاهرة فإن هذه المستندات فى ضوء ما قرره المدعى من أنه يعمل بالقاهرة — تلك الواقعة التى بظاهرها ملف الختمة وفى ضوء الوقت الذى أبرزت فيه إذ لم يقدمها المدعى الا أثناء الطعن ويمتناسيته فإن هذه المستندات والأمر كذلك لا تكفى لدخض ما ورد فى صحيفة الدعوى من أن محل إقامة المدعى مدينة القاهرة ومن ثم فإن إضافة ميعاد رفع الدعوى يكون غير قائم على أسس من الواقع أو القانون وتكون الدعوى قد أقيمت بعد الميعاد مما يتعين معه الحكم بالفناء الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى شكلا مع الزام المدعى المصروفات .

(طعن ٥٩ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٤)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

صدور قرار لجنة شئون العاملين بنقل تحويل وظيفة الى وظيفة أخرى — انطواؤه على غصب لسلطة مجلس الإدارة فى هذا الشأن — انعكاسه — عدم تقييد دعوى الفاء هذا الاجراء بميعاد — تصحيح القرار المشار اليه باعتباره من مجلس ادارة المؤسسة قبل صدور الحكم المطعون فيه — انصراف طعن المدعى الى هذا القرار الاخير الذى صدر من يملكه ويكون الطعن مرفوعا فى الميعاد .

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه فيما تضمنته من نقل تمويل وظيفة اخصائى اول ترتيب وظائف من الفئة الرابعة الى وظيفة اخصائى اول بحوث وشئون قرارات مجالس ادارة الشركات قد جاء مخالفا لما نصت عليه المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن اصدار لائحة نظام العاملين بالقطاع العام من ان « يضع مجلس ادارة المؤسسة او الوحدة الاقتصادية هيكلا تنظيميا وجداول مقررات وظيفية وكذلك ميزانية سنوية تقديرية للوظائف والاجور وفقا للخطه تشمل الوظائف وفئاتها وعدد العاملين الذين قد تتطلبهم حاجة العمل والانتاج » لان مؤدى هذا النص ان لجنة شئون العاملين غير مختصة اصلا بنقل تمويل احدى الوظائف الى وظيفة اخرى ولو كانت من ذات الفئة المالية ، بل ان ذلك من اختصاص مجلس ادارة المؤسسة لما ينطوى عليه هذا النقل من تعديل فى الميزانية التى سبق ان اقترها من قبل ، وعيب عدم الاختصاص ينطوى على عصب لسلطة مجلس الادارة فى هذا الشأن مما يحد من سلطة القرار المطعون فيه الى درجة الانعدام لا البطلان فحسب ، وبالتالي لا يقتيد الطعن القضائى فيه بالمعيار .

ومن حيث ان المؤسسة من ناحية اخرى بادرت الى تصحيح العيب الجسيم الذى شاب القرار المطعون فيه بان اعتمد مجلس ادارة المؤسسة القرار بجلسته المنعقدة فى ١٦ من ابريل ١٩٧٤ قبل صدور الحكم المطعون فيه فى ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٥ ، وبذلك تكون الادارة قد قامت بتدارك ما سبق ان فاتتها من وجوب عرض قرار لجنة شئون العاملين بنقل التمويل على مجلس الادارة ، واذا كانت دعوى المدعى ما زالت قائمة — وقت صدور هذا القرار فان طعنه ينصرف اليه بعد ان اصبح القرار صادرا من 'نجهة المختصة التى تملك اصداره ويكون هذا الطعن ، مرفوعا فى الميعاد المقرر ولا وجه بالتالى لما ذهب اليه الطعن المرفوع من ادارة قضايا الحكومة من عدم قبول الدعوى شكلا .

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

صدور القرار المطعون فيه تطبيقاً لقاعدة استئنفتها الوزارة تقضى بترقية كل من ترجع أقدميته في الدرجة المرقى منها الى تاريخ معين — انطبق هذه القاعدة على المدعى واستحقاقه للترقية — ابتداء الوزارة ان السبب في عدم ترقيته هو عدم وجود بطاقة له — ترك المدعى في ذلك القرار قد تم عن غفلة من ارادة مصدر القرار ولا يكون القرار مقترنا بشيء من ارادة مصدره في هذا الترك — نتيجة ذلك — عدم تقييد طلب الفاء هذا القرار بمصادر الطعن بالالفاء .

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه صدر تطبيقاً لقاعدة استئنفتها الوزارة المدعى عليها وبينتها مذكرتها المؤرخة ١٩٧٦/٤/٢٧ وتقضى بترقية كل من ترجع أقدميته في الدرجة السادسة الى ١٩٦٢/٥/٢٧ والسابعة الى ١٩٥٩/٥/٢٧ والثامنة الى ١٩٥٢/٥/١ والتاسعة الى ١٩٣٤/٥/٢٧ ميلاد ١٩١١/١٢/٢٢ ، والثابت ان المدعى تاريخ ميلاده ١٩١١/٧/١٨ وحصل على شهادة التعليم الاولى سنة ١٩٢٩ وعين بالدرجة الثامنة الفنية المتوسطة من ١٩٣٣/١٢/٣٠ والسابعة من ١٩٥٠/٨/١ والسادسة من ١٩٥٧/١٠/١٩ والخامسة من ١٩٦١/١٢/٢٠. واعتبر في الدرجة السادسة من هذا التاريخ تطبيقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ، ومن ثم فلا مراء في انطبق تلك القاعدة على حالة المدعى واستحقاقه الترقية الى الدرجة الخامسة مع الذين رقوا طبقاً لها ، واذا تبدي الوزارة انه لم يرق لعدم وجود بطاقة له ، فلن ذلك يفيد انه ما منع المدعى ان يسلك في المرتين الا ان غفلت عنه الجهة الادارية المختصة حين قامت بجمعهم ، ولا تكون ارادة مصدر القرار بمنح ذلك قد عرضت له أو تعلقت به مطلقاً عند اصدار القرار على وجهه يقدر به بنح المدعى ما استحق له بمقتضى تلك القاعدة من الترقية . ويكون ترك

(م - ١٤ - ج ١٥)

المدعى فى ذلك القرار قد تم عن غفلة من ارادة مصدر القرار ، بحيث يكون القرار قد صدر غير مقترن بشئ من ارادة مصدره فى هذا الترك ، مما يعد القرار فى شأنه معدوما لا يقتيد طلب ابطاله ببيعاد الطعن بالالفاء ولا يكون وجه لعدم قبول دعوى الفاء هذا القرار لفوات الميعاد ، واذا قضى الحكسب المطعون نية بغير ذلك فقد خالف القانون ويتمين الحكم بالفائه ويتبول طلب الفاء القرار المطعون فيه وبالفاء ما تضمنه من ترك المدعى فى الترقية الى الدرجة الخامسة مع ما يترتب على ذلك من اثار والزام الوزارة المصروفات ولا يكون محل لما طلب المدعى احتياطيا من تعويض بعد اذ اجيب الى طلبه الاصلى من ابطال القرار الذى يضر به .

(طعن ٨٩ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٧)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

ثبوت ان كفاية المدعى كانت قد قدرت بمرتبة ممتاز فى التقرير الذى اتخذ اساسا للترقية بالاختيار الى الدرجة الثانية - عدم عرض هذا التقرير على اللجنة التى قامت بجمع بيانات المستحقين للترقية يعتبر خطأ من جانب الإدارة فوت على مصدر القرار ان يعرض لحالة المدعى بوجه تقوم منه ارادة تخطيه فى الترقية مما يتر القرار فى شأن هذا الترك معدوما يتمين فى هذه الحالة قبول دعوى الفاء دون تقيد ببيعاد رفعها مع الفاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من ترك المدعى فى الترقية الى الدرجة الثانية مع ما يترتب على ذلك من اثار لا محل حينئذ للتعويض عن هذا الترك وقد حكم بالفائه .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان طعن المدعى مبناه ان الحكم اخطأ فيما قضى به من عدم قبول الطعن فى القرار الصادر فى ٢٠/١/١٩٦٧ لرفعة بعد الميعاد ، ذلك لان المدعى لم يرفع دعواه بعد تظلمه الاول بسبب ما ردت به الوزارة من ان

تقرير كفايته كان بدرجة جيد ٨٩ درجة ، ولكن بمجرد علمه فى أواخر سنة ١٩٦٧ أن غشا قد وقع فى بيان كفايته وأن حقيقة تقديره كلفت بدرجة ممتاز ٩٦ درجة فأنته تظلم من جديد ورفع دعواه فى الميعاد والمبدأ المعروف أن الغش يبطل التصرفات ولا يصح أن يفيد الغش ويضار الذى لحقه غشه . كما أخطأ الحكم فى عدم أخذه بالمستندات التى قلمها المدعى لأثبت تقديم أربع تظلمات من القرار الصادر فى ١٩٦٧/١٢/٢١ وبالرجوع الى تلك المستندات يبين أن المدعى قد تظلم قبل أن يرفع دعواه وأنه لا وجه لعدم قبولها شكلا ، وحق المدعى فى الترقية بالاختيار واضح لأن تقارير كفايته بدرجة ممتاز ولا يجوز تخطيه لأن هو أقدم منهم .

ومن حيث أن قواعد الترقية بالاختيار التى صدر عنها القرارات المطعون فيها هى كما جاءت فى كتاب وزارة التربية والتعليم رقم ٢١٩٤ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٤ ، تشترط قواعد القرار الصادر فى ١٩٦٧/١/٢٠ أن يكون المرشح حاصلا على تقرير سرى فى العلم الأخير (فبراير سنة ١٩٦٦) لا يقل عن ٩٠ درجة واشترطت قواعد القرار الصادر فى ١٩٦٧/١٢/٢٠ أن يكون المرشح حاصلا على تقرير سرى بدرجة ممتاز (أكثر من تسعين درجة) فى العامين الأخيرين (فبراير سنة ١٩٦٦ وفبراير سنة ١٩٦٧) وإذا صدر هذا القرار من قبل أن تنقضى سنة ١٩٦٧ ويحل وضع التقارير عن أعمالها ، فإن ما قصده القواعد أنها ينصرف الى تقريرى الكلية الموضوعية فعلا عن أعمال سنتى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ولا يكون وجه لما تدعيه الوزارة من أن التقرير الذى يعتمد به للترقية فى قرار ١٩٦٧/١/٢٠ هو الذى وضع عن أعمال سنة ١٩٦٦ . وإنما الذى يعتمد به هو التقرير الذى وضع فى فبراير سنة ١٩٦٦ عن أعمال سنة ١٩٦٥ ، وإذا ثبت أن المدعى مقدرة كفايته فى هذا التقرير بمرتبة ممتاز ٩٦ درجة وأنه قد استوفى سائر ما اشترطته قواعد الترقية بالقرار الصادر فى ١٩٦٧/١/٢٠ فى نظام المدارس الثانوية فإن المدعى يكون مستحقا للترقية الى الدرجة الثانية مع زملائه وإذا يبين مما أبدته الوزارة أن التقرير الصحيح لكفاية المدعى لم يعرض على اللجنة التى قامت بجمع الذين انطبقت عليهم قواعد الترقية فكانت خطأ من جانب الإدارة فوت على مصدر القرار أن يعرض للبدعى بوجه تقصير

معه ارادته تركه مما يذر القرار في شأن هذا الترك مغرورا لا يبتقيد في طلب الغائه ببيعاد الطمن بالالفاء ، ولا يكون صحيحا الحكم بعدم قبول دعوى الفاء هذا القرار لفوات الميعاد ، ويتمين القضاء بالفاء الحكم ويقبول الدعوى وبالفاء القرار المطعون فيه فيها تضمنه من ترك المدعى في الترقية الى الدرجة الثانية مع ما يترتب على ذلك من آثار ، ولا يكون محل بعد التعويض من هذا الترك وقد حكم بالغائه ، كما لا يكون ما يقتضى استعراض الطلب الاحتياطي .

(طعن ١١٥ لسنة ١٩٦٩ ، ٢٥٩ لسنة ٢٠٠٠ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢١)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

علماء مراقبة الشؤون الدينية بالاقواق بقاؤهم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين — احالة المدعى الى المعاشي عند بلوغه سن الستين — التراخي في تقديم دعوى الغاء هذا القرار في الميعاد — عدم قبولها .

ملخص الحكم :

ولما كان الثابت من الاوراق ان المدعى وان تعظم فعلا من القرار المذكور يوم نشر القانون المشار اليه اى في ١٩٥٦/١١/٢٥ غير انه تراخي فلم يتقدم بطلب اعفائه من رسوم الدعوى الا في ١٩٥٩/١/٤ فانه بذلك يكون قد فوت على نفسه بيعاد الطمن بالالفاء ويتمين لذلك عدم قبول طلب الفاء لرفعه بعد المواعيد المقررة قانونا .

(طعن ١٢٤٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٧)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

طلب استحقاق المعاش بمرجه تأسيسا على ان وقوع الاستبدال في جزء منه لم تتحقق شروطه — ليس من قبيل المنازعة في مقدار المعاش ولا في أساس ربطه — الدعوى بشاقه لا تسقط ما دام الحق موضوعها لم يسقط بالتقادم .

ملخص الحكم :

مضى كان المدعى لا ينازع فى مقدار المعاش الذى تم قيده ولا فى أساس ريطه مما حددت له قوانين المعاشات ميعادا لرفع الدعوى بشأنه وإنما يجادل فى أمر آخر يتعلق بشروط استبدال جزء من المعاش ، ويرى هذا الاستبدال مشروطا بالانتفاع بالأرض التى كانت موضوعا لهذا الاستبدال مما لم يقيد قانون مجلس الدولة أو القوانين الأخرى الدعوى فى خصوصه بميعاد سقوط معين بل خول رفعها فى أى وقت مادام الحق موضوعها لم يسقط بالتقادم ، ويهدف المدعى بمنازعه أولا وبالذات الى استحقاق المعاش برمته لأن وقوع الاستبدال فى جزء منه يتحقق شروطه وأوضاعه متى كان ذلك ، فإن الدعوى تكون مقبولة لرفعها فى الميعاد .

(طعن ١١٥١ لسنة ٩ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

طلب إلغاء قرار التحيل بالأجر التعيب بدون إذن - هذا الطلب فى حقيقته منازعة فى التعويض الذى يحل بمسأس ذلك:المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بحرمين العامل من أجره عن غيابه بدون إذن - المنازعة فى التحيل وإن كانت مرتبطة بقرار الجزاء إلا أنها تنقيد بالميعاد المقرر قانونا لرفع دعوى الإلغاء .

ملخص الحكم :

أنه من طلب المدعى إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تحيله بأجر ١٧ يوما تنصيحها بدون إذن ، فإن هذا الطلب فى حقيقته منازعة نسي التعويض الذى يحل به وفقا للمادة ٥٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وهى تقضى بحرمين العامل من أجره عن مدة غيابه بدون إذن ، وهى منازعه وإن كانت مرتبطة بقرار الجزاء المطلوب إلغاؤه ، إلا أنها لا تنقيد بالميعاد المقرر قانونا لدعوى الإلغاء ،

وما دلت المحكمة التأديبية قد انتهت الى قبولها شكلا والى الغناء القرار المطعون فيه فيها تضمنه من تحصيل المدعى بأجر ١٧ يوما غيابها بدون اذن تأسيسا على أن ثمة خلافا اداريا يقتسم السكرتاريه المختص بعمليات تسجيل الحضور والانصراف ولا يمكن ان يؤخذ هذا الخلل ضد الطاعن طالما ان الموظف المختص باثبات الحضور والانصراف وقع اهل اسم المدعى فى ايام غيابه بما يفيد وجود مبرر للانصراف ، فان قضاءها يكون قائما على اسباب سائفة ومتقنا وصحيح حكم القانون ، لما هو مسلم به من ان الموظف يسأل مدينا عن خطئه الشخصى ولا يسأل عن الخطا المرفقى طبقا للمادة ٥٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه آنفا وهو القانون النافذ وقت صدور القرار المطعون فيه .

(طعن ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

الرفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد — من النظام العام — يجوز اثرته فى اية مرحلة من مراحل الدعوى وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ملخص الحكم :

ان الرفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد هو على ما استقر قضاء هذه المحكمة من الفروع المتعلقة بالنظام العام ويجوز اثرته فى اية مرحلة كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يدفع امامها بذلك .

(طعن ٦٢٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١٤)

الفرع الخامس الحكم فى دعوى الالفاء

أولاً - حجية حكم الالفاء :

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

ان الاحكام الصادرة من مجلس الدولة القوة التنفيذية وحجية الشيء المقضى به كما وان الاحكام الصادرة منه بالالفاء تجاز بحجيتها المطلقة قبل الكلفة .

ملخص الفتوى :

من المقرر ان للاحكام الصادرة من مجلس الدولة القوة التنفيذية وحجية الشيء المقضى به لا تخلف فى ذلك عن احكام المحاكم العادية اى اختلاف ، بل ان الاحكام الصادرة من مجلس الدولة بالالفاء تجاز بحجيتها المطلقة قبل الكلفة لا قبل الخصوم فيها دون غيرهم .

فاذا صدر حكم من محكمة القضاء الادارى وجب على الادارة تنفيذه بأعمال مقتضاه ولا يجوز لها ان تمتنع عن ذلك والا كان الموظف الممتنع سواء كان وزيراً او غيره مسئولاً شخصياً عن تعويض صاحب الشأن عما ناله من اضرار بسبب مخالفة القانون .

ويجب ان يكون تنفيذ الحكم كاملاً وبين المسلمات ان الحكم الصادر بالغاء قرار فصل موظف يترتب عليه حتماً وجوب اعادته الى الوظيفة - فاذا لمكن اعادة الموظف الى وظيفته دون حاجة الى الغاء تعيين الموظف الذى حل محله لم يكن له ان يتهمسك بالغاء تعيين هذا الاخر - اما اذا كانت اعادة الموظف متعذرة الا بالغاء تعيين من حل محله وجب على الادارة ان تقصر هذا الالفاء تنفيذاً لمقتضى الحكم .

وقد استقر قسم الراى مجتمعاً على هذه المبادئ طبقاً لما استقر عليه راي الفقه والقضاتين المصرى والفرنسى .

(فتوى ٢٨٧ فى ١٩/٦/١٩٥٢)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

حجية الاحكام الصادرة بالالغاء — حجية عينية — اختلاف مدى الالغاء
— الالغاء قد يكون كلياً او جزئياً — تحديد هذا المدى بطلبات الخصوم
وما تنتهي اليه المحكمة في قضائها .

ملخص الحكم :

لئن كانت حجية الاحكام الصادرة بالالغاء — وفقاً لحكم المادة ٩
من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ التي ربطتها المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة التي تنص على انه « تسرى في شأن
الاحكام جميعها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضى به ، على ان الاحكام
الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة » — لئن كانت هذه الحجية هي حجية
عينية كنتيجة طبيعية لاعدام القرار الاداري في دعوى هي في حقيقتها اختصام
له في ذاته ، الا ان مدى الالغاء يختلف بحسب الاحوال ، فقد يكون شاملاً
لجميع اجزاء القرار ، وهذا هو الالغاء الكامل ، وقد يقتصر الالغاء على جزء
منه دون باقيه ، وهذا هو الالغاء الجزئي ، كل يجري الحكم بالغاء
القرار فيما تضمنه من تخلي المص في الترقية ، او يجري الحكم « بالغاء
القرارات الصادرة من وزير المواصلات فيما تضمنته من شغل الدرجات
السابعة التمهيدية بترقية موظفين لم يكونوا من عداد موظفي مصلحة
النبريد ... » . وغنى عن البيان ان مدى الالغاء يتحدد بطلبات الخصوم
وما تنتهي اليه المحكمة في قضائها .

(طعن ٢١٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/١٥)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

حكم — حكم بالالغاء — حجيته — حجية على الكافة .

ملخص الفتوى :

ان الحكم بالالغاء حجة على الكلفة ، ولا تقتصر حجته على طرفى الدعوى بل تتمدها الى الغير وعلة ذلك ان الخصومة الحقيقية فى الطعن بالالغاء تنصب على القرار الادارى ذاته وتستند الى اوجه عامة حددها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة وكل وجه يقاها له من العموم فى حالة قبول الطعن ما يجعل القرار المطعون فيه غير ذى اثر لا بالنسبة الى الطاعن وحده بل بالنسبة الى الكلفة ، ومن ثم فان اثر الحكم بالالغاء تتناول من لم يختصم فى الدعوى كما تتناول طرفيها على السواء .

(متوى ٢٩٦ فى ١/٥/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

حجية الاحكام الصادرة بالالغاء — حجية عينية — علة ذلك — مدى الالغاء قد يكون كاملا او جزئيا — تحديد هذا المدى بطلبات الخصوم وما تنتهى اليه المحكمة فى قضائها — نتائج هذه الحجية — الحكم باعتبار الدعوى الثانية بالغاء ذات القرار غير ذات موضوع .

ملخص الحكم :

ان حجية الاحكام الصادرة بالالغاء وفقا لحكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم مجلس الدولة التى رددتها المادة ٢٠ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة التى تنص على أنه « تسرى فى شأن الاحكام جيعمها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضى به على أن الاحكام

الصادرة بالإنهاء تكون حجة على الكافة ، هي حجة كنتيجة طبيعية لاعداد القرار الإداري في دعوى هي في حقيقتها اختصاص له في ذاته ، الا ان مدى الإنهاء يختلف بحسب الأحوال فقد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار وهذا هو الإنهاء الكامل ، وقد يقتصر الإنهاء على جزء منه دون بقية وهذا هو الإنهاء الجزئي ، كل يجري الحكم بالإنهاء القرار فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية ، وغنى عن البيان أن مدى الإنهاء امر يحدد بطلبات الخصوم وما تنتهي اليه المحكمة في قضائها . فإذا صدر الحكم بالإنهاء كليا كان أو جزئيا فإنه يكون حجة على الكافة ، وعليه ذلك ان الخصومة الحقيقية في الطعن بالإنهاء تنصب على القرار الإداري ذاته وتستند على أوجه: عامة حددها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم مجلس الدولة في المادة الثامنة منه بأنها « عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتوليها أو إساءة استعمال السلطة » ، وكل وجه منها له من العموم في حالة قبول الطعن ما يجعل القرار المطعون فيه باطلا لا بالنسبة للطاعن وحده ، بل بالنسبة للكافة ، فهو بطلان مطلق .

وما من شك في أن المساواة بين الأفراد والجماعات في تطبيق القواعد العامة المستفادة من حكم الإنهاء تقتضي وجوبا أن يكون حكم الإنهاء حجة على الكافة حتى يتقيد الجميع بآثاره .

وينبني على ما تقدم أنه إذا أُلغى مجلس الدولة قرارا داريا ثم أقام طاعن آخر دعوى أخرى أمام مجلس الدولة بالإنهاء ذات القرار كانت الدعوى الثانية غير ذات موضوع ، باعتبار ذلك إحدى نتائج الحجة المطلقة للشيء المقضي به في حكم الإنهاء ، وكذلك من لم يختصم في الدعوى بتصينه آثار الحكم بالإنهاء بوصف أنه من الكافة وتكون الإدارة على صواب في تطبيقه في شأنه ، ذلك لأن دعوى الإنهاء أشبه بدعوى الحسبة يمثل فيها الفرد مصلحة المجموع .

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

الحجية المطلقة التي تنقسم بها احكام الالفاء - ليس من مقتضياتها
هدم قاعدة الاثر النسبى للاحكام عامة وامتناع انتفاع الغير بها - توفيق
القضاء الادارى بين هذين المبدأين - جواز تمسك الغير بالاثار القانونية
المرتبة لزاما على الالفاء وبالأوضاع الواقعية والتي لها ارتباط وثيق
بالمراكز الملقاة فى طلب الفاء قرار آخر .

ملخص الحكم :

ليس من مقتضيات قاعدة الحجية المطلقة التي تنقسم بها احكام الالفاء
ان تهدم قاعدة أخرى أصلية وهى قاعدة الاثر النسبى للاحكام عامة وامتناع
انتفاع الاغيار - كبدا علم - بأثار هذه الاحكام ، اذ تقتصر الاستفادة
من نتائج الالفاء المباشرة على من اقام دعوى الالفاء فى الميعاد ، دون من
تقلع عن اقلتها تهلونا او تهيبا ، ذلك ان تفويت ميعاد الطعن بالالفاء وثيق
الصلة ببعد استقرار المراكز الادارية ، ومع ذلك فقد حاول القضاء الادارى
جاهدا التوفيق والملاءمة بين التزام هذه النسبية بقصر آثار الحكم على طرفى
الخصومة وبين الحرص على احترام تلك الحجية المطلقة ، فجعل هذه الحجية
واضحة فى الآثار القانونية المترتبة لزاما على الالفاء ، وفى الأوضاع الواقعية
التي لها ارتباط وثيق وأصرة أكيدة بالمراكز الملقاة ، فالأثار الواقعية التي
تنشأ عن احكام الالفاء يجوز بحكم ترتبها الختمى ولزومها العقلى ان يتمسك
بها اولو الشأن فى طلب الفاء قرار آخر ما دامت هذه النتائج المحتمة يطمئن
على الادارة احترامها بل انتفاها من تلقاء نفسها نتيجة لحكم الالفاء وعلى
هذا يكون من حق المطعون عليه - وترتيبه فى كشف الاتعمية الصانعة على
ما سبق البيان - ان يجلبه الادارة بلزوم استبعاد ايحد الموظفين من مضار
التزام على الترقية الى الدرجة الخامسة بموجب القرار رقم ١٤٢ الصادر
فى ٢١ من يناير سنة ١٩٥٦ ، اعتبارا بأنه بعد نجاح هذا الموظف فى الطعن
على قرار ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ قد أصبح مرقى الى الدرجة الخامسة

اعتباراً من هذا التاريخ ، ولا يتحدى تبريراً لقيام هذا التزام بأن المطعون عليه لم يطعن في قرار ٢١ نوفمبر ١٩٥٤ ، لأنه يمتسك بهدى حكم الإلغاء هذا القرار لمزية تعود عليه شخصياً ، ولا لترقية يدعيها من وراء الغاء هذا القرار بالذات وإنما قصارى ما يطلبه هو أنه يقتضى الإدارة أن تسلّم له بواقع مادي يترتب عنها على حكم الإلغاء وينبذ منه في خصوص طلب الغاء قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦ الذي طعن عليه في الميعاد وحصل هذا الواقع أن الموظف المذكور لا ينبغي أن يتزاحم معه في الترقية إلى إحدى الدرجات الخمسة على أساس الأقدمية بعد أن استحق الترقية إلى الدرجة الخامسة قبل ذلك بموجب القرار رقم ١١٩٢ الصادر في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ حسبما كشف عن هذا الاستحقاق من هذا التاريخ الحكم الصادر بالغاء هذا القرار في ١٥ من إبريل سنة ١٩٥٧ ، ويترتب على هذا أن يستحق المطعون عليه الترقية إلى الدرجة الخامسة بموجب قرار ٢١ من يناير سنة ١٩٥٦ في نطاق ما اتلحه له ترتيبه في كشف أقدامات موظفى الدرجة السادسة .

(طعن ١٥٣١ ، ١٥٣٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢١)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

الحكم الصادر في دعوى الإلغاء يعتبر حجة على الكافة - هي خصومة قضائية مناطها قيام النزاع واستمراره بين طرفيها وتنتهى بالترك الذي ينتج أثره على خلاف الحال بالنسبة إلى طعن هيئة مخوض الدولة .

ملخص الحكم :

ولئن تميزت دعوى الإلغاء بأنها خصومة عينية تقوم على اختصام القرار الإداري وأن الحكم الصادر فيها بالغائه يعطيه وبهذه المثابة يعتبر حجة على الكافة بينما دعوى غير الإلغاء هي خصومة ذاتية يكون للحكم الصادر فيها حجية نسبية مقصورة على أطرافه الثلاثة من المصلحة في فئة

القانون الإداري أن كلا الدعويين لا تخرجان عن كونهما خصومة قضائية مناطهما قيلم النزاع الذي هو جوهرها واستمراره بين طرفيها ولذا فمن المسلم به في الفقه والقضاء الإداري الفرنسي أن المنازعة الإدارية ولو كانت طعنا بالالغاء قد تنتهي بالترك ويقع الترك أثره على خلاف الحال بالنسبة إلى طعن هيئة المفوضين أو النيابة العامة بالنسبة إلى الدعوى الجنائية .

(طعن ١١٨٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

الاحكام الصادرة بالالغاء - حجتها - تحوز حجية مطلقة يحتج بها في مواجهة الكلفة - المادة ٧٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

ملخص الفتوى :

ان القاعدة بالنسبة للاحكام الصادرة بالالغاء انها تحوز حجية مطلقة يحتج بها في مواجهة الكلفة وتتعدى طرفي الدعوى الى الغير . وفي ذلك تنص المادة ٢٠ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أن « تسرى في شأن الاحكام جسيمها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي به ، على أن الاحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكلفة » .

وهذه الحجية المطلقة تعد نتيجة طبيعية لاعدام القرار الإداري في دعوى هي اختصاص له في ذاته .

(فتوى ٦٦٦ في ١٩٧٠/٥/٢٨)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

كون المخالفة البادية في القرار هي تخطي المطعون في ترقيته للدعى
تخطيا مخالفا للقانون — الغاء قرار الترقية هو الغاء نسبي فيها احتواء
من مخالفة — عدم جواز الغاء القرار الغاء مجردا .

بإخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء القرار المطعون فيه الغاء مجردا
فيما تضمنه من ترقية السيد / الى الفئة الثانية يكون قد أخطأ
في تأويل القانون وتطبيقه وتعين الغلوه وذلك لان وجه المخالفة البادية
للقاعدة القضائية في هذا القرار وهو بالتحديد ينحصر في تخطي المطعون
في ترقيته للدعى تخطيا مخالفا للقانون على ما سبق البيان ، هذا الوجه
من المخالفة في القرار هو وجه نسبي فيه اذ يزول العيب في القرار
بإزالة الجهة الادارية لهذا التخطي وهو ما يتحقق بالغاء القرار الغاء
نسبيا فيها احتواء من مخالفة ، الامر الذي يتطلب من ناحية اخرى الغاء
القرار الغاء تاما او مجردا لان المخالفة فيه ليست مطلقة لا يحو عدم
مشروعيتها الا الغاء القرار هذا الالغاء المجرد ، لهذا يكون على المحكمة
ان تلغى القرار المطعون فيه الغاء نسبيا فيما تضمنه من تخطي المدعى في
الترقية الى الفئة الثانية .

(طعن ٧١٩ لسنة ١٨ ق ٤٤٦ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

الغاء القرار المطعون فيه الغاء مجردا — قيله على ان اسم المدعى
لم يكن قد عرض على لجنة شئون الموظفين عند النظر في الترقية الى الدرجة
الاولى وقت ان كانت انتهت في الدرجتين الثالثة والثانية لا تسمح بعرض

حالته — انتهاء النزاع حول وضعه فى الدرجتين المذكورتين — طلب المحكمة الى الجهة الادارية اثناء نظر الطعن عرض اسم المدعى على لجنة شئون الموظفين المختصة لبدء رايها فى مدى استحقاقه للترقية الى الدرجة الاولى بالاختيار بافتراض انه كان وقتذاك متزاحما مع باقى المرشحين للترقية بموجب القرار المطعون فيه — تلبيد الجهة الادارية صاحبة الاختصاص قرارها المطعون فيه — لا وجه لالغاء المجرى فى هذه الحالة .

ملخص الحكم :

انه لا وجه لالغاء القرار المطعون فيه الغاء بجرى لمجرد ان اسم المدعى لم يكن قد عرض على لجنة شئون الموظفين عند النظر فى الترقية الى الدرجة الاولى وقت ان كانت اقصيته فى الدرجتين الثالثة والثانية لا تسمح بعرض حالته على هذه اللجنة لانه اذا ما انتهى النزاع حول وضعه فى الدرجتين المذكورتين فلان فرصة الترشيح التى كانت قد فاتته وقت اصدار القرار المطعون فيه يمكن تداركها بمفاضلة مجددة بحيث تحدد مصر القرار فى ضوء النتيجة التى تسفر عنها المقارنة بينه وبين المرقى فى هذا القرار مع وزن مشروعية القرار المذكور وتقدير مآله ابقاء او الغاء على هدى ذلك ومن اجل هذا طلبت المحكمة الى الجهة الادارية — اثناء نظر الطعن — عرض اسم المدعى على لجنة شئون الموظفين المختصة لبدء رايها فى مدى استحقاقه للترقية الى الدرجة الاولى بالاختيار بافتراض انه كان وقتذاك متزاحما مع باقى المرشحين للترقية بموجب القرار المطعون فيه ويعرض الموضوع على لجنة شئون الموظفين بالهيئة العامة للاصلاح الزراعى بجلستها المنعقدة فى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ قررت « اقرار ما سبق ان تم فى هذا الموضوع من تخطى المدعى فى الترقية » وبذلك تكون الجهة الادارية صاحبة الاختصاص قد ابدت قرارها المطعون فيه ورفضت الاقرار بلحقية المدعى فى الترقية بالاختيار للكلية الى الدرجة الاولى بعد اكمال المفاضلة بينه وبين باقى المرشحين للترقية بالقرار المذكور .

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

انه ولئن كانت احكام الالفاء تنسم بالحجية المطلقة الا انه ليس من مقتضيات هذه الحجية ان تهتم قاعدة اخرى اصلية وهي قاعدة الاثر النسبى للاحكام بقصر آثار الحكم على طرفى الخصومة - وجوب التوفيق بين التزام هذه النسبية بقصر آثار الحكم على طرفى الخصومة وبين الحرص على احترام تلك الحجية المطلقة - مثال - اذا صدر حكم لصالح احد الماملين بالفاء قرار الجهة الادارية الفاء مجردا وكانت مصلحة المحكوم لصالحه تقتصر وفقا لما جاء بصحيفة دعواه على مجرد الفاء هنا القرار فيها تضمنه من تغطية فى الترقية الى الفئة الرابعة وحقه فيها بدلا من الاحدث منه فى ترتيب الامنية ومن تاريخ الحصول على المؤهل فانسه يضمن عند تنفيذ الحكم المشار اليه فى ضوء المبادئ سالفة الذكر الوقوف به عند الحد الذى يحقق مصلحة من استصدره بحيث لا يبقى بعد ذلك اى مصلحة للمحكوم لصالحه فى الاعتراض على كيفية تنفيذ الحكم - لجهة الإدارة اذا قدرت ان من المصلحة العامة الإبقاء على المراكز القانونية التى استقرت لنوبها أن تبقى على حركة الترتيبات المطعون فيها مع ارجاع امنية المحكوم لصالحه بعد ترقينه الى الفئة الرابعة التى رفع دعواه بشأن طلب الترقية اليها الى التاريخ المعين فى الحركة المرفوعة .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كانت احكام الالفاء تنسم بالحجية المطلقة الا انه ليس من مقتضيات هذه الحجية ان تهتم قاعدة اخرى اصلية وهي قاعدة الاثر النسبى للاحكام عامة وامتناع انتفاع الاغير كيدا عام بأثار هذه الاحكام ، اذ تقتصر الاستفادة من نتائج الالفاء المباشرة على من اقام دعوى الالفاء فى الميعاد دون من تقاعس عن اقامتها تهاوتا او تهيبا ، ذلك ان تنويست ميعاد الطعن بالالفاء وثيق الصلة ببدا استقرار المراكز القانونية ، ولقد حرص القضاء الادارى على التوفيق والملاحة بين التزام هذه النسبية بقصر آثار الحكم على طرفى الخصومة وبين الحرص على احترام تلك الحجية المطلقة فاعمل تلك الحجية فى الآثار القانونية المترتبة على الالفاء لزاما وفى الاوضاع التى لها ارتباط وثيق وصلة اكيدة بالمراكز المرفوعة ، وترتيبها على

ما تقدم يتمين عند تنفيذ الحكم التقيد بالحدود التي يحق فيها ذلك التنفيذ
مصلحة المحكوم له وحده دون ما يجاوز ذلك ..

ومن حيث أنه ولئن كان الثابت أن الحكم الصادر لصالح ..
ولئن قضى بالفناء قرار الهيئة المصرية العامة لتعمير الصحارى رقم ٥١٦
لسنة ١٩٦٥ للفناء مجردا إلا أن مصلحة المحكوم لصالحه تقتصر وفقا لما جاء
بصحيفة دعواه على مجرد الفناء هذا القرار فيما تضمنه من تخليه في الترقية
إلى الفئة الرابعة وأحقته في الترقية إلى هذه الفئة بدلا من السيد / ..
الأحدث منه في ترتيب الأقدمية ومن تاريخ الحصول على المؤهل ، ومن ثم
يتمين عند تنفيذ الحكم المشار إليه في ضوء المبادئ متقدمة الذكر للوقوف
به عند الحد الذي يحقق مصلحة من استصدره بحيث لا يبقى بعد ذلك أي
مصلحة للمحكوم لصالحه في الاعتراض على كيفية تنفيذ الحكم كما هو مقرر
من أن المصلحة كما يجب توافرها لقبول الدعوى يجب توافرها كذلك عند طلب
تنفيذ الحكم الصادر فيها على وجه معين ، ومن هذا فإن لجهة الإدارة إذا
تدبرت أن من المصلحة العامة - وهو ما تستقل بتقدير ملامته - الإبقاء على
المراكز القانونية التي استقرت لذويها - أن تبقى على حركة الترقيات
المطعون فيها مع إرجاع أقدمية المحكوم لصالحه بعد ترقيته إلى الفئة
الرابعة التي رفع دعواه بشأن طلب الترقية إليها - إلى التاريخ المعين
في الحركة المفعاة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية المصرية إلى أن تنفيذ الحكم
الصادر في الدعوى رقم ١٥٨٨ لسنة ٢١ ق يقتصر على من استصدره وهو
السيد / .. ويكون ذلك بإرجاع أقدميته في الفئة الرابعة
التي رقى إليها فيما بعد إلى التاريخ المعين في حركة الترقيات المفعاة
على التتمصيل آنف الذكر .

(ملك رقم ٢٨٥/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٦/٣/١٧)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

حجية الأحكام الصادرة بالإنهاء - الحجية المطلقة وقاعدة الأثر النسبي للأحكام - حجية الأحكام الصادرة بالإنهاء هي حجية عينية كنتيجة طبيعية لإعدام القرار الإداري في دعوى هي في حقيقتها اختصاص له في ذاته - الإنهاء يختلف فقد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار وهو الإنهاء الكامل وقد يقتصر على جزء منه دون باقية وهو الإنهاء الجزئي - مدى الإنهاء أمر يتحدد بطلبات الخصوم وما تنتهي إليه المحكمة في قضائها - لذا صدر الحكم بالإنهاء كلياً أو جزئياً فإن هذا الحكم يكون حجة على كافة في الخصوم وبالمدي الذي حدده الحكم - أساس ذلك : ليس من مقتضيات قاعدة الحجية المطلقة التي تنسب بها أحكام الإنهاء أن تهتم قاعدة أخرى أصلية وهي قاعدة الأثر النسبي للأحكام - تقتصر الاستفادة من نتائج الإنهاء المباشرة على من أمام دعوى الإنهاء في الميعاد دون من تقاعس في إقامتها تهالوا أو متعبها - تفويت ميعاد الطعن بالإنهاء وثيق السلطة بعبدا استقرار المراكز القانونية .

ملخص الحكم :

إن كانت حجية الأحكام الصادرة بالإنهاء هي حجية عينية كنتيجة طبيعية لإعدام القرار الإداري في دعوى هي في حقيقتها اختصاص له في ذاته ، إلا أن مدى الإنهاء يختلف بحسب الأحوال ، فقد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار وهذا هو الإنهاء الكامل ، وقد يقتصر الإنهاء على جزء منه دون باقية ، وهذا هو الإنهاء الجزئي ، وغني عن البيان أن مدى الإنهاء ، أمر يحدد بطلبات الخصوم وما تنتهي إليه المحكمة في قضائها ، فإذا صدر الحكم بالإنهاء كلياً أو جزئياً فإن هذا الحكم يكون حجة على كافة ، في الخصوص وبالمدي الذي حدده الحكم ، إذ ليس من مقتضيات قاعدة الحجية المطلقة التي تنسب بها أحكام الإنهاء أن تهتم قاعدة أخرى أصلية وهي قاعدة الأثر النسبي للأحكام ، حيث تقتصر الاستفادة من نتائج الإنهاء المباشرة على من أمام دعوى الإنهاء في الميعاد دون من تقاعس في إقامتها تهالوا أو متعبها ، ذلك أن تفويت ميعاد الطعن بالإنهاء وثيق الصلة بعبدا استقرار المراكز القانونية .

وإذا كان ذلك الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الطعنين رقمي ٦١٢ لسنة ٢١ القضائية و ٦٣١ لسنة ٢١ القضائية قد انتهى إلى إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧٥ لسنة ١٩٧١ فيها تضمنه من إحالة السيد إلى المعاش وأعلته إلى الخطة تأسيسا على أن القرار المذكور قد صدر مخالفا للقانون لعدم قيامه على سبب مشروع يبرره ، فإن حجية هذا الحكم لا تثبت إلا في الخصوص وبالمدي الذي حده هذا الحكم دون أن تمتد هذه الحجية لتشمل كل أجزاء القرار المطعون فيه وكل أخطاره بل يظل هذا القرار قائما بالنسبة إلى من لم يشمل قضاء الحكم المذكور . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف الواقع والقانون مما يضمن لذلك الحكم بالقبول .

(طعن ٦٨٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٦)

ثانيا : تنفيذ حكم الالفاء :

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

مقتضى حكم الالفاء اعدام القرار الملغى ومحو آثاره من وقت صدوره فى الخصوم وبإحدى الذى حدده الحكم — وجوب تنفيذ الحكم كاملا غير منقوص على الأساس الذى تقام عليه قضاؤه ، وفى الخصوص الذى عناه بإحدى وهى النطاق الذى حدده اذا كان القرار الملغى صادرا بالتسريح استتبع الفأوه قضائيا اعادة المدعى كما كان فى وظيفته التى كان يشغلها عند تسريحه بمرتبتها ودرجتها كما لو لم يصدر قرارا بالتسريح — أساس ذلك — وجوب اعتبار الوظيفة وكنيتها لم تشفر قانونا من الموظف المسرح — التحدى بأن قانون المحكمة العليا السابقة يمشق لم يقضن نصا صريحا يلزم بتنفيذ الحكم على هذا الوجه ، لو أن حكم الالفاء لم ينص فى منطوقه صراحة على هذه الاعانة — غير مجد — عدم جواز قصر تنفيذ الحكم على مجرد اعانة الموظف الى الخدمة فى مرتبة احدى ودرجة اقل — اعتبار ذلك بمثابة جزاء تاديبى مقنع — عدم وجود وظيفة شاغرة بالملك من نوع تلك التى كان يشغلها المدعى قبل تسريحه ليمكن اعادته اليها — لا يمنع من تنفيذ الحكم تنفيذا كاملا .

ملخص الحكم :

أن مقتضى الحكم الحائز لقوة الامر المقضى الذى قضى بالفاء القرار المطمون فيه ، هو اعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره فى الخصوم وبإحدى الذى حدده الحكم ، فان كان القرار الملغى صادرا بالتسريح — كما هو الشأن فى خصوصية هذه الدعوى — استتبع الفأوه قضائيا بحكم اللزوم اعادة المدعى كما كان فى وظيفته التى كان يشغلها عند تسريحه بمرتبتها ودرجتها كما لو لم يصدر قرارا بالتسريح ، ذلك أن مقتضى اعتبار قرار التسريح كإن لم يكن هو وجوب اعتبار الوظيفة وكنيتها لم تشفر قانونا من الموظف المسرح ، مما يستتبع وجوب اعادته فيها وتبعا لذلك تحية من شغلها بعد قرار التسريح بقرار ما كان من المقدور قانونا

اصداره لولا انه بنى على خلو تم بقرار التصريح البطلان قانونا ، فكان لزاما اعتباره بطلانا كذلك ، اذ ان ما بنى على البطلان بطلان . وما كلف الموظف المسرح بالقرار البطلان ليعتبر ان صلته بالوظيفة قد انقضت قانونا حتى يجوز ان تشغل وظيفته بغيره . ومن ثم فلا يصانف تعيين هذا الغير محسلا صحيحا . هذا ، وغنى عن القول ان اعادة الموظف الى وظيفته كما كان بمرتبتها ودرجتها هي من مقتضى حكم الانشاء بحكم اللزوم القانوني . ومن هنا يسقط التحدى بأن قانون المحكمة العليا الذى وقع النزاع فى ظله لم يتضمن نصا صريحا يلزم بتنفيذ الحكم على هذا الوجه ، كما يسقط التحدى كذلك بان الحكم الصادر من المحكمة المذكورة بالغاء قرار تصريح المدعى لم ينص فى منطوقه صراحة على هذه الاعادة ، اذ ان تنفيذ الحكم المشار اليه يجب ان يكون كهيلا غير منقوص على الاساس الذى اقام عليه قضاءه ، وفى الخصوص الذى عناه وبالمذى وفى النطاق الذى حدده ، ومن هنا كان لزاما ان يكون هذا التنفيذ موزونا ببيان القانون فى تلك النواحي والآثار كلفة ، حتى يعمد وضع الامور فى نصابها القانونى الصحيح ، وحتى لا تمس حقوق قوى الشأن ومراكزهم القانونية ، ومن ثم فلا يكتفى لن يقتصر تنفيذ الحكم على مجرد اعادة الموظف الى الخدمة ، ولكن فى مرتبة لغنى ودرجته اقل ، والا لكان مؤدى هذا ان الحكم لم ينفذ فى حته تنفيذا كهيلا بل نفذ تنفيذا مبتورا منقوصا ، ولكن هذا بمثابة تنزيل له فى مرتبة الوظيفة او فى درجتها ، وهو جزء تلايىي مقنع . ولا يجدى فى تبرير مثل هذا التنفيذ المنقوص ان تكون الادارة قد جازفت بعد اصدارها قرارها المعيب بشغل وظيفة الدعوى ، سواء بالتعيين فيها ابتداء او بالتفريع اليها ، فالتفت بتصرفها هذا صعوبة قوامها عدم وجود وظيفة شافرة بالملك من نوع تلك التى كان يشغلها المدعى قبل تصريحه ليكن اعدته اليها ، ما دامت الادارة هي التى تسببت بتصرفها غير السليم فى ايجاد هذه الصعوبة ، وخلق الوضع غير القانونى الذى كان مثار دعوى الانشاء . فلا يجوز لها ان تتحدى بخطئها فى ايجاد هذا الوضع الذى لا ذنب للمدعى فيه ، اذ لا يجوز ان يضار المدعى بذلك فيكون ضحية هذا الخطأ . ولا مندوحة للادارة - والحالة هذه - من تعبير الوسائل الكفيلة باعادة الحق فى نصابه نزولا على حكم الانشاء ومقتضاه وازالة

الموائق التي تحول دون ذلك ، إما بتخلية الوظيفة التي كان قد فصل عنها
المدعى بقرار التسريح الملغى وتعيينه فيها ذاتها ، أو بتعيين المدعى في
وظيفة أخرى شباغة من نفس المرتبة والدرجة ، واعتباره فيها قانونا منذ
تسريحه الاول ، لو أرادت الإدارة الإبقاء على الموظف الشاغل لوظيفة المدعى
الاصلية ، ذلك أن الأصل في الإلغاء أنه يترتب عليه زعزعة جميع المراكز
القانونية غير السلبية التي ترتبت على القرار الملغى ، ويصبح من المتعين
في تنفيذ الحكم الذي قضى بإلغائه أن يعاد تنظيم المراكز القانونية على مقتضى
حكم الإلغاء ، حتى ينال كل موظف ما كان يستحقه بصورة عادية فيها لو لم
يرتكب المخالفة في القرار الملغى .

(طعن ٧ ، ٨ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

الإلغاء قد يكون مجردا وقد يكون بالإلغاء النسبي — الحكم بالإلغاء
النسبي — كيفية تنفيذه — الحكم بالإلغاء المجرد — كيفية تنفيذه — تطبيق
ذلك على تنفيذ الحكم الصادر بإلغاء قرار الترقية الفاء مجردا .

ملخص الفتوى :

أن الحكم الصادر بإلغاء قرار إداري قد يكون شاملا لجميع أجزائه
بحيث يتناول القرار جميعه بكل آثاره ، أي يترتب عليه اعدام القرار كله
وهو ما يسمى بالإلغاء المجرد أو الكلل . وقد يقتصر على أثر من آثار
القرار أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليما فيكون الإلغاء نسبيا أو جزئيا .

وأكثر ما تكون حالات الإلغاء النسبي أو الجزئي في القرارات الفردية
المتعلقة بالوظائف العامة لا سيما قرارات التعيين والترقية فقد تصدر
الإدارة قرارات بتعيين أو ترقية بعض الموظفين مع وجود من هم أحق منهم
بذلك متى هذه الحالة تكون مصلحة الطاعن لا في إلغاء تعيين أو ترقية
الموظف المطعون في توقيته أو تعيينه وإنما في أن يعين أو يرقى هو ويصدر

الحكم في تلك الحالة بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي الطاعن في التعيين أو الترقية أي أن الإلغاء يقتصر على الأمرين من آثار هذا القرار هو تخطي الطاعن في التعيين أو الترقية ولا يشمل عملية التعيين أو الترقية في ذاتها ولذلك فهو لا يتناول القرار المطعون فيه بمرجه .

وهنا تكون الإدارة بالخيار بين الإبقاء على القرار المطعون فيه وتصحيح الوضع بالنسبة للطاعن أو إلغاء هذا القرار في الخصوص الذي حدده الحكم إذا كان ذلك هو السبيل الوحيد لتصحيح الوضع . يقتضى أنه إذا كانت هناك درجات خالية تسمح بتعيين أو ترقية الطاعن دون المساس بالمطعون في تعيينه أو ترقيته فلها أن تبقى على القرار المطعون فيه وتعين أو ترقى الطاعن على الدرجة الخالية مع إرجاع أفضيته فيها إلى تاريخ صدور القرار المحكوم بإلغائه . أما إذا لم تكن ثمة درجات خالية وقت تنفيذ الحكم فلا مناص عندئذ من إلغاء تعيين أو ترقية الموظف الذي ساء الحكم أو آخر المرتين أو المعينين بالقرار المطعون فيه وترقية الطاعن أو تعيينه محله .

أما الإلغاء الكلي أو المجرد فانه يتناول القرار جميعه بكل أجزائه وآثاره لأن البطلان الذي يؤدي إلى إلغاء هذا القرار انما يعيب القرار في ذاته . وهنا يكون من شأن حجية الحكم الصادر بالإلغاء أن يضحى القرار المحكوم بإلغائه كان لم يكن ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو الشأن جميعا من هذا الإلغاء باعتبار أن القرار لم يعد موجودا أو قليلا للنفذ .

وبناء على ذلك فانه يترتب على صدور حكم بإلغاء قرار ترقية إلغاء مجردا لعدم هذا القرار جميعه وكل الآثار المترتبة عليه ، واعتباره كأن لم يكن وبالتالي إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل صدور ذلك القرار الملغى على اعتبار أنه لم يصدر أصلا .

وهنا تلتزم الإدارة بإزالة هذا القرار وجميع ما ترتب عليه من آثار بأمر رجعي من تاريخ صدوره حتى وقت الحكم بإلغائه . ويؤدي ذلك ترتيب التزامات سلطة أخرى وإيجابية على عاتق الإدارة فتلتزم بالإمتناع مستقبلا عنه

تنفيذ القرار المحكوم به، كما تلزم باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة الحالة الى ما كانت عليه وما تكون عليه لو لم يصدر القرار .

وبالتطبيق لذلك فان من شأن الحكم بإلغاء قرار الترقية إلغاء مجردا ان تصبح الدرجات التي كان يشغلها الموظفون الذين ألغى قرار ترقيةهم شاغرة. ولكن هذا لا يعنى أن الحكم بالإلغاء المجرد يكسب الطاعن حقا في الترقية الى الدرجة التي ألغيت الترقيات اليها كما هو الحال في الإلغاء النسبي . بل يكون شأن الطاعن هو شأن الموظفين الذين ألغيت ترقيةهم من ناحية وضعه في المركز القانوني الذي كان يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى .

ومن حيث أن الأحكام الصادرة في الحالة محل البحث قد قضت بإلغاء القرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيها تضمنه من تعديل ائتمنيات بعض الموظفين في الدرجات الخامسة والرابعة وإلغاء القرار رقم ١٤٥٨ لسنة ١٩٦٤ فيها تضمنه من ترقية بعض موظفي الوزارة الذين عدلت ائتمنياتهم بالقرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ إلغاء مجردا « وكذلك » إلغاء القرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ إلغاء مجردا « فمن شأن مقتضى ذلك هو اعدام كل اثر لهذه القرارات بحيث تعتبر وكأنها لم تكن منذ صدورهما . مع مراعاة أن القرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ اشتمل على تعديل ائتمنيات بعض العاملين في الدرجتين الخامسة والرابعة اداري والدرجة السابعة كتابي وجاء الإلغاء مقصورا على تعديل ائتمنيات في الدرجتين الخامسة والرابعة فمن ثم يقتصر الإلغاء - في النطاق الذي يدور حوله البحث - على تعديل ائتمنيات في هاتين الدرجتين » .

وتأسيسا على ذلك لا يسوغ الإبقاء على التسويات والترقيات الملغاة مع تسوية حالة من صدرت الأحكام لصالحهم لأن هذا الاجراء فيه تعطيل لتنفيذ ما قضت به الأحكام من إلغاء القرارات إلغاء مجردا . والحكم بالإلغاء المجرد ، حسبما سبق البيان ، من شأنه اعدام القرار بحيث لا يحتج به في مواجهة أحد وبحيث يستفيد من الإلغاء ذوو الشأن جميعا .

ومن حيث أن ما اشترطت اليه الوزارة لا يغير مما تقدم . ذلك أنه من غير المتبول الآن القول بأن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ يعد قانونا مفسرا

وليس منشأ الأحكام جديدة لأن هذه مسألة فصل فيها الحكم وتتمازض اثراتها مع حجته - كما أن الرغبة في عدم زعزعة المراكز القانونية لعدد من العاملين لا يمكن التسليم به كسبب يحول دون تنفيذ الحكم . والاصل في القرار الباطل أنه لا يكسب حقا يتمتعين حالته .

وفضلا عن ذلك فإن القرارات المحكوم بإلغائها كما أعطت حقوقا لغير أصحابها أضرت بحقوق مشروعة لغيرهم ، وليس من شك في أن إعادة الحقوق لنوابها أولى بالرعائية والحماية من الإبقاء على حق أعطى لغير مستحقه .

كما أن توجيهات السيد رئيس الوزراء التي أشارت إليها الوزارة ليس فيها ما يفيد عدم تنفيذ الأحكام الحائزة لحجية الأمر المقضى . وكثيرا ما أصدر المشرع تشريعات تعالج أوضاعا معينة وصدرها بعبارة « مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية » .

أما بخصوص ما أشارت إليه الوزارة من أن « بعض من شملهم القرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ صدرت لصالحهم أحكام بالقرار ما تم بالنسبة لهم وإن بعضهم الآخر قد تنازل عن الدعاوى بناء على طلب الوزارة للتسليم بحقهم في أرجاع التقديرات مما يعتبر بمثابة صلح وبالتالي لا يسوغ المساس بحق هاتين الطائفتين الذي كمله هذا القرار حتى لا تتزعزع الثقة في جهة الإدارة » هذا القول في شقة الأول مودود بلن الحكم الذي قدمته الوزارة في هذا الشأن وهو الصادر في الدعوى رقم ٢٢٥ لسنة ١٧ قضائية لم يتعرض في شيء للقرارات التي قضى بإلغائها إلغاء مجردا وإنما الثابت من استقرائه أن المدعى اتهم دعواه طالبا أرجاع أقدميته في الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إلى ١٩٥٤/٦/٢٢ ، تاريخ انتهائه من أداء امتحان بكالوريوس التجارة مع ما يترتب على ذلك من آثار ونعى على الوزارة إصدار قرارها رقم ٤١٢ لسنة ١٩٦٢ بأرجاع أقدميته في هذه الدرجة إلى تاريخ اعتماد مجلس الجامعة لنتيجة الامتحان . ومن ثم لا يمكن القول بأن هناك تمازضا في الأحكام .

أما الشق الثاني من هذا القول مودود بلن من المسلم أن كافة الأحكام

المتعلقة بالوظيفية العامة تعد من النظم العام والمرد فيها الى احكام القانون وحده وبالتالي فان اقرار الادارة للموظف بوضع مخالف للقوانين واللوائح لا يحول بعد ذلك دون ازالة حكم القانون عليه لتعلق الامر بلوغاء ادارية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لارادة قوى الشأن او اتفاهم او قراراتهم المخالفة لها .

يضاف الى هذا ان المادة ٥٥١ مدنى على انه « لا يجوز الصلح فى المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية او بالنظام العام » .
ومن حيث ان القول بان الغاء هذه القرارات المحكوم بالغائها والابقاء على قرارات اخرى مماثلة لم يطعن فيها من شأنه احداث خلطة فى المراكز القانونية لان اصحاب القرارات الاخيرة احدث من بعض من شملتهم القرارات الملمون فيها وان قرارات الترقية التى ترتبت لمن شملهم القرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ قد تحصنت باستثناء القرار رقم ١٤٥٨ لسنة ١٩٦٤ الذى حكم بالغائه . هذا القول لا يغير من الامر شيئا فى مجال بحث كيفية تنفيذ احكام صادرة بالالغاء المجرى فى خصوصيات معينة .

ومن حيث ان ما لوردته الوزارة من وفاة بعض من شملتهم القرارات الغاء او نظهم لجهات اخرى وترقيتهم فيها الى درجات اعلى لا يغير من النظر المتقدم لان الامر يقتضى اعادة الحال الى ما كانت عليه على أساس عدم صدور القرارات المحكوم بالغائها دون الادعاء باى حق مكتسب .

وبعبارة اخرى فان من شأن الالغاء — كما جاء فى عبارات حكم محكمة القضاء الادارى محل البحث — ان تعيد الجهة الادارية الترتيبات من جديد على الوجه القانونى السليم .

ومن هنا فان الحكم بالالغاء المجرى يقتضى اعادة الحال الى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى . فتلغى القرارات او المراكز التى ترتبت عليه دون حاجة الى الطعن فى هذه القرارات استقلا خلال المواعيد المحددة قانونا ودون حاجة الى التمسح ضراحة فى الحكم على الغائها . وبذا ينفسح المجال امام جهة الادارة لاعادة بناء المراكز الغاء بناء يتفق واحكام القانون .

..... واخيرا فان القول بان الحكم فى الحالة المعروضة قد تضمن الغاء

القرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ إلغاء جزئيا نظرا لأن هذا القرار — الذى يقوم على أساس واحد هو القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ — يشتمل على تسويات فى مختلف الدرجات ولم يقصد الحكم الا بإلغاء تعديل اقتدييات العاملين فى الدرجتين الخامسة والرابعة والخلوص من ذلك ، كما ترى الوزارة ، الى جواز تسوية حالة الطاعنين والابقاء على القرار المضى بالفعل . هذا القول ليس صحيحا على اطلاقه لأن الدعاوى التى عرضت على المحكمة كانت خاصة بتعديل الاقتدييات فى الدرجتين الخامسة والرابعة ادارى ومن هنا صدر الحكم قاضيا بالإلغاء فى هذا النطاق .

والإلغاء فى الحدود التى جاء بها الحكم هو إلغاء مجرد وليس إلغاء نسبيا حيث لم يقتصر على إلغاء القرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ آنف الذكر بالنسبة للمطعون فى تعديل اقتديياتهم فحسب ، بل جاء شاملا لكل العاملين الذين تناولهم القرار من شاغلى الدرجتين الخامسة والرابعة ادارى ، وبالتالي يمتنع اعدام كل اثر للقرار بالنسبة الى تعديل الاقتدية فى هاتين الدرجتين بحيث لا يسوغ تسوية حالة من صدر الحكم لصالحهم مع الإبقاء على ما قضى الحكم بإلغائه إلغاء مجردا .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم جميعه لا يجوز الإبقاء على ما تضمنته القرارات المحكوم بإلغائها مع تسوية حالة من صدرت الاحكام لصالحهم لأن هذا الاجراء ينطوى على تعطيل لتنفيذ ما قضت به تلك الاحكام من إلغاء القرارات المشتر إليها إلغاء مجردا .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان صدور الاحكام بإلغاء القرارات الوزارية لرقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ ، ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، ١٤٥٨ لسنة ١٩٦٤ إلغاء مجردا من شأنه اعدام كل اثر لهذه القرارات . مع مراعاة ان الإلغاء بالنسبة للقرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ جاء مقصورا على تعديل اقتدييات العاملين من الدرجتين الخامسة والرابعة ادارى . وبناء على ذلك لا يسوغ الإبقاء على ما تضمنته هذه القرارات وتسوية حالة من صدرت الاحكام لصالحهم .

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

الإلغاء الكلى والإلغاء الجزئى للقرار الإدارى يقتضى كل منهما -
نفاذ القرار الإدارى بأثر رجعى نزولا على مقتضى حكم الإلغاء او مقتضى سحب
القرار - صدور قرار من وزارة التربية والتعليم بترقية عدد من الموظفين
الى الدرجتين السادسة والخامسة ، ثم الحكم بإلغاء هذا القرار فيما تضمنه
من تخطى بعض الموظفين وكثرة الظلمون تبعا لذلك - وجوب إعادة النظر
فى مراكز المرقين بمقتضى هذا القرار الملغى وإجراء المفاضلة بينهم وبين من
تخطوا على أساس الكفالية التى انخفضت أصلا كمعيار لحركة الترقية الملقاة
ثم تجرى حركة ترقية جديدة على الأساس الصحيح مع اعداد كل قرار صدر
مستندا للقرار الملغى او المسحوب - استفاد تاريخ الترقية الجديدة الى
تاريخ الحركة محل الظلم .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٥ أصدرت وزارة التربية والتعليم
القرار رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٥ متضمنا ترقية عدة موظفين من وزارة
التربية والتعليم بالاختيار اعتبارا من اول ديسمبر سنة ١٩٥٤ هم تسعة
موظفين رقاوا الى الدرجة الخامسة وستة عشر موظفا رقاوا الى الدرجة
السادسة وقد طعن فى هذا القرار بعض الموظفين الذين لم تشملهم
الترقية ، ألام القضاء الإدارى وتظلم منه آخرون ، فاصدرت لصالحهم
قرارات بإلغاء فيما تضمنه من تخطيهم وذلك تنفيذا لما صدرت لصالحهم
أحكام تقضى بذلك واستجابت لتظلمات الآخرين ولما تكررت التظلمات
بمسد ذلك استطلعت الوزارة رأى إدارة الفتوى والتشريع المختصة
فأشارتها بأن تصحيح الأوضاع ووقف التظلمات من القرار المشار اليه يقتضى
الرجوع الى تاريخ حركة الترقيات وأن يجدد - فى هذا التاريخ -
من كان يستحق الترقية طبقا لمعيار الكفالية والادمية وذلك فى حدود
عدد الدرجات الخالية وقتئذ وأن تسحب بأثر رجعى الترقية التى تمت
مخالفة لأحكام القانون . ولكن احدى اللجان التى شكلت فى الوزارة لبحث هذا
الموضوع رأت عدم التعرض لحركة الترقيات ثم رأت لجنة شؤون

الموظفين اتباع ما اشارت به ادارة الفتوى والتشريع بالنسبة الى الدرجة الخامسة فحسب .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة يوم ٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٢ فاستقر لها أن الأصل في نفاذ القرارات الادارية أن تقتصر بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة الى المستقبل ولا تسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة على تاريخ صدورها وذلك احتراماً للمراكز القانونية التي نشأت قبل هذا التاريخ ويرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات فيجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعي ومنها القرارات التي تصدر تنفيذاً لأحكام صادرة من جهات القضاء الاداري بإلغاء قرارات ادارية . ومعنى الرجعية في هذه الحالة أن تنفيذ الحكم بالإلغاء يقتضى من الادارة موقفاً ايجابياً وذلك باتخاذ الاجراءات وامداد القرارات اللازمة لتنفيذ حكم الالغاء كما يقتضى منها موقفاً سلبياً وذلك بالامتناع عن اتخاذ أى إجراء او اصدار أى قرار استناداً الى القرار الملغى مما يتعارض مع مقتضى الحكم بإلغائه . ويقتضى الموقف الإيجابي المشار اليه أن تعيد جهة الادارة النظر في الآثار التي ترتبت في الماضي على القرار الملغى ومن بينها القرارات التي ربطتها بالقرار الملغى رابطة تبعية بحيث لا تقوم هذه القرارات وحدها بونه .

وقد يكون إلغاء القرار إلغاء كلياً فيستتبع الإلغاء اصدار القرار بكافة ما يرتب عليه من آثار واعتباره كأن لم يكن في الماضي وفي المستقبل ، وقد يكون الإلغاء جزئياً يقتصر على شطر منه او اثر من آثاره كما هو الشأن في الحكم بإلغاء قرار الترقية فيها تضمنه من تخطى المدعى ، وفي هذه الحالة يتعين على الجهة الادارية أن تعيد بحث حالة كل من مسهم الحكم وتصدر القرارات اللازمة لاعادة الحال الى ما كانت عليه اقراراً للوضع السليم الذي أخل به القرار الملغى .

ولا يكون قيام جهة الادارة بالاجراءات المتقدمة في حالة الحكم بإلغاء القرار الاداري فحسب ، بل انها ملزمة باتباعها ايضاً في الحالات التي تستجيب فيها الى تظلمات ذوى الشأن وذلك حين يتكشف لها احتمال

الحكم لهم قضاء بالغاء القرار الذي يتظلمون منه فيما يتضمنه من مساس
بمراكزهم الذاتية .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون الحكم القانوني الصحيح في الحالة موضوع
استطلاع الرأي أن القرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٥ يعتبر ملغى إلغاء جزئيا
فيما تضمنه من تخطى الموظفين الذين صدرت لهم احكام من القضاء
الإدارى أو استجابت الوزارة لتظلماتهم ، ويتقضى أعمال هذا الإلغاء
إعادة المفاضلة بين هؤلاء جميعا وبين الرقيين أصلا بالقرار المشار اليه
وذلك بترتيب كلياتهم بحسب تقاريرهم السرية الموضوعة طبقا لاحكام
القانون في الأعوام التي اتخذت أساسا للمقارنة والمفاضلة بين النظراء
ثم إصدار قرارات بترقية الموظفين المستحقين للترقية الى الدرجة
الخامسة والسادسة الكتابية ونقا لمعيار الكفاءة التي اتخذ أساسا للحركة
المطمون فيها وفي حدود عدد الدرجات الخالية في تاريخ هذه الحركة
مع إعادة النظر في - ضوء هذه التسوية - في القرارات التي صدرت
مستندة الى القرار المطعون فيه أو الى القرارات الصادرة تنفيذا لاحكام
أو تظلمات الطاعنين .

وغنى عن البيان أن ترقية الموظفين المستحقين للترقية الى الدرجتين
الخامسة والسادسة على النحو السابق ايضاحه تستند في تاريخها
الى تاريخ الحركة المطعون فيها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى اجراء المفاضلة بين الرقيين بالقرار
رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٥ وبين من اتى هذا القرار فيما تضمنه من تخطيط
سواء بسبب صدور احكام من القضاء الإدارى لصالحهم أو بسبب
استجابة الوزارة لتظلماتهم ثم يرقى اكثرهم كفاءة حسب المعيار السابق
بياتها وفي حدود عدد الدرجات الخالية في تاريخ حركة الترقيات مع إعادة
النظر في ضوء هذه الترقية - وفي القرارات التي صدرت مستندة الى
القرار المطعون فيه أو الى القرارات الصادرة تنفيذا لاحكام أو تظلمات
الطاعنين وإلى أن ترقية المستحقين للترقية تستند الى تاريخ الحركة
المطمون فيها .

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

حكم بالإنهاء الجرد - تنفيذه - إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى - يقتضى ذلك - إلغاء كل ما ترتب على القرار الملغى من آثار وتصحيح الأوضاع بالنسبة إلى القرارات التالية - لا مجال للاحتجاج بالحقوق المكتسبة في الترقيات التي تمت بهذه القرارات .

ملخص الفتوى :

إن مقتضى صدور الحكم بالإلغاء الجرد أن تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار ، على اعتبار أنه لم يصدر أصلاً ، ومؤدى هذا ترتيب التزامات سلبية وأخرى إيجابية على عائق الإدارة ، فلتتزم بالامتناع مستقبلاً عن تنفيذ القرار المحكوم بإلغائه كما تلتزم باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة الحالة إلى ما كانت وما تكون عليه لو لم يصدر القرار .

ولما كان القرار الصادر بالترقية ينشئ المركز القانوني فيها بأثاره في نواحي عدة سواء من ناحية تقديم الموظف إلى الدرجة التالية أو من ناحية الموازنة في ترتيب الأقدمية في الترقية بين ذوي الشأن ، ومن ثم يتعين عند تنفيذ حكم الإلغاء أن يكون تنفيذه طبقاً للقانون في كافة تلك النواحي والآثار وذلك وضماً للأمر في نصها الميسلم ولعدم الإخلال بالحقوق أو المراكز القانونية بين ذوي الشأن .

وترقياً على ما تقدم غايته إذا كانت أقدمية موظف عند تعيينه في وظيفة مسكوت عن ذلك بوزارة الخارجية تستند إلى أقدميته في الدرجة الخامسة التي حصل عليها في مصلحة الضرائب في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قبل نقله إلى وزارة الخارجية وقد عدلت هذه الأقدمية بمقتضى قرار إداري صدر تنفيذاً لحكم بإلغاء ترقيته إلى هذه الدرجة

فأصبحت راجعة إلى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٣ ومن ثم يتمين إرجاع اقدميته في وظيفة سكرتير ثالث إلى هذا التاريخ الأخير وتعديل ترتيبه في اقدمية تلك الوظيفة بين زملائه على هذا الأساس .

ولما كان يترتب على حكم الإلغاء كل ما ترتب على القرار الملغى من آثار في الخصوص الذي أتبني عليه الحكم في ضوء الأساس الذي أقام عليه قضاءه ، وعلى مقتضى ذلك فإنه يتمين تصحيح الأوضاع بالنسبة إلى القرارات التالية أعمالا لأثر الحكم المشار إليه ، ذلك أن كل قرار منها يثأثر حتما بإلغاء القرار السابق عليه ما دامت الترتيبات فيها جميعا ينحلها الدور في ترتيب الاقدمية عند النظر في الترقية.

فإذا كانت الترقية إلى وظيفة سكرتير ثان ثم إلى سكرتير أول قد تمت على أساس الاقدمية فإنها تتأثر حتما بالحكم الصادر بإلغاء ترقيته إلى الدرجة الخامسة التي تم على أساسها تحديد اقدميته في وظيفة السكرتير الثالث .

ولا مجال للاحتجاج بالحق المكتسب لصاحب الشأن في الترتيبات التي تمت استنادا إلى القرار الذي قضى بإلغائه ، ذلك أن القرار الباطل لا يكسب حقا كما أن كافة القرارات التالية بنيت على ذلك القرار الباطل فتعتبر باطلة كذلك طبقا لقاعدة أن ما أتبني على الباطل فهو باطل .

وعلى هذا فإن تسوية حالة الموظف المشار إليه تكون على أساس اعتبار اقدميته في وظيفة سكرتير ثالث راجعة إلى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٣ وهو التاريخ الصحيح لترقيته إلى الدرجة الخامسة بمصلحة الضرائب - ثم ترقيته إلى الوظائف التالية وفقا لترتيب اقدميته بين زملائه .

(فتوى ٢٩٦ في ١/٥/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

الفاء مجرد - تنفيذه - صدور حكم بالفاء قرار ادارى الفاء مجردا -
اثره - اعادة الحالة الى ما كانت عليه واسترداد سلطتها في اصدار قرار
جديد في ضوء ما قضت به المحكمة - الحكم بالفاء ترقية مدرسين
بالجامعة الى اساتذة مساعدين لعدم استيفائهم الحد الواجب انقضاؤها
للترقية - تنفيذ الحكم يوجب الفاء القرار المشار اليه واصدار قرار بترقيتهم
من تاريخ استكمال المدة التي اشار اليها الحكم - اثر ذلك على قرارات
الترقية الى درجة استاذ السابق صدورها - اعتبارها غير مستندة الى
اساس سليم الا اذا توفرت بشأتها المادة المسترطة قانونا محسوبة من تاريخ
الترقية الى استاذ مساعد على الاساس الذي قرره الحكم .

ملخص القضية :

ان الحكم بالفاء قرار ادارى الفاء مجردا يعيد الحالة الى ما كانت عليه
قبل صدوره ويعود لجهة الادارة سلطتها في اصدار قرار جديد على ضوء
ما قضت به المحكمة في حكمها الصادر بالالفاء .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في القضية رقم
١٦١ لسنة ٥ قضائية ان المحكمة اقامت قضاءها بالفاء ترقية الاساتذة
المساعدين المشار اليهم على عدم استيفائهم الحد الواجب انقضاؤها في
الدرجة السابقة او من تاريخ الحصول على المؤهل قبل الترقية لوظيفة
استاذ مساعد ومن ثم يتمين ان يكون تنفيذ هذا الحكم على ضوء
ما اقامت عليه المحكمة قضاءها وذلك بالفاء القرار الصادر في ١٩
من يونية سنة ١٩٥١ والمصدق عليه من وزير التربية والتعليم في
٢١ يونية سنة ١٩٥١ بترقيتهم الى وظائف اساتذة مساعدين واصدار
قرار بترقيتهم الى هذه الوظائف من تاريخ استكمال كل منهم المدة التي
اشار اليها الحكم .

ومن حيث أن ترقية الدكتور ... الذى رقى الى وظيفة استاذ فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ أنها هى مرتبة على ترقية الى وظيفة استاذ مساعد بتاريخ ١٩ من يونية سنة ١٩٥١ هذه الترقية التى قضى بالغاها بالحكم المشار اليه مما يجعل الترقية الى وظيفة استاذ غير مستفدة الى أساس سليم اذ ما كان يجوز ترقية اليها الا من تاريخ انقضاء المدة التى اشترطها القانون محسوبة من تاريخ ترقية الى وظيفة استاذ مساعد على الأساس الذى قرره الحكم المشار اليه .

أما فيما يتعلق بالدكتور ... فإنه لما كانت الجامعة قد قررت اعفاءه من شرط الحصول على درجة الدكتوراه عند تعيينه فى وظيفة مدرس استنادا الى الرخصة الاستثنائية المقررة بالمادة الثانية من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ فى شأن شروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة واكتفاء بالأجازات العلمية الأخرى التى اعتبرتها كافية وبذلك يكون قد توافرت فيه الصلاحيات من حيث مؤهله لوظائف هيئة التدريس وليس ثبت ما يمنع من ترقية الى وظيفة استاذ مساعد بعد استكماله مدة الأربع سنوات اللازم قضاؤها فى وظيفة مدرس .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن تنفذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ١٦١ لسنة ٥ قضائية بجلسة ٩ من مايو سنة ١٩٥٩ يقتضى :

١ — إلغاء القرار الصادر من مجلس جامعة القاهرة فى ١٩ من يونية سنة ١٩٥١ والمصدق عليه من وزير التربية والتعليم فى ٣١ من يونية سنة ١٩٥١ فيها تضمنه من ترقية الدكتور ... الى وظائف أستاذة مساعدين .

٢ — إصدار قرار بترقيتهم الى هذه الوظائف كل من تاريخ استيفائه شرط المدد الواجب توافرها للترقية الى وظيفة أستاذ مساعد .

٢ - إلغاء ترقية الدكتور ... الى وظيفة استاذ المترتبة على ترقينه الى وظيفة استاذ مساعد المقضى بالغائها بالحكم سالف الذكر واصدار قرار جديد بترقيته الى وظيفة استاذ من تاريخ استيفاء المدة بعد ترقينه لوظيفة استاذ مساعد تنفيذا للحكم المشار اليه .

٤ - ترقية الدكتور ... الى وظيفة استاذ مساعد من تاريخ استكمال شرط المدة استنادا الى الاجازات الطبية التى اعتبرت كافية عند تعيينه فى وظيفة مدرس ..

(فتوى ٨٧٦ فى ١٩٦٧/٦/٢٦)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

ترقية - حكم بالالفاء المجرى (الكمال) - كيفية تنفيذه - اثر ذلك على القرارات المترتبة على القرار الملغى - الفاوما دون حاجة الى الطعن فيها استقلا او الى نص صريح فى الحكم على ذلك .

ملخص الفتوى :

ان حكم الالفاء المجرى يقتضى اعادة الحال الى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى ، فتلغى القرارات او المراكز القانونية التى ترتبت عليه ، وذلك دون حاجة الى الطعن فى هذه القرارات استقلا خلال المواعيد المحددة قانونا ودون حاجة الى النص صراحة فى الحكم على الغائها ، وبذلك ينفسخ المجال لهم الوزارة لاعادة بناء المراكز القانونية الملغاة بناء يتفق واحكم القانون ، فتعيد اجراء الترقية الى الدرجة الاولى فى ضوء المركز القانونى الذى يكتسبه الموظف فى الدرجة الثانية التى اعيدت ترقينه اليها من جديد وبالنظر الى تاريخ هذه الترقية الجديدة ، ويترتب على ذلك ان تاريخ القرار الذى يعيد اجراء الترقية الى الدرجة الاولى لا يرتبط بتاريخ

القرار السابق اصداره بالترقية اليها ، فقد يستحق الموظف الترقية الى الدرجة الاولى اعتبارا من تاريخ القرار السابق أو من الفترة بين هذا التاريخ وبين تاريخ صدور الحكم بالإنهاء وقد لا يلحقه الدور من الترقية الى الدرجة الاولى وهذا كله تبعا لتصديق مركزه القانوني الجديد من العرجة الثانية وباعتباره أن هذا المركز هو الأساس الذي يستند اليه في إعادة الترقيات الى الدرجة الاولى .

(فتوى ٨٦٥ من ١٢/٧/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

الحكم بالإنهاء المجرى (الكابل) كيفية تنفيذه — أثر ذلك على قرار الترقية الملغى والقرارات التالية بترقية الموظفين الأحدث الى ذات الدرجة .

ملخص الفتوى :

إن الحكم الصادر بإنهاء قرار الترقية إلغاء مجردا يكون تنفيذه على الوجه القانوني بإلغاء القرار كاملا وكذلك ما ترتب عليه من آثار واعتباره كأن لم يكن وإعادة الحال الى ما كانت عليه قبل صدوره ، ويكون هذا الإلغاء بأثر رجعي يرتد في الماضي الى تاريخ صدور القرار الملغى وعلى الوزارة أن تعيد النظر في المراكز القانونية للموظفين الذين ألغيت ترقيةهم بعد مدة طويلة صدرت خلالها قرارات ترقية موظفين آخرين أحدث منهم الى ذات الدرجة التي ألغيت ترقيةهم اليها ، وتكون إعادة الترقيات الملغاة بأثر رجعي يرجع الى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغى وتاريخ صدور الحكم بإلغائه على أن يوضع كل موظف من الموظفين الذين ألغيت ترقيةهم في مركزه القانوني الذي كان يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى أصلا وتسوى حالته في العرجة المرتق اليها على هذا الأساس متى كان دور الترقية يدركه طبقا للقواعد القانونية السليمة دون اعتداد بالقرار الملغى وتاريخ صدوره أو القواعد التي صدر استنادا اليها .

وبالنسبة الى من حصل على الحكم بإلغاء القرار فإن هذا الحكم لا يكسبه حقا في الترقية الى الدرجة التي ألغيت الترقيات اليها بل يكون شأنه شأن الموظفين الذين ألغيت ترقياتهم فيوضح في المركز الذي كان يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى .
(فتوى ٨٦٥ في ١٢/٧/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

ترقية بالاختيار — الحكم بإلغائها إلغاء مجردا — اثره على الترقيات التالية — الحكم بإلغاء قرار الترقية الى الدرجة التالية بعد اذ رقى بعض من شملهم القرار الى الدرجة الاولى — اثره — وجوب اعادة الترقية الى الدرجة الاولى في ضوء المركز القانوني الذي يكتسبه الموظف في الدرجة الثانية التي يعاد ترقيته اليها من جديد — المفاضلة بين من يرقون الى الدرجة الثانية تمهيدا لترقيتهم الى الدرجة الاولى — اختصاص لجنة شئون الموظفين بإجرائها .

ملخص الفتوى :

ان مقتضى الحكم بإلغاء قرار الترقية لبعض موظفي الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية بالاختيار — بعد اذ كان بعضهم قد رقى الى الدرجة الاولى — مقتضى ذلك الحكم هو ، كما جاء بفتوى الجمعية العمومية ، اعادة الترقية الى الدرجة الاولى ، على أن يكون ذلك « في ضوء المركز القانوني الذي يكتسبه الموظف في الدرجة الثانية التي يعاد ترقيته اليها من جديد وبالنظر الى تاريخ هذه الترقية الجديدة ، وبغض النظر عن القرار السابق اصداره بالترقية الى الدرجة الاولى أو تاريخ اصداره » . وبذلك تتمتع المفاضلة بين من يرقون الى الدرجة الثانية تمهيدا لترقيتهم الى الدرجة الاولى ، فإن الاختصاص بإجراء هذه المفاضلة ينبعث بلا جدال

للجنة شؤون الموظفين - لأن الموظفين من الدرجة الثانية فما فوقها لا يخضعون أصلا لنظام التقارير السنوية (المادة ٣٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) ، وعليه يكون من الطبيعي أن يقوم تقدير لجنة شؤون الموظفين بمقام هذه التقارير في تقدير كفاءتهم وصلاحياتهم للوظائف التي يرقون إليها . لأنها بحكم تشكيلها واتصال أعضائها بالمرشحين أقدر على بيان حقيقة أقدارهم وتعرف كفاءتهم .

لكل ما تقدم انتهت الجمعية العمومية في خصوصية الحالة المعروضة الى انه ليس ثبت ما يمنع لجنة شؤون الموظفين من أن تصدر لتقدير درجة كفاءة الموظف الذي لم يوضع عنه قبل صدور الحركة المرفوعة تقرير أصلا ، فإذا كان الموظف قد وضع عنه تقرير نلتص كان لها أن تسد الناقص فيه ، وذلك تمهيدا لترقيتهم بأثر رجعي من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية أو الى ما فوقها من الدرجات ، لها بالنسبة الى الموظفين الذين وضعت عنهم قبل الترقية المرفوعة تقارير مرت بالرئيس المباشر والمدير المحلي ورئيس المصلحة دون أن تعتمد في حينها من لجنة شؤون الموظفين فليس ثبت ما يمنع اللجنة الآن من اعتمادها .

(فتوى ٥١٧ في ١٦/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

حكم بالفناء قرار بالترقية الفاء مجردا — اثره اعدام هذا القرار وكل آثاره المترتبة عليه واعتباره كأن لم يكن أصلا — مقتضى ذلك بالنسبة الى قرار بالترقية ، أن الدرجات التي كان يشغلها الموظفون الذين ألغيت ترقياتهم تصبح شاغرة — مع ذلك ، فالحكم بالإلغاء المجرد لا يكسب الطاعن حقا في الترقية الى الدرجة التي ألغيت الترقيات اليها — التزام الإدارة بإزالة القرار بأثر رجعي من تاريخ صدوره ، والتزامها أيضا بأعداد الترقيات من جديد على الوجه القانوني السليم الذي لوضعه حكم الإلغاء في حيثياته .

ملخص الفتوى :

ان القاعدة بالنسبة للأحكام الصادرة بالالغاء انها تحوز حجية مطلقة يحتج بها في مواجهة الكفة وتتمدى طرفى الدعوى الى الغير . وفى هذا تنص المادة ٢٠٠ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أن « تسرى في شأن الأحكام جميعها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضى به » على أن الأحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة . وهذه الحجية المطلقة هي نتيجة طبيعية لاعداد القرار الإدارى في دعوى هي اختتام له في ذاته .

والحكم الصادر بالغاء قرار إدارى قد يكون شاملا لجميع أجزائه بحيث يتناول القرار جميعه بكل أثره ، أى يترتب عليه اعدام القرار كله ، وهو ما يسمى بالالغاء المجرى أو الكامل وقد يقتصر على أثر من آثار القرار أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليما فيكون الالغاء نسبيا أو جزئيا .

وأكثر ما تكون حالات الالغاء النسبى أو الجزئى في القرارات الفردية المتعلقة بالوظائف العامة لا سيما قرارات التعيين والترقية . فقد تصدر الإدارة قرارات بتعيين أو بترقية بعض الموظفين مع وجود من هم أحق منهم بالتعيين أو الترقية . ففى هذه الحالة تكون مصلحة الطاعن لا في الغاء تعيين أو ترقية الموظف المطعون في تربيته أو تعيينه وإنما في أن يعين أو يترقى هو . ويصدر الحكم في تلك الحالة بالغاء القرار المطعون فيه فيها تضمنه من تخطى الطاعن في التعيين أو الترقية . أى ان الالغاء يقتصر على أثر معين من آثار هذا القرار هو تخطى الطاعن في التعيين أو الترقية ولا يشمل عملية التعيين أو الترقية في ذاتهما ولذلك فهو لا يتناول القرار المطعون فيه بمرته .

وهنا تكون الإدارة بالخيار بين الإبقاء على القرار المطعون فيه وتصحيح الوضع بالنسبة للطاعن أو الغاء هذا القرار في الخصوص الذى حدده الحكم إذا كان ذلك هو السبيل الوحيد لتصحيح الوضع . بمعنى أنه إذا كانت هناك درجات خالية تسمح بتعيين أو ترقية الطاعن

دون المساس بالمطعون فى تعيينه أو ترقيته فلها أن تبقى على القرار المطعون فيه وتعين أو ترقى الطاعن على الدرجة الخالية مع ارجاع التمتيته فيها الى تاريخ صدور القرار المحكوم بالفائه . اما اذا لم تكن شمة درجات خالية وقت تنفيذ الحكم فلا مناص عنئذ من الفاء تعيين أو ترقية الموظف الذى سماه الحكم أو آخر المرتين أو المعينين بالقرار المطعون فيه وتعيين أو ترقية الطاعن محله .

لما الالفاء المجرى أو الكلل فيتناول القرار جميعه بكل اجزائه وآثاره . ذلك أن البطلان الذى يؤدى الى الفاء هذا القرار انما يعيب القرار فى ذاته . وهنا يكون من شأن حجية الحكم الصادر بالالفاء أن يضى القرار المحكوم بالفائه كن لم يكن ولا يحتج به فى مواجهة أحد ويستفيد ذوو الشأن جميعا من هذا الالفاء لأن القرار لم يعد موجودا أو قابلا للنفاز .

وبناء على ذلك فانه يترتب على صدور حكم بالفاء قرار بالترقية الفاء مجردا اعدام هذا القرار جميعه وكل آثاره المترتبة عليه واعتباره كن لم يكن واعادة الحال الى ما كانت عليه قبل صدور هذا القرار الملغى على اعتبار انه لم يصدر أصلا .

وهنا تلترم الإدارة بإزالة هذا القرار وجميع ما ترتب عليه من آثار باثر رجعى من تاريخ صدوره حتى وقت الحكم بالفائه . وبالتطبيق لذلك اذا حكم بالفاء قرار الترقية الفاء مجردا فان الدرجات التى كن يشغلها الموظفون الذين لغى قرار ترقيةهم تصبح شاغرة . وهذا لا يعنى أن الحكم بالالفاء المجرى يكسب الطاعن حقا فى الترقية الى الدرجة التى لغيت الترتيبات اليها كما هو الحال فى الالفاء النسبى . بل يكون شأن الطاعن هو شأن الموظفين الذين لغيت ترقيةاتهم من ناحية وضعه فى المركز القلائى الذى كن يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى .

ومن حيث أن الحكم الصادر فى الحالة محل البحث قد قضى بالفاء القرار الصادر فى ١٩٦٧/١/٢٠ بالترقية من الدرجة الثالثة الى الدرجة

الثانية الغاء مجردا فمن ثم يتطلب الأمر الغاء كل اثر لهذا القرار بحيث لا يسوغ بعد ذلك اصدار قرار آخر لا يخرج فى مضمونه عن القرار الملغى اذ ان هذا الاجراء يتعارض مع حجية الحكم ويتسلى فى حقيقة الامر وواقعه مع عدم تنفيذه ، وانها يتعين على الوزارة اعمالا للقاعدة العامة فى تنفيذ احكام الالغاء المجرد وحسبها ائشار الحكم المشار اليه صراحة - ان تعيد اختيارها على الاساس الذى حددته القانون للترقية بالاختيار .

ولا يسوغ الاحتجاج فى هذا الشأن بلن بعض من شملهم القرار الملغى قد احيل الى المسائل كما اوردت الوزارة لان الامر يقتضى اعادة الحال الى ما كانت عليه على اساس عدم صدور القرار المحكوم بالفائه .

وبالمثل فانه لا يسوغ الاحتجاج بما ارتاتته لجنة شئون العاملين بالوزارة على نحو ما هو ثابت من اوراق الموضوع من ان احدا لن يستفيد من تنفيذ الحكم على النحو المتقدم اذ انه بفض النظر عما اذا كانت الافادة من تنفيذ الحكم الصادر بالالغاء المجرد تعد شرطا لازما لاجراء هذا التنفيذ ام انها ليست كذلك ، فان تنفيذ حكم الالغاء فى الحالة المعروضة تنفيذا سليما يحقق فى اقل القليل مصلحة الطاعن اذ على الرغم من عدم ترقيته كنتيجة حتمية لصدور الحكم بالالغاء فان من شأن تنفيذ هذا الحكم ان تلغى ترقيات من شملهم القرار ، وبالتالي يعود هؤلاء الى الدرجة الثالثة باقضية لاحقة على اقدمية الطاعن فيها .

ومن هنا فانه يمكن القول بلن القرار المحكوم بالفائه كما اعطى حقوقا لغير اصحابها اثر بحقوق مشروعة لغيرهم . وليس من شك فى ان اعادة الحقوق الى ذويها اولى بالرعية والحماية من الإبقاء على مركز اعطى لغير مستحقته .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مقتضى صدور الحكم بالغاء قرار الترقية الصادر فى ١٩٦٧/١/٢٠ الغاء مجردا اعدام كل اثر لهذا القرار من يوم صدوره بحيث تعود الحالة الى ما كانت عليه قبل صدور هذا القرار وتعيد جهة الادارة اجراء الترقيات من جديد على الوجه القانونى السليم الذى اوضحه الحكم فى حيثياته .

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

صدور قرار بترقية بعض العاملين بلحدى الجهات — قيام البعض الآخر بالظمن على هذا القرار وصدور عدة أحكام بعضها بإلغاءه الفاء مجردا ، وبعضها بإلغاءه فيها تضمنه من تخطى المدعين في الترقية ، والبعض الآخر برد أندية المدعين الى تاريخ القرار المطعون فيه — ثبوت أن عدد الدرجات الخالية التي تمت الترقية عليها بموجب ذلك القرار يقل عن عدد المدعين الذين صدرت هذه الأحكام لصالحهم باعتبار أن الترقية كانت قد تمت بالإختيار — قيام الجهة الإدارية وهي بصدد تنفيذ هذه الأحكام بإلغاء القرار المشار اليه بأكمله وإعادة إصدار حركة الترقيات من جديد — صحة هذا الإجراء — ثبوت أن القرار الجديد قد فرق بين من صدرت لصالحهم أحكام بإلغاءه المجرى أو التسببى وبين من صدرت لصالحهم أحكام برد الأندية الى تاريخ القرار المفى مع ادخال الفريق الأول في المفاضلة عند إعادة الترقية بالإختيار مع المطعون في ترقيتهم بينما ردت الأندية بالفعل الى تاريخ الفريق الأول بالنسبة للفريق الثاني دون أن تتخله في هذه المفاضلة — بطلان القرار في هذه الحالة — أساس ذلك أن الحكم الذى يصدر من القضاء الإدارى برد الأندية الى تاريخ القرار المطعون فيه متى كان صادرا في دعوى إلغاء وليس في دعوى تسوية ينطوى على إلغاء القرار المطعون فيه فيها تضمنه من تخطى المدعى في الترقية ولا يعتبر المدعى مرقى بذات الحكم الصادر لصالحه والا لكان ذلك بمثابة طول المحكة محل جهة الإدارة في اختصاصاتها لا بد من صدور قرار إدارى جديد ينشئ المراكز في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكة ليس من المتمعن ترقية جميع من حكم لصالحهم بغض النظر عن مدى أحقيتهم في الترقية من عدمها بل لا بد وقد فاق عدد المحكوم لصالحهم عدد المرقين من إلغاء جميع المراكز القانونية غير المسبقة التي ترقيت على صدور القرار الذى وقعت فيه المخالفة القانونية حتى ينال كل عامل ما كان يستحقه بصورة عادلة لو لم ترتكب هذه المخالفة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه متى كان الثابت من الأوراق أن القرار الصادر في ١٩٥١/١٢/١٧ قد تضمن ترقية ٣٣ موظفا الى الدرجة الخامسة الفنية بالإختيار ومن بينهم المدعى وقد صدرت عدة أحكام من القضاء الإدارى في شأن هذا القرار بعضها بإلغاءه مجردا وبعضها بإلغاءه فيها تضمنه

من تخطى المدعى في الترقية وبعضها برد لتقديم المدعين التي تاريخ القرار المطعون فيه وقد فاق عدد المدعين الصادر لصالحهم هذه الأحكام عدد الدرجات الخامسة التي تمت الترقية إليها بالاختيار بموجب القرار المذكور ومن ثم فإن الجهة الإدارية تكون قد أصابت إذ رأت عند تنفيذ هذه الأحكام إلغاء القرار المحكوم عليه بإلغائه بأكمله وإعادة إصدار الترقيات من جديد إلا أنها وهي بصدد تنفيذ هذه الأحكام وقد فرقت بين من صدرت لصالحهم أحكام بالإلغاء المجرد أو النسبي وبين من صدر لصالحهم أحكام برد التقديم إلى تاريخ القرار الملغى ورأت أن تدخل الفريق الأول في المفاضلة عند إعادة الترقية بالاختيار مع المطعون في ترقيته بينهما ردت التقديمية بالفعل إلى تاريخ القرار بالنسبة للفريق الثاني دون أن تدخله في هذه المفاضلة فاتها تكون قد أخطأت ذلك أنه من المسلم أن الحكم الذي يصدر من القضاء الإداري برد التقديمية إلى تاريخ القرار المطعون فيه متى كان صادراً في دعوى إلغاء وليس في دعوى تسوية فإنه ينطوي على إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية وغاية ما هنالك أنه متى رضى المدعى بعد القرار المطعون فيه فإن مصلحته تقتصر على رد التقديمية إلى هذا القرار وحدها ولا يغير ذلك من طبيعة الدعوى من حيث كونها دعوى إلغاء فتصبح دعوى تسوية وإذا كان من المسلم أن الحكم الصادر في دعوى الإلغاء ليس من أثره أن يعتبر من صدر لصالحه الحكم مرقى بذات الحكم والا كان ذلك بمثابة حلول المحكمة محل الإدارة فيما هو من اختصاصها بل لا بد من صدور قرار إداري جديد ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة فإنه ليس من المتعين إذا ما قضت المحكمة برد تقديمية المحكوم لصالحه في دعوى إلغاء إلى تاريخ القرار المطعون فيه أن يرقى بموجب هذا القرار بغض النظر عن أحقيقته في الترقية من عندها بل لا بد وقد فاق عدد المحكوم لصالحهم عدد المرقين إلى الدرجة الخامسة الفنية من إلغاء جميع المراكز القانونية غير السليمة التي ترتبت على صدور القرار الذي وقعت فيه المخالفة القانونية وذلك حتى ينال كل موظف نتيجة لإعادة تنظيم هذه المراكز على مقتضى حكم الإلغاء ما كان يستحقه بصورة عادية لو لم ترتكب هذه المخالفة ولو اقتصر التنفيذ

بالنسبة لمن قضى لصالحهم برد الأقدمية على ردها الى تاريخ القرار المطعون فيه دون افعالهم في المنازعة لادى ذلك الى تخلف الآخرين سواء من صدرت لصالحهم احكام أو من كانوا من المطعون في ترقيةاتهم على وجه يخالف الاسباب التي بنى عليها الحكم قضاءه وحازت حجية الشيء المحكوم فيه ويخالف بالتالى الاوضاع القانونية السليمة .

ومن حيث انه لا وجه بعد ما تقدم للقول بما ذهب اليه تقرير الطعن من ان قرار ١٩٥٨/٥/٢٩ قد اصطفى الاقدم في مجال الترقية بالاختيار ومن ثم يحمل على الصحة ذلك لان الثابت ان قرار ١٩٥١/١٢/١٧ قد تضمن شمل ٢٢ درجة خلمسة بالترقية اليها بالاختيار من بين موظفي الدرجة السادسة ومن ثم فلا يسوغ لجهة الادارة عند اعادة اصدار هذا القرار من جديد ان تعود الى اجراء الترقية بالأقدمية أو تصطفى الاقدم في مجال الترقية بالاختيار بمعد ان افصحت عن اراءتها في الترقية بالاختيار من قبل ومن المسلم ان ولاية الترقية في ظل القواعد القانونية المعمول بها قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت ولاية اختيارية مناطها الجدارة حسبما تقدره هيئة الادارة مع مراعاة الاقدمية ولكن الادارة اذ قدرت ان تجعل نسبة للأقدمية مع الصلاحية ونسبة للاختيار فان عليها عند افعال الاختيار ان ترقى اكثر الموظفين كفاية من واقع التقارير السرية باعتبارها المعبرة عن مدى كفاية الموظف حتى ولو كان هو الأحدث .

ومن حيث انه لا وجه كذلك للقول بأن إلغاء ترقية عام ١٩٥١ اكثر من مرة واعادة اجرائها من جديد قد يؤدي الى اضطراب المراكز القانونية للموظفين على مدى سنوات طويلة ذلك لان المناط في استقرار هذه المراكز بصفة نهائية ان تلقى الجهة الادارية الاوضاع السليمة في تحديد هذه المراكز بأن تكون قراراتها في هذا الشأن على سنن من القانون وهديه .

(طعن ٨٠٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٤)

(ملحوظة في نفس المعنى — طعن رقم ٢٩٠ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٤) .

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

صدور قرار بتعديل التقديمات بعض العاملين ثم إلغاء هذا القرار إلغاء مجردا بحكم نهائي - قيام جهة الإدارة بلجراء حركة ترقية تالية اعتمادا على التقديمات التي حكم بإلغاء القرار الصادر بها إلغاء مجردا نزعاً بالمراكز القانونية التي تحققت لهؤلاء العاملين - بطلان حركة الترقية لفساد الأساس الذي قامت عليه فضلا عن انطوائها على اهدار لحجية الأحكام القضائية النهائية التي تسمو على اعتبارات النظام العام ذاتها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطاعنة تقول انها تبنى طعنها على سببين الأول : انه لما كان تنفيذ الإلغاء المجرد للقرارين رقمي ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ و ١٤٥٨ لسنة ١٩٦٤ يمتنضى الحكمين الصادرين في الدعويين رقم ٢٢٨٨ و ٢١٩٠ لسنة ١٩ ق يترتب عليه سحب وتعديل ترقية مائة من العاملين بوزارة الحرية فقد لجأت الى وضع حل يتلاءم مع تنفيذ الأحكام ومع الاحتفاظ للعاملين الملقاة تسوياتهم وترقياتهم بموجبها بمرتباتهم مراعاة لهم من النواحي الإنسانية والاجتماعية فعرض الأمر على وزير الخزانة وشكلت لجنة من ادارة التشريع المالي بها وجهاز الموازنة العامة والجهاز المركزي للتنظيم والادارة ووزارة الحرية وانتهت في تقريرها اليه الى تنفيذ الأحكام على ان تصدر قانونا بالاحتفاظ للعاملين المشار اليهم بالمرتبات التي وصلوا اليها استنادا الى التسويات والترقيات الملغاة وهكذا فان جهة الادارة جارية فعلا في اتخاذ الاجراءات الخاصة بتنفيذ الأحكام وليس هناك تقصير منها كما ذكر الحكم وان كان هناك تراخ في الوقت فمرجعه ما تتطلبه الطبيعة الخاصة التي يتسم بها تنفيذ احكام الالغاء المجرد من اجراءات مطولة لما لها من آثار بعيدة المدى على مراكز العاملين الذين سيماد النظر في ترقيةهم وتسوياتهم » ولذا فان الحكم المطعون فيه جانب الصواب فيها قرره من ان جهة الادارة متمتعة او متراخية في التنفيذ لان هذا استخلاص غير سائغ والثاني : ان القرار المطعون فيه لم يشمل احدا من العاملين السابق

تسوية حالاتهم بالقرارين ١٢٥٠ و ١٤٥٧ لسنة ١٩٦٤ . فلا مصلحة للطعون ضده في الطعن عليه لأنه لن يترتب على الغائها أى اثر او تغيير في اقدميته .

ومن حيث انه عن السبب الأول فهو موجب لتأييد الحكم المطعون فيه لا نقضه لأنه دليل صحة ما انتهى اليه الحكم لاسبابه الصحيحة في الواقع والقانون من بطلان القرار المطعون فيه اذ اتخذ على اساس اقدميات رتبها قرارات غير مشروعة قضى نهائيا بالغائها بحكمين نهائيين لم تنفذها جهة الادارة بل مضت في اصدار قرارات تالية بالترقية اعتمادا عليها استمرارا منها في ابقاء ما نشأ عنها من مراكز قانونية غير مشروعة ولما ترتب عليها من اثر وهو ما يصم قراراتها هذه بمعيب مخالفة القانون لفساد الاساس الذى قامت عليه فضلا عن انطوائها على اهدار حجية الاحكام القضائية النهائية وهى عنوان الحقيقة وتسو على اعتبارات النظام العام ذاتها وتنفيذها محتم واجب على جهة الادارة فلا يجوز لها ان تمتنع عنه وتعطله . سواء بطريق مباشر أو غير مباشر وهى في واقع الدعوى سلكت الطريقين حيث انها لم تنفذ الاحكام ، على ما هو ثابت من تقرير الطعن ايضا وتصرفت باصدارها القرار المطعون فيه على ما يخالف مقتضاها اذ هو مبنى بدوره على عدم انفاذ آثار الاحكام . وما تقدمته في تقرير الطعن تعليلا لمسلكها هذا غير مقبول فلا هو يبرر قرارها المطعون فيه او يصلح سببا لطعنها على الحكم بالفقده اذ ان مصلحة الموظفين المستفيدين من التصويات والترقيات المقضى نهائيا بالغائها في ابقاء بعض آثارها هي مصلحة غير مشروعة لا اعتبار لها قانونا ومراعاتها بالسعى الى تحقيقها على نحو ما عالت جهة الادارة خطأ منها وهى بذاتها مخالفة جسيمة للقانون لما تقدم بيانه ولما فيها من خروج على المصلحة العامة التى تقتضى نفاذ احكام القوانين ورعاية اصحاب الحقوق المشروعة وفقا لما بايناهم على ما قضت به الاحكام النهائية منها وهو ما يستوجب تنفيذ الاحكام لا التحايل عليها .

ومن حيث أنه عن السبب الثانى فان الحكم المطعون فيه يبين نص الموظفين الاحدث من المطعون ضده ولم تقدم الطاعنة ما يخالفه ولا يصح

لها أن تبني طعنها على مجرد قولها المرسل اليهم بعدم صحة ذلك دون
ايضاح أو دليل . هذا الى أنه يكفي لالغاء القرار مجرد ابدئؤه على اساس
القرارات المتقضى بالغاؤها لفساد ترتيب الاقدميات من أصله وما يترتب
عليها من الترقيات لتعدى البطلان الى كل قرار مرتب عليها . ويكفي
لاجابة المطعون ضده الى الغاء القرار مجرد مصلحته المحتملة في أن تتحركه
الترقيات عند اعادتها على الأساس الصحيح .

(طعن ٩٨٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

صدور حكم بالغاء القرار الصادر بترقية بعض العاملين الغاء مجرنا
— قيام الجهة الإدارية باصدار قرار جديد بحركة الترقيات — تنفيذا لحكم
الالغاء المجرد — القرار الجديد لا يعتبر من قبيل العمل المادي المنفذ للحكم
أو قبيل التسويات — اعتبار القرار الجديد قرارا اداريا يتقيد الطعن فيه
بمواعيد الالغاء — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من شأن هذا الحكم وعلى ما جرى عليه قضاء المحكمة
الإدارية العليا أن يزعزع جميع المراكز القانونية غير السليمة التي ترتبت
على صدور القرار الذي وقعت فيه المخالفة القانونية والمقضى بالغائه كليا
وذلك حتى ينال كل موظف نتيجة لاعادة تنظيم هذه المراكز على مقتضى
الحكم — ما كان يستحقه بصورة عادية لو لم ترتكب هذه المخالفة اذ الحكم
يلغى القرار الغاء كليا ومن أثره تصحيح الاوضاع بالنسبة الى الترقية
لدرجة التي يتعلق بها القرار الملغى والاقدمية فيها وبالنسبة الى القرارات
التالية مما يتأثر حتيا بالغائه ما دامت الترقيات فيها جميعا منطلها الدور
في ترتيب الاقدمية اذ أن كل قرار بها ما كان ليوحد لو لم يكن القرار

الملغى تلقيا بانثاره من حيث وضع ذى الشأن فى الدرجة الواردة به وبإتدعيمته فيها وعلى ذلك فان جميع المراكز التى مسها الحكم بالغائه زعزعها ويجب اعادة تنظيمها على مقتضى ذلك ومنها فى واقع حالة المطعون ضده نقله عند تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد نقل الموظفين الموجودين بالخدمة الى درجات القانون الاول - الى الدرجة السادسة اذ انه لا يلغيا كفتيجة مباشرة للحكم اذ تعود ائتميته فى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى ١٩٦٢/١٠/٢٠ تاريخ ترقيته لها بالقرار رقم ١٧٠٧ لسنة ١٩٦٢ بدلا من ١٩٥٧/١١/٢٠ التى ارتدت اليها وفقا للتعديل الذى تضمنه القرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ الملغى بمقتضى الحكم الغاء كلياً وعلى هذا ينقل الى الفئة السابعة لا السادسة وتبعاً تنعدم ترقيته الى الفئة الخامسة بالقرار رقم ١٤٥٢ لسنة ١٩٦٩ لأنها لاكثر من درجة وحقه اذن وبمراعاة وضعه الصحيح ان يرقى الى الفئة السادسة فى ١٩٦٩/١/١ وهذا ما اتبعه القرار رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٤ وهو وان جاء تنفيذاً للحكم الا انه قرار ادارى بالمعنى الصحيح انفتت به الإدارة ما قضى به الحكم من الغاء كلى للقرار ثم اعادت تنظيم الوضع على الاساس الذى حدده بتحديد الإلتيميّات فى الدرجة السابقة على الدرجة التى تعلق بها الالغاء وفقاً لما تم له باجراء الترقية فيها وفيها يعطوها على اساس ما كان ينتهى اليه الحال لو سارت الامور سيرها الطبيعى الصحيح ولم يصدر القرار الملغى قط والذي كان فساد الإلتيميّات التى اعتمد عليها بما تعلقت به من ترقيات هو الموجب لإبطاله وغير سائق مع هذا ولا سديد فعل الحكم المطعون فيه ان ذلك يعد من قبيل العمل المادى او التسويات فالترقيات وتحدد الإلتيميّات ابتداء عمل ادارى وكذلك اعادة اجرائها من جديد على اساس مقتضى حكم الالغاء وهذا ما يقتضى ترتيب كل النتائج التى تترتب على هذا القرار الجديد وعلى الاخص من حيث اعتبار المنازعة فيه طعناً بالالغاء يتقيد حتها بميعاده ..

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

الحكم بإلغاء قرار الترقية — الإلغاء الكامل والجزئى — كيفية تنفيذ
الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من ترك صاحب الترقية .

ملخص الحكم :

إن الحكم بإلغاء قرار الترقية قد يكون شاملا لجميع أجزائه وهذا هو
الإلغاء الكامل وبذلك يعتبر القرار كله كأن لم يكن وتمحى آثاره من وقت
صدوره بالنسبة الى جميع المرشحين وقد يكون جزئيا منصبا على خصوص
معين فيتحدد مداه بهذا الخصوص على مقتضى ما استهدفه حكم الإلغاء فإذا
كان قد انبنى على أن أحدا قد تخطى من كان دور الانتدبية يجعله محقا
فى الترقية قبل غيره من يليه ثم ألغى القرار فيما تضمنه من ترك صاحب
الدور فى هذه الترقية فيكون المدى قد تحدد على أساس إلغاء ترقية التالى
فى ترتيب الانتدبية لو بالاحرى آخر المرشحين فى القرار ما دلم مناط الترقية
هو الدور فى ترتيب الانتدبية ووجوب أن يصدر قرار بترقية من تخطى فى
دوره وبأن ترجع انتدبيته فى هذه الترقية الى التاريخ المعين لذلك فى القرار
الذى ألغى جزئيا على هذا النحو أما من ألغيت ترقيته فيعتبر ، وكأنه لم
يرق فى القرار الملغى .

(ملعن ١٠٢٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

الحكم الصادر بإلغاء قرار الترقية قد يكون شاملا لجميع أجزائه وقد
يكون جزئيا منصبا على خصوص معين — تحديد مداه على مقتضى ما استهدفه
حكم الإلغاء .

(م — ١٧ — ج ١٥)

ملخص الحكم :

عند تنفيذ حكم الالغاء يكون تنفيذه موزونا بميزان القانون في جميع النواحي والآثار وذلك وضعا للاهوار في نصابها السليم ولعدم الاخلال بالحقوق أو المراكز القانونية بين ذوى الشأن مع بعضى والحكم الصادر بالغاء قرار ترقية قد يكون شاملا لجميع اجزائه وبذلك ينعدم القرار كله ، ويعتبر كان لم يكن بالنسبة الى جميع المرتبين وقد يكون جزئيا منصبا على خصوص معين فيحدد مداه على مقتضى ما استهدفه حكم الالغاء فاذا كان قد اتبنى على ان احدا ممن كان دور الاقدمية يجعله محقا في الترقية قبل غيره ممن يليه فالغى القرار فيها تضمنه من ترك صاحب الدور في هذه الترقية فيكون دور المدمى قد تحدد على اساس الغاء ترقية التالى في ترتيب الاقدمية ووجوب ان يصدر قرار بترقية من تخطى في دوره بأن يرجع اقدميته في هذه الترقية الى التاريخ المتعين لذلك في القرار الذى الغى الغاء جزئيا على هذا النحو ايا من الغيت ترقيته فيعتبر وكأنه لم يرق في القرار الملغى .

(طعن ٥٦٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

تنفيذ حكم بالالغاء النسبى — الغاء القرار فيها تضمنه من التخطى في الترقية — ليس من مقتضاه ارجاع اقدمية التخطى الى وقت صدوره اذا تبين ان الاحكام الصادرة بالالغاء النسبى تزيد على عدد الدرجات المرقى اليها وانها اشملت في اسبابها الى هذا الالغاء لا يستتبع الترقية من تاريخ صدور القرار المطعون فيه ما لم يسفر التنفيذ عن الإبقاء على من يلى الطاعن فيه في الاقدمية .

ملخص الحكم :

ما آثاره الطاعن من أن من مقتضى الغاء القرار الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ فيها تضمنه من تخطيه في الترقية الى الدرجة الخامسة

ارجاع اقدميته فيها الى وقت صدور القرار المطعون فيه — هذا القول غير محدد بعد ان تبين ان الاحكام الصادرة بالالغاء النسبى تزيد عن عدد الدرجات المرقى اليها فى القرار السالف الذكر ، وبالتالي ينهار القرار المذكور بعد ان أصبح الإبقاء على أى ترقية فيه مستحيلا ، وهو ما لم يفت الحكم الصادر للدعى ولكل من زملائه بالغاء القرار الغاء نسبيا حيث اشترطت تلك الاحكام فى اسيلها الى ان الغاء القرار نسبيا لا يستتبع الترقية الى الدرجة الخامسة من تاريخ القرار المطعون فيه ما لم يسفر تنفيذ الحكم الصادر بالالغاء على الإبقاء على من يلى الطاعن فيه فى الاقدمية .

(طعن ١٠٣٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٨)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

الحكم الصادر بالغاء ترقية قد يكون شاملا وقد يكون جزئيا —
صدور الحكم بالغاء قرار الترقية فيما تضمنه من تخطى رافع الدعوى —
اعتبار من الغيت ترقية وكنته لم يرق فى القرار الملغى .

ملخص الحكم :

ان الحكم بالغاء ترقية قد يكون شاملا لجميع أجزائه ، وبذلك ينعمم القرار كله ، ويعتبر ككته لم يكن بالنسبة لجميع المرقين ، وقد يكون جزئيا منصبا على خصوص معين ، فيحدد مداه على مقتضى ما استهدفه حكم الالغاء . فاذا كان قد انبنى على أن أحدا ممن كان دور الاقدمية يجعله محقا فى الترقية قبل غيره ممن يليه فملغى القرار فيما تضمنه من ترك صاحب الدور فى هذه الترقية ، فيكون المدى قد تحدد على أساس الغاء ترقية التالى فى ترتيب الاقدمية ووجوب أن يصدر قرار بترقية من تخطى فى دوره ، وبأن ترجع اقدميته فى هذه الترقية الى التاريخ المصين لذلك ، فى القرار الذى ألغى جزئيا على هذا النحو . أما من الغيت ترقية فيعتبر وكنته لم يرق فى القرار الملغى .

(طعن ١٦١١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/١٦)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

صدور الحكم بإلغاء قرار الترقية فيها تضمنه من تخطى رافع الدعوى — صدور قرارات أخرى بالترقية قبل النطق بالحكم — كيفية تنفيذ حكم الإلغاء إذا كان من الغيت ترقيته يستحق الترقية بدوره في أول قرار — إلغاء ترقية آخر من رقى في كل قرار ليحل محله فيه آخر من رقى في القرار الأسبق وذلك بغض حجة الطعن من جانب أحدهم بالإلغاء في أي من القرارات الصادرة بين تاريخ القرار المحكوم بإلغائه وبين صدور حكم الإلغاء وتنفيذه .

ملخص الحكم :

إذا صدر حكم لصالح موظف بإلغاء قرار الترقية المطعون فيه فيسبب تضمنه من تخطيه فيها ، وكانت قد صدرت قرارات تالية بالترقية قبل أن يصدر حكم الإلغاء ، وكان من الغيت ترقيته يستحق الترقية بدوره في أول قرار ، فإن وضع الأمور في نصابها السليم يقتضي أن يرقى المذكور في أول قرار تال بحسب دوره في ترتيب الإقصية بالنسبة إلى المرتبين في هذا القرار التالي ، وهكذا بالنسبة إلى سائر القرارات الأخرى الصادرة بعد ذلك . ولما كان حكم الإلغاء يستتبع إلغاء كل ما يترتب على القرار الملغى من آثار في الخصوص الذي انبنى عليه الحكم المذكور وعلى الأساس الذي أقام عليه قضاءه ، فإن أثر هذا الحكم يقتضي تصحيح الأوضاع بالنسبة إلى القرارات التالية ، ذلك أن كل قرار منها يتأثر حتما بإلغاء القرار السابق عليه ، ما دامت الترتيبات فيها جميعا منطلعا من الدور في ترتيب الإقصية عند النظر في الترقية ، فيترتب على تنفيذ حكم الإلغاء أن تلغى ترقية آخر من رقى في كل قرار ليحل محله فيه آخر من رقى في القرار الأسبق ما دام دوره في الإقصية يسمح بترقيته في أول قرار تال ، مع إسناد تاريخ ترقية كل من المذكورين إلى التاريخ المعين في القرار الذي كان يستحق الترقية فيه . وعلى هذا الأساس يستقر الوضع على إلغاء ترقية آخر المرتبين في آخر قرار ، وذلك كله دون حاجة إلى الطعن من جانب أحد من هؤلاء بالإلغاء في أي من القرارات الصادرة خلال المدة من تاريخ صدور القرار الأول

المحكوم بالغاءه حتى تاريخ صدور الحكم القاضى بهذا الالفاء وتنفيذه ،
اذ أن من شأن هذا الحكم أن يزعم جميع المراكز القانونية غير السليمة
التي ترتبت على صدور القرار الذي وقعت فيه المخالفة القانونية ، وذلك حتى
ينال كل موظف - نتيجة لاعادة تنظيم هذه المراكز على مقتضى الحكم
- ما كان يستحقه بصورة عادية لو لم ترتكب هذه المخالفة ، اذ لو اقتصر
التنفيذ على الغاء ترقية آخر من رقى على القرار المحكوم بالغاءه دون المساس
بالقرارات التالية المترتبة عليه لا يبنى على ذلك تخلف هذا الموظف الذى
سبق ان اتجهت نية الادارة الى ترقينه ورقته بالفعل الى ما بعد زملائه
الاحدث منه على ترتيب الاقدمية ممن رقوا بهذه القرارات على الرغم مما
شابهها من عيب ، الامر الذى يجافى الاوضاع الادارية السليمة .

(طعن ١٦٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/١٢)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

**الحكم الصادر بالغاء ترقية ليس من اثره ان يعتبر المحكوم لصالحه
مرقى بذات الحكم - لا بد من صدور قرار ادارى جديد - ليس للمحكمة ان
تحدد للادارة وقتا معيناً لاجراء هذه الترقية معها وجد من الدرجات الشاغرة -
سلطة الادارة التقديرية فى ذلك .**

ملخص الحكم :

اثر حكم الالفاء هو اعدام القرار الملغى فى الخصوص الذى حددته
الحكم بحسب ما اذا كان الالفاء شللاً او جزئياً ، وليس من اثر الحكم
ان يعتبر من صدر لصالحه مرقى بذات الحكم ، والا كان ذلك بمثابة حلول
الحكمة محل الادارة فى عمل هو من صميم اختصاصها ، بل لا بد من صدور
قرار ادارى جديد تنشئ المراكز القانونية فى هذا الشأن على مقتضى
ما قضت به المحكمة . وليس للمحكمة ان تلزم جهة الادارة باجراء الترقية فى
وقت معين معها وجد من الدرجات الشاغرة ، اذ لا تملك المحكمة ان تنصب
نفسها مكن الادارة فى تقدير ملائمة اجراء او عدم اجراء الترقية فى تاريخ

معين ، وهى ملائمة تستقل جهة الادارة بالترخيص فى تقديرها بحسب ظروف الاحوال ومتطلبات الصالح العام وحاجة العمل باعتبار ذلك من مناسبات اصدار القرار الادارى .

(طعن ١٦٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

**صدور الحكم بـإلغاء القرار فيما تضمنه من تخطى رافع الدعوى -
كيفية تنفيذ هذا الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من تخطى رافع الدعوى
بالترقية .**

ملخص الحكم :

إذا صدر حكم لصالح موظف بإلغاء قرار الترقية فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية ، وكانت قد صدرت قرارات تالية بالترقية قبل ان يصدر حكم الإلغاء ، وكان من الغيت ترقيته بالحكم المذكور يستحق الترقية بدوره فى أول قرار ، فان وضع الامور فى نصابها السليم يقتضى ان يرقى المذكور فى أول قرار تال بحسب دوره فى ترتيب الاقدمية بالنسبة للمرتبين فى هذا القرار التالى ، وهكذا بالنسبة الى سائر القرارات الاخرى الصادرة بعد ذلك . ولما كان حكم الإلغاء يترتب عليه إلغاء كل ما يترتب على القرار الملغى من آثار فى الخصوص الذى ائتمن عليه الحكم المذكور وعلى الأساس الذى ائتم عليه قضاءه ، فان أثر الحكم المذكور يقتضى تصحيح الاوضاع بالنسبة للقرارات التالية ، ذلك ان كل قرار منها يتأثر حتما بإلغاء القرار السابق عليه ما دامت الترتيبات فيها جميعا منطبقا للدور فى ترتيب الاقدمية عند النظر فى الترقية ، ويترتب على تنفيذ حكم الإلغاء ان تلغى ترقية الاخير فى كل قرار ليحل محله فيه الاخير فى القرار السابق ، ما دام دوره فى

الاقدمية يسمح بترقيته فى اول قرار تال ، مع اسناد تاريخ ترقية كل من المذكورين يسمح بترقيته فى اول قرار تال ، مع اسناد تاريخ ترقية كل من المذكورين الى التاريخ المعين فى القرار الذى كان يستحق الترقية فيه . وعلى هذا الاساس يستقر الوضع على الغاء ترقية آخر المرتين فى آخر قرار . والقول بأن : « الحكم الذى يصدر بالغاء قرار ترقية فيها تضمنه من تخطى المحكوم لصالحه فى الترقية لا يلغى القرار الغاء كاملا ، وانما يلغيه فقط بالنسبة لتخطية المحكوم لصالحه فى الترقية . اى أنه يعتبر مرقى بهذا القرار بحسب اقدميته ، فهو فى الواقع لا يمس الحقوق التى اكتسبها من رقوا بهذا القرار او بالقرارات التى عليه الا حيث يستحيل ترقية المحكوم لصالحه الا اذا مست هذه الحقوق بحيث اذا كانت هناك ثمة درجة خالية وقت تنفيذ الحكم وجب ترقية المحكوم لصالحه عليها وارجاع اقدميته فيها الى تاريخ القرار الملغى فيه » — هذا القول لا سند له من القانون ، لان اثر حكم الالغاء هو اعدام القرار الملغى فى الخصوص الذى حددته الحكم بحسب ما اذا كان الالغاء شاملا او جزئيا ، وليس من اثر حكم ان يعتبر من صدر الحكم لصالحه مرقى بذات الحكم والا كان ذلك بمثابة طول المحكمة محل الادارة فيها هو من اختصاصها ، بل لا بد من صدور قرار ادارى جديد ينشئ المراكز القانونية فى هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان ذلك القول هو بمثابة الزام الادارة بلجراء الترقية فى وقت معين ، مع أن تقدير ملاءمة اجراء او عدم اجراء الترقية فى تاريخ معين هى ملاءمة تستقل الادارة بتقديرها بحسب ظروف الاحوال وباعتبار ذلك من مناسبات اصدار القرار الادارى ، على ان هذا لا يخل بحق الادارة فى الإبقاء على الترقية الملغى فيها وترقية المحكوم لصالحه على اية درجة تكون خالية عند تنفيذ الحكم ، وارجاع اقدميته فيها الى التاريخ المعين فى الحركة الملغاة اذا رلت من المصلحة العامة ذلك لعدم زعزعة مراكز قانونية استقرت لذويها .

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

الفاء احد القرارات الصادرة بتخطي احد الموظفين في الترقية — اعتبار ترقية الالاحقة راجعة الى تاريخ القرار الملقى تنفيذا لحكم الالفاء — لا يترتب عليه بالضرورة ترقية من يليه في الاقدمية من تاريخ القرار اللاحق ما دام لم يطعن في هذا القرار .

ملخص الحكم :

لا وجه للقول بأن نتائج حكم الفاء قرار ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ وقد أنضت الى لزوم اعتبار الموظف (ا) المرقى بقرار ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ مرقى بالقرار رقم ١١٩٣ الصادر في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ تستتبع بالضرورة استحقاق من يليه في ترتيب الاقدمية وهو الموظف (ب) للترقية الى الدرجة الخامسة بموجب القرار الوزاري الصادر في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ، ومن ثم استبعاده من مضمار التزام مع (ج) على الترقية بموجب قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦ ، لا وجه لهذا التسلسل المزعوم ما دام الثابت من الاوراق أن الموظف (ب) لم يطعن بالالفاء في قرار ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ومن ثم لا يستحق تلقائيا الترقية بموجب قرار اداري لم يطعن فيه كما لم يطعن البتة في قرار الادارة السلبى بالامتناع عن ترقية بالقرار المذكور ، ومن ثم لا يستحق تلقائيا أن يرقى بموجب قرار لم يطعن فيه .

طعنى ١٥٣١ ، ١٥٣٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢١

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

الحكم بالفاء قرار الترقية فيها تضمنه من تخطي المدعى في الترقية استناده في ذلك الى الاقدمية الواجب اعتبارها للمدعى التي تجعله أقدم

من المطعون على ترقيتها — تنفيذ منطوق هذا الحكم في ضوء الاسباب المرتبطة به يقتضى ضرورة صرف الفروق المالية المترتبة على الالغاء كثر حتى له — ترك النص على صرف هذه الفروق في المنطوق قد يجعل المنطوق مبهما وغامضا ولا يعتبر عدولا عن ترتيب هذا الاثر واعماله .

ملخص الحكم :

ان قضاء المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣ قضائية قد صدر بالغاء القرار الاداري رقم ٥١٧ المؤرخ ٩ من مايو سنة ١٩٥٤ فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية الى الدرجة الخامسة الادارية ، وجاء في الاسباب ان هذا القضاء استند الى الإقتضية الواجب اعتبارها للمدعى التي تجعله اقدم من المطعون على ترقيتها ، وعلى هذا فان تنفيذ منطوق هذا الحكم في ضوء الاسباب المرتبطة به يقتضى بالضرورة صرف الفروق المالية المترتبة على الالغاء على أنه ولئن كان صرف الفروق بهذه المثابة من الآثار الحتمية لمنطوق الحكم المطلوب تفسيره واسبابه المرتبطة به الا ان ترك النص على صرف هذه الفروق في ذلك المنطوق رغم المطالبة امام المحكمة العليا في مذكرة المدعى قد يجعل المنطوق مبهما وغامضا لانه يثير التساؤل حول مدى اجابة المحكمة لهذا الطلب مع ان الامر لا يحتمل جدالا اعتبارا بان استحقاق هذه الفروق هو من النتائج الحتمية لحكم الالغاء ، وقد يزيد المنطوق ابهاما ، ما درجت عليه الاحكام من تضمين منطوقها الآثار المترتبة على الحكم بالالغاء ومن هذه الآثار على وجه القطع واليقين تلكم الفروق المالية التي يستحقها المحكوم لصفحة نتيجة ارجاع ترقينه الى تاريخ القرار القضى بالغائه فيما تضمنه من تخفية في الترقية بالاثار المطعون فيه بمعنى ان المحكمة عندما سكنت في انحكم المطلوب تفسيره في اسبابها ومنطوقها عن النص على هذا الاثر الحتمي لم ترد العدول عن ترتيبه واعماله وعلى ذلك فان الامر يستدعى تفسير ذلك المنطوق بما يفيد تضمنه لهذا الاثر الحتمي واستحقاق المدعى للفروق المالية المترتبة على ذلك الحكم ..

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

ليس من أثر الحكم بالإنهاء أن يعتبر من صدر لصالحه الحكم مرقى بذات الحكم — حق الإدارة في الإبقاء على الترقية المطعون فيها وترقيته المحكوم لصالحه على أية درجة تكون خالية عند تنفيذ الحكم وإرجاع أقدميته فيها إلى التاريخ المعين في الحركة الملغاة •

ملخص الحكم :

إن أثر حكم الإنهاء هو إعدام القرار الملغى في الخصوص الذي حددته المحكمة بحسب ما إذا كان الإنهاء شاملاً أو جزئياً ، وليس من أثر الحكم أن يعتبر من صدر لصالحه الحكم مرقى بذات الحكم والا كان بمثابة حلول المحكمة محل الإدارة فيها هو من اختصاصها بل لا بد من صدور قرار إداري جديد ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة ، على أن هذا لا يخل بحق الإدارة في الإبقاء على الترقية المطعون فيها وترقيته المحكوم لصالحه على أية درجة تكون خالية عند تنفيذ الحكم وإرجاع أقدميته فيها إلى التاريخ المعين في الحركة الملغاة إذا رأت من المصلحة العامة ذلك لعدم زعزعة مراكز قانونية استقرت لذويها ، فإذا كانت الوزارة — وهي بصدد تنفيذ الحكم الصادر في القضية رقم ٦٢٨٤ لسنة ٨ القضائية — قد رأت الإبقاء على ترقية المطعون في ترقيته خصوصاً وكان قد رقى إلى الدرجة الأولى خلال نظر الدعوى — وتنفيذ الحكم بترقية المدعى إلى أية درجة ثانية خالية مع إرجاع أقدميته فيها إلى التاريخ المعين لذلك في الحركة الملغاة وذلك منعا لزعزعة المراكز القانونية التي استقرت لذويها ، فلا تنريب عليها في ذلك ، هذا ولا وجه لما تذهب إليه هيئة مفوضي الدولة في طعنها من أنه إذا جاز للإدارة سلوك هذا المسلك في الترقيات العادية فإنه لا يستساغ ذلك إذا كانت الترقية قد تمت إلى وظيفة متميزة أو خصصا على الدرجة المخصصة لهذه الوظيفة ويتمين أن يكون التنفيذ بإلغاء ترقية من قضى بإلغاء ترقيته وترقيته

المحكوم لصالحه بدلا منه ، لا وجه لذلك إذ أنه فضلا عن أن الدرجة المتنازع عليها لا تتصل بوظيفة متميزة إذ أن كلا المتنازعين يصلح بحسب تأهيله الخاص لتولى هذه الوظيفة ، فإن الحكم لا يتغير إذا كان الأمر يتصل بوظيفة متميزة إذ ليس ثمة ما يمنع الجهة الإدارية ، إذا ما حكم بالفناء قرار ترقية إلى وظيفة متميزة غيبا تضمنه من تخطى الطاعن في الترقية : من أن تبقى على ترقية المطعون في ترقيته وتنقله إلى وظيفة تتفق وتأهيله : كما لو ألغيت ترقية مهندس إلى درجة وظيفة قانونية فيجوز الإبقاء على ترقية المهندس مع نقله إلى وظيفة تتفق وتأهيله الهندسي إذا رأت الجهة الإدارية ذلك لعدم زعزعة المراكز القانونية حسبها سلف البيان .

(طعن ٩٢٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٥٩/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

الحكم الصادر لصالح الموظف باعتبار تسميته في الدرجة راجعه إلى تاريخ معين — يفتى تكرار الطعن بدون موجب ، في قرارات الترقية التالية ، الصادرة قبل الفصل نهائيا في أمر تحديد تسميته في الدرجة السابقة — أساس ذلك وآثره .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان القرار الإداري الصادر بالترقية بالأقدمية إلى الدرجة الثالثة التي ترك فيها المدعى آنذاك قد صدر في ٢٧ من مارس ١٩٥٧ ونشر في النشرة المصلحية لوزارة الخزانة في غضون شهر إبريل ١٩٥٧ ، إلا أنه لما كان المدعى قد أقام الدعوى رقم ٤١١ لسنة ١٢ القضائية أمام محكمة القضاء الإداري طالبا اعتبار أقدميته في الدرجة الرابعة من ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وما يترتب على ذلك من آثار . فلذا استجلب القضاء بموجب الحكم النهائي الصادر من دائرة فحص الطعون في ٢٤ من أكتوبر ١٩٥٩ في الدعوى آتية الذكر (رقم ٤١١ لسنة ١٢ ق) لطلب المدعى فحوصه ، وكشف

عن استحقاقه للترقية الى الدرجة الرابعة وحدد اقدميته فيها اعتبارا من ١٧ من ديسمبر ١٩٥١ بما يجعله صاحب الدور في الترقيات التالية ، وكان قد صدر قبل الفصل في الدعوى قرارات تالية بالترقية على اساس الاقدمية - ومن بينها القرار الصادر في ٢٧ مارس ١٩٥٧ بالترقية الى الدرجة الثالثة - فان الدعوى المذكورة (الدعوى رقم ٤١١ لسنة ١٢ ق) تغنى صاحب الشان عن تكرار الطعن بدون موجب في تلك القرارات التالية ما دام الطعن في القرار الاول (قرار ١٧ من ديسمبر ١٩٥١) وهو الاصل يتضمن حتما ويحكم للزوم الطعن ضما في القرارات التالية ، وهي الفرع . كما ان تنفيذ الحكم الصادر في تلك الدعوى بالفاء القرار الاول وما يترتب عليه من آثار يقتضى تصحيح الاوضاع بالنسبة للمدعى في تلك القرارات التالية، وضعا للامور في نصابها السليم ، كثر من آثار الحكم المذكور الكاشف لاصل الحق ، واعتبارا بان القرار المطعون فيه في المنازعة الحالية (قرار ٢٧ من مارس ١٩٥٧) قد شمل بالترقية الى الدرجة الثالثة بالاقدمية من ترجع اقدميته في الدرجة الرابعة الى سنتي ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ : ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله ، ويكون المدعى - في الموضوع - محقا في ان ترجع اقدميته في الدرجة الثالثة الى ٢٧ من مارس ١٩٥٧ وهو التاريخ الذي كان يجب ترقيته فيه بحكم اقدميته في الدرجة الرابعة التي كشف عنها حكم دائرة فحص الطعون الصادر في ٢٤ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ .

(طعن ١٧٣ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٧)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

حكم الالفاء - وجوب تنفيذ منظومة مرتبطة بالسبلة - قضاء محكمة القضاء الإداري بالفاء الامرين الملكين رقمي ٤٠ ، ٤١ الصادرين في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ والامرین الملکین رقمی ٥٢ ، ٥٤ الصادرین فی ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فيما تضمنته من ترك المدعين في الترقية الى وظيفة سكرتير

ثالث أو وظيفة قنصل المباشرة — تأسيس قضائها على أن الأخذ بمبدأ ائتمية الوظيفة لا يكون إلا بالنسبة لمن هم في السلك السياسى أو القنصلى أما المعينون من خارج هذين السلكين فتجرى في شأنهم القواعد العامة فيما تقتضى به من ترتيب ائتمية على أساس اسبقية الحصول على الدرجة المالية — وجوب التزام القواعد التى رسمتها هذه الاحكام واعادة ترتيب ائتميات على مقتضاها — من الخطأ فى التنفيذ أن تلقى لئتمية أحدث المرقين بالأوامر الملكية المقضى بالفاؤها وذلك على أساس وضعهم القائم وقتذاك فى ترتيب ائتمية وهو الوضع الذى عينته الاحكام التى جرى تنفيذها بل المتعين بادئ ذى بدء تصحيح الأوضاع ثم إلغاء ترقية أحدث المرقين بموجب تلك الاوامر .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى ارقام ١٠٨ و ٥٠٦ لسنة ٤ القضائية و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٦٢٨ و ٦٨٨ لسنة ٥ القضائية ، وهى التى اتفقت جميعها على القضاء بإلغاء الامرين الملكيين رقمى ٤٠ و ٤١ الصادرين فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، والامرين الملكيين رقمى ٥٢ و ٥٤ الصادرين فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فيها تضمنته من ترك المعين فى الترقية الى وظيفة سكرتير ثالث أو وظيفة قنصل المباشرة ، انها اقامت قضاءها على أن الأخذ بمبدأ ائتمية الوظيفة لا يكون إلا بالنسبة الى من هم فى السلك السياسى أو القنصلى، لما نص عليه فى لائحة شروط الخدمة فى وظائف التمثيل الخارجى المصدق عليها من مجلس الوزراء فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٢ من تسلسل الترقية من احدى درجات هذين السلكين الى الدرجات الاعلى ، فهو لا يشمل بطبيعة الحال من يعين من خارج هذين السلكين ، سواء من غير موظفى وزارة الخارجية أو من موظفى السلك الداخلى فى هذه الوزارة ، لأن نصوص اللائحة لا تشمل هذه الحالات ، ومن ثم فانه عند التعيين أو الترقية فى السلك السياسى أو القنصلى من خارج الوزارة أو من السلك الداخلى فيها يتعين الرجوع الى القواعد العامة وضبط ائتميات على أساسها ، تلك القواعد التى تقتضى بجعل ائتمية على أساس نيل الدرجات المالية . وتأسيسا على هذا تكون قرارات لجنة شئون الموظفين بوزارة الخارجية فى سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ قد جانبت القانون فى الاعتداد فى تحديد ائتمية بنتيجة الامتحان،

مع انه ليس فى القوانين واللوائح ما يجيز ذلك ، الامر الذى اثبتنى عليه أن بعض من كانوا قد رفقوا الى الدرجة الخامسة قبل صدور هذا القرار وعينوا فى وظيفة ملحق ثان من الدرجة الخامسة ، جاء ترتيبهم تاليا لمن كانوا فى الدرجة السادسة لغاية تاريخ صدور قرار التعيين فى هذه الوظيفة لجرد ان ترتيب هؤلاء كان سابقا على اولئك فى الامتحان . كما اضطلت اللجنة فى جعل العبرة بالقدمية الوظيفية فى وظيفة ملحق اول ، اذ ترتب على ذلك ان المرتبين الى هذه الوظيفة من المتقدمين الثوانى سبقوا زملاءهم الذين كانوا فى الدرجة الخامسة قبل تعيينهم فى وظيفة ملحق أول ، وسبقوا ايضا زملاءهم الاقدم منهم فى الدرجة السادسة ممن عينوا فى سنة ١٩٣٨ ، وان الوضع الصحيح بالنسبة الى المدعين وزملائهم من كانوا فى وظائف كتابية او خارج الوزارة وعينوا فى وظائف ملحق ثان فى سنة ١٩٤٦ يجب ان يكون على اساس وضع من كان منهم فى الدرجة الخامسة فى رأس القائمة ، ثم يتبعهم من كانوا فى الدرجة السادسة وفقا لقدمية كل منهم فى هذه الدرجة ، كما يجب بالتالى ان ترتب لقدميتهم على هذا الاساس ذاته عند الترقية الى وظيفة ملحق أول بالنسبة الى من رفقوا الى هذه الوظيفة الاخيرة فى قرار واحد . ومؤدى ذلك أن من عين فى وظيفة ملحق اول مباشرة من موظفى الدرجة الخامسة الكتابية نرى فى شأنه القاعدة العامة وهى اقدمية الدرجة المالية .

ومقتضى التنفيذ الصحيح للاحكام المتقدم ذكرها فى ضوء الاسباب التى قامت عليها ، وجوب التزام القواعد التى رسمتها هذه الاحكام للوزارة فى تحديد اقدميات رجال السلكين السياسى والتنصلى الذين تناولتهم القرارات المطعون فيها والمحكوم بالغائها ، وذلك باعادة ترتيب اقدميات هؤلاء جميعا وضبطها منذ بدء تعيينهم فى درجات هذين السلكين وفقا للقواعد المشار اليها ، أى على اساس الاعتداد بالقدمية التى يكون قد اكتسبها كل منهم فى الدرجة المماثلة للدرجة التى عين فيها فى السلك السياسى او التنصلى تبعا لتاريخ حصوله على الدرجة المالية فى الجهة او السلك الذى كان به قبل نقله الى السلك السياسى او التنصلى ، دون التحدى بأن اقدمية فى وظائف هذا السلك بالنسبة الى من عين من خارجه هى اقدمية وظائف

لا درجات، على أن يراعى الأخذ بمبدأ أقدمية الوظيفة بالنسبة إلى من هم فعلاً في السلك السياسي أو القضائي، أو من انتظمتهم فئة وظيفة واحدة بعد ذلك، أي يجعل الأقدمية في هذه الوظيفة هي مناط الترقية إلى الوظائف والدرجات الأعلى في هذين السلكين فيما بعد إذا كانت أجريت الترقية على أساس الأقدمية .

فلذا كان الثابت من الأوراق أن وزارة الخارجية يدّلي بأن تقوم بتنفيذ منطوق الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري للسبعة المحكوم لصالحهم مرتبطاً بهذا المنطوق بأسبابها على الوجه المبين بها، وطبقاً للأسس التي قررتها على النحو السابق تفصيله، وذلك بإعادة ترتيب أقدميات من شملتهم الأوامر الملكية المحكوم بالفائها وفقاً لتلك الأسس لتحديد أحدث المرتبين من وظيفة ملحق أول إلى وظيفة سكرتير ثالث، وهم الذين ما كانوا يرقون لورقي المحكوم لهم في دورهم الصحيح، والغاء ترقية آخر سبعة منهم في ترتيب الأقدمية بحسب ما يسفر عنه تطبيق القواعد التي قضت بها الأحكام المشار إليها - بدلاً من أن يفعل ذلك عهدت إلى إلغاء ترقية آخر سبعة في كشف أقدمية السكرتيرين الثوالت الذين تضمنتهم الحركة المحكوم بالفائها - ومنهم المدعى - وذلك على أساس وضعهم القائم وقتذاك في ترتيب الأقدمية، وهو الوضع الذي عينته الأحكام المتقدم ذكرها، والذي كان يتمتع إعادة النظر فيه بناء على تلك الأحكام وتعديله على مقتضاها إن كان لذلك وجه، والا ترتب على أعمال مراعاته قبل تنفيذها وقوع خطأ في هذا التنفيذ - متى كان الثابت ذلك، فإن الوزارة تكون قد جازت حكم القانون، ويكون الأمر الملكي رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢ أنصهر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بإلغاء تعيين سبعة - منهم المدعى - في وظائف سكرتيرين ثوالت وأعادتهم إلى وظائف ملحقين قد جانب الصواب في تطبيق القانون فيما تضمنه من إلغاء تعيين المدعى في وظيفة سكرتير ثالث بالوزارة تنفيذاً للأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري لصالح سبعة من زملائه، مع أن ثمة من هو أحدث منه أقدمية، ممن لم يبلغ تعيينهم بالأمر الملكي المشار إليه .

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

الحكم بإلغاء الأمر الملكي الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بإلغاء تعيين المدعى في وظيفة سكرتير ثالث — من المتمعن تصحيح ترتيب الإقدمات في الوظائف التالية وضما لها في نصابها القانوني الصحيح ما دام أن المدعى قد بات يشغل وظيفة سكرتير أول منذ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

مضى كل من قد وضع أن تنفيذ أحكام محكمة القضاء الإداري الصادرة لصالح زملاء المدعى السبعة بإلغاء تعيين المدعى في وظيفة سكرتير ثالث بالأمر الملكي رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ كان تنفيذا خاطئا لهذه الأحكام على مقتضى الأساليب التي كشفت عنها ، وهي أسباب مرتبطة بمنطوقها ارتباطا بالملة بالمعلول ، ما دامت أقدمية المدعى الصحيحة بالمقارنة إلى زملائه ما كانت لتسوغ المساس بوضعه الذي استقر عليه ، وأنها كان تنفيذ هذه الأحكام يقتضي إلغاء ترقية من هو أحدث منه ، فيجب على هذا الأساس إلغاء الأمر الملكي المشار إليه في هذا الخصوص بالنسبة إلى المدعى ، كما أنه مما تجب مراعاته ، ككثير مترتب على ذلك ، أن المذكور صعد بعد ذلك في سلم وظائف الملاك السياسي حتى أصبح حاليا يشغل وظيفة سكرتير أول اعتبارا من ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، وقد انتظمت هذه الوظيفة الأخيرة هو وزملاءه فأصبحت المنازعة بحكم الاقتضاء تشتتل تصحيح ترتيب الإقدمات في الوظائف التالية وضما لها في نصابها القانوني الصحيح ، ومن ثم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه ، وإلغاء الأمر الملكي آنف الفكر فيها تضمنه من إلغاء تعيين المدعى في وظيفة سكرتير ثالث ، وفيما ترتب على ذلك من آثار في خصوص ترتيب أقدميته الصحيح بين أقرانه الذين هم أحدث منه في وظيفة سكرتير أول وما يسبقها .

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

الحكم بإلغاء القرار فيها تضمنه من التخطي في الترقية الى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثانية أو الاولى - مقتضى التنفيذ الصحيح له اعتبار التخطي مرقى الى هذه الوظيفة من تاريخ القرار الملغى - التمس على ذلك بأن الدرجات المرقى اليها درجات اختيار - غير منتج ما دامت كفاية التخطي لم تكن محل مجادلة وكان ترتيب الإقضية بين المرشحين هو المعول عليه .

ملخص الحكم :

ان مقتضى التنفيذ الصحيح للحكم ، فى ضوء الاسباب التى قسام عليها وجوب التزام الوضع الذى رسمه لوزارة الخارجية فى شأن رد التقضية المدعى بالنسبة لاتفرانه الذين شملتهم بالترقية القرارات التى تظلم منها ثم طعن فيها امام محكمة القضاء الادارى لمخالفتها لاحكام القانون ، ونعى عليها ما أصابها من عيب الاتحراف . واذ قضى الحكم بإلغاء الامر الملكى رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ٢ من ابريل سنة ١٩٥٣ فيها تضمنه من ترك المدعى فى الترقية الى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثانية ، فيكون مفاد ذلك التزام الوزارة باعتبار المدعى مرقى الى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثانية من تاريخ صدور حركة ترقية الوزراء المفوضين من الدرجة الثالثة الى وزراء مفوضين من الدرجة الثانية ، أى من يوم ٢ من ابريل سنة ١٩٥٣ . واذ قضى الحكم كذلك بإلغاء الامر الجمهورى رقم ٤ لسنة ١٩٥٤ فيها تضمنه من ترك المدعى فى الترقية الى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الاولى وما يترتب على ذلك من آثار ، فيكون مفاد ذلك التزام الوزارة باعتبار المدعى مرقى الى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الاولى من يوم ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ .

هذا ولا صحة للنعى على تنفيذ الحكم على هذا الوجه بأن الدرجات التى تخطت فيها القرارات المطعون فيها المدعى ، هى درجات اختيار ، لا صحة لذلك فى خصوصية هذه المنازعة ، ما دام من المسلم أن كفاية (م - ١٨ - ج ٥ :)

المدعى لم تكن محل مجادلة ، ولم تكن المفاضلة بين المرشحين هي أساس الحركات المطعون عليها بل كان ترتيب الإقضية بينهم هو المعول عليه بافتراض أنهم من ناحية الكفالية صالحون جميعا وقد اقتصر دفاع الوزارة على أنها جعلت الإقضية وحدها مناط الترقية إلى وظيفة سفير في المرسوم محل الطعن .

(طعن ٢١١ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٧/٢)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

صدور حكم المحكمة العليا السابقة بدمشق بإعادة الموظف المسرح إلى وظيفته - تنفيذه تنفيذا مبتورا من جانب الإدارة بوضعه في مرتبة أدنى ودرجة أقل - غير جائز - أقامته دعوى جديدة ليعود كما كان في وظيفته ذاتها بمرتبتها ودرجتها وراتبها - صدور قرار بقسريته من الخدمة لا يقوم على عناصر جديدة مستقاة من سلوكه الوظيفي - اعتبار ذلك ردا على دعواه المذكورة وتحديا لحكم المحكمة العليا - انطواؤه على مخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة الفلأخر .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الإدارة - بعد أن نفذت حكم المحكمة العليا بدمشق الذي قضى بإبطال قرار تسريح المدعى تنفيذا مبتورا بوضعه في مرتبة أدنى لم تقف عند هذا الحد ، بل أنها بعد أن رفح دعواه طالبا إعادته كما كان في وظيفته ذاتها بمرتبتها ودرجتها وراتبها - بادرت إلى إصدار قرارها بتسريحه من الخدمة مرة أخرى مستندة في هذا التسريح إلى أسباب لا تخرج في مضمونها عن الأسباب التي استندت إليها في قرارها الأول بتسريحه من الخدمة ، وهو الذي قضى بإبطاله بحكم المحكمة العليا بدمشق ، ولما يرض على إعادته إلى الخدمة ، تلك الإعادة التي كانت محل الطعن من جانبها ، وقت بدر فيه منه ما يبرر فصله بقرار جديد يقوم على عناصر جديدة مستقاة عن سلوكه الوظيفي في تلك الفترة التي يقرر أنه اقترح فيها منحه وضم الاستحقاق السوري من الدرجة الثانية ، بل يدعو أن هذا القرار

وكأنه كان رداً على دعواه المذكورة ، فخطوى بذلك على تحد لحكم المحكمة العليا السابق الذي حاز قوة الامر المقضى والذي يعتبر عنواناً للحقيقة فيما قضى به من منطوق ، وما قام عليه من اسبابه الجوهرية المتصلة بهذا المنطوق ومقتضاه ، دون امكن العودة الى اثارة النزاع من هذا كله ، نوجب احترامه والتزول على حكمه ومقتضاه ، والا كان تصرف الادارة بغير ذلك مخالفاً للقانون ومشوياً بساءة استعمال السلطة واجبا العاؤه .

(طعن ١٧٠٨ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

طلب المدعى الحكم بالفناء القرار الصادر بحرمته من صرف كمية الزيت التي كانت مقررة لمصنعه شهرياً مع احقيقه في صرف المقرر له ابتداء من تاريخ التوقف عن الصرف — صدور الحكم بالفناء القرار المطعون فيه والزام الحكومة بالمصروفات — كيفية تنفيذ هذا الحكم تتحدد في ضوء القواعد العامة في تنفيذ احكام الالفاء وطبيعة التزام الوزارة بداء مقررات الزيت لاصحاب المصانع .

ملخص الفتوى :

ان السيد المذكور ، الذي يمتلك مصنعاً لعمل « المشبك » اقام الدعوى رقم ١٠٦١ لسنة ١٦ قضائية امام محكمة القضاء الإداري طالباً فيها الحكم بالفناء القرار الصادر بحرمته من صرف كمية الزيت التي كانت مقررة لمصنعه شهرياً مع احقيقته في صرف المقرر له ابتداء من تاريخ التوقف عن الصرف في يونيو سنة ١٩٦٠ .

وبجلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ اضنرت المحكمة حكمها بالفناء القرار المطعون فيه والزام الحكومة بالمصروفات .

كما قضت المحكمة الادارية العليا بجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ في الطعن رقم ١٧٠ لسنة ١٠ قضائية الذي اقبلته الحكومة بقبول الطعن شكلاً ورغم أنه موضوعاً .

وبناء على ذلك قامت الوزارة بتنفيذ الحكم بصرف كميات الزيت المستحقة للمحكوم لصالحه اعتبارا من ١٩٦٤/١٢/٢٦ ، تاريخ صدور الحكم فى الطعن ..

وقد طالب المذكور بأن يكون تنفيذ الحكم على أساس صرف كميات الزيت المقررة لمصنعة اعتبارا من تاريخ صدور القرار المحكوم بالغائه .

ومن حيث ان المستقل من استقراء الحكم المشار اليه ان منطوقه جاء ملصرا على الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه دون ان يقضى باستحقاق الدعى لصرف كميات الزيت المقررة من تاريخ وقف صرفها فى حين ان طلباته - حسبما يبين من عريضة الدعوى - كانت تشتتل على إلغاء القرار وأحقته فى صرف المقرر له من الزيت من تاريخ التوقف عن الصرف فى يونيو سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم تتحدد كيفية تنفيذ هذا الحكم فى ضوء القاعدة العامة فى تنفيذ احكام الالغاء وطبيعة التزام الوزارة بإداء مقررات الزيت لأصحاب المصانع ..

وليس من شك فى ان الاصل هو حرية تداول السلع وعدم التزام جهة الادارة بصرف تصاريح المواد اللازمة لانتاج سلعة معينة الى أصحاب المصانع التى تنتجها .. الا ان الظروف الاقتصادية اقتضت بالنسبة الى بعض السلع تدخل الدولة لتمكين أصحاب المصانع من الحصول على كميات تقرر لهم من مواد بأسعار معينة غالبا ما تكون أرخص من سعرها بالسوق على ان يتم ذلك فى فترات زمنية محددة تحوها فى ذلك الاستجابة لحاجات التسعيب من السلع المختلفة التى تدخل هذه المواد فى تصنيعها وعدم اغراق السوق بسلع على حساب السلع الأخرى وكذا القدرة الانتاجية للمصنع ، كل ذلك مع تخويل الجهة الادارية المختصة حق اجراء التفتيش المستبر على الحال للتأكد من استهلاكها لمقرراتها من تلك السلع يتم بالكامل فى الفرض الذى صرنت من اجله . ومن ذلك صرف كميات من الزيت لأصحاب المصنع المشار اليه بأسعار معينة حتى يتمنى له انتاج « المشيك » .

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

حكم بإلغاء القرار الصادر بحرمان المدعى من كمية الزيت المقررة لمصنعه شهريا - تنفيذ هذا الحكم لا يقتضى صرف كميات الزيت المقررة له خلال الفترة من تاريخ التوقف عن الصرف حتى تاريخ صدور الحكم - تحول حق المدعى الى التعويض عن الضرر الذى لحقه من جراء حرمانه من كمية الزيت خلال الفترة المشار اليها .

ملخص الفتوى :

ان تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى لصالح السيد / فى الدعوى رقم ١٠٦١ لسنة ١٦ قضائية لا يقتضى صرف كميات الزيت المقررة له خلال الفترة من تاريخ التوقف عن الصرف حتى تاريخ صدور الحكم .

ومن حيث انه ولئن كان ذلك - الا ان حق السيد المذكور يتحول الى التعويض بحيث تلتمز الوزارة بتعويضه عن الضرر الذى لحق به من جراء حرمانه من كمية الزيت خلال الفترة المشار اليها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المذكور استمر فى انتاج «المشبك» خلال تلك الفترة - يبين ذلك من الاطلاع على قرارات ربط الضريبة على الارباح التجارية والصناعية الخاصة به طوال المدة من سنة ١٩٥٥ الى سنة ١٩٦٧ التى يتضح منها ان ارباح المصنع لم تتغير مما يفيد انه لم يوقف صناعته أثناء التوقف عن صرف كميات الزيت اليه . كما يبين ايضا من الاطلاع على صور فواتير شرائه لكميات من الزيت بلغت ١١٤٠ كيلو جراما خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٦٢ من شركة الملك والصودا المصرية بسعر ١٢ قرشا للكيلو ، وهو سعر الزيت الحر آنذاك .

ومن حيث انه بناء على ذلك يستحق السيد المذكور تعديدا للحكم الصادر لصالحه تعويضا يعادل الفرق بين سعر الزيت بالبطاقات (سبمة

قروش للكيلو) وبين سعر الزيت الحر خلال فترة التوقف عن الصرف (اثني عشر قرشا للكيلو) عن الكمية المقررة له . دون ان يحتج في هذا المسدد باحتمال ان يكون قد باع « المشبك » المنتج بأسعار تتناسب مع سعر الزيت الحر باعتباره سلعة غير مسعرة ، لأن سعر البيع تحدده عوامل عدة من بينها التنافس بين منتجي هذه السلعة الشعبية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان يقتضى تنفيذ الحكم الصادر لصالح السيد / من محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ١٠٦١ لسنة ١٦ قضائية استحقاقه لكميات الزيت من تاريخ صدور حكم المحكمة الإدارية العليا فحسب أما بالنسبة الى الفترة من تاريخ صدور القرار الملقى حتى تاريخ صدور الحكم المذكور فإن حقه يتحول الى التعويض . وخير تعويض له هو دفع الفرق بين سعر الزيت بالبطاقات وبين سعر الزيت الحر فى فترة التوقف عن الصرف .

(فتوى ٩٦١ فى ٢٨/١٠/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

يتمين إلغاء ترقية الموظف الذى سباه الحكم دون غيره وترقية من حكم لصالحه الا أنه قد يكفى فى بعض الحالات إلغاء ترقية الآخر كما يجوز الاحتفاظ بترقية من حكم بإلغاء ترقية من وجبت وظائف خالية كافية .

بالخص الفنى :

ان قسم الرأى مجتمعا قد بحث موضوع تنفيذ احكام مجلس الدولة التى تنقضى بإلغاء قرار ترقية موظفين فيها تضمنه من ترك المدعى فى الترقية وترقية الموظفين الذين تركوا فى الترقية بالتنسيق سواء صدر لصالحهم حكم من محكمة القضاء الإدارى أو لم يصدر وإلغاء ترقية من سبقته ترقية من

بدلاً عنهم وتحديد أقدبتهم بجلسته الممتدة في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وانتهى رايه الى ما يلى :

بالنسبة الى المسألة الاولى :

وهى الخاصة بالاستقلم عما اذا كان يكفى لتنفيذ الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى بالفاء قرارات الترقية ادخال من حكم لصالحه ضمن المرقين وبذلك يقتصر الانشاء على آخر من سبق ترقيتهم بالاقدمية فانه تجب التفرقة بين نوعين من الاحكام ،

(ا) احكام تقضى بالفاء ترقية شخص معين : وهذه الاحكام يجب تنفيذها بحسب منطوقها فيتمتع بالفاء ترقية الموظف الذى سماه الحكم دون غيره وترقية من حكم لصالحه بدلاً منه .

(ب) احكام تقضى بالفاء القرار الصادر بالترقية فيما تضمنه من ترك المدعى فى الترقية بالتطبيق لقواعد التسيق ، ومقتضى هذه الاحكام ان القرارات الصادرة بترقية بعض الموظفين طبقاً لقواعد التسيق كان من الواجب ان تتضمن ترقية المحكوم لصالحه من يوم صدور هذه القرارات ونظراً الى انه لو طبقت قواعد التسيق الخاصة بالترقية بالاقدمية تطبيقاً صحيحاً من اول الامر لما رقى آخر من رقى بالاقدمية ، فانه يكفى لتنفيذ هذه الاحكام بالفاء ترقية آخر من رقى بالاقدمية .

بالنسبة الى المسألة الثانية :

(ا) فيما يتعلق بالاستقلم عما اذا كان يحق ان الغيت ترقينه بحكم قضائى ان يطالب قضائياً بابقاء ترقينه السابقة ، فالرد عليه انه بلامدام انشاء الترقية قد تم تنفيذاً لحكم قضائى حائز لقوة الشئ المحكوم فيه سواء نص هذا الحكم على الفاء ترقية موظف بالاسم أو لم يذكر الاسم وانما تضمن العناصر المؤدية الى تحديده بالتطبيق لقواعد التسيق ، فانه لا يحق لهذا الموظف ان يطالب قضائياً بابقاء ترقينه السابقة .

(ب) فيما يتعلق بالاستفهام عما اذا كان من الجائز الاحتفاظ للموظفين الذين الغيت ترقيةاتهم السابقة فانه يقتضى التفرقة بين حالتين :

اولا — فى حالة وجود درجات خالية من تاريخ التنسيق كانت تسمح بترقية الموظفين الذين الغيت ترقيةاتهم ، يمكن للوزارة ان تحتفظ لهؤلاء الموظفين بترقياتهم على هذه الدرجات الخالية بشرط الا يسبقوا فى الاقدمية من حكم باستحقاقهم للترقية قبلهم .

ثانيا — فى حالة عدم وجود درجات خالية فى تاريخ التنسيق يقتضى التفرقة بين حالتين :

(ا) فى حالة وجود درجات خالية فى اوقات لاحقة على التنسيق لا يوجد قانونا ما يمنع من ترقية الموظفين الذين الغيت ترقيةاتهم الى هذه الدرجات مع اعتبار اقدميتهم فى الدرجة اعتبارا من تاريخ التنسيق وفقا للقواعد العامة المنبئة فى تعديل الاقدمية فى الدرجات وبشرط الا يسبقوا فى الاقدمية من حكم باستحقاقهم للترقية قبلهم .

(ب) فى حالة عدم وجود درجات خالية فى المدة اللاحقة على التنسيق الى الآن لا يجوز ترقية الموظفين الذين الغيت ترقيةاتهم او الاحتفاظ لهم بهذه الترتيبات لانهم اذا رفقوا او احتفظ لهم بترقياتهم سيصحبون مرتبين الى الدرجات التالية لدرجاتهم دون ان تكون هذه الدرجات مدرجة فى التنسيق او فى الميزانيات اللاحقة له وهذا يخالف المادة الخامسة من قانون ربط الميزانية .

هذا وفيما يتعلق بإلغاء ترقية الموظفين الذين سبقت ترقيةهم دون ان يستند الإلغاء الى حكم من محكمة القضاء الإدارى قياسا على الحالات التى صدرت فيها أحكام فالقسم يرى عدم جوازه بعد مضي سنتين يوما على نشر القرار او إبلاغه لو العلم به ،

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

لا يوجد ما يمنع قانونا من جعل ائتمية الموظفين الذين ألغيت ترقيةاتهم تنسيقا بموجب احكام من محكمة القضاء الإداري ثم رتقوا الى درجات عالية خلت في الميزانية في تاريخ لاحق على التنسيق في الدرجة اعتبرا من تاريخ التنسيق بشرط الا يسبقوا في الائتمية من حكم باستحقاقهم للترقية قبلهم . اما الموظفون الذين لم يكونوا قد وصلوا بعد ، الى درجاتهم في التنسيق ، ويراد تسوية حالتهم على درجات خالية موازية لها او خصما على درجة اعلى ، فاما ان توجد درجات خالية فعلا في الميزانية تتسع لهؤلاء الموظفين ، فتلخذ الحالة الحكم السابق ، واما لا توجد هذه الدرجات فلا تجوز ترقيةهم او الاحتفاظ لهم بهذه الترتيبات ، لأن في هذا الاجراء مخالفة للمادة الخامسة من قانون ربط الميزانية . ويسرى الحكم السابق على الموظفين الذين ألغيت ترقيةاتهم تنسيقا بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٩/٥/٢٩ دون أن تصدر ضدهم احكام من محكمة القضاء الإداري . على أنه يجوز تصحيحا لوضع هؤلاء من ألغيت ترقيةاتهم دون حكم وبعد مضي سنتين يوما على الترقية ، أن يسحب مجلس الوزراء قراره المشار اليه ، فترجع حالتهم الى ما كانت عليها ، بشرط الا يمس القرار حقوقا لموظفين آخرين اكتسبوا خلال هذه الفترة .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ موضوع الموظفين الذين صدرت احكام من محكمة القضاء الإداري بالغاء ترقيةهم ومن ألغيت بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٩ دون أن تصدر ضدهم احكام من المحكمة المذكورة وبقين انه سبق ان بحث هذا الموضوع بجلسته المنعقدة في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ . ولما لبلغت الوزارة الرأى فيه اجتمعت اللجنة المالية في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وانتهت الى اعداد مذكرة في هذا الشأن لعرضها على مجلس الوزراء اشارت فيها الى أن وزارة المالية تطلب الموافقة على تعديل ائتميات من ألغيت ترقيةاتهم سواء كانت بموجب احكام أو بالقياس

على هذه الأحكام وذلك من التواريخ السابق ترقيتهم اليها كما اشارت الى أنها رأت :

اولا — فيما يتعلق بمن صدرت احكام من محكمة القضاء الادارى بالغاء ترقيةاتهم .

ترى اللجنة الموافقة على ابقاء ترقية كل منهم من التاريخ الذى حصل عليها فيه فى التنسيق بشرط ان يكون الآن فى الدرجة التى حصل عليها فى التنسيق او فى درجة أعلى . واذا لم يكن قد وصل بعد الى درجته فى التنسيق فتسوى حالته على درجة خالية موازية لها او خصما على درجة أعلى .

ثانيا — فيما يتعلق بمن ألغيت ترقيةاتهم بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٩ دون أن تصدر ضدهم احكام من محكمة القضاء الادارى .

ترى اللجنة أن يتبع معهم الاجراء ذاته الموضح فى الفقرة السابقة .

ثالثا — ترى اللجنة ان تدرج الماهيلت بمراعاة ما تقدم دون صرف فرق عن الماضى .

رابعا — يتبع ذلك فى جميع الوزارات والمصالح الحكومية .

وموضوع البحث ينحصر فيما نص عليه فى البندين الاول والثانى من مذكرة اللجنة المالية .

فقد رأت اللجنة فى شأن من صدرت احكام من محكمة القضاء الادارى بالغاء ترقيةاتهم ابقاء ترقية كل منهم من التاريخ الذى حصل عليها فى التنسيق بشرط ان يكون الآن فى الدرجة التى حصل عليها فى التنسيق او فى درجة أعلى واذا لم يكن قد وصل بعد الى درجة فى التنسيق فتسوى حالته الى درجة خالية موازية لها او خصما على درجة أعلى .

ويرى القسم أن الموظفين الذين ألغيت ترقيةاتهم بموجب أحكام من محكمة القضاء الإداري ثم رُقوا إلى درجات عالية خلت في الميزانية في تاريخ لاحق على التنسيق ولصحبوا الآن في الدرجة التي كانوا فيها قبل إلغاء ترقيةاتهم ينطبق عليهم الحكم الوارد في الفقرة «أ» من البند «ثانيا» من القواعد التي وضعها «قسم الرأي مجتمعا» والواضحة أننا وليس هناك ما يمنع قانونا من جعل اقدمية هؤلاء الموظفين اعتبارا من تاريخ التنسيق بشرط ألا يسبقوا في الاقدمية من حكم باستحقاقهم للترقية قبلهم .

لما الموظفين الذين لم يكونوا قد وصلوا بعد إلى درجتهم في التنسيق ويراد تسوية حالتهم على درجات خالية موازية لنا أو خصا على درجة أعلى فيجب التفرقة بين حالتين :

الأولى - أن تكون هناك درجات خالية فعلا في الميزانية الآن تتسع لهؤلاء الموظفين فتسوى حالتهم على هذه الدرجات وتأخذ هذه الحالة حكم من رُقوا على درجات عالية لاحقة على التنسيق وهي الحالة المشار إليها آنفا .

الثانية - ألا تكون هناك درجات خالية فعلا في الميزانية الآن فيسرى على هؤلاء حكم الفقرة «ب» من البند «ثانيا» من فتوى «قسم الرأي مجتمعا» .

ويسرى هذا الحكم أيضا على الموظفين الذين ألغيت ترقيةاتهم بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٩/٥/٢٩ دون أن تصدر ضدهم أحكام من محكمة القضاء الإداري .

على أنه يجوز لمجلس الوزراء تصحيحا للوضع بالنسبة إلى من ألغيت ترقيةاتهم دون حكم بعد مضي سنتين يوما من القرار الصادر بتزويتهم أن يسحب قراره السابق صدوره في ١٩٤٩/٥/٢٩ فترجع حالة هؤلاء الموظفين إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار المسحوب بشرط أن لا يمس هذا القرار حقوقا اكتسبها آخرون في خلال هذه الفترة .

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

حكم صادر من القضاء الإدارى بإلغاء قرار ترقية فيها تضمنه من حرمان
المدعى أو تركه أو تخطيه — كيفية تنفيذه .

ملخص الفتوى :

انه وإن كانت القاعدة الأصلية أن الأثر اللازم لإلغاء القرار هو اعتباره
كأن لم يكن ، ووجوب إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدوره ،
ومن ثم اعتبار الترقية المحكوم بإلغائها كأن لم تكن — إلا أن القضاء فى
فرنسا قد استقر منذ زمن بعيد على التخفيف من هذا الأثر بالنسبة إلى
الترقيات التى يتبين للمحكمة أنها صحيحة فى ذاتها لتوافر الشروط التى
يستلزمها القانون للترقية ، إلا أن الإدارة تكون قد تجاوزت سلطتها بعدم
ترقية المدعى ، ففى هذه الأحوال يكون القرار الإيجابى الصادر بالترقية
سليماً من الناحية القانونية ، إلا أنه يكون فى الوقت عينه قد انطوى على
قرار سلبى بالامتناع عن ترقية المدعى ، وهذا القرار السلبى هو الذى
يتكشف للمحكمة بطلانه لمخالفة القانون ، أو لاساءة استعمال السلطة ،
ولهذا ففى تحكم بإلغاء القرار الصادر بالترقية فيما تضمنه من ترك المدعى
أو حرمانه من الترقية . وهذا ما يسمونه فى فرنسا بالإلغاء النسبى
ولا يعدو الأثر اللازم لمثل هذا الإلغاء عدم الاحتجاج بالقرار المحكوم
بإلغائه على المدعى لاتطوائه على اهدار لحقه ، مما حدا ببعض الفقهاء
فى فرنسا إلى أن يقترح العدول عن الصيغة التى درج عليها مجلس
الدولة فى هذا النوع من الإلغاء ، وهى الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه
من اضرار بالمدعى إلى صيغة أخرى أدق فى الدلالة على المعنى المقصود ،
وهى إلغاء امتناع الإدارة عن ترقية المدعى ، ومن ثم فإن هذا النوع من
الإلغاء لا يستتبع بذاته أن يلغى فعلاً القرار الصادر بالترقية مادام تجاوز
الإدارة سلطتها فى ذلك القرار محصوراً فى إنكارها لحق المدعى مما يترتب
عليه أن يكتب — كلها أمكن ذلك — بتصحيح وضع المحكوم له مع الإبقاء

على الترقية المطعون فيها . وتطبيقاً لما تقدم فانه اذا كان المدعى قد رقى اثناء نظر الدعوى ، فان كل ما يجب على الادارة عمله — تنفيذاً للحكم — هو رد اقدميته فى الدرجة المرقى اليها الى تاريخ صدور القرار المحكوم بهالفائه ، كما انه اذا وجدت عند تنفيذ الحكم درجة خالية فان المحكوم له يرقى عليها ترقية منسجبة الى ذلك التاريخ ، اما اذا لم توجد درجة خالية فلا يكون هناك منر من الالفاء لايجاد درجة يرقى عليها المحكوم له .

على ان هناك فروضاً تكون فيها ترقية موظف معين ممن شملهم القرار المطعون فيه ، معينة من الناحية القانونية ، وتكشف الحكمة عن هذا العيب فى اسباب حكمها ، وقد لا يكون هذا الموظف هو آخر من رقى ثم تحكم المحكمة بالفاء القرار فيها تضمنه من ترك المدعى . ومثال ذلك ان يشمل القرار ترقية موظف لا تتوافر فيه الشروط القانونية ، كان لا يكون حاصلًا على درجة جيد فى نسبة الاختيار ، أو درجة متوسط على الأقل فى نسبة الامتعية ، ولا يكون هذا الموظف هو آخر من شملهم القرار ، ففى مثل هذه الحالة يكون تنفيذ الحكم بالفاء ترقية هذا الموظف بالذات . واذا كان آخر من رقى بالقرار المطعون فيه قد نقل الى وزارة أو مصلحة أخرى ، أو كان قد رقى الى درجة أعلى ، فان يمثل هذا النقل أو الترقية الى درجة أعلى اذا لم يترتب على ايها اخلاء الدرجة التى كان يشغلها هذا الموظف والننى هى محل الطعن واستمرارها شاغرة الى وقت تنفيذ الحكم ، لا يضى عن وجوب الالفاء الفطلى لايجاد درجة يرقى عليها المحكوم له ، ذلك لانه اذا كانت الدرجة التى كان يشغلها آخر من رقى بالقرار المطعون فيه قد شغلت مرة أخرى بعد نقله أو ترقية الى درجة أعلى ولم تكن هناك درجات أخرى خالية عند التنفيذ ، فانه يتعين على الادارة الغاء القرار الصادر بشغل هذه الدرجة ، ثم ترقية المحكوم به عليها ترقية منسجبة الى تاريخ القرار الملغى . على انه اذا حكم بالفاء ترقية موظف معين ، والفيت هذه الترقية فعلا ، فان هذا لا يستتبع ترقية من حكم لصالحه بدلا منه ، ذلك لانه لما كان يجوز رفع دعوى الالفاء من كل ذى مصلحة فان الحكم بالالفاء لا يكون مؤسسا فى جميع الاحوال على اهدار حق المدعى ، بل يجوز ان يكون قبول الدعوى راجعا الى وجود

مصلحة للمدعى فى الغاء القرار ، وان لم يمس هذا القرار حقا ثلثنا له ، وفى هذه الحالة يكون سبب الغاء القرار المطعون فيه هو مخالفة الشكل ، او قواعد الاختصاص ، فو غير ذلك من الاسباب التى لا تتعلق بالمدعى شخصيا ، ومن ثم فلان تنفيذ الحكم فى مثل هذه الحالة لا يستلزم ترقية المحكوم له دون غيره ، بل يلغى الترقية المحكوم بالغائها ويعود الموقف كما كان قبل صدور القرار ، لتتظر جهة الادارة من جديد فى الترقية بهراعاة القواعد التى كان معمولاً بها فى ذلك الوقت .

(فتوى ٢٦ فى ١٧/١/١٩٥٤)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

الأصل ان الحكم كاشف للحق وليس منشئا له — اثر ذلك بالنسبة الى الأحكام الصادرة بالغاء قرارات ترقية فيما تضمنته من تخطى المحكوم لصالحه فى الترقية — التزام الادارة بتنفيذ هذه الأحكام مع تضمينها أثرا رجعيا متى كان ذلك لازما للتنفيذ — شمول الرجعية فى التنفيذ الفروق المالية المتضى بها اعتبارا من تاريخ نفاذ قرار الترقية .

ملخص الفتوى :

ان الأصل فى الحكم الصادر فى نزاع على حق من الحقوق أنه اذ يفصل فى هذا النزاع لا ينشئ للمحكوم له حقا وانما يقرره ، ذلك ان الحكم كاشف للحق وليس منشئا له ، ومن ثم يبقى الحق المحكوم به مستقدا الى سببه الاصلى ومحتفظا بخصائصه ومن اجل هذا كانت القاعدة العامة فى تنفيذ احكام القضاء الادارى هى رجعية ما قضت به هذه الأحكام وارتدادها الى التواريخ التى تكونت فيها عناصر المراكز القانونية التى قررتها او تناولتها بالتعديل ، وكان على الادارة ان تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ تلك الأحكام مع تضمينها أثرا رجعيا ، استثناء من قاعدة عدم رجعية القرارات الادارية ، متى كان ذلك لازما لتنفيذ الأحكام المذكورة .

وعلى ذلك فانه متى كانت المحكمة الادارية العليا قد انتهت فى حكمها الصادر بجلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٧ فى الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢

القضائية الى ان العبرة في الحصول على المؤهل في تطبيق قانون المعادلات الدراسية هي بتاريخ تلبية الامتحان في جميع المواد بنجاح بقطع النظر عن تاريخ اعلان النتيجة بعد ذلك الذي لا يعدو ان يكون كاشفا للمركز القانوني الذي نشأ وتحقق قبل هذا الاعلان ، وكانت الوزارة قد قامت باصدار قرارات بتعديل اقدميات بعض المعلمين بها على هذا الاساس بلرجاعها الى تواريخ سابقة وفقا لهذا القضاء واستصدار هؤلاء بناء على اقدمياتهم المعدلة اكلها بالقضاء بعض قرارات الترقية السابقة صدورها من الوزارة فيما تضمنته من تخطيهم في الترقية وارجاع اقدمياتهم في الدرجة الخامسة الى تواريخ سابقة فان الرجعية في التنفيذ تشمل الفروق المالية المقتضى بها وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ قرارات الترقية المطعون فيها ، وهو التاريخ الذي يبدأ منه استحقاق هذه الفروق ، ما دامت الاحكام لم تقض بإلغاء هذه القرارات الغاء كلياً بل جزئياً فيما تضمنته من تخطي المحكوم لصالحهم في الترقية .

(فتوى ٦٨٣ في ١٩٦٦/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

حكم محكمة القضاء الإداري بإلغاء القرار الصادر بتقرير كفاية أحد موظفي هيئة المواصلات السلكية والاسلكية لمخالفته للأوضاع التي رسمها مجلس إدارة الهيئة بالتطبيق للمادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية لنظام موظفيها الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٣ لسنة ١٩٦٠ — تنفيذ هذا الحكم يجب أن يتم في المدى والنطاق الذي حدده على النحو المبين بأسبابه بان تدارك الهيئة العيب الذي اعتور تقرير الكفاية بما يتفق مع الأوضاع القانونية السليمة — ما يكون قد وقع صحيحاً من إجراءات لا يمتد إليها البطلان — ينصب البطلان فقط على الإجراء المعيب وحده في الحدود وبالقيود وبالقدر الذي قرره المشرع — يؤدي ذلك انه لا يترتب على الهيئة ان هي اعتدت بتقديرات الرئيس المباشر والدير المحلي السابقة التي لم يمسها الحكم المشار اليه ثم تداركت العيب الذي شاب تقدير الرئيس الأعلى بان قدر هذا الرئيس درجات الكفاية بالرموز والارقام الحسبانية مدعماً بأسبابها على النحو التالى بنموذج التقرير .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية لنظام موظفى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية قد نصت على ان تقدم التقارير السنوية على النموذج وطبقا للأوضاع التى يقررها مجلس الادارة ولا تقدم هذه التقارير عن موظفى المرتبة الثانية فيما فوقها وقد صدر تنفيذا لهذه المادة قرار مجلس ادارة الهيئة بتحديد نماذج التقارير السنوية وبيان الأوضاع التى يتم على أساسها تقدير كفاية الموظف وقد نصت المادة ٢٩ منه على ان يقدم التقرير السنوى عن الموظف فى شهر فبراير من كل سنة من رئيسه المباشر ثم يعرض على المدير المحلى للادارة ثم على وكيل المدير العام أو مساعدى المدير العام أو مديرى الإدارات العامة كل فى حدود اختصاصه لبدء ملاحظاتهم ثم تعرض بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين المختصين لتقدير درجة التقدير التى تراها ويحدد الرؤساء المباشرين والمديرون المحليون بقرار المدير العام.

ومن حيث انه بالاطلاع على النموذج رقم (١) بالتقرير السنوى الخاص بالسيد المهندس (مورث الطاعنين) عن عام ٦١ يتضح ان تقدير كفاية الموظف عن العناصر الفرعية كان تارة بالرموز (من ا الى هـ) حسب مستويات الكفاية وتارة بالأرقام الحسابية وقدر رئيسه المبلّغ كفايته بمرتبة « ضعيف » وقدرها مديره المحلى بمرتبة « جيد » (٦١ درجة) واعتبره الرئيس الأعلى ضعيفا دون أن يبين سواء بالرموز أو بالأرقام الحسابية الأساس التى بنى عليها هذا التقدير ثم وافقت لجنة شئون الموظفين بجلستها المنعقدة فى ١٩٦٢/٣/٢٦ على تقدير كفايته بمرتبة ضعيف فتظلم منه الى رئيس اللجنة ولما رفض تظلمه اتعلم الدعوى رقم ١١٦١ لسنة ١٦ القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى طالبا الحكم بإلغاء القرار الصادر بتقدير كفايته فقضت المحكمة بجلسة ١٩٦٥/٣/٢٥ بإلغائه مستفدة فى ذلك الى ان تقدير كفاية الموظف يجب ان يتم وفق الأوضاع التى رسمها مجلس ادارة الهيئة فى النموذج رقم (١) بأن يوضح كل من الرئيس المباشر والمدير المحلى والرئيس الأعلى — المتوط بهم هذا التقدير — أمام كل بند من البنود التى تضمنها هذا النموذج التقدير الذى يراه رمزا ورقما حسابيا وذلك لتوفر الضمانات للموظف حتى يكون التقدير مبنيا على أسس واضحة دقيقة وأنه حينها قدر الرئيس الأعلى كفاية المدعى (مورث الطاعنين)

بمرتبة « ضعيف » دون تحديد الدرجات عن كل بند من بنود النموذج سواء بالرموز أو بالأرقام الحسابية فانه يكون قد اخل بالصلانة المقررة لصالح الموظف وبالتالي يكون التقدير المطعون فيه قد جاء مخالفا للقانون لاغفاله امرا جوهريا سنة ونظمه القانون متعينا الفاؤه وازايفت المحكمة ان ذلك لا يمنع من اعادة تقدير كفاية المأوى وفق الاوضاع القانونية السليمة حتى ينتج التقرير الآثار المترتبة عليه قانونا ومما تقتضيه ان الحكم المشار اليه قد قضى بالغاء تقدير الكفاية لأن الرئيس الأعلى لم يحدد الدرجات عن كل عنصر من عناصر الكفاية سواء بالرموز أو الأرقام الحسابية على النحو المبين بنموذج التقرير الذي وضعه مجلس الإدارة ..

ومن حيث ان تنفيذ هذا الحكم يجب ان يتم في المدى والنطاق الذي حدده على النحو المبين بأسبابه بان تتدارك الهيئة العيب الذي اعترى تقرير الكفاية بما يتفق مع الاوضاع القانونية السليمة وذلك بان يكون تقدير الرئيس الأعلى مبينا على أساس الرموز والأرقام الحسابية ثم يعرض الامر على لجنة شؤون الموظفين لتقرير ما تراه في هذا الشأن باعتبارها صاحبة الاختصاص الاصيل في التقرير النهائي ليولد التقرير السنوي آثاره القانونية دون ما حاجة لمراجعة الرئيس المباشر والمخير المحلى لاعادة امر تقدير الكفاية عليهما من جديد اذ الحكم المذكور لم يتعرض من قريب او من بعيد لتقديراتها السابقة لأنها تمت باجراءات صحيحة ومن ثم لا يعتد اليها البطلان وتظل قائمة اذ من المسلم ان الاجراء الذي يقع صحيحا لا يلحقه بطلان اجراء تالي وانما ينصب البطلان فقط على هذا الاجراء وحده في الحدود بالقيود وبالقدر الذي قرره المشرع — وعلى ذلك فانه لا تثريب على الهيئة ان هي اعتدت بتقديرات الرئيس المباشر والمدير المحلى السابقة التي لم يمسها الحكم المشار اليه ثم تداركت العيب الذي شاب القرار الملقى بمراجعة الاوضاع القانونية السليمة بان قدر الرئيس الأعلى درجات الكفاية بالرموز والأرقام الحسابية مدعيا بأسبابها على النحو الثابت بنموذج التقرير ثم عرض التقرير بعد ذلك على لجنة شؤون الموظفين بجلسته ١٩٦٥/٨/٢٠ التي قدرت الكفاية بمرتبة « ضعيف » وبذلك يكون تنفيذ الحكم على هذا النحو قد جاء متفقا مع ما تضمنه من اسباب ..

(طعن ٢٣ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

تنفيذ حكم بإلغاء قرار نقل يقضى إعادة الموظف الى الوظيفة التي كان يشغلها وقضى بإلغاء قرار نقله منها .

ملخص الفتوى :

مرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع كيفية تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري الصادر بجلسة ١٧/٢/١٩٨٢ في الدعوى رقم ٢١٧٣ لسنة ٢٥ ق بإلغاء قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢٧٩ لسنة ١٩٨٠ فيها تضمنه من نقل السيد / من مصلحة الضرائب الى وزارة التخطيط .

وقد استعرضت الجمعية العمومية حكم محكمة القضاء الإداري المشار اليه وقد ورد بحجتيه أن القرار المطعون فيه وأن قضي بتعيين المدعى في وظيفة وكيل أول لوزارة التخطيط إلا أنه في حقيقته يتضمن الى جانب الترقية نقله من مصلحة الضرائب ، وأن القرار المطعون فيه فيها تضمنه من نقل المدعى من مصلحة الضرائب غير قائم على سبب صحيح ولم يستند من أصول نتجته ملابيا أو قانونيا بالإضافة الى أن النقل قد تم لوظيفة لم يكن لها وجود في ميزانية الجهة التي نقل اليها ولا اختصاص لها الأمر الذي يوصم القرار في هذه الخصوصية بعدم المشروعية ويتعين التحكم بإلغائه ، ولهذه الأسباب أصدرت المحكمة حكمها برفض الغرض بعدم قبول الدعوى شكلا وبقبولها وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه فيها تضمنه من نقل المدعى من مصلحة الضرائب الى وزارة التخطيط وما يترتب على ذلك من آثار وإلزام الجهة الإدارية بالمصروفات .

ومن حيث إن المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة تنص على أن :
« تسرى في شأن جميع الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه ،

على أن الأحكام الصادرة بالإنهاء تكون حجة بها فصلت فيه وتعتبر عنوان الحقيقة فيما قضت به .

ومن حيث أن الذي يحوز الحجية من الحكم هو منطوقه وكذلك الأسباب الجوهرية المكمل ، وكان الثابت من أسباب الحكم المروى أن القرار المطعون فيه قد تضمن شقين أحدهما نقل المدعى من مصلحة الضرائب والآخر ترقبته الى درجة وكيل أول وزارة ، وأن المحكمة قد قضت في منطوقها المرتبط بأسبابها ارتباط وحدة وثيقة إلغاء القرار الطعن إلغاء جزئيا في شقه الأول وحسب ، وهو المتضمن نقل المدعى من مصلحة الضرائب ومن ثم يقتصر أثر الإلغاء على هذا الشق وحده وغنى عن البيان أن مدى الإلغاء يتحدد بمطالب الدعوى وما ينتهي اليه المحكمة في قضائها ذلك أن من المسلمات أن الحكم بإلغاء القرار قد يكون شاملا لجميع أجزائه ، وقد يكون جزئيا منصبا على خصوص أمر معين بذاته كما هو الحال في هذا الحكم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تنفيذ حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر بجلسة ١٧/٢/١٩٨٢ فى الدعوى رقم ٢١٧٢ لسنة ٢٥ ق المشار اليه يقتضى إعادة السيد / ليشغل درجة وكيل أول وزارة بمصلحة الضرائب اعتبارا من ١٩٨٠/١٢/٣٠ .
بما يترتب على ذلك من آثار .

(ملف ٦٠٧/٢/٨٦ - جلسة ١١/٣/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

حكم - الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بإلغاء قرار إدارى بفصل موظف - آثار هذا الحكم من حيث استحقاق الرواتب عن فترة الإبعاد عن العمل نتيجة قرار الفصل - استحقاق الموظف راتبه الأصلى خلال هذه الفترة دون بدل التمثيل أو بعضا منه .

ملخص الفتوى :

كان السيد / يعمل مسفرا لسورية لدى المملكة الاردنية الهاشمية ، وفى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٧ ، صدر قرار من مجلس الوزراء بانتهاء خدمته ، فلجأ الى محكمة القضاء الادارى يطلب الغاء هذا القرار نقضت المحكمة برفض دعواه فطعن فى هذا الحكم كما طعنت فيه هيئة المفوضين . ونظرت المحكمة الادارية العليا هذين الطعنين وقضت بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من ابريل سنة ١٩٦٠ بالغاء القرار الادارى المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار والزيات الجهة الادارية المصروفات .

وعلى اثر صدور هذا الحكم تقدم المحكوم له الى وزارة الخزانة بالاطليم السورى مطالبا بمبلغ ١١٥٢٨ ليرة سورية وهو مجموع راتبه عن المدة من أول سبتمبر حتى ٨ من حزيران سنة ١٩٥٨ ومبلغ ٢٧٥ ليرة مجموع نصف بدل التمثيل المستحق له عن هذه الفترة فضلا عن ١٦٧ ليرة قيمة مصروفات الدعوى .

وتستطلع وزارة الخزانة الراى فى مدى احقية الطالب فى رواتبه وفى نصف تعويض التمثيل عن المدة التى ظل خلالها مفصولا من الوظيفة .

ولما كان الحكم بالغاء قرار ادارى يعمله من وقت صدوره فى خصوص ما يتناوله هذا الحكم ، ويكون من شأنه اذا كان موضوعه الغاء قرار بفصل موظف ان يخوله مركزا قانونيا يعود به الى وضعه السابق على صدور قرار الفصل ، ويرتب على جانب الادارة التزاما ايجابيا مقتضاه العمل على تنفيذ الحكم باتخاذ كل اجراء يقتضيه ذلك ، والتزاما سلبيا مؤداه الامتناع عن اتخاذ أى موقف يتم على الاعتماد بالقرار الملغى والتمسك به على أى وجه وذلك هو جوهر حجية حكم الالغاء واثره القانونى .

وتطبيقا لذلك يعد الموظف الذى انفى قرار فصله كما لو كان مستمرا بوظيفته فى خدمة الدولة خلال الفترة من تاريخ صدور قرار الفصل حتى

تاريخ الحكم بالفائز ، ومن ثم يستحق راتبه عن هذه الفترة ، لأن حرمانه من هذا الراتب يخالف مقتضى الحكم الصادر بالفناء القرار ، إذ أن هذا الحرمان لا يستقيم ولا يقوم الا على أساس الاعتقاد بقرار الفصل المقضى بالفائز مما يهجر حجية حكم الالفاء ويتطوى على اخلال واضح بالالتزامات التى يرتبها هذا الحكم على عاتق جهة الادارة .

والقول بحرمان الموظف من راتبه عن مدة فصله استنادا الى انه لم يود اعمال وظيفته خلال هذه المدة — هذا القول مردود بأنه ولئن كان الموظف ملزما باداء واجبات وظيفته والقيام بأعبائها ، الا انه حيث يكون مرد تخلفه عن تلبية هذا الالتزام عملا من جانب جهة الادارة يثبت عدم صحته ومخالفته للقانون بحكم قضائى نهائى ، فان هذا الإخلال لا يحتج به قبله ولا يضر منه بحرمانه من راتبه .

وترتبيا على ذلك يكون السيد / مستحقا لراتبه عن مدة عمله .

وفىما يتعلق ببديل التمثيل المطلوب به فان المادة ٧٦ من المرسوم التشريعى رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتعريف مهنة وتحديد ملاك وزارة الخارجية تنص على أنه « يمنح رؤساء البعثات الخارجية بدل تمثيل للقيام بالنفقات التى يستلزمها تمثيل سورية تمثيلا لائقا » — كما تنص المادة ٧٧ من ذات المرسوم على أنه : « يبدأ حق الموظف ببديل التمثيل فى الادارة المركزية من تاريخ مباشرته العمل وفى البعثات الخارجية من تاريخ وصوله ومباشرته العمل فى مقر وظيفته ، ويخضع مقدار النصف فى حال الاجازة الادارية والصحية والسفر لمهمة رسمية ، ويقطع فى حال زوال الصفة او انتهاء الخدمة » .

ويستتد من هذين النسخ ان علة منح رؤساء البعثات الخارجية بديل التمثيل هى تمثيل سورية فى الخارج تمثيلا لائقا وإن المشرع قد واجه حالة تخلف هذه العلة فى الاجازة الادارية والصحية والسفر لمهمة رسمية فنص على استحقاق نصف بدل التمثيل فى هذه الحالة خروجا على الأصل الذى يقضى باستبعاد الحكم اذا تخلفت علة .

وإذا كان السيد / يستحق راتبه عن مدة فصله كما سبق ، إلا أن علة استحقاق بدل التمثيل لا تتوافر في شأنه لأنه وإن ترتب على الحكم الصادر بإلغاء قرار فصله اعتباره مستمرا في وظيفته خلال فترة الفصل واستحقاقه راتبه عن هذه المدة إلا أن منطوق استحقاق بدل التمثيل هو قيام الموظف فعلا بأعمال وظيفته وانفاق على ما تقتضيه الوظيفة من مظاهر يتفق وكرامة الدولة ، أي أن بدل التمثيل يدور وجودا وعدما مع القيام الفعلي بأعمال الوظيفة ، فهو لم يقرر مقابل عمل الموظف ولكنه يقرر لأغراض الوظيفة ومظهرها وذلك يستتبع بطريق اللزوم قيام الموظف فعلا بأعمال وظيفته وما ي صاحب ذلك من الاتفاق الفعلي على ما تقتضيه الوظيفة من مظاهر تتفق وكرامة الدولة .

وفيما يتعلق باستحقاق نصف بدل التمثيل فانه لم يكن في أية حالة من الحالات التي يستحق فيها نصف هذا البديل ، وقد نصت على هذه الحالات المادة ٧٧ من المرسوم التشريعي المتقدم ذكره ، ومن ثم فانه لا يستحق هذا البديل كله ولا نصفه .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن السيد / يستحق راتبه عن مدة فصله دون نصف بدل التمثيل .

(فتوى ١٠٨٣ في ١٢/١٢/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

حكم بإلغاء قرار فصل الميعتين من الخدمة — القاعدة الصلبة في تنفيذ الحكم بالإلغاء — إلغاء القرار المطعون فيه وجميع القرارات التي بنيت على أساس صدوره سليما — مثال — حكم بإلغاء قرار فصل أحد الموظفين — مقتضى الحكم إعادة الموظف إلى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الفصل وتصحيح الأوضاع بترقيته إلى الدرجة التي رقى إليها زملاؤه وكان من حقه الترقية إليها لو لم يصدر قرار الفصل طالما إن الترقية قد تمت بالاعتبة المطلقة .

ملخص الفتوى :

انه فيما يتعلق بكيفية تنفيذ الحكم الصادر بالغاء قرار فصل الميعتين من الخدمة فان القاعدة ان الحكم الصادر بالالغاء يقترب عليه اعدام القرار ويحو آثره من يوم صدوره بحيث تلتزم الادارة بأن تعيد الحال الى ما كانت عليه لو لم يصدر القرار اطلاقا مهما كانت النتائج .
بمعنى انه لما كان الطعن في القرارات الادارية من شأنه ان يزعزع جميع المراكز القانونية المترتبة على صدورها فان الحكم الصادر بالغاء قرار ادارى معين من شأنه ان يقترب على تنفيذه الغاء هذا القرار بالذات وجميع القرارات التى بنيت على أسس صدوره سليما .

وبناء على ذلك اذا صدر قرار بفصل أحد الموظفين ثم حكم بالغاء هذا القرار فان تنفيذ الحكم يقتضى اولاً اعادة الموظف الى الوظيفة التى كان يشغلها قبل الفصل وثانياً تصحيح الأوضاع بترقيته الى الدرجة التى رقى اليها زملاؤه وكان من حقه الترقية اليها لو لم يصدر قرار الفصل طالما ان الترقية قد تمت بالأقدمية المطلقة .

(فتوى ٩٠٥ فى ١٤/١٠/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

تعتبر الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى بالغاء قرارات فصل العبد واجبة التنفيذ كما وان تنفيذها يقتضى اعادة العبد المحكوم لصالحه الى العبدية والغاء تعيين من عين عهدة بدله على اثر فصله .

ملخص الفتوى :

ان للاحكام الصادرة من مجلس الدولة القوة التنفيذية وحجية الشيء المقضى به لا تختلف في ذلك عن احكام المحاكم العادية اى اختلاف ، بل ان الاحكام الصادرة من مجلس الدولة بالالغاء تمتاز بحجيتها المطلقة قبل الكلفة لا قبل الخصوم فيها دون غيرهم .

فإذا ما صدر الحكم من محكمة القضاء الإدارى وجب على الإدارة تنفيذه بأعمال مقتضاه ولا يجوز لها أن تمتنع عن ذلك والا كان الموظف المتمتع سواء كان وزيراً أو غيره مسئولاً مسئولية شخصية عن تمويض صاحب الشأن عما ناله من أضرار بسبب مخالفة القانون .

ويجب أن يكون تنفيذ الحكم كلياً ومن المسلمات أن الحكم الصادر بالغاء قرار فصل موظف يترتب عليه حتماً وجوب إعادته إلى الوظيفة لا فرق في ذلك بين الوظائف التى تشغل بطريق التعيين وتلك التى تشغل بطريق الانتخاب ، فإذا أمكن إعادة الموظف إلى وظيفته دون حاجة إلى الغاء تعيين الموظف الذى حل محله لم يكن له أن يتمسك بالغاء تعيين هذا الآخر . أما إذا كانت إعادة الموظف مقفزة إلا بالغاء تعيين من حل محله وجب على الإدارة أن تقرر هذا الإلغاء تنفيذاً لمقتضى الحكم .

وقد ذهب قسم الرأى مجتمعاً إلى مثل هذه التفرقة فى خصوص الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى بالغاء قرارات الترقية فيها تضيفته من ترك المحكوم لهم فى الترقية (فتوى فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٠) .

ولما كان تنفيذ الحكم الصادر بالغاء قرار فصل عمدة شغل مكانه لا يمكن تنفيذه إلا بالغاء تعيين من حل محله ووجوب الغاء هذا التعيين إنما يكون بمقتضى الحكم وذلك لأنه بصدور الحكم يعتبر قرار الفصل — فى مواجهة الكائنة — كأنه لم يكن ، ومن ثم يعتبر أن الوظيفة لم تزل ، فيكون قرار التعيين فيها باطلاً لانعدام محله .

ولا وجه عندئذ إلى طلب عدم فصل العمدة الجديد استناداً إلى حالة الضرورة أو لاعتبارات متعلقة بالمصلحة العامة ، لأن هذه الاعتبارات لا يمكن أن يترتب عليها إهدار حكم قضائى واجب النفاذ قانوناً .

كما لا وجه للقياس على الحكيم الصادرين من مجلس الدولة الفرنسى فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ و ٢ يوتية سنة ١٩٢٨ إذ الأول خلاص بلهتساع

الحكومة الفرنسية عن تنفيذ حكم قضائي خوفا من أن يؤثر تنفيذه بعض القبائل في جنوب تونس والثاني خلص بلمتناع تلك الحكومة أيضا عن تنفيذ احكام صادرة بطرد عمال من بعض المصانع خشية ما يجره ذلك من اضطرابات تهدد الأمن العام لأن القيلس هنا مع الفارق الكبير اذ في الحالتين المذكورتين امتنعت الحكومة الفرنسية عن تنفيذ الحكيم — وهما صادران من القضاء العادى لاعتبارات تتصل بالسياسة العليا للدولة وليس كذلك تنفيذ الحكم بالفناء فصل عمدة .

كما ان قسم الراى مجتمعا لا يقيم وزنا لتدخل العمدة الجديد نسي الدعوى او عدم تدخله فيها ما دام الحكم بالالغاء حجة على الكافة .

لذلك انتهى راى القسم الى ان الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى بالفناء قرارات فصل العمد واجبة التنفيذ . وان تنفيذها يقتضى اعادة العمدة المحكوم لصالحه الى الصحة ، والفناء تعيين من عين عمدة بدله على اثر فصله .

(فتوى رقم ٢٨٣ فى ١٩٥٢/٥/٣)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

القرار الصادر من جهة الادارة بإبرام عقد من العقود سواء كان عقدا اداريا او عقدا مدنيا — بطبيعته — قرار ادارى منفصل عن العقد — يجوز الطعن فيه استقلا — الحكم الصادر بالفائه لا يترتب عليه ابطال العقد المترتب عليه تلقائيا .

ملخص الفتوى :

انه يجب تنفيذ الاحكام طبقا لمنطوقها فى ضوء الاسباب التى قامت عليها حيث تعبر الحكمة فى المنطوق عما حكمت به بالفاظ صريحة واضحة وتبين فى الاسباب الحجج القانونية والادلة الواقعية التى بنى عليها الحكم.

ولما كان الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٣ ق المشار اليه قضى فى منطوقه بإلغاء القرارين المطعون فيهما « القرار الصادر فى ١٩٦٩/٢/١ بالتعاقد عن المحل رقم ٢١ بالدور الأرضى مع ورثة » والقرار الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٨/٥ بالتعاقد عن المحل رقم ٢٨ بالدور الأرضى مع فيها تضيئه من حرمان المدعين من التعاقد على ما يخصهم فى المحلين ٢٨ ، ٢٩ بممارسة المشهود الحسينى « ولم يتضمن هذا المنطوق الحكم بإبطال العقود التى ترتبت على هذين القرارين رغم طلب المدعين ذلك فى عريضة دعواهم وجاء بأسباب هذا الحكم أن القرار الذى يصدر من جهة الإدارة بإبرام عقد من العقود سواء كان عقدا اداريا أو عقدا مخنيا يمثل انصاح الإدارة عن إرادتها المزمة أذشاء قيامها ببدء وظائفها المقررة لها قانونا بقصد أحداث أثر قانونى معين وبتطليل العملية القانونية التى تنتهى بإبرام العقد الى الاجراءات المكونة له يتضح أن القرارات السابقة أو اللاحقة على العقد كالقرارات المتعلقة بإبرام العقود أو بإلغائها أو بإرساء المناقصة أو الزايدة هى بغير منازع قرارات ادارية منفصلة عن العقد ومن ثم يجوز الطعن فيها بالالغاء بسبب تجاوز السلطة وتمكين الطالب بالتعويض عن الأضرار المترتبة عليها أن كان لهذا التعويض محل ، أما العقد ذاته فإن المنازعة بشأنه تعطل أو لا تعطل ففى اختصاص هذه المحكمة بحسب طبيعة العقد واختصاص العقود للقضاء الإدارى واستطردت المحكمة بأنه ولئن كان من المسلم أن عقد بيع محل تجارى مملوك للدولة لا يعد عقدا اداريا مما تختص محكمة القضاء الإدارى بالمنازعات التى تنشأ فى شأنه إلا أن قرار إبرام هذا العقد بعد قرارا اداريا منفصلا يجوز الطعن فيه استقلالا وينعقد الاختصاص بنظره لمحكمة القضاء الإدارى .

وأضافت المحكمة أن المدعين سلموا « فى منكرتهم الأخيرة المقدمة فى ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٧ التى ختموها بتصميمهم على طلباتهم « وفى إلغاء قرار محافظ القاهرة الصادر فى ١٧ من مايو سنة ١٩٦٩ بشطريه (وبعدم التعاقد معهم عن المحل رقم ٢٩ بالدور الأرضى وعن المحل ٢٨ بالدور الأول فوق الأرض من عمارة المركز التجارى ببيدان المشهد الحسينى)

.. ومن ثم يكون قد وضع انهم لا يطلبون الحكم ببطلان العقود المبرمة عن المحلات المشار اليها وهو ما يخرج عن اختصاص المحكمة .

ومن ثم فان المستفاد من ذلك أن المحكمة قصرت حكمها على القرارين المتعلقين بإبرام العقدين المشار اليهما لتمكين من أصابه الضرر بسبب هذين القرارين الباطلين من المطالبة بالتعويض دون أن ينصرف حكمها الى بطلان عقدي البيع سلفى الذكر ، حيث يكون الحكم ببطلانها من المحكمة المختصة، وبالتالي فليس من مقتضى الحكم بالغاء القرارين المشار اليهما ابطال العقود المرتبة عليهما تلقائيا .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ليس من مقتضى الحكم بالغاء القرارين المشار اليهما ابطال العقدين تلقائيا فى الحالة الماثلة ..

(ملف رقم ٢٤/١/٦٨ — جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

حكم — حكم بالغاء قرار لجنة الإجازات الدراسية برفض اعطاء المدعيتين اجازة دراسية بمرتب للحصول على الدكتوراه — كيفية تنفيذه بعد أن سافرت المدعيتان الى الخارج وحصلتا على الدكتوراه على نفقتها الخاصة — تحول حق المدعيتين الى التعويض عن القرار الملغى .

ملخص الفتوى :

انه بالنسبة الى الحكم الصادر بالغاء قرار لجنة الاجازات الدراسية برفض اعطاء المبعثتين المذكورتين اجازة دراسية بمرتب فان الاصل ان يكون تنفيذ هذا الحكم عن طريق الترخيص لهما فى القيام باجازة دراسية بمرتبه. غير أن هذا الامر لم يعد له محل بعد أن سافرتا الى الخارج وحصلتا على الدكتوراه على نفقتيهما الخاصة ومن ثم يتحول حتما الى التعويض عن هذا القرار ، وخير تعويض هو منحها المرتب وكلفة المقررات المالية التى كانت تصرف لاعضاء الاجازات الدراسية آنذاك دون ان يحتج فى هذا الصدد

بأن قراراً صدر بفصلها من الخدمة قبل سفرهما الى الخارج ، اذ انه فضلاً عن صدور الحكم بالفناء قرار الفصل فلن صرف المرتب والمقررات المالية المشار اليها ليس أساسه الفناء قرار الفصل بل الفناء القرار الصادر برفض الترخيص لهاتين المعيتين في اجازة دراسية بمرتب ولا شك أنه لو لم يصدر القرار الآخر — الذى حكم بالفناء — لاستحققت المعيتان المرتب والمقررات المالية سالفة البيان بغض النظر عن واقعة الفصل فى حد ذاتها لأن المرخص له فى اجازة دراسية بمرتب انما يتقاضى مستحقاقه المالية دون أداء أعمال وظيفته . وهو لا يتقاضى المرتب هنا باعتباره مقابلًا للعمل وانما يتقاضاه تنفيذاً للقرار الصادر بالترخيص له فى الاجازة .

ومن حيث أنه ولئن كان القضاء الإدارى قد أطرد على عدم احقية الموظف المفسول فى مرتبه تلقائياً عند الفناء القرار الصادر بفصله فان مرد ذلك الى قاعدة الاجر مقابل العمل والى احتمال ان يكون مثل هذا الموظف قد أدى عملاً آخر طوال مدة فصله عاد عليه بالكسب ومن ثم وجب ترك الامر للمحكمة لتقدير التعويض المستحق له . ولا شك فى انتفاء هذا الاساس فى خصوصية الحالة المعروضة طالما كان البحث متعلقاً بالفترة التى سافرت فيها المعيتان المذكورتان الى الخارج .

(فتوى ٩٠٥ فى ١٤/١٠/١٩٦٩ — جلسة ١٠/٨/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

دعوى الإلغاء — الحكم الصادر فيها — عدم صرف التروق المالية كآثر من آثاره — طلب تفسير الحكم أو إضافة عبارة « الفروق المالية » — عدم قبوله — أساس ذلك فصل الحكم فى كل الطلقات الموضوعية التى انتهت عليها دعوى الدعى تولى قبوض أو ابهام — مدى الإلغاء وآثره يتحدد بما بينته المحكمة فى أسباب الحكم وهو لا يستتبع اعتبار الدعى برقى بالحكم ذاته بالقرار الذى يصدر من الإدارة تنفيذاً له هو الذى ينشئ المراكز القانونية فى هذا الشأن — إعادة الاوضاع الى وضعها القانونى الصحيح كآثر الإلغاء — وترتيب الإلتصبات بين العاملين — وتحديد وضع الدعى وما

يترتب على ذلك من تعديل في رأيه وما يستحق له من هرون مالية -
كل هذه من المسائل المتعلقة بتنفيذ الحكم - ليس من شأن الحكم أن يستطرد
اليها - منازعة المدعى في سلامة القرارات المنفذة للحكم محله دعوى
جديدة في هذا الخصوص .

ملخص الحكم :

ان الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن رقم ١٩٩ لسنة ١٤ ق
واضح في مقوفه واسبابه المرتبطة به في تحديد ما قضى به ، فمقضاؤه واضح
لا يشوبه غموض ولا ابهام ، وليس من ثم ان ما يقتضى الايضاح والتفسير له .
والالغاء المقضى به للقرار المطعون فيه هو كل الطلبات الموضوعية التي
اشتملت عليها دعوى المدعى ، وبه فصلت المحكمة في جميعها ، فلم يبق امامها
من الطلبات شيء مطلقا دون قضاء فيه . ومدى الإلغاء واثره بتجدد بما بينته
المحكمة من ذلك في اسبابه ، وهو لا يستتبع - وعلى ما سبق به قضاء
المحكمة - اعتبار المدعى مرقى بالحكم ذاته وانما بالقرار الذي يصدر من
الادارة تنفيذا له ، فهو الذي ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن
على مقتضى ما حكمت به المحكمة ، ويجرى بعد اعادة الاوضاع ، كائر
للإلغاء ، الى وضعها القانونى الصحيح ، وترتيب الاقدميات بين العاملين
في تلك المصانع على الاساس الذي بينه وهو انها وحدة واقدمية العاملين فيها
واحدة ، وتحدد وضع المدعى تبعا في الترقية على مقتضى دوره في تاريخ
القرار المطعون فيه او ما تلاه من قرارات في ضوء ما قد يكون قد صدر
لغيره من احكام مماثلة ، تجعلهم معه يتنازعون على الدرجات التي جرت
الترقية اليها وفي حدودها ، مع مراعاة ما يترتب على ذلك من تاثر القرارات
الغالية نتيجة لذلك ، وعندها يتحدد ما يترتب على ذلك من تعديل في مرتبه
وما يستحق له . من هرون مالية تبعا . وكل هذه المسائل والمسائل المتعلقة
 بتنفيذ الحكم . وهي ناشئة بعده وليس من شأن الحكم أن يستطرد اليها ،
وهو مما يقتضى عند منازعة المدعى في سلامة ما اتخذته الادارة تنفيذا للحكم
من قرارات واجراءات - أن يقيم دعوى جديدة في الخصوص ، لاستغلال
الوضع الجديد عن سابقه في الدعوى واختلاف سبب الطلب الجديد عن
السبب فيها . ولا عبره بما يقول به من أن الخطأ في التنفيذ جاء نتيجة

القياس من الإدارة في فهم الحكم أو مخالفة فيها للتواعد العامة في التنفيذ، لأنه ليس مما يبنى عليه طلب تفسير الحكم كطلبه تعطيله الزيادة على قضائه أو التعديل فيه إذ أنه لا محل لأي من الطلبين ، لوضع قضاء الحكم وفصله في كل المنازعة التي صدر فيها دون نقص .

ومن حيث أنه لكل ما سبق يكون ما استند اليه المدعى لطلبه الى المحكمة التي اصدرت الحكم تفسير منطوقه أو الفصل فيها أراد اضافته الى الدعوى على غير أساس ويتعين لذلك عدم قبول دعواه الجديد والزاه المبروفات .

(ظمن ١٤٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

الفصل السادس طلب وقف التنفيذ واستمرار صرف المرتب

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

الاصل فى القرار الإدارى هو النفاذ الى أن تبطله الإدارة أو تسحبه أو يقضى بالفائه — انطواء وقف تنفيذه على الخروج عن هذا الاصل —
مؤدى ذلك ، عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ الا لضرورة تفادى نتائجه
يتعذر تداركها بالتنفيذ .

ملخص الحكم :

ان الاصل فى القرار الإدارى هو نفاذه وسريان حكمه الى أن تبطله الإدارة نفسها استنادا الى سبب من اسباب البطلان ، أو تسحبه فى الحدود التى يجوز المسح فيها ، أو يقضى بالفائه لمخالفته للقانون أو لفساد الباعث عليه فسادا يوصفه بعيب اساءة استعمال السلطة . وبهذه المثابة فان وقف تنفيذ القرار ينطوى على خروج من هذا الاصل ، ومن ثم فلا يسوغ الا حيث تدعو ضرورة لتفادى نتائج يتعذر تداركها لو لم يقض بوقف تنفيذه .
ولما كان القرار الإدارى بتعيين المدة مما يخضع لقضاء الالفاء ولا يحصنه تسلسل الاجراءات المتتالية السابقة على صدوره ، ولا يفوت على المدعى ما يتعذر تداركه من نتائج ، شأنه فى ذلك شأن أى قرار ادارى بتعيين موظف أو ترقية ، فلا يتسنى الحكم بوقف التنفيذ الا حيث يصاحب القرار من الظروف والملازمات ما يتعذر تداركه من النتائج أو حيث يكون منطويا على تجن واضح من الإدارة واغتلت يستلزم حماية المدعى مؤقتا حتى يقضى بالفاء القرار ان تكشف من واقع الحال ما يدعو الى ذلك . وما دام ان اسم المدعى يمكن أن يعرض على الاتحاد القومى ولو بعد سبق عرض اسماء الجائز ترشيحهم

وصدور قراره في شأنهم وذلك استنادا الى الحكم فيما لو فرض وقضى لصالحه — الامر الذي تنتهي معه في الحالة المعروضة وجود النتائج التي يتعنر تداركها والتي هي توام وقف التنفيذ ، فانه ترقيا على ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما انتهى اليه من وقف تنفيذ قرار لجنة الطعون المشار اليه .

(طعن ١٥٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/٦/٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

الحكم في طلب الالغاء يفنى بحسب الاصل عن الفصل في طلب وقف التنفيذ الا اذا كان طلب وقف التنفيذ غير مقبول قانونا فيجب الحكم بعدم قبوله .

ملخص الحكم :

لئن كانت المحكمة لم تفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، وكان يجب بحكم طبائع الاتشاء الفصل فيه قبل الفصل في دعوى الالغاء ، واستندت المحكمة في قرارها الى تأخر الفصل في هذا الطلب حتى تاريخ الفصل في دعوى الالغاء ، مما يفنى الفصل فيها عن الفصل في طلب وقف التنفيذ ، الا انه كان يجب الحكم بعدم قبول هذا الطلب طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة التي تنص على ان « القرارات التي لا يقبل طلب الغائها قبل التظلم منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها » . ولا نزاع في ان القرار المطلوب وقف تنفيذه في هذه الدعوى هو من بين القرارات التي لا تقبل الطلـبات المقدمة راسا بالغائها قبل التظلم منها طبقا للمادة ١٢ من القانون المذكور .

(طعن ٨٤٩ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

رقابة القضاء الإدارى فى شأن وقف التنفيذ والالغاء رقابة قانونية تسطها المحكمة لتعرف مدى مشروعية القرار من حيث مطبقته للقانون نصا وروحا — وقف القرار منوط بتوافر ركزى الاستعجال ، وقيام أسباب جدية تحمل على ترجيح الغائه — هذان الركزان من الحدود القانونية التى تحد سلطة المحكمة فتخضع بالتالى لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان رقابة القضاء الإدارى للقرارات الإدارية سواء فى مجال وقف تنفيذها أو فى مجال الغائها ، هى رقابة قانونية تسطها المحكمة فى الحلين على هذه القرارات لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصا وروحا . ينبى أن تلغى قرارا إداريا إلا اذا شابه عيب من هذا القبيل ولا تقف قرارا إلا اذا كان — على حسب الظاهر من الأوراق ومسح عدم المساس بأصل طلب الغلاء عند الفصل فيه — متسايا بمثل هذا العيب وقامت الى جانب ذلك حالة الاستعجال بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . ومن المسلمات أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الغلاء وهى فرع منها ، مردها الى رقابة المشروعية التى هى وزن للقرار الإدارى بميزان القانون . ومن ثم يتعين على القضاء الإدارى ألا يقف تنفيذ قرار إدارى إلا عند قيام ركن الاستعجال بمعنى أن يترتب على تنفيذ القرار الإدارى المطعون فيه بالالغاء نتائج لا يمكن تداركها كأن يكون من شأن تنفيذ القرار حرمان الطالب من فرصة أداء الابتصان ، لو كان له حق فيه ، مما يتعذر معه تدارك النتيجة التى تترتب على ذلك . وكما لو صدر قرار بهدم منزل لثرى أو بمنع مريض من السفر الى الخارج للعلاج ففى مثل هذه الحالات يكون ركن الاستعجال قائما . فإذا نفذ القرار المطعون فيه استنفذ أغراضه . ولهذا حرص المشرع على أن يتلقى هذه النتائج الخطيرة مع المحافظة على مبدأ سلامة القرارات الإدارية ، وقابلتها (م — ٢٠ — ج ١٥)

للتنفيذ ، فجعل في المادة (١٨) من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، أن لصاحبه ضرر من القرار حق الالتجاء الى القضاء بطلب وقف تنفيذ ذلك القرار مؤقتا حتى يصدر حكم بالفائه في الموضوع أو برفض الالفاء . فنصت المادة (١٨) على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الفاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه مؤقتا ، اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ، ورات المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » ، على أن قيام ركن الاستعجال وحده لا يكفي للحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري وانما لا بد من توافر ركن ثان هو ان يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما — بحسب الظاهر — على اسباب جدية تحمل على ترجيح الفاء القرار *L'annualatio Prait Possible* وهذا الركن يتصل ببدا المشروعية وتقدير جدية الاسباب متروك لقاضي الموضوع . وكل من ركن قيام الاستعجال وركن قيام الاسباب الجدية هو من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري وتخضع بالتالي لرتبة المحكمة العليا .

(طعن ١٣٢٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

طلب وقف التنفيذ — ركناه قيام الاستعجال والاسباب الجدية .

ملخص الحكم :

ان طلب وقف التنفيذ يقوم على ركتين — الاول قيام الاستعجال بان كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها — والثاني يتصل ببدا المشروعية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على اسباب جدية — ولا شك في أن تنفيذ القرار المتضمن رفض الترخيص للمدعى في الاتجار في الاسلحة وما ينطوي عليه من تقييد لحريته في العمل بفتحته على اهارة محلات الاسلحة والفخائر التي يملكها استقدا الى أنه

مصاب بمرض عقلي من شأنه أن تقترب عليه أضرار جسيمة يشعز تداركها تتمثل ليس فحسب في حرمانه من مباشرة نشاطه التجاري بل فيها يقترب على هذا الحرمان المستند الى وصيه بأنه مصاب بمرض عقلي من عدم الثقة فيه والقضاء على سمعته كتاجر في المجال الذي يعمل فيه وهو مجال تقوم العلاقات فيه على أساس الثقة والائتمان وتأسيسا على ذلك فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذ القرار المذكور بعد أن استظهر الركنتين اللذين يقوم عليهما هذا الطلب يكون قد أصاب الحق فيها انتهى اليه في هذا الشأن .

(طعن ٦٢٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

ركنا وقف التنفيذ الاستعجال وجبية المطاعن الموجهة للقرار الإداري كلاهما من الحدود القانونية التي تعدد سلطة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا - الحكم الصادر بوقف التنفيذ - حكم قطعي - جواز الطعن فيه استقلا امام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

إن الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري وإن كان حكما مؤقتا ، بمعنى أنه لا يقيد المحكمة عند نظر طلب الإلغاء ، ولها أن تعدل عنه ، إلا أنه حكم قطعي ، له مقومات الأحكام وخصائصها ، ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه في الخصوص الذي صدر فيه وهو الوجه المستعجل للمنازعة طالما لم تتغير الظروف ، وبهذه المثابة يجوز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا استقلا ، شأنه في ذلك شأن أي حكم انتهت به السلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء وصرح منها ، مردعها كلفتها الى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الإداري على القرار الإداري على أساس وزنه يميزان

القانون وزنا مناطه استظهار مشروعية القرار أو عدمها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون نصا وروحا ، فلا يلغى قرارا الا اذا استقبل — عند نظر طلب الإلغاء — أن القرار شابه عيب من هذا القبيل ، ولا يقف قرارا — عند نظر طلب وقف التنفيذ — الا اذا كان ، على حسب الظاهر من الأوراق ، مشويا بمنزل هذا العيب وقامت الى جانب ذلك حالة من الاستعجال تبرر طلب وقف التنفيذ مؤقتا لحين الفصل في طلب الإلغاء ، وذلك بأن كان يترتب على التنفيذ نتائج يتعذر تداركها ، وكلا الركنين من الحدود القانونية التي تحد سلطة القضاء الإداري ، وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

(طعن ٣٥ ، ٣٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١/١٤)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

الاستعجال وجدية المطامن ركنا وقف التنفيذ كلاهما من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

إن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء و فرع منها ، مردوها الى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الإداري على القرار ، على أساس وزن القرار بيزان القانون وزنا مناطه مبدأ المشروعية وعدمها ، فوجب على القضاء الإداري ألا يقف قرارا إداريا الا على ركنين : الأول قيام الاستعجال أي أن يترتب على تنفيذه نتائج يتعذر تداركها . والثاني : يتصل بمبدأ المشروعية ، أي أن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما ، بحسب الظاهر ، على أسباب جدية توكلا الركنين من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري ، وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

(طعن ٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

الاستعجال وجبىه المطاعن الموجهة للقرار الإدارى — كلاهما من الحدود القانونية التى تحد سلطة محكمة القضاء الإدارى وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت بأن سلطة وقف تنفيذ القرارات الإدارية مشتقة من سلطة الالغاء وفرع منها ، مردها الى الرقابة القانونية التى يسلطها القضاء الإدارى على القرار على أساس وزنه بميزان القانون وزنا مناطه مبدأ المشروعية ، فوجب على القضاء الإدارى الا يقف قرارا اداريا الا اذا تبين له — على حسب الظاهر من الاوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الالغاء عند الفصل فيه — ان طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين : الاول قيام الاستعجال ، بأن كُن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يمتعز تداركها . والثانى يتصل بمبدأ المشروعية ، بأن يكون ادعاء الطالب فى هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على أسباب جدية ، وكلا الركنين من الحدود القانونية التى تحد سلطة القضاء الإدارى وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

(طعن ٢٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

الاستعجال وجبىه المطاعن الموجهة للقرار الإدارى كلاهما من الحدود القانونية التى تحد سلطة القضاء الإدارى وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا — الحكم الصادر بوقف التنفيذ — حكم قطعى — جواز الطعن فيه استقلالا لهم المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الحكم فى وقف التنفيذ ، وأن كان حكما مؤقتا ، بمعنى أنه لا يقيد المحكمة عند نظر طلب الالغاء ولها ان تعدل عنه ، الا أنه حكم قطعى له مقومات الاحكام وخصائصها ويحوز حجية الشيء المحكوم فيه فى الخصوم الذى صدر فيه ، طالما لم تتغير الظروف ، وبهذه المثابة يجوز الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا استقلا ، شأنه فى ذلك شأن أى حكم انتهائى . كما جرى قضاؤها كذلك على أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الالغاء وفرع منها ، مردعا كليهما الى الرقابة القانونية التى يسلطها القضاء الإدارى على القرار على أساس وزنه بميزان القانون وزنا مناطه استتلهل مبدأ المشروعية وعديها ، فوجب على القضاء الإدارى الا يقف قرارا اداريا الا على ركنين ، (الاول) : قيام الاستعجال ، بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . (والثانى) : ان يكون ادعاء الطالب فى طلب وقف التنفيذ قائما ، بحسب الظاهر ، على سبب جدي . وكلا الركنين من الحدود القانونية التى تحد سلطة محكمة القضاء الإدارى وتخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا .

(طعن ٤٥ ، ٤٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

طلب صرف مرتب بصفة مستعجلة — ركناه — الاول قيام الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار الصادر بوقف الموظف أو فصله نتائج يتعذر تداركها — الركن الثانى يتصل بالمشروعية بأن يكون الطلب قائما بحسب الظاهر على سبب جدي — مثال .

ملخص الحكم :

أنه وفقا لاحكام المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ يتمين ان يقوم طلب استتوار صرف المرتب على ركنين :

الاول : قيام الاستعجال ومقتضاء ان يترتب على تنفيذ القرار

الصادر بوقف الموظف أو فصله نتائج يتمنر تداركها وقد علاج القانون الاستعجال في هذه الحالة لا بوقف تنفيذ القرار ذاته ولكن بعلاج استحدثه قدر فيه الضرورة بقدرها وذلك باجازه القضاء باستقرار صرف المرتب كله أو بعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذي يقيم الاود ان كان المرتب هو هذا المورد - والواقع من الامر ان القضاء باستقرار صرف المرتب كله أو بعضه لا يعدو أن يكون وقفا لتنفيذ كل أو بعض الاثر المالية المترتبة على القرار الصادر بالفصل أو بالوقف بالقدر الذي تقضيه اقلية اود الموظفون بسنة مؤقتة حتى يقض في دعوى الالغاء .

لما الركن الثاني : فيتصل ببدا المشروعية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على اسباب جدية وكلا الركنين هي الحدود القانونية التي تحد سلطة القضاء الاداري وتخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا .

(طعن ١١٤١ لسنة ١١ ق ٢٦٦ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٤)

(وفي ذات المعنى طعن ٩١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

عدم قبول طلب وقف التنفيذ بالنسبة للقرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين - قيام قرينة قانونية قاطعة باتعدام ركن الاستعجال في هذه الحالات - استثناء حالتى الفصل والوقف عن المل باجازه القضاء فيها باستقرار صرف المرتب كله أو بعضه .

ملخص الحكم :

ان ما قرره القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة في المادة ١٨ منه من عدم قبول طلبات وقف تنفيذ القرارات الادارية الصادرة في شأن الموظفين - فيما عدا حالتى الفصل أو الوقف فيجوز

للمحكمة ان تحكم مؤقتا باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه — انها تلام على افتراض عدم قيام الاستعجال المبرر لوقف تنفيذ هذه القرارات وذلك بقرينة قانونية قاطعة كشفت عنها المذكرة الإيضاحية ، وان القانون المذكور عالج الاستعجال فى حالتين نص عليهما على سبيل الحصر وهما الفصل والوقف عن العمل ، لا يوقف تنفيذ القرار ، ولكن بعلاج استحققه قدر فيه الضرورة بقدرها ، وذلك بجواز القضاء باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذى يقيم الاود ان كان المرتب هذا المورد ، وانه لذلك يجب الاستهداء بتلك الحكمة التشريعية عند استظهار ركن الاستعجال فى القرارات التى لا تخضع لوجوب التنظيم اداريا لاتحاد العلة .

(طعن ٢٥ ، ٢٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٤/١/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

عدم قبول طلبات وقف التنفيذ بالنسبة لقرارات التعمين أو الترقية أو منح العلاوات أو بالجزاءات التأديبية أو الإحالة الى المعاشى أو الاستفادة أو الفصل من غير الطريق التأديبى — قيام قرينة قانونية قاطعة بانعدام الاستعجال فى هذه الحالات — استثناء حالتى الفصل والوقف عن العمل بإجازة القضاء فيها باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه .

ملخص الحكم :

قضت المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة بعدم قبول طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية الصادرة بالتعمين فى الوظائف العامة أو بالترقية أو بمنح علاوات أو بجزاءات تأديبية أو بالإحالة الى المعاشى أو الاستيداع أو الفصل من غير الطريق التأديبى ، فيما عدا حالتى الفصل أو الوقف ، فيجوز للمحكمة ان تحكم مؤقتا باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه ، وهذا واضح فى أن النص انما تلام على افتراض انعدام الاستعجال المبرر لوقف تنفيذ هذه القرارات ، وذلك بقرينة قانونية قاطعة كشفت عنها المذكرة الإيضاحية ، وعالج القانون المشار

اليه الاستعجال فى حالتين نص عليهما على سبيل الحصر : وهما الفصل من الخدمة والوقف عن العمل ، لا يوقف تنفيذ القرار ، ولكن بعلاج استحدثه قدر فيه الضرورة بقدرها ، وذلك بجواز القضاء باستمرار صرف المرتب كله او يعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذى يقيم الادود ان كان المرتب هذا المورد ، وهذا النص ينطوى على حكمة تشريعية يجب الاستهداء بها عند استظهار ركن الاستعجال فى تلك القرارات ، ولو كانت صادرة قبل نفاذ القانون المشار اليه .

(طعن ٢٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٥٥ — ١٠/١٠/٢٩٤)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

انتهاء الاستعجال المبرر لطلب وقف التنفيذ بالنسبة للقرارات الخاصة بالتعيين فى الوظائف العامة — امتناع طلب وقف تنفيذها وفقا لحكم المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة الراهن — جريان هذا الحكم بالضرورة على القرارات المتصلة بالتعيين فى حكومة اجنبية .

ملخص الحكم :

ان الحرمان من التعيين فى وظيفة ما ليس بذاته من الامور التى تطوى على الاستعجال المبرر لطلب وقف التنفيذ . وقد اعتنق القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هذا النظر من حيث المبدأ ، حين نص فى الفقرة الثانية من المادة ١٨ منه بما مفاده انه لا يجوز طلب وقف تنفيذ القرارات الخاصة بالتعيين فى الوظائف العامة ، ولئن كان هذا النص قد ورد بحكم المساق التشريعى منسجا الى التعيين فى الوظائف العامة المصرية ، الا انه غنى عن البيان ان انتهاء قيلم الاستعجال من حيث المبدأ فى القرارات المتصلة بالتعيين فى الوظائف بالحكومة المصرية يصدق ايضا على القرارات المتصلة بالتعيين فى الوظائف الاخرى سواء كانت فى هيئات عامة مصرية او اجنبية ، لاتحاد مناط النظر من حيث المبدأ فيها جيعا بحكم طبائع الأشياء .

(طعن ٦٢٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٢/٧/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

طلب صرف المرتب مؤقتا لحين القضاء بالفناء القرار الجمهوري بالفصل عن غير الطريق التأديبي في ظل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ المعدل لنص م ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - رفضه - افتقاره الى ركن الاسباب الجدية المرجحة للالغاء .

ملخص الحكم :

ان القرار الذى يطعن فيه المدعى طالبا ان يصرف اليه مرتبه مؤقتا لحين القضاء بالفائه هو قرار صادر من السيد رئيس الجمهورية بفصله عن غير الطريق التأديبي ، وقد صدر فى ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ معدلا نص المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الى ما يأتى « لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة ويعتبر من قبيل أعمال السيادة قرارات رئيس الجمهورية الصادرة باحالة الموظفين العموميين الى المعاشى او الاستبعاد او فصلهم عن غير الطريق التأديبي » وعلى مقتضى هذا الحكم تخرج قرارات رئيس الجمهورية بالفصل عن غير الطريق التأديبي عن ولاية القضاء الادارى ، كما انه لما كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، والمعمول به من ١١ من مارس ١٩٦٣ : هو من القوانين المعدلة للاختصاصى فانه بالتطبيق للأحكام الواردة فى المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية يسرى باثره المبدئ على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعوى ولم يقفل فيه باب المرافعة قبل تاريخ العمل به ، وتخلص المحكمة من هذا الذى استظهرته وهى بسبيل النظر فى الطلب المستعجل بصرف الراتب مؤقتا والذى لا يقيدها عند نظر الموضوع ، الى أن هذا الطلب يفتقر الى ركن الاسباب الجدية المرجحة للالغاء مما يجعله حقيقا بالرفض .

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

الطلب المستعجل بصرف المرتب — وجوب قبليه على ركنين :
الاستعجال وجبية ادعاء المدعى — ثبوت ان المدعى ليس له مورد رزق
غير مرتبه — توافر الاستعجال .

ملخص الحكم :

ان الطلب المستعجل بصرف المرتب يجب ان يقوم على ركنين : الاول ،
قيام الاستعجال ، بان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .
والثاني ، متصل ببدا المشروعية ، بان يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن
قائما — بحسب الظاهر — على اسباب جدية . ومن ثم اذا بان من الأوراق
انه ليس للمدعى مورد رزق غير مرتبه فان ركن الاستعجال يكون متوافرا
بالطبيق لحكم المادة ١٨ فقرة ثالثة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥
بصان تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

الطعن في الحكم الصادر باستمرار المرتب — طلب الحكم بسقوط
الطعن فيه استنادا الى صدور الحكم الموضوعي بلفاء قرار الفصل —
على غير اساس مادام الحكم الأخير لم يصبح نهائيا .

ملخص الحكم :

ان طلب الحكم بسقوط الطعن في الحكم الصادر في طلب استمرار
سرف المرتبت استنادا الى صدور الحكم الموضوعي بلفاء قرار الفصل —
هذا الطلب لا يقوم على اساس سليم اذ انه ما دام الحكم بالالفاء لم يصبح
نهائيا بعد لقيام الطعن فيه لهام المحكمة الادارية العليا فله يظل غير قابل

للتنفيذ حتى يفصل في الطعن المفكور وذلك وفقا لاحكام المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على انه (لا يجوز تنفيذ الحكم قبل غوات ميعاد الطعن ويترتب على رفعه وقف تنفيذ الحكم وذلك فيها عدا احكام المحكم التأديبية أو الاحكام الصادرة بالتطبيق للمادة ١ فتكون واجبة التنفيذ الا إذا امرت دائرة فحص الطعون بلجاء الآراء بغير ذلك) ومن ثم فالحكم الصادر وفقا لاحكام المادة المشار اليها باستمرار صرف مرتب المدعى يظل قائما وناظدا ومنتجا لاثره حتى تلغ دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذه أو حتى يفصل في الطعن في الحكم الصادر بالالغاء وبناء على ذلك فان مجرد حكم محكمة القضاء الإداري بالغاء القرار الصادر بإنهاء عمل المدعى لا يترتب عليه سقوط طعن الجهة الإدارية في الحكم الصادر باستمرار صرف مرتبه .

(طعن ١١٤١ لسنة ١١ ق ، ٢٩٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٤)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — اشتراطها ان يطلب وقف التنفيذ في صحيفة دعوى الالغاء — اعتباره شرطا جوهريا لقبول هذا الطلب — تقديم طلب وقف التنفيذ على استقلال — موجب لعدم قبوله ذلك مستفادة من تحرى مقصود الشارع في ضوء الأعمال التحضيرية للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ الذي استحدث هذا التقيد لأول مرة .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الاولى من المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على انه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه » ، على انه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه مؤقتا اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ، ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها « . وقد جاء النص المذكور في عمومه مرندا للنص الذي استحدثه القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ تعديلا للمادة

المادة من قانون مجلس الدولة السابق رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، فلتحديد مدى هذا التعديل وما استحدثه من شروط فى طلب وقف التنفيذ شكلا وموضوعا يجب استظهار الوضع التشريعى قبل هذا الاستحداث ، وتحرى مقصود الشارع منه فى ضوء الاعمال التحضيرية للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ والمناقشات البرلمانية التى جرت فى شأنه ، فقد كانت المادة التاسعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٤ بلفضاء مجلس الدولة تنص على انه « لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة القضاء الادارى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، على انه يجوز لرئيس مجلس الدولة أن يأمر بوقف تنفيذه اذا رأى أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » . وقد رددت المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ذلك النص كما هو بدون أى تغيير ، الى أن استبدل القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ بنص هذه المادة النص الآتى « لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة القضاء الادارى وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه ، على انه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ الأمر مؤقتا اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ، ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » ، وهذا النص هو الذى رده فى عمومه قانون مجلس الدولة الاخير فى الفقرة الاولى من المادة ١٨ منه كما سلف بيانه . وظاهر من ذلك أن ما استحدثه القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ يتناول تعديلا فى الاختصاص ، بأن جعل ذلك من اختصاص المحكمة بدلا من رئيس مجلس الدولة ، كما اضاف شرطا جديدا لقبول الطلب لم يكن موجودا فى التشريع السابق ، وهو أن يطلب وقف التنفيذ فى صحيفة دعوى الالفاء ذاتها ، وليس بعريضة مستقلة ، وقد جاء فى تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب فى هذا الشأن ما يلى « أما النص المعدل لهذه المادة والوارد بالمشروع فقد جعل النظر فى طلب وقف تنفيذ الأوامر الادارية من اختصاص دائرة محكمة القضاء الادارى التى تتولى النظر فى طلب الفاء هذا الأمر وقواها خمسة مستشارين ، هذا هو جوهر التعديل الوارد بالمادة السالفة ، وأن كان المشروع اضاف شرطين جديدين لقبول طلب وقف التنفيذ ، وهو أن يذكر هذا الطلب فى صحيفة دعوى الالفاء ، وأن يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم لا يمكن تداركه ، وهذا

الشرط لا يختلف كثيرا مع الصيغة الواردة فى نص القانون القائم . . . » .
وكان مما ذكره تقرير اللجنة تبريرا لهذا الاستحداث قولها « وذلك لاهمية
القرار الإدارى الذى هو الأداة التى تبشر بها الهيئة التنفيذية بنشاطها ،
ولخطورة الأمر بوقف تنفيذه الذى قد يصل فى خطورته الى مرتبة الحكم
بالغائه . . . » . ويرر تقرير لجنة الصل بمجلس الشيوخ التعديل
التشريعى سالف الذكر بمثل ما يبرته به لجنة الشؤون التشريعية بمجلس
النواب . كما جاء فى تقرير اللجنة ما يلى : « وحذفت اللجنة اشتراط
تقديم طلب مستقل بتحديد جلسة لنظر الطلب المستعجل اكفاء بتضمينه
عريضة الدعوى الأصلية طبقا للنظام القائم . . . » . وكان المشروع المقتم
من الحكومة ، فضلا عن اشتراطه تضمين صحيفة دعوى الالغاء طلب وقف
التنفيذ ، ينص على ما يلى : « ويحدد رئيس الدائرة المختصة بناء على
عريضة من الطالب جلسة لنظر هذا الطلب يعطى بها الخصم . . . » .
نحذفت هذه العبارة من الصيغة النهائية اكفاء بتضمينه عريضة الدعوى
الأصلية ، كما اشارت الى ذلك اللجنة فى تقريرها . وجعله القول
فيما تقدم أن ما استحدثه القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ ، من تضمين عريضة
دعوى الالغاء ذاتها طلب وقف التنفيذ ، كان مقصودا لذاته كشرط جوهري
لقبول الطلب ، وهذا الشرط الشكلى يستوى فى المرتبة مع الشرط
الموضوعى ، وهو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها ،
من حيث وجوب توافرها معا ، إذ وردت الصيغة النهائية للقانون فى هذا
الشان وبالنسبة للشرطين على حد سواء ، كل ذلك للاهمية وللخطورة التى
تنجم فى نظر الشارع عن وقف تنفيذ القرار الإدارى ، فإراد أن يحيطه
بضمانة توافر الشرطين الشكلى والموضوعى المشار اليهما معا ، فضلا عن
أنه جعل زمام الفصل فى ذلك بيد دائرة محكمة القضاء الإدارى المختصة
بدلا من رئيس المجلس منفردا . كما أنه غنى عن القول أن طلب وقف
التنفيذ لا يعدو أن يكون طعنا فى القرار المطلوب الغاؤه ، وأن وجهه
الاستعجال المبرر لطلب وقفه كما حدده القانون هو أن يترتب على تنفيذ
القرار الإدارى نتائج يتعذر تداركها . واحتمال هذا الخطر ان صح قيامه
متلازم زمنيا مع القرار ذاته من يوم صدوره تبعاً لقبولية هذا القرار للتنفيذ

بالطريق المباشر بوصفه قرارا اداريا ، وهذا يوضح من ناحية أخرى حكمة وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الالغاء فى صحيفة واحدة كما يحق فى الوقت ذاته اتحاد بدء ميعاد الطعن فى القرار الغاء وقتنا : ويمنع الاختلاف والتفاوت فى حساب هذا الميعاد بداية ونهاية .

(طعن ٦٢٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

مفاد المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى الاجراءات والمواعيد بين طلب وقف التنفيذ وبين طلب صرف المرتب — عدم النص على وجوب اقتران طلب صرف المرتب بطلب الالغاء فى صحيفة واحدة كما هو الحال فى شأن طلب وقف التنفيذ — لا محل بحكم هذه المفاد للقياس من حيث المواعيد والاجراءات بين طلب وقف التنفيذ وطلب صرف المرتب — عدم تحديد المشرع نهاية لميعاد تقديم طلب صرف المرتب ومنعه من اعتبار الحكم بصرف المرتب كمن لم يكن بعد رفض التظلم اذا رفعت دعوى الالغاء فى الميعاد — من مفاد ذلك أن طلب صرف المرتب يكون مقبلا فى الميعاد اذا كانت دعوى الالغاء مرفوعة فى الميعاد الى ان يقضى فيها نهائيا .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة ان تأمر بوقف تنفيذه ، اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورقت المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » .

« وبالنسبة للقرارات التى لا يقبل طلب الغاؤها قبل التظلم منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم ان تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبة كلة أو بعضه اذا كان القرار صادرا

بالفصل أو بالوقف فإذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الإلغاء فى الميعاد اعتبر الحكم كئن لم يكن واسترد منه ما قبضه » .

وبين من هذا النص أن المشرع غاير فى الإجراءات والمواعيد بين طلب صرف المرتب وبين طلب وقف التنفيذ . فهو قد سمح بتقديم طلب صرف المرتب فى المدة المحددة للبث فى التظلم . أى فى الوقت الذى لم يفتح فيه بعد طريق التقاضى وهو بالتالى لم ينص على وجوب اقتران طلب صرف المرتب بطلب الإلغاء فى صحيفة واحدة . كما فعل بالنسبة لطلب وقف التنفيذ ومن ثم فلا محل للقياس بين الطلبين من حيث الإجراءات والمواعيد بحكم هذه المغاير . ولما كان المشرع لم يحدد نهاية لميعاد تقديم طلب صرف المرتب وكان فى الوقت نفسه قد منع من اعتبار الحكم بصرف المرتب كئن لم يكن بعد رفض التظلم إذا رفعت دعوى الإلغاء فى الميعاد ، فإن المستفاد من ذلك أن طلب صرف المرتب يكون مقدما فى الميعاد إذا كانت دعوى الإلغاء مرفوعة فى الميعاد الى أن يقضى فيها نهائيا .

ولما كان لا جدال فى أن دعوى الإلغاء التى أقامها المدعى مرفوعة فى الميعاد فإن طلب صرف المرتب بناء على ما تقدم يكون هو الآخر مقدما فى الميعاد .

(طعن ٨٢٠ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٨)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

طلب وقف التنفيذ — اقترانه بطلب إلغاء — مدى تحققه — يشترط لقبول طلب وقف تنفيذ القرار الإدارى اقترانه بطلب إلغاءه والا غدا غير مقبولا شكلا — هذا الشرط يقتضى فى كل حالة يتضمن فيها طلب وقف التنفيذ معنى اعدام القرار وتجريده من كل أثر قانونى ايا كانت الألفاظ المستعملة للدلالة على هذا المعنى — أقامة المدعى دعوى مستهدفا بها إلغاء قرار محافظ الإسكندرية بإزالة تعدى المدعى إداريا على أرض النزاع وانطوائها على طاب برد حيازته لهذا العقار ومنع التعرضى له — هذه الدعوى تكون قد طويت على طلب وقف التنفيذ والإلغاء فى آن واحد بعد أن أقامتها فى الميعاد المقرر للطعن بالإلغاء الحكم بقبول طلب وقف التنفيذ .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على انه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على انه يجوز للمحكمة ان تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى وطلبت المحكمة من نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » . . . ومن ثم فان من شروط قبول طلب وقف تنفيذ القرار الاداري اقترانه بطلب الغائه والا غدا غير مقبول شكلا : وهذا الشرط يتحقق على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — في كل حالة يتضمن فيها طلب وقف التنفيذ معنى اعدام القرار وتجريده من كل اثر قانوني ايا كانت الالفاظ المستعملة للدلالة على هذا المعنى لانه هو بذاته جوهر الالغاء ونحوه طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة .

ومن حيث انه متى استبان ذلك فان الدعوى المصالة الصادر فيها الحكم المطعون فيه وقد استهدف قرار محافظ الاسكندرية رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٩ بازالة تعدى المدعى على ارضى النزاع ، وانطوت على طلب برد حيازته لهذا العقار ومنع التعرض له — هذه الدعوى — ومنذ تاريخ اقامتها لطلب القضاء المستعجل في ٢٣/٥/١٩٧٩ تكون قد طويت على طلب وقف التنفيذ والالغاء في آن واحد بالمعنى المقصود في المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة وذلك ان مقتضى الغاء القرار المطعون فيه اجابة المدعى الى طلبه بهذه المثابة مستوى دعوى المدعى لطلب المحكمة المطعون في حكمها مستوفية الشرط الذي استلزمه القانون في شأن اقتران طلب وقف تنفيذ القرار الاداري بطلب الغائه ، فلذا اضيف الى ما تقدم ان هذه الدعوى قد اقيمت في الميعاد المقرر للطعن بالالغاء وصاغت لاحتها من القضاء المستعجل الى المحكمة المطعون في حكمها دعوى قائمة قانونا بطلب الغاء قرار محافظ الاسكندرية رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٩ موضوع النزاع ، فان طلب وقف التنفيذ الذي تضمنته الدعوى المحالة يصبح مقبولا ويتمين الحكم بذلك .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير ما تقدم منه يكون
(م - ٢١ - ج ١٥)

قد خالف القانون تأويلا وتطبيقا ، كما أنه باغفاله التصدى لطلبات المدعى الأخرى في شأن أثبات حالة عقار النزاع يكون قد شابه خطأ آخر بصفة بالتصور في التسبب مما يستوجب القضاء بإلغاء هذا الحكم وبقبول طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه شكلا واعداد الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى بالاستكدرية للفصل فيها مع ابقاء الفصل في المصروفات .
(طعن ٦٥١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

الحكم الذى يصدر في طلب وقف التنفيذ عملا بالمادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ — عدم مساسه بأصل طلب الإلغاء — كون المحكمة لا تنقيد به عند نظر أصل طلب الإلغاء موضوعا — لا ينفي أنه حكم قطعى له مقومات الأحكام في خصوص ذلك الطلب ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف إذا فصلت المحكمة عند نظر طلب وقف التنفيذ في نفع بعدم الاختصاص النوعى أو المتعلق بالوظيفة أو نفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا فهذا الحكم يقيدها عند نظر طلب الإلغاء .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ اذ نصت على أنه لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة القضاء الإدارى وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه وعلى أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ الأمر مؤقتا إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .. وهو عين ما رددته المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة — إنما عنت بذلك أن الحكم الذى يصدر في موضوع الطلب سواء بوقف التنفيذ أو عدمه على حسب الظاهر الذى تبحو به الدعوى ، لا يمس أصل طلب الإلغاء فلا يقيد المحكمة عند نظر أصل هذا الطلب موضوعا ، ومع ذلك يظل الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها ،

وينبنى على ذلك أنه يجوز حجية الأحكام فى خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف ، كما يحوز هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت فى موضوع الطلب ، كالدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى أصلا بنظر الدعوى لسبب متعلق بالوظيفة ، أو بعدم اختصاص المحكمة أصلا بنظرها بحسب موضوعها ، أو بعدم قبولها أصلا لرفعها بعد الميعاد ، أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا ، إذ قضاء المحكمة فى هذا كله ليس قطعيا فحسب بل هو نهائى وليس مؤقتا ، فيقيدها عند نظر طلب الغائه . فما كان يجوز لمحكمة القضاء الإدارى — والحالة هذه — بعد إذ فصلت بحكمها الصادر فى ٣ من مايو سنة ١٩٥٣ برفض الدفعين بعدم الاختصاص وبعدم قبول الدعوى ويوقف تنفيذ القرار ، أن تعود عند نظر طلب الإلغاء فتتصل فى هذين الدفعين من جديد ، لأن حكمها الأول كان قضاء نهائيا وحاز حجية الأحكام ثم قوة الشيء المحكوم به ، ولو أنها قضت على خلاف ما قضت به أولا لكان حكمها معيبا لمخالفته لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به .

(طعن ٦٠٨ لسنة ٣ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ هو حكم قطعى له بمقومات الأحكام وخصائصها — مدى حجيته بالنسبة الى ما فصل فيه من مسائل فرعية قبل البت فى الموضوع — أساس ذلك ، حجية الشيء المحضى نسبو على قواعد النظام العام .

ملخص الحكم :

أنه من الأمور المسببة وإن كان الحكم الذى سيصدر فى موضوع طلب وقف التنفيذ أو عدمه على حسب الظاهر الذى تبدو به الدعوى .

لا يمس أصل طلب الإلغاء فلا يقيد المحكمة عند نظر أصل هذا الطلب موضوعا غير أن الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ هو حكم قطعى له مقومات الأحكام وخصائصها وينبنى على ذلك أنه يحوز حجية الأحكام فى خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف كسما يحوز هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت فى موضوع الطلب كالرفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى أصلا بنظر الدعوى بسبب يتعلق بالوظيفة أو بعدم اختصاص المحكمة أصلا بنظرها بحسب موضوعها أو بعدم قبولها أصلا لرفعها بعد الميعاد أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا إذ قضاء المحكمة فى هذا كله ليس قطعيا محسب بل هو نهائى وليس مؤقتا فيقيدها عند نظر طلب الإلغاء ولا يجوز لمحكمة القضاء الإدارى إذ ما فصلت فى دفع من هذا القبيل أن تعود عند نظر طلب الإلغاء يمتنع فصل فيه من جديد لأن حكمها الأول قضاء نهائى حائز لحجية الأحكام بقوة الشيء المحكوم به وإذا قضت المحكمة على خلاف ما قضت به يكون حكمها معينا لمخالفته لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به ذلك لأن حجية الأمر المقضى تسمو على قواعد النظام العام فلا يصح إهدار تلك الحجية بمقولة أن الاختصاص المتعلق بالوظيفة من النظام العام .

(طعن ٨١٤ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٨)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

الحكم باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه مؤقتا والحكم بوقف التنفيذ الصادرين بالتطبيق للمادة ٢١ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ — مدى حجيتها بالنسبة الى ما فصلنا فيه من مسائل فرعية قبل البت فى موضوع الطلب — أساسى ذلك قاعدة حجية الشيء المقضى تسمو على قواعد النظام العام .

ملخص الحكم :

ان الحكم باستمرار صرف المرتب كله لو بعضه بصفة مؤقتة حين
النفاذ القرار الصادر بالفصل بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٢١ من
قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ شأنه شأن الحكم بوقف التنفيذ
الوارد بالفقرة الاولى من هذه المادة وإن كان لا يقيّد المحكمة عند نظر
اصل هذا الطلب موضوعا الا انه يظل مع ذلك حكما قطعيا له مقومات
الأحكام وخصائصها وينبنى على ذلك ان يجوز حجية الأحكام فى خصوص
موضوع الطلب ذاته ولو انه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف كما
يجوز هذه الحجية من باب اولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من
مسائل فرعية قبل البت فى موضوع الطلب كالرفع بعدم اختصاص القضاء
الادارى اصلا بنظر الدعوى لمسبب يتعلق بالوظيفة اذ ان قضاء المحكمة
فى هذا ليس قطعيا فحسب بل هو نهائى وليس مؤقتا فيقيدها عند
نظر طلب الفلأه فما كان يجوز للمحكمة بحكمها الصادر فى ٢٢ من يناير
سنة ١٩٦١ برفض الدفع بعدم الاختصاص لاتقاء الولاية ان تعود عند
نظر طلب الالفاء فتفصل فى هذا الطلب من جديد لأن حكمها الاول كان
قضاء نهائيا حائزا لحجية الأحكام ثم قوة الشيء المحكوم به ولو انها قضت
نهائيا على خلاف ما قضت به أولا لكان حكمها معينا لمخالفتها لحكم سابق
حائز قوة الشيء المحكوم به اما وقد انتهت المحكمة فى هذا الدفع الى نفس
النتيجة التى انتهت اليها حكمها الاول فان الحكم المطعون فيه يتمخض فى
هذا الخصوص نافذة وتريدا فتمتى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فانه يكون
حجة فيما فصل فيه ويعتبر عنوانا للحقيقة حتى ولو كان قد تنكب وجه
الصواب فى مسائل تتصل بالنظام العام كرفض الدفع بعدم الاختصاص
المتعلق بالوظيفة ذلك ان حجية الأمر المقضى تسبو على قواعد النظام
فلا يصح اعداد تلك الحجية بمقولة ان الاختصاص المتعلق بالولاية يتصل
بالنظام العام .

قاعدة رقم (٢٤٨)

البدا :

حكم محكمة القضاء الإدارى يرفض طلب وقف التنفيذ — اعتبار الحكم الصادر فى هذا الشأن حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها ويصور حجية الأمر المضى به بالنسبة الى ما فصلت فيه المحكمة فى خصوصية اختصاص المحكمة وقبول الدعوى — اعتبار قضاؤها فى ذلك نهائيا يقيد بها عند نظر طلب الإلغاء — قضاء محكمة القضاء الإدارى عند نظر الموضوع بعدم اختصاصها — حكمها فى هذا الشأن يكون معينا لخالفته لحكم سابق حاز قوة الأمر المضى فيه .

ملخص الحكم :

١٠١٠٠. يضاف الى ما تقدم ان الثابت ان محكمة القضاء الإدارى قد سبق لها ان اصدرت حكما بجلستها المعتودة فى ٥ من يونيه سنة ١٩٧٩ بالنسبة لطلب وقف تنفيذ القرار محل الطعن حيث قضت برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزمته المدعى بالمصروفات — وبذلك تكون قد قضت فى اختصاصها وفى قبول الدعوى — والمسلم به ان الحكم الصادر بشأن وقف التنفيذ يعتبر حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها وأنه يحوز حجية الأمر المضى فيه بالنسبة الى ما فصلت فيه المحكمة فى خصوصية اختصاص المحكمة وقبول الدعوى ويعتبر قضاؤها فى ذلك نهائيا يقيد بها عند نظر طلب الإلغاء — ومتى كان ذلك — وكان الثابت ان المحكمة قد قضت عند نظر الموضوع بعدم اختصاصها وهو الحكم محل الطعن المائل — فيكون حكمها معينا بخالفته لحكم سابق حاز قوة الأمر المضى به .

وبن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ فى تطبيق القانون وتلويله مما ينعين معه الحكم بالفائه وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى للفصل فيها .

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري هو حكم مؤقت بطبيعته ينقضى وجوده القانوني ويؤول كل أثر له إذا قضى برفض الدعوى موضوعا .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه صادر في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وهو القرار الصادر من جهة الإدارة بإلغاء الترخيص الصادر لصالح المطعون ضدهم بشأن استغلال كازينو أبو الفدا بالزمالك .

ومن حيث انه بعد صدور الحكم المشار اليه بجلسة ١٩٨٢/٢/٢١ اصدرت محكمة القضاء الإداري حكمها في الدعوى ذاتها بجلسة ١٩٨٢/٧/٤ والذي يقضى بإثبات ترك المدعين للمدعية في الدعوى مع إلزامهم بالمصروفات . وقد اشارت المحكمة في اسباب حكمها الأخير الى ان الحاضر مع المدعين - قرر بجلسة ١٩٨٢/٦/٢٧ التنازل عن الدعوى بعد ان تم الصلح مع الجهة الإدارية بموافقتها عن استمرار المدعين في تنفيذ العقد المبرم مع مورثهم بخصوص استغلال الكازينو موضوع الدعوى .

وقد استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا على ان الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري هو حكم مؤقت بطبيعته ينقضى وجوده القانوني ويؤول كل أثر له إذا قضى برفض الدعوى موضوعها .

(طعن ٧٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

إذا كان الطعن المقطوع أمام المحكمة الإدارية العليا يقوم على طلب الحكومة القضاء بإلغاء الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وكان الثابت ان المدعى تنازل عن دعواه الموضوعية وقضت محكمة القضاء الإداري بقبول ترك المدعى للخصومة ، فإن تنازل

المدعى عن دعواه الموضوعية ينسحب أيضا في الواقع الى طلب وقف التنفيذ
قضاء المحكمة الإدارية العليا بإلغاء الحكم المطعون فيه والصادر بوقف تنفيذ
القرار المطعون فيه ويرفض الدعوى .

ملخص الحكم :

إذا كان الطعن المنظور يقوم على طلب الحكومة القضاء بإلغاء الحكم
الصادر من محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وكان
الناصب أن المدعى قد تنازل عن دعواه الموضوعية وقضت محكمة القضاء
الإداري بقبول ترك المدعى للخصومة — كما هو الشأن في الطعن المائل —
فإن هذا التنازل من جانب المدعى عن دعواه ينسحب أيضا في الواقع
الى طلب وقف التنفيذ ومن ثم فأنه يتعين الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه
والصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ويرفض الدعوى مع الزام المدعى
بالصرفات .

ومن ثم فأنه بناء على ما تقدم جميعه يتعين الحكم في الطعن المائل
بالغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى مع الزام الطعون ضدهم
بالصرفات .

(طعن ٧٢٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

الدعوى الإدارية لا يسوغ الحكم فيها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي
الدولة بتحضيرها وتبليغها للمرافعة وتقديم تقرير بالرائ القاتوني مسببا فيها
— الإخلال بهذا الإجراء الجوهرى يترتب عليه بطلان الحكم الذى يصدر في
الدعوى — لا سبيل الى الخلط بين الحكم الصادر في دعوى الإلغاء والذى
لا غنى فيه عن وجوب تحضيرها وتبليغها للمرافعة وتقديم تقرير فيها من قبل
هيئة مفوضي الدولة وبين الأمر الصادر من المحكمة بوقف تنفيذ القرار
المطلوب الفأؤه أو رفض هذا الطلب — الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار
أو رفض طلب وقف التنفيذ مؤقت بطبيعته وغير ذى موضوع بصذور الحكم
في الدعوى الأصلية — إجراءات تحضير الدعوى من قبل هيئة مفوضي الدولة
والمختص عليها قانونا لا تنصرف الى طلب وقف التنفيذ الذى يلزمها —
أطراف صحيح لأحكام محكمة القضاء الإداري في الفصل في طلب وقف التنفيذ
دون استلزام إجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضي الدولة .

ملخص الحكم

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة تعتبر امينة على المنازعة الادارية وعاملا أساسيا فى تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وفى ابداء الراى القانونى المحايد فيها اذ ناط قانون مجلس الدولة — الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — بالهيئة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة على أن يودع المفوض فيها تقريراً يحدد وقائع الدعوى والمسائل التى يثيرها النزاع ويبدى رايه مسيبا، ويفتقر عن ذلك أن الدعوى الادارية لا يسوغ الحكم فيها الا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة ولتقديم تقرير بالراى القانونى مسيبا فيها ، ومن ثم فإن الإخلال بهذا الاجراء الجوهرى ، على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة يترتب عليه بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى .

ومن حيث أنه لا سبيل الى الخلط بين الحكم الصادر فى دعوى الإلغاء والذى لا غنى فيه عن وجوب تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير فيها من قبل هيئة مفوضى الدولة ، وبين الامر الصادر من المحكمة بوقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه أو رفض هذا الطلب ذلك أن الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار أو رفض طلب بوقف التنفيذ مؤقت بطبيعته يفتدو غير ذى موضوع بصدور الحكم فى الدعوى الاصنية ، أن اجراءات تحضير الدعوى من قبل هيئة مفوضى الدولة والمنصوص عليها قانونا انها تنصرف الى تحضير تلك الدعوى لا الى طلب وقف التنفيذ الذى قد يلزمها ، والذى لا يتمخض ابداء دعوى مستقلة متصلة قائمة بذاتها ، وفى امتثال تلك الاجراءات بالنسبة الى هذا الطلب وارجاء الفصل فيه الى أن يكتمل تحضير الدعوى اضرار بطبيعته وتقويت لفاياته وموجبه واهداز لظروف الاستعجال وهى قوامه وعبره — وقد كان الاصل على ما يبين من استقراء احكام المادتين ٩ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بقضاء مجلس الدولة و ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، استناد اختصاص الفصل فى هذا الطلب الى رئيس مجلس الدولة وحده اذ وسد له الامر بوقف تنفيذ القرار الطمين اذا راي أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها ، ادراكا لطابع

الاستعجال الذى يلزبه ووجوب النأى به عن التقيد بالاجراءات المتبعة فى نظر الدعاوى ، ولئن كان القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ ومن بعده القوانين المتعاقبة الصادرة فى شأن مجلس الدولة قد عهدت بهذا الاختصاص الى المحكمة ذاتها عرضا عن استئثار رئيس المجلس وحده به قدرا لاهمية القرار الادارى وخطورة الامر بوقف تنفيذه ، الا ان هذا التعديل ليس من شأنه ضياع الغايات المتوخاه اصلا من هذا الطلب واهدار ظروف الاستعجال وهى طابعه ولازمه واخضاعه لعين الاجراءات المتبعة فى نظر الدعاوى ومن بينها اجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة على ما انتظمتها القوانين اللاحقة الصادرة فى شأن تنظيم مجلس الدولة ومن ثم فقد اطرد صحيح قضاء محكمة القضاء الادارى فى هذا الشأن على الفصل فى طلب وقف التنفيذ دون استلزام اجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة ادراكا لطبيعة هذا الطلب وصحيح النظر فى شأنه ، بيد ان هذا الامر لا ينبغي ان يتعدى الى الفصل فى دعوى الالفاء ذاتها بالتجاوز عن تحضيرها من قبل هيئة المفوضين والا انطوى هذا الفصل على اهدار لكل الاجراءات المنصوص عليها قانونا فى شأن تحضير الدعوى من قبل الهيئة وهى اجراءات جوهرية لا غنى عن ان تصادقها الدعوى الاصلية قبل الفصل فيها والا وقع الحكم الصادر فى هذا الشأن مشويا بالبطلان .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الحكم الطعين صدر فى الدعوى الاصلية قبل ان تقوم هيئة مفوضى الدولة بنهيتها للمرافعة وتقدم تقريرها فيها ومن ثم شل به بطلان جوهرى على وجه يقتضى القضاء بالفائض باعادة الدعوى للفصل فيها مجددا من دائرة اخرى من دوائر محكمة القضاء الادارى بعد ان تقدم هيئة مفوضى الدولة تقريرها فيها مع الزام الجهة الادارية مصروفات الطعن .

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

الأصل أنه لا يسوغ الحكم في الدعوى الإدارية إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وإبداء رأيها القانوني مسببا فيها ويترتب على الإخلال بهذا الإجراء الجوهري بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى - هذا الأصل لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الإداري المطلوب الغاؤه - أرجاء الفصل في هذا الطلب لحين اكتمال تحضير الدعوى ينطوى على اغفال لطبيعته وتقويت لأغراضه وإهدار لطابع الاستعجال الذي يتسم به ويقوم عليه - للمحكمة قبل أن تتصدى لبحث طلب وقف التنفيذ أن تفصل صراحة وعلى وجه قاطع في بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم قبول الدعوى لأنها بعد الميعاد أو لأن القرار المطعون فيه ليس نكائيا حتى لا يحمل قضاؤها في موضوع الطلب المستعجل قبل البت في هذه المسائل على أنه قضاء ضمنى يرفضها - ومتى كان الفصل في هذه الدفوع ضروريا ولازما قبل التعرض لموضوع طلب وقف التنفيذ وهي بلا شك تتسم مثله بطبيعة خاصة قوابها الاستعجال مما يستوجب معه الرأي بها عن التقيد بإجراءات تحضير الدعوى وتجهيتها للمرافعة عن طريق هيئة مفوضي الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن هيئة مفوضي الدولة تعتبر وفقا لأحكام قانون مجلس الدولة أمانة على المنازعة الإدارية ، وعاملا أساسيا في تحضيرها وتجهيتها للمرافعة وإبداء الرأي القانوني المحليد فيها ومن ثم فالأصل أنه لا يسوغ الحكم في الدعوى الإدارية إلا بعد أن تقوم الهيئة بتحضيرها وإبداء رأيها القانوني مسببا فيها . ويترتب على الإخلال بهذا الإجراء الجوهري بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى .

ومن حيث أن هذا الأصل ، لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الإداري المطلوب الغاؤه ، ذلك أن أرجاء الفصل في هذا الطلب لحين اكتمال تحضير الدعوى ينطوى على اغفال لطبيعته وتقويت لأغراضه وإهدار لطابع الاستعجال الذي يتسم به ويقوم عليه وبناء على ذلك فقد جرى قضاء هذه المحكمة على إقرار ما أطرقت عليه أحكام محكمة القضاء الإداري من

الفصل فى طلب وقف التنفيذ دون استلزام اجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة ، ادراكا لطبيعة هذا الطلب وصحيح النظر فى شأنه .

ومن حيث ان من اللازم قبل ان تتصدى المحكمة لبحث طلب وقف التنفيذ ، ان تفصل صراحة وعلى وجه قاطع فى بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد او لان القرار المطعون فيه ليس نهائيا ، ولذلك حتى لا يحمل قضاؤها فى موضوع الطلب المستعجل قبل البت فى هذه المسائل على انه قضاء ضمنى برفضها . واذا كان الفصل فى هذه الدفوع ضروريا ولازما ، قبل التعرض لموضوع طلب وقف التنفيذ . فانها بلا شك تنسم مثله بطبيعة خاصة قوامها الاستعجال الذى يستوجب النأى بها عن التقيد بلجراءات تحضير الدعوى وتبنيها للمرافعة عن طريق هيئة مفوضى الدولة .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك وكانت المحكمة المطعون فى قضائها قد قضت وهى بصدد نظر طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه بعدم قبول الدعويين بشار النزاع شكلا لرفعها بعد الميعاد ، وذلك دون قيام هيئة مفوضى الدولة بدورها فى هذا الشأن . فانها لا تكون فى تنكبت الصواب فى هذا القضاء ، لا سيما وانه كان عليها — للاعتبارات السالف بيانها — ان تفصل فى الدفع بعدم قبول الدعويين قبل التعرض لبحث موضوع طلب وقف التنفيذ ولا يغير من ذلك انسحاب هذا القضاء على شقى كل من الدعويين على اساس انه قضاء قطعى له مقومات الاحكام وخصائصها فيحوز حجيتها فى خصوص ما فصل فيه سواء بالنسبة لموضوع الطلب ذاته او المسائل الفرعية اللازمة للفصل فيه . فبما لا شك فيه ما دام الفصل فى هذه الدفوع لهما لازما للبت فى الطلب المستعجل وانه لو لم يفصل فيها لدى اصدار الحكم فى هذا الطلب لجرى تاويل الحكم على انه قضاء ضمنى برفضها ، وهو قضاء نهائى تستنفذ به المحكمة ولايتها ثنائى شأن القضاء القطعى فى هذا الخصوص ، فكلاهما بقيد المحكمة لدى نظر الالتقاء اى الشق الموضوعى للدعوى .

ومن حيث انه من ناحية اخرى فاذا كانت المصلحة قد حثت التجاوز عن دور هيئة مفوضى الدولة فى تحضير الشق العلجل للنزاعة ، واستوجبت

اتصال الدعوى رأسا بالحكمة ودخولها فى حوزتها للفصل مباشرة فى هذا الطلب المستجمل . فان طبائع الامور تقتضى وقد اصبحت المنازعة نسي هذه الخصوصية البتة فى يد المحكمة ولكلا لها ، تشرف عليها وتبين على سيرها وتتخذ ما تراه لازما لاستيفائها والفصل فيها ، الا يقتصر قضاءها على الطلب المذكور بل ينبسط ليشمل كل ما يأخذ حكمه من المسائل الفرعية اللازمة للبت فى موضوعه ومن بينها بطبيعة الحال الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، حتى ولو انسحب هذا القضاء على شقى الدعوى بعدم قبولها معا، ذلك ان هذا القضاء لا يكون بمنجى من الطعن فلذوى الشأن بما فيهم هيئة مفوضى الدولة حق الطعن فيه متى تأملت به حالة من الحالات التى تصيه قانونا .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى وهو بصدد بحث موضوع وطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه بعدم قبول الدعوى من اثر النزاع لرفعها بعد الميعاد ، وذلك دون ان تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتقديم تقرير برأيها القانونى فيها .. فانه يكون قد صدر صحيحا غير مشوب بالبطلان .

(طعن ١١٤٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٨١)

(عكس ذلك طعن ٦٠٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١/٢٦/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ تجيز للمحكمة ان تأمر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتا اذا طلب ذلك فى عريضة الدعوى ورأت المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها — الحكم الصادر فى شأن طلب وقف التنفيذ وان كان لا يمس اصل طلب الالفاء فلا يقيد المحكمة عند نظر اصل الطلب موضوعا الا انه يبقى مع ذلك حكما قطعيا له مقومات الاحكام وخصائصها ويحوز حجية الاحكام فى موضوع الطلب ذاته ولو انه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف كما يحوز هذه الحجية من باب اولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت فى موضوع الطلب كالرفع بعدم الاختصاص او بعدم القبول لرفع الدعوى بعد المواعيد القانونية او لعدم نهائية القرار المطعون فيه — قضاء المحكمة فى هذا كله ليس قطعيا فحسب بل يعتبر نهائيا كذلك — تعرض المحكمة

الإدارية لهذه الدفوع بمناسبة نظرها طلب صرف المرتب مؤقتا والفصل فيها بحكم نهائى حاز حجية الامر المقضى يحول دون اعادة تعرض المحكمة الاستئنافية للحكم فى هذه الدفوع .
ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن جهة الإدارة قد رفعت أمام المحكمة الإدارية لوزارتى النقل والمواصلات أثناء نظرها الدعوى رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٢ بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا الى أن المدعى ليس موظفا عاما وبالتالي فإن القرار الصادر بإنهاء خدمته فى سن الستين لا يصدق عليه وصف القرار الإدارى وانتهت المحكمة الإدارية فى حكمها الصادر فى ٢١/٣/١٩٧٥ الى عدم جواز نظر الدفع المذكور لسابقة الفصل فيه فى حكمها الصادر فى طلب المدعى الخاص بصرف راتبه مؤقتا حتى يفصل فى الموضوع .

ومن حيث أن المحكمة الإدارية العليا قد استقر قضاؤها على أن المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن مجلس الدولة اذ نصت على أنه لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة القضاء الإدارى وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف الامر اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها - وهو عين ماردته المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٤٩ من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - انها عدت بذلك أن الحكم الذى يصدر فى موضوع الطلب سواء بوقف التنفيذ أو عدمه على حسب الظاهر الذى تبدو به الدعوى لا يمس اصل طلب الالغاء فلا يقيد المحكمة عند نظر اصل الطلب ومع ذلك يظل الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ حكما قطعيا له مقومات الاحكام وخصائصها وينبنى على ذلك أنه لا يجوز حجية الاحكام فى خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف ، كما يجوز هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت فى موضوع الطلب كالدفوع بعدم اختصاص القضاء الإدارى أصلا بنظر الدعوى لسبب يتعلق بالوظيفة أو بعدم اختصاص المحكمة أصلا بنظرها بحسب موضوعها أو بعدم قبولها أصلا لرغمها بعد الميعاد أو لان القرار المطعون فيه ليس

نهائية ، اذ قضاء المحكة فى هذا كله ليس قطعيا فحسب بل هو نهائى وليس مؤقتا فيقيدها عند نظر طلب الفائه ولما كان ذلك فما كان يجوز لمحكة القضاء الادارى بهيئة استئنافية بعد اذ فصلت المحكة الادارية بوزارتى النقل والمواصلات فى الدفع بعدم الاختصاص ان تعود عند نظر الاستئناف فتفصل فى هذا الدفع من جديد لان حكم المحكة الادارية المذكورة فى هذا الدفع كان قضاء نهائيا وحاز قوة الامر المقضى واذا قضت محكة القضاء الادارى على خلاف ما قضت به المحكة الادارية فيكون حكمها - والحالة هذه معيبا لمخالفته لحكم سابق حاز قوة الامر المقضى مما يتعين معه الحكم بالفاء حكم محكة القضاء الادارى واعادة الطعن اليها لتفصل فى موضوعه وابقت الفصل فى المصروغات .

(طعن ٨٠٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

وجوب اقراران طلب وقف التنفيذ بطلب الالفاء فى عريضة واحدة كشرط جوهري لقبوله - هذا الشرط يستوى فى المرتبة مع الشرط الموضوعى وهو ان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها وذلك من حيث توافرها معا - اساس ذلك - نص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - حكمة ذلك الشرط - الاهمية والخطورة التى تنجم فى نظر المشرع عن وقف تنفيذ القرار الادارى - الخطر الذى يتعذر تداركه كبحر لطلب وقف التنفيذ يتلائم زنيا مع القرار ذاته من يوم صدوره - اتحاد بدء ايعاد الطعن فى القرار الفاء او وقفا - منع التفاتوت فى حساب الميعاد بداية ونهاية - تطبيق : طلب الفاء قرار على استقلال ثم طلب وقف تنفيذه بعد ذلك على استقلال - عدم قبول طلب وقف التنفيذ - انطباق هذه القاعدة على الطلبات العارضة فى الدعوى - اساس ذلك اتحاد الملة وتحقق الحكة - القرارات التنظيمية العامة التى لا تثير مسألة دستورية - جواز الطعن فيها عند تطبيقها على الحالات الفردية بطلب عدم الاعتداد بها لمخالفتها للقانون - يلزم لذلك الطعن بالالفاء فى القرارات الادارية الصادرة فى هذه الحالات الفردية - عدم وجود قرار ادارى قد صدر فى هذا الشأن - لا مناص من الحكم بعدم قبول الدعوى - اتخاذ الجهة الادارية عملا تنفيذيا - لا يصح ان يكون محلا لطلب الالفاء ومن ثم طلب وقف تنفيذه الذى لا يوجه الا ضد قرار ادارى بالمعنى المقصود فى قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

من حيث إن الطعن رقم ٣٠٠٥ لسنة ٢٩ القضائية المقدم من نادى الزمالك اقتصر على ما تضييه الحكم المطعون فيه فى البند رابعا: بوقف تنفيذ القرار السلبي بعدم اتخاذ اجراءات حل مجلس ادارة نادى الزمالك الرياضى اصملا لاحكام المادة ٥٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٥١ والزام الجهة المدعى عليها بمصاريف هذا الطلب ، وقام الطعن فى هذا القضاء على اسباب خمسة وحاصل السبب الاول مخالفة الحكم المطعون فيه القانون حينما قضى بوقف تنفيذ هذا القرار رغم أنه لم يرد هذا الطلب عند تقديم طلب التعلل ذلك أنه طبقا للمادة ٤١ من قانون مجلس الدولة وما استقر عليه الفقه والقضاء فى تفسير حكمها يجب أن يقرن وقف التنفيذ بصحيفة دعوى الالغاء والا قضى بعدم قبول طلب وقف التنفيذ وعلى ذلك فإن الاجتماع على وجود التلازم الحتمى بين طلب وقف التنفيذ وطلب الالغاء بحيث يلزم ورودها معا فى صحيفة الدعوى او عند تقديم طلبات جديدة وهذا التلازم الحتمى شرط شكلى جوهرى من النظام العلم يؤدى تخلفه الى رفض طلب وقف التنفيذ ولو لم يطلب ذلك أحد الخصوم وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . ويتضح من ذلك خطأ الحكم المطعون فيه اذ تبين ان صحيفة الدعوى الاصلية اودعت بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢ وتحديث الطلبات فيها بوقف تنفيذ القرار الصادر من المجلس الاعلى للشباب والرياضة بتطبيق المادة ٣٩ من قرار رئيس جهاز الرياضة رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٨ وكذلك الغاء هذا القرار ثم طلب المدعى لأول مرة بجلسة ١٩٨٣/١/٢١ الغاء القرار السلبي للمجلس الاعلى للشباب والرياضة بالامتناع عن حل مجلس ادارة نادى الزمالك ولم يتضمن هذا الطلب الجديد طلب وقف تنفيذ هذا القرار كما هو واضح من مذكره المدعى المودعة فى ذات الجلسة المذكورة وبعد أن تداولت الدعوى فى الجلسات حجت للحكم ثم قررت المحكمة بجلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ اعادة الدعوى الى المرافعة بناء على طلب المدعى بجلسة ١٩٨٣/٥/١٢ حيث طلب لأول مرة وقف تنفيذ القرار السلبي الطمين بصفة مستعجلة ذكرا اسهلية فى مذكرته المقدمة بجلسة ١٩٨٣/٥/٢٦ مع أن دواعى وقف التنفيذ كانت مطومة لديه وقت أن طلب الغاء هذا

القرار ، ويعنى السبب الثانى من الحكم المظنون فيه خلاف المبدأ المستقرة
في فقه وقضاء القانون العلم في صدد طلب وقف التنفيذ والإلغاء ووجوب
توجيهها ضد قرار ادارى بالمعنى القانونى وهو ما لكته المحكمة الادارية
الطيا في العديد من احكامها حين قضت بأن الصل الذى يقبل الطعن بالالغاء
- ومن ثم وقف التنفيذ - لا بد أن يكون قرارا اداريا نهائيا . وعلى هذا
الاساس لا تقبل دعوى الالغاء ضد الاعمال التحضيرية للقرار الادارى
وهي ليست لها ذاتية مستقلة بل تساهم في اعداد القرار وتندمج فيه ويترتب
على ذلك أن الامتناع عن اتخاذ هذه الاعمال التحضيرية لا يعد قرارا سلبيا
في مفهوم دعوى الالغاء خلافا لما ذهب اليه الحكم المظنون فيه الذى اوقف
تنفيذ امتناع الادارة عن اتخاذ الاجراءات التمهيدية المبينة في المادة ٥٠
ومن بينها التحقق من المخالفات المنسوبة الى النادى ثم اضطراره بطلب
مسجل لازالة اسبابها وانتضاء ثلاثين يوما من تاريخ وصول الاخطار
دون ازالة هذه المخالفات ومن ثم كان يتعين القضاء بعدم قبول طلب وقف
تنفيذ القرار السلبى بالامتناع عن اتخاذ الاعمال التحضيرية والتمهيدية المبينة
في المادة ٥٠ المشار اليها نظرا الى ان القرار الذى يؤثر في المركز القانونى
هو القرار الصادر بحل مجلس ادارة النادى فهو وحده الذى يمكن ان يكون
محلا للالغاء ووقف التنفيذ .

ويقوم السبب الثالث على أن الحكم المظنون فيه اغفل دفاعا جوهريا
للدعى عليهم مفاده ان تقرير المخالفات لم يصدر من السلطة الادارية المختصة
بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ والقرارات الصادرة استنادا
اليه اذ يستفاد من هذه الاحكام ان الجهة الادارية المختصة بهذا الشأن هي
مديريات الشباب والرياضة في المحافظات التى هي من وحدات الحكم
المحلى دون ادارة التفتيش المالى والادارى بالمجلس الاعلى للشباب والرياضة
وهي ادارة من وحدات السلطة المركزية التى ليس لها اختصاص بالتفتيش
على الاندية واعداد التقارير . ووجه السبب الرابع خطأ الحكم المظنون
فيه في الواقع بما ادى الى خطئه في القانون اذ بنت المحكمة حكمها موضوع
الطعن على امر تبين عدم صحته لما بنت من مذكرة الجهة الادارية المتقدمة
(م - ٢٢ - ج ١٥)

بجلسة ١٩٨٢/٥/٢٦ من أن النادي قد عقب على التقرير المتضمن المخالفات المنسوبة الى النادي ولم يخلص التقرير ولا التعقيب الى طلب حل مجلس الادارة الذى هو جوازى للجهة الادارية . وجوهر السبب الخامس ان القرار المطعون فيه لا يندرج تحت حكم الفقرة الاخيرة من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة التى نصت على أنه ويعتبر فى حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية او امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا لاحكام القوانين واللوائح . . . ذلك ان سلطة الوزير فى اتخاذ قرار حل مجلس ادارة النادي هى سلطة تقديرية ولا يجوز الحكم بالزام الادارة باتخاذ قرار يدخل فى مجال اختصاصها التقديرى والا عد ذلك اعتداء من السلطة القضائية على السلطة الادارية . . .

ومن حيث ان الطعن رقم ٢٠٩٤ لسنة ٢٩ القضائية المقدم من المجلس الاعلى للشباب والرياضة وان اتفق مع الطعن المقدم من نادى الزمالك من حيث ان كليهما انصب على قضاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى البند رابعا بوقف تنفيذ القرار السلبي بعدم اتخاذ اجراءات حل مجلس ادارة نادى الزمالك الرياضى اعمالا لاحكام المادة ٤٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٥١ ، وايضا من حيث الاسباب التى ساقها كلا الطعنين عن هذا القضاء الا ان الطعن رقم ٢٠٩٤ لسنة ٢٩ القضائية المشار اليه زاد على ذلك الطعن فيما قضى به الحكم المطعون فيه فى البند اولا برفض الدعوى بعدم قبول الدعوى وبقبولها وذلك استنادا الى ذات الاسباب التى سبق اثارها اهل المحكمة المطعون فى حكمها ومن بينها عدم وجود قرار ادارى .

ومن حيث أنه بالنسبة لما قضى به الحكم المطعون فيه فى البند رابعا بوقف تنفيذ القرار السلبي بعدم اتخاذ اجراءات حل مجلس ادارة نادى الزمالك الرياضى اعمالا لاحكام المادة ٤٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٥١ والزام الجهة الدعى عليها بمصاريف هذا الطلب - وهو محل الطعنين رقمى ٢٠٠٥ ، ٢٠٩٤ لسنة ٢٩ القضائية فانه ولئن تعددت الاسباب التى ساقها الطعنين بعدم قبول هذا الطلب

فإن المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاءه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورات المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها . . . » وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان تضمن عريضة دعوى الالغاء ذاتها طلب وقف التنفيذ امر مقصود لذاته كشرط جوهري لقبول الطلب وان هذا الشرط يستوى في المرتبة مع الشرط الموضوعي وهو ان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها وذلك من حيث وجوب توافرها معا اذ وردت صياغة النص بهذا المعنى وبالنسبة للشرطين على حد سواء ، كل ذلك للاهمية وللخطورة التي تنجم في نظر المشرع عن وقف تنفيذ القرار الإداري فالراد ان يحيطه بضمانه توافر الشرطين الشكلي والموضوعي المشار اليهما معا ، كما ان طلب وقف التنفيذ لا يعدو ان يكون طعنا في القرار المطلوب الغاؤه ووجه الاستعجال الجبر لهذا الطلب كما حدده القانون هو ان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها واحتمال هذا الخطر ان صح قيامه يتلازم زنيا مع القرار ذاته من يوم صدوره تبعا لقابلية هذا القرار للتنفيذ بالطريق المباشر بوصفه قرارا اداريا ، وهذا يوضح من ناحية أخرى حكمة وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الالغاء في عريضة واحدة كما يحق في الوقت ذاته اتخاذ بدء مهلة الطعن في القرار الغاء ووفقا ويسمع الاختلاف والتفاوت في حساب هذا الميعاد بداية ونهية ،

ومن حيث ان هذا النظر كما ينطبق على دعوى الغاء ووقف تنفيذ القرار الإداري المبثقا ، فانه ينطبق كذلك في حالة تقديم طلب الالغاء ووقف التنفيذ اثناء نظر الدعوى كطلبات عارضة فيها على النحو المقرر في المادة ١٢٣ من قانون المرافعات وذلك لاتحاد العلة وتحقيق الحكمة من وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الالغاء في الحالتين ، فاذا لم يتحقق هذا الاقتران بلن طلب الغاء القرار على استقلال ثم طلب وقف تنفيذه بعد ذلك تخلف الشرط الجوهري الشكلي المتطلب بقبول طلب وقف التنفيذ وغدا بذلك غير مقبول شكلا .

ومن حيث انه في الدعوى المنظورة ثبت ان عريضة الدعوى الاصلية

قد خلت من طلبى وقف تنفيذ وإلغاء القرار السلبي الصادر من رئيس جهاز الرياضة بعدم حل مجلس إدارة نادى الزمالك وأن المدعين طالبا لأول مرة بإلغاء هذا القرار دون طلب وقف تنفيذه بجلسة ١٩٨٢/٢/١٠ وبعد أن حجزت الدعوى للحكم فيها بجلسة ١٩٨٢/٤/٢٨ قررت المحكمة إعلانتها للرافعة بجلسة ١٩٨٢/٥/١٢ حيث قدم المدعيان إعلان تصديق الطلبات المؤرخ ١٩٨٢/٥/١١ المضمن لأول مرة طلب وقف تنفيذ القرار السلبي المطعون فيه منسلف الفكر ومن ثم يكون هذا الطلب قد افترقت شروط اقتراحه الوجوبى بطلب الإلغاء المقدم من المدعين بجلسة ١٩٨٢/٢/١٠ الأمر الذى يتعين معه القضاء بعدم قبول طلب وقف تنفيذ هذا القرار وإلزام المدعين بمصروفاته .

ومن حيث أنه بالنسبة لما أثاره الطعن رقم ٣٠٩٤ لسنة ٢٩ القضائية عن الدفع بعدم قبول الدعوى المقضى فيه برفضه فى البند أولا من الحكم المطعون فيه ، فإنه لما كان هذا الدفع من النظام العلم ويرتبط بقضاء الحكم المطعون فيه فى البند ثالثا برفض طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بتطبيق أحكام المادة ٣٩ من قرار رئيس جهاز الرياضة رقم ١٩٧٨/٢٦٨ فإن إثارة هذا الدفع يعتبر بحكم اللزوم إيلم هذه المحكمة ما قضى به هذا الحكم فى البند ثالثا المشار اليه لمتعلقه بالطلب المقدم عند الدفع ، اذ لا يتأتى الفصل فى موضوعه قبل حسم مسألة قبول الدعوى فى شأنه .

ومن حيث أنه ولئن كان مسلما أنه يجوز الطعن فى القرارات التنظيمية العامة التى لا تثير مسألة دستورية وذلك عند تطبيقها على الحالات الفردية بطلب عدم الاعتداد بها لمخالفتها للقانون الا أنه يلزم لذلك الطعن بالإلغاء فى القرارات الإدارية الصادرة فى هذه الحالات الفردية فإذا لم يكن ثمة قرار إدارى قد صدر فى هذا الشأن فلا مناص عن الحكم بعدم قبول الدعوى .

ومن حيث أن التلوث من الأوراق أنه بمناسبة عدم موافقة الجهة العمومية العادية لنادى الزمالك الرياضى على الحساب الختامى ومشروع الموازنة فى جلستها المنعقدة فى ١٩٨٢/١/١٥ ثار الخلاف حول الأغلبية التى يتطلبها القانون رقم ١٩٧٥/٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٥١ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة لصحة اعتماد الجمعية العمومية غير

العادية ولاصدار قرارها باسقاط مجلس ادارة النادي وحتى تستوفى الجهة الادارية المختصة من سلاجة تطبيق احكام القانون فقد استطلعت رأى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحفظات فى هذا الموضوع وجأت الفتوى بأن النصب القانونى اللازم لصحة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية لسحب الثقة من مجلس ادارة نادى الزمالك هو حضور الاغلبية المطلقة لاعضاء الجمعية العمومية ممن لهم حق حضورها وأن المقصود بثلاثى اعضاء الجمعية العمومية الذين يصوتون لاسقاط عضوية كل او بعض اعضاء مجلس الادارة هو ثلاثى اعضاء الجمعية العمومية الحاضرين ممن لهم حق حضورها وليس بكثرة اصوات جميع الاعضاء الذين تتكون منهم الجمعية العمومية مع مراعاة المادة ٢/٣٠ من النظام الاساسى للنادية الرياضية فى حالة الاجتماع الثانى للجمعية غير العادية ، وأن قرار الجمعية العمومية لنادى الزمالك المنعقدة يوم ١٩٨٢/١/١٥ بعدم الموافقة على التقرير السنوى والميزانية يعد قرارا من الجمعية يفقد الثقة بمجلس الادارة ويستمر هذا القرار قائما فى حالة عدم اكتمال النصب القانونى لاجتماع الجمعية العمومية غير العادية يوم ١٩٨٢/٣/٤ لحين انعقادها بالاغلبية اللازمة لاصدار قرار فى شأن اسقاط عضوية مجلس الادارة القائم — وعلى هذا الاساس انعقدت الجمعية العمومية غير العادية لنادى الزمالك يوم ١٩٨٢/٣/٤ واتخذت موقفا لصالح مجلس ادارة النادي المذكور .

ومن حيث انه بالرجوع الى احكام المادة ٣٩ من قرار رئيس جهاز الرياضة رقم ٢٦٨ / ١٩٧٨ باعتداد النظام الاساسى للنادية الرياضية — وهى الاحكام التى يفرض منها المدعيان ويطلبان وقف تنفيذ والغاء القرار الصادر بتطبيقها عليهما بوصفهما من اعضاء الجمعية العمومية لنادى الزمالك فى دور انعقادها العادى الذى تحدد له يوم السبت الموافق ١٩٨٢/١/١٥ وغير العادى الذى تحدد له يوم الجمعة الموافق ١٩٨٢/٣/٤ — يتبين انها نصت على انه « اذا اجتمعت الجمعية العمومية فعلا وحالت اسباب قهرية دون اتمام جدول اعمال الجلسة اعتبر الاجتماع مستمرا » كما انه اذا لم توافق الجمعية العمومية على اى بند من بنود جدول الاعمال وخاصة اعتماد الميزانية والموافقة على الحساب الختامى فيعتبر ذلك بمثابة

فقد الفقه بمجلس الإدارة . وعلى مجلس الإدارة القام دعوى الجمعية العمومية غير العادية للاعتقاد خلال شهر من تاريخ اجتماع الجمعية العمومية العادية وذلك للنظر في استقالت مجلس الإدارة وفي حالة صدور قرار الجمعية العمومية بالاستقالت بموافقة ثلثي الاعضاء الذين لهم حق حضور الاجتماع فتختار الجمعية العمومية مجلس إدارة جديد من بين اعضائها للمدة الباقية لمجلس الإدارة السابق وفي حالة عدم صدور قرار الجمعية العمومية غير العادية باستقالت مجلس الإدارة فيعتبر ذلك بمثابة اقرار لبنود جدول الاعمال السابق عدم اعتمادها من الجمعية العمومية العادية .

ومن حيث أن المستفاد من احكام المادة ٢٩ المشار اليها أن تطبيقها يتم وآثارها تترتب عندما توجد ظروف الاحوال وتحقق الوقائع والاضاع المنصوص عليها فيها دون أن يتوقف بشيء من ذلك على مشيئة الجهة الادارية او صدور قرار ادارى منها بالمعنى القانونى على النحو الذى صورته دعوى المدعين ، واذا كان قد حدث وان طلبت هذه الجهة الرأى القانونى من ادارة الفتوى بمجلس الدولة فى امر يتعلق ببيان حكم القانون فى الاغلبية اللازمة لصحة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية — ولاصدار قرارها بسحب الثقة بمجلس ادارة نادى الزمالك طبقا للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٥١ المشار اليه وتم تنفيذ فتوى الادارة المذكورة وصدر قرار الجمعية العمومية غير العادية للنادى على هذا الاساس ومن ثم فإن الامر لا يعدو بالنسبة لما اتخذ من قبل الجهة الادارية أن يكون عملا تنفيذيا استهدف التوصل الى التطبيق السليم لحكم القانون مما لا يصح أن يكون محلا لطلب الالفاء ومن ثم طلب وقف الذى لا يوجه الا ضد قرار ادارى بالمعنى المقصود فى قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أنه بناء على ذلك يضحى الدفع بعدم قبول طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه قائما على سنده من القانون وهو ما يستوجب القضاء بعدم قبول الطلب والزام المدعين بمصروفاته .

ومن حيث أنه لما تقدم من اسباب فإن الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى مذهب مخالف فأنه يكون قد جنح عن الصواب فى تطبيق حكم القانون

ومن ثم تعين القضاء بالفاؤه فيها قضى به من رفض طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بتطبيق المادة ٢٩ من قرار رئيس جهاز الرياضة رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٨ وعدم قبول هذا الطلب وبإلغاء الحكم المطعون فيه فيها قضى به من وقف تنفيذ القرار السلبي بعدم اتخاذ اجراءات حل مجلس ادارة نادى الزمالك الرياضى اعما لاحكم المادة ٤٥ من القانون رقم ١٩٧٥/٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٥١ وعدم قبول هذا الطلب والزام المطعون ضدهما المصروفات .

(طعنى ٣٠٠٥ ، ٢٠٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/١٤)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

نزاع الملكية للمنفعة العامة — طلب وقف تنفيذ القرار — ثبوت استيلاء الإدارة على الأرض المزروع ملكيتها ، وشروعها فعلا فى اقامة مبان عليها قبل الفصل فى الدعوى — ضرورة طلب وقف التنفيذ غير ذى موضوع ، ولو قدم قبل الاستيلاء والمشروع فى البناء — تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة — تحمل المصلحة الفردية الى تعويض ان كان له محل .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من المدعى قد طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بنزع ملكية أرض مملوكة له لاثابة مستشفى عليها ، واثاء نظر الدعوى استبان للمحكمة أن الاستيلاء على الأرض قد تم بمعرفة الإدارة ، وشروع فعلا فى اقامة المستشفى عليها ، فإن طلب وقف التنفيذ يصبح غير ذى موضوع ، بل أن تنفيذ الحكم بوقف تنفيذ القرار ، إذا كان مقصودا به اعادة يد المطعون عليه على الأرض ، دون أن يؤخذ فى الاعتبار ما تم من أعمال فى سبيل اقامة المستشفى ، مما غير الأرض ، من أرض فضاء الى أرض شيد عليها جزء من مبنى هذه المستشفى ، أن تنفيذ الحكم على هذا النحو ، هو الذى يترتب عليه نتائج خطيرة اقلها تعطيل مشروع ذى نفع عام ، ولا يفر من ذلك ، الادعاء بأن الأرض كانت عند تقديم طلب وقف التنفيذ خالية ،

لأنه مهما يكن من أمر في قيمة هذا الادعاء ، عند نظر أصل الموضوع ، فسلان المصلحة العامة والمصلحة الفردية لا تتوازن في مجال الروابط القانونية التي تنشأ بين الإدارة والأفراد ، بل يجب أن تطو المصلحة العامة في مثل هذا الأمر الذي يتعلق أساسا بتسيير مرفق عام ، وإنما تتحول المصلحة الفردية الى تعويض ، إن كان لذلك أساس من القانون ..

(ضمن ٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

القرار المطعون فيه من شأنه حرمان الطالب من أداء الامتحان لو كان له حق فيه — تواثر ركن الاستعجال .

ملخص الحكم :

بما كان من شأن تنفيذ القرار المطعون فيه حرمان المطعون عليهم من فرصة أداء الامتحان ، لو كان لهم حق فيها ، مما يتعذر معه تدارك النتيجة التي تترتب على ذلك ، فإن ركن الاستعجال ، والحالة هذه ، يكون قائما .

(ضمنى ٤٥ ، ٤٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

وقف تنفيذ — الاستعجال كشرط للحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري — قبله في حالة القرار الصادر بإلغاء ترخيص استغلال مقصف لما يترتب على تنفيذ هذا القرار من أضرار جسيمة قد يتعذر تداركها تتمثل ليس بحسب في حرمان المدعى من الانتفاع بالترخيص بل أيضا في ارتباك التزاماته المالية فضلا عن تشريد عدد غير قليل من المستفيدين والعمال الذين يعملون في المقصف ويعملون أسرا متعددة الأفراد .

ملخص الحكم :

إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ القرار الإداري الصادر في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٢ بالغاء ترخيص استقلال المصنف بعد أن استظهر كلا من الركنين اللذين يقوم عليهما طلب وقف التنفيذ ، مراعيًا ما يترتب على تنفيذ القرار المطعون عليه من أضرار جسيمة قد يتعذر تداركها تتمثل ليس فحسب ، في حرمان المدعى من الانتفاع بالترخيص بل أيضا في ارتباط التزاماته المالية فضلا عن تفريد عدد غير قليل من المستخدمين والمال الذين يعملون في هذا المصنف وكلمهم يعول اسرار متعددة الأفراد ، قد أصاب الحق فيها قضى به من أن طلب المدعى وقف تنفيذ القرار قد قام على حسب الظاهر من الأوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الغلاء عند الفصل فيه على اسباب جديرة تبرره .

(طعن ١٣٢٢ لسنة ٣٨ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

الترخيص في حمل السلاح وسحب هذا الترخيص من الملاحظات المتروكة لتقدير الإدارة — استناد الإدارة في ذلك على المطومات التي تتجمع لديها من المصادر المختلفة — سحب الترخيص بناء على تقرير من المباحث الجنائية بأن التحريات دلت على رعونة الرخص له — يجعل طلب وقف التنفيذ غير مستند الى اسباب جديرة — عدم ثبوت أن هذا السحب يخطر على الرخص له — يترتب عليه عدم قيام ركن الاستعجال .

ملخص الحكم :

إن الترخيص أو عدم الترخيص في حمل السلاح وكذا سحب أو عدم سحب السلاح الرخص في حمله : هي جميعها من الملاحظات المتروكة لتقدير الإدارة ، وتقرخص في ذلك حسبما تراه متفقا مع صالح الامن العام ، بناء على ما تظنن هي اليه من الاعتبارات التي تزنها ، والبيانات أو المطومات التي تتجمع لديها من المصادر المختلفة . وقد تكون هذه المصادر سريعة تروى

الإدارة لصالح الأمن عدم الكشف عنها ، وتقدير الإدارة في هذا كله لا معتبر عليه ، ما دام مطبقا للقانون وخاليا من إساءة استعمال السلطة ومتى بأن للمحكمة من تقرير المباحث الجنائية بوزارة الداخلية أن التحريات دلت على رمونة المجنى عليه ، وأن في حمله السلاح ما قد يعرض الأمن للخطر فإن طلب وقف التنفيذ يكون غير مستند إلى أسباب جدية موضوعا ، وإذا لم يثبت أن في سحب السلاح من المدعى خطرا عليه ، بل شلته في ذلك شأن أي شخص لم يرض من الأصل له في حمل السلاح فإنه لا يكون هناك ثبوت نتائج يتعذر تداركها من سحب السلاح منه .

(طعن ٨٧٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

قرار إداري — وقف تنفيذ — ركناء — تراخيص « ترخيص بحمل سلاح »
سلطة الإدارة التقديرية في الغاؤه .

ملخص الحكم :

طبقا لاحكام المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا يقضى بوقف تنفيذ قرار إداري إلا إذا تحقق ركنان : الأول الاستمجال بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها — والثاني جدية الأسباب التي يرجع معها الحكم بالغائه بحسب الظاهر من الأوراق دون بساس باصل طلب الالغاء — وتنص المادة ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ على أن لوزير الداخلية أو من ينوبه . . . سحب الترخيص مؤقتا أو الغاؤه ويكون قرار الوزير برفض منح الترخيص أو سحبه أو الغاؤه مسببا ولما كانت توجد خصومة شديدة بين أفراد عائلة ينتى اليها المدعون وأفراد عائلة أخرى منافسة لها في الانتخابات التي جرت لعضوية مجلس الشعب في انتخابات عام ١٩٧٨ وبلغ الصراع مداه بارتكاب جنائيات القتل والشرع فيه وحوادث التعدي والحريق مما استوجب الغاء تراخيص المدعين وأحد

افراد العائلة المنافسة — لذلك لا يتحقق ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ ذلك أن الظروف والوقائع التي دعت الى اصدار القرار المطعون فيه لم تكن المسلك الفردي بكل من المدعين على حدة وانما بمسلك الجماعة ممثلة في العائلتين المتصارعين وانتهاء المدعين الى احدهما .
(طعن ٦٨٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

منقوعة مستعجلة — شطب اسم المتقدم من عداد المتقدمين المقبولين لدى الإدارة — ليس مما يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها — أساس ذلك .
ملخص الحكم :

انه لا خوف على المدعى من غل نشاطه في اتجاه التوريد للمصالح الحكومية وله ان يولى نشاطه شطر اى جانب اقتصادى آخر ولا يقتصره على التوريد لجهات الإدارة فلا يخشى على مظه والحالة هذه من مصادرة موارد رزقه أو قعوده عطلا بدون عمل لأن التوريد ليس احتكرا له ولا يترتب على شطب اسمه بهذه المثابة نتائج يتعذر تداركها .
(طعن ١١٠٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

قرار ادارى بتحية المدعى عن نظارة مدرسة — استنادا الى مخالفت خطيرة من شأنها او صحت ان تجعله غير صالح لمهمة النظارة ، وان تجعل بقاءه فيها مخلا بحسن سير مرفق التعليم اخلاا يتعذر تداركه — رفض طلب وقف التنفيذ — ابقاء الحال على ما هو عليه حتى يفصل في طلب الانهاء .

ملخص الحكم :

مضى رأت المحكمة من ظروف الدعوى ان تحية المدعى عن نظارة المدرسة كان لمخالفات خطيرة وعديدة نسبت اليه مقارنتها ، وأن من شأن هذه

المخالفات لو صبح ارتكبا المدعى اياها ، أن تجتبه غير صالح لهذه النظرة ، ويتأوه فيها يخل بحسن سير مرفق التعليم اخلايا يتعذر تداركه ، فتتها اراء هذه الظروف ترفض اجابة طلب وقف التنفيذ ، وتبقى الحال على ما هي عليه الى أن يفصل في طلب الالغاء مع عدم المساس بصله .

(طعن ٣٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٤/٥)

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

مهندس — تكليف — المادة ٢/٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة — مقادها عدم جواز طلب وقف تنفيذ القرارات الخاصة بالتعيين في الوظائف العامة — انسحاب اثر هذه المادة على القرارات الوزارية الصادرة بتكليف المهندسين بالتطبيق للقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن اوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية — اساس ذلك هو انتهاء ركن الاستعجال في طلبات وقف تنفيذ كل من قرارات التعيين والتكليف .»

ملخص الحكم :

ان سلطة وقف تنفيذ القرارات الادارية مشتقة من سلطة الالغاء وخرج منها ، مردها الى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الادارى على القرار على اساس وزنه ويميزان القانون وزنا منطله مبدأ المشروعية ، فوجب على القضاء الادارى الا يقف قرارا اداريا الا اذا تبين له — على حسب الظاهر من الاوراق ومع عدم المساس باصل طلب الالغاء عند الفصل فيه — ان طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين :

الاول : قيام الاستعجال ، بان كان يقترب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها ، والثاني : يتصل بمبدأ المشروعية ، بان يكون اجماع الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على اسبيل جدية — وكلا الركنين

من الحدود القانونية التي تحد سلطة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أن للتكليف نظامه القانوني الخاص به وهو أداة استثنائية تتناول خريجي كليات الهندسة في الجامعات المصرية بالحاقهم بالعمل لشغل الوظائف وفقا لما تدعو اليه الحاجة ، في الوزارات المختلفة والهيئات والمؤسسات العامة ، ومتى شغل المكلف للوظيفة العامة بمقتضى ادايتها الاستثنائية الخاصة طبقا للاوضاع والشروط المتصوص عليها في القوانين واللوائح فان المكلف يصبح ملتزما باعباء الوظيفة وواجباتها مستقيدا من مزاياها طوال مدة التكليف - وبذلك لا ينقطع عن المكلف مورد الرزق ، وان صح ما يذهب اليه المدعى من ان قرار التكليف سيلحق به اضرارا فان حقه ان وجد مكول بالرجوع الى جهة الادارة بالتعويض من الاضرار التي تلحقه ان كان هناك وجه حق في هذا التعويض ، فلا يترتب على تنفيذ قرار التكليف بهذه المثابة نتائج يتعذر تداركها ، وقد اعتنق القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة هذا النظر من حيث المبدأ حين نص في الفقرة الثانية من المادة ٢١ منه بما مفاده انه لا يجوز طلب وقف تنفيذ القرارات الخاصة بالتعيين في الوظائف العامة - ولئن كان هذا النص قد ورد بحكم المساق التشريعي منسجبا الى التعيين في الوظائف العامة ، الا انه غنى عن البيان ان انتفاء قيام الاستعجال من حيث المبدأ في القرارات المتصلة بالتعيين في الوظائف العامة - وذلك على افتراض عدم قيام الاستعجال المبرر لوقف تنفيذ هذه القرارات وذلك بقرينة قانونية قاطعة ، كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة مفادها انه لا يترتب على تنفيذ هذه القرارات نتائج يتعذر تداركها - يصدق ايضا على القرارات المتصلة بالتكليف ، لاتخاذ مناط النظر من حيث المبدأ فيها جميعا بحكم طبيائع الاشياء .

وترتبيا على ذلك يفتق ركن الاستعجال في طلب وقف التنفيذ وبذا ينهار الركن الاول الذي يقوم عليه ذلك الطلب .

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

طلب وقف تنفيذ القرار الوزاري الصادر بتجديد تكليف احد المهندسين بناء على القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ — وجوب قبليه على ركنين : اولهما الاستعجال والثاني استناد الدعوى الى اسباب جديّة — لئلا تخلف عنلصر الركن الاول الذى تنبى عليها المحكمة عقيدتها فى تعذر تدارك نتائج تنفيذ قرار التكليف — هو رفض طلب وقف التنفيذ دون حاجة لاستظهار ركسه التكني .

ملخص الحكم :

ان طلب وقف تنفيذ قرار مد تكليف المدعى (المهندس) يجب ان يتسوم على ركنين :

اولهما : ان يتوافر الاستعجال بلن يظهر للمحكمة ان نتائج التنفيذ يتعذر تداركها - وثانيها : ان تتبين المحكمة ان الدعوى تستند الى اسباب جديّة .

نفيا يختص بالركن الاول فانه بالنظر الى الظاهر فى خصوصية هذه الدعوى ، من ان نوع العمل المكلف به المدعى ، ومكان هذا العمل ، واجره قيد على الجملة ملائمة للظروف الشخصية للمدعى ، سواء من ناحية السن ، او من الناحية الصحية او الاجتماعية ، او من ناحية التأهيل . ويالنظر الى الظاهر بصفة عامة من الظروف القائمة فى مجالات الاعمال الهندسية ، وما يستتجد منها من ندرة فرص العمل فى القطاع الخاص ، التى قد تتميز فى صورة واضحة على فرص العمل فى الحكومة او فى القطاع العام ، ومن ذويان الفروق بين فرص العمل فى الحكومة وبين فرص العمل فى القطاع العام — على مقتضى هذا النظر ، لا يظهر للمحكمة ان تنفيذ التكليف يهدد المدعى ، فى نفسه او ماله ، باى خطر محقق ، ومن ثم فانه لا يترتب على هذا التنفيذ نتائج يتعذر تداركها .

وبناء على ما تقدم يكون طلب وقف التنفيذ قد فقد أحد ركنيه اللذين يجب أن يقوم عليهما ، مما يتعين رفضه دون حجة الى استظهار جدية أو عدم جدية الأسباب التي تستند اليها الدعوى ، وبطبيعة الحال ، دون مساس بطلب الإلغاء ذاته ، الذي يبقى سليما بما يترفع عنه من دفع وما يتعلق به من دلائل موضوعية تؤيده أو تنحذه حتى يفصل فيه موضوعا .
(طعن ١٢٦٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه — موثق — تكليف — طلب وقف تنفيذ قرار بالتكليف — جائز قانونا — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ما دامت قرارات التكليف لا تعتبر قانونا من القرارات التي لا يقبل طلب الفسخ قبل التظلم منها إداريا فإنه لا يسرى عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون المشار اليه بل يكون من الجائز طلب وقف تنفيذها متى توافر فيها ركنا هذا الطلب وهما الاستعجال وقيام أسباب جدية تحول على ترجيح إلغاء القرار موضوع هذا الطلب .
(طعن ٨٨٠ لسنة ٩ ق ، ١٠٤٨ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بعدم اعتبار المهندس مستقلا من الخدمة غير جائز .

ملخص الحكم :

إن طلب المهندس المكلف اعتباره مغضولا من الخدمة أو منتهية خدمته بالاستقالة المريحة أو الضمنية قبل انتهاء مدة التكليف هو من المسائل التي

تدرج في عموم المنازعات الواردة في البنود السابقة على البند ١٤ من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة ومن ثم هي من مسائل انتهاء الخدمة مما يختص به مجلس الدولة منذ إنشائه ، ولا يعتبر من المنازعات الإدارية المنصوص عليها في البند ١٤ ويترتب على ذلك ان يعتبر القرار من القرارات التي يقبل طلب وقف تنفيذها .

(طعن ٥٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٦)

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

اللجنة المؤقتة الصادر بتشكيلها القرار المطعون فيه تتولى الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العمالة المنصوص عليها في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ — نتائج مباشرة اللجنة لهذه الاختصاصات يتعذر تداركها اذا ما قضي بعدم دستورية النصوص التي استندت اليها — اثر ذلك : توافر ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن توافر ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل لجنة مؤقتة تتولى اختصاصات مجلس النقابة العمالة ، فقد ذهب الحكم المطعون فيه الى ان استمرار اقصاء مجلس النقابة المنتخب عن ممارسة الاختصاصات والصلاحيات المنصوص عليها في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ وخاصة الاشراف على انتخابات النقيب واعضاء مجلس النقابة العمالة في اول انتخاب يتم طبقا لاحكامه على ان يتم ذلك في موعد لا يجاوز ستة اشهر من تاريخ العمل به ، واستمرار الوضع الزاخن ، من شأنه ترقيب آثار تعذر تداركها فيها لو حكم بعدم دستورية تلك النصوص ، وبالتالي بإلغاء القرار المطعون فيه .

وهذا الذي انتهى اليه الحكم المطعون فيه صحيح وقائم على سببه المبرر له ، فاللجنة المؤقتة الصادر بتشكيلها القرار المطعون فيه تتولى ،

وفق ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة المنصوص عليها في القانون المشار اليه كلفة ، وتختار من بين أعضائها رئيسا لها تكون له اختصاصات نقيب المحامين ، وتباشر اختصاصات لجان قبول المحامين وغيرها من اللجان المنصوص عليها في القانون ، هذا فضلا عن الاشراف على انتخابات النقيب ومجلس النقابة العامة في أول انتخابات تجري وفق احكامه ، فاختصاص اللجنة المذكورة شامل لكل اختصاصات مجلس النقابة العامة واختصاصات النقيب ولجان قيود المحامين وغيرها من اللجان الأخرى ، وهي اختصاصات جد خطيرة ، تباشرها لجنة مؤقتة ، وليدة نصوص ظاهرها انها غير دستورية ، ويحرم من ممارستها مجلس النقابة العامة المنتخب ، ونتائج مباشرة اللجنة لهذه الاختصاصات يتعذر تداركها اذا ما قضى بعدم دستورية النصوص التي استندت اليها ، ومن ثم بقاء القرار المطعون فيه ، والصادر بتشكيل هذه اللجنة . وتعين لجنة مؤقتة تطل محل مجلس النقابة المنتخب لمزاولة اختصاصاته ، ليس في أي حال من الأحوال ، إعادة للحياة الى نقابة المحامين بالطريق الديوقراطي كما يذهب الى ذلك الطعن ، بل هو امكن في اقصاء مجلس النقابة ، المنتخب بطريقة ديوقراطية من قبل الجمعية العمومية للمحامين ، عن تولى ومزاولة اختصاصاته ، وبطريقة تبدو بحسب الظاهر ، مجانية لما تقتضيه المادة ٥٦ من الدستور ، الأمر الذي يكون معه الحكم المطعون فيه « اذ قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه لما استظهره من جحية أسباب الطلب وتعذر تدارك نتائج تنفيذ القرار المذكور اذا ما قضى بالقبالة قد قام على أسباب صحيحة ، وجاء سليما مطبقا للقانون » .

(طعن ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

صدور قرار من وزير الثقافة بتثبيت أسعار تذاكر مشاهدة الإلام السينمائية — طلب وقف تنفيذ القرار — صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ (م — ٢٢ — ج ١٥)

بشأن بعض الأحكام الخاصة بالضرائب المفروضة على دور العرض السينمائي بنشيت قيمة تفكرة دخول العرض السينمائي أثناء نظر طلب وقف التنفيذ وقبل الفصل فيه — مقتضى أعمال هذا القانون بلثره الجائز انتهاء آثار القرار محل الطعن واستطاع العمل به من تاريخ العمل بهذا القانون — القانون المشار إليه سبق القضاء فى ادراك وتحقيق ما يهدف إليه طلب وقف تنفيذ القرار — طلب وقف التنفيذ أضفى مغرًا من مضمونه ومفقدا لأساس شرعية تكثيره وهى مواجهة نتائج تنفيذ القرار الذى يتعذر تداركها اذا ما قضى بإلغاء القرار والتى تفرض بداءة أن يظل القرار قائما وناقذا حتى يقضى بوقف تنفيذه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت أنه ولئن كان قد صدر قرار وزير الثقافة رقم ٢٧١ لسنة ١٩٧٩ فى ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ ونص فى المادة الأولى على أنه (لا يجوز إجراء أية تعديلات فى ثمن تذاكر مشاهدة الأفلام السينمائية سواء بالزيادة أو النقصان بدور العرض بجمهورية مصر العربية دون الرجوع الى السلطة المختصة فى هذا الشأن التى نص عليها القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ المشار إليه — واذا تجمل الآثار المباشرة الناتجة عن أعمال هذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره فى ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ فى تثبيت أسعار تذاكر مشاهدة الأفلام السينمائية القائمة فى ذلك التاريخ فلا يجوز تعديلها بالزيادة أو الخفض الا بعد موافقة الجهة المختصة — وهى المناط فى طلب وقف التنفيذ لتقضى تلك الآثار وحق يستعيد أصحاب الشأن حريتهم وسلطتهم فى تحديد أسعار تذاكر مشاهدة الأفلام السينمائية حتى يقضى بإلغاء القرار محل الطعن — لذلك فانه متى كان الثابت أنه صدر أثناء نظر طلب وقف التنفيذ وقبل الفصل فيه القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالضرائب المفروضة على دور العرض السينمائي ونص فى المادة الثالثة على أن « تثبت قيمة تفكرة دخول دور العرض السينمائي على ما كانت عليه فى أول يولية سنة ١٩٧٩ » وتنص المادة الرابعة على أنه « لوزير الثقافة أن يعدل بقرار منه أجر دخول العرض السينمائي بناء على طلب اصحاب الشأن وموافقة وزير المالية . . . » ونصت المادة الخامسة على أن « يلغى كل نص يخالف

احكام هذا القانون » ونصت المادة السادسة على ان « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره . وتم نشر القانون بالجريدة الرسمية العدد ٤ فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٠ .

ومن حيث انه لما كان مفاد تلك النصوص — انه اعتبارا من ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٠ — وقبل صدور الحكم المطعون فيه فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ — واعمالا للآثر المباشر للقانون ان تثبت اسعار تذاكر دخول دور العرض السينمائي على ما كانت عليه فى اول يولية سنة ١٩٧٩ — وان يكون تعديل تلك الاسعار بقرار من وزير الثقافة بناء على طلب اصحاب الشأن وموافقة وزير المالية وبذلك يكون القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ قد تضمن تنظيمها متكاملا لذات المجال الذى تنلوه القرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٧٩ محل المنازعة ونص على الغاء ما يخالف احكامه — فلن مقتضى اعمال هذا القانون بآثره المباشر — انتهاء لآثر القرار محل الطعن واستئناف العمل به من تاريخ العمل به بهذا القانون — وبذلك يكون القانون المذكور قد سبق القضاء فى ادراك وتحقيق ما يهدف اليه طلب وقف تنفيذ القرار — وهو ما اوضحته الجهة الادارية فى دفاعها لىل محكمة القضاء الادارى وتمسكت به فى طعنها ومضى تحقق ذلك — يكون طلب وقف التنفيذ قد اضحى مفرغا من مضمونه ومفتقدا لاساس شرعية تقريره وهى مواجهة نتائج تنفيذ القرار التى يتمتع تداركها اذا ما قضى بالغاء القرار والتى تقتضى بداءة ان يظل القرار قائما ونافذا حتى يقضى بوقف تنفيذه وهو ما لم يتحقق فى الحالة الماثلة على النحو سالف البيان ومن ثم يكون طلب وقف التنفيذ على غير اساس ودون مساس بسلطة محكمة القضاء الادارى فى التصدى لبحث مشروعيته والذى لازال مطروحا لىلها .

ومن حيث انه لما تقدم — ولما كان الحكم محل الطعن قد ذهب الى غير ذلك فيكون قد اخطا فى تاويل القانون وتطبيقه — مما يتمين معه — القضاء بالغائه برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع الزام المدعى بالمصروفات .

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

الطعن في الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطلوب الفأؤه —
التنازل عن دعوى الإلغاء وحكم محكمة الموضوع بترك الخصومة — ينسحب
أثره الى طلب وقف التنفيذ — إلغاء الحكم الصادر في هذا الطلب .

ملخص الحكم :

إذا كان الطعن المنظور الآن أمام هذه المحكمة يقوم على طلب الحكومة
القضاء بإلغاء الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في ٢ من نوفمبر
سنة ١٩٥٩ بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه . وكان الثابت أن المدعى
قد تنازل عن دعواه وقضت محكمة القضاء الإداري بجلسة ٢٨ من يونيو
سنة ١٩٦٠ — يقبل المدعى للخصومة — فإن هذا التنازل من جانب
المدعى عن دعواه ينسحب أيضا في الواقع الى طلب وقف التنفيذ ومن ثم
فيتمتع الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه الصادر في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩
بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ويرفض الدعوى مع إلزام المدعى
بالصرفات .

(طعن ٢١٥ لسنة ٦ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار الإداري — جواز الطعن فيه
لستقلالاً أمام المحكمة الإدارية العليا — أساسى ذلك .

ملخص الحكم :

إن الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري وإن كان حكماً « مؤقتاً » بمعنى
أنه لا يقيد المحكمة عند نظر أصل طلب الإلغاء ، إلا أنه حكم قطعى ،
وله مقومات الأحكام وخصائصها ، ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه في

الخصوص الذى صدر فيه ، طالما لم تتغير الظروف ، وبهذه الغلبة يجوز
الظمن فيه لأمم المحكمة الادارية العليا استقلا ، شأنه فى ذلك شأن أى
حكم انتهائى . والقول بلزوم انتظار الحكم فى دعوى الإلغاء ، وهو لزوم بما
لا يلزم ، فضلا عما ينطوى عليه من مجافاة لطبيع الأشياء ، فى أمر المفروض
فيه أنه مستعجل بطبيعته تتعرض فيه مصالح قوى الشأن للخطر ، ويخشى
عليه من فوات الوقت .

(طعن ٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

وقف التنفيذ — رهين بتوافر ركنين : — أولهما ركن الجدية — ويتمثل
فى قيام الطعن فى قرار — بحسب الظاهر — على أسباب جدية تحيل على
ترجيح الحكم بالافقائه عند نظر الموضوع — وثانيهما ركن
الاستعجال : — بأن يكون من شأن استمرار القرار وتنفيذه ترتيب
نتائج قد يتعذر تداركها فيما لو قضى بالافقائه — استظهار وعدم مشروعية
القرار من استناده الى احكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ التى تعتبر
ترجيحا لاحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ التى قضت المحكمة الدستورية
بعدم دستوريته .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون
رقم ٤٧ لسنة ٧٢ تنص فى فقرتها الاولى على انه « لا يترتب على رفع
الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الفاؤه » ، على انه يجوز
للمحكمة ان تأخر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى وراى
المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .

نوقف تنفيذ القرار المطلوب الفاؤه ، وفق ما يقضى به هذا النص ،
وبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، رهين بتوافر ركنين ، أولهما ركن
الجدية ، ويتمثل فى قيام الطعن فى قرار — بحسب الظاهر — على أسباب

جدية تحمل على ترجيح الحكم بالفقه عند نظر الموضوع ، وثانيهما ركن الاستعجال ، بأن يكون من شأن استبرار القرار وتنفيذه ترتيب نتائج قد يتمنر تداركها فيما لو قضى بالفقته .

ويكفي لتوافر ركن الجدية أن تستظهر المحكمة وجهها أو أكثر من أوجه عدم مشروعية القرار وإذا استظهر الحكم المطعون فيه عدم مشروعية قرار تشكيل مجلس نقابة مؤقت للنحامين من استناده الى قاعدة تبدو ، بحسب الظاهر ، غير دستورية ، هي احكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ التى صدر القرار المذكور استنادا اليها باعتبار تلك الاحكام ترديدا لاحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الذى قضت المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٣ ق دستورية ، بعدم دستوريته لمخالفته المادة ٥٦ من الدستور التى تقضى بأن « انشاء النقابات والاتحادات على اساس ديمقراطى حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية » وهذا الحق يقتضى أن يكون لأعضاء النقابة — على ما قرره المحكمة الدستورية العليا فى حكمها المشار اليه من الحق فى أن يختاروا بانفسهم ، وفى حرية قياداتها النقابية التى تعبر عن ارادتهم وتنبو عظم ، الأمر الذى يستتبع عدم جواز اصدار هذا الحق او تعطيله ، فالمادة ٦ من الدستور بهذا المفهوم قد وضعت قيادا يضمن على المشرع التزامه ، مؤداه ألا يتعارض ما يسنه من تشريعات فى شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطى السالف بيانه .

(طعن ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

القضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع القضاء بوقف الدعوى واحالة اوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية ما يبتته من نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ — لا تمارض بين القضائين مما — اسبى ذلك : — ان لكل من القضائين مجاله الذى — لا يخلط بالآخر —

الفصل فى الطلب المستعجل يكفى فيه توافر ركنى الجدية والاستعجال بحسب الظاهر — الفصل فى دستورية النصوص التى حددتها المحكمة لازما للفصل فى الموضوع .

ملخص الحكم :

لا حجية فيها ذهب اليه الطعن كذلك من أنه كان يتعين على المحكمة وفق حكم المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر ، وقد رأت جدية الدفع بعدم الدستورية ، الا تقصّل فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، وتلتزم بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا ، ولا حجية فى ذلك ، لان الفصل فى دستورية النصوص التى حددتها المحكمة ، وان كان لازما للفصل فى طلب الغاء القرار المطعون فيه ، وهو موضوع الدعوى ، فانه ليس لازما للفصل فى الطلب المستعجل ، وهو طلب وقف تنفيذ ذلك القرار ، اذ يكفى لوقف التنفيذ ان يتوافر ركنى الجدية والاستعجال فى الطلب، ويكفى لتوافر ركن الجدية ان تكون النصوص القانونية التى استند اليها القرار المطعون فيه ، بحسب الظاهر ودون تغلغل فى الموضوع ، مشكوكا فى دستورتها ، او يرجح فى نظر المحكمة انها غير دستورية ، مما يرجح معه الحكم بعدم دستورتها ، ومن ثم بالغاء القرار المطعون فيه عند نظر الموضوع .

ولا تعارض بين ما قضى به الحكم المطعون فيه من وقف تنفيذ القرار ، وما قضى به من وقف الدعوى واحالة اوراتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية ما بينته من نصوص اثنائون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ ، اذ بكل من القضائية مجاله الذى لا يختلط فيه بالآخر ، فالاول خاص بالطلب المستعجل ، وهو يقوم على ركنى الجدية والاستعجال ، ومتى توافرا قضى بوقف تنفيذ القرار ، اما الثانى فخاص بالفصل فى موضوع الدعوى ، وهو طلب الغاء القرار المطعون فيه ، وذلك يتوقف على الفصل فى المسئلة الدستورية .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه ، وقد جاء فى كل ما قضى به ، سليما موافقا للقانون ، ويكون الطعن فيه يطلب الفاتحه غير قائم على سند صحيح أو أساس قويم مما يضمن معه الحكم برفضه وبإلزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

صدور حكم محكمة الثورة بتاريخ ١٩٥٤/٢/٧ فى الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ بمصادرة كل ما زاد من اموال وممتلكات بعض القوانين عما ورنوه شرعا - صدور القرار الجمهورى رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٦ بالغاء عن باقى العقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة ومحكمة الغدر وعن كافة الآثار والعقوبات التبعية الجزئية عليها وكذلك بالنسبة للأشخاص المينة اسمائهم فى الكشوف المرافقة - مطالبة المدعى بتسليمه لطيانه المصادرة استنادا الى هذا القرار - امتناع الادارة عن التسليم - اقامة المدعى دعوى الغاء هذا القرار - تبصير الدعوى طلب مستعجل بوقف التنفيذ - رفض الطلب لعدم توافر ركن الاستعمال - عدم وجود نتائج ينعذر تداركها - واية ذلك (١) ان القرار المطلوب وقف تنفيذه ظل منفذا بالفعل مدة تربو على عشرين عاما بحسبان ان قرار الغو عن بعض العقوبات صدر فى ١٩٦٠/٢/٦ بينما لقيت هذه الدعوى فى ١٩٨٠/١٠/١٢ . (٢) ان المدعى طلب تعويضه بمبلغ عن كل سنة تبضى دون تسليمه الاطيان وهذا يعنى ان الاضرار يمكن تداركها بالتعويض . (٣) ان الادارة لم تفكر انها بصدد اتخاذ اى اجراء بشأن التصرف فى الارض موضوع النزاع .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لتعارض حيثياته تعارضا واضحا مع النتيجة التى انتهت اليها . فهو وقد تعرض لموضوع الاموال التى تصرفت فيها الدولة للغدر تصرفا ناقلا للملكية وفرق بين التصرفات التى ثبت قبل صدور قرار الغو وبين تلك التى ثبت بعد صدور هذا القرار ، فانه يضمن ان يأخذ فى اعتباره دفاع الهيئة الذى ابدت فيه ان الارض محل النزاع قد ألغيت عقود ايجارها وتم اعتياد

توزيعها الابتدائي بمقتضى القرارات الصادرين من مجلس ادارتها رعى
١٥ ، ١٦ بالجلسة السادسة بتاريخ ١٩٥٨/٧/٨ وهو تاريخ سيق على
تاريخ صدور قرار العفو فى ١٩٦٠/٢/٦ .

ومن ثم فلذا كان قرار العفو يشمل المدعى ايضا فان اعمال اثره
يكون من تاريخ صدوره فلا ينصب على ما تصرفت فيه الدولة من قبل ،
لما وقد التفت الحكم المطعون فيه عن ذلك فانه يكون قد شبه التناقص
والخطا فى استخلاص الواقع استخلاصا سائغا وحيث يستحيل الان تسليم
المدعى الاطيان موضوع النزاع لسابقة التصرف فيها الى صغار الفلاحين
على نحو ما سبق البيلان .

ومن حيث ان الهيئة الطاعنة قدمت أثناء نظر الطعن ملف المطعون
ضده الخاص بالاصلاح الزراعى وصورة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون
رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن توزيع الاراضى المصادرة على صغار الفلاحين .
بينما عقب الحاضر عن المطعون ضده بدفاع حاصله ان مصادرة امواله
لا يمكن ان تقسم الا على اثنا اثر من آثار الحكم الصادر من محكمة الثورة
فى قضية شقيقه وهى الاثر التى ازالها القرار الجمهورى رقم ١٢٨/١٩٦٠
الصادر بالعفو وانه ليس صحيحا ما زعمته الهيئة من ان الاطيان تم توزيعها
فى عام ١٩٥٨ قبل العفو اذ لم يتم توزيع طبقا للاحكام الموضوعية
والاجرائية المتصوص عليها فى المادتين ١٢ ، ١٣ مكررا من المرسوم
بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والمادة ٢٦ من لائحته
التنفيذية ومخالفا احكام هذه المواد يترتب عليها انعدام قرارات التوزيع
على نحو ما استقرت على ذلك احكام المحكمة الادارية العليا (الدائرة
الثالثة) . لما القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ فهو لا يمسك الهيئة ولم
يهدف الى معاملة الاراضى المصادرة معاملة مغيرة لتلك المستولى عليها
طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٢٨/١٩٥٢ المشار اليه كما انه لو صح ان
قرار مجلس ادارة الهيئة بتوزيع الاراضى فى عام ١٩٥٨ قد شمل ارض
المدعى فان هذه الواقعة لا تستتبع ولا تستتبع استناد اثره الى غير
من صدر باسمه .

ومن حيث أن الطعن ينير مدى سلامة الحكم المطعون فيه في طلب وقف تنفيذ قرار الادارة بالامتناع عن تسليم المدعى لطبقته البالغ مساحتها س ط ف

٨ ٦ ١٥٢ بنصيتي عبارة الانتشاء وهي محطة داود مركز دمنهور محافظة البحيرة بالرغم من الغاء مصادرتها من تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ١٢٨/١٩٦٠ الخاص بالعمو عن العقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة وعن كافة الاثار والعقوبات التبعية المترتبة عليها .

ومن حيث انه طبقا للمادة ٤٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا يقضى بوقف تنفيذ القرار الاداري الا بتوافر ركنين الاول الاستعجال بل ينترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها والثاني جدية الاسباب التي يرجح معها الحكم بالغائه بحسب الظاهر بالأوراق ودون مساس بأصل طلب الالتقاء .

ومن حيث أن الظاهر من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢ حكمت محكمة الثورة في الدعوى رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ على السيدة / زينب / . . . في الادعاءات المقامة عليها بما يأتي : أولا : —

ثانيا : — مصادرة كل مازاد من أموالها وممتلكاتها عما ورثته شرعا .

ثالثا : — مصادرة ما زاد من أموال وممتلكات أحمد عما ورثه شرعا .

رابعا : — مصادرة كل ما زاد من أموال وممتلكات عبد الحميد كما كان لديه قبل ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ .

وتنفیذا لهذا الحکم تمت بمصادرة لطیفان المدعی وشقیقه عبد الحمید وسلمیت الى الهيئة المسبلة للاصلاح الزراعی بموجب محضر مؤرخ ١٩٥٤/٣/١٧ وتاريخ ١٩٦٠/٢/٦ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨/١٩٦٠ بالعمو عن بعض العقوبات ونص في المادة (١) على أن يعفى عن باقي العقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة ومن محكمة الفدر وعن كافة الاثار والعقوبات التبعية المترتبة

عليها وذلك بالنسبة الى الأشخاص الميينة أسماؤهم في الكشف المرافقة .
ونص في المادة (٢) على أن يصل بهذا القرار من تاريخ صدوره وتضمنت
كشف القرار اسم السيدة / زينب .
هذا القرار استند المدعى في طلبه العاجل بوقف تنفيذ قرار الإدارة
السلبى بالامتناع عن تسليم أطيقه على اعتبار أن نطاق العفو يشمل أيضاً
ولان بقاء أطيقته تحت يد الهيئة بعد ان زال عنها اثر المصادرة يخالف
الدستور والقانون كما يتحقق معه خطورة عاجلة وتفتج قد يتعذر تداركها
فيها لو تصرفت الإدارة في تلك الأطيان .

ومن حيث انه ايا كان وجه الراى فى مدى جدية الاسباب التى اتهم عليها المدعى دعواه فان الأوراق قد خلت مما يفيد تحقق ركن الاستعجال فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ان لا تعرض نقلاج يتعذر قداركها فيما لو استمر الوضع القائم للارض على حالة تنفيذًا لهذا القرار الى ان يقضى فى طلب الغائه .

وأية ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨/١٩٦٠ بالسفوف عن بعض العقوفف والفذى بنفف عفف الففوف صفوف فى ١٩٦٠/٢/٦ بفففا أفقفف هفف الففوف فى ١٩٨٠/١٠/١٢ ومن ثم فقف ظل قرار الففارة المفلوف وقف ففففففف ففففا بالففل أف بفكم الفافف مءة فربو عفف عفرفن عففا.

ومن ناحية أخرى فإن الدعوى مثار الطعن وكذلك الحكم المطعون فيه كلاهما تضمن أسسا للتعويض عن الأرض التي صودرت وتم التصرف فيها من الدولة بعد صدور قرار السقوط وقد طلب المدعى تعويضه ببلغ قدره عن كل سنة تمضي دون تسليبه اطيانه وهذا يضى — حتى من وجهة نظر المدعى أن الأضرار التي يمكن أن تقرب على استمرار تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتا ليا كان نوعها أو مداها يمكن تداركها بالتعويض عنها فيها لو فرض وقضى لصالح المدعى فى دعوى الموضوع ، فإذا ما اضيف الى ذلك أن الإدارة لم تدع أنها اتخذت أى إجراء بشأن التصرف فى الأرض موضوع النزاع بخلاف قولها الذى ادعت فيه أنها تصرفت فى الأرض فى

عام ١٩٥٨ كما لم تذكر أنها بصدد اتخاذ إجراء جديد في هذا الشأن ومن ثم فلا توجد خطورة عاجلة أو ضرورة ملحة تدعو إلى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه لتفادي نتائج يتحذر تداركها .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يمدو طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فاقداً لأحد أركانه وهو ركن الاستعجال مما يستوجب القضاء برفض الطلب وإلزام راعيه بمصروفاته .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير ذلك فإنه يكون نأى من الصواب في تطبيق صحيح حكم القانون وتعين القضاء بالغة وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وإلزام المدعي بالمصروفات .

(طعن ١٥٠٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٢)

الفصل الثالث

دعوى التسوية

اولا - معيار التمييز بين دعاوى الالفاء ودعاوى التسوية

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

تضاميا الموظفين - التمييز في مجالها بين دعاوى الالفاء ودعاوى التسوية تقيد دعاوى الالفاء بالمواعيد المقررة في شاتها ، ووجوب التقلم من القرار رفعها في الاحوال المنصوص عليها في القانون ، على خلاف دعاوى التسوية اذ يقد فيها المواعيد الى مدد تقادم الحق المدعى به او سقوطه ، كما ان التقلم قبل رفعها ليس واجبا - مرجع صعوبة التفرقة بين هذين النوعين من الدعاوى هو ان جميع ما يتعلق بحالة الوظيفة يتم بقرارات - موقف القضاء الاداري الفرنسي من هذه التفرقة - جريان القضاء الاداري المصري منذ نشأته على ايجاد فيصل للتفرقة - فصله بين جميع منازعات الموظفين في مرتباتهم ومكافآتهم ومكافآتهم وجعلها من قبيل دعاوى الاستحقاق (التسوية) ، وبين طلبات الالفاء بمعناها الحقيقي - اقلية هذه التفرقة على النظر الى مصدر الحق الذاتي (المركز القانوني) للموظف ، فان كان مقرا مباشرة في قاعدة تنظيمية كقانون او لائحة كانت الدعاوى من دعاوى الاستحقاق (التسوية) ، وتكون القرارات الصادرة في هذا الشأن مجرد اجراءات تنفيذية او اعمال مادية لا تسو الى مرتبة القرار الاداري ، اما انا استقر الامر صدور قرار اداري خاص يدخل هذا المركز القانوني فان الدعوى تكون من دعاوى الالفاء - مثال بالنسبة اطلب ضم مدة الوقت عن العمل مع صرف المرتب وما يقرب على ذلك من آثار - هو في حقيقة من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات (دعوى تسوية) .

ملخص الحكم :

ان التمييز بين دعاوى الالفاء وطلبات التسوية في مجال التضيعة الموظفين من أبرز المشاكل التي يثيرها تكييف الدعاوى الإدارية وما يترتب

على مثال هذا التكيف من آثار . فإذا اعتبرت الدعوى من دعاوى الإلغاء تقيدت بالمواعيد الخاصة بهذه الدعوى ووجب فيها التظلم قبل رفعها في الأحوال المنصوص عليها في القانون . وإذا اعتبرت من دعاوى التسوية امتدت فيها المواعيد الى مدد تقادم الحق المدعى به أو سقوطه ولا يكون التظلم قبل رفع الدعوى واجبا فيها . وقد تصعب التفرقة في كثير من الأحوال بين هذين النوعين من الطلبات فجميع ما يتعلق بالموظف في حالته الوظيفية انما يتم بقرارات وأوامر ، فمقره يتحدد بقرار واضللت هذا المراتب ومشتلاته والخصم منه تصدر به أوامر وقرارات وكذلك ترقياته وعلاواته واقدميته وتخليه بتأنيبه يتم بقرارات تصدرها جهة الإدارة . ولذلك فان مطالبته بحقوقه المرتبطة بتحديد راتبه أو ترقيته تنطوي في الوقت ذاته على استعداء ولاية المحكمة على ما اتخذته الإدارة من قرارات في شأنه ، والقضاء الفرنسي تجنب هذه الصعوبات بأن سار على اعتبار الأعم الأغلب من منازعات الموظفين في روايتهم من قبيل طلبات الإلغاء وتقدمها بقيود هذا النوع من الدعاوى واعتبر ان الطعن موجه لقرار الإدارة بتحديد حالة الموظف أو استحقاقه فإذا كان الموظف يطلب بما لم يتخذه الإدارة في مواجهته ، إلزمه القضاء التظلم اليها أولا حتى يحصل على قرار ولو سلبي بالرفض يجيز له رفع طلب الإلغاء لما في مصر فقد جهد القضاء الإداري منذ نشأته في اتخاذ فيصل للتفرقة بين النوعين ولم ينجح في هذا الشأن منهج القضاء الفرنسي بل فصل من جهته بين جميع منازعات الموظفين في مرتباتهم وجعلها من قبيل دعاوى الاستحقاق فتستطيع المحكمة ، بولاية قضاءها الكابل أن تحدد بنفسها للموظف حقوقه التي يستحقها من القانون كالمراتب أو المعاش أو المكافأة مما يطلق عليه (تسوية الحالة) وبين طلبات الإلغاء بسماها الحقيقي من جهة أخرى . وقد اعتمد هذا القضاء في هذه التفرقة على النظر الى مصدر الحق الذاتي الذي يطلب به المدعى في دعواه فان كان يطلب بحق ذاتي مقرر لها مباشرة في قاعدة تنظيمية عامة كقانون أو لائحة فان الدعوى تكون في هذه الحالة من دعاوى الاستحقاق (التسوية) ويكون ما أصدرته الإدارة من أوامر أو تصرفات في هذه

المناسبة هو مجرد أعمال تنفيذية تهدف الى مجرد تطبيق القانون على حالة الموظف ، وتوصيل ما نص عليه القانون اليه ولا يكون هذا التصرف « الاجراء » قرارا اداريا بالمعنى المفهوم بل يكون مجرد اجراء تنفيذي او عمل مادي لا يسمو الى مرتبة القرار الإداري ومن ثم فلا يمكن ان تكون الدعوى في هذا الشأن من دعاوى الالغاء ولو اهدرت هذا التصرف الذي صدر من جانب جهة الادارة ، وعلى عكس ذلك اذا لم يكن مركز الموظف قد نشأ عن القاعدة التنظيمية ذاتها بل استلزم الأمر صدور قرار اداري خاص يخوله هذا المركز القانوني فان الدعوى تكون من دعاوى الالغاء . وقد سبق لهذه المحكمة العليا ان قضت بأن الطلبات المقدمة من المدعى بضم المدة التي اوقف عن العمل خلالها مع صرف مرتبه عنها وما يترتب على ذلك من آثار هي - في حقيقتها وبحسب تكييفها القانوني الصحيح - من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات اذ يتناول موضوعها تسوية حالته بضم مدة خديته - التي ذهبت الوزارة في بادئ الأمر الى أنه كان مفصولا خلالها ثم عادت فعدلت عن الفصل واعتبرتها مجرد مدة وقف عن العمل - مع صرف مرتبه وعلاواته الدورية عن هذه المدة ، ولم تصرف هذه الطلبات قط الى الظعن بالالغاء في قرار فصله او وقفه .

(طعن ١٤٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

الفترة بين طلبات الالغاء وبين ما عداها من طلبات - تقيد الأولى بمعياد الستين يوما - وجواز رفع التولية لمهام الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم .

ملخص الحكم :

لما كان قانون مجلس الدولة لم يحدد مددا لرفع الدعوى في المنازعات الإدارية التي يختص بنظرها بهيئة قضاء إداري إلا ما يتعلق

منها بطلبات الإلغاء ، اذ نص على ان ميعاد رفعها هو ستون يوما على
التفصيل الواردة فيه ، ومن ثم فان غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى
كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقا لقواعد القانون المدني ملءام
لا يوجد نص خاص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد .

(طعن ، ١١١ ، ١١٢٧ لسنة ١٠ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

منعلا الفترة بين دعوى الإلغاء ودعوى التسوية — القانون رقم ٢٢٤
لسنة ١٩٥٩ — نصه على الاحتفاظ لضباط الاحتياط بوظائفهم وعلاواتهم
وترقياتهم — لا يتضمن قاعدة تنظيمية عامة يستند منها المائلين حقوقهم
— الدعوى المقابلة بناء عليه — دعوى إلغاء وليست دعوى تسوية .

ملخص الحكم :

ان التفرقة بين دعاوى إلغاء ودعاوى تسوية الحالة تقوم على اساس
النظر الى المصدر الذي يستند منه الموظف حقه فان كان هذا الحق مستند
مباشرة من قاعدة تنظيمية كانت الدعوى تسوية وتكون القرارات الصادرة من
جهة الادارة في هذا الشأن مجرد اجراءات تنفيذية تهدف الى مجرد تطبيق
القانون على حالة الموظف وجعل ما نص عليه القانون اليه اما اذا استلزم
الأمر صدور قرار اداري خاص يخول هذا المركز فالدعوى دعوى إلغاء .

واذ تنص الفقرة الاولى من المادة ٦٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة
١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة على ان
« تحتفظ مصالح الحكومة والمؤسسات والشركات والهيئات الاخرى لضباط
الاحتياط بوظائفهم وعلاواتهم الدورية وترقياتهم إثناء فترات استعماهم
وفقا لاحكام هذا القانون » ويبين من هذا النص انه لا يتضمن قاعدة تنظيمية

عامة يستمد منها المدمى حقه فى الترقية الى الدرجتين الخامسة والرابعة (قديمة) فى تاريخ صدور حركتى الترقية المطعون فيها دون حاجة الى اصدار قرار ادارى بذلك من الجهة المختصة أما كل ما يقضى به هذا النص هو ان تحتفظ الجهات التى يعمل بها ضباط الاحتياط خلال مدد استدعائهم للخدمة بالقوات المسلحة بوظائفهم وحقوقهم كاملة فى الترقيات والعلاوات طبقا لاحكام القوانين التى تنظم شئونهم الوظيفية وذلك حتى لا يترتب على استدعائهم للخدمة بالقوات المسلحة حرمانهم من اى حق من الحقوق التى يتمتع بها زملاؤهم الذين لا يؤدون هذه الخدمة الوطنية ومن ثم تكون الدعوى فى حقيقتها دعوى الغاء وليست دعوى تسوية كما ذهب الحكم المطعون فيه ..

(طعن ٨٠٩ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)

ثانيا : دعوى التسوية لا تخضع للميعاد

الذى تخضع له دعوى الالغاء

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

دعوى التسوية — من قبيل دعاوى الاستحقاق — لا تخضع للميعاد
الذى تخضع له دعوى الالغاء .

ملخص الحكم :

طبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فان دعوى التسوية لا تخضع
لميعاد السقوط الذى تخضع له دعوى الالغاء لانها من قبيل دعاوى الاستحقاق
وما دامت علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية ينظمها القانون وينشأ
عنها مركز ذاتى للموظف فهذا المركز لا يجرى عليه الميعاد الذى سبقت
الاشارة اليه .

(طعن ٨٧٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤)

ثالثا : المنازعات المتعلقة بالرواتب لا تتقيد

بميعاد الستين يوما

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

المنازعات المتعلقة بالرواتب — لا محل للتقيد في شأنها بميعاد الستين يوما المحددة لتقديم طلبات الالفاء — مثال بالنسبة لامر صادر بالغاء علاوة دورية بعد سبق منحها — لا تثريب على الادارة اذا هي الفتها دون التقيد بذلك الميعاد .

ملخص الحكم :

ان المناعة في الاجراء الصادر بالغاء علاوة دورية سبق منحها للبذعي هو من قبيل المنازعات المتعلقة بالرواتب التي يستبد صاحب الشأن اصل حقه فيها من القوانين او اللوائح مباشرة ، دون أن يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار اداري خاص بذلك ، وبهذه المثابة تنظرها المحكمة دون التقيد بميعاد الستين يوما المحددة لتقديم طلبات الالفاء ، فلا تثريب على الادارة اذا هي الفت هذه العلاوة دون التقيد بميعاد الستين يوما . ولا يغير من الامر شيئا أن تكون قد اتخذت اجراءات في خصوص تلك المنازعة وفات بميعاد الستين يوما بالنسبة اليها ، ذلك لأن مثل هذه الاجراءات لا تغير طبيعة المنازعة من حقوق شخصية ، تقوم على اصل حق ذاتي لصاحب الشأن ، ويكون للحكم الصادر فيها حجبية مقصورة على اطرافه فقط ، الى خصوصية عينية تقوم على اختصام القرار اداري عينه بحيث يكون للحكم الصادر فيها حجبية على الكافة .

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

ثبوت أن الدعوى فى حقيقتها تدور حول منازعة خاصة بمرتب — عدم خضوعها للبعد المقرر فى صدد دغوى الالفاء — لا يغير من طبيعة المنازعة فى الراتب أن تتصدى المحكمة للبحث فى مدى سلامة ما يكون قد صدر فى حق المدعى من قرارات ، باعتبارها من العناصر التى تبنى عليها المطالبة بالراتب ويتوقف عليها الفصل فى المنازعة .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن المطعون عليه يطلب بتسوية حالته على أساس استحقاقه الامادة من احكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٠ الخاص بربط درجات اعضاء هيئة التدريس بالجامعات بدرجات رجال القضاء والنيابة من تاريخ نقله الى جامعة عين شمس ، فالدعوى من ثم تدور حول منازعة خاصة بمرتب ولا تخضع لمعاد الستين يوما الخاص بدغوى الالفاء ، اذ يزعم المطعون عليه استحقاقه للمرتب استنادا الى كونه من اعضاء هيئة التدريس بأحد المعاهد التابعة لجامعة عين شمس ، وتكرر عليه الادارة هذا الاستحقاق اعتمادا على عدم قيام هذا الوصف به باعتبار أن مجرد النقل الى معهد التربية للبنات التابع للجامعة المذكورة لا يعنى تعيين المطعون عليه عضوا بهيئة التدريس به ، وان للتعيين فى عضوية هذه الهيئة شروطا وأوضاعا لم تتوافر فى حقه حتى يصح القول بأنه كسب من النقل مركزا ذاتيا يستند منه الحق فى الامادة من احكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٠ الذى سبققت الاشارة اليه . ولا يغير من طبيعة هذه المنازعة وكونها منازعة فى راتب أن تتصدى المحكمة للبحث فى مدى سلامة ما يكون قد صدر فى حق المطعون عليه من قرارات ، باعتبارها من العناصر التى تبنى عليها المطالبة بالراتب ويتوقف عليها الفصل فى المنازعة ، اذ امثال هذه القرارات لا تعدو أن تكون من قبيل الاعمال الشرطية التى تضاف على صاحب الشأن فيها

نظما قانونيا موضوعيا يرتب له حقا في درجة مالية معينة وفي راتب يتفق مع هذه الدرجة بشرط أن يستكمل العمل الشرطي اوضاعه التي يتطلبها القانون .

(طعن ٧٤٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٤/١٢)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

المطالبة بتقرير الحق في اعانة غلاء المعيشة على المعاش — الدفع بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد المقرر للمنازعة في المعاش — غير صحيح .

ملخص الحكم :

ان هناك اختلافا في طبيعة كل من المعاش واعانة غلاء المعيشة وفي السند القانوني الذي ينشئ كلا منهما ، فالحق في المعاش يرجع الى قوانين المعاشات او الى القرارات التي تصدر باستحقاقه كما هو الشأن في هذه الدعوى ، واما اعانة الغلاء فيردّها الى قرارات مجلس الوزراء التي تقررها ولذلك لا يسرى عليها ما انطوت عليه قوانين المعاشات بالنسبة لمدد السقوط هذا بالإضافة الى أن المنازعات الخاصة بالرواتب والمعاشات هي من دعاوى التسوية التي لا تنقيد بالميعاد الذي شرطه المشرع لدعاوى الالغاء . وترتبطا على ذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على سقوط حق المدعى ، لأنه اقام منازعة بعد مضي مدة طويلة من تاريخ استلامه سركي المعاش على غير أساس سليم من القانون .

(طعن ٢٠٤٥ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٦)

رابعاً : حالات من دعاوى التسوية

(١) تحديد الأقدمية :

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

المنازعة في تحديد الأقدمية من المنازعات المتعلقة بالمرتبات لا تتقيد
بمواعيد الإلغاء .

ملخص الحكم :

ان طلبات المدعى حسبها هو واضح من عريضة دعواه — تتحدد في
اعتباره منقولاً الى الجهاز المركزي للمحاسبات في الدرجة السادسة
وحسباً لأقدميته في هذه الدرجة من تاريخ شغله لوظيفة من ذات الفئة
بينك بور سعيد اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ فان مؤدى ذلك ان المدعى يهدف
الى حساب مدة خدمته السابقة بينك بور سعيد بالدرجة السادسة في
أقدميته في هذه الدرجة بالجهاز المذكور وهذا الطلب من المدعى هو في
حقيقته ويحسب تكيف المدعى لدعواه من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات
اذ يتناول موضوعه تسوية حالته بضم مدة خدمته السابقة بينك بور سعيد
اذ لم ينصرف قصده قط الى الطعن بالإنهاء في قرار تعيينه في الجهاز
المركزي للمحاسبات ومن ثم فالدعوى المعروضة على هذا الوضع هي من
دعاوى التسوية لا الإلغاء ولا يخضع قبولها بالقالى للمواعيد المقررة للطعن
بالإنهاء ولذلك يكون هذا الوجه من الطعن على غير اساس من القانون
ويتعين رفضه .

(طعن ٥١٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

استهداف المدعية وهي تشغل الدرجة الخامسة من فئات المستوى الثاني وقت رفع الدعوى تسوية حالتها بأرجاع أقدميتها في هذه الدرجة وتدرجها بالمعاليات والترقيات لتحصل على درجة أعلى وهي الدرجة الرابعة ضمن فئات المستوى الأول ، يجعل الاختصاص بنظر دعوى التسوية هذه لمحكمة القضاء الإداري التي تختص بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين من شاغلي المستوى الأول وما يعوله أو لورثتهم .

ملخص الحكم :

ان اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم قد حدد وفقاً للمادتين ٢/١٠ ، ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وهنم الموظفون العموميون من شاغلي المستوى الأول وما يعوله وفقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث انه إذا كانت المدعية تشغل الدرجة الخامسة من ضمن فئات المستوى الثاني وقت رفع الدعوى الا انها ترمى بدعواها الى تسوية حالتها بأرجاع أقدميتها في هذه الدرجة الى ١٩٦٨/١٢/١ وتدرجها بالمعاليات والترقيات لتحصل على درجة أعلى وهي الدرجة الرابعة من ضمن فئات المستوى الأول فان الاختصاص بنظر دعواها ينمذ لمحكمة القضاء الإداري .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بغير هذا النظر فيكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بإلغائه وإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها .

(طعن ٢٨٤١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

تحديد التقديرات وعمل الترتيبات على مقتضى حكم الإلغاء المجرد هو عمل إداري ومن ثم تعتبر المازعة في ذلك القرار من قبيل الطعن عليه بالإلغاء مما يتعين معه توافر شروط قبول دعوى الإلغاء في هذه الحالة سواء بالنسبة للنظام الإداري السابق على رفع الدعوى أو بالنسبة للبواعيد.

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن المدعى حاصل على دبلوم المدارس الصناعية الثانوية سنة ١٩٤٨ وقد عين في الخدمة باليومية في ٢٠/١١/٢٩٤٩ ثم عين بالدرجة السابعة الفنية المتوسطة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في ١٦/١٠/١٩٥٦ وبجلسة ١٩٦٢/١/٢٠ قضت المحكمة الإدارية في الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٦ ق عليا المقام ضد المدعى باستحقاقه ضم مدة خدمته من ٢٠/١٠/١٩٤٩ لغاية ١٥/١٠/١٩٥٦ الى مدة خدمته في الدرجة السابعة طبقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠/١٠/١٩٥٨ و٥٠/١٠/١٩٥٨ على الا يترتب على ذلك أية زيادة في الماهية ، وتنفيذا لهذا الحكم ارجعت لتقديم المدعى في الدرجة السابعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى ٢٠/١٠/١٩٤٩ تاريخ بدء التحاقه بالخدمة ثم رقى المدعى ترقية عادية الى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ففى ٢٠/١٠/١٩٦٢ واصدرت الادارة القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ بلرجاع تقديم المدعى في الدرجة السادسة الى ٢٠/١١/١٩٥٧ . ثم رقى المدعى بعد ذلك ترقية عادية الى الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في ٢٠/١/١٩٦٤ ونقل بعد هذه الترقية الى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ بتقديمه في الدرجة الخامسة القديمة من ٢٠/١/١٩٦٤ وبقى ترقية عادية الى الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في ٢٠/١٢/١٩٦٤ وبجلسة ١٩٦٨/٦/٦ ضمير حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم

٨٧٨ لسنة ١٩ قى القائمة من جوييد قاضيا بإلغاء القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ إلغاء مجردا وهو القرار الذى أرجعت بمقتضاه اقدمية المدعى فى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من ١٩٦٢/١٠/٣٠ الى ١٩٥٧/١١/٣٠ وقبل قيام الادارة على تنفيذ مقتضى حكم الالغاء المجرد للقرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ قامت بترقية المدعى ترقية عادية الى الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى ١٩٦٩/١٢/٢٠ . وقد تمت هذه الترقية قبل تصحيح اقدمية المدعى فى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والعودة بها الى تاريخ ترقية المدعى الى تلك الدرجة فعلا فى ١٩٦٢/١٠/٣٠ والنساء ما تم من ارجاع اقدميته فى هذه الدرجة الى ١٩٥٧/١١/٣٠ بموجب القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ الذى حكم بإلغائه إلغاء مجردا كليا . واذ لم يطعن فى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بإلغاء القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ إلغاء مجردا فانه يتمين ترتيب آثار هذا الالغاء المجرد فى حق المدعى — وذلك بإلغاء ما تقرر بالقرار المذكور من تعديل اقدمية المدعى فى الترقية الى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من ١٩٦٢/١٠/٣٠ الى ١٩٥٧/١١/٣٠ واعادة اقدميته فى تلك الدرجة الى تاريخ ترقيته اليها فعلا فى ١٩٦٢/١٠/٣٠ وقد قطع حكم محكمة القضاء الادارى سالف الذكر الصادر بجلسة ١٩٦٨/٦/٦ فى الدعوى رقم ٨٧٨ لسنة ١٩ قى كما قضت هذه المحكمة بحق بجلسة ١٩٦٠/٦/٨ فى الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٣ قى عليا — بعدم جواز ارجاع اقدمية المدعى فى الطعن المائل فى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من ١٩٦٢/١٠/٣٠ الى ١٩٥٧/١١/٣٠ بالقرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ الذى قضى بإلغائه إلغاء مجردا كما قطع حكم محكمة القضاء الادارى سالف الذكر بأنه يتمين على الادارة معاملة المدعى على اساس اقدمياتهم قبل تعديلها بالقرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ المخالف للقانون والمحكوم بإلغائه إلغاء مجردا وذلك بالنسبة الى ما تجزئه الادارة من ترقيات فى المستقبل . . وكان يتمين على الادارة احترامها لحجية الامر المقضى المقررة لولا لحكم المحكمة الادارية العليا الصادر لصالح المدعى فى الطعن رقم ١٢٠٣

لسنة ٦ ق عليا باستحقاقه ضمم مدة خدمته من ١٠/٢٠/١٩٤٩ الى ١٥/١٠/١٩٥٦ الى مدة خدمته في الدرجة السابعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وأرجاع اقدميته في هذه الدرجة الى ١٠/٢٠/١٩٤٩ وثانيا للحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بإلغاء القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ إلغاء مجردا — كان يتعين على الإدارة إعادة المدعى وجميع من شملهم القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ الى وضعهم السابق على صدورهم وإعادة بناء مراكزهم القانونية بما يتفق وصحيح حكم القانون والاحكام النهائية سالفة الذكر ومن شأن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٨٧٨ لسنة ١٩ ق ان يزعم جميع المراكز القانونية غير البسيلة. التسي ترتبت على صدور القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ الذي وقعت فيه المخالفة القانونية وذلك حتى ينال كل موظف ما يستحقه بصورة عادية كما لو لم يصدر أصلا ومن البداية القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ المحكوم بإلغائه إلغاء مجردا بما في ذلك الترقيات التالية على صدور ذلك القرار والتي تمت بناء على الاتعميمات التي رتبها ذلك القرار خطأ وعلى ذلك صحيح حكم القانون أي انه كان من المتعين على الإدارة إعادة بناء جميع المراكز القانونية الواردة في القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ المحكوم بإلغائه إلغاء مجردا والترتبة عليه واللاحقة على صدورهم فيترتب على تنفيذ الحكم بإلغاء القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ إلغاء مجردا ان تعود اقدمية المدعى في الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى ١٠/٢٠/١٩٦٢ تاريخ ترقبته لها بالقرار رقم ١٧٠٧ لسنة ١٩٦٣ بدلا من ١٠/١١/١٩٥٧ التاريخ الذي عدلت اليه اقدميته في الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالقرار المحكوم بإلغائه مجردا رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ ويتربط على تحديد مركز المدعى في الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من ١٠/٢٠/١٩٦٢ استحالة ترقبته الى الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في ١٠/٢٠/١٩٦٣ لعدم قضائه ثلاث سنوات في الدرجة السادسة كحد أدنى لازم للترقية الى الدرجة الخامسة . ومن ثم يكون عد ما في مجال التطبيق القانوني القرار الصادر بترقية المدعى الى الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في ١٠/٢٠/١٩٦٤

ويكون من المتعين بناء على ذلك نقل المدعى الى الدرجة السابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى ١/٧/١٩٦٤ وتكون اقدميته فيها من ٣٠/١٠/١٩٦٢ وينبنى على ذلك ايضا أن يكون عدما فى مجال التطبيق القانونى القرار الصادر بترقية المدعى من الدرجة السابعة التى يشغلها اعتبارا من ٣٠/١٠/١٩٦٢ الى الدرجة الخامسة فى ٢٠/١٢/١٩٦٢ - اذ لا تكون الترقية صحيحة قانونا طبقا لاحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، الى الدرجة التالية مباشرة للدرجة التى يشغلها الموظف ولما كان قرار ترقية المدعى الى الدرجة السادسة (الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) من ٣٠/١/١٩٦٤ هو قرار معدوم قانونا وكان المدعى يستحق فقط النقل الى الدرجة السابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى ١/٧/١٩٦٤ - لذلك فانه لا تجوز قانونا ترقيته الى الدرجة السادسة فى ٢٠/١٢/١٩٦٩ قبل ترقيته الى الدرجة السادسة ترقية قانونية صحيحة ويكون القرار الصادر بترقيته الى الدرجة الخامسة من التاريخ المذكور معدوما بحكم القانون ايضا . وقد عمدت الادارة فى تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بإلغاء القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ الغاء مجردا الى اعدام كل اثر لهذا القرار فاصدرت القرار الادارى رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ فى ٢/٨/٧٣ متضمنا اعادة تسوية حالة المدعى بحيث تكون اقدميته فى الدرجة السابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من ٣٠/١٠/١٩٦٢ تاريخ ترقيته الى الدرجة السادسة المعادلة لها فعلا ، وأن يرقى الى الدرجة السادسة اعتبارا من ٢٨/١٢/١٩٦٨ والى الدرجة الخامسة من ٣١/١٢/١٩٧٢ ، ثم يدرج مرتبة بالعلاوات الدورية وعلاوات الترقية على النحو الوارد فى القرار المذكور (رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣) . وقد صدر هذا القرار تنفيذا لحكم محكمة القضاء الادارى بإلغاء القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ الغاء مجردا وهو قرار ادارى بالمعنى الصحيح عدل مركز المدعى قانونا فى الدرجتين السادسة والخامسة وفى مقدار المرتب المستحق له وقد انفذت به الادارة ما قضى به حكم محكمة القضاء الادارى ، من الغاء كلى للقرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ ثم اعلنت بناء المركز القانونى للمدعى على الاساس الذى حددته

الحكم سواء بالنسبة للدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حيث أرجعت اقدمية المدعى فيها الى تاريخ ترقيته اليها فعلا في ١٩٦٢/١٠/٣٠. وبالنسبة الى الدرجتين السابعة والخامسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ حيث تحدثت اقدميته فيها على التوالي من ١٩٦٨/١٢/٢٨ ومن ١٩٧٢/١٢/٢١ باعتبار السير الطبيعي للامور وكان القرار المحكوم بابطاله الغاء مجردا لم يصدر اصلا ولا يسوغ ان يذهب الحكم المطعون فيه الى ان المنازعة في القرار رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ هي من قبيل تسوية الحالة . لان تحديد الاقدمية وعمل الترقيات على مقتضى حكم الالغاء المجرد هو عمل اداري ومن ثم تعتبر المنازعة في ذلك القرار من قبيل البطلان فيه بالالغاء. والخائب ان المدعى وجه المنازعة الى ذلك القرار الاول مرة بعد رفع الدعوى وكان ذلك في المذكرة المقدمة منه في ١٩٧٤/٩/١٧ دون ان يسبقها تظلم اداري الامر الذي تكون معه الدعوى بطلب الغاء ذلك القرار غير مقبولة شكلا .

(طعن ٩١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/٥/١٠)

(ب) الوضع على وظيفة :

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

طلب من يعمل بوحدات واقسام البحوث بوزارة الزراعة بعد تطبيق كادر الجامعات على المشتغلين بالبحث العلمي فيها ان يوضع على وظيفة رئيس بحوث يعتبر من طلبات الالغاء وليس من طلبات الاستحقاق او التسوية

ملخص الحكم :

باستعراض المراحل التشريعية التي تناولت اوضاع الباحثين بوحدات واقسام البحوث بوزارة الزراعة يبين ان تطبيق كادر الباحثين على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات واقسام البحوث بوزارة الزراعة تم عن طريق

نقل هؤلاء ممن توافرت فيهم شروط ومواصفات الوظائف الجديدة بطريق التعيين عليها . وإن في تطبيق قانون الجامعات عليهم ما يقطع بأن التعيين هو الأداة القانونية لشغل هذه الوظائف ، ومن ثم فإن التعيين وتحديد الأقدمية يتم بقرار إداري . وعلى ذلك فإن طلب المدعى تسوية حالته بوضعه على وظيفة رئيس بحوث لا يعتبر من دعاوى التسويات وإنما من دعاوى الإلغاء التي تخضع للإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

(طعن ١٦٠ لسنة ٢٦ ق — بجلسة ١٩٨٣/٥/٢٠)

(ج) حساب مدة خدمة سابقة :

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

طلب ضم مدة الخدمة السابقة — هو من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات التي يستند صاحب الشأن أصل الحق فيها من القوانين واللوائح مباشرة دون أن يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار إداري خاص بذلك — عدم تقيد ببيعد الستين يوما المحدد لتقديم طلبات الإلغاء — صدور قرار بحساب مدة الخدمة السابقة على وجه معين — لا يفر من طبيعة هذه المنازعة من حقوق شخصية تقوم على أصل حق ذاتي لصاحب الشأن إلى خصوصية عينية تقوم على اختصاص قرار إداري .

ملخص الحكم :

إن طلب الموظف ضم مدة خدمته السابقة هو في حقيقته وبحسب تكييفه القانوني الصحيح من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات التي يستند صاحب الشأن أصل حقه فيها من القوانين واللوائح مباشرة دون أن يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار إداري خاص بذلك ، وبهذه المثابة تنظرها المحكمة دون التقيد ببيعد الستين يوما المحددة لتقديم طلبات الإلغاء ولا يغير من الأمر شيئا أن يكون قد صدر قرار باحتساب المدة المذكورة على وجه معين

فإن مثل هذا القرار لا يغير من طبيعة المنازعة من حقوق شخصية تقوم على أصل حق ذاتي لصالح الشان الى خصومة عينية تقوم على اختصاص قرار ادارى .

(طعن ١٥٥٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

طلبت حساب مدة الخدمة السابقة والترقية الحتية لقدامى الموظفين تعتبر من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات وليست منازعة فى معاش — لا يغير من طبيعة هذه المنازعات كون الموظف أحيل الى المعاش قبل رفع الدعوى — فتر ذلك أن الدعوى لا تنقيد بالميعاد المقرر للمنازعة فى المعاش .

ملخص الحكم :

إن طلبات حساب مدة الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة والترقية الحتية لقدامى الموظفين لا جدال أنها من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات وليست منازعة فى المعاش وذلك حسبها استقر عليه قضاء مجلس الدولة ولا يغير من طبيعة هذه المنازعات كون الموظف أحيل الى المعاش قبل عرضها على القضاء للفصل فيها اذ المنازعة فى المعاش لا تتور ومن ثم يبدأ سريان الميعاد المقرر لها من تاريخ تسلم سرى المعاش الا فقط عندما ينشأ الخلاف حول أصل استحقاق المعاش أو تعديل مقداره — فالمنازعة فى المرتب تختلف عن المنازعة فى المعاش سواء من حيث الموضوع أو السند القانونى الذى يقوم عليه كل منهما . وعلى ذلك فإن طلب المدعى ضم الربع الباقى من مدة خدمته بالتعظيم الحر فى اقدمية الدرجة الثامنة طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدة العمل السابقة فى تقدير الدرجة والرتب واقدمية الدرجة وطلبه الترقية الى الدرجة الرابعة الشخصية لقضائه ٣١ عاما فى أربع درجات متتالية طبقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام

موظفى الدولة فى الاتليم الجنوى وما يترتب على ذلك من تسلسل علاواته الدورية التى يستحقها فى مواعيدها وصرف الفروق المالية المترتبة على تسوية حالته على النحو المتكتم فلا شك أن كل هذه الطلبات لا تعدو أن تكون من المنازعات التى تتعلق بالمرتب لا المعاش وعلى ذلك فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد ميعاد السنة المنصوص عليه فى المادة السادسة من قانون المعاشات رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ استنادا الى أن الدعوى برمتها وما اشتملت عليه من الطلبات المذكورة هى منازعة فى معاش يكون قضاء غير صحيح لأنه قد اخطأ فى التكيف القانونى السليم لطلبات المدعى .

(طعن ١٤ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

طلب ضم الموظف مدة السنة التبرينية الى مدة خدمته الحالية فى ائتمية الدرجة والمرتب وما يترتب على ذلك من آثار — هو طلب تسوية — أثر ذلك — عدم خضوع الدعوى فى هذه الحالة للبواعيد المقررة للطعن بالإنهاء .

ملخص الحكم :

ان الثابت أن المطعون ضده يطلب بأحقية فى ضم مدة السنة التبرينية الى مدة خدمته الحالية وذلك فى ائتمية الدرجة والمرتب وما يترتب على ذلك من آثار — فالدعوى بهذه المثابة تشطوى على منازعة تندرج فى عداد المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم التى نص عليها البند (ثانياً) من المادة (٨) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة بالجمهورية العربية المتحدة والتى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فيها ، وله فيها ولاية القضاء ككليلة بما يتفرع عنها من قرارات واجراءات

ترتبط بها اذ يقوم النزاع فيها على مراكز قانونية يفتق اربابها الحق فيها — عند ثبوته — من القانون مباشرة دون ان يتوقف ذلك على ارادة الادارة ويهدف في مجالها ذوو الشئ الى تقدير احقيتهم في الاعادة من مزايا قاعدة قانونية ولا تعدو القرارات التي تصدرها الادارة في خصوصها — ان تكون تنفيذاً لحكم القانون وبهذا الوصف فانها تعد من قبيل دعاوى التسوية لا الالغاء ولا يخضع قبولها للواعيد المقررة للطعن بالالغاء .

(طعن ١٦٤٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٧)

(د) النقل من المكافأة الشاملة الى احدى الفئات التي قسم اليها اعتماد المكافآت والاجور الشاملة :

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

قواعد تقسيم اعتمادات المكافآت والاجور الشاملة الى فئات ونقل العاملين المعينين عليها الى فئات جديدة بالمؤسسات العامة والصادر بها كتاب دوري وزارة الخزانة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ — النقل من المكافأة الشاملة الى احدى هذه الوظائف وفي الفئة المالية المقررة لها انما يتم وفقاً لقواعد تنظيمية عامة دون تدخل من جانب الجهة اى من الاجراء الذي تتخذه ما هو الا اجراء تنفيذي وعليه تكون الدعاوى المتعلقة به من دعاوى التسويات التي لا تخضع لواعيد دعوى الالغاء المقررة بقانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قواعد تقسيم اعتمادات المكافآت والاجور الشاملة الى فئات ونقل العاملين المعينين عليها الى فئات جديدة في المؤسسات العامة والصادر بها كتاب دوري وكالة الوزارة لشئون الميزانية رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ تقضى بان تحدد الوظائف التي يشغلها عمالا العاملون المعينون على بند المكافآت الشاملة وفقاً لما هو ثابت بملف خدمتهم فاذا لم تكن الوظيفة ثابتة بملف الخدمة وحدثت بقرار من مجلس ادارة المؤسسة وأبرزت الفقرة

الرابعة من البند ثانياً بأن ينقل العاملون إلى الفئة المالية التي حددت لهم وفقاً للقواعد السابقة بنفس مرتباتهم الحالية ولو لم تبلغ أول مربوط فئة الوظيفة على أن يمنح أول مربوط في بداية السنة المالية التالية على أنه إذا كانت تزيد على نهاية ربط الفئة تحفظ لهم بهذه الزيادة بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية ومقتضى أعمال هذين النضين أنه إذا ما تم تحديد الوظائف على الوجه المبين فإن النقل يتم بقوة القانون دون حاجة إلى أعمال إرادة الجهة الإدارية في التعيين عليها بالنقل من بند المكافأة وتعيين المرتب كذلك يتم بناء على ما صدرت به هذه القواعد دون أية سلطة تقديرية للجهة الإدارية وعليه يكون النقل على هذه الوظائف وفي الفئات المالية التي حددت لهم يتم وفقاً لقواعد تنظيمية عامة دون تدخل من إرادة الجهة الإدارية أي أن الإجراء الذي تتخذه ما هو إلا إجراء تنفيذي لها وعليه تكون الدعوى من ديموى التسويات التي لا تخضع للشرائط القانونية الواجبة في قانون مجلس الدولة بالنسبة لدعوى الإلغاء مما يستتبع رفض الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً .

(طعن ١٢٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١)

(هـ) دعوى ضبط الاحتياط :

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

الدعوى التي ترفع بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن ضبط الاحتياط — من دعوى التسوية — عدم تقيدها ببيضاء الستين يوماً .

ملخص الحكم :

من المبادئ المستقرة أن الدعوى التي ترفع بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن ضبط الاحتياط هي من دعوى (م — ٢٥ — ج ١٥)

التسوية التي لا تتقيد ببيعاد المستقنين يوما — وإلى أن يفهم الوضع بالنسبة لتطبيقها على حالة معينة سواء بإجراء تتخذه الإدارة ، أو بمقتضى حكم قضائى يتفصح المجال أمام قوى الشئ فى الطعن على القرارات اللاحقة لتاريخ العمل بالقانون المذكور — ومن ثم وابتداء على ما تقدم يتعين رفض الدنع بعدم قبول الدعوى شكلا .

(طعن ١٥٢٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٥)

(و) الاحقية فى مكافأة :

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

منازعة فى راتب — يعتبر كذلك اذا كانت الاحقية او عدم الاحقية فى المكافأة مصدرها القواعد والشروط التنظيمية العامة التى حوالتها القرار .
الحظم لمنع المكافأة — القرار الصادر بمنح المكافأة او عدم منحها هو قرار ينفذ تلك القواعد والشروط .

ملخص الحكم :

الدعوى بطلب الفاء قرار عدم منح المكافأة ليست من دعاوى الالغاء ولا تتقيد ببيعاد الطعن بالالفاء — يتعين لتحديد الطبيعة القانونية للمنازعة الماسة الرجوع الى احكام القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٩ بخصوص صرف مكافآت البحوث والتدريب والوقاية اذ يقضى البند اولا — بان تقرير هذه المكافآت لموظفى الوظائف العليا وجنيع العاملين والفنيين الذين يعملون بمعامل المؤسسة (هيئة الطاقة الذرية بعد ذلك) او بالوحدات التى تكمل العمل بالمعامل ويشرفون عليها والخبراء المتدربون من الخارج للعمل بالمؤسسة بنسبة لا تتجاوز ٣٠٪ من المرتب الاصلى بعد اقصى ٢٠٪ جنبها شهريا ويقضى البند ثانيا بان تقرير هذه المكافآت لبلقى موظفى المؤسسة ومستخديها والمتدربين من الخارج طوال الوقت بنسبة لا تتجاوز ٢٥٪ من

الرواتب الأصلية بحد أقصى مقداره ٢٠ جنيهاً ويتقاضى البند رابعاً بأن يكون تحديد المكافأة المستحقة شهرياً لكل موظف أو مستخدم بأمر يصدره مدير المؤسسة الذي له الحق في منح وتخفيض وإلغاء هذه المكافآت .

ويقضى البند خامساً بأن يقدم رؤساء الأقسام ومديرو الإدارات إلى مدير المؤسسة شهرياً توصياتهم بشأن مكافآت من يتبعهم من الموظفين والمستخدمين ويراعى في توصياتهم النشاط الطمى ومدى التعاون والمواظبة على الحضور للمؤسسة في الأوقات التى تقتضيها احتياجات العمل والبحث والتدريب وأعمال انشاءات مقابل الأبحاث والإنتاج وقيامهم بأعمالهم على الوجه الأكمل ، ومفاد هذه النصوص أن مناط أحتية العاملين بالهيئة للمكافأة المذكورة سواء الأصليين منهم أو المنتدبون من الخارج طول الوقت هو بما تقتضى إليه التوصيات الشهرية المقدمة عنهم والتي يرفعها رؤساء ومديرو الأقسام والإدارات الى مدير علم الهيئة حيث تكون تلك التوصيات هى المراتب التى ينعكس عليها نشاطهم وكمائتهم وما بذلوه من جهد في أعمالهم ومن ثم فإن سلطة مدير الهيئة في منح تلك المكافأة ليست بالسلطة المطلقة التى لا تجد لها حدوداً بل هى منضبطة ومحاطة بما توحى به تقارير رؤساء ومديرو الأقسام والإدارات عن العاملين الذين يتبعونهم .

وفى هذا الضوء تكون الإحتية أو عدم الإحتية في تلك المكافأة مصدرها القواعد والشروط التنظيمية العامة التى حوّاها القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ولا يعدو قرار مدير الهيئة بمنح المكافأة أو عدم منحها إلا أن يكون قراراً منفذاً لتلك القواعد والشروط . وعلى ذلك فإن المنازعة الماثلة هى في حقيقتها من قبيل المنازعة في الراتب ولا تندرج بأى حال تحت منازعات دعوى الإلغاء . وتأسيساً على هذا التكييف القانونى للمنازعة يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى بحجة أنها من قبيل دعوى الإلغاء التى لا تنبثق بالمواعيد والإجراءات المحددة يكون قد أخطأ في تطبيق صحيح حكم القانون بها بتمتين مع القضاء بالغاثة .

(ز) اعتزال الخدمة :

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

الميزة في القرار الصادر برفض طلب الموظف اعتزاله الخدمة عملا
بالحكم القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ — هي دعوى تسوية فلا تقتيد بمبدأ
رفع دعاوى الإلغاء .

ملخص الحكم :

ان دعوى اعتزال الخدمة والامادة من حكم القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠
هي دعوى تسوية ولا تستلزم تظلمًا اداريًا قبل رفعها كما لا تخضع
للمبدأ المقرر قانونًا لدعوى الإلغاء وان هذا القانون قرر حقا ذاتيا لشاغلي
الدرجات الشخصية وجعل استعماله رهين مشيئتهم متى توافرت الشروط
التي استلزمها ..

(طعن ١٥٢٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٩)

(في نفس المعنى طعن ١٤٨٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١٥)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

عدم الفصل في طلب ترك الخدمة وفقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠
خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه — يكسب الموظف مركزا قانونيا ذاتيا يخوله
حق المطالبة بتسوية معاشه على هذا الأسس — دعواه في ذلك من قبيل
التسوية لا الإلغاء .

ملخص الحكم :

ان الثالث من الأوراق ان المدعى ولد في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٠٠ أي
ان سنه كان يزيد على الخامسة والخمسين عند العمل بالقانون رقم ١٢٠
لسنة ١٩٦٠ وقد تقدم بطلب ترك الخدمة في ١٦ من مايو سنة ١٩٦٠
وليس على هذا الطلب أي تأشيرة بحفظه كما انه ليس في الأوراق ما يفيد

أن جهة الإدارة قد اتخذت قرارا في شأن هذا الطلب سواء بالقبول أو بالرفض خلال الثلاثين يوما التالية لتقديمه فلو ثبت أن المدعى مستوف للشروط المنصوص عليها في القانون لاعتبر سكوت الإدارة قبولاً لطلبه وتسوية معاشه وفقا للقانون المذكور ويكون قد اكتسب مركزا ذاتيا في هذا الشأن يخوله حق المطالبة بتسوية معاشه على هذا الأساس وتكون دعواه في حقيقتها وبحسب تكييفها الصحيح من قبيل المنازعات الخاصة بالمعاشات إذ يتناول موضوعها تسوية معاشه وفقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بعد أن اكتسب مركزا ذاتيا يخوله الانتفاع بإحكام هذا القانون ومن ثم لا تخضع للمواعيد والاجراءات المقررة لرفع دعاوى الالفاء فليس شرطا لقبولها أن يسبق اقامتها تظلم الى الجهة الادارية المختصة او الهيئة الرئيسية .

(طعن ١٢٧٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢)

(ح) تسوية معاش :

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

طلب المدعى تسوية معاشه على اساس ان اصابته تعتبر اصابة عمل - يعتبر من دعاوى التسوية التي لا يجرى في شأنها ميعاد الستين يوما المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة - الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد بمقولة انها تنطوى على طعن بالالفاء قرار اللجنة الطبية فيما تضمنه أن اصابة المدعى لم تكن أثناء أو بسبب العمل - غير سديد - التقرير الفني ليس قرارا اداريا نهائيا قائما بذاته بل لا يعدو أن يكون اجراءا شكليا فنيا في قرار التسوية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع الذي ابعته الجهة الادارية الطاعنة بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد بمقولة انها تنطوى على طعن بالالفاء قرار اللجنة الطبية الصادر بجلسة ١٩٦٥/٧/١٤ فيما تضمنه من التقرير

بأن أصلية المدعى لم تكن إلقاء أو بسبب العمل وإن المدعى لم يزاغ الميعاد القانوني لأقلية دعوى الإلغاء فإن هذا لا يقوم على أساس سليم من القانون ذلك أن طلبات المدعى في الطعن المروض تنحصر في طلبين تسوية معاشته على أساس أربعة أخماس مرتبه الشهري الأخير أعمالاً لحكم المادة (٢٠) من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والدعوى بهذه المثابة تعتبر من دعاوى التسوية التي يستند للمدعى حقها فيها من القانون المذكور مباشرة وبالقابل لا يجري في شأنها ميعاد الستين يوماً المنصوص عليها في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي يقتصر على طلبات إلغاء القرارات الإدارية دون غيرها من المنازعات . والواضح في مفهوم نص المادة (٢٠) من القانون المشار إليه أن التقرير الفني متى كان له محل كما هو الوضع في هذه الحالة ليس قراراً إدارياً نهائياً قائماً بذاته بل لا يعدو هذا التقرير أن يكون إجراء شكلي فنياً في قرار التسوية التي يملها نص المادة (٢٠) من القانون المذكور إليه إذا ما توفرت لها أسبابه ، ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس من القانون ويتمين رفضه .

(طعن ١٣٠٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

صدور قرار من الجهة الطبية المختصة بتقدير سن العاقل عند تعيينه في وظيفته لعدم وجود شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها — المازعة في هذا التقدير بعد ذلك لأي سبب من الأسباب تدخل في عموم المازعات المتعلقة بالمعاشات والمكافآت إذ هي صورة من صورها ويعتبر قرار الجهة الطبية بتحديد السن عنصراً من عناصرها فهو فرع منها لا يفرع من طبيعتها — أثر ذلك — عدم تقيد الدعوى بميعاد رفع دعوى الإلغاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن ما ذهب إليه تقرير الطعن من أن الدعوى رفعت بعد الميعاد غير صحيح ذلك أن موضوعها هو تحديد السن التي ينتهي عند

بلوغها مدة خدمة المدعى هل يجرى ذلك على أساس التقدير الأول الذى ابتدته الإدارة الطبية العسكرية فى ملامس سنة ١٩٤٧ أو على أساس التقدير الثانى الذى قرره القومسيون الطبى العام فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٣ ، وهى لا تعدو منازعة مالا فى المعاشى أو المكافأة المستحقة عن مدة الخدمة من جهة أن السن ذات أثر لازم فى بيان المدة التى يحسبها ويقدر أن على أساسها لا يربط ذلك بتحديد السن المقررة لتترك الخدمة . وهى من المسائل المتعلقة بالمعاشات والى قوانينها تحيل قوانين التوظيف ولوائحه فى الخصوص عند تحديدها الأساليب التى تنتهى بها خدمة الموظف .

فهى المرجع فى تحديد تلك السن ومن ثم فهى داخله عموم المنازعات الخاصة بالمعاشات والمكافآت اذ هى صورة من صورها وكان الاختصاص فيها مقررا من قبل انشاء مجلس الدولة للمحكم المدنية ونقل للقضاء الإدارى يباشره بديلا عنها فى حدوده وأوضاعه وقرار الهيئة الطبية المختصة بتحديد السن عند عدم القيد بسجلات المواليد أو عدم امکان الحصول على شهادة أو مستخرج منها هو عنصر من عناصر هذه المنازعات فهو فرع منها ولا تنف يريه طبيعتها ومن ثم فمثل هذه الدعوى لا تقتيد بيمعاد الستين يوما الواجب مراعاته طبقا لقانون مجلس الدولة بالنسبة الى طلبات إلغاء القرارات الإدارية ، وغنى عن البيان أن ما يترتب على هذا التحديد من قرارات إدارية تعتمد عليه سببا لها كقرار إنهاء الخدمة اذا شالته شائبة من هذه الناحية يلزم الطعن فيه فى الميعاد وليس هذا هو الحال فى واقعة الدعوى اذا رفعت قبل بلوغ المدعى السن المترتبة لتترك الخدمة على أى التقديرين وهى من الدعوى المتعلقة بالمنازعات فى المعاشات أساسا على النظر المتقدم وتجزى أحكام القضاء الإدارى من تقديم رغبها قبل حلول هذه السن للمصلحة القائمة فيها وإن كانت من بعض وجوهها مستقبلية ومن أجل ذلك فإن الحكم لم يخطئ بل انتهى بحق الى قبولها شكلا .

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

طلب حسم المعائدات التقاعدية واعتبار مدة خدمة اديت في وظيفة عابة داخله في المالك في عداد الخدمات المقبولة في حساب التقاعد — يعتبر من قبيل دعاوى التسوية — عدم خضوعه للمواعيد المقررة للطعن بالالغاء في ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

ان ما يطلبه المدعى من اعادة حسم المعائدات التقاعدية واعتبار مدة الخدمة التي اداها في وظيفة عاملة داخلية في عداد الخدمات المقبولة في حساب التقاعد ، انها ينطوي على منازعة تندرج في عداد « المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين او لورثتهم » ، التي نص عليها البند (ثانيا) من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة والتي يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري دون غيره بالفصل فيها ، وله فيها ولاية القضاء كاملة بما يتفرع من قرارات واجراءات ترتبط بها وتعد عنصرا من عناصرها ، اذ يقوم النزاع فيها على مراكز قانونية ، يتلقى اربابها الحق فيها — ان ثبت لهم — من القانون مباشرة ، غير رهين بازادة الادارة او بسلمتها التقديرية ، ويهدف بها ذوو الشأن الى تقرير احقيتهم في الامتداد من مزايا قاعدة قانونية ، ولا تعدو القرارات التي تصدرها الادارة في خصوصها — ايا كان غرضها لهذه القاعدة ان تكون تنفيذا لحكم القانون . وبهذا الوصف فانها تعد من قبيل دعاوى التسوية لا الالغاء ولا يخضع قبولها في ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لشرط رفعها في المواعيد المقررة للطعن بالالغاء ،

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

القرار الصادر بتسوية حقوق ناشئة عن التقاعد — هو قرار تنفيذي لقانون التقاعد — اثر ذلك — جواز الطعن فيه دون قيد من المواعيد المقررة في دعوى الإلغاء .

ملخص الحكم :

إذا كان القرار المطعون فيه يتناول تسوية حقوق نشأت عن التقاعد فهو على هذا الوضع قرار تنفيذي للقانون والقرارات التنفيذية مما يجوز الطعن فيها دون قيد من المواعيد المقررة في دعوى الإلغاء. وذلك طبقاً لقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي رعت الدعوى في ظله وهي بالوضع الذي جاءت عليه إنما تتعلق بالنازعة في معاش مما يدخل في اختصاص مجلس الدولة ، وقد كان من حق المدعى دون انتظار لصدور هذا القرار أن يطلب تسوية حقوقه التقاعدية .

(طعن ٧٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/١٥)

(ط) الإحالة على المعاش :

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

دعوى يطلب إلغاء قرار بإحالة موظف الى المعاش بلوغه سن التقاعد — تكييفها — من دعوى الإلغاء التي يجب رفعها في ميعاد الستين يوماً — سبب القرار واقعة قانونية (هي بلوغ السن) يرتب القانون على تحققها لزوم إصداره — لا يخرج الدعوى عن محلها ولا يجعلها من دعوى التسوية .

ملخص الحكم :

إذا كان المدعى قد انتهى في طلباته الى إلغاء القرار الصادر بإحالاته الى المعاش فإن مثل هذا الطلب هو من طلبات الإلغاء المدرجة تحت (خامساً)

من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، وبهذه المثابة يتمين تقديمه في ميعاد الستين يوما المحدد لتقديم طلبات الالغاء . ولا اعتداد بما ذهب اليه الحكم المطعون فيه « من ان الدعوى التي اقبلها المدعى بطلب الغاء القرار الصادر بمفصلة لبلوغة سن التقاعد انما هي من قبيل دعاوى التسوية التي لا تخضع في رفعها للمواعيد والاجراءات المقررة لرفع دعاوى الالغاء ، بقوله ان القرار الذي يصدر من جهة الادارة بانهاء خدمة الموظف لبلوغة سن التقاعد لا يعتبر من قبيل القرارات الادارية التي تصدر فيها بمسئلة تقديرية تترخص فيها وفق مقتضيات المصلحة العامة ، وانما هو قرار تنفيذي ، وان الفصل من الخدمة لبلوغ سن التقاعد هو من المراكز القانونية التي تستند مباشرة من القوانين واللوائح دون حاجة الى صدور قرار اداري بذلك » . لا اعتداد بذلك ، لان المطلوب هو الغاء قرار فصل من الخدمة سببه بلوغ المدعى سن التقاعد ، فالمركز القانوني الخاص بانتهاء رابطة التوظيف لا ينشأ الا بالقرار المشار اليه ، ويقوم على واقعة قانونية هي بلوغ السن القانوني كسبب لاصداره ، شأنه في ذلك شأن اي قرار اداري يقوم على سببه . ويكون سبب القرار واقعة قانونية متى تحققت لزوم اصدار القرار بالاحالة على المعاش لا يخرج عن المنازعة مدلولها الطبيعي الى مدلول آخر اسماه الحكم المطعون فيه خطأ « بدعوى تسوية » . والواقع من الامر ان المادة الثامنة من القانون المشار اليه انما تفرق بين نوعين من المنازعات : الاول طلبات الالغاء التي يجب تقديمها في ميعاد الستين يوما ، والنوع الثاني الذي تقدم في المواعيد المعتادة وهو المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين او لورشتهم سواء انصبت حالا ومباشرة على ذلك او جهلت على هذا المعنى بحسب المسأل ، كطلب ضم المدة ، او يلحق بطلبات تسوية المرتبات او المعاشات بحكم المال ، لما يترتب عليه مستقبلا من آثار في المرتب او المعاش . وليس المطلوب في خصوصية هذه الدعوى ما يجطلها من هذا النوع الثاني ولو مالا ، بل هي دعوى الغاء صرفة مما تدخل في النوع الاول .

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبنا :

مطالبة المدعى حساب المدة الباقية من الخدمة من تاريخ احالته الى المعاش بغير الطريق التأديبي حتى تاريخ بلوغه السن القانونية في المعاش بوصفها مدة خدمة فعلية — هذه الدعوى لا تعتبر من دعاوى الإنهاء ولا من دعاوى التعويض وانما تعتبر من دعاوى الاستحقاق وتسوية الحالة والتقصاء الكامل .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان التكليف القانوني السليم لدعوى المدعى انها من دعاوى الاستحقاق وتسوية الحالة والتقصاء الكامل ويهدف المدعى منها الى حساب المدة التي كانت باقية له في الخدمة من تاريخ احالته الى المعاش بغير الطريق التأديبي حتى بلوغه سن الستين ، بوصفها متصلة بمدة خدمته الفعلية وما يترتب على ذلك من آثار في حساب المرتب ثم حساب تلك المدة مع آثارها في المرتب ضمن مدة خدمته التي يستحق عنها المعاش قانونا ، وعلى ذلك لا تعتبر هذه الدعوى من دعاوى الإنهاء لانها لا تتضمن طعنا بالإنهاء على القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ الصادر في ١٤/٢/١٩٦١ باحالة المدعى الى المعاش بغير الطريق التأديبي كما انها اي الدعوى — لا تعتبر من دعاوى التعويض عن الاضرار التي اصابته المدعى من جراء صدور القرار الجمهوري سلف الذكر باحالته الى المعاش بغير الطريق التأديبي اذ ان المنازعة في دعوى المدعى تدور حول مدى احقية المدعى في حساب المدة من تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ وفي ١٤/٢/١٩٦١ ، وحتى تاريخ بلوغه سن الستين في المعاش بحسب ما تقتضيه مدة خدمة متصلة بمدة خدمته الفعلية وتنتج ما تنتجه مدة الخدمة الفعلية من ثمار في تدرج المرتب بالملاوات . وعلى ذلك لا تعتبر طلبات جديدة تبدي لأول مرة امام المحكمة الادارية العليا طلب المدعى تسوية معاشه طبقا لاحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لان دعوى المدعى من وقت

أقامتها أمام محكمة القضاء الإداري في ١٩٧٤/٦/٢٢ هي في حقيقتها
منازعة في معاش وقد أورد المدعي سنداً جديداً لمنازعته في المعاش لأول
مرة أمام المحكمة الإدارية العليا ، ولا يعتبر ذلك من قبيل إبداء طلبات جديدة
في مرحلة الطعن .

(طعن ٥٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

تطبيق :

القاعدة التي استقر عليها الفقه والقضاء الإداري في فرنسا
وفي جميع البلدان الأخذة بنظام القضاء الإداري ومنها مصر أن القرارات
الإدارية الفردية المخالفة للقانون لا يجوز سحبها إلا خلال المدة التي يجوز
فيها إلغاؤها قضائياً بحيث إذا انقضى هذا الميعاد اكتسب القرار حصانة
تحميها من أي إلغاء أو تعديل .

على أن هذه القاعدة ليست مطلقة فثمة حالات يجوز فيها استثناء
سحب القرارات الإدارية الفردية دون تقيد بمدة الإلغاء القضائي ومن
أهم هذه الحالات : حالة انعدام القرارات الإدارية وحالة حصول أحد
الأفراد على قرار إداري نتيجة غش أو تظلم وحالة سحب التسويات
الخاطئة للمرتبات .

وقد أضاف القضاء الإداري المصري استثناء آخر إلى الاستثناءات
المقررة في القضاء الفرنسي على قاعدة تحصن القرارات الإدارية
الفردية بفوات المواعيد المقررة لإلغائها إذ ميز مجلس الدولة المصري
بين نوعين من هذه القرارات :

القرارات المبنية على سلطة تقديرية ، والقرارات المبنية على
سلطة مقيدة وقصر نطاق تطبيق قاعدة تحصن القرارات الإدارية على
النوع الأول دون النوع الثاني .

وقد جرت أحكام المحكمة الإدارية العليا منذ إنشائها سنة ١٩٥٥
على ذات التفرقة بين القرارات الإدارية المبنية على سلطة تقديرية وتلك

المبنية على سلطة مقيدة ، ولها في هذا المجال قضاء مطرد ، منها على سبيل المثال حكمها الصادر في ١٦ من مارس سنة ١٩٦٣ ، الذي جاء به « أن طلب الموظف ضمن مدة خدمته السابقة هو في حقيقته وبحسب تكييفه القانوني الصحيح من تبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات التي يستمد صاحب الشأن أصل حقه فيها من القوانين واللوائح مباشرة دون أن يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار إداري خالص ، بذلك وبهذه المثابة تنظرها المحكمة دون التقيد بميعاد الستين يوما المحددة لتقديم طلبات الإلغاء وحكمها الصادر في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٠ الذي جاء به « أن ما يطلبه المدعي من إعادة حسم المعاشات التقاعدية واعتبار مدة الخدمة التي أداها وظيفة عامة داخلية في عداد الخدمات المقبولة في حساب التقاعد ، أنها ينطوي على منازعة تدرج في عداد (المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم) على أنه بعد أن قطعت المحكمة الإدارية العليا شوطا في قضائها المطرد على التفرقة بين القرارات الإدارية المبنية على سلطة مقيدة ، وتلك المبنية على سلطة تقديرية عطلت عن هذا الاتجاه في حكمين وحيدتين ، صدر أحدهما في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٤ وجاء به « أن القرار التنظيمي العام يولد مراكز قانونية عامة أو مجردة يعكس القرار الفردي الذي ينشئ مركزا خلاصا لفرد معين وإذا كان صحيحا أن القرار الفردي تطبيق أو تنفيذ لقانون غايته في الوقت ذاته يعتبر مركز قانوني فردي أو خاص يتميز عن المركز القانوني العام المجرد المتولد عن القانون ومن ثم فلا يمكن القول بأن العمل الفردي الإداري الذي يكون تطبيقا لنص علم مقيد لا ينشئ أو يجعل مركزا قانونيا لأن كل قرار إداري منشئ لمركز قانوني هو في الوقت ذاته تطبيق تنفيذي لقاعدة قانونية أعلى فالقرار الفردي ينشئ مركزا قانونيا فرديا ، ولكنه في الوقت ذاته تطبيق لقاعدة عامة منشئة لمراكز قانونية عامة مجردة كما أنه عندما يكون اختصاص جهة الإدارة بتنفيذها يجب التفرقة بين حالة ما إذا كان النص المنفذ متعلقا بفرد معين وحالة ما إذا كان النص المنفذ يضع قاعدة عامة أو مجردة لا تخص شخصا بذاته » ففي الحالة الأولى يقتصر دور جهة

الإدارة المكلفة بالتنفيذ. على التنفيذ المادى ، لا لأن اختصاصها بتنفيذ بل لأنها بصدد نص خاص بفرد معين استقر فيه الوضع القانونى فلم يبق بعد ذلك شيء الا التنفيذ المادى فى الحالة الثانية علقه لا بد أن يسبق التنفيذ المادى للقاعدة تحديد مجال انطباقها بتعيين الأفراد الذين تسرى عليهم ويكون ذلك بقرارات فردية تعين هؤلاء الأفراد بأشخاصهم لا بصفاتهم . . .

والحكم الثانى صادر فى ٥ من إبريل سنة ١٩٦٤ وجاء به أن القرار الإدارى هو عمل قانونى من جانب واحد يصدر بالأداة الملزمة لأحدى الجهات الإدارية فى الدولة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين أو اللوائح فى الشكل الذى يتطلبه القانون بقصد انشاء وضع قانونى معين ابتغاء مصلحة عامة كما أن القرار التنظيمى العلم يولد مراكز قانونية عامة أو مجردة يملك القرار الفردى الذى ينشئ مركزا قانونيا خلاصا لفرد معين ، وإذا صح أن القرار الفردى هو تطبيق لحكم القانون فإنه لا بد من اعتباره أيضا منشئا لمركز فردى خاص يتميز عن الوضع القانونى المحدد المتولد عن القانون ، ومن ثم لا ينفى عن العمل الإدارى الذى يكون تطبيقا لنص علم مقيد صلاحيته لإنشاء مركز قانونى أو تعديله لأن كل قرار إدارى منشئ لمركز قانونى هو فى الوقت ذاته تطبيق لقاعدة قانونية أعلى ، وعلى هذا الأساس فإن إحالة المدعى الى التقاعد لا يعدو أن يكون قرارا إداريا صادرا بإنشاء مركز قانونى بالنسبة اليه سواء انطوى قرار الإحالة على خطأ فى تقدير السن أو لم يكن منظويا على ذلك . ولصاحب الشأن عند الاقتضاء أن يتعقبه بدعوى الإلغاء فى ميعادها القانونى . . .

وهذا المسلك الذى سلكته المحكمة الإدارية العليا فى الحكمين المشار إليهما لم يطرد فى أحكامها ، فمصرعان ما علقت إلى التفرقة التقليدية بين القرارات الإدارية المبنية على سلطة مقيدة وتلك المبنية على سلطة تقديرية تتكرر فى أحكامها . وعلى سبيل المثال حكما الصادر فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٤ جاء به « أن التفرقة بين دعاوى الإلغاء ودعاوى تسوية

الحالة تقوم على أساس النظر الى المصدر الذى يستمد منه الموظف حقه فان كان هذا الحق مستمد مباشرة من قاعدة تنظيمية كانت الدعوى تسوية وتكون للقرارات الصادرة من جهة الادارة فى هذا الشأن مجرد اجراءات تنفيذية تهدف الى مجرد تطبيق القوانين على حالة الموظف ووصل ما نص عليه القسطنون اليه ، لما اذا استلزم الامر صدور قرار ادارى خاص يخول هذا المركز فالدعوى دعوى الفاء . . .

وقد لقيت التفرقة بين القرارات الادارية المبنية على سلطة مقيدة وتلك المبنية على سلطة تقديرية انتقادا شديدا من جانب بعض الفقهاء اذ يرون انه يودى الى ان تظل الاوضاع مزعجة مددا طويلة بالنسبة الى الافراد والى الادارة على السواء بالنسبة لعدد كبير من المنازعات الادارية التى لا تنقيد فيها الدعوى الادارية بميعاد قصير مثل ميعاد دعوى الالفاء ، فضلا عما تنقسم به هذه التفرقة فى نظرهم من غموض لادى الى اضطراب فى المبادئ المعروفة (الدكتور سليمان الطيوى - النظرية الصلبة للقرارات الادارية - طبعة ١٩٦١ - ص ٦٢٨ وما بعدها) .

ويرى المستشار عادل بطرس فى تطبيقه على اتجاه مجلس الدولة الى التفرقة بين القرارات الادارية المبنية على سلطة مقيدة والقرارات الادارية المبنية على سلطة تقديرية - المنشور بمجلة مجلس الدولة - السنوات من العشرين الى الخمسة والعشرين - ص ٢٢٥) ان التفرقة بين القرارات الادارية المبنية على سلطة مقيدة وتلك المبنية على سلطة تقديرية تفرقة لا مبرر لها . فضلا عما تحثه هذه التفرقة من زعجة فى المراكز القانونية ينمكس اثرها حتما على نفس العاملين سواء المستقيدين من تلك القرارات الذين يحسون ان حقوقهم عرضة للالفاء او التعديل فى أى وقت ، او المشورين من تلك القرارات الذين ينفصح المجال امامهم للظعن فيها لمدد طويلة وهو ما يقتضى مع الطة من تقرير ميعاد لرفع دعوى الالفاء تنحسم بعده الامور وتستقر الاوضاع .

واذا كانت ثمة اسباب تاريخية قد دعت مجلس الدولة المصرى

للقول بهذه التفرقة في بداية نشأته حيث لم يكن الوعي الإداري سواء لدى الأفراد أو الإدارة قد نضج ، ولم تكن قد استقرت في الأذهان القاعدة التي من مقتضاها سقوط الحق في رفع دعوى الإلغاء بعد نوات ميعاد تصير ، كما كان يترقب عليه تحصن الغالبية العظمى من القرارات ويعرض الطعن فيها أليم القضاء الإداري لعدم القبول ، مع حاجة هذا القضاء الوليد الى إبراز دوره الهام في الحياة العامة في مصر آنذاك ، ومن ثم لجأ الى توسيع نطاق القرارات الخاضعة لرقابة القضاء حتى يفسح المجال لإداء رسالته الطويلة .

إذا كان الأمر كذلك ، فانه آن الأول - للدول عن هذا المسلك بعد أن رسخت قواعد القانون الإداري المصري ، وتلك الدور الحيوية للقضاء الإداري في حياتنا العامة .

ولذلك ، فقد كنا نود لو أن محكمتنا الإدارية العليا استمرت في الاتجاه الجديد الذي سلكته في حكمها المشار اليها .

على أن المستشار عادل بطرس يرى أن الدخول عن التفرقة المشار اليها يتمين أن يتم أولا من جانب القضاء ، ول أننا نأمل أن يتم هذا الدخول تدريجيا حتى لا يفاجأ المتقاضون الذين تراخوا في رفع دعواهم استنادا الى المبدأ الذي استقر عليه القضاء ، بسقوط دعواهم وهذا المسلك هو الذي يتبعه مجلس الدولة الفرنسي عند كل دخول عن قضاء سابق له .

الفصل الرابع دعوى تهيئة الدليل

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

اختصاص القضاء الإداري يمتد الى دعوى تهيئة الدليل اذا رفعت مرتبطة بدعوى من دعاوى الالغاء او من دعاوى القضاء الكامل او دعوى التعويض او من دعاوى المنازعات الخاصة بالمعقود الإدارية - أساس ذلك : قاضي الأصل هو قاضي الفرع - تطبيق . طلب نديب خير لإثبات ما لحق العقار المملوك للدعوى من تلف وهدم للسور الخارجي وأتلاف واقتلاع الأشجار والأعمدة الكهربائية مع طلب الحكم له بتعويض عما أصابه من إضرار من جراء اعتداء الإدارة على ملكه - دعوى تعويض (وتهيئة الدليل الإلزام لذلك) عن عمل مادي اتخذته الجهة الإدارية يتبدى منه واضحا وجه السلطة العامة ومظهرها - الدعوى الماثلة هي عين المنازعة الإدارية التي تختص بالفصل فيها محكم مجلس الدولة طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور والمادة ١٠ فقرة رابع عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - القضاء بنديب لحد الخبراء .

ملخص الحكم :

وبن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد اضطرد على أن اختصاص القضاء الإداري لا يمتد الى دعوى بتهيئة الدليل المرفوعة استقلالا عن دعوى موضوعية مما يدخل في اختصاصه . ولكن على العكس من ذلك فإن اختصاص القضاء الإداري يمتد الى دعوى تهيئة الدليل اذا رفعت مرتبطة بدعوى من دعاوى الالغاء او من دعاوى القضاء الكامل او دعوى التعويض (كما هو الحال بالنسبة للدعوى الماثلة) او من دعاوى المنازعات الخاصة بالمعقود الادارية . واختصاص القضاء الإداري بنظر دعوى تهيئة الدليل المرتبطة بدعوى موضوعية مما يدخل في اختصاصه يقوم على القاعدة التي تجعل قاضي الأصل هو قاضي الفرع . فيختص القضاء الإداري بنظر دعوى تهيئة الدليل باعتبارها منازعة متفرعة عن النزاع الموضوعي (م - ٢٦ - ج ١٥)

الاصلى الذى يدخل فى ولايته القضائية . وبموجب احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ صار مجلس الدولة قاضى القانون العلم فى المنازعات الادارية بالنص على اختصاصه بنظر مسائل المنازعات الادارية فى البند الرابع عشر من المادة العاشرة . ومن ثم أصبحت محاكم مجلس الدولة فى ظل هذا القانون تختص بنظر دعوى تهيئة الدليل حين يتوافر فى المنازعة المرفوعة امامها وصف المنازعة الادارية ، كما هو الحال بالنسبة للمنازعة الماثلة والتي لا شك تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة باعتبارها دعوى مطلب تعويض (وتهيئة الدليل اللازم لذلك) عين عمل ملدى اتخذته الجهة الادارية يتبدى منه واضحا وجه السلطة العامة ومظهرها . فعلى هذه المثابة عين المنازعة الادارية التى يختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور ، المادة ١٠٠ فقرة رابع عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة . (حكم هذه المحكمة فى الطعن رقم ٨٧٨ والطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٢٦ ق علىا بجلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ - وحكم هذه المحكمة فى الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٦ ق علىا بجلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٢) .

ومن حيث ان الحكم الطعين اذ قضى بغير ذلك وذهب غير هذا المذهب فانه يكون حقيقا بالالفاء ويتمين القضاء للدعى بما طلبه من نديب خير لمعينة الاضرار وتقدير التعويض .

فلهذه الاسباب .. « حكمت المحكمة بقبول الطعنين المضمومين شكلا وتمهيدا او قيل الفصل فى موضوعها بتدب مكتب خبراء وزارة المسطل بالاسكندرية ليندب بدوره لحد خبرائه المختصين للاطلاع على أوراق الطعن وما يرى الاطلاع عليه من أوراق اخرى تقدمها له جهة الادارة او المدعى والانتقال الى القيل موضوع الدعوى لمعانتها واثبات خالة السور والمنشآت والتجويل والاشجار واعدة الكهرباء التى كانت خلفه وما قد تكون قد أصابها من تلف - ان كلن - على يد رجال الادارة فى التاريخ الذى اشار اليه المدعى فى صحيفة دعواه وتقدير قيمة الاضرار التى تكون قد أصابت المدعى من ذلك ، والخبر فى سبيل أداء مهمة الانتقال الى أية جهة لديها بيانات

أو مخطومات عن موضوع النزاع والإطلاع على ما يراه من لوزاق وسجلات ومستندات ومنع من يرى لزوما سماعهم وقدرت المحكمة مبلغ ماثنى خفيه على نمة اتملب ومصاريف مكتب الخبراء وعلى المدعى ايداع البلغ المذكور خزانة المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره وللمكتب ضرفة دون ايسة اجراءات على ان يودع المكتب تقريره خلال شهرين من تاريخ اخطاره من قلم الكلب بهذه المهورية بعد دفع الامانة وحدثت المحكمة جلسة ١٩٨٤/٥/٢٦ لتظر الطعنين في حالة عدم دفع الامانة وجلسة ١٩٨٤/٦/٢٣ في حالة دفعها وعلى قلم الكلب اخطار مكتب الخبراء ولطراف النزاع بمنطوق الحكم .

(ملحق ١٣٨ ، ١٧٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/١٤)

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

دعوى تهيئة الدليل — صورة خاصة من صور الدعاوى الوقتية — اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى — ضرورة ارتباطها بدعوى ادارية موضوعية — رفعها استقلا بصفة اصلية غير مرتبطة بدعوى ادارية — عدم قبول الدعوى — لا حكم بعدم اختصاص .

ملخص الحكم :

ان دعوى تهيئة الدليل لا تخرج عن كونها من الدعاوى المستعجلة وهي صورة خاصة من صور الدعاوى الوقتية نظمها المشرع في المواد ١٢٣ ، ١٢٤ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ مما يقتضى خضوعها لما تخضع له سائر الحالات التي تجوز فيها للقضاء الإداري أن يصدر فيها على وجه الاستعجال أحكاما وقتية دون المساس بالموضوع بحيث لا تقبل على استقلال أى ما لم تكن مرتبطة بدعوى موضوعية .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم ، فان دعوى اثبات الحالة لا تقبل أمام مجلس الدولة اذا رفعت استقلا بصفة اصلية غير مرتبطة بدعوى ادارية

موضوعية — ومتى كان الأمر كذلك وكان الثابت أن المدعى قد أقام دعواه الراهنة بطلب الحكم بصيغة مستعجلة (اثبات الحالة) ، ولم يقرن طلباته بطلب موضوعي سواء أهام القضاء العادي أو القضاء الإداري من شأنه قياس منازعة إدارية تكون الأصل في إقامة الدعوى ، فمن ثم تكون الدعوى غير مقبولة أمام محاكم مجلس الدولة ويكون الحكم المطعون فيه وقد خلع إلى عدم الاختصاص قد خالف القانون مما يضمن الحكم بالمثل والحكم بعدم قبول الدعوى .

(طعن ٩٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٤)

قاعدة رقم (٣٠٠)

المبدأ :

دعوى تهينة الدليل — قبولها — ارتباطها بمنازعة إدارية — رفعها استقلا عن المنازعة الإدارية — عدم قبول الدعوى .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على عدم قبول دعوى تهينة الدليل التي ترفع استقلا عن المنازعة الموضوعية إلى تدخل في الاختصاص الولائي للقضاء الإداري ، ذلك أن اختصاص قاضي المنازعة الأصلية بالنظر في كل ما يتفرع عنها من منازعات فرعية وتطبيق هذه القاعدة في مجال القضاء الإداري مقووط بأن تكون المنازعة الأصلية مطروحة فعلا على القضاء الإداري الذي يختص في هذه الحالة بنظر المنازعة الفرعية بالتبعية للمنازعة الموضوعية المطروحة عليه .

(طعن ٥٠٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٤/١٦)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

دعوى اثبات حالة هي دعوى تهيئة البليل ، ولا يجوز الخلط بينها وبين

طلب وقف التنفيذ .

ملخص الحكم :

دعوى اثبات حالة هي دعوى مستقلة قائمة بذاتها لا غنى عن وجوب
تقديمها وتقديم تقرير فيها من هيئة مفوضي الدولة اذ لا سبيل الى الخلط
بينها وبين طلب وقف التنفيذ .

(طعن ٥٢٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٢٨)

الفصل الخامس الطعن فى الاحكام الادارية

الفرع الاول

وضع المحكمة الادارية العليا وطبعتها

قاعدة رقم (٣٠٢)

المبدأ :

انشاء القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ للمحكمة الادارية العليا — يعتبر استحداثا لطريق جديد من طرق الطعن لا مجرد تغيير فى قواعد الاختصاص — سريانه على الطعون فى الاحكام الصادرة بعد العمل به — تطبيق الفقرة ٣ من المادة الاولى من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

انشأ المشرع المحكمة الادارية العليا بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، وجعل مهيتها التعميق النهائية على جميع الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية فى الاحوال التى نص عليها وهى مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله أو وقوع بطلان فى الحكم أو فى الاجراءات اثر فى الحكم أو صدور حكم خلافا لحكم سابق حاز قوة الشئ المحكوم فيه فاستحدث طريقا جديدا للطعن فى الاحكام لم يكن مقررا من قبل امام هيئة جديدة أعلى . ولما كان مفاد الفقرة الثالثة من المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن القوانين الملغية أو المنشئة لطريق من طرق الطعن فى الاحكام لا تسرى بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بها ، وتسرى بالنسبة لما صدر بعد هذا التاريخ . وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٥ أى بعد نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥١ فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، فإن هذا الحكم يسرى عليه القانون الجديد فيها استحدث من طريق الطعن امام هذه المحكمة .

(طعن ١٥٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

المقابلة بين الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وبين الطعن بالنقض —
عدم التطبيق التام بين النظامين .

ملخص الحكم :

لا وجه لامتراض قيام التطبيق التام بين نظام الطعن بطريق النقض المدني ونظام الطعن الإداري ، سواء في شكل الإجراءات أو كيفية سيرها أو في مدى سلطة المحكمة العليا بالنسبة للأحكام موضوع الطعن أو في كيفية الحكم فيه ، بل مرد ذلك إلى النصوص القانونية التي تحكم النقض المدني ، وتلك التي تحكم الطعن الإداري ، وقد تتفقان في ناحية وتختلفان في ناحية أخرى ، فالتطابق قائم بين النظامين من حيث تبين الحالات التي تجبىسز الطعن في الأحكام ، وهي التي بينتها المادتان ٤٢٥ ، ٤٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ورددتها المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، ولكنه غير قائم سواء بالنسبة إلى ميعاد الطعن أو شكله أو إجراءاته أو كيفية الحكم فيه ، إذ لكل من النظامين قواعده الخاصة في هذا الشأن مما قد يمتنع معه إجراء القياس لوجود الفارق ، أما من النص أو من اختلاف طبيعة الطعنين اختلافا مرده أساسا إلى التباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام ، وتلك التي تنشأ فيها بين الأفراد في مجالات القانون الخاص .

(طعن ١٥٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

المقابلة بين الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — وبين الطعن بالنقض —
عدم التطبيق التام بين النظامين .

ملخص الحكم :

لا وجه لافتراض قيام التطبيق التام بين نظام الطعن بطريق النقض المدنى ونظام الطعن الادارى ، فقد يفتقان فى ناحية وقد يختلفان فى ناحية اخرى ، او قد تكون لكل من النظامين قواعده الخاصة فى شأن ما مما يتمتع معه اجراء القياس لوجود الفارق ، اما من النص او من اختلاف طبيعة الطعنين اختلافا مرده اساسا الى اختلاف نشاط محكمة الموضوع عن نشاط محكمة النقض فى مجالات فهم « الموضوع » او تقدير اعمال « الرخص » المتروك وذلك كله لتقدير محكمة الموضوع بسلطة قطعية لا تعقب عليها محكمة النقض ، او الى التباين بين طبيعة الروابط التى تنشأ فيها بين الادارة والافراد فى مجالات القانون العام ، وتلك التى تنشأ فيها بين الافراد فى مجالات القانون الخاص .

(طعن ٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا اذا جاز قياسه على طريق من طرق الطعن التى اوردها قانون المرافعات المدنية والتجارية فانه يقاس على الطعن بطريق النقض .

ملخص الحكم :

اذ جاز ان يقاس الطعن امام المحكمة الادارية العليا على طريق من طرق الطعن التى اوردها قانون المرافعات المدنية والتجارية — فى هذا الشأن فانه يقاس على الطعن بطريق النقض ، اذ ان اوجه الطعن امام المحكمة الادارية العليا وهى حالات مخالفة القانون او الخطأ فى تطبيقه او فى تأويله وبطلان الحكم وصدوره خلافا لحكم حاز حجية الشيء المحكوم فيه ، هى بذاتها اوجه الطعن بالنقض .

(طعن ٦٣١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٤)

قاعدة رقم (٣٠٦)

المبدأ :

تبدأ المنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا بطعن يرفع إليها وتنتهى بحكم يصدر منها إما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكمة الإدارية العليا وإما من إحدى دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها وفى أى من الحالتين يعتبر حكما صادرا من المحكمة الإدارية العليا - إذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن الى المحكمة الإدارية العليا فإن المنازعة لا تنتهى بقرار الإحالة - أثر ذلك - اعتبار إجراءات نظر المنازعة فى مرحلتها متصلة ومتكاملة - إذا شاب إجراء من الإجراءات عيب أمام دائرة فحص الطعون أمكن الدائرة الأخرى تصحيحه .

ملخص الحكم :

يبين من جماع لنصوص الواردة بقانون تنظيم مجلس الدولة ان المنازعة المطروحة أمام المحكمة الإدارية العليا تبدأ بطعن يقدم من ذوى الشأن بتقرير يودع تلم كتابها ، وتنتهى بحكم يصدر من هذه المحكمة إما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكمة الإدارية العليا ، وإما من إحدى دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها وسواء صدر الحكم من هذه الدائرة ، أو من تلك فانه فى كلا الحالتين يعتبر حكما صادرا من المحكمة الإدارية العليا ، فإذا رأت دائرة فحص الطعن باجماع الآراء ان الطعن غير مقبول شكلا أو انه باطل أو غير جدير بالعرض حكمت ، برفضه ، ويعتبر حكما فى هذه الحالة منهيًا للمنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا ، أما اذا رأت ان الطعن مرجح القبول أو أن الفصل فيه يقتضى تقرير يبدأ قانونى لم يسبق للمحكمة تقريره فانها تصدر قرارا بإحالته الى المحكمة الإدارية العليا . وقرارها فى هذه الحالة لا ينهى النزاع بل ينقله تلقائيا برمته - وبدون أى إجراء إجبارى من جانب الخصوم الى دائرة المحكمة الإدارية العليا المشكلة من خمسة من مستشاريها لتواصل نظر المنازعة التى بدأت مرحلتها الأولى أمام دائرة فحص الطعون ثم انتقلت بعد ذلك الى الدائرة الخامسة لتستمر فى نظرها الى أن تنتهى بحكم يصدر فيها . واذا كانت المنازعة لا تنتهى بالقرار

المصادر من دائرة فحص الطعون بالأحوال بل تستمر أمام الدائرة الأخرى التي أحيلت إليها فان إجراءات نظر المنازعة في مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة بحيث اذا شاب أى إجراء من الإجراءات التى تمت فيها عيب أمام دائرة فحص الطعون يمكن تصحيحه أمام الدائرة الأخرى بل أن هذه مهمتها فاذا ما زال هذا العيب استجرت المحكمة في نظر الطعن الى أن يتم الفحص في المنازعة بحكم يصدر من المحكمة المذكورة..

(طعن ٣٤٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١١/٣/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

تنفيذ احكام محكمة القضاء الإدارى المطعون فيها أمام المحكمة الإدارية العليا طبقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - وجوب وقف تنفيذ هذه الاحكام اعمالا لنص هذه المادة بشرط حال على ما لم ينفذ منها حتى ولو كانت هذه الاحكام قد صدرت وطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في ظل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ السابق .

ملخص الفتوى :

كانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أنه « لرئيس هيئة مفوضي الدولة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوى الشأن ان رأى الرئيس المذكور وجها لذلك ، ان يطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى وذلك في الأحوال الآتية :

١ - اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

٢ - اذا نفع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات اثر في الحكم .

٣ - اذا صدر الحكم خلافا لحكم سابق حائز قوة الشيء المقضى به

سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع ويرفع الطعن خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ،

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بذلك «
ثم صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ونصت المادة ١٥ منه في فقرتها الأخيرة على أنه « ولا يجوز تنفيذ الحكم قبل فوات ميعاد الطعن فيه ، ويترتب على رفعه وقف تنفيذ الحكم وذلك فيما عدا احكام المحاكم التأديبية أو الاحكام الصادرة بالتطبيق للمادة ٢١ فتكون واجبة التنفيذ إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون باجتماع الآراء بغير ذلك » .

وتعتبر القواعد التي تنظمها النصوص المشار اليها من قواعد المرافعات أمام جهة القضاء الإداري .

والاصل في قوانين المرافعات أنها تسرى من وقت صدورها على الدعاوى القائمة أمام القضاء ، ذلك أن القوانين المنظمة لاصول التداعي والتراتع والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتحفظ هي في عمومها قوانين منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع دون أن يرمى عمله برجعية أثر القانون على الماضي ، وقد اكدت هذا الاصل المادة الاولى من قانون المرافعات اذ نصت على أن « تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم في الاجراءات قبل تاريخ العمل بها » .

وتنص المادة ٧ من مواد الاصدار للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على أن « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق احكام قانون المرافعات وقانون اصول المحاكمات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائي » . وهذا الحكم قد تضمنته المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه — ومقتضى الاحالة الواردة بهذا النص سريان حكم المادة الاولى من قانون المرافعات على الاجراءات والدعاوى المنظورة أمام جهات القضاء الإداري بمجلس الدولة .

ومن حيث ان الخلاف بين ادارة الفتوى والتشريع وبين ديوان الموظفين يدور حول تطبيق نص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، وهذا النص يتعلق بقابلية الحكم المطعون فيه امام المحكمة الادارية العليا للتنفيذ اى بوقت نفاذ هذا الحكم ، فمن ثم يخضع للاصل العلم الذى اكدته المادة الاولى من قانون المرافعات والذى من مقتضاه ان يسرى هذا النص باثر حال على ما لم ينفذ من احكام ونو كانت قد صدرت وطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا فى ظل قانون سابق ..

لهذا انتهى الرأى الى تأييد رأى ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الاشغال فى وجوب وقف تنفيذ الحكم الصادر لصالح السيد /
بجلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ حتى يتم الفصل فى الطعن المرفوع بشأنه الى المحكمة الادارية العليا وذلك وفقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

(فتوى ١١٢١ فى ١٢/٢٧ / ١٩٦٠)

فاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

نص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات على انه « فى جميع الاحوال تنقضى الخصومة بضى ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها ومع ذلك لا يسرى حكم هذه الفقرة على الطعن بطريق النقض » - الدفع بانتضاء الخصومة امام المحكمة الادارية العليا - الطعن امام المحكمة الادارية العليا يمثل الطعن امام محكمة النقض باعتبار ان كلا منهما يوجه خلاص محكمة قانون - التمسك بهذا الدفع امام المحكمة الادارية العليا وفقا لصريح تلك المادة امر غير مقبول .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالنسبة الى الدفع الآخر بانتضاء الخصومة فان المادة ١٤٠ من قانون المرافعات تنقضى بانه « فى جميع الاحوال تنقضى الخصومة بضى ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها - ومع ذلك لا يسرى حكم هذه الفقرة على الطعن بطريق النقض » . ولما كان الطعن امام المحكمة الادارية

العليا يوبأئل الطعن أمام محكمة النقض باعتبار أن كلا منها - بوجه خاص - محكمة قانون ، وبالتالي يصبح التمسك بهذا الدفع أمام المحكمة الإدارية العليا ونقبا لصريح تلك المادة أمرا غير مقبول . . هذا فضلا عن أنه يشترط لصحة هذا الدفع أن تمضى مدة ثلاث سنوات من تاريخ آخر إجراء صحيح تم فى الطعن . . والثابت يبين أن الطعن كان متداولاً بالجلسات أمام المحكمة وأن إجراءاته كانت بقرارات منها ، كما تم تصحيح شكله على النحو السابق فى مواجهة الحاضر عن المظعون ضده الذى لم يبد أى تحفظ وطلب حجز الطعن للحكم بما يكون معه هذا الدفع غير قائم على سند صحيح من القانون خليفا بالرفض » .

(طعن ١٤٥٣ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٧)

قاعدة رقم (٣٠٩)

المبدأ :

تطلب المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يقدم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وبينان الحكم المطعون فيه وتاريخه - بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن - عدم اتباع هذه الإجراءات - لا يكون هناك مجال لأعمال المادة ١١٠ من قانون المرافعات التى تنظم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها - لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى الى محكمة الطعن - التزام محكمة الطعن بحكم الإحالة الصادر من محكمة الموضوع بتعارض مع سلطتها فى التعقيب على هذا الحكم الأمر الذى يتجافى مع نظام التدرج القضائى فى أصله وغايته - نتيجة ذلك : عدم جواز إحالة الدعوى من محكمة الموضوع الى المحكمة الإدارية العليا - حق صاحب الشأن فى أن يسلك الطريق الذى يتفق وحكم القانون اذا شاء الطعن فى قرار مجلس التلايب الاستئنافى مثل المازعة أمام المحكمة الإدارية العليا صاحبة الاختصاص

ملخص الحكم :

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا منوط بإجراءات تكفل القانون رقم

٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ببياتها وهي إجراءات تختلف في طبيعتها وجوهرها عن الإجراءات التي تتبع في اقامة الدعوى أمام المحكمة التأديبية فقد تطلبت المادة ٤٤ من القانون المذكور أن يقدم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من ذوى الشأن بتقرير يودع تلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشمل التقرير البيّنات المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وبيان الحكم المطعون فيه وتاريخ وبيان الاسلوب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن وهي إجراءات لم تتبع بالنسبة للدعوى التي أثارها السيد / أمام المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الداخلية ومن ثم لا يكون هناك مجال لأعمال المادة ١١ من قانون المرافعات التي تلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها . هذا فضلا عن أنه لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى الى محكمة الطعن لأن القول بغير ذلك من شأنه أن يقلل يد محكمة الطعن عن أعمال سلطتها التي خولها لها القانون في التعقيب على أحكام محكمة الموضوع ومن بينها الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص وبإحالة الدعوى اليها ، ولا مراء أن التزام محكمة الطعن بحكم الإحالة الصادر من محكمة الموضوع يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الأمر الذي يتجاني مع نظام التدرج القضائي في أصله وغايته الذي يهدف الى وضع حد لتضارب الأحكام وحسم المنازعات بحكم تكون الكلمة العليا فيه لا على درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي .

ومن حيث أنه متى كان ما سلف فإن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بمدينة طنطا سالف الذكر يكون قد جلبت الصواب فيها قضى به من إحالة الدعوى الى المحكمة الإدارية العليا ويتمين الحكم بعدم جواز هذه الإحالة ، وفلك دون إخلال بحق صاحب الشأن في أن يسلك الطريق الذي يتفق وحكم القانون اذا شاء الطعن في قرار مجلس التأديب الاستثنائي مثل المنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا صاحبه الاختصاص .

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

الاجراءات امام المحكمة الادارية العليا تختلف في طبيعتها اختلافا جوهريا عن الاجراءات التي تتبع في اقالمة الدعاوى القضائية - لا يجوز أعمال نص المادة ١١٠ مرافعات بالنسبة للطعون التي تقدم خطأ الى المحكمة القضائية وتكون من اختصاص المحكمة الادارية العليا - الحكم بعدم جواز الإسالة (١)

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كان صحيحا ما قضت به المحكمة القضائية من عدم اختصاصها بنظر الطعون في القرارات الصادرة من مجالس تاديب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومن أن الاختصاص بنظر هذه الطعون يتعد للمحكمة الادارية العليا ، الا ان المحكمة القضائية جازت الصواب فيما قضت به من احوالة الدعوى الى المحكمة الادارية العليا عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات . ذلك ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا منوط باجراءات تكفل ببيانها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهي اجراءات تختلف في طبيعتها وجوهرها عن الاجراءات التي تتبع في اقالمة الدعوى امام المحاكم القضائية ، فقد تطلبت المادة ٤٤ من القانون المذكور ان يقدم الطعن امام المحكمة الادارية العليا من قوى الشأن بتقرير يودع ظم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين امامها ، ويجب ان يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المطلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التي بنى عليها الطعن ومطالبات الطاعن وهذه الاجراءات تختلف في طبيعتها اختلافا جوهريا عن الاجراءات التي تتبع في اقالمة الدعاوى امام المحاكم القضائية ومتى كان ذلك فانه لا يكون امام المحكمة القضائية تمت مجال لأعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي تقضى بأن على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة بالنسبة للطعون التي تقدم خطأ الى المحكمة القضائية وتكون من اختصاص المحكمة الادارية العليا كما هو الشأن في النزاع المثلل .

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

المادة (٨٤) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين بالقطاع العام - المقصود بنهاية احكام المحاكم التأديبية - وصف احكام احكام التأديبية بأنها نهائية لا يعنى عدم جواز الطعن فيها امام مجلس الدولة - اساس ذلك : قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اجاز الطعن فى هذه الاحكام امام المحكمة الادارية العليا - نهائية هذه الاحكام فى مفهوم قانون مجلس الدولة هى قابليتها للتنفيذ ولو طعن فيها امام المحكمة الادارية العليا ما لم تابر دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بغير ذلك - مودى نهائية قرار الجزاء المنصوص عليها فى المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام ان قرار الجزاء استنفذ مراحله اصداره والتنظيم منه وغدا قبلا للتنفيذ - هذه النهائية لا تخل بحق صاحب الشأن فى الطعن فيه امام المحكمة التأديبية المختصة اساس ذلك المادة (٢١٨) من الدستور التى تمنع حظر التقاضى .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان ما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ سالف الذكر من نهائية احكام المحاكم التأديبية لا يعنى انه لا يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا ، ذلك ان مجرد وصف الاحكام التأديبية بأنها نهائية لا يعنى فى مفهوم قانون مجلس الدولة الذى انشا المحاكم التأديبية ونظم طرق الطعن فى احكامها اسباغ حصانة تعنى هذه الاحكام من الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا ، فقد نص هذا القانون فى المادة ٢٢ منه على ان احكام المحاكم التأديبية نهائية ومع ذلك اجاز القانون فى هذه المادة والمادة التالية لها الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا . فنهائية الاحكام فى مفهوم قانون مجلس الدولة هى قابليتها للتنفيذ ولو طعن فيها امام المحكمة الادارية العليا الا اذا امرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك على ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ٥٥ من قانون مجلس الدولة . وهى بذلك تختلف عن الاحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه التى اشرت اليها المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة سالفة الذكر وهى تلك التى استنفذت مراحل الطعن أو انتهت مواعيد الطعن

فيها بالنسبة لها ، وبهذه المثابة تكون النهائية المقصودة في حكم المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام هي قابلية الاحكام التأديبية للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تلزم دائره فحص الطعون بغير ذلك وهذا المهم لنهائية الاحكام التأديبية في حكم الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المشار اليها يتسق مع مفهوم النهائية الذي نصت عليه هذه الفقرة للقرارات بالبت في التظلم ، ذلك ان مؤدى هذه النهائية ان قرار توقيع الجزاء استنفد مراحل اصداره والتظلم منه بمعرفة السلطة الرئاسية وغدا قابلا للتنفيذ ، وذلك دون اخلال بحق الطعن فيه أمام المحكمة التأديبية اعمالا لما تقضى به المادة ٦٨ من الدستور من ان التقاضى حق مصون ومكحول للناس كافة ، وان لكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء وما تقضى به المادة ١٧٢ منه من ان مجلس الدولة يختص بالفصل في الدعاوى التأديبية والاخذ بغير هذا النظر من شأنه أن يؤدى الى ان المشرع خالف حكم الدستور بالنص على حظر التقاضى بالنسبة للقرارات الصادرة بالبت في التظلمات المشار اليها حين نص في الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المشار اليها على انها نهائية وهو ما لم يتجه المشرع اليه التزاما بحكم الدستور ،

(طعن ١٥٣٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

الطعن في حكم المحكمة الادارية أمام المحكمة الإدارية العليا - عدم

اختصاص واعالة .

ملخص الحكم :

الطعن في الاحكام الصادرة من المحاكم الادارية يكون من فوى الشان
أو من رئيس هيئة مقوض الدولة أمام محكمة القضاء الإدارى بهيئة استئنافية
(م - ٢٧ - ج ١٥)

ولا يكون أمام المحكمة الإدارية العليا التي يتمتع اختصاصها بحسب ينظر الطعون القائمة عن الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري سواء بهيئة استئنافية إن كان الطعن مقابلاً - رئيس هيئة مفوضي الدولة بحسب أو باعتبارها محكمة أول درجة فيكون الطعن من ذوى الشأن أو من رئيس هيئة مفوضي الدولة .

(طعن ١٣٣٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٨)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

قواعد توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا — المادة (٢٣) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الطعون في قرارات مجالس تأديب الطلاب — أساس ذلك : المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة يشترط لاختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب والتي تعتبر بمثابة أحكام أن تكون هذه القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم منها أمام أي جهة أعلى لا يتوفر الشرط المتقدم في قرارات مجالس تأديب الطلاب الذي يجوز التظلم منها إلى رئيس الجامعة وفقاً لنص المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الحكم :

أن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قصر اختصاص المحكمة الإدارية العليا على نظر الطعون المقدمة في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية ولذا يخرج عن الاختصاص بنظر الطعن المقدم إليها عن قرار مجلس تأديب الطلاب بجامعة طنطا إذ يتمتع الاختصاص بذلك لمحكمة القضاء الإداري (دائرة الإمراد) التي تختص بتظلمات

الغاء القرارات الادارية النهائية المقدمة من الامراء — واذا كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار القرارات الصادرة من بعض مجالس التدريس بمثابة الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة العليا الا أن مناط هذا القضاء أن تكون تلك القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم فيها أمام أي جهة أعلى الأمر الذي لا يتواءم في القرار المطعون فيه الذي يجوز التظلم منه أمام رئيس الجامعة وفقا لمقتضى المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

(طعن ٣٤٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٢/١٢)

الفرع الثاني اختصاص المحكمة الإدارية العليا

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

نص المادة ١١٩ من قانون الجمارك صراحة على أن حكم المحكمة المختصة في الطعن في قرارات المدير العام للجمارك نهائي وغير قابل للطعن فيه لذلك فإن حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في هذا الشأن يكون نهائياً - انحصار ولاية التعقيب المقررة للمحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن وذلك استثناء من أحكام المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

أن قانون الجمارك نظم إجراءات الطعن في قرارات المدير العام للجمارك بنص خاص لذلك فإن ما نص عليه يكون هو الواجب الاتباع استثناء من الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ولما كانت المادة ١١٩ آتفة الذكر صريحة في أن حكم المحكمة المختصة في الطعن في قرارات المدير العام للجمارك نهائي وغير قابل للطعن فيه لذلك فإن حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في هذه الدعوى يكون نهائياً تنحصر عنه ولاية التعقيب المقررة للمحكمة الإدارية العليا استثناء من أحكام المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة .

(طعن ٨٣٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

قضاء الحكم المطعون فيه بما لم يطلبه المدعى مما يجيز الطعن فيه
أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

أن الأصول العامة المسببة في فقه المرافعات توجب على القضاة أن يقتيد بحدود الطلبات المقبلة إليهم من الخصوم وتلبي عليه أن يقضى نسي غير ما طلب إليه الحكم فيه . وأذ قضى الحكم المطعون فيه بما لم يطلبه المدعى يكون قد أقام قضاءه على قاعدة قانونية خاطئة يجيز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا طبقا لأوضاع المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تأسيسا على خطئه في تطبيق القاعدة المشار إليها .

(طعن ١٣٨٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٢)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

إدانة أحد أفراد الطائفة تانيبيا من لجنة قضائية مشكلة من أربعة قسوس - قرارات المحكمة أو اللجنة القضائية المشار إليها في هذا الشأن لا تغاير القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية ولا ترقى إلى مرتبة الأحكام التأديبية التي يطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة حدد اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالفصل في الطعون التي ترفع إليها في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحكم التأديبية في المادة ٢٣ من هذا القانون . وأذ كان قضاء هذه المحكمة جرى على أن القرارات التأديبية الصادرة من مجالس التأديب تعتبر في تطبيق المادة ٢٣ المشار إليها بمثابة الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ومن ثم يجوز الطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أن مناط ذلك أن يكون قرار مجلس التأديب شأنه شأن أحكام المحاكم التأديبية مما تنظم فيه ذات الاستنول العامة التي تنظم تأديب الموظفين بوجه عام من حيث إجراءاته أمام هيئة

تتوافر فيها كافة الضمانات الأساسية للمتهم للدفاع عن نفسه وحرء الاتهام عنه ويستجيب أعضاؤها من اسباب الخبرة وتثيل العنصر القانونى ما يحدو الى الاطمئنان الى سلامة قراراتها ويرغمونها الى مرتبة القرارات القضائية اشبه ما تكون بالاحكام التأديبية ، وعلى أن تكون تلك القرارات مما ينأى عن التعقيب من أية جهة ادارية والا تساوئ مرتبته مع القرار الإدارى الذى لا يجوز الانتجاء فى شأنه مباشرة الى المحكة الادارية العليا وانما يجرى الطعن فيه ابتداء امام المحكة المختصة من محكم مجلس الدولة الاخرى .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان الطاعن ادين تأديبيا من لجنة قضائية مشكلة من أربعة قسوس سندا تشكيلها الجزء الرابع من كتاب تعليم وقوانين كنيسة المثل المسيحى الذى اقرته هيئة المؤتمر السنوى للكنيسة فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٨ وايا كان الراى قانونا فى هذا الكتاب ووجه الالتزام به ، فهو سند المحكمة التى أجريت للطاعن وأساس تشكيل اللجنة القضائية التى انبثق عنها قرار ادانته ، والبادى من ذلك ان قواعد المحاكمات الكنسية التى تنظمها هذا الجزء سواء عند محاكمة الدواعى أو القس رؤيس الدائرة ، تنضى بأن تشكل المحكة من عدد معين من القسوس ، كما تجيز للمتهم فى جميع الأحوال ان يستأنف قضيته امام المؤتمر السنوى الذى يكون حكمه نهائيا . وفى ذلك يبين ان قرارات المحكة أو اللجنة القضائية المشار اليها لا تنزل منزلة الاحكام التأديبية التى يسوغ الطعن فيها مباشرة امام المحكة الادارية العليا ما دام ان تلك اللجنة لم يفرض عليها التزام الاسلوب القضائى المعمول به فى المحكم ولا يتوفر لها من ضمانات الاجراءات والتشكيل ما يدنو مقرراتها الى مرتبة القرار القضائى بكل مقوماته وخصائصه ، بل ان تلك القرارات مما يجرى استئنافه امام هيئة ادارية اخرى خولت النظر فيها وتعديلها، وبهذه المثابة فان هذه القرارات لا تغاير القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية التى ينظم منها اداريا ولا تختلف عنها مرتبة ولا ترقى الى مرتبة الاحكام التأديبية التى يطعن فيها مباشرة امام المحكة الادارية العليا تطبيقا لنص المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم اختصاص المحكة بنظر الدعوى .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أنه على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تلزم بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المختل إليها الدعوى بنظرها . وأنه لأن كان قضاء هذه المحكمة جرى على أنه لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى إلى محكمة الطعن لما ينطوى عليه ذلك من غل يد محكمة الطعن عن أعمال سلطتها التي خولها لها القانون في التعقيب على الأحكام ، إلا أن ذلك لا يحول دون محكمة الطعن بما لها من الهيئة والسلطان إذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أن تلزم بإحالتها إلى المحكمة المختصة تطبيقا للمادة ١١٠ آتمة البيان .

(طعن ١٨٩ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢١)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بالنسبة للمنازعات المتعلقة بتطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ مقصور على القرارات الصادرة بعد العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ — عدم جواز قبول الطعن في القرارات الصادرة قبل العمل بهذا القانون .

ملخص الحكم :

أن أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ التي أجازت الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي بالنسبة للمنازعات المتعلقة بتطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الخاص بحظر تلك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها إنما تسرى بالنسبة للقرارات الصادرة بعد العمل بالقانون في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ أخذا بقاعدة الأثر المباشر للقانون ولا يجوز الطعن في تلك القرارات إذا كانت صادرة قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

(طعن ١٠٤٤ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

قرارات رئيس المحكمة التأديبية بالوقف عن العمل أو غير الوقف عن العمل — قرارات قضائية وليست ولائية — جواز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

أن المطعون ضده قد دفع بعدم جواز الطعن في القرار المطعون فيه أمام المحكمة الإدارية العليا مستندا الى أنه قرار ولائي وليس حكما قضائيا ، وأن الطعن أمام هذه المحكمة مقصورا على الأحكام وحدها طبقا للمادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أن هيئة المفوضين أيضا قد اثارَت هذا الدفع وأسسته على أنه إذا كانت قرارات المحاكم التأديبية بالوقف عن العمل قابلة للطعن في ظل القانون السابق لمجلس الدولة ، فإن مرد ذلك الى أنها كانت تصدر من المحكمة بكلل هيئتها الأمر الذي كان يضمن على هذه القرارات الصفة القضائية فتعد بمثابة الأحكام التي يجوز الطعن فيها ، أما وقد قضى قانون مجلس الدولة الحالي الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في المادة ١٦ منه باستناد الاختصاص بإصدار هذه القرارات الى رئيس المحكمة التأديبية منفردا فلنه والحالة هذه تصبح قرارات ولائية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة مستقر على اختصاصها بنظر الطعون في القرارات التي تصدرها المحاكم التأديبية في الطلبات الخاصة بحد الوقف احتياطيا عن العمل ، ويصرف الجزء الموقوف من المرتب بسبب الوقف عن العمل وذلك لأن هذه الطلبات ان ترتبط بالدعوى التأديبية ارتباط الفرع بالأصل فإن القرارات الصادرة فيها تكون قرارات قضائية لا ولائية — وتستند المحكمة التأديبية اختصاص البت فيها من اختصاصها الاصيل

بنظر الدعوى التأديبية ، ولا يغير من هذا النظر أن المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الحالي قد أسندت اختصاص الفصل في تلك الطلبات الى رئيس المحكمة التأديبية منفردا إذ أن الامر لا يدعو أن يكون تعديلا اجرائيا يستهدف التخفيف عن المحاكم التأديبية حتى لا يكون اختصاصها بذلك على حساب الاتجاز المطلوب للقضايا ، وعلى ذلك يظل القرار الصادر من رئيس المحكمة في الخصوصية المذكورة قرارا قضائيا ويجوز الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا ، ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز الطعن غير قائم على سند صحيح من القانون خليقا بالرفض .

(طعن ١١١٧ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

القرارات التي تصدرها المحاكم التأديبية في شأن طلبات مد الوقف عن العمل وصرف نصف العليل الموقوف بسبب الوقف عن العمل — اعتبارها بمثابة الأحكام القضائية التي يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا في الميعاد المقرر قانونا لارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباط الفرع بالأصل — لا ينال من ذلك ما تقضى به الفقرة (رابعا) من المادة (٤٩) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ في شأن نظام العاملين بالقطاع العام من حظر الطعن على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية في شأن الجزاءات الواردة بالمادة سالفة الذكر قصره على هذه الأحكام دون سواها جواز الطعن في غير هذه الحالات .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي صدر القرار المطعون فيه في ظله تنص في فقرتها الأولى على أن لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العليل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة المشار اليها في المادة ٤٩ من هذا النظام ويترتب على وقف

العلل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ويجب عرض الأمر على المحكة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرير ما تراه فى نصف المرتب الموقوف صرفه والا وجب صرف المرتب كاملا حتى تصدر المحكة قرارها فى هذا الشأن .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكة قد جرى على أن القرارات التى تصدرها المحكم التأديبية فى شأن طلبات مد مدة للوقف وصرف نصف مرتب العامل الموقوف بسبب الوقف عن العمل ، بمثابة الأحكام القضائية التى يجوز الطعن فيها أمام المحكة الادارية العليا فى الجهاد المقرر قانونا لارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباط الفرع بالأصل ولأن المحكة التأديبية تستند اختصاصها بالبت فيها من اختصاصها الاصل بنظر الدعوى التأديبية ولا ينال من ذلك ما تقضى به الفقرة رابعا من المادة (٤٩) من النظام المذكور من أن القرارات الصادرة بالبت فى النظم من الجزاءات وكذلك أحكام المحكم التأديبية الصادرة فى هذا الشأن نهائية عدا تلك التى تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلى الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه فيجوز الطعن فيها أمام المحكة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العامل بالحكم ، وذلك لأن حظر الطعن مقصور — على ما سلف البيان على الأحكام الصادرة فى شأن الجزاءات دون سواها ، وبالتالي فإن الأحكام التى تصدرها المحكم التأديبية فى غير هذه الحالات يجوز الطعن فيها وفقا للقواعد العامة المقررة للطعن فى الأحكام أمام المحكة الادارية العليا اخذاً بأن الحظر من الطعن استثناء من أصل عام لا يسوغ التوسع فى تفسيره .

ومن حيث انه لما كانت المحكة التأديبية لموظفى وزارة الصحة قد قررت بجلستها المنعقدة فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧١ فى الطلب رقم ٣٠٦ لسنة ١٣ القضائية عدم صرف نصف مرتب الطاعن الموقوف صرفه مدة وقفه وذلك بصفة مؤقتة ، وقد طعن السيد . . . فى هذا القرار فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧١ لذلك يكون الطعن خلقا قاتونا بما لا وجه للنقض عليه فى هذا الشأن .

ومن حيث أن القاعدة الأساسية في المحاكم هي تحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان لذوى الشأن وعلى ذلك فإن الأمر اذا يتعلق بصرف أو عدم صرف نصف مرتب العليل الذى يصدر قرار بوقفه عن العمل فإن المشرع اذا انطأ بالحكمة التأديبية أن تقرر ما تراه في صدده فإنه يكون قد أخذ في الاعتبار أنها ستفصل في هذا الأمر بعد أن تكون قد تحسست جوانب الجدية في إمر الوقف في ضوء ما هو منسوب الى العليل الموقف ولن تتمكن من ذلك حقيقة التمكن ما لم تستتبع أو تتيح الفرصة بالأقل للعامل الموقوف أن يبدى وجهة نظره وما قد يكون تحت يده من بيانات مما يكون له تقديره عنما تصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن — ومن ثم كان على المحكمة التأديبية أن تلتزم بوجوب إخطار صاحب الشأن بالجلسة المحددة لنظر الطلب الخاص بنصف مرتبه الموقوف . واذا صدر القرار المطعون فيه دون أن تتيح المحكمة للطاعن فرصة الاطلاع على الأوراق وإبداء دفاعه فإنه يكون قد شابه البطلان لخلاله بضمانة جوهرية تمس حق الدفاع الأمر الذى يتعين معه الحكم بإلغائه وإعادة الطلب الى المحكمة التأديبية للفصل فيه مجدداً من هيئة أخرى بعد إخطار الطاعن وتحقيق دفاعه .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بإلغاء القرار المطعون فيه وإعادة الطلب الى المحكمة التأديبية لوزارة الصحة للفصل فيه .

(طعن ١٨٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٢م)

المبدأ :

القرارات التي تصدرها المحكمة التأديبية في شأن طلبات مد الوقف احتياطياً عن العمل ، وصرف النصف الموقوف صرفه من المرتب هي قرارات قضائية وليست إدارية — أساس ذلك — الأثر المترتب على ذلك — جواز الطعن فيها استقلاً أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن القرارات التي تصدرها المحكمة التأديبية في شأن طلبات مد الوقت احتياطيا عن العمل وصرف النصف الموقوف صرفه من المرتب بسبب الوقف هي قرارات قضائية وليست قرارات ولائية ، اذ تستند المحكمة التأديبية ولاية البت فيها من اختصاص الاصيل بنظر الدعوى التأديبية ، بحكم ارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباط الفرع بالأصل ومن ثم تعد هذه القرارات بمثابة الأحكام القضائية والتي يجوز بهذه المثابة الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الميعاد المقرر قانونا . ولا يغير من هذا النظر أن المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أسندت الاختصاص بالفصل في هذه الطلبات إلى رئيس المحكمة التأديبية منفردا اذ أن الأمر في ذلك لا يبدو أن يكون تعديلا إجرائيا يستهدف التخفيف على المحاكم التأديبية حتى لا يكون اختصاصها بذلك على حساب الاتجاز المطلوب للقضايا مما لا اثر له على طبيعة تلك القرارات وكونها قرارات قضائية تعد بمثابة الأحكام التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا على ما تقدم البيان .

(طعن ١٤٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٤)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — قصره الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على بعض أحكام المحاكم التأديبية دون غيرها — قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — اعاد تنظيم المحاكم التأديبية — اجازة الطعن في أحكام المحاكم التأديبية على إطلاقها — هذا التنظيم الذي ضمننا التنظيم السابق الذي قصر الطعن على بعض الأحكام .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن مريان قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة قد وضع التنظيم التأديبي للمخالفين

بهذه الجهات ، ومن ذلك ان قضى بمحاكمتهم لهم المحاكم التأديبية المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بملعلة تنظيم النيلة الادارية والمحاكمات التأديبية وأحال فى ذلك الى أحكام الباب الثالث من هذا القانون ، وهى الأحكام التى تبين تشكيل وترتيب المحاكم التأديبية ، وتحدد اختصاصها ، وتعيد طريق الطعن فيها وإجراءاته وأحواله ، حيث تنص المادة ٢٢ منه على أن « أحكام المحاكم التأديبية نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها الا أمام المحكمة الادارية العليا ، ويرفع الطعن وفقا لأحكام المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة » ويعتبر من ذوى الشأن فى حكم المادة المذكورة رئيس ديوان المحاسبة ومدير عام النيابة الادارية والموظف الصادر ضده الحكم . وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ، وتضمنت المادة ٤٩ من هذا النظام أحكاما عدلت بعض قواعد التأديب الواردة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، فقد وسعت من اختصاص السلطات الرئاسية بتوقيع الجزاءات التأديبية بينها ضيقت اختصاص المحاكم التأديبية فى هذا المجال ، كما أسندت الى هذه المحاكم ولاية الفصل فى الطعون التى تصدر بتوقيع جزاءات تأديبية لو بالفصل فى الطعون تكون نهائية ، وبالنسبة الى الأحكام التى تصدر بتوقيع عقوبة الفصل من الخدمة على العاملين شاعلى الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه فيجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العادل بالحكم . ومؤدى ذلك أن نظام العاملين بالقطاع العام قد تناول بالتعديل اختصاص المحاكم التأديبية على النحو سالف البيان كما عدل قواعد الطعن فى أحكام هذه المحاكم أمام المحكمة الادارية العليا على خلاف ما يقضى به قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وذلك بأن قصر الطعن على الأحكام التى تصدر بتوقيع جزاء الفصل على العاملين شاعلى الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه وألغاه فيها عدا ذلك ، كما جعل يمعاد الطعن ثلاثين يوما تحسب من تاريخ اعلان الحكم .

ومن حيث أنه اميالا لحكم المادة ١٧٢ من الدستور التى تنص على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات

الإدارية وفى الدعاوى التأديبية ، صدر قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وتناول فى العديد من أحكامه شئون المحاكم التأديبية نقضى فى المادة الثالثة منه بأنها فرع من القسم القضائى بمجلس الدولة ، وعمل بالمادة السابقة تشكيلها بأن جعل جميع أعضائها من المستشارين أو الأعضاء الفنيين بالمجلس ، وبسط فى المادة ١٥ اختصاصاتها فأصبحت تشمل نظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات الإدارية والمالية التى تقع من العاملين الفنيين بالجهاز الإدارى للدولة ، والعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة وما يتبعها ، من وحدات ، والعاملين بالشركات التى تضمن لها الحكومة حداً أدنى من الأرباح ، وأعضاء مجالس إدارات الشركات التعاونية ، وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين ، والعاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى صدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتبتهم خمسة عشر جنيتها شهرياً كما يدخل فى اختصاصها أيضاً الفصل فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، وفى الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام من السلطات الرئاسية . كما نصت المادة ٢٢ منه على أن « أحكام المحاكم التأديبية نهائية » ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحوال المبينة فى هذا القانون ، ويعتبر فى ذوى الشأن فى الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للحسابات ومدير النيابة الإدارية . ونصت المادة ٢٣ على أنه « يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم التأديبية وذلك فى الأحوال الآتية : (١) - (٢) - (٣) - ويكون لذوى الشأن ورئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن فى تلك الأحكام خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم » .

ومن حيث أن الثابت من استقراء نصوص قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وبخاصة نصوصه المتقدم نكرها أن المشرع استهدف إعادة تنظيم المحاكم التأديبية تنظيمها كلياً بتعارض مع الاسم الذى قامت عليها التشريعات السابقة الصادرة فى هذا الشأن ومن بينها تلك التى تضمنها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام

العاملين بالقطاع العام ، اذ نص قانون مجلس الدولة على اعتبار المحاكم المذكورة فرعاً من القسم القضائي بمجلس الدولة ، وترتيباً على ذلك جعل جميع أعضائها من رجال مجلس الدولة ، ومنحها اختصاصات جديدة لم تكن لها من قبل ، فقد قضى بالنسبة للعاملين بالقطاع العام — على ما جرى به حكم المحكمة العليا في الطعن رقم ٩ لسنة ٢ القضائية (تنازع) الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ والذي تأخذ به هذه المحكمة — ثان ولاية المحاكم التأديبية تتناول فضلاً عن الدعوى التأديبية المتبادلة . الاختصاص بالفصل في الطعن في أي جزاء تأديبي صادر من السلطات الرئاسية وكذلك طلبات التعويض المترتبة على الجزاء ، وغيرها في الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي الخاص بإلغاء الجزاء ، وذلك كله بالمخالفة لما تقضي به المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر ثم اردف قانون مجلس الدولة في المادتين ٢٢ و ٢٣ منه أن أحكام المحاكم التأديبية على إطلاقها يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ستين يوماً من تاريخ صدورها ومؤدى ذلك أن قانون مجلس الدولة الجديد قد تضمن تنظيمها خاصاً باختصاص المحاكم التأديبية في شأن تأديب العاملين بالقطاع العام ، وينظر الطعون المقدمة منهم في الجزاءات التأديبية التي توقعها السلطات الرئاسية عليهم والفصل في الطلبات المرتبطة بهذه القرارات ، واجاز القانون الطعن في أحكام المحاكم التأديبية على إطلاقها أمام المحاكم الإدارية العليا دون ثمة تفرقة بين الأحكام الصادرة في شأن العاملين في الدولة أو في القطاع العام أو في غيرها ، وهذا التنظيم الخاص يتعارض في أساسه — على ما سلف بيانه — مع الأحكام الخاصة التي لوردتها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦١ المتقدم ذكره تعارضاً من مقتضاه أن تصبح أحكام القانون المذكورة المتعلقة باختصاص المحاكم التأديبية وباططن في أحكامها ، بلغاة ضمناً بصدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وإذا كان الأمر كذلك فإن الطعن في أحكام المحاكم التأديبية الذي كانت تجظره المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر يصبح جائزاً قانوناً طبقاً لأحكام قانون مجلس الدولة .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

نصت المادة ٨٢ من نظام المبلين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على المبلين بالقطاع العام ، كما حددت المادة ٨٤ من ذات النظام السلطات التي عقد لها القانون الاختصاص في توقيع هذه الجزاءات وتلك التي ناط بها القانون التنظيم اليها من توقيع هذه الجزاءات في البنود من ١ - ٦ ، ونصت الفقرة الثالثة من البند الخامس من تلك المادة على أنه في جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بلبت في النظام وكذلك احكام المحكم التأديبية نهائية - المقصود بنهائية الحكم التأديبي في مفهوم الفقرة الثالثة المشار اليها هي قابلية الحكم للتنفيذ حتى ولو طعن فيه امام المحكة الادارية العليا ما لم تابر دائرة فحص الطعون بغير ذلك - الدفع بعدم جواز نظر الطعن امام المحكة الادارية العليا نهائية الحكم الصادر من المحكة التأديبية دفع غير صحيح - لسامى ذلك أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضى كقاعدة عامة وبصرح النص في المادتين ٢٢ ، ٢٣ على جواز الطعن في احكام المحكم التأديبية في الاحوال المبينة فيها ولم تتجه ارادة المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الى إلغاء طريق الطعن المذكور صراحة او ضمنا .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفع بعدم جواز نظر الطعن بمقولة ان الحكم المطعون فيه نهائى ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بالتطبيق لحكم المادة ٨٤ من نظام المبلين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى صدر الحكم المطعون فيه في ظل العمل بأحكامه فانه يبين من الرجوع الى المادة ٨٢ من هذا القانون انها اوردت في فقرتها الاولى الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على المبلين في شركات القطاع العام كما حددت في فقرتها الثانية الجزاءات التي يجوز توقيعها على من كان منهم شاغلا لاحدى الوظائف العليا ، ثم حددت المادة ٨٤ من ذلك النظام السلطات التي عقد لها القانون الاختصاص في توقيع هذه الجزاءات وتلك التي ناط بها القانون التنظيم اليها من توقيع هذه الجزاءات فنصت على ان يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية كما يلى :

١ - لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه توقيع جزاء الإنذار لو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما

ويكون التظلم في توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوما في تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٢ - لرئيس مجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها توقيع اى من الجزاءات التأديبية الواردة في البند من ١ - ٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ .

ويكون التظلم في توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس إدارة الشركة وذلك خلال خمسة عشر يوما في تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وتعرض التظلمات الموقعة من رئيس مجلس الإدارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الإدارة للنظر في هذه التظلمات ويكون من بين اعضائها عضو تختاره اللجنة النقابية .

٣ - المحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من ١ - ١١ من المادة ٨٢ ويكون التظلم من هذه الجزاءات امام المحكمة الإدارية العليا .

٤ - لمجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا اعضاء مجلس الإدارة المنتخبين والمنتخبين واعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية توقيع اى من الجزاءات في المادة ٨٢ من هذا القانون .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات امام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٥ - لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس واعضاء مجلس إدارة الشركة توقيع احد جزاءى التنبيه واللوم وله توقيع اى من الجزاءات الواردة في البنود من ١ - ٨ على اعضاء مجلس إدارة (م - ٢٨ - ج ١٥)

التشكيلات النقابية فيما عدا جزء الوقت فيكون بناء على حكم من السلطة القضائية المختصة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البتود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية .

٦ - للمحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية توقيع جزاء الإحالة إلى المعاش أو الفصل من الخدمة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان العامل بالحكم .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضى كعادة عامة وبصريح النص في المادتين ٢٢ ، ٢٣ منه على جواز الطعن في أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال التي يكون فيها الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله ، وفي حالة وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات اثر في الحكم وفي حالة صدور الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه . ويبين من استقراء القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع لم تتجه إرادته إلى إلغاء طريق الطعن المذكور فلم ينص القانون ثمة نصا نسخا صريحا أو ضميا بهذا الإلغاء . كما جاءت نصوص القانون وأعماله التفسيرية واضحة الدلالة في الإبقاء على هذا الوجه من الطعن ، فقد اقتصر نص المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في بنودها الستة على تحديد السلطة المختصة بنظر التظلم من الجزاءات الموقعة . فنصت هذه المادة في البند الأول منها على أن يكون التظلم من توقيع الجزاءات التي يصدرها شاغلوا الوظائف العليا

الى رئيس مجلس الإدارة وقضت في البند الثاني منها بان يكون النظام من توقيع الجزاءات التي يصدرها رئيس مجلس الإدارة الى رئيس مجلس ادارة الشركة أو تعرض هذه التظلمات على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الإدارة للنظر فيها ، وأورد كل من البندين الثالث والسادس منها ان النظام من الجزاءات التي توقعها المحكمة التأديبية يكون لمام المحكمة الإدارية العليا ، وأشار كل من البندين الرابع والخامس الى ان النظام من الجزاءات التي يوقعها كل من مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العمومية للشركة يكون امام المحكمة التأديبية المختصة . ومؤدى النصوص السابقة ان المشرع استهدف بحسب تنظيم مرحلة النظام من الجزاء الموقع على العامل وترك أمر تنظيم مرحلة الطعن القضائي فيها تصدره السلطات الرئاسية سالفة الذكر من قرارات وما تصدره المحاكم التأديبية من احكام للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

وليس ادل على اتجاه المشرع الى اجازة الطعن في احكام المحاكم التأديبية ما نصت عليه المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه من ان تعفى من الرسوم الطعون التي تقدم ضد احكام المحاكم التأديبية اذ لو كان المشرع قد اتجه قصدته الى حظر هذا الطعن والاكتفاء بمرحلة النظام لما نص فيها على رسوم الطعون . ويستند هذا النظر ان احد اعضاء مجلس الشعب ابدى - على ما جاء بمضبطة الجلسة السادسة والسبعين في ٢١ من مايو سنة ١٩٧٨ ص ٢٩ عند مناقشة الفقرة الثانية من البند الخامس من المادة ٨٤ (التي أصبحت الفقرة الثانية من المادة المذكورة ولكن الاخوة القانونيين ذكروا ان القانون العام هو الذي ينظم اجراءات الطعن ولذلك فانه يعدل عن اقتراحه بحيث يحذف الجزء الاخير من هذه الفقرة حتى يكون هناك انساق بين القانونين ولم يجادل أحد فيما اثر من ان القانون العام هو الذي ينظم اجراءات الطعن ، بما يفيد ان هذا المبدأ كان امراً مسلماً لا اعتراض عليه ولا رغبة في العدول عنه واذا كان مجلس الشعب لم يوافق على الاقتراح الخاض بخلف الفقرة المشار اليها فان ذلك لا يقال من سيادة المبدأ المذكور ولا يتجلى منه في شيء .

ومن حيث أن ما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الخامس - من المادة ٨٤ سالف الذكر - من أنه « وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة باليت في التظلم وكذلك احكام المحاكم التأديبية نهائية » ولا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ، ذلك أن مجرد وصف الأحكام التأديبية بأنها نهائية لا يعنى في مفهوم قانون مجلس الدولة الذي أنشأ المحاكم التأديبية ونظم طرق الطعن في احكامها اسياغ حصانة تعصم هذه الأحكام من الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا . فقد نص هذا القانون في المادة ٢٢ منه على أن احكام المحاكم التأديبية نهائية ومع ذلك اجاز القانون في هذه المادة والمادة التالية لها ، الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ، فنهائية الأحكام في مفهوم قانون مجلس الدولة هي قابليتها للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا . . الا اذا ابرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك على ما نصت الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة ، وهي بذلك تختلف عن الأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيها التي اشارت اليها المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر وهي تلك التي استنفذت مراحل الطعن او انتهت مواعيد الطعن فيها بالنسبة لها . ولو شاء المشرع في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أنف الذكر الخروج على احكام قانون مجلس الدولة في هذا الشأن لما اعياء النص الصريح على عدم جواز الطعن في احكام المحاكم التأديبية . وبهذه المثبة تكون النهائية المقصودة في حكم المادة ٨٤ من نظام العاملين في القطاع العام المشار اليه هي تقليلة الأحكام التأديبية للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ما لم تابر دائرة فحص الطعون بغير ذلك »

ومن حيث أن هذا الفهم لتهائية الأحكام التأديبية في حكم الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المتعار اليه يتسق مع مفهوم النهائية الذي نصت عليه هذه الفقرة للقرارات الصادرة باليت في التظلم ، ذلك أن مؤدى هذه النهائية أن قرار توقيع الجزاء استنفذ مراحل إصداره والتظلم منه بمعرفة السلطة الرئاسية وغدا قليلا للتنفيذ وذلك دون إخلال بحق الطعن فيه أمام المحاكم التأديبية اعمالا لما تقتضى به المادة ٦٨ من

المستور من أن التقاضى حق مصون ومنقول للناس كافة ، وإن لكل مواطن حق اللجوء الى قاضية الطبيعى ويحظر النص من شأنه أن يؤدى الى أن المشرع خالف حكم الدستور بالنص على حظر التقاضى بالنسبة للقرارات الصادرة بالبت فى التظلمات المشار اليها حين نص فى الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المشار اليها على أنها نهائية وهو ما لم يتجه المشرع اليه التزاما بحكم الدستور .

ومن حيث أن القول بأن نهائية الحكم التأديبى فى مفهوم الفقرة الثالثة المشار اليها تعنى عدم جواز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا يؤدى الى نتيجة غين منطقية وتفرقة شاذة تلباها روح التشريع ، وهى أن يصبح للنهائية فى حكم الفقرة المذكورة معنيان متباينان أحدهما يدل على استفاد مراحل إصدار القرار من السلطة الرئاسية وجواز الطعن فيه قضاء ، ويدل الآخر على عدم جواز الطعن فى الحكم التأديبى أمام المحكمة الإدارية العليا ويصبح بهذه المثابة من صدر فى حقه قرار تأديبى وتظلم منه للسلطة الرئاسية وفقا لحكم البندين ١ ، ٢ من المادة ٨٤ فى مركز اسمى وحماية قضائية أشمل من ذلك الذى قررت المادة المذكورة فى البند الرابع منها أن يكون التظلم من القرار التأديبى الصادر من السلطات الرئاسية أمام المحكمة التأديبية .

ومن حيث أنه بالإضافة الى ما تقدم فإنه ليس فيما تضمنته الفقرة الثالثة من البند الخامس المشار اليه من عدم النص على نهائية أحكام المحاكم التأديبية الصادرة فى التظلم فى توقيع الجزاءات المشار اليها فى الفقرة الأولى من هذا البند ثمة دلالة على أن الأحكام التأديبية الصادرة فى التظلم من الجزاءات المشار اليها فى البند الرابع من المادة المذكورة نهائية بمعنى أنه لا يجوز الطعن فيها لا دلالة فى ذلك لأن المشرع قد استهدف من نهائية الأحكام التأديبية على ما سلف البيان قابليتها للتنفيذ بالرغم من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم توقف دائرة فحص الطعون تنفيذها فقد وضع المشرع فى حسبلته أزاء تقاوت منزلة العاملين ومركزهم الوظيفى والتياى لثر المهادرة الى تنفيذ الجزاءات الموقعة عليهم على حسن سمن العمل

نراي ان تكون القرارات الصادرة من السلطات الرئيسية بالبت في التظلم واحكام المحاكم التأديبية قابلة للتنفيذ قبل استفاد مراحل الطعن فيها لو فوات مواعيد هذا الطعن وذلك بالنسبة لجميع العاملين عدا رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة واعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقلية المنصوص عليهم في الفقرة الاولى من البند الخامس من المادة ٨٤ عقد رأت ان مصلحة العمل تقتضي عدم المبادرة الى تنفيذ الجزاءات عليهم قبل ان تحوز قوة الشيء المحكوم فيه بتأييدها من المحكمة الادارية العليا او بفوات مواعيد الطعن فيها امام هذه المحكمة .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب يكون النعم بعدم جواز الطعن في الحكم المطعون فيه على غير اساس من القانون ويتمين رفضه .
(طعن ٢٣٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/١٠)

تاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

المحاكم التأديبية التي يطعن في احكامها امام المحكمة الادارية العليا — تشمل في عمومها كل ما نصت القوانين على بقاءه من المجالس والهيئات التأديبية الاستئنافية .

ملخص الحكم :

انه ينبغي في تفسير عبارة « المحاكم التأديبية » التي نصت المادة ١٥ من مجلس الدولة على ان يطعن في احكامها امام المحكمة الادارية العليا وقد وردت عامة غير مخصصة ومطلقة غير مقيدة اخذها بوسع الدلالات واممها واكثرها شمولاً لأن المشرع حين عبر بالمحكمة التأديبية لراد بها الاستغراق والعموم ولا شك ان تلك العموم يتناول كل ما نصت القوانين على بقاءه من المجالس والهيئات التأديبية والاستئنافية باعتبارها كلها هيئات تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية تباهاً ويمكن تشبيهها بالمحكمة .

(طعن ٩٢٥ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٦)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

قرارات مجلس التأديب — اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون المقدمة ضدها دون محكمة القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

ان قرارات مجالس التأديب وإن كثرت في حقيقتها قرارات إدارية إلا أنها أشبه ما تكون بالأحكام وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن يسرى عليها ما يسرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بحيث يكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا مباشراً وقد تضمن القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات ما يؤكد ذلك بالنسبة إلى القرارات التي تصدر من مجلس التأديب المنصوص عليه فيه إذ نص في المسادتين ٨٠ ، ١٠٢ منه على أن « تسرى بالنسبة للمحاكمة أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ » وجاء بمذكرته الإيضاحية أن المادة ١٠٢ (تضمنت تشكيل مجلس التأديب لموظفي الجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس وقد رأى أن يكون من درجة واحدة تتشابه مع الوضع العام لموظفي الدولة من حيث المحاكمة فأكبر هذا النص التزام قانون تنظيم الجامعات لذات الأصول العامة التي تنظم تأديب الموظفين بوجه عام من حيث قعره على درجة واحدة أمام هيئة تتوافر فيها الضمانات وتتشابه مع هذا الأصل يجوز الطعن في قراراتها أمام المحكمة الإدارية العليا وفقاً لأحكام المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الذي أجال إليه القانون المذكور — وتقضى هذه المادة بأن (أحكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها إلا أمام المحكمة الإدارية العليا) .

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

قرارات هذه المجالس والهيئات تعد قرارات قضائية — اجازة عرضها على هيئة تاديبية عليا يجعلها بمنزلة الأحكام التاديبية — قبول الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر من الهيئات المذكورة هو في حقيقته قرار قضائي بكل مقوماته وخصائصه وما يعرض له هذا القرار القضائي من خصوصية يتصدى لحسمها ومن عقوبة يتولى ايقاعها لا شبهة في أنه يظهر هذا النظر ومن ثم ماذا اجاز الشارع الطعن فيه أمام هيئة تاديبية عليا كان هذا القرار بمنزلة الحكم التاديبى ويسرى عليه حكمة من حيث اعتباره قضاء لا يجوز الرجوع فيه أو التظلم منه وإنما ... يقبل الطعن فيه أمام الجهة التى يطعن أمامها في لحكام المحاكم التاديبية وهى طبقا لنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة المحكمة الادارية العليا .

(طعن ٩٩٥ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٦)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

قرارات مجالس التاديب — في حقيقتها قرارات قضائية — الطعن في القرارات الصادرة من مجالس التاديب — اختصاص المحكمة الادارية العليا بها .

ملخص الحكم :

ان قرارات مجالس التاديب هي في حقيقتها قرارات قضائية اذ به ما تكون بالأحكام وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان يسرى عليها ما يسرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التاديبية فلا يجوز الطعن فيها إلا أمام المحكمة الادارية العليا عملا بنص المادة ٢٢ من قانون النيابة الادارية .

(طعن ١٦٢٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٦)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

المحكمة الإدارية العليا — اختصاصها — قرارات مجالس التأديب
التي لا تخضع لتصديق من جهات إدارية عليا — قضاء المحكمة الإدارية العليا
السابق كان يجرى على أساس اختصاصها بنظر الطعون في قرارات مجالس
التأديب التي لا تخضع لتصديق من جهات إدارية عليا — أساس هذا القضاء
أن قرارات مجالس التأديب وإن كانت في حقيقتها قرارات إدارية صادرة
من لجان إدارية إلا أنها تشبه ما تكون بإحكام المحاكم التأديبية التي تختص
المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن فيها — أساس ذلك : ١ — أن قرارات
مجالس التأديب تماثل الأحكام التأديبية من حيث أنها جيمعا تتضمن جزاءات
تأديبية في مواظبات مسلكية تنشأ في حق المملوكين الصادرة في شأنهم مراكز
قانونية جديدة ما كانت لتنتج من غيرها ٢٠ — اختصار مراحل التأديب
حرصا على سرعة الفصل في المخالفات التأديبية وحسن سير الجهاز
الحكومي ٢٠ — أوحيد جهة التعقيب النهائي على الجزاءات التأديبية في
جهة واحدة هي المحكمة الإدارية العليا حتى تكون كلمتها هي القول الفصل
في تاصيل أحكام القانون الإداري وتنسيق مبادئه .

نشأة المحاكم التأديبية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والمخصوص
عليها بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — لم يبق خاضعا لنظام
مجالس التأديب التي كانت قائمة في ظل القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سوى
عدد قليل من الجهات الإدارية التي تنظم شئونها قوانين خاصة وأصبح
التكثيف منها من درجة واحدة — لم تعد مبررات واقعية أو قانونية لقضاء
المحكمة الإدارية العليا السابق في هذا الشأن — دستور ١٩٧١ قصد
استحداث المادة ١٧٢ ومقتضى بأن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة
وتختص بالفصل في المنازعات الإدارية والدعوى التأديبية — المواد ٧-١٠ —

١٥-٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المستقل من
نصوص قانون مجلس الدولة ان المشرع اعاد تنظيم المسطرة التأديبية على
نسق جديد وجعل المحكمة التأديبية بمسألة كلها من قضاء وتختص بالمسألة
التأديبية للعاملين الذين يحاولون اليها من النيابة الإدارية كما تختص بالطعون
في القرارات التأديبية التي توقعها جهات العمل على العاملين بها سواء
عن طريق السلطة الرئاسية مباشرة او عن طريق مجلس تأديب حسب التنظيم
القانوني للتأديب في كل جهة - اساس ذلك حسباتها جزاءات تأديبية صادرة
عن سلطة تأديبية .

تعتبر قرارات مجالس التأديب قرارات تأديبية صادرة عن جهات
العمل يجوز للعاملين الذين صدر متضمنهم هذه القرارات الطعن فيها امام
المحكمة التأديبية المختصة وليس امام المحكمة الإدارية العليا - اساس
ذلك : الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ والبندين تاسعا وثالثا عشر من المادة
١٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

قرارات مجالس التأديب وان كانت تعتبر من القرارات الإدارية الصادرة
من لجان إدارية ذات اختصاص قضائي التي يجوز الطعن فيها امام محكمة
القضاء الإداري طبقا للمادة ١٠ البند الثاني والمادة ١٣ من قانون مجلس
الدولة إلا ان هذه القرارات صادرة من سلطة تأديبية لا اثر المقتضى على ذلك
اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعن في هذه القرارات .

لا يقع من الطبيعة الإدارية للقرارات الصادرة من مجالس التأديب
ولا يجعلها احكاما تماثل تلك التي تصدر من المحاكم او الجهات القضائية
الأخرى ما نص عليه قانون المسطرة القضائية رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ من أنه
لا توقع عقوبات الا بحكم من مجلس التأديب - اساس ذلك الاستقلال الذي
كله حكم يعتبر حجة لفظية داخلية - الميزة في التفسير بالمعنى دون
اللفظ والباقي - مجالس التأديب شتاتها شأن كثير من اللجان الاختصاصية
ذلك الاختصاص القضائي قد يرأسها او يشترك في عضويتها عضو أو أكثر

من الجهات القضائية فهي لجان ادارية تَن تَشكيلها ليس قضائيا صرفا وانما يشترك فيه عنصر من عناصر الإدارة العامة وهي ذات اختصاص قضائي لأن عملها من طبيعة النشاط القضائي .

القضاء الإداري حسم منذ نشأته موضوع تكليف القرارات الصادرة عن اللجان المذكورة بأنها قرارات ادارية — تبني المشرع هذا التكليف في قوانين مجلس الدولة المتعاقبة بدءا من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ حتى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بنصه على اختصاص محاكم مجلس الدولة وحدها بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائي وقد آل هذا الاختصاص بالنسبة لجالس التاديب من محكمة القضاء الإداري الى المحكمة التأديبية المختصة .

الظمن في قرار مجلس تاديب أمام المحكمة الإدارية العليا — الحكم بعدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الظمن وإحالة الى المحكمة التأديبية المختصة — المادة ١١٠ مرفعات .

ملخص الحكم :

من حيث ان قضاء المحكمة الإدارية العليا كان قد جرى على التحكم باختصاصها بنظر ما يقدم اليها من طعون في قرارات مجالس التاديب التي لا تخضع لتصديق من جهات ادارية عليا ، وقام هذا القضاء على أن قرارات مجالس التاديب وان كانت في حقيقتها قرارات ادارية صائفة من لجان ادارية الا انها اشبه ما تكون باحكام المحاكم التأديبية التي تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر الظمن فيها طبقا للمادة الخامسة عشر من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن مجلس الدولة ، وأن هذا النظر يجد سنده القانوني في أن قرارات مجالس التاديب تماثل الاحكام التأديبية من حيث انها جميعا تتضمن جزاءات تأديبية في مؤاخذات منسكية تنشئ في حق العاملين الصادرة في شأنهم مراكز قانونية جديدة ما كانت لتنشأ من غيرها كما يجد سنده من حيث الملازمة التشريعية في تقريب نظام التاديب الذي كان معمولاً به في الاقليم السوري اiban الوحدة ، الى نظام التاديب المعمول به في مصر المستحدث بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ . بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية ، وفي اختصار مراحل التاديب حرصا على سرعة

الفصل في المخالفات التأديبية وحسن سير الجهاز الحكومي ، وفي توحيد جهة التعقيب النهائي على الجزاءات التأديبية في المحكمة الإدارية العليا حتى تكون كلمتهما القول الفصل في تأصيل أحكام القانون الإداري وتنسيق مبادئه .

ومن حيث أنه بعد أن انفصلت الوحدة السياسية بين مصر وسوريا ، وأقيمت مجالس التأديب الابتدائية والاستئنافية التي كانت تختص بالمحاكمة التأديبية للموظفين طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة وحلت محلها في هذا الاختصاص المحاكم التأديبية المنشأة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية ، ومن بعدها المحاكم التأديبية المفصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ولم يبق خاضعا لنظام المساطة أمام مجالس التأديب سوى عدد قليل من الجهات الإدارية التي تنظم شئونها قوانين خاصة ، وكثير من هذه المجالس أصبح من درجة واحدة ، لم تعد ثمة مبررات واقعية أو قانونية لقضاء المحكمة السابق في هذا الشأن ، وبالإضافة الى ذلك فإن دستور جمهورية مصر العربية الصادر في الحادي عشر من سبتمبر سنة ١٩٧١ قد استحدث في المادة ١٧٢ منه نصا يقضى بأن (مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة . ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى) وتطبيقا لهذا النص الجديد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة متضمنا النصوص الآتية :

المادة ٧ — تتكون المحاكم التأديبية من : ١ — المحاكم التأديبية للمعاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم . ٢ — المحاكم التأديبية للمعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث ومن يعادلهم ، ويكون لهذه المحاكم السخ .

المادة ١٠ — تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :

أولا :

ثانيا :

ثالثا :

رابعا :

خامسا :

سادسا :

سابعاً :

ثامنا : الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من لجان
إدارية ذات اختصاص قضائي فيما عدا الخ .

تاسعا : الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات
النهائية للسلطات التأديبية .

عاشرا :

حادي عشر :

ثاني عشر : الدعاوى التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون .

ثالث عشر : الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع
المسلم في الحدود المقررة قانونا .

رابع عشر :

ويشترط في طلبات الخ

المادة ١٥- استختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن
المخالفات المالية والإدارية التي تقع من :

أولا : العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة
ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات
العامة وما يتبعها من وحدات وبالشركات التي تضم لها الحكومة حدا أدنى
من الأرباح .

ثانيا : أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النعلبية المشكلة طبقا لقانون
العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٦٣ المثير اليه .

ثالثا : العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديدها قرار رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا .
كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها فى البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة .

المادة ٢٢ - لحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحوال المبينة فى هذا القانون .

ويعتبر من ذوى الشأن فى الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للحسابات ومدير النيابة الإدارية . وعلى رئيس هيئة مفوضى الدولة بناء على طلب من العامل المفضول ان يقيم الطعن فى حالات الفصل من الوظيفة .

المادة ٢٣ - يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم التأديبية وذلك فى الأحوال الآتية :

١ - ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ - . . . ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة ان يطعن فى تلك الاحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التى يوجب عليه القانون فيها الطعن فى الحكم . أما الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى فى الطعون الخ .

ومن حيث ان المستفاد من النصوص المتقدمة ان المشرع اعاد تنظيم المسألة التأديبية للعاملين فى الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وذلك على نسق جديد ، جعل المحكمة التأديبية ، مشكلة كلها من قضاء ، تختص بالمسألة التأديبية للعاملين الذين يحاولون اليها من النيابة الإدارية ، كما تختص بالطعون فى الجزاءات التأديبية التى توقعها جهات العمل المشار اليها على العاملين بها سواء عن طريق السلطة الرئاسية مباشرة أو عن طريق مجلس تأديب حسب التنظيم القانونى للتأديب فى كل جهة بحسبانها جميعها جزاءات صادرة عن سلطة تأديبية ، واحكام المحاكم

التأديبية التي تصدر في الدعاوى أو الطعون التأديبية يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا من ذوى الشأن الذين حددهم القانون وفى الحالات المبينة به

ومن حيث أنه فى ضوء التنظيم الجديد للتأديب المشار اليه ، تعتبر قرارات مجالس التأديب قرارات تأديبية صادرة عن جهات الملئ ، يجوز للمدعين الذين صدرت ضدهم هذه القرارات الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية المختصة وليس أمام المحكمة الإدارية العليا وذلك طبقا لنصوص الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ ، والبندين تاسعا وثلاث عشر من المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة المسالف الإشارة إليها ، ويجدر بالملاحظة أن قرارات مجالس التأديب وإن كانت تعتبر من القرارات الإدارية الصادرة من لجان إدارية ذات اختصاص قضائى ، التى يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإدارى طبقا للباب العاشر البند ثامنا والمادة الثالثة عشر من قانون مجلس الدولة المشار اليه ، إلا أن هذه القرارات صادرة من سلطة تأديبية ، وبهذه الصفة يكون الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية طبقا للنصوص المشار إليها وطبقا للقاعدة العامة فى تفسير القوانين التى تنص بأن النص الخاص يقيد النص العام ، وإذا فهم تخرج تبعا لذلك عن اختصاص محكمة القضاء الإدارى التى خصها قانون مجلس الدولة بالمسائل المنصوص عليها فى المادة العاشرة منه. عدا ما تقتضى به المحاكم الإدارية والمحكم التأديبية .

ولا يفرض من الطبيعة الإدارية للقرارات الصادرة من مجالس التأديب ولا يجعلها أحكاما تماثل تلك التى تصدر من المحاكم أو الجهات القضائية الأخرى ، ما نصت عليه المادة ١٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية من أنه (لا توقع العقوبات إلا يحكم من مجلس التأديب) فمجرد الاستناد الى كلمة حكم يعتبر حجة لفظية داحضة لما هو مسلم به من العبرة فى التفسير بالمعنى دون اللفاظ والمباني ، وما نصت عليه المادة ١٦٧ من القانون المذكور من تشكيل مجالس التأديب الخاص بوظائف المحاكم والنيابات برئاسة أحد أعضاء الهيئة القضائية واشتراك عضو من النيابة العامة وعضو من الإدارة العامة (كبير الكتل أو كبير المحضرين أو رئيس

العلم الجنائي) وواضح من هذا التشكيل غلبة العنصر القضائي ، ذلك ان مجالس التأديب المشار اليها شأنها شأن كثير من اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي قد يرأسها او يشترك في عضويتها عضو او اكثر من الهيئات القضائية مثل لجان فحص الطعون الانتخابية لعضوية مجلس الشعب ، فهي لجان ادارية لان تشكيلها ليس قضائيا صرفا وانما يشترك فيه عنصر من الادارة العامة ، وهي ذات اختصاص قضائي لان عملها من طبيعة النشاط القضائي ، وقد حسم القضاء الإداري منذ نشأته موضوع تكليف القرارات الصادرة عن اللجان المذكورة بأنها قرارات ادارية ، وتبنى المشرع هذا التكليف في قوانين مجلس الدولة المتعلقة بدءا من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ حتى القانون الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وذلك بنصه على اختصاص محاكم مجلس الدولة وحدها بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائي وقد ال هذا الاختصاص بالنسبة لمجالس التأديب من محكية القضاء الإداري الى المحكية التأديبية المختصة كما سلف البيان .

ومن حيث ان قرار مجلس التأديب المطعون فيه خاص بموظف من غير مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم فمن ثم يكون الاختصاص بنظره للمحكمة التأديبية بالإسكندرية الخاص بالمعاملين من المستويات الاولى والثاني والثالث ومن يعادلهم ، وذلك طبقا للمادة ٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٣ الخاص باتشاء محكمة تأديبية بمدينة الاسكندرية : ويتمين لذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة الادارية العليا نوعيا بنظر الطعن المثل والامر باحالته الى المحكمة التأديبية بالإسكندرية للمعاملين من المستويات الاولى والثاني والثالث عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(طعن ٢٤٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧) .

تعليقي :

يلاحظ بما قضت به الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٩٨٤/١٢٦ في هذا الشأن . وقد سبق الإشارة الى حكمها تحت موضوع « تأديب » .

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

الهيئات التأديبية التي تتعدد درجاتها — أنفى الى المحاكم التأديبية منها الى الجهات الإدارية — لا تصدر قرارات ادارية لأن القرار الإدارى يجوز سحبه — تطبيق ما تقدم على الهيئات التأديبية للقطاعات الطبية — انقضاء الولاية للمحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن المقدمة ضد قراراتها .

ملخص الحكم :

ان الهيئات التأديبية التي تتعدد درجاتها لا يقال فى شأنها انها تصدر قرارات ادارية لان تعدد درجاتها يجعلها مقالة فى تنظيمها على قرار المحاكم التي يطعن فى احكام درجاتها الدنيا امام المحاكم العليا نهى بهذا الترتيب أنفى الى المحاكم التأديبية منها الى الجهات الإدارية — ولا شك فى أن الهيئات التأديبية للقطاعات الطبية وهى تشعت فى بعض الفروض بهيئة محكمة نقض لا يمكن اعتبار انقرار الصادر منها قرارا اداليا لأن القرار الإدارى يجوز سحبه وهذا ممتنع بالبداية بالنسبة الى قرارات تلك الهيئات وافن لا يجوز اصطناع تفرقة لا سند لها بين متساويين لمجرد ان محل التأديب هو فرد من الافراد لا أحد الموظفين . فاذا كان قضاء المحكمة العليا قد اطرده على انقضاء الولاية للمحكمة العليا بنظر الطعن المقدم من الموظف العام بشأن القرارات الصادرة من مجالس التأديب الاستئنافية ، فلن تفسر النظرة الى طبيعة قرارات هذه المجالس بسبب كون الشخص محل التأديب موظفا أو فردا هو من الامور التي لا تبرر هذه المعاييرة فى التكيف ولا تفسر هذا الانتقال غير المنطقى من كحة الحكم الى كيف القرار الإدارى .

(طعن ٩٩٥ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٦)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

احكام المحاكم التأديبية الصادرة فى حدود اختصاصها هى وحدها التي تنحصر عنها ولاية التعميق المقررة للمحكمة الإدارية العليا — خضوعها لهذا التعميق متى جاوزت حدود اختصاصها .

(م — ٢٩ — ج ١٦)

ملخص الحكم :

ان احكام المحاكم التأديبية النهائية الصادرة فى حدود اختصاصها المنصوص عليه فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ هى وحدها التى ينحصر عنها ولاية التعقيب المقررة للمحكمة الادارية العليا ، لما اذا جاوزت المحكمة التأديبية اختصاصها المنوه عنه وقضت فيها لا تختص به ، فان حكمها فى هذه الخصوصية يخضع لتعقيب المحكمة الادارية العليا اذ حظر الطعن فى تلك الاحكام جاء استثناء من الاصل المقرر فى قانون مجلس الدولة ، وبالتالي ينصرف فقط الى الاحكام الصادرة من المحكمة التأديبية فى حدود اختصاصها المقرر بنظام العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه بلغاء قرار الفصل تكون الرابطة الوظيفية وكنها لا زالت قائمة بين العامل والجهة التى يعمل بها بكافة آثارها الا ان ذلك ليس من شأنه ان يعيد للعامل حقه فى الحصول على مرتبه طوال مدة فصله تلقائيا ذلك لان الاصل فى المرتب انه مقابل العمل ولما كان قد حيل بين العامل وبين ادائه العمل المنوط بفصله وحرمت الجهة التى يعمل بها من خدماته طوال مدة الفصل ، فان العامل ينشأ له مجرد حق فى التعويض عن فصله اذا ما توافرت عناصره واركانه .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد تصدى لمرتب المدعى مدة فصله وقضى باحقية المدعى فيه على حين انه يعتبر من عناصر التعويض عن قرار الفصل الذى قد يستحقه المدعى فان المحكمة التأديبية تكون جاوزت اختصاصها ويتعين لذلك القضاء بلغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من استحقاق المدعى لمرتبه عن مدة فصله .

(طعن ٩٤٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

حكم المحاكم التأديبية التي اعتبرها المشرع نهائية هي تلك التي تتناول موضوع الجزاءات التي وقعتها الجهات الرئاسية أو التي تتضمن توقيع جزاءات — اذا تجاوزت المحكمة ولايتها انتهى عن حكمها وصف احكام التأديب التي لا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان مبنى الدفع بعدم جواز نظر الطعن ان المادة ٤٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تقضى بأن احكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا الا بالنسبة للاحكام التي تصدر بتوقيع جزاء بالفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه واذا كان الامر كذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وكان الطاعن من العاملين بالفئة التاسعة وهى من وظائف المستوى الثالث ، فان الطعن بهذه المثابة يكون غير جائز قانونا . وهذا الدفع مردود ، وذلك ان المعنى المتبادر من احكام الفقرات ثانيا وثالثا ورابعا من المادة ٤٦ سالفه الذكر ان احكام المحاكم التأديبية التي اعتبرها المشرع نهائية هي تلك التي تتناول موضوع الجزاءات التي توقعها السلطات الرئاسية وتعمق فيها المحكمة على مدى سلامة هذه الجزاءات فى الواقع والقانون بوصفها محكمة طعن ، وكذلك الاحكام الصادرة منها بتوقيع الجزاءات بوصفها محكمة تأديب مبتدأ ، وبناء على ذلك فان النص على نهائية احكام المحاكم التأديبية وحظر الطعن فيها فهم المحكمة الإدارية العليا عدا تلك التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه لا ينصب الا على الاحكام التي عنفها المشرع على النجوى المشار اليه ، اخذا فى الاعتبار ان هذا الحظر استثناء من القاعدة العامة التي قررتها المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي صدر الحكم المطعون فيه فى ظله

والتي تقابل المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة القائم الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وهى اباحة الطعن فى احكام المحاكم التأديبية بصفة عامة امام المحكمة الادارية العليا دون ثمة تخصيص ، وإن الاصل أن يفسر النص الاستثنائى تفسيراً ضيقاً دون توسع . ولما كان الامر كذلك ولكن المشرع قد حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية ونالط بالنيابة الادارية الاختصاص بلقافة الدعوى التأديبية امامها ، ولم يخول المحكمة التأديبية من تلقاء نفسها وهى بصدد الفصل فى طعن مقام امامها من أحد العاملين فى جزاء موقع عليه من السلطات الرئاسية أن تحرك الدعوى التأديبية امامها ضده وتقتل فيها ، ولم يخول القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر — المحكمة التأديبية الاختصاص بتأديب العاملين — المستوى الثالث — شأن المدعى — وانما نالط هذا الاختصاص بالسلطات الرئاسية على ما انطوت عليه المادة ٤٩ من القانون المذكور ، فان المحكمة اذا ما تجاوزت حدود ولايتها فى هذا الشأن وخرجت عليها انتفى عن حكمها وصف احكام التأديب التى قضى المشرع فى المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام سالفه الذكر بعدم جواز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية وهى بصدد نظر الطعن المثار من المدعى فى الجزاء الذى وقمته عليه السلطة الرئاسية بفصله من الخدمة قد جنحت — فى ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه — الى تأديبه وقضت بمجازاته بالفصل من الخدمة مع عدم استحقاقه لآى مرتب طيلة فترة ابعاده عن العمل وذلك بعد أن اعتبرت قرار فصل المدعى الصادر من الجمعية كان لم يكن ، واذا لم يتصل أمر تأديب المدعى بالمحكمة بالطريق القانونى وكان القانون المذكور لم يخول المحكمة التأديبية الاختصاص فى تأديب العاملين من المستوى الثالث — شأن المدعى — على ما سلف بيانه فان حكمها بتأديب المدعى والامر كذلك يكون قد انتفى عنه وصف الاحكام التأديبية التى حصنتها المادة ٤٩ المشار اليها من الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا ، ويكون الدفع المثار والامر كذلك حقيق بالرغض ، ويكون الطعن وقد استوفى كافة اوضاعه الشكلية الاخرى مقبولا شكلا .

(طعن ١٠ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

أحكام المحاكم التأديبية التي اعتبرها المشرع نهائية هي تلك التي تتناول موضوع الجزاءات التي وقعت بها الجهات الرئاسية أو التي تتضمن توقيع جزاءات — تجاوز الحكمة ولايتها وتوقيعها جزاءات قانونية وغير قانونية بابتداع عقوبة تخفیر السارق ينفي عن حكمها وصف أحكام التأديب التي لا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه صدر من المحكمة التأديبية في ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وقبل العمل بقانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وإذا كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه قد نصت على اعتبار أحكام المحاكم التأديبية الصادرة طبقاً للفترتين ثانياً وثالثاً منها نهائية وغير قابلة لأي طعن ما عدا الأحكام التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه ويجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ، إذا كان ذلك هو ما تقدم فإن تحصن أحكام المحاكم التأديبية من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا لا ينصرف إلا إلى الأحكام التي عنها المشرع في المادة سالفه الذكر دون سواها أخذاً في الاعتبار أن هذا الحظر استثناء من القاعدة التي قررتها المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحكمات التأديبية والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وهي إباحة الطعن في أحكام المحاكم التأديبية بصفة عامة أمام المحكمة الإدارية العليا دون ثمة تخصيص ، إذ من المقرر أن النص الاستثنائي يفسر تفسيراً ضيقاً دون توسع . ولما كان الأمر كذلك ، وكان المشرع قد حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية وناط بالنيابة الإدارية الاختصاص بإقامة الدعوى التأديبية ، ولم يخول المحكمة التأديبية وهي بمصد الفصل في طعن مقام إمامها من أحد العاملين في جزاء موقع عليه من السلطات الرئاسية ، أن تحرك الدعوى التأديبية إمامها من تلقاء نفسها

وتفصل فيها ، فإن المحكمة جاوزت ولايتها في هذا الشأن وخرجت عليه انتفى عن حكمها وصف الاحكام التي كانت تحصنها المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه من الطعن فيها لامل المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث ان المحكمة التأديبية وهي بصدد نظر الطعن المثار من المدعى - وهو من العاملين بالفئة العاشرة من وظائف المستوى الثالث - في الجزاء الذي وقعته عليه السلطة الرئاسية بفصله من الخدمة قد جنحت في ظل العمل بنظم العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الى تأديبه وقضت بمجازاته بخفض مرتبه بمقدار جنيه واحد شهريا مع حرمانه من المرتب خلال فترة الإبعاد عن العمل وذلك بعد ان قضت بإلغاء القرار الصادر بفصله ، بالرغم من ان امر تأديب المدعى لم يتصل بالمحكمة بالطريق القانوني ، كما ان نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه لم يخول المحكمة التأديبية الاختصاص في تعديل العقوبة التي توقعها السلطة الرئاسية على احد العاملين وهي بصدد نظر الطعن الذي يثيره العامل في القرار التأديبي . واذا كان ما تقدم ، وكانت المحكمة وهي بصدد نظر الطعن في قرار تأديبي صادر من السلطة الرئاسية صاحبة الاختصاص ، اطلت نفسها محل السلطة الرئاسية في تقدير ملامة الجزاء المتظلم منه وخفضت الجزاء الموقع مع تحقير السارق وردعه دون وصم الجزاء بالتصنيف لانه لا تصنف في عقاب السارق ما دامت العقوبة في مجال النصاب القانوني المقرر ، فانها تكون قد خرجت عن حدود اختصاصها كمحكمة طعن بتفولها على اختصاص السلطة الرئاسية بإعادة النظر في تقدير العقوبة في الوقت الذي تصف فيه العقوبة الموقعة انها في مجال النصاب القانوني وتبريء موقتها من أي انحراف في استعمال السلطة وليس هذا بحسب بل لقد تجاوز الحكم العقوبات القانونية بإبتداع عقوبة تحقير السارق التي ائزلتها على المدعى في اسبليه عندما قال ان للمحكمة ان تخفض الجزاء الموقع مع تحقير السارق .

ومؤدى ذلك ان المحكمة نصبت نفسها في الحقيقة من الامر محكمة تأديبية توقع ما تشاء من الجزاءات قانونية وغير قانونية ودون ان يتصل بها امر تأديب العامل بالاجراءات التي حددها القانون على ما سلف بيانه -

واذ قضت المحكمة فى المنازعة المطروحة عليها توصفها محكمة تأديب ، فانها بذلك تكون قد خرجت على حدود اختصاصها ، وينتفى من ثم عن حكمها وصف الاحكام التى كانت المادة ٤٩ من نظم العاملين بالقطاع العلم المشار اليه تحصنها من الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ويتمين لذلك القضاء بالفائنه والتصدى لوضوع الطعن ..

ومن حيث انه عما نسب الى المدعى وجوزى بسببه من انه فى الساعة الثانية من مساء يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧١ قام بسرقة لمبتين كهربائيتين من جهاز الراديو الملوك للشركة والموجود بمكتب اللجنة النقابية ومن انه فى الساعة السابعة من مساء ذلك اليوم شرع فى سرقة تسعة كيلو جرامات من اللحم المخصص لوجبة العاملين بالشركة ، فان مفاد الاوراق والتحقيقات ان ساعى دار اللجنة النقابية بشركة كهر الزيات للمبيدات والكيموايات تقدم ببلاغ ضد المدعى متهما اياه بسرقة لمبتين من راديو الشركة الموجود بحجرة المكتب بدار اللجنة النقابية ، وبالتحقيق فى هذا البلاغ قرر المبلغ أن المدعى حضر اليه بدار النقابة فى الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧١ وجلس بحجرة المكتب وطلب منه كوبا من الشاى وبعد انصراف المدعى اتضح له أن الراديو لا يعمل وبالكشف عليه تبين فقد لمبتين منه وأنه عندها اخبر السيد بالموضوع عندما حضر الى دار النقابة بعد انتهاء عمله فى الساعة الحادية عشرة مساء خرج من دار النقابة ثم عاد اليها مصطحبا المدعى الذى أخرج اللمبتين من جيبه وأعطى عشرين قرشا من ثمن اللمبتين مقررًا انه قد انفق من ذلك الثمن خمسة قروش ، وأضاف المبلغ أن أخبره بأن المدعى عرض عليه اللمبتين فى الخامسة مساء لبيعهما له وأنه عندما علم بواقعة ضياع اللمبتين من دار النقابة أسرع للحاق بالمدعى قبل سفره وزعم له أنه سيبيعهما لكهربائى وإعطاه خمسة وعشرين قرشا الى أن يتم بيعهما . وقد أكد ما جاء بأقوال المبلغ وأضاف أنه اصطحب المدعى الى محل كهربائى مقتل وأنه أخبر المدعى ببلقاء اللمبتين والمبلغ معه حتى صباح اليوم التالى ثم طلب منه مرافقته لدار اللجنة النقابية ليشرى الشاى حيث سلم المدعى اللمبتين للمبلغ وسلم عشرين قرشا محتفظا بخمسة قروش .

ومن حيث أن واقعة الشروع فى سرقة اللحم المسندة الى المدعى تتحصل فيها ابلغ له السيد ككتب اول الامن بالشركة وأمين صندوق الجمعية التعاونية للعاملين بها ، المنوط بها توريد الوجبة الغذائية . واعدادها وتقديمها لعمال الشركة ، بأن عامل الجمعية ابلغه بسرقة كمية من اللحم فتوجه الى الشركة حيث علم من بعض العاملين بها ان المدعى هو الذى شرع فى ارتكاب السرقة . ومتحقق هذا البلاغ قرر عامل الجمعية المذكور أنه احضر ثلاثين كيلو من اللحم للجمعية على دراجته اوقفها امام بابها ودخل لاحضار مفاتيح الثلاثة . وعندما خرج وجد الدراجة امام باب العيادة ويقف امامها المدعى ممسكا بقطعة من الخيش ، ويسؤاله عنها القاهها وجرى صوب حجرة السويتش وعقب استغافته حضر اليه بعض العاملين بالشركة — وقد تأيدت أقوال ما قرره كل من ، اذ شهد الجميع برؤية المدعى يجرى صوب حجرة السويتش ويرؤية كمية اللحم ملقاه على الارض . ولم ينكر المدعى واقعة استغافته على وجود كمية اللحم المذكورة ملقاه على الارض الا أنه انكر شروعه فى سرقتها ، وعلل وجوده خارج حجرة السويتش بتوصيل نفتر الاشارات الى البوابة وان ما قرره الشهود من أنه جرى صوب حجرة السويتش كان لابلاغ أحد أعضاء الجمعية بالواقعة ، وأسند الاتهام الى الممرض بالعيادة . وقد احالت الشركة امر المدعى على اللجنة الثلاثية التى قررت بأغلبية الآراء الموافقة على فصله . فاصدرت الشركة قرارها المطعون فيه بفصل المدعى من عمله .»

ومن حيث أن ماتسب الى المدعى ثابت فى حقه بما قرره الشهود فى التحقيق الذى أجرته الشركة ولا ينال من ذلك انكار المدعى لما اسند اليه من اتهام اذ لم يقرن هذا الإنكار بما يدحض أقوال شهود الواقعتين المنسوبتين اليه ، ولم يدعم ما ادعاه بتفليق الاتهام له بأى دليل .

ومن حيث أن ما ثبت فى حق المدعى يخل بواجبات وظيفته ويؤثر تأثيرا سيئا عليها بما ينطوى عليه من سلوك منحرف وخلق غير قويم ، واذا انتهى القرار المطعون فيه الى مجازاة المدعى بالفصل من الخدمة ، فان القرار

يكون قد قام على استخلاص سائغ من اصول ووقائع تؤدي في الواقع والقانون الى هذه النتيجة ، وقد جاءت العقوبة في حدود القواعد القانونية بما لا يطمئن عليها ولا انحراف يصيبها بهراعاة ان جزاءات المخالف خلال مدة عمله بالشركة التي لم تتجاوز عشرة اعوام بلغت ١١٤ جزاء دون ان تردعه او تقوم من سلوكه .

وبالبناء على ذلك تكون دعوى المدعى على غير اساس سليم ويتمين من ثم القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه ويرفض دعوى المدعى .

(طعن ١٧٢٠ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

تحديد الاحكام التي يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا والتي لا يجوز — الرجوع بشكائه الى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ملخص الحكم :

انه لتحديد ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا من احكام يتعين الرجوع في ذلك الى قانون المرافعات المدنية والتجارية ما دام قانون مجلس الدولة لم يتعرض لذلك واقتصر على بيان الاحوال التي يجوز الطعن فيها على الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري او المحاكم الادارية او المحاكم التأديبية .

اما تقسيم الاحكام من حيث الحجية المترتبة عليها ، الى قطعية وغير قطعية . ، ومن حيث قابليتها للطعن فيها الى احكام ابتدائية وانتهائية وحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه وبإتة ، ومن حيث صدورها في مواجهة المحكوم عليه او في غيبته الى حضورية وغيبائية ومن حيث قابليتها للطعن المباشر الى احكام يجوز الطعن فيها فور صدورها واحكام لا يجوز الطعن

فيها الا مع الطعن في الحكم الصادر في موضوع الدعوى فان الرد في ذلك كله وفي مجال المنازعة الادارية ، الى احكام قانون المرافعات بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ..

(طعن ٢٠٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

صدور الحكم من محكمة القضاء الاداري كدرجة ثانية — جواز الطعن فيه امام المحكمة العليا — عمومية نص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد خولت رئيس هيئة مفوضي الدولة ، من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوي الشأن ، الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري أو المحاكم الادارية وذلك في الاحوال المنصوص عليها في تلك المسادة . ونص المادة المذكورة لم يخص الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري بتلك التي تصدرها تلك المحكمة في دعاوى مرفوعة اليها ابتداء دون الاحكام التي تصدرها في دعاوى مرفوعة اليها طعناً في قرار لجنة قضائية او في حكم لمحكمة ادارية ، بل انطأ في ذلك هو كون الحكم المطعون فيه صدر من أيها وقامت به حلة او اكثر من حالات الطعن المنصوص عليها في المادة المذكورة ، فلذلك ، والحالة هذه ، يقوم على تخصيص بغير مخصص من النص .

(طعن ٢٨٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/١٩)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

الطعن في احكام محكمة القضاء الإدارى - لا يلزم ان ينصب على الاحكام الصادرة منها فى دعاوى مرفوعة اليها ابتداء - جوازها بالنسبة للاحكام الصادرة منها فى دعاوى مرفوعة اليها طعنا فى قرار لجنة قضائية او حكم محكمة ادارية .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة لم يخص الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى بتلك التى تصدرها فى دعاوى مرفوعة اليها ابتداء دون الاحكام التى تصدرها فى دعاوى مرفوعة اليها طعنا فى قرار لجنة قضائية او حكم محكمة ادارية ، بل المنطوق فى ذلك هو كون الحكم الطعون فيه صدر فى ايها وقامت به حالة او اكثر من حالات الطعن المنصوص عليها فى المادة المذكورة .

(طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

تعليق :

هذا المبدأ والمبدأ الذى يسبقه صدر قبل العمل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن تعديل بعض احكام قانون مجلس الدولة والذى اصبح بمقتضاه الطعن أمام المحكمة الادارية العليا مقصورا على الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى والمحاكم التأديبية . واسند الاختصاص بنظر الطعون فى احكام المحاكم الادارية الى محكمة القضاء الإدارى بهيئة استئنافية . وصارت تصدر احكاما نهائية فى هذه الطعون . على ان القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ اجاز الطعن فى احكام محكمة القضاء الإدارى المشبل اليها أمام المحكمة الادارية العليا ، على ان يكون الطعن مرفوعا من رئيس هيئة منوضى الدولة .

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

صدور حكم من المحكمة الإدارية المختصة بعدم الاختصاص بنظر الدعوى - الطعن في هذا الحكم أمام محكمة القضاء الإدارى (الدائرة الاستثنائية) - تبين أن الحكم في حقيقته هو بعدم قبول دعوى الإلغاء وليس بعدم الاختصاص بنظرها - للدائرة الاستثنائية من محكمة القضاء الإدارى أن تتصدى للموضوع ما دام أنه طرح برمته على المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه .

ملخص الحكم :

من حيث أن محكمة القضاء الإدارى (الدائرة الاستثنائية) قد أصدرت الحكم المطعون فيه باعتبارها محكمة طعن ، وإذ كان الأمر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه أمامها الصادر من المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية ووزارة الداخلية ببطسة ٣٠ من إبريل سنة ١٩٦٧ فى دعوى المدعى رقم ٥٩٧ لسنة ١٢ القضائية قد قضى فى الواقع من الأمر بعدم قبول الدعوى وليس بعدم الاختصاص بنظرها ، فإن من حق محكمة القضاء الإدارى (الدائرة الاستثنائية) عند نظرها الطعن فى الحكم المذكور أن تتصدى لموضوع الدعوى وتتصل فيه حيث كانت الدعوى مهياة أمامها للفصل فيها وكان موضوعها قد سبق طرحه برمته على المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أمامها .

(طعن ٥٥٠ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٢)

الفرع الثالث ميعاد الطعن واجراءاته واحكامه بمقتضى المادة

أولا - الميعاد :

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم وفقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - عدم حساب يوم صدور الحكم - أساسه أن صدور الحكم هو الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد ، فلا يحسب منه يوم صدوره وفقا لنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٢٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية في فقرتها الأولى على أنه « إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعادا مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنتين فلا يحسب يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد ، وينقضى الميعاد بانتضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظاهريا يجب أن يحصل فيه الإجراء ... » ولما كان ميعاد الستين يوما المنصوص عليه في المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة . والمقرر للطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا ، هو ميعاد كامل يجب أن يحصل فيه الإجراء وهو الطعن ، فانه وفقا لحكم المادة ٢٠ أتفق الذكر لا يحسب منه يوم صدور الحكم المراد الطعن فيه ، وهو الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد ، وينقضى بانتضاء اليوم الأخير منه .

(طعن ١٣٧٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٩)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

صاحب ميعاد الطعن أمام المحكمة العليا — لا يحسب يوم صدور الحكم — يحسب اليوم الأخير من الميعاد — تطبيق المادة ٢٢٠ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ان المادة ٧٤ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة تقضى بتطبيق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وبتطبيق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، كما توجب المسادة ١٥ من هذا القانون المشار اليه رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا خلال ستمين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . ولما كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات تنص على انه : « اذا عين القانون للحضور او لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالايام او بالشهور او بالسنين فلا يحسب منه ميعاد التكليف او التنبيه او حصول الابر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد ، وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الاخير منه اذا كان ظرفا يجب ان يحصل فيه الاجراء . . . » فان هذا النص لا يحسب في ميعاد هذا الطعن يوم صدور الحكم المطلوب رفع الطعن عنه ، وان ينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الاخير .

(طعن ٢٨٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

ثبت ان الميعاد ينتهى يوم عطلة رسمية — اعتداده الى اول يوم عمل بعدها .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان آخر ميعاد للطعن ، وفقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، وهو يوم ١٥ يولية سنة ١٩٥٥

هو يوم جمعة ، وكان الطعن قد رفع بإيداع صحيفته سكرتيرية هذه المحكمة في ١٦ من يولية سنة ١٩٥٥ ، فإنه يكون مرفوعا في الميعاد القانوني ، اعمالا لنص المادة ٢٢ من قانون المرافعات التي تنص على أنه اذا صانف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعدها .

(طعن ٥٢ لسنة ١ ق — جلسة ١١/٢/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

ثبوت أن آخر يوم في الميعاد يقع ضمن عطلة رسمية — امتداد الميعاد الى أول يوم عمل بعد انتهاء العطلة .

ملخص الحكم :

إذا كان آخر ميعاد للطعن في قرار اللجنة التفضائية هو يوم ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ، وكانت عطلة عيد الأضحى تبدأ في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٢ . فإن هذا الميعاد يمتد طبقا للمادة ٢٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الى أول يوم عمل وهو يوم ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ولما كان الطعن قد رفع بإيداع صحيفته سكرتيرية محكمة القضاء الإداري في يوم ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ، فإنه يكون مرفوعا في الميعاد القانوني مستوفيا لأوضاعه الشكلية

(طعن ١٦٦٩ لسنة ٢ ق — جلسة ٢١/١٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

مواعيد السقوط — امتدادها اذا وافق آخر يوم فيها يوم عطلة رسمية — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في توليه أن مواعيد السقوط لا تمتد ولا تنقطع لأي سبب من الأسباب ، ولو وافق آخر يوم فيها يوم عطلة

رسمية إلا بنص صريح فى القانون ، والصحيح ان الأصل العام هو المقرر فى المادة (٢٠ من قانون المرافعات) . وقد نصت على أنه لا يحسب من الميعاد يوم التكليف أو التنبه أو الأمر الذى يعتبره القانون مجريا للميعاد . وفترت بين أن يكون الميعاد ظرفا يجب أن يحصل الاجراء فى خلاله وعضونه كمواعيد الطعون فى الأحكام أو فترة يجب انتضاؤها قبل الاجراء ولا يصح الاجراء الا بعد انتضاؤها مثل مواعيد الحضور والمواعيد الواجب انتضاؤها مثل ايداع تالمة شروط البيع . وفى الحالة الاولى ينتضى الميعاد بانتضاء اليوم الأخير ، وفى الحالة الثانية لا يجوز حصول الاجراء الا بعد انتضاء اليوم الأخير من الميعاد . والأصل أيضا فى مواعيد المرافعات هو ما نصت عليه المادتان الثالثة والثالثة والعشرين من قانون المرافعات ، فلا يجوز اجراء أى اعلان فى أيام العطلة الرسمية . وإذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعدها . أما لا يمتد ميعاد المرافعات اذا وقعت العطلة خلاله ما دام اليوم الأخير ليس عطلة رسمية . والأصل العام فى الطعون أيضا نصت عليه المادة (٣٨١) من قانون المرافعات « يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن فى الأحكام سقوط الحق فى الطعن . » وتتضى المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها « . ولم يرد فى خصوص المعارضة أو الاستئناف ايا نص خاص بامتداد المواعيد المقررة لالتمة ايها . ومع ذلك فميعاد المعارضة وميعاد الاستئناف يمتد كل منهما عملا بالأصل العام دون نص خاص مع انها ميعادا سقوط .

(طعن ٧٦٦ ، ٧٧٢ لسنة ٥ ق— جلسة ١٩٦٢/٣/٣١)

قاعدة رقم (٣٤١)

المبدأ :

ميعاد مسافة — فكرة المواطن فى القانون المدنى — انواعه — موطن اعمال الحرفة — تعلق دعوى القمويض عن الأضرار بسبب التراخى فى منع ترخيص بفتح صيدلية ككتة بكتر الشيخ — اضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فيها — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان القانون المدنى تخطى فكرة وحدة الوطن ، فنصور الوطن تصويرا واقعيا يستجيب للحاجات العملية ويتفق مع المبادئ المقررة فى الشريعة الاسلامية فجعل الى جانب الوطن الذى يعينه الشخص باختياره من جراء اقامته المعتادة فيه ثلاثة انواع من الوطن : موطننا لاعمال حرفته وموطننا حكما فى حالة الحجر والغية وموطننا مختارا لعمل ثانوى معين . وبالنسبة لموطن الاعمال نصت المادة ٤١ من القانون المذكور على ان « يعتبر المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة او حرفة موطننا بالنسبة الى ادارة الاعمال المتعلقة بهذه التجارة او الحرفة » .

وتطبيقا لما تقدم ، فانه اذا كان الثالث ان الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه تتعلق بطلب تمويض عما لحق الطاعن من اضرار مادية وادبية بسبب تراخى وزارة الصحة فى منحه الترخيص بفتح صيدلية بكفر الشيخ ، فهى اذن ترتبط بادارة اعماله المتعلقة بهذه الصيدلية ، ومن ثم فمن حق الطاعن بالتطبيق لنص المادة ٤١ المشار اليها ان تعتبر هذه الصيدلية الكائنة بكفر الشيخ موطننا بالنسبة لما يتخذ من اجراءات فى هذه الدعوى ، بغض النظر عن اقامته فى الجيزة وعن ان له صيدلية اخرى بالقاهرة ، وان كان ذلك فلان له بالتطبيق للمادة ٢١ من قانون المرافعات اضافة ميعاد مسافة قدره يومان الى ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى سالفة الفكر ، فيكون آخر يوم فى ميعاد الطعن هو يوم ١٥ من يونية سنة ١٩٥٩ ، ولما كان هذا اليوم هو اول يوم فى عطلة عيد الاضحى فان الميعاد يمتد الى اول يوم عمل وهو يوم ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٩ وهو اليوم الذى قرر فيه الطاعن بالطعن .

(طعن ١٧٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

ميعاد الطعن فى الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا — فواته يسقط الحق فى الطعن — وقته فى حالة المحكوم عليه على الوجه المتصوص عليه فى المادة ٢٨٢ مرافعت .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٢٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على انه « يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن فى الأحكام سقوط الحق وتتقضى المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها » . كما تنص المادة ٢٨٢ من القانون ذاته على أن « يقف ميعاد الطعن ببوت المحكوم عليه ولا يزول الوقف الا بعد اعلان الحكم الى الورثة فى آخر موطن كان لمورثهم وانقضاء المواعيد التى يحددها قانون بلد المتوفى لاتخاذ صفة الوارث ان كان » . وفاد هذا انه ينبنى على فوات ميعاد الطعن سقوط الحق فيه لأن مراعاة هذا الميعاد امر يقتضيه النظام العام والاصل أن مواعيد الطعن تسرى بالنسبة الى جميع الأشخاص وانما نص قانون المرافعات على حالة يقف فيها جريان الميعاد بعد بدئه وهى حالة ما اذا توفى المحكوم عليه فى اثناء الميعاد . وفى هذه الحالة يقف الميعاد ويظل موقوفا الى أن يعلن الحكم الى الورثة فى آخر موطن كان لمورثهم قبل الوفاة فيزول الوقف ويستأنف الميعاد جريته حتى نهاية المدة الباقية منه لا لمدة جديدة لكون اثر الوفاة هو وقف الميعاد لا قطعه .

(طعن ١٥٩١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

الإعلان الذى يجرى منه سريان الميعاد هو الذى يوجه الى وكيل الوزارة المختص — قيام محافظ الاسكندرية مقام وكيل الوزارة فى هذا الخصوص بالنسبة الى الأحكام التى تكون بلدية الاسكندرية طرفا فيها .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت أن الحكم المستأنف قد صدر من المحكمة الإدارية لجبيع وزارات الحكومة بالاسكندرية في ١٢ من مايو سنة ١٩٥٤ ، فانه يحضج من حيث اجراءات اعلائه وحسب ميعاد الطعن فيه لأحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء وتنظيم محاكم إدارية في الوزارات ، الذي عمل به اعتباراً من ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤ . وقد قضى هذا القانون في مادته الثالثة بأن « يرسل رئيس المحكمة صورة من صحيفة الدعوى الى وكيل الوزارة المختص خلال ثلاثة أيام من وقت تسلمه اياها . ويجب وكيل الوزارة عنها كتابة في ميعاد لا يجاوز شهرا من وقت ابلاغه بها . ويفحص رئيس المحكمة او أحد قضائها الدعوى قبل ان تنظرها المحكمة ، وله ان يطلب من كل من المدعى والوزارة ما يراه لازما من البيانات والمستندات ، ويحدد المواعيد اللازمة لتقديمها ، ويمعن رئيس المحكمة ميعاد نظر الدعوى فيما لا يجاوز ثلاثة أشهر من وقت تقديمها ويخطر به كل من الطرفين . ويجوز للوزارة ان ترسل موظفا مندوبا عنها ليعين وجهة نظرها ويقدم ما يؤيدها من مستندات . » ويبلغ رئيس المحكمة صورة من الحكم الى كل من الطرفين بكتاب موصى عليه « . وينص في مادته التاسعة على ان « يكون الحكم انتهائيا في المنازعات المبينة بالمادة الرابعة اذا لم تجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيها ، أما اذا تجاوزت قيمتها مائتين وخمسين جنيها او كانت مجهولة القيمة ، فانه يجوز في هذه الحالة استئناف الحكم امام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ستين يوما من تاريخ ابلاغه » . وهذه الأحكام — وقد تماثلت في مجموعها مع تلك التي انتظمها المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم اللجان القضائية في الوزارات — تقطع في أن القواعد الخاصة بكيفية اعلان قرارات اللجان القضائية الى الجهات الإدارية وحسب ميعاد الطعن فيها والتي اعتنقتها هذه المحكمة واجبة التطبيق في هذا الخصوص ، بحيث يتعين أن يجري على اعلان أحكام المحاكم الإدارية وميعاد الطعن فيها ذات الأصول المقررة في كيفية اعلان قرارات اللجان القضائية ، أي أن يكون الاعلان لوكل الوزارة المختص على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، فضلا عن قيام المحكمة

التشريعية التي دعت الى العدول فى القانونين المتقدم ذكرهما عن القاعدة العامة فى اعلان الاحكام ، حسبما ارستها الفقرتان الاولى والثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات ، وبالنسبة الى بلدية الاسكندرية — وهى طرف فى الدعوى — فان محافظ الاسكندرية هو الذى يقوم مقام وكيل الوزارة فيها يتعلق بأعمال هذا الحكم ، وبخاصة وقد جعلته الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لبلدية الاسكندرية ، صاحب الصفة فى تمثيل المجلس البلدى أمام المحاكم ويلزم من ذلك ألا يجرى ميعاد الطعن الا من يوم اعلانه بالحكم الصادر من المحكمة الادارية لجميع الوزارات بالاسكندرية ، فاذا لم يتبين من الاوراق انه اعلن بصحيفة الحكم المشار اليه وان ميعاد الستين يوما المعين فى المادة التاسعة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ قد انقضى على اساس ما تقدم قبل ان تودع بلدية الاسكندرية صحيفة استئنافها لذلك الحكم فى ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ ، كان الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعة بعد الميعاد — الذى اثاره السيد رئيس هيئة المفوضين فى طعنه — فى غير محله ، متعينا

رفضه .

(طعن ٨٨٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٣٤٤)

المبدأ :

عدم سريان ميعاد أى طعن فى حق ذى المصلحة الذى لم يعلن بإجراءات محاكمته اعلانا صحيحا من تاريخ علمه بالحكم الصادر ضده .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا هو ستين يوما من تاريخ صدور الحكم الا أن هذا الميعاد لا يسرى فى حق ذى المصلحة الذى لم يعلن بإجراء محاكمته اعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم .

(طعن ١٦٢ لسنة ١١ ق — جلسة ٩/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

مبدأ الطعن لا يسرى في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بإجراءات المحاكمة إعلانا صحيحا إلا من تاريخ علمه اليقيني بالحكم - أساس ذلك - مقال .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان مبدأ الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو مستون يوما من تاريخ صدور الحكم إلا ان هذا المبدأ لا يسرى ، في حق ذي المصلحة - شأن الطاعن - الذي لم يعلن بإجراءات محاكمته إعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده إلا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم ولما كان لم يتم بالأوراق ما يفيد ان الطاعن قد علم بصدور الحكم المطعون فيه قبل ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٣ تاريخ علمه بالخطاب الموجه اليه من دار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية باخطاره بأنه قد تقرر انتهاء خدمته بناء على الحكم الصادر ضده من المحكمة التأديبية ، وكان الطاعن قد أودع تقرير الطعن في هذا الحكم قلم كاتب المحكمة الإدارية العليا في ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٣ أي قبل مضي ستين يوما على علمه به ، فان الطعن بهذه المثابة يكون قد استوفى اوضاعه الشكلية ويكون الدفع بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد غير قائم على أساس سليم .

(طعن ٤١١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في معارضة في امر تقدير الرسوم القضائية - الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا يكون وفقا للإجراءات وفي المواعيد المقررة في قانون مجلس الدولة ولا يتقيد بالميعاد المقرر في قانون الرسوم القضائية - بيان ذلك .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى انما يجرى وفقا للاجراءات وفى المواعيد التى رسمها قانون مجلس الدولة الذى لم يفرق بين ما اذا كان موضوع الدعوى التى صدر فيها الحكم المظعون فيه نزاعا أصليا مما تختص به محكمة القضاء الادارى وبين ما اذا كان نزاعا متفرعا من هذا النزاع الاصلى مثل النزاع حول الرسوم القضائية المستحقة فى النزاع الاصلى ومن ثم لا يكون الدفع الذى ابنته وزارة الخزانة ومصلة المساحة فى مذكرتهما الختامية بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية المعلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ — لا يكون هذا الدفع قائما على اساس سليم من القانون .

(طعن ٨٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

ميعاد الطعن فى الأحكام — ميعاد المسافة — امتداد ميعاد الطعن
أربعة أيام لأن مقر الشركة بالاسكندرية .

ملخص الحكم :

ولئن كان الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ١٥ القضائية قدم فى ١٢ من يناير سنة ١٩٦٩ عن الحكم الصادر من المحكمة التأسيسية بالاسكندرية فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، أى انه قدم بعد الميعاد المقرر للطعن وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم ، الا ان الشركة المحكوم ضدها (الطاعنة) مقرها بالاسكندرية والطعن قدم للمحكمة الادارية العليا بالقاهرة ، وطبقا لما تقضى به المادة ١٦ من قانون المرافعات « اذا كان الميعاد معينا فى القانون للحضور أو لباثرة اجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا بين المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال اليه ، وما يزيد من الكسور على الثلاثين

كيلو مترا يزداد له يوم على الميعاد . ولا يجوز ان يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام » والانتقال المعنى فى هذه المادة والذي تنصرف اليه مواعيد المسافة المقررة بها هو انتقال من يستلزم الاجراء ضرورة انتقالهم وهم الخصوم او من ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم ، ولما كان الثابت ان المسافة بين الاسكندرية وهى المكان الذى يجب ان تنتقل منه الشركة المحكوم ضدها (الطاعنة) والقاهرة وهى المكان الذى يجب الانتقال اليه للتقرير بالطعن تريد على مائتى كيلو مترا . فانه يضاف الى ميعاد الطعن الذى ينتهى فى ٨ من يناير سنة ١٩٦٩ ميعاد مسافة قدره أربعة ايام اى انه يمتد الى ١٢ من يناير سنة ١٩٦٩ وهو اليوم الذى تم فيه التقرير بالطعن ، ومن ثم يكون الطعن قد قدم فى الميعاد القانونى مستوفيا اوضاعه الشكلية .

(طعنى - ٤١ ، ٢٦٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧٤) .

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

يقرب على ثبوت القوة القاهرة وقف ميعاد الطعن حتى يزول اثرها .
لميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ذات الطبيعة التى لميعاد رفع الدعوى
أمام محكمة القضاء الإدارى او المحاكم الادارية - اثر ذلك - يقبل ميعاد
الطعن كل ما يقبله ميعاد رفع الدعوى من وقف او انقطاع .

ملخص الحكم :

ان القوة القاهرة من شأنها ان توقف ميعاد الطعن اذ من اثرها حتى تزول ان يستحيل على ذى الشأن اتخاذ الاجراءات اللازمة لاقلمته - ولا حجة فى القول بان مواعيد الطعن لا تقبل مدا او وقفا الا فى الاحوال المنصوص عليها فى القانون ذلك ان وقف الميعاد كثر للقوة القاهرة مرده الى اصل عام هو عدم سريان المواعيد فى حق من يستحيل عليه اتخاذ الاجراءات للمحافظة على حقه وقد رددت هذا الاصل المادة ٢٨٢ من القانون المدنى

اذ نصت في الفقرة الاولى منها على أن التقادم لا يسرى كلما وجد مانع ينعز
معه المطالبة بالحق بالاضافة الى ما تقدم فان قضاء هذه المحكمة قد جرى
على أن لميعاد الطعن ذات الطبيعة التي لميعاد رفع الدعوى أمام محكمة
القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية — اذ استقر قضاؤها على أن ما لطلب
المساعدة القضائية من أثر قاطع لميعاد رفع دعوى الالغاء أو بالأحرى حافظ
له وينسحب لحين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو الرفض — يصدق
كذلك بالنسبة الى ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لاتحاد طبيعة
كل من الميعادين من حيث وجوب مباشرة إجراء رفع الدعوى أو الطعن قبل
اتقضاها والاثر القانوني المترقب على مراعاة المدة المحددة فيها أو تفويتها
من حيث قبول الدعوى أو الطعن أو سقوط الحق فيها وبالتالي إمكان
طلب الغاء القرار الإداري أو الحكم المطعون فيه أو امتناع ذلك على صاحب
الشان المتخلف — ومن مقتضى اتحاد طبيعة كل من الميعادين أن يقبل ميعاد
الطعن كل ما يقبله ميعاد رفع الدعوى من وقف أو انقطاع .

(طعن ١٨٦٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

رفع الطعن أمام محكمة غير مختصة — اثره — انقطاع ميعاد الطعن —
استمرار هذا الاثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص .

ملخص الحكم :

ان طعن الدكتور في قرار مجلس التأديب المشار اليه
أمام محكمة غير مختصة خلال ستين يوما من تاريخ صدوره من شأنه أن يقطع
ميعاد رفع الطعن في هذا القرار ويظل هذا الاثر قائما حتى يصدر الحكم
بعدم الاختصاص — فله ان شاء ومع مراعاة المواعيد — أن يرفع طعنا
جديدا أمام المحكمة مباشرة وفقا للإجراءات المقررة للطعن أمامها .

(طعن ٢٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١١)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — انقطاعه إذا ما قدم السعي
لمحكمة غير مختصة — سريلانه من جديد من تاريخ الحكم النهائي بعدم
الاختصاص .

ملخص الحكم :

ان الطعن في قرار مجلس التأديب العالي أمام محكمة غير مختصة
خلال الميعاد القانوني من شأنه ان يقطع ميعاد رفع الطعن في هذا القرار
أمام المحكمة الإدارية العليا ويظل هذا الأثر قائماً حتى يصدر الحكم بعدم
الاختصاص ويصبح نهائياً ، وعند ذلك يحق لصاحب الشأن — مع مراعاة
المواعيد — ان يرفع طعناً جديداً في القرار أمام هذه المحكمة مباشرة وفقاً
للإجراءات المقررة للطعن أمامها .

(طعن ١٦٢٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٦)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

تقديم طلب الإعفاء من الرسوم بعد فوات ستين يوماً من تاريخ صدور
الحكم من محكمة القضاء الإداري — عدم قبول الطعن — لا يفرض من ذلك ان
لجنة المساعدة القضائية قبلت الطلب — قرارها صدر باطلاً ومن ثم يكون
عديم الأثر في تصحيح العيب الذي شاب طلب الإعفاء — أساس ذلك —
مثال .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه قد صدر بجلسته ١٩٦٧/٩/١٩ ، وقد تقدم
المدعى الى لجنة المساعدة القضائية للمحكمة الإدارية العليا بطلب اودعه تلم
كتابها في ١٩٦٧/١١/٣٠ قيد بجدولها تحت رقم ٣٣ لسنة ١٤ القضائية
لمتبنها في إعفائه من رسوم الطعن في حكم محكمة القضاء الإداري آنف الذكر ،

وقد قررت اللجنة المذكورة بجلسته ١٩٦٨/١/٢٩ قبول هذا الطلب ، وببناء عليه رفع المدعى طعنه الحالى بإيداع تقريره قلم كتاب المحكمة الادارية العليا فى ١٩٦٨/٢/٢٨ .

ومن حيث أن المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن لذوى الشأن ان يطعنوا أمام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، وعلى ذلك فان تقديم المدعى طلب الاعفاء من الرسوم القضائية بوصفه اجراء تعلقا بسريان ميعاد الطعن — حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — يكون قد تم بعد انقضاء ميعاد السنين يوما المقرر للطعن فى حكم محكمة القضاء الادارى . اذ لم يودع هذا الطلب الا بعد ٧٢ يوما من تاريخ صدور الحكم المذكور .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك ايداع المدعى لتقرير طعنه قلم كتاب المحكمة الادارية العليا فى ١٩٦٨/٣/٢٨ ، اى خلال ستين يوما من صدور قرار لجنة المساعدة القضائية بجلسته ١٩٦٨/١/٢٩ والذي قبل طلبه باعفائه من الرسوم القضائية ، إذ هذا القرار قد صدر باطلا ومن ثم يكون عديم الاثر فى تصحيح العيب الذى شاب اصلا طلب الاعفاء المذكور بعدم مراعاة الميعاد القانونى فى تقديمه ، ولقد كان على هذه اللجنة عند اصدار قرارها ، ان تثبت اولا من حقيقة تاريخ صدور الحكم الذى قدم هذا الطلب للاعفاء من رسوم الطعن فيه ، ولا تكفى بالبيان الخاطيء الذى اورده المدعى فى طلبه بخصوص تاريخ الحكم المذكور ، والذي قال عنه انه صدر فى ١٩٦٧/١٠/٥ فى حين أنه صدر فى ١٩٦٧/٩/١٩ .

ومن حيث انه متى تبين مما تقدم وكان الثابت أن حكم محكمة القضاء الادارى المطعون فيه قد صدر بجلسته ١٩٦٧/٩/١٩ ، ولم يتقدم المدعى الى لجنة المساعدة القضائية بطلب اعفائه من رسوم الطعن فيه الا فى ١٩٦٧/١١/٣٠ ، اى بعد فوات الميعاد القانونى المقرر للطعن فيه ، فان الطعن يكون — والحالة هذه غير مقبول شكلا لرفعه بعد الميعاد ، ويتعين القضاء بذلك مع الزام المدعى بالمصروفات .

(طعن ٦٩٢ لسنة ١٤ ق — جلسته ١٩٧٤/٤/٢١)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

الثابت بصريح نص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن رئيس هيئة مفوضي الدولة هو وحده صاحب الاختصاص في الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا وكان مكتبه بالقاهرة وهو ذات المكان الذي توجد فيه المحكمة الإدارية العليا - لا مجال لأعمال حكم المادة ١٦ من قانون المرافعات التي أوجبت احتساب مواعيد المسافة - المشرع قدر أن فترة الستين يوما المتصوص عليها في المادة ٢٣ سابقة الذكر والتي يجب أن يتم خلالها الطعن كافية لمراجعة الأحكام بعد صدورها - لوجه للقول بأن ميعاد المسافة ما بين الاسكندرية والقاهرة لمصلحة عضو هيئة المفوضين المستشار المقرر أن القانون لم يجعل له أى اختصاص في الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا وأنها قرر هذا الاختصاص لرئيس الهيئة ومحلته القاهرة .

ملخص الحكم :

نص قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المعمول به من أول يناير سنة ١٩٧٤ على أنه لا يجوز الجمع بين الفئات الواردة به وبين الضريبة الإضافية المقررة بأحكام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة إضافية على الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية ، ولما كان المدعون خاضعين لأحكام هذا القانون ويسددون هذه الضريبة فإنه لا يجوز الجمع بين هذه الضريبة وبين الرسوم المحلية المذكورة ، وردت إدارة قضايا الحكومة نيابة عن المدعى عليهما على الدعوى بما حصله أنه يجوز الجمع بين الضريبة الإضافية المفروضة على النشاط التجاري والصناعي لصالح المجالس المحلية طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ وبين الرسوم المحلية المقررة بقرار محافظ الشرقية رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٧٣ لعدم التعارض بينهما . وبجلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٧٧ حكمت محكمة الزقازيق الابتدائية « بعد اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبالحالقتها الى محكمة القضاء الإداري بالقاهرة ، دائرة

طعون الأفراد .. وأبقت الفصل فى المصروفات « واستندت المحكمة فى قضائها الى ان الدعوى تتضمن مساسا بقرار ادارى وهو قرار محافظ الشرقية رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٧٢ . وبناء على ذلك احيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالقاهرة وقيدت برقم ١١٤٧ لسنة ٢٢ القضائية ثم احيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى (دائرة المنصورة) وقيدت بجداولها برقم ٢٠٤ لسنة ١ القضائية . وبجلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ حكمت المحكمة « بعدم اختصاصها بنظر الدعوى والزهر المدعين بالمصاريف » واستست المحكمة قضاءها على ان اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعات فى الضرائب والرسوم — حتى لو تطلعت المنازعة بطن فى قرار ادارى صادر بشأن ضريبة أو رسم — معلق نفاذه على صدور قانون ينظم كيفية نظرها امام المحاكم المذكورة . ولما كان هذا القانون لم يصدر بعد فانه يمتنع على هذه المحاكم بمباشرة هذا الاختصاص ونظر المنازعات الضريبية ومن ثم تكون جهة القضاء العادى لا تزال هى المختصة حاليا بالفصل فى هذه المنازعات باعتبارها صاحبة الولاية العامة فى نظر كافة المنازعات طبقا لحكم المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ واستصحابا لاختصاصها الحالى المقرر بنصوص صريحة وردت فى بعض القوانين الخاصة بالضرائب كالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ ، واذا استبان ان اختصاص القضاء الادارى بنظر منازعات الضرائب والرسوم لم يزل معطلا فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، ولا يخول دون ذلك ان تكون الدعوى محالة بحكم صادر من محكمة الزنازيق الابتدائية حيث لاوجه لاحالة الدعوى ثائية الى محاكم القضاء العادى المختصة قانونا لاستنفاد ولايتها ..

وفى يوم السبت الموافق ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨١ أودع رئيس هيئة مفوضى الدولة تقرير طعن فى الحكم المذكور . وطلب الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ، وباختصاص محكمة القضاء الادارى (دائرة المنصورة) بنظر الدعوى ، واعادتها اليها للفصل فيها ، وأودعت هيئة مفوضى الدولة مذكرة ، وينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأه فى فضائه بعدم الاختصاص اذ كان على المحكمة

— وقد أحيلت اليها الدعوى من محكمة الزنازيق الابتدائية بعد أن قضت بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات —
الا تعاود البحث فى الاختصاص لما استهدفه المشرع من ايراد حكم بص هذه المادة وهو حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتنازرها احكام عدم الاختصاص من محكمة الى اخرى فضلا عما فى ذلك من مضیعة لوقت القضاء ومجلبة لتناقض احكامه .

ومن حيث أن المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على انه « يجوز الطعن امام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم التأديبية وذلك فى الاحوال الآتية : (١) اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله . (٢) اذا وقع بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم . (٣) اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع — ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن فى تلك الاحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الاحوال التى يوجب عليه القانون فيها الطعن فى الحكم » .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وان تقرير الطعن فى هذا الحكم اودع قلم كتاب هذه المحكمة فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨١ فى حين أنه — طبقا لحكم المادة ٢٣ سالفه الذكر — كان يتعين ايداع تقرير الطعن خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . أى فى ميعاد غايته يوم ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨١ ، اما وقد اودع تقرير الطعن فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨١ فانه يكون مودعا بعد الميعاد القانونى ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه هيئة مفوضى الدولة فى مذكرتها المقدمة من أن الرأى قد استقر على اضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الطعن بالنسبة الى الطعون المقدمة من ذوى الشأن على أساس المسافة بين موطن الطاعن ومقر المحكمة الادارية العليا ، ولم تتمتع فى السابق الطعون المقدمة من هيئة مفوضى الدولة بهذه الميزة اعتبارا

بأن طعونها تقدم باسم رئيس الهيئة ومقره القاهرة ، الا ان الامر فى حاجة الى معاودة النظر فى ظل قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم هيئة مفوضى الدولة حيث نصت المادة الخامسة منه على أن يعاون رئيس هيئة المفوضين وكيلين للمجلس على أن يختص احدهما بنشاط الهيئة فى الاسكندرية والوجه البحرى ، ويختص ثانيهما بنشاط الهيئة فى القاهرة والوجه القبلى ، وذلك طبقا للنظام الذى يضمه رئيس الهيئة فى هذا الشأن وان الاخذ باتجاه الراى القائل بضرورة تمتع طعون هيئة المفوضين المقدمة عن أحكام محكمتى القضاء الادارى بالاسكندرية والمنصورة بميعاد مسافة اسوة بطعون ذوى الشأن يساعد على تحقيق مصلحة القانون التى تستهدفها طعون هيئة المفوضين ، وذلك لاتحاد العلة ذلك أن طعون هيئة المفوضين تعد من قبل فرع الهيئة بالاسكندرية الامر الذى يقتضى سفر المستشار المقرر من الاسكندرية الى القاهرة لعرض الطعن على رئيس الهيئة ولايداع التقرير بقلم كتاب المحكة الادارية العليا — لا يغير هذا الذى ذهبت اليه هيئة مفوضى الدولة فى مذكرتها من أن طعنها المائل مقدم بعد الميعاد وبالتالي فهو غير مقبول شكلا ذلك لأن القرار رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٨٠ الصادر من رئيس مجلس الدولة ليس الا تنظيما لاعمال هيئة المفوضين لم يقصد به الا تنظيم العمل الداخلى فى الهيئة وتحديد الاختصاص فى عرض الاحكام على رئيسها ، ولذلك فلا يكون له من اثر على حق الطعن وميعاده اللذين نص عليهما القانون ذاته ، ويضاف الى ذلك أن الهدف من تقرير مواعيد مسافة هو انه تمكينا للخصوم من الاستفادة الكاملة بالمواعيد المقررة لصالحهم فقد نص القانون على أن تضاف الى الميعاد الاصلى ميعاد مسافة بين المكان الذى يجب انتقال الشخص المستفيد او من يمثله منه وبين المكان الذى يجب عليه الحضور فيه او القيام بعمل اجرائى ما خلال هذا الميعاد . ولما كان الثابت بصريح نص المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن رئيس هيئة مفوضى الدولة هو وحدة صاحب الاختصاص فى الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى امام المحكة الادارية العليا ، وكان مكانة القاهرة وهو ذات المكان الذى توجد فيه المحكة الادارية العليا ، فلا يكون هناك ثمة مجالا لعمال حكم المادة ١٦ من قانون المرافعات التى

أوجهت احتساب مواعيد المسافة - يضاف الى ذلك أن المشرع قدر ان فترة الستين يوما المنصوص عليها في المادة ٢٣ مسافة الذكر - والتي يجب أن يتم خلالها الطعن - كافية لمراجعة الاحكام بعد صدورها لتقرير ما اذا كان قد اعتورها عيب من العيوب الثلاثة المشار اليها في المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة بما يوجب الطعن فيها من عدمه . فضلا عن ذلك فان الراى الذى ترى هيئة مفوضى الدولة الاخذ به انها يعنى أن ميعاد المسافة الذى سيقدر على أساس المسافة بين الاسكندرية والقاهرة سيكون لمصلحة عضو هيئة المفوضين - المستشار المقرر - رغم أن القانون لم يجعل له أى اختصاص فى الطعن فى الاحكام امام المحكمة الادارية العليا وانما قرر هذا الاختصاص لرئيس الهيئة ومحلته القاهرة .

ومن حيث أنه وقد ثبت أن انحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وان تقرير الطعن اودع بقلم كتاب هذه المحكمة فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨١ وبعد مضي أكثر من ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه لذلك يتعين - والحالة هذه - الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .
(طعن ٤٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - ميعاد الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم التأديبية ستون يوما من تاريخ صدور الحكم - تراضى صاحب الشأن فى اقامة الطعن لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم - المرض العقلى الذى يعانى منه الطاعن يعتبر عذرا قاهرا من شأنه أن يوقف ميعاد الطعن حتى تزايله الحالة المرضية - متى ثبت أن الحالة المرضية لازمت الطاعن خلال تلك الفترة فيعتبر الطعن مقبلا فى الميعاد القانونى - الحكم بقبول الطعن شكلا تطبق - مسئولية المجنون والمصاب بعاهة عقلية عما يرتكبه من افعال بسبب فقدان الإدراك والاختيار وقت

ارتكاب الفعل — لا يسأل العامل عن فترة انقطاعه التي قدم بسببها للمحكمة التأديبية التي قضت بفصله من الخدمة — الحكم بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان الطاعن قد تراخى فى إقامة الطعن طوال المدة من ٢٠ من فبراير سنة ١٩٧٧ تاريخ صدور الحكم المطعون فيه حتى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٨٠ تاريخ ايداع تقرير الطعن فلم تكتب المحكمة الادارية العليا الا ان المرض العتلى الذى يعانى منه المذكور على النحو السالف بيانه يعتبر عفرا قاهرا من شأنه أن يوقف مواعيد رفع الطعن بالنسبة اليه حتى تزايله هذه الحالة واذا لم يقدّم دليل فى الاوراق على أن الحالة المرضية المشار اليه زالت الطاعن ، فمن ثم يعتبر الطعن متدما فى الميعاد القانونى ومقبولا شكلا .

ومن حيث انه لما كان من المقرر قانونا امتناع مسئولية المجنون والمصاب بعاهة عقلية عما يرتكبه من أفعال بسبب فقدانه الشعور والاختيار وقت ارتكاب الفعل فمن ثم لا يسأل الطاعن عن انقطاعه خلال المدة من ٢٨ من يونية سنة ١٩٧٥ حتى الأول من يولية سنة ١٩٧٥ ثم خلال المدة من ١٠ من يولية سنة ١٩٧٥ حتى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٧٦ اللتين قدم الى المحكمة التأديبية بسببها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى خلاف ما تقدم دون أن يعتد بقيام حالة المرض العتلى بالطاعن على النحو السالف ذكره ، وأوقع عليه عقوبة الفصل من الخدمة عن واقعتى الانقطاع مثار الاتهام ، يكون مخالفا للقانون متعينا الغاؤه ببراءة الطاعن مما نسب اليه .

(طعن ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

ميعاد الطعن في الأحكام ستون يوما — المرض النفسي أو العصبي على فرض تحققه لا يعتبر قوة قاهرة وبالتالي لا يصلح أن يكون سببا لانقطاع الميعاد أو امتداده .

ملخص الحكم :

لا وجه لما أثاره الطاعن من أن مرضه النفسي والعصبي يعتبر عذرا تهربا كالقوة القاهرة وإن ميعاد الطعن في الحكم لا يفتح بالنسبة له إلا بعد زوال هذا العذر القهري ، لا وجه لهذا القول ، ذلك أنه فضلا عن أن ادعاء الطاعن المرض النفسي جاء قولا مرسلا لا دليل عليه في الأوراق فإن ميعاد الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية على نحو ما ورد بنص المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد جاء محددا بستين يوما واستقر قضاء المحكمة على أن المرض النفسي بفرض تحققه لا يعتبر قوة قاهرة وبالتالي لا يصلح أن يكون سببا لانقطاع الميعاد أو امتداده .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإن يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لتقديده بعد الميعاد .

(طعن ٥٦٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/١٠)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

تنص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي تسرى احكامه فيها لم يرد فيه نص في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بالانطباق للمادة الثالثة من قانون اصداره على أنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة يجوز أن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه بنفسه إليه في طلباته — دعوى الإلغاء تتميز بأن الخصومة فيها عينية تقوم على اختصاص القرار الإداري — تعدى اثر الحكم الذي سيصدر في المنازعة إلى المختل — الحكم بقبول تدخل الخصم المتضم إلى الطاعن في طلباته .

(م — ٢١ — ج ١٥)

ملخص الحكم :

من حيث انه طبقا للمادة ٢١٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — الذى تسرى أحكامه فيها لم يرد فيه نص فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس العولة بالتطبيق للمادة الثالثة من قانون إصداره — اذا كان الحكم صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة يجوز أن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضما اليه فى طلباته .

ومن حيث أن الدعوى المقامة من المدعين هى من دعوى الإلغاء التى تتميز بأن الخصومة فيها عينية تقوم على اختصام القرار الإدارى ، وليس من شك فى أن الحكم الذى سيصدر فى هذه المنازعة سيتعدى أثره الى المتخلفين الدكتور والدكتور ويعتبر حجة عليها ومن ثم يتعين قبولها خصمين منضمين الى الطاعن فى طلباته .

(طعن ٣٢٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

صدور حكم المحكمة التأديبية دون إعلان العامل بإجراءات محاكمته وفى غيبة منه لا يسرى ميعاد الطعن فى الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا الا من تاريخ عليه اليقينى بصدور هذا الحكم .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو مستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه الا ان هذا الميعاد لا يسرى فى حق ذى المصلحة شأن الطاعن الذى لم يعلن بإجراءات محاكمته اعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده الا من تاريخ عليه اليقينى بهذا الحكم . ولما كان

لم يرقم بالاوراق ما يفيد أن الطاعن قد علم بصدور الحكم المطعون فيه قبل انقضاء ستين يوما سابقة على ايداع تقرير الطعن فلم كتاب المحكمة في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨١ فإن الطعن بهذه المثابة يكون قد استوفى لوضاعه الشكلية ويتعين من ثم قبوله شكلا .

(طعن ١١٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا طبقا لنص المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم — هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة في الطعن الذي لم يعلن بأجراءات المحكمة اعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم فيها — حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى في الطعن في الحكم الصادر فيها خلال ستين يوما من تاريخ علمه اليقيني بالحكم .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يعد ان بينت المواد من ٢٥ — ٢٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اجراءات تقديم عريضة الدعوى الى قلم كتاب محكمة القضاء الاداري ومرفقاتها واعلان العريضة لقوى الشأن ، وتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتبليغها للمرافعة ، اُرذفت المادة ٢٩ نص على ان « تقوم هيئة مفوضى الدولة خلال ثلاثة ايام من تاريخ ايداع التقرير المشار اليه في المادة ٢٧ بعرض ملف الوراق على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى » . وتنص المادة ٣٠ على ان « يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى قوى الشأن ، ويكون ميعاد الحضور ثمانية ايام على الاقل ، ويجوز في حالة الضرورة تقصيره الى ثلاثة ايام » .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة لستقر على ان اعلان قوى الشأن — اطراف الخصومة — بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، ليتمكن كل منهم من الحضور بنفسه او بوكيل عنه امام المحكمة للدلاء بما لديه من

ايضاحات وتقديم ما يعن له من دفاع او مذكرات او بيانات ولأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصن بحق الدفاع ويرتبط بحقوق جوهرية لذوى الشان ، هو اجراء جوهرى يترتب على اغفاله وعدم تحقيق الغاية منه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطلانه .

وانه ولئن كان ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا طبقا لنص المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم — الا ان هذا الميعاد لا يسرى فى حق ذى المصلحة فى الطعن الذى لم يعلن باجراءات المحاكمة اعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بصـدور الحكم فيها الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على ملف الدعوى رقم ٤٢٠ لسنة ٣٣ القضائية المقامة من رئيس جامعة عين شمس ضد الطاعن ، انه خلا مما يفيد اعلان المدعى عليه بتاريخ الجلسة التى حددت لنظر الدعوى (جلسة ١٠/٢/١٩٨٠) ، كما ورد بمحضر هذه الجلسة أن المدعى عليه لم يحضرها . ولم تؤجل الدعوى الى جلسة تالية لاعلان المدعى عليه وانما قررت المحكمة حجزها للحكم من أول جلسة ، حيث صدر الحكم المطعون فيه بـجلسة ١٦/٢/١٩٨٠ — كذلك لم يرد فى بيان الاوراق المودعة ملف الدعوى والمعلقة على غلائها اية اشارة الى اعلان المدعى عليه بتاريخ الجلسة او وجود صورة من خطاب الاعلان .

واذا ثبت ما سبق وكان البادى من سياق الوقائع أن المدعى عليه (الطاعن فى الطعن المائل) كان مقبيا بالخارج فى تاريخ اقامة الدعوى بدليل انه أعلن بعريضة الدعوى على سفارة مصر بأوتوا (كندا) ، لذا فان ادعاءه بأنه لم يعلن بتاريخ الجلسة التى نظرت فيها محكمة القضاء الادارى بالدعوى المقامة ضده وان اجراءات المحاكمة وصدر حكم فيها تم فى غيبته وتكون عليه — لتظاهرة الاوراق والشواهد ، وليس ثمة دليل ينقضه .

ومن حيث انه متى ثبت ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أصابه

البطلان ، ويكون للطاعن — والحالة هذه — ان يطعن عليه خلال ستين يوما من تاريخ علمه بصدور الحكم . واذ لم يتم دليل على ان الطاعن قد علم علما يقينيا بصدوره فى تاريخ معين يسبق شهر سبتمبر سنة ١٩٨٠ الذى ادعى الطاعن انه علم فيه بصدور الحكم بطريق المصادفة ، فمن ثم يكون الطعن المائل مقبولا شكلا .

ومن حيث انه لما سبق يتعين القضاء بالقضاء الحكم المطعون فيه لبطلانه ، وباعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى « دائرة النقضود الادارية والتعويضات » لاعادة نظر الدعوى باجراءات صحيحة وفقا لحكم القانون . مع ابقاء الفصل فى المصاريف .

(طعن ٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٣)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

ولئن كان ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم الا ان هذا الميعاد لا يسرى فى حق ذى المصلحة الذى لم يعلن بتاريخ الجلسة التى تحدثت لنظر الدعوى وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم — اغفال اخطار ذى الشأن بتاريخ الجلسة — وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار بمصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه الامر الذى يؤثر فى الحكم وينقض الى بطلانه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كان ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم الا ان هذا الميعاد لا يسرى فى حق ذى المصلحة الذى لم يعلن بتاريخ الجلسة التى تحدثت لنظر الدعوى وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم . فنادا كان الثابت من الاوراق ان الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه قد اقيمت ابتداء ضد وزير التجارة والتهوين وحده وفى مرحلة تحضيرها امام هيئة

مفوضى الدولة طلب الحاضر عن الشركة المدعية التصريح له بادخال الجمعية التعاونية المصرية لصناع الاثاث بالقاهرة (الطاعة) خصما فى الدعوى وصرح له السيد مفوض الدولة بذلك وتم ادخال الجمعية المذكورة خصما فى الدعوى بعريضة اودعت قلم كتاب محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٩٧٨/١١/٥ واعلنت الى الجمعية الطاعة بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٠ متضمنة تكليفها بالحضور الى مقر هيئة مفوضى الدولة بالجيزة يوم ١٩٧٨/١١/٢٢ ثم اتخذت الدعوى مسارها بعد ذلك امام المحكمة دون ان تتم بالاوراق ما يفيد اعلان الجمعية الطاعة بالجلسة التى تحدثت لنظر الدعوى فى ١٩٨٠/٢/٥ والجلسات التالية اعلانا صحيحا ولم يتحقق عليها بالحكم الصادر فيها عليها يقينيا قبل ستين يوما على تاريخ ابداع تقرير الطعن المثل قلم كتاب هذه المحكمة فى ١٩٨٠/٩/١٠. وبين ثم يكون الطعن قد قدم فى الميعاد القانونى مستوفيا اوضاعه الشكلية .

ومن حيث ان عناصر هذه المنازعة تتحصل حسبها يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى انه بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٨ اقامت شركة التسويق العربية المنجحة فى الشركة الفلسطينية العربية الدعوى رقم ٢٠ لسنة ٢٢ القضائية امام محكمة القضاء الادارى ضد وزير التجارة والتووين ثم اختتمت فيها الجمعية التعاونية المصرية لصناع الاثاث بالقاهرة ومطلبت الحكم بالفاء القرار الوزارى رقم ١٦٦/١٩٧٧ الصادر فى ١٩٧٧/٨/٢٢ واعتباره كئن لم يكن والفاء كلمة ما ترتب عليه من آثار مع الزام اندعى عليه الاول المصروفات وجاء فى اسباب الدعوى ان القرار المطعون فيه الصادر بالاستيلاء على المستودع المملوك للشركة المدعية اهدر حجية الحكم النهائى الصادر من محكمة استئناف القاهرة فى القضية رقم ١٥٠٨ / ٩٣ ق لصالح الشركة باخلاء المخزن الكائن برقم ٢٠٤ بشوارع بور سعيد قسم الدرب الاحمر بمحافظة القاهرة كما ان ذلك القرار صدر لصالح جمعية هى عبارة عن مجموعة من صناع الاثاث بمحافظة القاهرة لا تربطهم اية صلة بمصدر القرار وفى غير الحالات التى اوردها المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التووين كما شابه عيب اساءة استعمال السلطة

وعقبت ادارة قضيا الحكومة على الدعوى وطلبت اصليا الحكم بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة واحتياطيا الحكم برفضها استنادا الى ان القرار المطعون فيه صدر صحيحا مطبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٤٥/٩٥ ومن باب الاحتياط الكلى طلبت الادارة إعادة الدعوى للبرائة لتقدم الجهة الادارية ردها على الدعوى .

وبجلسة ١٥ من ابريل سنة ١٩٨٠ أصدرت المحكمة حكمها بموضوع هذا الطعن الذى قضى بقبول الدعوى شكلا وبالفناء القرار المطعون فيه والزام وزارة التكوين المصروفات . وشيدت قضائها على ان القرار المطعون فيه الصادر بالاستيلاء على المستودع الملوك للشركة المدعية جاء فى غير الحالات التى شرع الاستيلاء من اجلها وهى ضمان تهوين البلاد بالسلع الاساسية وعدالة توزيعها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٤٥/٩٥ .

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحكم المطعون فيه قد لحنه الانعدام لصدوره دون اعلان الجمعية الطاعنة بأى جلسة من الجلسات كما انه اغفل دفاع الجمعية المم هيئة مفوضى الدولة فضلا عن ان فضله فى الموضوع قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وتأويله لاتبنائه على فهم خاطيء لاغراض الجمعية التعاونية المصرية لصناع الاثاث بالقاهرة فهى من الجمعيات الانتاجية التى تعمل على تدعيم الاقتصاد القومى طبقا لاحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الانتاجى وهى اذ تقوم بتوزيع حصص بمستلزمات الانتاج على اعضاءها وتبأشر نشاطا هلم ورئيسيا فى تهوين الحرفيين والورش الانتاجية بتلك المستلزمات بما فيها من السلع الوسيطة اللازمة لانتاج الاخشاب وغيرها من مواد صناعة الاثاث فمن ثم لا تثريب على اصدار القرار المطعون فيه لصالحها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٤٥/٩٥ المشار اليه لضمان تهوين البلاد بهذه المستلزمات .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الاوراق انه بعد ان لودعت الشركة المدعية عريضة الدعوى ظم كتاب محكمة القضاء الإدارى بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٨ ظلمت بادخال الجمعية التعاونية المصرية لصناع الاثاث

بالقاهرة (الطاعنة) خصما فى الدعوى بعريضة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٨/١١/٥ لئلى يصدر الحكم فى مواجهتها باعتبارها المستفيدة من قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٩٧٧/١٦٦ بالاستيلاء على المستودع الكائن بالمقار رقم ٢٠٤ بشارع بور سعيد قسم الدرب الأحمر محافظة القاهرة المملوكة للشركة المدعية وقد حددت المحكمة لنظر الدعوى جلسة ١٩٨٠/٢/٥ الا أن قلم كتاب المحكمة لم يخطر الجمعية المذكورة بتاريخ هذه الجلسة التى يبين من محضرها ان الجمعية لم تحضرها ثم تداول نظر الدعوى فى الجلسات دون اعلان الجمعية أو حضورها فى أى منها الى أن قررت المحكمة اصدار الحكم المطعون فيه فى ١٩٨٠/٤/١٥ .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ينص فى المادة ٣٠ على أن « ويبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى نوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز فى حالة الضرورة تقصيره الى ثلاثة أيام » وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن حكمة هذا النص واضحة متى تكمن نوى الشأن بعد تمام تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة من الحضور بأنفسهم أو بوكلائهم أمام المحكمة للدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما يعين لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لنوى الشأن ويترتب على اغفال الإخطار بتاريخ الجلسة وقوع عيب شكلى فى الإجراءات والأضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الغفال فى حقة الامر الذى يؤثر فى الحكم ويقضى الى بطلانه . ولما كان ذلك وكان الثابت على ما سلف البيان أن الجمعية الطاعنة لم يحضر عنها ممثلها فى الجلسة التى حددتها المحكمة لنظر الدعوى لعدم إخطارها بها مما ترتب عليه صدور الحكم عليها دون أن تمكن من ابداء دفاعها فإن الحكم المطعون فيه يكون والامر كذلك قد جلتبه البطلان ومن ثم يتعين القضاء بالقائه وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى للفصل فيها مجددا وإبقاء الفصل فى المصروفات .

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

حكم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الذى احالت اليه المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن الاجراءات التى لم يرد بها نص فى قانون مجلس الدولة على أن ميعاد الطعن فى الاحكام لا يجرى الا من تاريخ اعلان الحكم اذا حدث سبب من اسباب انقطاع سير الخصومة وصدر الحكم دون اختتام من يقوم مقام الخصم الذى توفى او فقدت اهليته للخصومة — وزالت صفته — نتيجة ذلك : سريان ميعاد الطعن فى هذا الشأن من تاريخ العلم اليقنى به سواء باعلانه او باى وسيلة اخرى — اساس ذلك — تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن طلب قبول الطعن شكلا فانه وان كان الاصل طبقا للمادتين ٢٣ و ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذى اقيم الطعن فى ظله ان يسرى ميعاد الطعن فى الاحكام امام المحكمة الادارية العليا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه الا انه اعمالا لحكم المادة ٢١٣ من قانون المرافعات الذى احالت اليه المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن الاجراءات التى لم يرد بها نص فى قانون مجلس الدولة المشار اليه فان ميعاد الطعن فى الاحكام لا يجرى الا من تاريخ اعلان الحكم اذا حدث سبب من اسباب انقطاع سير الخصومة وصدر الحكم دون اختتام من يقوم مقام الخصم الذى توفى او فقدت اهليته للخصومة وزالت صفته ولما كان الثابت ان مورث الطاعنين قد توفى فى ١٣ من يولييه سنة ١٩٧٥ اثناء نظر الدعوى امام المحكمة التأسيسية ولم يتخذ اى من نوى الشأن اجراءات استئناف الخصومة قبل صدور الحكم المطعون فيه فحينئذ فان هذا الحكم لم يصدر فى مواجهة الورثة وبالتالي لا يسرى ميعاد الطعن فيه فى حقهم الا من تاريخ العلم اليقنى به سواء باعلانه اليهم او باى وسيلة اخرى ولما كان لم يتم بالاوراق ما يفيد أن الطاعنين قد علموا

بصدور الحكم المطعون فيه قبل ستين يوما سابقة على ايداع تقرير الطعن
تلم كتاب هذه المحكمة في ١٤ من يناير سنة ١٩٧٩ فان الطعن والحال هذه
يكون مقدما في الميعاد القانوني ومقبولا شكلا .

(طعن ١٣٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

المادة ٢١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — في حالة عدم
بيان المدعى لموطنه الاصلى في صحيفة الدعوى وكذا عدم بيانه لموطنه المختار
في ورقة اعلان الحكم يجوز لخصمه في حالة قبليه بالطعن على هذا الحكم
اعلان المدعى بصحيفة الطعن في الوطن المختار للمدعى المين في صحيفة
الدعوى — اساس ذلك : التيسر على الطاعنين بالنظر الى ان ميعاد الطعن
في الاحكام يبدأ من تاريخ صدورها — يجوز للطاعن اعلان خصمه بتقرير
الطعن في الوطن المختار المين في صحيفة الدعوى حتى ولو انتهت مهلة
الحامى بصدور الحكم في الدعوى .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة الى الدفع المثار من المطعون ضدهم باعتبار الطعن كان لم
يكن طبقا لنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات وهو الدفع الذى تضمنته
مذكرة دفاعهم المقدمة الى المحكمة والسابق تقديمها الى هيئة مفوضى الدولة
بتاريخ ١٩٨٣/١/٧ ، فان المطعون ضدهم في هذا الدفع يشيرون الى ان
مورثهم قد بين في صحيفة اعتراضه امام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى
موطنه الاصلى وهو الكائن في ١٥ شارع ديباط بوكلى رمل الاسكندرية وهوذات
موطن ورثته (المطعون ضدهم) بعد وفاته . ومع ذلك فان تقرير الطعن قد
اغفل ذكر هذا الموطن الاصلى مكتفيا ببيان عنوان مكتب المحامى الموكل امام
اللجنة القضائية المطعون على قرارها وهو الاستاذ المحامى ،
معتبرا اياه محل المطعون عليهم المختار ، واعلن الطعن بالفعل في مكتب
هذا المحامى ، مع العلم بان وكالته قد انتهت عنهم بصدور الحكم المطعون عليه

ولما كانت المادة ٢١٤ من قانون المرافعات تنص على أنه : يكون اعلان الطعن لشخص الخصم أو في موطنه ، ويجوز اعلانه في الوطن المختار في ورقة اعلان الحكم . وإذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الاصلى ، جاز اعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة ، كما تنص المادة ٢٠ من هذا القانون على أنه : يكون الإجراء بطلاناً إذا نص القانون صراحة على بطلانه أو إذا شابه عيب لم يتحقق بسببه الغلية من الإجراء . . وتنص المادة ٢٣ من القانون المذكور على أنه : يجوز تصحيح الإجراء الباطل ولو بعد التمسك بالبطلان على أن يتم ذلك في الميعاد المقرر لاتخاذ الإجراءات . . . » فان مقتضى هذه النصوص أنه كان يتمين على الهيئة الطاعنة أن تبين في تقرير طعنهما أمام المحكمة الإدارية العليا المائل ، الوطن الاصلى للطعون ضدهم الثلاثة وهو ذات موطن مورثهم المبين بصحيفة الاعتراض ، وان تعطنهم بالطعن في هذا الوطن ما لم يعينوا موطناً مختاراً في ورقة اعلان القرار المطعون عليه في مكتب الاستاذ الحامى ، ومن ثم فقد بطل اعلان الطعن في مكتب الحامى سالف الذكر ، وهذا وتصحيح هذا البطلان كان يتمين ان يتم في خلال ستين يوماً من تاريخ صدور قرار اللجنة القضائية المطعون عليه في ١٩٨٢/٣/٢٧ ، وهو ميعاد الطعن عليه أمام المحكمة الادارية العليا ، وفقاً لما تقضى به المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وما دام هذا الميعاد قد فات منذ امد ، فإنه لا مجال لتصحيح البطلان المذكور ولا مناص من القضاء باعتبار الطعن الطرّوح كان لم يكن لعدم اعلانه لهم اعلاناً قانونياً في خلال ثلاثة شهور من تقديم صحيفته الى قلم التكتاب نفاذاً لحكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات بما يجعل قرار اللجنة القضائية المطعون عليه نهائياً فيها قضى به . وقد جرت احكام محكمة النقض على بطلان اعلان الطعن في مثل هذه الحالة مادام الخصم لم يميز مكتب الحامى موطناً مختاراً له في ورقة اعلان الحكم الابتدائى (قرار اللجنة القضائية في هذا الطعن) بمرأعة ان توكيله ينتهى ببلتهاء درجة التقاضى الموكّل فيها (نقض جلسة ١٩٧٥/٣/١١ في الطعن ٦٨ لسنة ٤٠ ق م ٦٣١ من مجموعة السنة ٢٦ - ونقض جلسة

١٩٥٧/١٢/٢٦ فى الطعن ٢٤٨ سنة ٢٣ فى ص ١٦٧ من مجموعة السنة الثالثة) .

ومن حيث ان هذا الدفع من جانب المطعون ضدهم مردود عليه بانه باستقراء احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية تبين ان المادة ٢١٤ منه تنص على انه « يكون اعلان الطعن لشخص الخصم او فى موطنه . ويجوز اعلانه فى موطنه المختار المبين فى ورقة اعلان الحكم واذا كان المطعون ضده هو المدعى ، ولم يكن قد تبين فى صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الاصلى جاز اعلانه بالطعن فى موطنه المختار المبين فى الصحيفة » ويتضح من نص الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ المذكورة انه فى حالة عدم بيان المدعى لموطنه الاصلى فى صحيفة الدعوى وكذا عدم بيانه لموطنه المختار فى ورقة اعلان الحكم فانه يجوز لخصمه فى حالة قبليه بالطعن على هذا الحكم اعلان المدعى بصحيفة الطعن فى الموطن المختار للمدعى المبين فى صحيفة الدعوى ، وذلك تيسيرا على الطاعنين ، لا سيما وان ميعاد الطعن فى الاحكام يبدأ من تاريخ صدورها .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم وكان الثابت من الاوراق فى الطعن المائل ان المطعون ضدهم يشيرون فى مذكرة دفاعهم السالف الاشارة اليها ، ان مورثهم قد بين فى صحيفة اعتراضه موطنه الاصلى وهو ذات موطن وورثته المطون ضدهم ، بعد وفاته فانه على فرض استناد هذا القول الى الواقع الفعلى الا انه لا يمكن للطاعن القطع به اذ انه لا يؤدى الى اطمئنانه لحقيقة بيان الموطن الاصلى للورثة ، اذ انه من الامور البديهية انه ليس بالضرورة ان يكون الموطن الاصلى للمدعى هو ذات موطن وورثته ، انه ولئن كان مكتب المحامى الذى باشر الدعوى امام اللجنة القضائية وانتهت بصدر الحكم مهته ، ولم يعد لهذا الموطن المختار صفة قانونية — الا اذا كان الخصم مطالبا باتخاذ اجراءات الطعن فى مواعيدها المحددة — فانه للتيسير عليه فى ذلك طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات السالف بيانها ، يجوز له اعلان خصمه بتقرير الطعن فى الموطن المختار المبين فى صحيفة الدعوى حتى لو انتهت مهمة المحامى بصدر الحكم فى الدعوى

ولم يعد لموطنه ثمة صفة قانونية ، فهو اقرب الى اطمئنان الطاعن من الموطن
الاصلى لمورث المطعون ضدهم ذلك ان المحامى الذى باشر الدعوى منذ
البداية هو نفسه الذى قام بعد ذلك وقدم بجلسة ١٩٨١/٢/٢٨ أمام اللجنة
القضائية للإصلاح الزراعى ما يفيد وكالته عن ورثة المعترض بالتوكيل رقم
٢٦٦ هلجنة ١٩٨١ عام الاسكندرية ورقم ٤١٠ لسنة ١٩٨١ عام الاسكندرية
وتم بناء على ذلك استئناف الدعوى مسرها فى مواجهة خصمهم (الطاعن) .
الى هذا ذهب قضاء محكمة النقض حيث اجاز اعلان المطعون عليه فى
موطنه المختار المبين بصحيفة الدعوى (حكم النقض بجلسة ١٩٧٦/٢/٢٢
فى الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٢ ق) .

(طعن ١١٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢)

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

ورقة اعلان تقرير الطعن امام المحكمة الادارية العليا لا تعتبر من اوراق
التكليف بالحضور اساسى ذلك - المقصود من اعلان تقرير الطعن اخطار
المطعون ضده برفع الطعن عليه قبل تحديد جلسة نظر الطعن والتي يخطر
بها محامو الخصوم - بطلان اعلان العريضة ومرتقاتها الى نوى الشان
لا يعتبر مبطلا لاقبية الدعوى ذاتها ما دامت قد تمت صحيحة فى الميعاد
القانونى - البطلان لا ينصب الا على الاعلان وحده ان كان لذلك وجه -
لا يترتب على البطلان من اثر الا فى الحدود وبالقدر الذى استهدفه الشارع
- اساسى تلك المنازعة الادارية تتمتع بايداع عريضتها سكرتارية المحكمة -
اعلان نوى الشان بها ومرتقاتها هو اجراء مستقل بذاته له اغراضه
واثاره - اذا كان هذا الاعلان قد وقع باطلا فانه لا ينتج اثره فيها سبقه
من اجراءات الا من اليوم الذى يتم فيه الاعلان صحيحا .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا يرفع وفقا للأوضاع والشروط
المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ والذي نص المادة ٤٤ منه على ان « ميعاد رفع الطعن الى المحكمة
الادارية العليا ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . ويتم

الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من
المقبولين أهلها... » وتنص المادة ٥٠ من ذات القانون على انه يجب
على قلم كتاب المحكمة ضم ملف الدعوى المطعون فى الحكم الصادر فيها
تبل احوالها الى هيئة مفوضى الدولة « وأخيراً تنص المادة ٤٦ على انه :
تنظر دائرة محص الطعون الطعن بعد سماع ايضاحات مفوضى الدولة
وذوى الشأن ان رأى رئيس الدائرة وجها لذلك... » واذا قررت دائرة
محص الطعون احوالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا يؤثر قلم كتاب
المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر ذوى الشأن وهيئة مفوضى الدولة
بهذا القرار « ويبين من هذه النصوص جميعا ان ورقة اعلان تقرير
الطعن امام المحكمة الادارية العليا لا تعتبر من أوراق التكليف بالحضور
لانه لا يقصد بها الا مجرد اخطار المطعون ضده برفع الطعن عليه ، وذلك
قبل تحديد جلسة نظر الطعن ثم يتم تحديد الجلسة بعد ذلك ويخطر بها
محامو الخصوم بموجب خطابات مسجلة من قلم الكتاب . ومن ثم لا تعتبر
الخصومة فى الطعن كأن لم تكن اذا لم يتم بالفعل تكليف المطعون ضده
بالحضور خلال الثلاثة اشهر المقررة فى المادة ٧٠ من قانون المرافعات
المدنية والتجارية وذلك لاختلاف الاجراءات امام القضاء الادارى عنها امام
القضاء المدنى على النحو السالف ذكره فى النصوص المتقدمة ، مما لا مجال
معه لاستناد المطعون ضدهم الى حكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات
المذكورة للدفع ببطالان اعلان تقرير الطعن وقد استقر قضاء المحكمة الادارية
العليا على ان بطلان العريضة ومرفقاتها الى أى من ذوى الشأن ليس مبطلا
لاقالة الدعوى ذاتها ما دامت قد تمت صحيحة فى الميعاد القانونى باجراء
سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة وأما البطلان لا ينصب الا على
الاعلان وحده ان كان لذلك وجه ولا يترتب على البطلان اثر الا فى الحدود
وبالقدر الذى استهدفه الشارع . والقياس فى هذا المقام على المادة ٤٠٦
مكررا من قانون المرافعات المدنية والتجارية هو قياس مع الفارق لاختلاف
الاجراءات والأوضاع ، وما يترتب عليها من اثر فى هذا الشأن بين النظامين ،
اذ الاستئناف ذاته سواء بدأ بتقرير أو بصحيفة لا تتعد خصومة فى النظام
المدنى الا باعلان الطرف الآخر به صحيحا ، بينما تقدم المنازعة الادارية

وتنمقد - ايا كان نوعها - باليداع عريضتها مسكرتيرة المحكمة - اما اعلان نوى الشآن بها وبمرفقاتها ، فهو اجراء آخر مستقل بذاته له أغراضه وله آثاره ، وهى اعلان نوى الشآن بقيام المنازعة الادارية وايدانهم بافتتاح المواعيد القانونية لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم خلالها كل فى دوره . وذلك باليداع فى مسكرتيرة المحكمة ، فاذا كان هذا الاعلان قد وقع بطلا - بالنسبة لآى من نوى الشآن - فانه لا ينتج اثره قبله فى خصوص ما سبقت الاشارة اليه الا من اليوم الذى يتم فيه اعلانه اعلانا صحيحا بعد ذلك ، ويكون من حقه اذا طلب تمكينه من تقديم مذكراته ومستندات ان يمنح المواعيد المقررة لهذا الغرض وان يجاب الى طلبه فى اية حالة كانت عليها الدعوى وذلك لحين الفصل فيها .

(طعن ١١٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢)

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

اذا حضر من وجه اليه الاعلان الباطل او تقدم بمذكرات او مستندات خلال المواعيد فيكون الاثر المقصود من الاعلان وهو الاعلام بقيام المنازعة الادارية قد تحقق فعلا - تحقق الهدف المقصود من الاعلان الباطل يزيل عيب البطلان - لا وجه للتمسك ببطلان اجراء رتب عليه صاحب الشآن اثر الاعلان الصحيح .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت انه تقدم فى المواعيد الاصلية بناء على الاعلان الباطل بمذكراته ومستندات فيكون الاثر المقصود من الاعلان وهو الاعلام بقيام المنازعة الادارية والايدان بافتتاح المواعيد القانونية وتقديم المذكرات والمستندات خلالها ، قد تحقق فعلا ، ويكون صاحب الشآن قد رتب عليه - ولو انه وقع بطلا - الاثر المقصود من الاعلان الصحيح مما لا مندوحة منه من اعتبار ما تم من جانبته ، محققا هذا الاثر مزيلا لعيب البطلان ، ما دام قد تحقق المراد من الاعلان الصحيح ، وهذا اصل من اصول الطبيعية ، منعا لتكرار الاجراءات وتعقيد سير الخصومة بدون

مقتضى ونلمح ترديد هذا الاصل فيما نصت عليه المادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من انه يزول البطالان اذا نزل من شرع لمصلحته او اذا رد الاجراء بما يدل على انه اعتبره صحيحا او قام بعمل او اجراء باعتباره كذلك ، وفيما نصت عليه المادة ١٤٠ من القانون المذكور من ان بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان او في بيان المحكمة او تاريخ الجلسة او عن عدم مراعاة مواعيد الحضور يزول بحضور المعلن اليه ، وذلك بغير اخلال بحقه في التأجيل لاستكمال ميعاد الحضور ، اذ لا حكمة والحالة هذه - في التمسك ببطلان اجراء رتب عليه صاحب الشأن اثر الاعلان الصحيح ، وانما تعالج الضرورة بقدرها فلا يخل بحقه في استكمال المواعيد (حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٢ ق بجلطة ١٩٥٧/٢/٢٢ ، حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٧٧٠ الصادر بجلطة ١٩٦١/٢/١٨ ، حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٦ ق بجلطة ١٩٦٣/١/٢٠) . هذا علاوة على ان صحيفة الطعن بالنقض وان كانت لا تعد من صحف التكليف بالحضور ، الا ان المشرع قرر في المادة ١١٤ من قانون المرافعات ان بطلان اعلان صف الدعوى يسقط بتقديم مذكرة بدفاع الخصم - وهذه المادة الأخيرة تنسرى بصدد كل انواع الطعون عملا بالأصل العام في التشريع - مما ذهب بقضاء النقض الى ان تقديم الطعون ضده مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني يحقق الغاية من اعلانه بالصحيفة ، وبالتالي يكون التمسك ببطلانها لغير شاب اجراءات الاعلان غير مقبول (نقض - جلطة ١٩٧٨/٣/٢١ في الطعن ١٦٠ لسنة ٤١ ق) . ومن ثم فانه بناء على ما تقدم فان تقديم الطعون ضدهم لمذكرة دفاعهم المقدمة الى هيئة مفوضي الدولة بتاريخ ١٩٨٢/٩/٧ تحقق الغاية من اعلانتهم بصحيفة الطعن ، وبالتالي يكون التمسك ببطلان هذه الصحيفة في غير موضعه الامر الذي ينبغي معه انحكم برفض هذا الدفع . ولما كان الطعن قد استوفى سائر الشروط والاضاع المقررة في قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فانه من ثم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا .

قاعدة رقم (٣٦٣)

المبدأ :

صحيفة اعتراض — اصلاح زراعى — اغفال بيانات جوهرية —
بطلان صحيفة الدعوى .

ملخص الحكم :

تحقق وفاة المطعون ضدها قبل ايداع تقرير الطعن فلم تطلب المحكمة ناته ولئن كان كذلك ، الا ان هذا الاجراء قد تصحح بهتول ورثة المطعون ضدها امام المحكمة عن طريق وكيلهم بموجب التوكيلات المنوه عنها بمحضر الجلسة وبهذا يكون قد تحقق الاثر المقصود من الاعلان مما يزيل عيب البطلان الذى شاب عريضة الطعن .

رفع الاعتراض باسم من ثبتت وفاتها قبل رفعه يكون قد شابه عيب جسيم فى الاجراءات مما يستوجب الحكم ببطلان صحيفة الاعتراض عملا بنص المادتين (٩) ، (١٩) من قانون المرافعات المدنية والتجارية اذ لا جدال فى ان تحديد شخص المختص هو من البيانات الجوهرية التى يترتب على اغفالها أو عدم صحتها بطلان صحيفة الدعوى .

(طعن ١٣٤١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/١/٢٥)

قاعدة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

اذا صدر الحكم باطلا لصدوره باجراءات باطلة فان ميعاد الطعن عليه امام المحكمة الادارية العليا لا يسرى الا من تاريخ علم الطاعن اليقيني بالحكم — حسب ميعاد الطعن من تاريخ تحقق علم الطاعن بالحكم — تطبيق .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه اذا صدر الحكم باطلا لصدوره باجراءات باطلة فان مواعيد الطعن عليه امام المحكمة الادارية العليا لا تسرى الا من تاريخ علم الطاعن اليقيني بالحكم .
(م — ٢٢ — ج ١٥)

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الطاعن وان كان لم يمثل أمام المحكمة التأديبية ولم يحضر أى من جلسات المحاكمة ولم يتحقق بالتالى عليه بالحكم الصادر ضده بجلسة ٦ من يونيو ١٩٨٢ الا ان الثابت من الأوراق انه بتاريخ ٢١ من نوفمبر ١٩٨٢ تقدم بطلب للحصول على صورة طبق الاصل من الحكم وقام بسداد الرسم المقرر واستلم الصورة وتاشر بذلك على اصل الحكم بالتاريخ المذكور ، فانه اعتبارا من هذا التاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٨٢ يكون قد تحقق عليه بالحكم المطعون فيه وتسرى فى حقه اعتبارا من التاريخ المذكور مواعيد الطعن المقررة فى الحكم أمام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان تقرير الطعن قد اودع تلم كتاب المحكمة الادارية العليا فى ٢٤ من يناير ١٩٨٣ ، فانه وباحتساب ميعاد المسافة المقرر طبقا لقانون المرافعات وهو فى الحالة المعروضة ثلاثة ايام ، فان تقرير الطعن يكون قد اودع تلم كتاب المحكمة الادارية العليا بعد انقضاء ميعاد الطعن ويتمين والحال كذلك الحكم بعدم قبوله شكلا .

(طعن ٨٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/٨/١٩٨٤)

ثانياً - الصفة :

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

الحكم الصادر من المحكمة الإدارية ضد مصلحة الأملاك الحكومية -
توافر الصفة لمصلحة الأملاك في الطعن على هذا الحكم وإن لم تكن لها أصلاً
صفة في التقاضي في الدعوى أمام المحكمة الإدارية ولا أهمية لذلك لعدم
تجمعها بشخصية معنوية مستقلة - صاحب الصفة في الطعن هو المحكوم
عليه الذي كان طرفاً في الخصومة الصادر فيها الحكم المطعون فيه -
المحكوم عليه هو صاحب المصلحة في الطعن لأنه هو الوسيلة الوحيدة
لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم والتخلص من آثاره وحتى يتاح له أن يبدى
أمام المحكمة العليا ما كان يمكنه ابتداءه أمام المحكمة المطعون في حكمها من
نوع لم يسقط الحق فيها أو أوجه دفاع فاته ابتداءً .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى أقام دعواه الحالية ضد كل من
(١) وزارة الزراعة (٢) مصلحة الأملاك الأميرية ، بصحيفة تؤدعها
سكرتيرية المحكمة الإدارية لوزارات الخزانة والاقتصاد والصناعة والزراعة
والتنمين في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٩ أي في تاريخ لاحق لتاريخ العمل
بالقرار الجمهوري رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ الذي سلخ مصلحة الأملاك
الأميرية من تبعيتها لوزارة الزراعة وأتبعها لوزارة الإصلاح الزراعي
وفي وقت كان لا يجوز فيه اختصار وزارة الزراعة في الدعوى لزوال
صفيتها . ولم يقم المدعى بإدخال وزارة الإصلاح الزراعي في الدعوى بوصفها
ساحبة الصفة في النيابة قانوناً عن المصلحة المذكورة وفي تمثيلها في التقاضي
بحكم انتقال الحق إليها في تولى الإشراف على شئونها . ولم تدفع المصلحة
بعدم قبول الدعوى ضدها لهذا السبب .

وكان الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية

وزارات الداخلية والخارجية والعدل التي أحيلت إليها الدعوى من المحكمة الإدارية لوزارات الخزانة والاقتصاد والصناعة والزراعة والتموين للاختصاص ، لم يصدر ضد وزارة الزراعة أو وزارة الإصلاح الزراعى وضد مصلحة الاملاك الاميرية بل صدر ضد هذه المصلحة وحدها ..

فانه ازاء عدم قيام صفة لوزارة الزراعة اصلا فى ان تختصم فى الدعوى ، وعدم تصحيح الشكل امام المحكمة الادارية باذخال وزارة الإصلاح الزراعى صاحبة الصفة فى التقاضى بدلا منها وتوجيه الخصومة اليها بحكم تبعية مصلحة الاملاك الاميرية لها لكى يصدر ضدها بهذا الوصف وضد هذه الاخرى معا ، وازاء سير الاجراءات وصدور الحكم المطعون فيه ضد مصلحة الاملاك الاميرية بمفردها بما لا يجعل ايا من الوزارتين طرفا فى الخصومة أو محكوما عليها فيها ، ما كان يمكن رفع الطعن بحكم الضرورة الا من المصلحة الصادر عليها انحكم باعتبارها صاحبة الصفة فى الطعن والمصلحة فيه ، وان لم تكن لها اصلا صفة فى التقاضى فى الدعوى امام المحكمة الادارية ولا اهلية لذلك لعدم تهتمها بشخصية معنوية مستقلة ، ذلك ان صاحب الصفة فى الطعن هو المحكوم عليه الذى كان طرفا فى الخصومة الصادر فيها الحكم المطعون فيه بالزامه بشئ لخصه أو برفض طلب من طلباته ، بحيث يكون غرضه من الطعن الغاء هذا الحكم أو تعديله باقالاته مما حكم عليه به أو بلجايبته الى ما رفض من طلباته ، وقد نصت المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على انه « لا يجوز الطعن فى الاحكام الا من المحكوم عليه » وغنى عن البيان ان المحكوم عليه هو صاحب المصلحة فى الطعن ، لانه هو وسيلته الوحيدة لتصحيح الخطا الواقع فى الحكم والتخلص من آثاره . اذ ان الطعن يتيح له ان يبسدى امام المحكمة العليا ما كان يمكنه ابدأؤه امام المحكمة المطعون فى حكمها من دفع أو لم يسقط الحق فيها ، أو لوجه دفاع فاته ابدأؤها ولا يجوز حرمانه من حق الطعن أو جعل الطعن ممتنعا عليه بسبب وقوع خطأ فى الحكم ناتج عن عيب فى الشكل فأت الخصوم تداركه كما فأت المحكمة القضاء من تلقاء نفسها بالاثار المترتبة عليه ، لأن هذا الخطأ فى ذاته هو المبرر للطعن وبهذه المثابة لا يسوغ أن يكون هو المانع منه . ومن ثم فال

الطعن في هذه الحالة يكون مقبولا حتى لا يستغل بابا بالنسبة الى حكم معيب والا يتحصن هذا الحكم ، بسبب قيام عيب به ، في حين ان هذا العيب هو سند الطعن فيه ، ولا سيما اذا كان سبيل الطعن غير متاح لاي من وزارة الزراعة او وزارة الاصلاح الزراعي ، لعدم اتصال الاولى بالنزاع ، وعدم وجود صفة للثابتة لانها لم تكن ممثلة في الدعوى كخصم اصلي او مخذل فيها ولم تكن خلفا علما او خلافا ، وليست محكوما عليها .

فانه لما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة على غير اساس سليم من القانون متعينا رفضه .
(طعن ٨٩٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٥)

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة استنادا الى رفعه من مدير عام ديوان المحاسبة بدلا من رئيسه - في غير محله - اساس ذلك - اعتبار ذلك خطأ باديا في عريضة الطعن ، فضلا عن ان ادارة قضايا الحكومة تعنى في واقع الامر نيابتها عن يمثل ديوان المحاسبة امام القضاء .

ملخص الحكم :

ان الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة بقوله انه اتهم من مدير عام ديوان المحاسبة وان الذي يمثل ديوان المحاسبة هو رئيسه على غير اساس ، اذ ان الخطأ المادي الذي تقع فيه ادارة القضايا عند مباشرتها اجراء الطعن لا يؤثر على صفة من يمثله ذلك انها اذ ذكرت مدير عام ديوان المحاسبة بدلا من رئيسه فان لهذا الخطأ ما يبرره اذ كثيرا ما يجري في العمل من غير قصد اطلاق لفظ رئيس او مدير عام على الشخص الذي يهيم على المرفق ولا يحجب هذا التعبير الخاطئ واتع الامر من ان القضايا كانت تعنى نيابتها عن يمثل ديوان المحاسبة امام القضاء ومن ثم لا يلتفت الى هذا الخطأ المادي البحت ويكون هذا الدفع على غير اساس وجدير بالرفض .

(طعن ٧٤٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٧)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

اختصاص وزير المواصلات بصفته رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للسكك الحديدية — خلو الطعن من ذكر هذه الصفة — لا يقدح في صحة الطعن ما دام أن هذه الصفة مقررّة له قانونا دون حاجة الى هذا البيان وقد أخطر بمضون الطعن وأعلم به إعلانا كتابيا على أساس هذه الصفة .

ملخص الحكم :

إن الطعن قد اختصم أصلا وزير المواصلات الذي أصدر القرار المطعون فيه باعتباره صاحب الاختصاص في إصدار هذا القرار وبالتالي صاحب الصفة الأولى في أن يختصم في الطعن بها لا محل بعد ذلك للتمسك بأن الطعن جاء خلواً من ذكر عبارة أن وزير المواصلات هو رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية مادام أن هذه الصفة مقررّة له قانونا دون حاجة الى هذا البيان وقد أخطر بمضون الطعن وأعلم به إعلانا كتابيا على أساس هذه الصفة ومن ثم يتعين القضاء برفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرمعه على غير ذي صفة .

(طعن ١٠٧٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

تشترط المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وتقبلها المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أن يقدم الطعن من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا موقع عليه من محام من المقبولين لهاها — المستفاد من هذا النص أنه يشترط لقبول الطعن أن يقدم من ذي الصفة الذي ينوب قانونا عن الطاعن — العبرة في تحديد الصفة هي بتاريخ التقرير بالطعن بإيداعه قلم كتاب المحكمة — عدم اختصاص إدارة قضايا الحكومة في النيابة قانونا عن الشركات المساهمة ولو كانت من شركات القطاع العام — أساس ذلك أن إدارة قضايا الحكومة إنما تنوب نيابة قانونية عن الحكومة ومصلحتها العامة والمجالس المحلية فيما

يرفع منها أو عليها من قضايا وطعون لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ومن ثم لا تجتد هذه النيابة إلى الشركات المساهمة ولو كانت من شركات القطاع العام — يشترط تصحيح العيب المشار إليه أن يزول قبل انقضاء ميعاد التقرير بالطعن — مثال — تقديم أحد محايى إدارة قضايا الحكومة التقرير بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا نيابة عن شركة مياه القاهرة — يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن ولا يفرض من ذلك صيرورة مرفق مياه القاهرة هيئة عامة قبل صدور الحكم فى الطعن .

ملخص الحكم :

انه بالرجوع إلى التشريعات المنظمة لمرفق مياه القاهرة تبين انه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مرفق مياه القاهرة ونص فى مادته الأولى على إنشاء مؤسسة عامة — تسمى إدارة مرفق مياه القاهرة وفى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ بتحويل مرفق مياه القاهرة إلى شركة مساهمة ونص فى المادة (١) منه على أن تحول إدارة مرفق مياه القاهرة إلى شركة مساهمة عربية تسمى شركة مياه القاهرة الكبرى مقرها مدينة القاهرة وتكون لها شخصية اعتبارية وتبشر نشاطها وفقا لأحكام هذا القرار والنظام الملحق به وتتبع هذه الشركة المؤسسة المصرية العامة لأعمال المرافق وقد عمل بهذا القرار اعتبارا من ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٦ تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وفى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٨ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة ونص فى المادة (١) منه على أن تحول شركة مياه القاهرة إلى هيئة عامة مقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتسمى الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى وتتبع وزير الإسكان والمرافق وتبشر فى شأنها أحكام قانون الهيئات العامة وعمل بهذا القرار اعتبارا من ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٨ تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية واذ كان الثابت من الأوراق على ما سبق بيانه أن تقرير الطعن المقدم لهذه المحكمة فى الحكم المطعون فيه قد أودع قلم كتابها فى ١٣ من يولية سنة ١٩٦٨ فإن هذا التقرير يكون قد رفع فى الفترة التى كان الشكل القانونى لمرفق مياه القاهرة هو الشركة المساهمة .

ومن حيث أن المادة ٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة تنص على أن تتوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا وتسلم اليها صور الاعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بتلك الجهات ما اتصل منها بجهة القضاء العادى أو جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة قضائية أخرى فان مؤدى هذا النص أن إدارة قضايا الحكومة إنما تتوب نيابة قانونية عن الحكومة ومصالحها العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا وطعون لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ، ومن ثم لا تمتد هذه النيابة إلى الشركات المساهمة ولو كانت من شركات القطاع العام ذلك لأنه فضلا عن أن لكل من هذه الشركات شخصية اعتبارية مستقلة عن الحكومة ومصالحها العامة والمجالس المحلية ولها نائب يمثلها عند التقاضى فان نيابة إدارة قضايا الحكومة عن هذه الجهات وهى نيابة قانونية فالرد فى تعيين مداها وبيان حدودها إنما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون واذ يقضى قانون تنظيم الإدارة المذكورة بقصر نيابتها على الحكومة ومصالحها العامة والمجالس المحلية دون الشركات المساهمة فإنه لا يجوز لإدارة قضايا الحكومة أن تتوب قانونا عن هذه الشركات ولو كانت من شركات القطاع العام .

ومن حيث أن المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة وتقابلها المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يؤدع قلم كاتب المحكمة الإدارية العليا موقع عليه من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير — علاوة على البيانات العامة المنطقه بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وبيان الإسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل على هذا الوجه جاز الحكم بطلانه فان المستفاد من هذا النص أنه يشترط

لقبول الطعن أمام هذه المحكمة فإن يقدم من ذى الصفة الذى ينوب قانونا عن الشركة الطاعنة ذلك لأن توافر صفة الخصم شرط من شروط قبول الدعوى واذ كانت العبارة بتحديد الصفة هى بتاريخ تقرير الطعن بإيداعه قلم كتاب هذه المحكمة وقد ثبت أن الذى قرر بالطعن هو أحد محلى إدارة قضايا الحكومة وقد أودع تقرير الطعن فى ١٢ من يوليئنة سنة ١٩٦٨ وكانت الشركة الطاعنة وقتئذ من الشركات المساهمة التى لا تختص الإدارة المشار إليها بتمثيلها قانونا على ما سبق بيانه فمن ثم فإن الطعن يكون قد قدم من غير ذى صفة مما يتعين الحكم بعدم قبوله .

ولا وجه للقول بأن العيب الذى كان يشوب الصفة وقت التقرير بالطعن قد زال قبل الحكم فى الطعن بتحول شركة مياه القاهرة الى هيئة عامة فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ تنوب عنها قانونا إدارة قضايا الحكومة ، ذلك لأن قانون مجلس الدولة حدد ميعادا للتقرير بالطعن وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ومن ثم فانه يشترط لتصحيح العيب المشار اليه أن يزول هذا العيب قبل انقضاء هذا الميعاد وهو الأجر الذى لم يتحقق فى الطعن المعروض .

(طعن ١٢٤٥ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

صدور الحكم المطعون فيه ضد كلية الطب دون أن تختصم الجامعة ذاتها فى الدعوى — لا يمكن رفع الطعن الا من كلية الطب باعتبارها صاحبة الصفة والمصلحة فى الطعن — لا يحول دون ذلك أن كلية الطب ليس لها أصلا صفة فى التقاضى فى الدعوى ولا اهلية لذلك — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أن الحكم المطعون فيه ، صدر ضد كلية الطب بجامعة الاسكندرية اذ لم تختصم جامعة الاسكندرية ذاتها فى الدعوى ، ولم يصحح شكل الدعوى بائخال

الجامعة فيها ، باعتبارها صاحبة الصفة في التقاضي وفقا لأحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ، في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة ، فلم تكن جامعة الاسكندرية طرفا في الخصومة ، أو محكوما عليها فيها ومن ثم فما كان يمكن رفع الطعن بحكم الضرورة الا من كلية الطب الصادر عليها الحكم باعتبارها صاحبة الصفة في الطعن والمصلحة فيه ، وان لم تكن لها أصلا صفة في التقاضي في الدعوى أمام المحكمة الادارية ، ولا اهلية لذلك ، لعدم تهمتها بشخصية اعتبارية ، اذ ان الحكم المطعون فيه ، بالزامه بشيء لخصه ، أو برفض طلب من طلباته ، بحيث يكون غرضه من الطعن انهاء هذا الحكم أو تعديله ، باقائه مما حكم عليه به ، أو بإجابته الى ما رفض من طلباته ، وقد نصت المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه « لا يجوز الطعن في الأحكام الا من المحكوم عليه » وغنى عن البيان أن المحكوم عليه هو صاحب المصلحة في الطعن لأنه هو وسيلته الوحيدة لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم ، والتخلص من آثاره ، اذ ان الطعن يتيح له أن يبدى أمام المحكمة العليا ، ما كان يمكنه ابداءه أمام المحكمة المطعون في حكمها من دفع لم يسقط الحكم فيها ، أو أوجه دفاع فاته ابداءها ولا يجوز حرمانه من حق الطعن .

أو جعل الطعن مهتما عليه ، بسبب وقوع خطأ في الحكم ، ناتج عن عيب في الشكل ، فلت الخصوم تدراكه ، كما فلت المحكمة القضاء — من تلقاء ذاتها — بالاثار المترتبة عليه ، لأن هذا الخطأ في ذاته ، مبرر للطعن ، وبهذه المثابة ، لا يسوغ أن يكون هو المانع منه ، ومن ثم فان الطعن في هذه الحالة يكون مقبولا ، حتى لا يستغرق بابه . بالنسبة الى حكم عيب ، وحتى لا يتحصن هذا الحكم بسبب قيام عيب به ، فيخصمه عيبه من التصحيح ، في حين أن هذا العيب هو سند الطعن فيه ، ولا سيما اذا كان سبيل الطعن غير متاح لجامعة الاسكندرية ، لعدم وجود صفة لها ، لأنها لم تكن ممثلة في الدعوى كخصم أصلي أو متدخل أو مدخل فيها أو خلفا لها أو خلاصا وكونها ليست محكوما عليها .

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

وجوب توجيه الطعن لنوى الصفة — وفاة المظعون ضدها قبل ايداع
تقرير الطعن — وقوع الطعن باطلا — المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة
والمادة ٢١٧ من قانون المرافعات — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة (وتقابلها المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة) نص على ان يقدم الطعن من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا موقع عليه من محام من المقبولين امامها ويجب ان يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المظعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فلذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه واذا كان الثابت من تقرير الطعن المودع قلم كتاب هذه المحكمة فى ١٧ من يناير سنة ١٩٦٨ ان وزارة الخزائنة قد اقامت فى هذا التاريخ طعنها مختصة فيه السيدة مع انها كانت قد توفيت فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٦ قبل ايداع تقرير الطعن فان الطعن يكون قد وقع باطلا ويتمين بالتالى القضاء بعدم قبوله شكلا ذلك انه يتمين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحا مراعية ما يطرا على خصوصية من وفاة او تغيير فى الصفة قبل اختصامه كى يوجه تقرير الطعن الى من يصح اختصامه قانونا ولا جدال فى ان تحديد شخص المختص هو من البيانات الجوهرية التى يترتب على اغفالها بطلان الطعن لان الغرض الذى رعى اليه الشارع مما اورده فى المادة ١٦ المسالفة الفكر من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم فى تقرير الطعن انها هو اعلام نوى الشأن بين رفع الطعن من خصوصهم فى

الدعوى وصفته اعلاما كلفيا وليس من شك في ان هذا الغرض لا يتحقق اذا ما وجه الطعن الى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه الى اصحاب الصفة في الطعن وتيسيرا على الطاعن في توجيه الطعن نصت المادة ٢٨٢ من قانون المرافعات القديم التي حلت محلها المادة ٢١٧ من قانون المرافعات الحالي — على ان يوت المحكوم له اثناء ميعاد الطعن يجيز لخصمه اعلان الطعن الى وريثه جملة دون ذكر اسمائهم وصفاتهم وذلك في آخر موطن كان لمورثهم ومتى تم اعلان الطعن على الوجه المتقدم وجب اعادة اعلانه لجميع الورثة باسمائهم وصفاتهم لائخاصهم او في موطن كل منهم قيل الجلسة المحددة لنظر الطعن او في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك وهذا النص انما يؤكد ضرورة توجيه الطعن الى اصحاب الصفة فيه في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك وليس من شك في ان حكم المادة المذكورة ينصرف كذلك الى حالة وفاة المحكوم له قبل بدء ميعاد الطعن .

ولا يتدح في هذا النظر ان تكون وفاة المحكوم له سابقة على صدور الحكم المطعون فيه ومثارا لبطلان هذا الحكم في ذاته كسما هو الحال في المنازعة المعروضة لان النظر في هذا الطعن انما يكون بعد قبول الطعن شكلا وهو غير مقبول بداءة لكونه لم يختصم في الميعاد القانوني كل من يجب اختصامه من اصحاب الصفة في الطعن .

(طعن ٢١ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

نص المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ليس نصا حاصرا من يعتبرون من ذوى الشأن بالنسبة الى الطعن امام المحكمة الادارية العليا في احكام المحاكم التقديرية — الجهة التي يتبعها الموظف تعتبر من ذوى الشأن في مجال تطبيق هذا النص — هذه الجهة هي الخصم في الدعوى التي يقبها الموظف طعنا على القرار الصادر بفصله — بدء ميعاد الطعن في الحكم الصادر في هذه الدعوى من تاريخ صدوره — بيان ذلك .

ملخص الحكم :

ليس صحيحا ما تذهب اليه الشركة الطاعنة من ان ذوى الشأن الذين يتعين عليهم الطعن فى احكام المحاكم التأديبية امام المحكمة الادارية العليا خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم : هم الذين نص عليهم المشرع صراحة فى المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية التى يجرى نصها كالتالى : « ويعتبر من ذوى الشأن فى حكم المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، رئيس ديوان المحاسبة ومدير عام النيابة الادارية والموظف الضارض ضده الحكم » ومن ثم فان ميعاد الطعن بالنسبة لمن عداهم من يتعدى اليهم اثر الحكم — ومنهم الشركة الطاعنة — لا يبدأ الا من تاريخ علمهم اليقينى به . ولم يثبت ان الشركة الطاعنة علمت بالحكم المطعون فيه علما يقينيا قبل تاريخ اعلانها به فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٠ — ليس صحيحا ما تذهب اليه الشركة الطاعنة بهذا الطعن علما انه فضلا عما سبق لهذه المحكمة ان قضت به من ان نص المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ليس نصا حاصرا لمن يعتبرون من ذوى الشأن بالنسبة الى الطعن امام المحكمة الادارية العليا فى احكام المحاكم التأديبية — وان الجهة التى يتبعها الموظف المقدم للمحاكمة التأديبية تعتبر من ذوى الشأن فى مجال تطبيق هذه المادة ، فان ما تدفع به الشركة الطاعنة ان جاز اثرته بالنسبة الى الاحكام التى تصدر من المحكمة التأديبية حين ترفع اليها الدعوى التأديبية ضد الموظف من النيابة الادارية — وهى ان حالة التى ورد بشأنها نص المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — فان الامر ليس كذلك بالنسبة الى الحكم الذى تصدره المحكمة التأديبية فى الدعوى التى يرفعها اليها الموظف طعنا على القرارات الصادر بفصله ، اذ انه يقيم الدعوى على الجهة مصدرة القرار وتكون هى الخصم الذى تتخذ فى مواجهته كاتبة اجراءات الدعوى ، وقد كان هذا الحال بالنسبة الى الحكم المطعون فيه ، فقد صدر فى الدعوى التى اثارها عليه طعنا على القرار الذى اصدرته الشركة الطاعنة بفصله وقد اتخذت كاتبة اجراءات الدعوى فى مواجهتها .

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

نص المادة (٢٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه يعتبر من ذوى الشأن فى الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى احكام المحاكم التأديبية الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للحاسبات ومدير النيابة الإدارية — هذا النص ليس نصا حاصرا لمن يعتبرون من ذوى الشأن — نتيجة ذلك : حق الجهة الإدارية فى الطعن فى الاحكام التأديبية وما فى حكمها من قرارات مجالس التأديب — اساس ذلك — تطبيق — حق الجامعة ممثلة فى رئيسها فى الطعن فى الاحكام الصادرة من مجلس تأديب اعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن القرارات الصادرة من مجالس التأديب ومنها مجالس تأديب العاملين بالجامعات ، سواء من كان منهم من اعضاء هيئة التدريس او من لم يكن كذلك ، تأخذ حكم احكام المحاكم التأديبية من ناحية جواز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا طبقا لنص المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، مما يكون معه الدفع بانعدام ولاية المحكمة الادارية العليا بالفصل فى الطعن المائل فى غير محله جديرا بالرفض . ولا حجة فى القول بأن نص المادة (١٥) والبند تاسعا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة قصر اختصاص المحاكم التأديبية على النظر فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ولم يسمح لهذه السلطات نفسها بالطعن فى القرارات الصادرة فيها . ذلك لأن الطعن أمام المحكمة التأديبية فى القرارات النهائية للسلطات التأديبية ينصب على القرارات التى يصدرها الرؤساء الاداريون عملا باختصاصاتهم التأديبية ، وهى قرارات تتميز بقابليتها للتظلم منها اداريا ، بل ويعتبر هذا التظلم شرطا لقبول الدعوى بطلب إلغاؤها طبقا لنص المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة المشار اليه — ومن الطبيعى ألا يقدم الطعن فى هذه القرارات أمام المحكمة التأديبية الا من الموظفين العموميين الذين مستهم القرارات المذكورة باعتبارهم اصحاب

المصلحة وحدهم في هذا الطعن . أما القرارات الصادرة من مجالس التأديب التي لا يجدى التظلم منها إداريا لعدم قابليتها للسحب أو الإلغاء الإداريين . فانها لا تعتبر من قبيل القرارات النهائية للسلطات التأديبية التي يعنيها البند تاسعا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة . وانها تأخذ حكم الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التي يكون لذوي الشأن حق الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا بالتطبيق لأحكام المادتين ٢٢ - ٢٣ من القانون سالف الذكر ، وهو الأمر الذي اُحالت اليه المادة (١٠٩) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بالنص في فقرتها الأخيرة على انه (مع مراعاة حكم المادة ١٠٥ في شأن التحقيق والإحالة الى مجلس التأديب تسرى بالنسبة الى المساطة أمام مجلس التأديب القواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة) .

ومن حيث ان المادة (٢٢) من قانون مجلس الدولة سالف الإشارة اليه تنص على انه يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري ، ومن المحاكم التأديبية ويكون لذوي الشأن ورئيس هيئة بغوضى الدولة أن يطعن في تلك الاحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، واذا لم تحدد هذه المادة من يعتبر من ذوي الشأن فان الامر يقتضى الرجوع في شأن ذلك الى القواعد العامة في المرافعات والتي يعتبر من ذوي شأن بموجبها كل من له مصلحة في الطعن ولو لم يكن ممثلا في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ما دامت آثار هذا الحكم تتمتع الى الأساس بحقوقه ومصالحه المباشرة ولما كانت الاشخاص المنوية العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة كالجامعات وغيرها من الهيئات العامة تثبت لها صفة الطعن في الاحكام الصادرة ضدها يحكم ما لها من كيان قانوني مستقل طبقا للقواعد العامة ، ويمثلها قاضي الطعن النائب عنها قانونا ، وهو بالنسبة للجامعات رئيس الجامعة بحكم اختصاصه في ادارة شؤون الجامعة وكونه الذي يمثل الجامعة أمام الهيئات الأخرى بالتطبيق لصريح نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ سالف الإشارة اليه . واذا كانت المادة (٢٢) من قانون مجلس الدولة قد

أشارت في فقرتها الثانية الى انه يعتبر من ذوى الشأن فى الطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى احكام المحاكم التأديبية الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للحسابات ومدير النيابة الادارية ، الا ان من الجلى ان هذا النص ليس نصا حاصرا لمن يعتبرون من ذوى الشأن ، وليس أدل على ذلك من تصديره الفقرة المشار اليها بعبارة « ويعتبرون من ذوى الشأن » بما يقطع بأن المذكورين بعدها ليسوا كل ذوى الشأن . ولما كان الامر كذلك وكانت الاحكام التأديبية وما فى حكمها من قرارات مجالس التأديب الصادرة بإدانة برئء او ببراءة مخنبة تتأبى مع اعتبارات العدالة ، فان مبادرة جهة الادارة بالطعن فيها انتصارا للحق ، من الامور التى تهق الثقة فيها وتؤدى الى حسم سمر العمل بها ، ومن ثم فان صدور مثل هذه الاحكام او القرارات يمس مصلحة مباشرة للجهة الادارية تسوغ لها ان تتشغل الى الطعن فيها دون ثمة قيد . وبهذه المثابة فان الدفع باتعدام صفة الجامعة ، ممثلة فى رئيسها . فى اقامة الطعن المائل يكون قائما على غير أساس من القانون جديرا بالرفض . ومتى كان ما تقدم فأنه لا يكون ثمة وجه لما ساقه المطعون ضده من ان المستفاد من احكام المواد ١٠٥ : ١٠٦ : ١٠٩ : ١١٢ من قانون تنظيم الجامعات ان اختصاص رئيس الجامعة يقف عند حد التصرف فى التحقيق سواء بجنطة او باحالة عضو هيئة التدريس الى مجلس التأديب او مجازاته مباشرة بتوقيع عقوبة التنبيه أو اللوم عليه . بحيث اذا اتخذ رئيس الجامعة قراره باحالة العضو الى مجلس التأديب فأنه يكون بذلك قد قيد نفسه بالقرار الذى يصدره هذا المجلس فى الدعوى التأديبية بحيث يتمتع عليه الطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى هذا القرار لوجه لذلك لأن أيا من هذه النصوص لم يتضمن ما يفيد تقييد صفة رئيس الجامعة فى الطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى قرارات مجلس التأديب بحكم اختصاصه بذلك قانونا طبقا للقواعد العامة سالفة الفكر وعملا بحكم المادة ٢٦ من قانون الجامعات سالفة الإشارة اليها .

وان المواد التى يشر إليها المطعون ضده تتعلق ببعض الاحكام المتصلة بسلطات رئيس الجامعة فى التصرف فى التحقيق وفى توقيع عقوبة التنبيه

أو اللوم مباشرة على عضو هيئة التدريس وما يترتب على الحكم بالبراءة بالنسبة للمرتب الموقوف صرفه خلال مدة إيقاف العضو كما تنظم هذه المواد تشكيل مجلس التأديب والإجراءات التي تتبع أماله دون أن يستفاد منها ثمة تقيد بصفة رئيس الجامعة في الطعن على قرارات مجلس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا على النحو المتقدم بيانه .

(طعن ٨٠٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

اختصاص وكيل وزارة الصحة بصفته مديرا لمديرية الصحة بحفظ الاسكندرية دون اختصاص محافظ الاسكندرية باعتباره صاحب الصفة في التقاضي طبقا لقانون الحكم المحلي - صدور الحكم ضد مديرية الصحة - يجوز لمديرية الصحة الطعن في الحكم باعتبارها صاحبة الصفة والمصلحة في الطعن وأن لم تكن لها صفة التقاضي أمام محكمة أول درجة ولا أهلية لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية - إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألزمها بالفاء القرار موضوع الدعوى فإنه يحق لها الطعن في الحكم لأنه هو وسيلتها الوحيدة لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم والتخلص من آثاره - أساس ذلك : المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية : لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه .

ملخص الحكم :

ان الدعوى رقم ١٣ لسنة ٢٢ القضائية قد أثبتت ضد وكيل وزارة الصحة باعتباره مديرا لمديرية الصحة بمنطقة الاسكندرية وصدر الحكم ضده ولم يختصم محافظ الاسكندرية باعتباره صاحب الصفة في التقاضي طبقا لقانون الحكم المحلي ، ومن ثم لم تكن المحافظة طرفا في الخصومة أو محكوما عليها فيها ولذلك فبإمكان رفع الطعن بحكم الضرورة إلا من مديرية الشؤون الصحية الصادر ضدها الحكم باعتبارها صاحبة الصفة في الطعن والمصلحة فيه وان لم تكن لها أصلا صفة التقاضي في الدعوى أمام المحكمة التأديبية ولا أهلية لذلك لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية إذ أن الحكم

(م - ٢٢ - ج ١٥)

المطعون فيه وقد ألزمها بإلغاء القرار موضوع الدعوى فإنه يحق لها الطعن بالحكم لأنه هو وسيلتها الوحيدة لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم والتخلص من آثاره تطبيقاً للمادة ٣٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تنص على أنه « لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ... »

ومن حيث أن تقرير الطعن وقد أودع من صاحب الصفة وفي المواعيد القانونية فإنه يكون مقبولا شكلا .

(طعن ١٦٨٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

المستفاد من حكم المائتين ٢٢ ، ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن الجوازي أمام المحكمة الإدارية العليا مقصور على الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحكم التأديبية كما أن اختصاصه في إقامة الطعن وجوبا إذا ما طلب العامل المتصل ذلك مقصور على حالة العامل المتصل بحكم صادر من المحاكم التأديبية دون غيرها - نتيجة ذلك: أنه يخرج من دائرة اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في قرارات مجالس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا يستوى في ذلك أن تكون هذه القرارات صادرة بالفصل من الخدمة أم بغير هذه العقوبة أو أن يكون العامل قد طلب من رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن فيها أو لم يطلب - أساس ذلك : تطبيق : طعن رئيس هيئة مفوضي الدولة في قرار صادر من أحد المجالس التأديبية عدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة .

ملخص الحكم :

من حيث أن قيام رئيس هيئة مفوضي الدولة بالطعن في قرار مجلس التأديب المشار إليه بناء على طلب العامل المتصل من الخدمة يثير بادي ذي بدع البحث في مدى اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في إقامة هذا الطعن في ضوء حكم المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي جاءت ناسخة لحكم المادة ٣٢ من القانون رقم

١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية التى
أستند اليها العامل المذكور فى تقرير طعنه .

ومن حيث أن المستفاد من استقراء حكم المادتين ٢٢ ، ٢٣ من قانون
مجلس الدولة سالف الذكر أن اختصاص رئيس هيئة مفوضى الدولة نى
الطعن الجوازى أمام المحكمة الادارية العليا مقصور على الطعن فى الاحكام
الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحكمة التأديبية كما أن اختصاصه
فى اقامة الطعن وجوبيا اذا ما طلب العامل المفصول ذلك مقصور كذلك على
حالة العامل المفصول بحكم صادر من المحاكم التأديبية دون غيرها . ومن ثم
تخرج على دائرة اختصاص رئيس هيئة مفوضى الدولة الطعن فى قرارات
مجالس التأديب أمام المحكمة الادارية العليا يستوى فى ذلك أن تكون هذه
القرارات صادرة بالفصل من الخدمة أم بغير هذه العقوبة أو أن يكون العامل
قد طالب رئيس هيئة مفوضى الدولة بالطعن فيها ثم لم يطلب وعلة هذا الحكم
فى جميع الحالات المشار اليها واضحة وهى أن هيئة مفوضى الدولة بحكم
نظامها القانونى لا هيئة لها على القرارات الصادرة من مجالس التأديب لأنه
لا اختصاص لها فى متابعة أعمال هذه المجالس ولا تعقب على قراراتها
وبالتالى يستحيل عليها تناول بحث مشروعية هذه القرارات خلال مواعيد
الطعن المقررة قانونا ١٠ ولما كان الاصل أن لا تكليف إلا بمقدور لذلك فقد
انحصر عن هيئة مفوضى الدولة لزوما ولاية الطعن فى هذه القرارات واقتصر
سلطاتها وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة على مجرد ابداء الرأى القانونى
فيها وذلك بعد أن يتصل أمر الطعن فيها من طرفى الخصومة بالمحكمة
المختصة . ولا يسوغ التفرقة فى هذا الشأن بين قرارات مجالس التأديب
الصادرة بالفصل من الخدمة وتلك الصادرة بعقوبة اثنى فيلزم رئيس هيئة
مفوضى الدولة بالطعن فى الاولى اذا طلب العامل ذلك بينها لا يملك فى
الثانية ثمة ولاية وذلك بمقولة ان المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة
سالف الذكر أوجبت على رئيس هيئة مفوضى الدولة الطعن بناء على طلب
العامل المفصول لا يسوغ ذلك لأن سلطة رئيس هيئة مفوضى الدولة نى
الطعن الوجوبى المنصوص عليه فى هذه المادة وسلطته فى الطعن الجوازى
المنصوص عليه فى المادة ٢٣ منوطه فى الحالتين باحكام

المحاكم التأديبية والاصل ان الاصطلاح القانونى لا يحمل فى ذات التشريع الا على معنى واحد وبالتالي ينبو على منطق التفسير السليم تحيل عبارة احكام المحاكم التأديبية فى نص المادة ٢٢ سالفه الذكر معنى موسما يشمل قرارات المجالس التأديبية على خلاف تفسير ذات العبارة فى المادة ٢٣ المشار اليها بما ينطوى على تفرقة غير مستساغة بين متماثلين الامر الذى يتعين معه فى الحاليين قصر ولاية رئيس هيئة مفوضى الدولة فى الطعن الوجوبى والجوازى على احكام المحاكم التأديبية دون قرارات المجالس التأديبية التزاما بمذلول عبارة احكام المحاكم التأديبية والعللة فى عدم ذكر قرارات مجالس التأديب سالفه الذكر ولا مشار للاستدلال بها جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن يكون الطعن فى قرارات مجالس التأديب أمام المحكمة الادارية العليا شأن احكام المحاكم التأديبية للقول بوجوب التسوية بين قرارات مجالس التأديب فى مجال الطعن فيها لا مثار لذلك لان الاعتبارات الخاصة بتبسيط اجراءات التقاضى والسرعة المطلوبة فى الفصل فى المنازعات الادارية بصفة خاصة والتي تتنافى مع تعدد مراحل الطعن فى قرارات مجالس التأديب هى التى حدت بالمحكمة الادارية العليا الى هذا القضاء فاعتبرت قرارات مجالس التأديب بمثابة الاحكام التأديبية فى خصوصية الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا واذ كان قضاء المحكمة الادارية العليا لم يسو تماها بين قرارات مجالس التأديب وبين الاحكام التأديبية وكان لا يوجد ثمة مبرر من قانون مثل هذه التسوية بعدم الاختصاص المقرر لرئيس هيئة مفوضى الدولة فى الطعن فى احكام المحاكم التأديبية بل وكانت النصوص القانونية على ما سلف بيانه تقضى بغير ذلك فانه ينتفى تبعا لذلك مبرر تخويل رئيس هيئة مفوضى الدولة سلطة الطعن فى قرارات المجالس التأديبية ، ويكون طعنه والامر كذلك فيها صادرا من غير صفة قانونا .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم فقد تمين القضاء بعدم قبول الطعن المائل لرفعه من غير ذى صفة قانونا .

ثالثا : المصلحة :

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

حق الطعن في الحكم — تقريره أن مس الحكم مصلحة له حتى ولو لم يكن قد علم بالدعوى أو تدخل فيها .»

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن للشخص الذي مس الحكم الصادر في الدعوى مصلحة له قانونية أو مادية حق الطعن فيه حتى ولو لم يكن قد علم بالدعوى أو تدخل فيها .»

(طعن ١٣٠٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١١)

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

وفاة المعارض أثناء نظر الاعتراض أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي — تعجيل ورثة المعارض نظر الاعتراض بذات الطلبات — الحكم في الاعتراض لمصلحة الورثة — طعن — لا تثريب على الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أن هي اختصت في الطعن ورثة الطاعن — وفاة إحدى الورثة قبل إقامة الطعن — لا وجه لبطالان الطعن لباقي الورثة — أساس ذلك : الوارث ينصب خصما عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع عن التركة أو عليها — تطبيق :»

ملخص الحكم :

أن الثابت في الأوراق أن المرحوم الأستاذ . . . « المعارض » قد أقام الاعتراض رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه طالبا فيه الاعتداد في تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بمقتد البيع المؤرخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ الصادر منه الى المعارض ضدهم عدا الاول ببيع ٤١ فدانا مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة واستبعاد هذا القدر من الاستيلاء لديه ، وإذ توفي

هذا الأخير أثناء نظر الاعتراض فقد طلب كل من السيد / والسيدة / بصفتها ورثة تعجيل نظر الاعتراض بذات الطلبات المبداء من مورثها في صحيفة الاعتراض ، وبناء على هذا الطلب استأنف الاعتراض سيره على الوجه المبين في محاضر الجلسات حتى بلغ غايته بصذور القرار المطعون فيه قاضيا لها بالطلبات سائلة البيان واذا كان البادى مما تقدم ان كلا من الوارثين المثار اليها حين خاض الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لم يطلب حقا خاصا له دون سواء وانما خاصها مطالبا للتركة بكل حقتها في هذا الخصوص فمن ثم لا جناح على الهيئة المتقدمة ان هي اختصت في الطعن المثل ورتة المرحوم الأستاذ / معينة اياهم على الوجه المبين في صحيفة الطعن ولا وجه للمحاجة بأن السيدة / « أحد الورثة » كانت قدتوفيتقبل اقامة الطعن الامر الذى يجعل الطعن باطلا بالنسبة اليها ذلك أن التثبت حسبما تقدم ذكره ان الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لم توجه طعنها الى السيدة / بصفتها الشخصية وانما بصفتها وارثة المرحوم الأستاذ / « المعترض » ولم تقصر طعنها على هذه الأخيرة بل وجهته كذلك الى السيد / باعتباره الوارث الآخر للمعترض المتقدم في مواجهتها الحكم بالفاء القرار المطعون فيه الصادر لصالحها ويرفض الاعتراض المقام من مورثها ، واذا كانت القاعدة ان الوارث ينتصب خصما عن باقى الورثة في الدعوى التي ترفع من التركة أو عليها ومقتضى ذلك لازمة ان الطعن المثل يصح باختصاص أحد الورثة بهذه الصفة ، ولما كان السيد / قد اختصم في ذات الطعن بصفته وارثا للمرحوم الأستاذ / وكانت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى « الطاعنة » قد زافتا على ذلك بأن وجهت اليه طلباتها في الطعن بصفته الوارث الوحيد للسيدة / فضلا على صفته الاولى — وذلك بصحيفة أعلنت اليه في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ فمن ثم لا وجه لبطلان الطعن لاختصاص هذه السيدة الأخيرة فيه رغم وفاتها ما دام ان اختصاصها ليس على ما سلف البيان واجبا بحكم القانون بحيث لا يصح الطعن حال اغفاله .

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

ثبت أن وزارة الخزانة لم تتنازع في موضوع الدعوى واقتصرت دفاعها على طلب اخراجها منها بلا مصاريف — عدم القضاء ضدها بشيء وان صدر الحكم في مواجهتها — لا تعتبر خصما حقيقيا له حق الطعن في الحكم .

ملخص الحكم :

ان استناد وزارة الخزانة الى ان الحكم المطعون فيه قد رفض اخراجها من الدعوى والى انه لذلك يكون من حقها الطعن فيه — بوجود بلانها لم تتنازع في موضوع الدعوى واقتصرت على طلب اخراجها منها بلا مصاريف تأسيسا على ان النزاع محصور بين المطعون عليه وبين وزارة التربية والتعليم وأنه لا شأن لها هي بموضوعه ولا دخل لها فيه — ولئن كانت اسباب الحكم قد تضمنت ان للمطعون عليه مصلحة في اختصاص هذه الوزارة حتى يصدر الحكم في مواجهتها لتتخذ ما تراه من اجراء في ضوء الحكم — الا انه لم يقض ضدها بشيء فالحكم وان كان لم يخرجها من الدعوى الا انه تضمن اجابتها الى ما كانت تهدف اليه من عدم القضاء ضدها بشيء — ومتى ثبت ان وزارة الخزانة لم تتنازع المطعون عليه في طلباته ولم تبتد دفاعا سوى انه لا شأن لها بالنزاع واقتصرت المحكمة على اصدار الحكم في مواجهتها فانها لا تعتبر خصما حقيقيا له حق الطعن في هذا الحكم ومن ثم يكون طعنها غير مقبول لأنه لا مصلحة لها في هذا الطعن ولا صفة لها في المنازعة الخاصة بالغاء القرار الصادر من الجهة الادارية المختصة بشطب اسم المطعون عليه في الطعن على الحكم الصادر بعدم الاعتداد بهذا القرار .

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

تقرير — رئيس هيئة مفوضى الدولة — اختصاصه في الطعن — دفع
بانتفاء المصلحة في الطعن .

ملخص الحكم :

مقتضى المادة ٢٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يقوم مفوض الدولة بتهئية الدعوى للمرافعة وعليه اعداد التقرير محددًا الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبباً — ومقتضى المادة ٢٣ من القانون سالف الذكر أن يكون اختصاص الطعن في الاحكام الى المحاكم الاعلى لرئيس هيئة مفوضى الدولة طالما انه وجد أن هناك من الاسباب التي اشتملتها المادة سالفه الذكر ما يوجب عليه ذلك — وغنى عن البيان أن هيئة مفوضى الدولة انما تقوم بالطعن في الاحكام ابتغاء المصلحة العامة — نتيجة ذلك : أن لهيئة المفوضين أن تتقدم بطلبات أو اسباب جديدة غير تلك التي ابدتها امام المحكمة في أية درجة ما دامت ترى في ذلك وجه المصلحة بانزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الادارية — لمفوض الدولة امام المحكمة الادارية العليا عند تهئية الطعن للمرافعة واعداد التقرير فيه أن يبدى الراى على استقلال غير مقيد بما ورد من رأى أو اسباب في تقرير الطعن بإبدائه اسباباً جديدة وطلبات أخرى غير ما اشتمله تقرير الطعن — دفع المظلمون ضده بعدم جواز نظر الطعن أو بعدم قبوله لانتفاء المصلحة بعد أن اقرت هيئة مفوضى الدولة باختصاص المحكمة بنظر الدعوى والفصل في طلبات المظلمون ضده بعد تعديلها لا يقبل منها بعد ذلك الطعن في هذا الحكم على هذا الاساس — هذا الدفع في غير محله حقيقة بالرفض — طعن رئيس هيئة مفوضى الدولة على الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بقوله أنه اخطأ في تطبيق القانون حين حكم باختصاصه بنظر الدعوى المطروحة — الطعن اقيم من مختص ومن نوى مصلحة قانونية .

قاعدة رقم (٣٧٩)

المبدأ :

إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى لإعدام مصلحة رافعها أمام المحكمة الإدارية العليا — هذه المحكمة وهي تنزل حكم القانون في المنازعة الإدارية سواء من حيث الشكل أو الموضوع تملك بحكم رقبتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء نفسها في هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى لانقضاء مصلحة المدعى في طلب إلغاء القرار الإداري .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن من الأمور المسنية أن من شروط قبول دعوى الإلغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثرا تائرا مباشرا في مصلحة ذاتية له ، والا كانت الدعوى غير مقبولة عملا بنص الفقرة الأولى من الماد ١٢ من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أنه بالإطلاع على الخريطة المساحية المقدمة من الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والتي لم يحضها الطاعن أن أرض النزاع منقطعة الصلة بالمساحات محل القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٧٧ المطعون فيه ، لذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى الخاصة بطلب إلغاء هذا القرار لانعدام مصلحة الطاعن في محله ، ومن ثم تكون غير مقبولة ، ولا يؤثر في ذلك إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا ، مما لا شك فيه أن هذه المحكمة وهي تنزل حكم القانون في المنازعة الإدارية سواء من حيث الشكل أو الموضوع ، تملك بحكم رقبتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء نفسها في هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى لانقضاء مصلحة المدعى في طلب إلغاء القرار الإداري .

ومن حيث أنه بناء على ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ ذهب مذهباً مغايراً بأن قضى برفض الدعوى ، يكون قد خالف صحيح حكم القانون ، ويتعين من أجل ذلك إلغاؤه ، والقضاء بعدم قبول الدعوى لانقضاء مصلحة المدعى في طلب إلغاء القرار المطعون فيه ، مع إلزامه بالمصاريف .

(طعن ٢١٠ ، ٢٤١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/٥ — وبذات

المعنى أيضا طعن ١١٩٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧) .

رابعاً : التقرير بالطعن :

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

المادة ١٦ من قانون تنظيم مجلس الدولة - الحكمة من ايجابها اشتغال الطعن على بيان الحكم المطعون فيه وبيان بالاسباب التي بنى عليها الطعن هو تمكين المحكمة من استظهار مواطن ما يعيب الحكم من مخالفة للقانون أو خطأ في تأويله وتطبيقه - تقرير الطعن المجهل الموضوع اليهم المخلول المعاري بالكلية عن الاسباب التي تكشف عما يراه الطاعن عواراً في الحكم - مبطل للطعن - لا يغير من ذلك ايراد الطعن في مستهل تقريره اشارة عابرة الى رقم القضية التي فصل فيها أو اسم المطعون عليه لعدم افادة ذلك في تحديد موضوع الحكم مع ايراد هذا الموضوع على وجه مغلير تنالها للواقع .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على ان « يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير مودع فلم كتاب المحكمة الادارية العليا موقع عليه من محام من المقيولين امامها ويجب ان يشتمل التقرير علاوة على البيانات المتعلقة بأساء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالاسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه » .

ومراد القانون من بيان الحكم المطعون فيه وتقصيل الاسباب التي بنى عليها الطعن ، هو ان يمكن للمحكمة الادارية العليا ان تستظهر مما اورده الطاعن من ذلك مواطن ما يميمه الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون أو خطأ

فى تأويله وتطبيقه ولذلك أوجبت المادة السادسة عشرة من قانون تنظيم مجلس الدولة أن يشتتل تقرير الطعن على بيان للحكم المطعون فيه يبيط عنه الغموض والتجهيل وعلى تفصيل للأسباب التى قام عليها الطعن والا جاز الحكم ببطلانه وما أرادت ببيان الأسباب الا تبيينها نوع بيان يجليها ويكشف عن المقصود منها ككشفا وأفيا ينفى عنها الغموض والجهالة ويستبان منه العوار الذى يعزوه الطاعن الى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فيها قضى به ويمكن المطعون عليه من تخسير دفاعه منذ اعلانه بصورة تقرير الطعن ، فاذا كانت الطاعنة قد تردت فى طعنها فى غلط بين من جهة موضوع الحكم الذى طعن فيه بحيث ورد فى ظنها انه يتعلق بموضوع آخر منبت الصلة بالموضوع الحقيقى الذى فصل فيه ثم ترتب على هذا الخطأ انها أوردت فى طعنها أسبابا لا تنطبق على موضوع الحكم مقحمة على وقائعه التى فصل فيها فان هذا الطعن يكون اذن مجهلا فى موضوعه وأسبابه جهالة فاحشة من شأنها أن تعجز هذه المحكمة عن مراقبة ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه ، واذا كان تفصيل الأسباب على هذا المقتضى مطلوب ابتداء على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بأسبابه كيلا يخفى ما يعاب به على الحكم منذ افتتاح الخصومة ، فان ترك هذه الأسباب بالكلية مع تجهيل بيان الحكم المذكور من شأنها أن يبطل الطعن . ولا يقدح فى ذلك أن تورد الطاعنة فى مستهل تقريرها اشارة عابرة الى رقم القضية التى فصل فيها أو اسم المطعون عليه اذ كلاهما لا يفيد فى تحديد موضوع الحكم مع ايرادها هذا الموضوع على وجه مغاير تماما للواقع ، فهذا التجهيل من جانبها فى بيان وقائعه الحكم الذى تطعن فيه يجعل تقريرها مبها لا يتحدد به ما تعيه الطاعنة على الحكم المطعون فيه .

فاذا كان تقرير الطعن مجهل الموضوع مبهم الدلول عاريا بالكلية عن الأسباب التى تكشف عما تراه الطاعنة عورا فى الحكم المطعون فيه ، كان طعنا باطلا .

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لم ترسم طريقا معيناً لإيداع التقرير بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — يكفي لكي يتم الطعن صحيحاً أن يودع التقرير بالطعن في الميعاد القانوني وبعد استيفاء البيانات المتصوص عليها في هذه المادة .

بإخص الحكم :

ان المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة تنص على أن « يقدم الطعن من ذوي الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا موقع عليه من محام من القبولين أمليها ، ويجب أن يشمل التقرير — علاوة على البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه ، وبيان الاسباب التي بنى عليها الطعن ، وطلبات الطاعن . فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه » ، ويبين من ذلك أن المادة المذكورة لم ترسم طريقاً معيناً لإيداع التقرير بالطعن يجب التزامه والا كان الطعن باطلاً وإنما يكفي لكي يتم ايداع التقرير في قلم كتاب المحكمة في الميعاد الذي حدده القانون ، وبعد استيفاء البيانات التي نص عليها في تلك المادة ، سواء أكان ذلك بحضور الطاعن شخصياً أو وكيله .

(ملحق ٢٩ ، ٢٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على وجوب اشتراكه على بيانات معينة — الخطأ في سياق عناصر المنازعة وفي اسباب الطعن — لا يستتبع بطلان التقرير .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة تنص على ان « يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا موقع عليه من محام من القبولين امامها . ويجب ان يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم بطلانه » ، فاذا كان الثابت من مطالعة تقرير الطعن انه اشتمل على اسم الطاعن وصفته وموطنه . كما اشتمل على اسم المطعون ضده وصفته وموطنه ، واشتمل كذلك على بيان الحكم المطعون فيه ، فورد فيه انه الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم فى الدعوى رقم ١٣٨٨ لسنة ٦ القضائية المقامة من المطعون ضده ضد الطاعن ، ثم اشتمل على تاريخ الحكم المطعون فيه فورد فيه انه صادر بتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٦٠ ، واشتمل ايضا على بيان بالاسباب التى يبنى عليها الطعن وطلبات الطاعن ، ومن ثم فقد اشتمل التقرير على جميع البيانات الجوهرية التى اوجبت المادة ١٦ سالفه الذكر ان يشتمل عليها تقرير الطعن ، وبالتالي فليس ثمة وجه لبطلان التقرير . اما ان يكون التقرير قد اخطا فى سياق عنصر المنازعة واخطا تبعا لذلك فى اسباب الطعن ، فان ذلك الخطأ ليس وجهها للبطلان ، خصوصا وان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لم يحظر ابداء اسباب جديدة للطعن غير التى ذكرت فى التقرير .

(طعن ١٤٤٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

التقرير بالطعن — استناده الى اسباب موضوعية غير صحيحة — لا يبطله — اساسى ذلك ان مناقشة صحة الاسباب بمسألة موضوعية لا صلة لها بشكل الطعن .

ملخص الحكم :

إذا أقيم الطعن في أسبابه على أن الحكم المطعون فيه بنى على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، فهذا من الأوجه التي تجيز الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا طبقاً لنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة ، أما مناقشة صحة هذه الأسباب فمسألة موضوعية لا صلة لها بشكل الطعن ، ومن ثم فإن الدفع ببطالان تقرير الطعن يكون في غير محله حقيقة بالرفض .

(طعن ١٣٧٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/١)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

عدم توقيع الطاعن على صورة صحيفة الطعن — لا بطلان .

ملخص الحكم :

ليس في نصوص القانون ما يوجب أن تكون صورة صحيفة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا التي تعطن لنوى الشأن موقعة من الطاعن .

(طعن ٢٨٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/١٩)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

ثبوت أن جامعة عين شمس هي التي طلبت من إدارة قضايا الحكومة استئناف حكم المحكمة الإدارية وأن المنكرات والمكتوبات الخاصة بهوضوع هذا الاستئناف كانت متبادلة بين إدارة القضايا والجامعة — رفع الاستئناف مع ذلك باسم وزير التربية والتعليم بدلاً من مدير الجامعة — خطأ مادي وقعمت فيه إدارة القضايا لا يترتب عليه بطلان صحيفة الاستئناف .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الأوراق أن جامعة عين شمس هي التي طلبت من إدارة قضايا الحكومة استئناف حكم المحكمة الإدارية الصادر لصالح المدعى ، ولكن بدلا من أن تقوم إدارة القضايا برفع هذا الاستئناف باسم مدير الجامعة رفعته باسم وزير التربية والتعليم بصفته نائبا عن الحكومة المصرية ، وقد كانت جميع المكاتبات والمذكرات الخاصة بموضوع هذا الاستئناف متبادلة بين إدارة القضايا والجامعة المذكورة بلا تدخل من وزير التربية والتعليم الذي تنازل المدعى عن مخاصمته منذ كانت الدعوى منظورة أمام المحكمة الإدارية التي أثبتت هذا التنازل وأصدرت حكما ضد مدير الجامعة دون سواء — إذا كان الثابت هو ما تقدم ، فإن الأمر ، والحالة هذه ، ولا حاجة إلى بحث سلطة وزير التربية والتعليم بصفته الرئيس الأعلى للجامعات ، لا يدعو أن يكون خطأ ما ديا وقعت فيه إدارة قضايا الحكومة في تقديم صحيفة الاستئناف باسم وزير التربية والتعليم بدلا من مدير الجامعة ولا يترتب عليه بطلان صحيفة الاستئناف .

(طعن ١٤٥ لسنة ٦ ق — جلسة ١٦/١/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لرفعه من مندوب بإدارة قضايا الحكومة لم يفض على تفرجه أكثر من علمين — في غير محله — أساس ذلك هو أن أعضاء إدارة قضايا الحكومة ، كل في دائرة اختصاصه ، ينوبون عن رئيسها الممثل للهيئة في كل ما تبشره من نيابة قانونية عن الحكومة .

ملخص الحكم :

طبقا للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة تنوب هذه الإدارة عن الحكومة

والمصالح العامة فيها يرنع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا ، فهي — والحالة هذه — تنوب نيابة قانونية عن الحكومة في رفع الطعن . وغنى عن البيان أن الهيئة لها رئيس يعاونه موظفون فنيون كل في دائرة اختصاصه ، فإذا ما باشر عضو من أعضائها عملا قضائيا فأنما ينوب في ذلك عن رئيسها الممثل للهيئة في كل ما تبشره من نيابة قانونية عن الحكومة وليس الأمر كذلك بالنسبة لطمون الأفراد لاختلاف الحالين والوضع القانوني لكل منهما ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه وتقديمه من مندوب بإدارة قضايا الحكومة لم يمس على تخرجه أكثر من علمين غير قائم على أساس سليم متعين الرغض .

(طعن ٦٦١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/١٩)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

تحديد شخص المختص في تقرير الطعن — من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها البطلان — أساس ذلك من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

لا شبهة في أن تحديد شخص المختص هو من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الطعن لأن الغرض الذي رمى إليه الشارع فيها 'ورده في المادة ١٦ آتفة الذكر من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو إعلام قوى الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدوى وصفته أعلاما كافيًا .

(طعن ١٠٧٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

توجيه الطعن الى خصم متوفى دون أصحاب الصفة فيه — بطلانه —
عدم قبول الطعن شكلا والزام الطاعن بالمصروفات — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من تقرير الطعن المودع قلم كتاب هذه المحكمة ان الحكومة قدمت في هذا التاريخ طعنها مختصة فيه السيد / مع انه كان قد توفي قبل ايداع صحيفة الطعن فان الطعن يقع اذن بطلاناً ، ويتمين من اجل ذلك القضاء بعدم قبوله شكلاً ، وذلك لأنه يتمين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحاً مراقبة ما يطرأ على خصوصه من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة قبل اختصاصه كي يوجه تقرير الطعن الى من يصح اختصاصه فانونا . ولا شبهة في أن تحديد شخص المختص هو من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الطعن لأن الغرض الذي رمى اليه الشارع مما أورده في المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وبوطن كل منهم في تقرير الطعن انها هو اعلام نوى الشئ بمن رفع الطعن من خصوصهم في الدعوى وصفته اعلاماً كافياً . ولا يتحقق بالبداية هذا الغرض اذا وجه الطعن الى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه الى أصحاب الصفة في الطعن ، ولا يقدح في هذا ان تكون الوفاة سابقة على الحكم المطعون فيه مثلاً لبطلان هذا الحكم وفي ذاته ، لأن النظر في هذا الطعن انها يكون بعد قبول الطعن شكلاً ، وهو غير مقبول بادئ الامر لكونه لم يختصم فيه كل من يجب اختصاصه من أصحاب الصفة في الطعن . فان استبان — حسبما تقدم — بطلان تقرير الطعن موجه الى من لا يصح اختصاصه ، قانوناً ، ترقب على ذلك حتيا عدم قبول الطعن شكلاً ووجب من ثم القضاء بذلك مع الزام الحكومة بالمصروفات .

(طعن ١٢٥١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٣)

(م — ٢٤ — ج ١٥)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

نص المادتين ١٦ ، ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة على وجوب تقديم الطلب أو الطعن الى قلم كتاب المحكمة المختصة — مقتضاه اعتبار الطلب أو الطعن مرفوعا ومرتباً لانثاءه القانونية بإيداعه قلم الكتاب — سرعان هذا الحكم على تعجيل الطلب أو الطعن دون حاجة الى اعلان الخصوم بتكليف بالحضور طبقاً لنص المادة ٢٩٨ مرافعات — عدم سقوط الخصومة اذا تم الإيداع في الميعاد القانوني المخصوص عليه في المادة ٢٠١ مرافعات ولو تم اعلان طلب التعجيل بعد مدة جاوزت هذا الميعاد — أساس ذلك *

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة نص في المادة ١٦ منه على أن « يقدم الطعن من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا .. » كما نص في المادة ٢٢ منه على أن كل طلب يرفع الى مجلس الدولة يجب أن يقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة ... ومقتضى هذا ان كلا من الطلب والطعن امام مجلس الدولة والمحكمة الادارية العليا يعتبر مرفوعا ومرتباً لانثاءه القانونية بإيداع العريضة أو التقرير المقضين اياه قلم كتاب المحكمة المختصة او المحكمة الادارية العليا ومن تاريخ هذا الإيداع واذا كان هذا الطلب الاصلى أو الطعن ذاته يرفع بالإيداع بصريح النص ، فان تعجيله الذى هو فرع من هذا الاصل لكى يستأنف سيره ، انما يتم بداعة بالاجراء ذاته وهو الإيداع ، وذلك على خلاف ما نصت عليه المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات في شأن استئناف الدعوى في المواد المتفية والتجارية منبرها بعد انقطاع الخصومة فيها بتكليف بالحضور يطن الى من عينتهم هذه المادة من الخصوم . وهذا الإيداع وما يترتب عليه من آثار هو حكم خاص متعجل بالاجراء ورد به نص

فى قانون مجلس الدولة لا محل معه ، وفقا لنص المادة الثالثة من قانون اصداره ، لاعمال حكم قانون المرافعات المغير له فى مجال تطبيقه . ولما كان حكم دائرة فحص الطعون الذى قضى بانتقطاع سير الخصومة فى الطعن لزوال صفة المدعى ، وهو آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى اتخذ فى الطعن الحالى قد صدر بجلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٦٣ ، بينما قدمت الحكومة طلب تعجيل هذا الطعن الى رئيس هيئة فحص الطعون بالمحكمة الادارية العليا — كما هو ثابت من التاشيرة المدونة اعلاه — فى ١٣ من يناير سنة ١٩٦٣ فان التعجيل يكون حاصلًا فى الميعاد القانونى وماتما من سقوط الخصومة ، وذلك بقطع النظر عن حصول الاعلان — وهو اجراء تالى للايداع الذى تم به التعجيل فى تاريخ لاحق لانقضاء ميعاد السنة المنصوص عليه فى المادة ٣٠١ من قانون المرافعات . ومن ثم فان الدفع بسقوط الخصومة الذى تمسكت به الشركة المطعون عليها يكون فى غير محله متعينا رفضه .

(طعن ١٣٩٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

اعلان الطعن امام المحكمة الادارية العليا فى مقر عمل الموظف — صحيح ما دام قد تم ، وفقا لنص المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات ، بموطنه الاصلى الذى به مقر عمله وقت الاعلان .

ملخص الحكم :

لا وجه لما يثبته المدعى من بطلان الطعن لاعلانه به فى مقر عمله بتفتيش السد العالى بأسوان ، اذ ان الطعن قد اعلن الى المذكور وفقا للمادة ٢٨٠ من قانون المرافعات فى موطنه الاصلى الذى به مقر عمله وقت الاعلان وقد تسلم هذا الاعلان فعلا ورد على الطعن بهكترتين استوفى فيها دفاعه .

(طعن ١٣٧٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٩)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

قضاء الحكم التأديبي ببراءة الطاعن مما أسند إليه بتقرير اتهام النيابة الإدارية — ارتضاء النيابة الإدارية هذا الحكم وعدم الطعن فيه — هذا القضاء أصبح حائزاً لقوة الشيء المقضى ولا يسوغ إعادة البحث فى مدى سلامة الحكم المطعون فيه بشأنها — نطالق الطعن يتحدد فى الاتهامات التى تضمنها تقرير الطعن والتى أدلى فيها الطاعن دون سواها — لا مقع فيها طالبت به النيابة الإدارية من التصدى للاتهامات التى حكم ببراءة الطاعن عنها — نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ تقضى بأن الأحكام الصادرة من محكمات أمن الدولة لا تكون نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية وله وفقاً لحكم المادة ١٧ من هذا القانون أن ينيب عنه من يقوم مقامه فى اختصاصاته المخصوص عليها منه — مؤدى ذلك أن تصديق رئيس الجمهورية أو من ينوبه فى ذلك أو تعفيه على حكم محكمة أمن الدولة هو فى حقيقته قرار قضائى بوصفه تعفياً على حكم — اعتباره بمثابة الحكم النهائى ويحوز بالتالى قوة الشيء المقضى إلا فى الحالة التى انطوت عليها المادة ١٥ من ذات القانون التى أجازت لرئيس الجمهورية بعد التصديق على الحكم بالإدانة أن يلغى الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يخفف العقوبة أو أن يوقف تنفيذها وفق ما هو مبين فى المادة ١٤ وذلك ما لم تكن الجريمة الصادرة فيها الحكم جنائية قتل عمد أو اشتراك فيها — إذا مارس رئيس الجمهورية أو ما ينوبه اختصاصه فى التعقيب على حكم محكمة أمن الدولة فيكون بذلك قد استنفذ ولايته ويمتنع عليه إعادة النظر فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الحكم التأديبى المطعون فيه قد قضى ببراءة الطاعن مما أسند إليه بتقرير اتهام النيابة الإدارية سالف الذكر فى كل من الاتهام الأول والثانى والتاسع والثانى عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والحادى والعشرين وارتضت النيابة الإدارية هذا الحكم ولم تطعن فيه ومن ثم أصبح هذا القضاء حائزاً لقوة الشيء المقضى بما لا يسوغ معه إعادة البحث فى مدى سلامة الحكم المطعون فيه بشأنها ولا يجدى القول فى هذا المقام بأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ينص فى المادة ٣٩ منه بأنه إذا كان الحكم فى دعوى تأديبية يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل فى الثانية ذلك أن الحكم — حكم

المحكمة التأديبية — فى الاتهامات التى قضى فيها ببراءة الطاعن والمشار إليها آنفا وقد حاز قوة الشيء المقضى على النحو سالف الذكر فإنه يقتنع على المحكمة أن تعيد البحث فيها التزاما بها للاحكام من حجية تسبو على النظام العام نفسه وأن الاصل المسلم به هو أنه لا يضار الطاعن بطعنه ولا مقتنع. والأمر كذلك فيما طالبت به النيابة الإدارية من التصدى للاتهامات التى حكم ببراءة الطاعن عنها ومن ثم يتحدد نطاق الطعن فى الاتهامات التى تضمنها تقرير الطعن والتى ادين فيها الطاعن دون سواها .

(طعن ٦٢٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)

قاعدة رقم (٣٩٢)

المبدأ :

تقرير الطعن فى الحكم لإمام المحكمة الإدارية العليا ينفى الا يتناول أكثر من حكم واحد يدور عليه هذا الطعن — مثال ذلك — الطعن فى حكم محكمة القضاء الإدارى بعدم الاختصاص لا يتناول الطعن فى قرار مجلس التأديب العالى للمخالفات المالية الذى انصبت عليه الدعوى لإمام محكمة القضاء الإدارى .

ملخص الحكم :

إن ما طلبه الطاعن احتياطيا من اعتبار هذا الطعن بمثابة طعن فى قرار مجلس التأديب للمخالفات المالية الصادر فى ١٢ من ابريل سنة ١٩٦١ لا يقوم على أساس سليم من القانون ذلك أن الطعن المرفوع من الطاعن أنها ينصب فحسب على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى « هيئة الفصل بغير الطريق التأديبى » بجلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ فى الدعوى رقم ٨٠١ لسنة ١٥ القضائية والقاضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى والزام المدعى المصروفات فى الدعوى القائمة بطلب الغاء قرار مجلس التأديب العالى للمخالفات المالية فى ١٣ من ابريل سنة ١٩٦١ فيها تضمنه من مجازاة المدعى بخمسة عشرة يوما من راتبه وعلى ذلك فلا يجوز أن يمتد أثر هذا

الطعن الى حكم آخر هو القرار الصادر من مجلس التناقيب العالى للمخلفات المالية فى ١٣ من ابريل سنة ١٩٦١ المشار اليه ذلك ان المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة تنص على ان يقوم الطعن من قوى الشئى بتقرير يودع تلم كتاب المحكمة الادارية العليا موقع عليه من محام من المقبولين امامها ويجب ان يشتمل التقرير — علاوة على البيانات العلية باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطالانه ومقتضى ذلك ولازمه ان تقرير الطعن ينبغى الا يتناول اكثر من حكم واحد يدور عليه هذا الطعن وينصب على اسباب ما يراه فيه الطاعن من عوار اذ يستقل كل طعن ببيانه واسبابه ويترتب على ما تقدم ان طلب الطاعن اعتبار الطعن المقام اصلا بالنسبة الى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ٨٠٠١ لسنة ١٥ القضائية متولوا ايضا الطعن فى قرار مجلس التناقيب العالى للمخلفات المالية الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٦١ هذا الطلب لا سند له من القانون اذ يتعين للطعن فى هذا القرار تقديم طعن فى شأنه قائم بذاته على الوجه المقرر قانونا لرفع الطعن امام هذه المحكمة .

(طعن ١٠٠٠٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٣٩٢)

المبدأ :

الطعن فى الحكم — لا يصح ان يستند الى مجرد ما ورد فى بعض الاسباب ما لم تكن مكونة لجزء من منظوقه .

ملخص الحكم :

من المسلم انه لا يجوز الطعن فى الحكم استنادا الى ما ورد فى اسبابه ما لم تكن تلك الاسباب مكونة فى الحقيقة جزءا من المنظوق كما ان الغاء الحكم المطعون فيه الذى اقتصر على القضاء برفض دعوى المدعى والزامه

المصروغات ليس من شأنه أن يؤثر على المركز القانوني للطاعن الذي لا يقبل منه أن يستند في طعنه على هذا الحكم إلى اعتماد قرار لجنة الرأي بالنسبة إليه لاتعدام ولايتها بمحاكمته لأن هذا الوجه ليس من الأوجه التي يجوز للمدعى المحكوم عليه التمسك بها وما كان يجوز للطاعن بوصفه خصما منضمها أن يستند إليه حسبها سبق البيان .

(طعن ١٣٠٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١١)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

عدم بيان أو نقص أسباب الطعن الواردة في التقرير بالطعن — ليس من شأنه حتما بطلان الطعن — من الجائز استكمال أسباب الطعن بإبداء أسباب غير التي ذكرت في التقرير — لا وجه للقياس في هذا الشأن على الطعن بطريق النقض المدني .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كانت المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة أوجبت أن يشتمل تقرير الطعن على بيان الأسباب التي بنى عليها إلا أن تنص هذه الأسباب أو عدم بيانها بالنسبة إلى النص على شق من الحكم ليس من شأنه أن يترتب عليه حتما بطلان الطعن إذ فضلا عن أن الحكم بالبطلان في هذه الحالة جوازي فاته من الجائز استكمال أسباب الطعن بإبداء أسباب غير التي ذكرت في التقرير تدعيا لأوجه الطعن الواردة فيه ولا وجه للقياس في هذا الشأن على الطعن بطريق النقض المدني إذ أن عدم جواز إبداء أسباب جديدة غير التي ذكرت في التقرير إلا ما كان منها متعلقا بالنظام العام مردده في النقض المدني إلى الفقرة الثانية من المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات وهذا الحظر لم يردده قانون مجلس الدولة .

(طعن ٦٣٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩)

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

العبرة في تحديد نطاق الطعن — هي بالطلبات الختامية التي تضمنها التقرير لا بالأسباب الواردة فيه .

ملخص الحكم :

ان العبرة في تحديد نطاق الطعن هي بالطلبات الختامية التي تضمنها التقرير به لا بالأسباب الواردة في هذا التقرير لما نقض هذه الأسباب أو اغفال بعضها فان كل ما له من اثر هو جواز الحكم ببطالان الطعن بأكمله أو في شق منه وفقا لما تنص عليه المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة التي أوجبت أن يشتمل التقرير على بيان بالأسباب التي بنى عليها الطعن والا جاز الحكم ببطالانه .

(طعن ٦٢٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة — نصها على البيانات التي يجب أن يشملها التقرير بالطعن على الحكم ومنها البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم — وفاة المحكوم لصالحه قبل ايداع تقرير الطعن — اختصاص التقرير المحكوم لصالحه رغم ذلك يترتب عليه بطلان التقرير — اثر ذلك عدم قبول الطعن شكلا — أساس ذلك انه يتعين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحا مراقبه ما يطرا على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصاصه وتحديد شخص الاختصاص هو من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الطعن لأن الغرض من ذكر هذه البيانات أنها هو أعلام ذوي الشأن بن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وهذا الغرض لا يتحقق اذا ما وجه الطعن الى خصم متوفى زالت صفته — التيسير على الطاعن في توجيه طعنه نصت المادة ٢١٧ من قانون المرافعات على انه في حالة موت المحكوم له افتاد بمعاد الطعن يجوز لخصمه

اعلان الطعن الى ورثته. جملة دون ذكر اسمائهم وصفاتهم في آخر موطن كان لأورثهم — هذا النص يؤكد ضرورة توجيه الطعن الى اصحاب الصفة فيه في الميعاد الذى حدده القانون — حكم هذا النص ينصرف كذلك الى حالة وفاة المحكوم له قبل بدء ميعاد الطعن — لا يفهم من هذا النظر ان يكون وفاة المحكوم له سابقة على صدور الحكم المطعون فيه ومثار بطلان هذا الحكم فى ذاته — اساس ذلك ان النظر فى هذا الطعن انما يكون بعد قبوله شكلا وهو غير مقبول بزيادة .

ملخص الحكم :

انه لا خلاف بين اطراف النزاع على ان المدعى قد انتقل الى رحمة الله قبل صدور الحكم المطعون فيه وانما يدور الخلاف حول الاثر المترتب على اختصاص المدعى فى الطعن دون ورثته .

ومن حيث ان المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على ان « يقوم الطعن من دوى الشان بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا موقع عليه من محام من المقبولين ماتها ويجب ان يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه » واذ كان الثابت من تقرير الطعن المودع قلم كتاب هذه المحكمة فى ٢٧ من يولية سنة ١٩٦٩ ان الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية قد اقامت فى هذا التاريخ طعننا مختصة السيد / . . . مع انه كان قد توفى قبل ايداع تقرير الطعن فان الطعن يكون قد رفع باطلا ويتمين بالتالى القضاء بعدم قبوله شكلا ذلك انه يتمين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحا مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة او تغيير فى الصفة قبل اختصاصه كى يوجه تقرير الطعن الى من يصح اختصاصه قانونا ولا جدال فى ان تحديد شخص الخصم هو من البيانات الجوهرية التى يترتب على اغفالها بطلان الطعن لان الغرض الذى رعى اليه الشارع مما أورده فى المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم

وصفاته وموطن كل منهم في تقرير الطعن انها هو اعلام قوى الشأن بمن
رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته اعلاما كائنا وليس من شك
في ان هذا الغرض لا يتحقق اذا ما وجه الطعن الى خصم متوفى زالت
صفته ولم يوجه الى اصحاب الصفة في الطعن وتيسرا على الطاعن في
توجيه طعنه نصت المادة ٢٨٢ من قانون المرافعات القديم التي حلت محلها
المادة ٢١٧ من قانون المرافعات الحالي على ان موت المحكوم له اثناء ميعاد
الطعن يجوز لخصمه اعلان الطعن الى ورثته جملة دون ذكر اسمائهم
وصفاتهم وذلك في آخر موطن كان لورثتهم ، ومتى تم اعلان الطعن عنى الوجه
المقدم وجب اعادة اعلانه لجميع الورثة باسمائهم وصفاتهم لاشخاصهم او في
موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن او في الميعاد الذي تحدده
الحكمة لذلك وهذا النص انها يؤكد ضرورة توجيه الطعن الى اصحاب
الصفة فيه في الميعاد الذي حدده القانون وليس من شك في ان حكم المادة
المذكورة ينصرف كذلك الى حالة وفاة المحكوم له قبل بدء ميعاد الطعن ولا
يغير من هذا النظر ان تكون وفاة المحكوم له سابقة على صدور الحكم المطعون
فيه ومثار لبطلان هذا الحكم في ذاته — كما هو الحال في المنازعة المعروضة
لان النظر في هذا الطعن انها يكون بعد قبول الطعن شكلا وهو غير مقبول
بداءه لكونه لم يختصم فيه في الميعاد القانوني كل من يجب اختصاصه من
اصحاب الصفة كما لا يغير من هذا النظر ايضا ان يكون الطعن مقدما من جهة
ادارية في منازعة ادارية حيث ان القانون لم يفرد لها حكما خاصا في هذا
الصدد على خلاف القواعد العامة المقررة .

ومن حيث انه وقد استبان حسبما يقوم بطلان تقرير الطعن بسبب عدم
توجيهه في الميعاد الى من يصح اختصاصه قانونا فانه يعمين والحالة هذه
الحكم بعدم قبول الطعن شكلا مع الزام الجهة الادارية الطاعنة
المصروفات .

قاعدة (٢٩٧)

المبدأ :

صدر الحكم المطعون فيه ضد ورثة المتوفى بموجب اقامة الطعن ضد هؤلاء الورثة - اقامة هيئة مفوضى الدولة طعنها ضد المتوفى - الحكم بىطلان الطعن - لا يصحح هذا البطلان حضور الورثة فى الجلسة - الحضور يصحح البطلان الذى يشوب الاعلان كاجراء مستقل عن تقرير الطعن اما الطعن الذى يبطل لتوجيهه ضد شخص ميت لا يمكن قانونا ان تمتنع به خصوصية قضائية .

ملخص الحكم :

ومن حيث انته بجلسته ١٩٧٦/١/١٧ امام دائرة فحص الطعون طلب الحاضر عن الحكومة بىطلان تقرير الطعن تاسيسا على ان الطعن قدم من هيئة مفوضى الدولة ضد السيد / على حين ان الحكم المطعون فيه صادر ضد الورثة . وقد اودعت هيئة مفوضى الدولة تقريرها طلبت فيه عدم قبول الدفع المشار اليه تاسيسا على ان الورثة قد مظلوا امام المحكمة بجلسته ١٩٧٦/١/١٧ بعد اعذار تقرير الطعن فى آخر محل مختار لمورث المحكوم ضدهم فضلا عن ان الورثة هم الذين كان يحق لهم التمسك بهذا الدفع وليس الحاضر عن الجهة الادارية .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه صدر ضد ورثة المرحوم المتوفى بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٥ ومن ثم كان يجب ان يقام الطعن ضد هؤلاء الورثة ولكن هيئة مفوضى الدولة اقامت الطعن ضد السيد / فى وقت كان فيه فى رحاب الله والشخص اذا توفى سقطت عنه جميع التكاليف فلا يجوز ان يقام اى طعن ضده والا كان تقرير الطعن منطويا على عيب جسيم مما يجعله اجراء باطلا لا يصححه حضور الورثة فى الجلسة ذلك ان الحضور يصحح البطلان الذى يشوب الاعلان كاجراء مستقل عن

تقرير الطعن على حين أن تقرير الطعن الذي يبطل لتوجيهه ضد شخص ميت لا يمكن قانونا أن تقتنع به خصوصاً قضائية ويكون حضور الورثة في الجلسة حضوراً في غير خصوصية قضائية قائمة ومرد ذلك إلى أن العيب الذي شاب تقرير الطعن هو عيب جوهري كامن في التقرير ذاته ومن ثم كان التقرير باطلاً ويتعين القضاء بطلانه .

(طعن ٢٢١ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢٣)

قاعدة رقم (٣٩٨)

المبدأ :

إجراءات المرافعات ليس لها من أثر إلا بالنسبة لمن بائنها ولا يفيد منها إلا من أجراها — خلو تقرير الطعن من بعض أسماء الطاعنين لا يفنى عنه ورود استألوهم في طلب المعافاة — طلب المعافاة لا يعتبر طعناً ما دام من صدر لصالحه قرار المعافاة لم يباشر إجراءات الطعن .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المحامي عند ايداعه تقرير الطعن ذكر فيه أن الطاعين هو وآخرين دون تحديداً لأسماء هؤلاء الآخرين .

ومن حيث أنه من المبادئ المسلمة في فقه المرافعات مبدأ نسبية الأثر الذي يترتب على إجراءات المرافعات ومقتضاه أن إجراءات المرافعات ليس لها من أثر إلا بالنسبة لمن بائنها ولا يفيد منها إلا من أجراها وقد طبق المشرع هذا المبدأ على طرفي الطعن في الأحكام فنص في الفقرة الأولى من المادة ٢١٨ — مرافعات على أنه « لا يفيد من الطعن إلا من رفعه » .

ومن حيث أن من رفع الطعن هو فانه يعتبر هو وحده الطاعين في قرار اللجنة القضائية الصادر بجلستها المنعقدة في ٦ من يونيو ١٩٧٤ في الاعتراض رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦٧ ولا يغير من ذلك القول بأن باقي الطاعنين

قد وردت اسماؤهم في طلب المعافاة ذلك لأن طلب المعافاة لا يعتبر طعنا ما دام من صدر لصالحه قرار المعافاة لم يباشر اجراءات الطعن فلا يعتبر طاءنا كذلك لا يفيد التول في محضر الجلسة امام دائرة فحص الطعون بل المقصود بالآخرين من تقدم باسمهم طلب المعافاة ذلك ان للطعن مواعيد واجراءات شكلية يتعين على الطاعن مباشرتها فلا يفيد من الطعن الا من اجراه لا يبقى بعد ذلك سوى قبول طلب تدخلهم انضماميا اذ ان التدخل الاختصاصي قد منعه قانون المرافعات منعا مطلقا امام محكمة الاستئناف فهو ايضا ممنوع امام المحكمة الادارية العليا .

(طعنى ٥١ ، ٥١٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢)

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

اغفال تقرير الطعن اسم وصفة وموطن المدعى عليه او من يمثله قانونا — بطلان التقرير طبقا لما تنص به المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — تطبيق : اغفال تقرير الطعن اسم وصفة وموطن المدعى عليه او من يمثله قانونا — عدم اختصاص المدعى عليه الا بعد زهاء خمس سنوات — ادخاله خصما في الطعن بعد ذلك الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد المقرر قانونا — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان تقرير الطعن وقد اغفل اسم وصفة وموطن الشركة المدعى عليها او من يمثلها قانونا ولم تتحقق بذلك الغاية من هذا الاجراء وهى تحديد شخص المطعون ضده الحقيقي فان تقرير الطعن بهذه المثابة يكون باطلا على ما تنص به المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه . واذا لم ينشط الطاعن الى اختصاص الشركة المدعى عليها او من يمثلها قانونا الا بعد

زهاء الخمس سنوات فان ادخال الثبركة المدعى عليها خصما فى الطعن يكون والامر كذلك قد تم بعد الميعاد المقرر قانونا فى المادة ٤٤ سالفه الفكر ، وذلك بحسبان ان الاصل على ما تنص عليه المادة ٢٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ان التصحيح لا ينتج اثره الا من تاريخ حصوله ولا يرجع الى تاريخ التيلم بالاجراء الاصلى الذى لحقه التصحيح . ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم فقد تعين القضاء بعدم قبول الطعن الموجه الى الشركة المدعى عليها شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر قانونا .

(طعن ٥١٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢١)

قاعدة رقم (٤٠٠)

المبدأ :

تقديم صحيفة الطعن موقعة من محام لم تنقضى عليه ثلاث سنوات من تركه الخدمة بمجلس الدولة لا يؤثر فى صحة الطعن — اسلمس ذلك : ان قانون المحاماة لم يقضى بالبطلان لخالفة هذا الحكم الذى ورد من بين واجبات المحامين .

ملخص الحكم :

من حيث ان الطعن استوفى اوضاعه القانونية ولا يؤثر فى صحته بالنسبة الى طلب الالغاء — تقدمه من محام لم تنقضى عليه ثلاث سنين من تركه الخدمة بمجلس الدولة ، لان قانون المحاماة لم يقضى بالبطلان لخالفة هذا الحكم الذى ورد بين واجبات المحامين ، ولا يكون من اثر لهذا الدفع من باب اولى فى شأن طلب التعويض الذى لا يتقيد بميعاد الالغاء .

ومن حيث ان وقائع النزاع تخلص من الاوراق فى ان الطاعن بعد ان قدم تظليه من القرارين المطعون فيهما ، اعلم طعنه رقم ١٩٢ لسنة ٢٣ ق مشتتلا على طلب الغائهما وطلب التعويض عنهما وعن قرارات الغاء ندبه

من سنة ١٩٦٥ وأسند الطاعن في طلب الإلغاء الى أنه رقى الى وظيفة مستشار مساعد (١) سنة ١٩٧٣ وكان خلال مدة خدمته بالمجلس متبعا بالنقطة والكتابة اللتين تتطلبهما وظائف المجلس مما لا يجوز معها تخطيه وهو لم يخطر بأسباب تخطيه في الترقية في الحالين طبقا لاحكام المادة ١٠٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ : فحق له الطعن طبقا للمادة ١٠٤ من ذلك القانون . وقد قررت ادارة التفتيش الفنى كفايته بدرجة متوسط فخطم من ذلك ورد الملاحظات الواردة بالتقرير واثبت انه مشوب باساءة استعمال السلطة لقيام خصومة بين الطاعن والسيد رئيس ادارة التفتيش الفنى منذ سنة ١٩٦٢ ونظرت اللجنة الخامسة بجلسته ١٩٧٦/٧/١٤ حركة الترقيات التى صدر بها القرار رقم ٧٣٣ لسنة ١٩٧٦ وذلك قبل البت فى نظم الطاعن على خلاف حكم المادة ١٠٢ من قانون المجلس وفحصت اللجنة ترقية الطاعن وانتهت الى استيفائه شروط الترقية كلها فيها عدا تقدير الكتابة وقررت حجز درجة مستشار يرقى عليها فور البت فى نظمه و بجلسته ١٩٧٦/٩/١١ انتهت اللجنة الى قبول النظم ورفع درجة كفايته الى فوق المتوسط وكان يجب استصدار قرار جمهورى بترقيته اعتبارا من تاريخ موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على الترقيات فى ١٩٧٦/٧/١٧ لأن ترقية الطاعن كانت مطقة على شرط واتفق هو رفع درجة كفايته ويتحقق هذا الشرط يعتبر مرقى بقوة القانون اذ هو لم يخطر بأى سبب غير متصل بتقدير الكتابة يحول دون تربيته وقد نظرت اللجنة المختصة حركة تربيته لاحقة بجلسته ١٩٧٦/١٢/١٣ واعتمدها المجلس الاعلى للهيئات القضائية فى ١٩٧٦/١٢/٣١ وصدر بها القرار المطعون فيه الثانى واكتفت اللجنة بحجز درجة للطاعن مع احالة ملفه السرى الى ادارة التفتيش الفنى للتحقيق فى الشكاوى المقدمة ضده من السيد / وهى شكاوى كثيرة قدمت فى ١٩٧٣/٧/١٤ و ١٩٧٣/٨/٢٨ ثم فى ١٩٧٦/٨/١٠ و ١٩٧٧/٢/٣ وحوت اقتراء على الطاعن وسبا علنيا اذ كان الشاكى يطبعها وينشرها على نطاق واسع وينسب الى الطاعن تم التدخل فى القضاء والفتاوى والسعى لدى النيابة الادارية نهلتا منه على الدرجات بشركات الكهرباء وقد اسفر التحقيق الذى انتهى فى ١٩٧٧/٢/١٧ عن براءة الطاعن من جميع ما نسبته الشاكى

اليه وبين التحقيق خطأ المجلس في اطلاع الشاكى على تظلمات الطاعن والملفات السرية كما تجاهل المجلس الشكوى المقدمة من الشركة العمامة للمشروعات الكهربائية ضد المدعى عليه الرابع في ١٠/٧/١٩٧٢ رغم خطورتها مما شجعه على ارتكاب جرائم السب والتخف في حق الطاعن ، وقد استندت ادارة التقليس الفني شسكوى السيد / ٠٠٠٠ في ٢٧/٨/١٩٧٢ التي لم يسأل الطاعن في شأنها التي قرر المجلس حفظها فينت عليها تقريرها بأن الطاعن لا يضع نفسه موضع الحياء وذكر السيد / ٠٠٠٠ لاول مرة في شكواه المؤرخة في ديسمبر سنة ١٩٧٦ ان الطاعن اخذ الأوراق التي تضمنت قرار السيد رئيس مجلس العولة بمنع الطاعن من النذب خارج المجلس بدعوى ان السيد نائب رئيس المجلس ورئيس ادارة التقليس بحث عن هذا القرار بمناسبة وضع تقرير كحالية الطاعن فلم يجده وبني الطاعن طلب التعويض على انه منتدبا طول الوقت بالجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي ومنتدبا بعض الوقت بهيئة كهربية الجمهورية منذ سنة ١٩٥٧ ولأمور تتأخر الصالح العام ويقصد الاضرار به سمي الى انهاء نذبه فصدر قرار رئيس المجلس في ٢/١٢/١٩٦٥ بانهاء نذبه الى الجهاز التنفيذي لمياه السد العالي بدعوى أن استمر منتدبا أربع سنين بدون تجديد كما أنهى نذبه الى هيئة الكهرباء في ٢٨/١٢/١٩٦٥ — لوقوفه في وجه مطالبة احدى الشركات التي لا تستند الى اساس سليم من القانون بل وصدر قرار غريب من رئيس المجلس بمنع نذب الطاعن خارج المجلس مستقبلا ثم عمدت مراكز القوى — بالمجلس الى ارهاق الطاعن بالعمل في هيئة المفوضين حتى اصابه التهاب عصبي ومفصلي لم تستطع اللجنة الطبية المختصة ان تنفي ارتباطه باجهاد العمل وقد أنفق في علاجه ١٨٠٠٠ جنيه ويقدر ما اصابه من الغاء نذبه الى الجهاز التنفيذي بببلغ ٨٤٠٠ جنيه ومن الغاء نذبه بلجنة كهربية الجمهورية ٢٤٥٠ جنيه ومن الغاء نذبه بالشركة العمامة الكهربائية بببلغ ١٠٠٠٠ جنيه كما رفض المجلس الاستجابة لطلبات كثير من الجهات الادارية وشركات القطاع العام نذب الطاعن مستثمرا قانونيا لها ويضاف الى ذلك ٢٠٠٠٠ جنيه لتعويض انهياره الصحي والامه النفسية واذلاله بجعله مرؤوسا لثلاثة مستشارين تخطوه وهو اقدم منهم والاساءة الى سمعته

يوصفه بفقد الحيدة والائتزان وقد جرى القضاء على تعويض الاضرار الادبية ولكنه يكفى بعشرين ألف جنيه هي اقل من الاضرار المادية الفعلية التي تحملها .

ومن حيث انه بصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٧٧ بترقية الطاعن الى وظيفة مستشار من ١٧/٧/١٩٧٦ وبترتيب الاقلية الذي طلبه فلا يكون للطاعن ان يطلب الغاء القرار الجمهورى رقم ٧٣٣ لسنة ١٩٧٦ وقد اعتبر كما لو كان مرقى فيه ولا يفيد الطاعن من الحكم بالفاء القرار بعد ذلك شيئا كما لا يبقى محل للنظر فى الغاء القرار الجمهورى رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٧ وقد رقى الطاعن مستشارا من قبل المرقين فيه مستشارين. ومن ثم يتعين الحكم باعتبار الخصومة فى طلب هذا الالغاء متبعية وتلتزم جهة الادارة المصروفات اذ اجابت الطاعن الى الترقية بعد ان اقام طعنه .

ومن حيث انه عن ادخال السيد / كونه فى المطعون ضدهم المطالبين بالتعويض فانه وقد ثبت ان الطاعن اعلن السيد المشار اليه والمطعون ضدهم على يد محضر لتكليفهم بالحضور ولم يرشد الى ايداعه صحيفة الادخال فلم كتاب المحكمة فلا تكون الخصومة مع السيد المذكور قد قامت بالطريق المقرر قانونا كما لا تقوم هذه الخصومة بالطلب الذى قدمه الطاعن الى هيئة مفوضى الدولة واذ كان طلب الادخال الذى تنجمه الى المحكمة يستند الى ما يدعيه الطاعن من نهم السب والقذف التى اسندتها الى المطلوب ادخاله وتسببه بالشكاوى التى تحين تقديمها ضد الطاعن فى تأخير ترقيته واذ يعتبر التعويض عن جرائم القذف والسب من احكام المسؤولية المدنية من الاعمال الضارة ومن ثم لا يرتبط ذلك بما يطلبه الطاعن من تعويض القرارات الادارية الصادرة عن مجلس الدولة باعتبارها تصرفات ادارية قانونية واذ يستقل المجلس بالتعبير عن ارائته فيما يصدره من قرارات ادارية فانه لا تقوم صلة من السببية بين شكوى السيد / وما يكون فى قرارات مجلس الدولة من مخالفة عن القانون بشأن المجلس وحده عنها ان كان ثمة مسؤولية ترتبت على شيء من هذه القرارات ولا يكون ازاء كل اولئك من وجه لادخال السيد / فى الطعن الراهن .

(طعن ١٩٢ لسنة ٢٣ ق. — جلسة ١٩٧٦/٦/١٧)

(م — ٢٥ — ح ١٥)

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

الخطا المادى الواقع فى التقرير بالطعن فى شخص المختصم فيه — لا يعيب اجراءات الطعن ولا يقضى الى بطلانها متى تبينت المحكة من الظروف والملابسات ان الأمر لا يعدو خطأ ماديا بحتا قابلا للتصحيح ومتى تم تصحيحه فعلا — مثال .

ملخص الحكم :

ان السيد وزير الخزانة لم يكن له اى شأن فى اية مرحلة من مراحل المنازعة الراحنة وأن الطاعن لم يختصم فيها الا وزارة التربية والتعليم وان هذه المنازعة لا تتصل موضوعا الا بوزارة التربية والتعليم وان الحكم المطعون فيه اذ صدر فى ٢١ من يناير سنة ١٩٦٠ . انما صدر ضد وزارة التربية والتعليم . وأن الطاعن عندما قدم فى ١٩ من مارس سنة ١٩٦٠ الى لجنة المساعدة القضائية بهذه المحكة لاعفائه من رسوم هذا الطعن قيد فى جدولها تحت رقم ٩٧ لسنة ٦ القضائية انما قدم هذا الطلب ضد وزارة التربية والتعليم وان قرار اللجنة المذكورة قد صدر فى ١٦ من يولية ١٩٦١ . بقبول الطلب ضد وزارة التربية والتعليم لما كان الأمر كذلك — فان ذكر السيد وزير الخزانة فى تقرير الطعن الذى اودعه الطاعن فى ٢٩ من يولية ١٩٦١ . لا يعدو أن يكون خطأ ماديا كتابيا بحتا وهو ظاهر الوضوح مما تقدم من الظروف والملابسات . ويردود على وجهه الصحيح بما جاء بتقرير الطعن من بيان وقلع المنازعة واسباب الطعن . ومن ثم فهو لا يعيب اجراءات الطعن ولا يقضى الى بطلانها ولا يحجب عن الخصومة فى الطعن الخصم الحقيقى المعنى بهذا الطعن وهو فى الخصوصية المطروحة بملابساتها قابل للتصحيح فى اى وقت وقد قام الطاعن بالفعل بهذا التصحيح باعلائه السيد وزير التربية والتعليم فى ١٦ من ابريل سنة ١٩٦٤ . ولما كان طلب المساعدة القضائية وكذا ايداع عريضة الطعن تلم كتاب المحكة بعد صدور قرار الاعفاء قد تم كلاهما خلال الميعاد القانونى

وفق ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة في خصوص اثر طلب المساعدة القضائية القاطع ليمعاد الطعن فان الطعن يكون والحالة هذه قد استوفى لوضاعه الشكلية ويكون الدفع المبدئى من الحكومة بعدم قبوله على اساس غير سليم من القانون متعينا القضاء برفضه .

(طعن ١٥٢٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١)

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

ولئن كان نص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة يخول رئيس هيئة مخوضى الدولة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا . . في الحالات التي حددها النص . الا انه على مقتضى نص المادة ٤٤ من ذات القانون فان تقرير الطعن يجب ان يشتمل علاوة على البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التي بنى عليها الطعن ، وطلبات الطاعن ، فانما لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم بطلانه .

ملخص الحكم :

ومراد القانون من النص على وجوب اشتمال تقرير الطعن على بيان الحكم المطعون فيه وتقصيل الاسباب التي بنى عليها الطعن هو ان يمكن للمحكمة الادارية العليا ان تستظهر مواطن ما ينعيه الطاعن على الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون أو خطأ في تأويله وتطبيقه ، فاذا لم يكشف الطاعن عن اسباب طعنه كشفا وانفا ينفى عنها الفحوض والجهالة ويبين العوار الذي يعزوه الى الحكم المطعون فيه وموضعه منه واثره فيها قضى فيه فان الطعن بهذه المثابة يكون مجهلا في اسبابه جهالة بينه من شأنها ان تعجز المحكمة عن مراعاة ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه وبالتالي يقع الطعن باطلا .

(طعن ٢٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٣/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٤٠٣)

المبدأ :

وفاة المطعون ضده قبل التقرير بالطعن — عدم اختصاص من يجب اختصاصه من أصحاب الصفة في الطعن الا بعد نوات الميعاد القانوني للطعن — بطلان تقرير الطعن لعدم توجيهه في الميعاد الى من يصح اختصاصه قانونا — نتيجة ذلك — عدم قبول الطعن شكلا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قانون مجلس اندولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد أفرد أحكام الفصل الثالث من الباب الأول الخاص بالقسم القضائي — لبيان الاجراءات امام محاكم مجلس الدولة — حيث نصت المادة ٤٤ على أن : « ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ..

ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع تلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين امامها ، ويجب ان يشمل التقرير علاوة على البيانات العامة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخ وبيان الاسباب التى بنى عليها وطلبات الطاعن فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه » .

وتنص المادة ٣١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على انه : اذا توفي المحكوم له اثناء ميعاد الطعن جاز لخصمه رفع الطعن الى ورثته جملة دون ذكر اسمائهم وذلك فى آخر موطن كان لورثتهم ومتى تم رفع الطعن واعلانه على الوجه المتقدم وجبت اعادة اعلانه لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم او فى موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن او فى الميعاد الذى تحدده المحكمة لذلك ...»

ومن حيث انه بتطبيق تلك الأصول على خصوصية الطعن المائل فانه لما كان الثابت ان السيد / أقام الدعوى رقم ٨٨ لسنة ٢١

تقاضية ألام محكمة القضاء الإداري والتي أصدرت حكمها في ٢ من فبراير سنة ١٩٧٥ وقد أقيمت الجهة الإدارية طعننا المائل في مواجهة السيد /
الحكوم لصالحه وذلك بتقرير طعن أودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا
في ٢ من أبريل سنة ١٩٧٥ ولما كان الثابت أن السيد /
المطعون ضده كان قد توفي في ٧ من يناير سنة ١٩٧٤ أي قبل التقرير
بالطعن ومن ثم تكون عريضة الطعن قد جاءت غير مستوفاه لأهم بياناتها
الجوهرية وهي شخص المختص حتى تتكامل أركان المنازعة بين أطرافها وهو
ولا ريب من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفائها بطلان الطعن ما
يتعين معه القضاء بعدم قبوله أية ذلك أن المشرع وقد أوجب أن تتضمن
عريضة الطعن البيانات العامة المتعلقة بأساء الخصوم وصفاتهم وموطن
كل منهم فقد استهدف بذلك اعلام قوى الشأن بين أقالم الطعن من خصوصهم
في الدعوى وصفته اعلاما كلفيا بحسبان أن الطعن هنا هو إعتداد للخصومة
التي صدر بشأنها الحكم محل الطعن وليس من شك في أن هذا الغرض
لا يتحقق إذا ما وجه الطعن إلى خصم متوفى زالت صفته ذلك أنه يتعين
على صاحب الشأن مراقبة ما يطرأ على خصوصه في المنازعة المطروحة
أمام القضاء - من وفاة أو تغيير في الصفة - حتى يواجه الطعن إلى من
يصح اختصاصه قانونا - وجاء نص المادة ٢١٧ من قانون المرافعات
ليؤكد ضرورة توجيه الطعن إلى أصحاب الصفة فيه في الميعاد المقرر
قانونا وليس من ريب في أن حكم المادة المذكورة يتصرف إلى حالة وفاة
المحكوم له قبل بدء ميعاد الطعن . ويقدر في هذا النظر أن تكون وفاة
المحكوم له سابقة على صدور الحكم المطعون فيه ومثارا لبطلان هذا
الحكم في ذاته كما هو الحال في المنازعة المعروضة - لأن النظر في موضوع
الطعن أنها يكون بعد قبوله شكلا وهو غير مقبول بداءة لكونه لم يختصم
في الميعاد القانوني كل من يجب اختصاصه من أصحاب الصفة في الطعن -
آية ذلك أن الثابت من الأوراق أن الطاعن قد ثبرع في إعلان ورثة المطعون
ضده في ١/٣١/١٩٨١ إلى بعد فوات الميعاد القانوني المقرر للطعن
بحسبان أن الحكم محل الطعن قد صدر في ٢ من فبراير سنة ١٩٧٥ هذا
فضلا عن عدم تحقق الاعلان بسبب عدم تواجد الورثة في العنوان الذي

تم الاعلان عليه لذلك فانه وقد استبان حسبما تقدم بطلان تقرير الطعن بسبب عدم توجيهه فى الميعاد الى من يصح اختصاصه قانونا فانه والحالة هذه يجب الحكم بعدم قبوله شكلا مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات عملا بأحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ..
(طعن ٣٠٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

عدم اشتغال تقرير الطعن على الأسماء الصحيحة المتعلقة بأسماء الطاعنين وصفاتهم وعلى اسباب الطعن بطلبات الطاعنين الواجب صدور الطعن عنهم وهم المحكوم عليهم بموجب الحكم المطعون فيه دون غيرهم — الحكم ببطلان الطعن — أساس ذلك وتطبيق : اشتغال تقرير الطعن على أسماء طاعنين لم يختصوا فى النزاع الصادر فيه الحكم المطعون فيه فى مرحلة الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى ولم يحكم عليهم بشئ بموجب الحكم المطعون فيه — اشتغال تقرير الطعن على الأسباب التى بنى عليها الطعن لم ترد على موضوع النزاع محل الخصومة — تدارك هذا الأمر من إدارة قضايا الحكومة بتمسكها بلوجه الطعن المستفادة من مخترتها الفنية الى محكمة القضاء الإدارى بعد انقضاء مهلة الطعن فى الحكم المطعون فيه أمام المحكمة الإدارية العليا لا يفتج أثرا فى تصحيح العيب الذى وقع بتقرير الطعن .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الفقرة الثانية من المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فى باب الإجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا تنص على ان « ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع تلم كتاب المحكمة موقع من محام من القبولين أمامها . ويجب ان يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان التحكم المطعون فيه وتاريخه. وبيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن — فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم

ببطلانه » ويتضح مما تقدم ان تقرير الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يجب ان يشتمل على البيانات الصحيحة المطلقة بأسماء الخصوم بصفاتهم وموطن كل منهم والحكم المطعون فيه وتاريخه والأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن . ونرى خصوص هذا الطعن فان التلث ان الدعوى المرفوعة من المدعى (المطعون ضده) قد اختصم فيها كل من محافظ بنى سويف ورئيس مجلس مدينة بنى سويف — الا ان الطعن المسائل المرفوعة من ادارة قضايا الحكومة قد قدم منها بوصفها نائبة عن المحكوم ضدها وانها بوصفها نائبة عن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير اصلاح الزراعى ووزير الاقتصاد ورئيس جهاز تصفية الحراسات ورئيس الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وهؤلاء جميعا لم يكونوا مختصمين فى النزاع الصادر فيه الحكم المطعون فيه فى مرحلة الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى ، ولم يحكم عليهم بشئ بموجب الحكم المطعون فيه والقاعدة المقررة فى قانون الرافعات (م ٢١١) انه لا يجوز الطعن فى الأحكام الا من المحكوم عليه ولا يجوز الطعن من قبل الحكم لو ممن قضى له بكل طلباته — ما لم ينس القانون على غير ذلك ، وبناء على ذلك لا يجوز الطعن فى الحكم المطعون فيه بمقتضى الطعن المسائل من أشخاص بصفاتهم لم يحكم عليهم بشئ بموجب ذلك الحكم . ومن ناحية أخرى فان الأسباب التي بنى عليها الطعن — وهى كما تقدم تتعلق كلها بالقرارات الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص الطبيعيين طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والقوانين الأخرى المنظمة لفرض الحراسة — هذه الأسباب لا ترد على موضوع النزاع محل هذه الخصومة والذي يدور حول مشروعية القرار رقم ١ لسنة ١٩٨٠ الصادر من محافظ بنى سويف بالاستيلاء المؤقت على مبنى مدرسة أحمد ماهر الابتدائية وهو القرار المحكوم بوقف تنفيذه بالحكم المطعون فيه والذي لُهرت دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بوقف تنفيذه ولئن كانت ادارة قضايا الحكومة قد تداركت هذا الأمر وفكرت فى منكرتها المتقدمة فى ١٩٨١/٥/٦ والمثبتة على وجه الحافظة المؤرخة ١٩٨١/٥/٣ انها تملك بلوجه الطعن المستفادة من منكرتها المقدمة الى محكمة القضاء الادارى — الا ان هذه الخطوة وقد وقعت بعد انقضاء مهلة الطعن فى

الحكم المطعون فيه أمام المحكمة الإدارية العليا لا تنتج اثرها فى تصحيح العيب الذى وقع بتقرير الطعن . والقاعدة طبقا لقانون المرافعات ان الاجراء يكون باطلا اذا نص القانون صراحة على البطلان او اذا عابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء . وتجزئ المسألة ٢/٤٤ من قانون مجلس الدولة الحكم ببطلان الطعن اذا لم يحصل الطعن على الوجه الذى حدده القانون كإن يشتمل تقرير الطعن على خطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وفى أسباب الطعن وطلبات الطاعن لأن الخطأ فى هذه البيانات يشكل عيبا لا تتحقق بسببه الغاية من الطعن . وعلى ذلك — ولما تقدم من الأسباب — فانه يتعين الحكم ببطلان الطعن المسائل لعدم اشتغال التقرير به على الاسماء الصحيحة المتصلة بأسماء الطاعنين وصفاتهم وعلى أسباب الطعن بطلبات الطاعنين اتواجب صدور الطعن عنهم وهم المحكوم عليهم بموجب الحكم المطعون فيه دون غيرهم ، وليس من شك فى أن الحكم ببطلان هذا الطعن لا يترتب عليه وضع مبنى المدرسة المتنازع عليه بين أيدي ملاكه بعد اذ صدر فى ١٩٨١/١/١ القرار الجمهورى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٨١ بان يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع بناء مدرسة على أرض الموضع الذى تشغله مدرسة أحمد ماهر الابتدائية بمدينة بنى سويف وبأن يستولى بطريق التنفيذ المباشر على العقار اللازم لتنفيذ هذا المشروع — ذلك لأن القرار الجديد يحدث اثره القانونى فى حق المدعى منذ صدوره وهو شأنه فى اختصاصه بدعوى مبتدأة اذا ما تراءى له ان ثمة عيوب ثابتة وتتل من مشروعيته .

(طعن ١٥٥٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/٥)

قاعدة رقم (٤٠٥)

المبدأ :

المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — بيانات تقرير الطعن — يتعين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحا مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة او تغيير فى الصفة او الحالة قبل اختصامه كي يوجه تقرير الطعن الى من يصح اختصاصه قانونا — تحديد

شخص المختص من البيانات الجوهرية التي يترقب على اغفالها بطلان الطعن —
إذا وجه تقرير الطعن الى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه الى اصحاب
الصفة في الطعن يكون تقرير الطعن باطلا — الحكم ببطلان تقرير الطاعن .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من محضر جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٠ في الاعتراض
رقم ٤٦١ لسنة ١٩٧٧ ان ١٠.٠٠٠ زوج مبروكة ابنة المعارض قد حضر هذه
الجلسة بصفته وكلا عن بقى ورثة المرحوم المعارض بتوكيل عام برقم ٦٧٦
لسنة ١٩٧٨ توثيق عام بلبيس شرعية — وقرر ان المعارض توفي الى
رحمة الله سنة ١٩٧٨ عن ورثة هن بناته روثة ، ومبروكة ، وحليمة وقدم
شهادة وافته مؤرخة في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ تفيد وفاة المعارض
في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ كما قدم اعلاما شرعيا بثبوت وفاة المعارض
ووراثته بناته موكلاته عنهن — وإذا كان الثابت على الرغم من ذلك انه قد
رفع الطعن على المعارض بعد وفاته وأودعت صحيفته بعد الوفاة ، فان
الطعن يكون باطلا ويتعين انتضاء ذلك اذ انه يتعين على من يريد توجيه
طعن توجيهها صحيحا مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة او تغيير في
الصفة او الحالة قبل اختصامه كي يوجه تقرير الطعن الى من يصح اختصامه
تانونا — ولا شبهة في ان تحديد شخص المختص هو من البيانات الجوهرية
التي يترقب على اغفالها بطلان الطعن لأن الغرض الذي رعى اليه الشارع
بما أوردته في المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن
تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم
وموطن كل منهم في تقرير الطعن انها هو اعلام نوى الشأن بين رفع
الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته اعلاما كافيا — ولا يتحقق بالبداية
هذا الغرض — وبالتالي انعقاد الخصومة بين طرفين إذا وجه الطعن الى
خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه الى اصحاب الصفة في الطعن —
وبالتالي يكون تقرير الطعن باطلا ويتعين الحكم بذلك والزام الهيئة الطاعنة
المصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

قاعدة رقم (٤٠٦)

المبدأ :

المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — بيفات تقرير الطعن — اذا لم يستعمل التقرير على اسباب الطعن والعوار الذى شأب الحكم فان الطعن بهذه المثابة يكون مجهلا فى اسبابه — اثر ذلك الحكم بىطلان تقرير الطعن .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كان نص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة المشار اليه يخول لرئيس هيئة مفوضى الدولة الطعن امام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم التأديبية وذلك فى الحالات التى حددها نص المادة المذكورة ، وانه على مقتضى نص المادة ٤٤ من ذات القانون يجب أن يشمل تقرير الطعن علوة على البيانات المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبت الطاعن نازا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم بىطلانه .

ومن حيث أن مراد القانون من النص على وجوب استعمال تقرير الطعن على بيان الحكم المطعون فيه وتفصيل الاسباب التى بنى عليها الطعن هو أن يمكن للمحكمة الادارية العليا من أن تستظهر مواطن ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون أو خطأ فى تأويله وتطبيقه نازا لم يكشف الطاعن عن اسباب طعنه كشفا وانفا ينفى عنها الغموض والجهالة ويستهان العوار الذى يعزوه الى الحكم المطعون فيه وموضعه منه واثره فيها قضى فيه فان الطعن بهذه المثابة يكون مجهلا فى اسبابه جهالة بينه من شأنها أن تعجز المحكمة عن مراقبة ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه ويالتالى يقع الطعن باطلا .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم وكان تقرير الطعن قد اقتصر على القول بأن القانون أوجب الطعن فى الاحكام الصادرة بالفصل وهو زعم لم

تعتد المحكمة به لما سلف بيانه . فان الطعن بذلك يكون قد أقيم غفلا من الأسباب المبررة لاعتاقه والتي يتطلب القانون الإفصاح عنها ابتداء على وجه الوجوب كيلا يخفى ما يعلب به على الحكم المطعون فيه منذ افتتاح الخصومة .

واذا ترك تقرير الطعن هذه الأسباب بأكملها وجاء عاريا تمليها عن بيان العوار وأسبابه الذي دفع بالهيئة الطاعفة الى تقديم طعنها في الحكم المطعون فيه ، فان الطعن بهذه المثابة يكون قد شله البطلان وفقا لحكم القانون ويتمين لذلك الحكم ببطلانه .

(طعن ٢١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٩)

(حكمت المحكمة الادارية العليا ايضا ببطلان التقرير في حالة عدم ذكر اسم المدعى وصفته وموطنه او من يمثله قانونا — يراجع الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٢٠ ق جلسة (١٩٨٠/٦/٢١) .)

قاعدة رقم (٤٠٧)

المبدأ :

المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — بيلغ تقرير الطعن — اذا لم يتضمن تقرير الطعن بيانا بالحكم المطلوب الغاؤه او وقف تنفيذه وتاريخ صدوره مما ادى الى تجهيل طلبات الطاعن تجهيلا يقوت الغاية التي استهدفها الشارع من اقامة الطعن وهي تسليط رقابة المحكمة الادارية العليا على احكام محاكم القضاء الإداري والاحكام القضائية يتعين على المحكمة ان تقضي ببطلان تقرير الطعن .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان الطاعن قد اقام الطعن المسائل نعيًا على الحكم الصادر بجلسته ١٩٨٢/٥/٢٦ في الدعوى رقم ٦٩٦ لسنة ٩ ق والتأضي بفسله من الخدمة تأسيسا على انه لم يعلن اعلانا قانونيا سليما بتقرير الاتهام وموعد المحاكمة حتى يتسنى له ابداء دفاعه ، وفي صلب تقرير الطعن وجه طعنه الى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٩١ لسنة ٩ ق ،

وانتهى في تقرير الطعن الى طلب الحكم بوقف تنفيذ والغاء الحكم الصادر في الدعوى التأديبية رقم ٩/٦٦٩ ق الصادر من محكمة طنطا التأديبية ، وازاء هذا التناقض كلفته المحكمة بتحديد رقم الدعوى التي يقرر بالطعن في الحكم الصادر فيها حتى يتسنى ضمها — لتسليط رقابتها على الحكم الصادر فيها فقرر انها الدعوى رقم ٩٦١ لسنة ٩ ق وبالإطلاع على ملف الدعوى المشتمل عليها تبين انها مقامة من النيابة الادارية ضد العامل وصدر الحكم فيها بجلسة ٨ فبراير سنة ١٩٨٢ بمجازاة المتهم المذكور بخمسة عشرة ايام من راتبه ، فلجأت المحكمة نظر الطعن لاختار الطاعن وتكليفه للارشاد عن الدعوى التي يهدف الى الطعن في الحكم الصادر فيها ، الا انه لم يتقدم حتى ساعة اصدار هذا الحكم بأى بيان عنها رغم تكليفه مرارا بذلك .

ومن حيث ان الشارع قد حدد في المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة البيانات التي يجب ان يشتمل عليها تقرير الطعن امام المحكمة الادارية العليا فقضت على أن يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يوع تلم كتاب المحكمة موقع من محام من المتبولين امامها ويجب ان يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فاذا لم يحصل على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه .

فاذا كان الثابت مما تقدم ان تقرير الطعن لم يتضمن بيانا بالحكم المطلوب الغاؤه أو وقف تنفيذه وتاريخ صدوره مما أدى الى تجهيل طلبات الطاعن تجهيلا يفوق الغاية التي استهدفها الشارع من اقامة الطعن وهى تسليط رقابة المحكمة الادارية العليا على أحكام محاكم القضاء الادارى والمحاكم التأديبية الامر الذى يتعين معه والحال هذه القضاء ببطلان تقرير الطعن على ما تقضى به المادة ٤٤ سالف الذكر .

الفرع الرابع طعن الخصم الثالث والخارج عن الخصومة

قاعدة رقم (٤٠٨)

المبدأ :

الطعن في الحكم الصادر في دعوى الإلغاء من قبل خصما منضما للجهة الإدارية حق أصيل لا تبعى متى صدر الحكم في مواجهته ماسا بمركزه القانونى — لا يغير من ذلك قبول الخصم الأصيل الحكم أو أن الحكم لم يلزم الخصم المتضم بالمصروفات .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن تدخل في الخصومة وهي قائمة أمام المحكمة ، وتقرر قبوله خصما منضما للجامعة في طلب رفض الدعوى ، لأن الحكم الذى يصدر فيه قد يؤثر على المركز القانونى الذى ترتب له بالقرارات المطعون فيها ، وبذلك تتاح له الفرصة في تبيلان وجهة نظره ، شأنه في ذلك شأن الخصوم الأصليين في الدعوى ، وبهذه الصلة كان له حق الإطلاع وتبادل المذكرات ، فإذا ما صدر الحكم بعد ذلك في مواجهته ماسا مصلحة قانونية ومادية له كان من حقه التظلم منه بالطريق الذى رسمه القانون ، ولا يعترض عليه بأن جقه في الطعن لا يقوم ما دام الخصم الأصيل قد قبل الحكم ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن للشخص الذى منس الحكم الصادر في دعوى الإلغاء مصلحة له قانونية أو مادية ، حق الطعن فيه بكافة طرق الطعن المقررة قانونا حتى ولو لم يكن قد علم بالدعوى أو تدخل فيها ، والطاعن وقد ألغيت ترقيته بالحكم المطعون فيه فانه بذلك يكون قد حكم عليه ولا ينقضى هذه الصفة عنه أن الحكم لم يلزمه بمصاريف لأن الخصومة في دعاوى الإلغاء هي خصومة عينية مردها القانون ، فليس بشرط لقبها إعلان

من تناولتهم القرارات الادارية المطلوب الفاؤها ، بل يكفى فيها اعلان
الجهة الادارية مصدرة القرار ، والمتسببة فيه وان الحكم الذى يصدر
فيها يعتبر بحكم القانون حجة على الكافة ، وعلى ذلك اذا اصدرت
الجهة الادارية قرارا بترقية الطاعن ثم رفع بشأته دعوى صدر فيها حكم
مغاير لوجهة نظر الادارة فان الذى خسر الدعوى هنا هو الجهة الادارية
وليس الطاعن ، ومن ثم فيتمتع الزالما وحدها بالمصروفات مع بقاء حق
من الفيت ترقيته فى الطعن فى هذا الحكم دون التقيد بقبول الجهة
الادارية من عدمه وحقه فى ذلك هو حق اصل وليس تبعا . ومن ثم
يتمتع رفض الترفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .

(طعن ١٥٢٣ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

**طعن الخارج عن الخصومة فى قرار صادر بتنفيذ حكم بالالغاء يتعدى
اثره اليه — جائز — لا يحول دون ذلك ان يكون حكم الالغاء قد حاز قوة
الشيء المقضى بعدم الطعن عليه من اطراف الخصومة .**

ملخص الحكم :

ان حكم الالغاء يعتبر حجة على الكافة وليست حجته نسبية تقتصر
على طرفى الخصومة دون غيرها وانما حجته مطلقة تتعدى الى الغير
ايضا وذلك وفقا لما حرصت على تأييده جميع التشريعات المتتالية
لمجلس الدولة الا انه من الاصول المسلمة التى يقوم عليها حسن توزيع
العدالة وكفالة تأدية الحقوق لأربابها الا يحول دون ذلك صدور حكم
حاز قوة الشيء المقضى بمقتضى أن حكم الالغاء يكتسب حجية عينية
تسرى على الكافة ما دام هذا الحكم يتعدى اطراف الخصومة وهم
ذوى الشأن الذين عناهم نص المادتين ١٥ ، ٣٣ من القانون رقم ٥٥
لسنة ١٩٥٩ الخاص بمجلس الدولة بما تضمنه من تحديد ميعاد
الطعن بالنسبة اليهم بستين يوما من تاريخ صدور الحكم بحيث يس

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حقوقاً ومصالح ومراكز قانونية مستقرة للغير الذى كان يتعين أن يكون أحد الطرفين الأصليين فى المنازعة ومع ذلك لم توجه إليه ولم يكن مركزه يسمح بتوقيعها أو العلم بها حتى يتدخل فيها فى الوقت المناسب إذ لا مناص من رفع ضرر التنفيذ عن هذا الغير الذى لم يكن طرفاً فى المنازعة وذلك بتكليفه من التداعى بالطعن فى هذا الحكم من تاريخ عليه حتى يجد له قاضياً يسمح دفاعه وينصفه إذ كان ذا حق فى ظلامته ما دام قد استغلق عليه سبيل الطعن فى هذا الحكم أمام محكمة أخرى وذلك لكى لا يفلق عليه نهائياً — وهو حسن النية الأجنبى عن المنازعة التى صدر فيها الحكم — سبيل اللجوء الى القضاء والقول بغير هذا فيه حرمان لصاحب المصلحة الحقيقية من حق اللجوء الى القضاء تظلماً من حكم فى منازعة لم يكن طرفاً فيها ولم يعلم بها وتبمس آثار هذا الحكم حقوقاً له .

ويؤخذ مما سلف أن هذه المحكمة اقرت بحق الخارج عن الخصومة فى الطعن على القرار الصادر بتنفيذ حكم يتعدى اثره عليه .

(طعن ١٢٧٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٩)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

الأشخاص الذين يجوز لهم الطعن فى حكم الإلغاء أمام المحكمة الإدارية العليا — منهم الغير الذى تعدى اثر الحكم الى المساس بحقوقه ومصالحه ومراكزه القانونية المستقرة بطريقة مباشرة ، وكان يتعين أن يكون طرفاً أصلياً فى المنازعة ولكن لم توجه إليه ولم يكن فى مركز يسمح له بتوقيعها أو العلم بها حتى يتدخل فيها فى الوقت المناسب — تمكينه من الطعن فى الحكم رفعا لضرر تنفيذه عنه ، ما دام قد استغلق عليه سبيل الطعن فيه أمام محكمة أخرى — حسب ما يعاد الطعن فى هذه الحالة من تاريخ علمه بالحكم —

اساس ذلك — مثال بالنسبة لإجازة الطعن لصاحب صيدلية قفى بالفاء
قرار الترخيص بفتحها ولم يختصم ولم يتدخل فى المنازعة أمام محكمة
القضاء الإدارى لعدم علمه بها .

ملخص الحكم :

ان الحكم الذى يصدر بالالغاء يعتبر حجة على الكافة وليست حجته
نسبية تقتصر على طرفى الخصومة دون غيرها وانما حجته مطلقة تتمدى
الى الغير أيضا وذلك ونفا لما حرصت على تكليده جميع التشريعات المتتالية
لمجلس الدولة ، الا انه من الاصول المسلمة التى يقوم عليها حسن توزيع
العدالة وكفالة تأدية الحقوق لاربابها الا يحول دون ذلك صدور حكم حاز
حجية الامر المتضى بمقولة ان حكم الالغاء يكتسب حجية عينية تسرى على
الكافة متى كان اثر هذا الحكم يتعدى أطراف الخصومة وهم ذوو الشأن
المثلولون فيها الذين عناهم نص المادتين ١٥ ، ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٦ الخاص بمجلس الدولة بما تضمنه من تحديد ميعاد الطعن بالنسبة
اليهم بستين يوما من تاريخ صدور الحكم بحيث يمس بطريقة مباشرة حقوقا
ومصالح ومراكز قانونية مستقرة للغير الذى كان يتعين ان يكون أحد
الطرفين الاصليين فى المنازعة ومع ذلك لم توجه اليه ولم يكن مركزه يسمح
له بتوقعها أو العلم بها حتى يتدخل فيها فى الوقت المناسب — اذ لا مناص
من رفع ضرر التنفيذ عن هذا الغير ، الذى لم يكن طرفا فى المنازعة ، وذلك
بتبكيه من التداعى بالطعن فى هذا الحكم من تاريخ علمه به حتى يجد له
قاضيا يسمع دفاعه وينصفه ان كان ذا حق فى ظلامته ما دام قد استطلق عليه
سبيل الطعن فى هذا الحكم أمام محكمة أخرى ، وذلك كي لا يطلق عليه نهائيا
وهو الحسن النية الاجنبى عن المنازعة التى صدر فيها الحكم سبيل الانتجاء
الى القضاء والقول بغير هذا فيه حرمان لصاحب المصلحة الحقيقية من حق
اللجوء الى القضاء تظلمها من حكم فى منازعة لم يكن طرفا فيها ، ولم يعلم
بها وبعبء آثار هذا الحكم حقوقا له .

وبناء على ما تقدم يكون للطاعن مصلحة حقيقية فى المنازعة باعتباره

صاحب الصيغلية التى قضى بإلغاء القرار الصادر بالتأريض بفتحها ، وهو لم يختصم ولم يتدخل أمام القضاء الإدارى لعدم علمه بها وقتئذ ويتعدى اثر هذا الحكم اليه ، فمن ثم ، وتأسيسا على ما تقدم ، يجوز له الطعن فى الحكم المشار اليه خلال ستين يوما من تاريخ علمه به .

(طعن ١٧٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (٤١١)

المبدأ :

الطعن فى حكم الالفاء — يجوز للغير الذى تعدى اثر الحكم الى المساس بحقوقه ومصالحه ومراكزه القانونية المستقرة وذلك اذا لم يعلم بقيام الخصومة ولم يكن فى مركز يسمح له بتوقعها — حسب ما يحدد الطعن فى هذه الحالة من تاريخ علمه بالحكم — اما اذا كان الغير يعلم بقيام الخصومة او كان فى مركز قانونى يسمح له بتوقعها فانه لا يقبل منه الطعن على الحكم طالما لم يتدخل فى الخصومة التى صدر فيها هذا الحكم — المعول عليه هو علم صاحب الشأن نفسه علما يقينيا وليس علم وكيله وان كان وكيله بالخصومة .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة ان قضت بحكمها الصادر فى الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٧ القضائية بجلسته ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ بأن حكم الالفاء يعتبر حجة على الكفة ليست حجته نسبية تقتصر على طرفى الخصومة دون غيرها وانما حجته مطلقة تتعدى الى الغير ايضا وفقا لما حرصت على تأييده جميع التشريعات المتتالية لمجلس الدولة الا انه من الاصول المسلمة التى يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تأدية الحقوق لاربابها الا يحول دون ذلك صدور حكم حاز قوة الشئ المقضى به بنقولة ان حكم الالفاء يكتسب حجية عينية تسرى على الكفة ما دام هذا الحكم يتعدى اطراف الخصومة ومنهم ذوى الشأن الذين عناهم نص المادتين ١٥ ، ٢٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بمجلس الدولة والتى يقابلها نص المادتين ٢٣ : ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ (م — ٢٦ — ج ١٥)

لسنة ١٩٧٢ بما تضمنه من تحديد ميعاد الطعن بستين يوما من تاريخ صدور الحكم بحيث يمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حقوق ومصالح ومراكز قانونية مستقرة للغير الذى كان يتعين أن يكون أحد الطرفين الاصليين فى المنازعة ومع ذلك لم توجه اليه ولم يكن فى مركز يسمح بتوقعها أو العلم بها حتى يتدخل فيها فى الوقت المناسب إذ لا مناص من رفع ضرر التنفيذ عن هذا الغير الذى لم يكن طرفا فى المنازعة وذلك بتبكيته من التداعى بالطعن فى هذا الحكم من تاريخ علمه حتى يجد له قاضيا يسمع دفاعه وينصفه اذا كان ذا حق فى ظلامته ما دام قد استغلق عليه سبيل الطعن فى هذا الحكم أمام محكمة اخرى . والقول بغير هذا فيه حرمان لصاحب المصلحة الحقيقية من حق اللجوء الى القضاء مظلما من حكم فى منازعة لم يكن طرفا فيها ولم يعلم بها وتمس اثار هذا الحكم حقوقا له .

ومن حيث أنه يؤخذ مما سلف أن هذه المحكمة قد اقرت بحق الخارج عن الخصومة فى الطعن على الحكم الذى يصدر ويتعدى اثره عليه وذلك اذا لم يعلم بقيام الخصومة أو لم يكن فى مركز يسمح بتوقعها وفى هذه الحالة تحسب مواعيد الطعن من تاريخ علمه بالحكم أما اذا كان الغير يعلم بقيام الخصومة أو كان فى مركز قانونى يسمح بتوقعها فانه لا يقبل منه الطعن على الحكم طالما لم يتدخل فى الخصومة أمام محكمة القضاء الادارى اذ فى هذه الحالة يكون هذا الغير قد فوت على نفسه فرصة عرض ظلامته على جهة القضاء واذا كانت اعتبارات حسن توزيع العدالة تسوغ افساح المجال للغير من يتعدى اثر الحكم اليه ولم يعلم بقيام الخصومة للطعن عليه أمام المحكمة الادارية العليا فان هذه الاعتبارات ذاتها تلبى مساندة هذا الغير الذى علم بالخصومة ووقف حيالها موقف المترحم فان صدر الحكم لصالحه سكوت وان صدر ضده مصلحة نازع فيه وطعن عليه .

والمعول عليه هو علم صاحب الشأن نفسه علما يقينيا بالخصومة ولا يحتاج فى هذا الصدد بعلم وكيله حتى لو كان وكلا بالخصومة باعتبار أن العلم اليقيني لا يتوافر من مجرد علم الوكيل بقيام المنازعة طالما أنه لم يثبت أن هذا الوكيل اخطر موكله بالنزاع وماهيته وحجوده ..

(طعن ٤٧٤ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢) .

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ :

تقرير حق كل من يمس حكم الإلغاء مصلحة قانونية أو مالية له في الطعن عليه حتى ولو لم يكن قد تدخل في الدعوى أصلا — حكم الإلغاء حجة على الكافة وليست له حجة نسبية .
ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢١ القضائية المقام من شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية بمقولة أنه لا يسوغ الطعن في الحكم الا من المحكوم عليه وأنه لم يصدر قضاء ضد هذه الشركة يجيز لها حق الطعن مضافا اليه انتفاء مصلحتها أصلا فيه فالثابت في هذا الصدد ان الشركة الطاعنة من شركات القطاع العام التي تهتن أعمال الوكالة البحرية ومن ثم تشخص مصلحتها محققة في التمسك بقصر هذه الاعمال على شركات القطاع العام وحرمان الشركة المطعون ضدها من ممارستها وبهذه المثابة تدخلت انضماميا في الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري الى جانب وزارة النقل البحري بطلب الحكم برفض دعوى إلغاء القرار الطعنين الصادر بقصر مزاوله أعمال الوكالة البحرية على شركات القطاع العام وعدم السماح للشركة المطعون ضدها بمباشرتها بالنسبة الى السفن الاجنبية وقد تضمنت أسباب الحكم المطعون عليه ان المادة ١٢٦ منافع اجازت لكل ذي مصلحة التدخل في الدعوى منضما الى أحد الخصوم وأنه يتعين قبول التدخل المبدي من شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية — وأيا كان الرأي فيما تقدم وعلى فرض اغفال الحكم الطعنين النص على قبول طلب التدخل برغم ان أسبابه على ما تقدم بيئتها تعد قضاء مرتبطا بالمنطوق ومكلا له فان قضاء هذه المحكمة جرى على تقرير حق كل من يمس حكم الإلغاء مصلحة قانونية أو مالية له في الطعن عليه حتى ولو لم يكن قد تدخل في الدعوى أصلا مقدرا بأن حكم الإلغاء حجة على الكافة وليست له حجة نسبية . وعليه فإنه وقد شخصت مصلحة الشركة الطاعنة في الطعن على ما تقدم بيانه وأقامت طعنها في الميعاد فقد تعين قبول هذا الطعن شكلا ورفض الدفع المبدي بعدم القبول .

قاعدة رقم (٤١٣)

المبدأ :

حكم وقفي — الطعن في الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ — حق الخارج عن الخصومة في الطعن في الحكم الذي يصدر ويتعدى أثره عليه — الطاعن يكون ذا صفة ومصلحة في الطعن — عدم ثبوت العلم اليقيني بصور الحكم الى حين ايداع تقرير الطعن وعدم وجود ما في الأوراق ما يحض قول الطاعن بأنه لم يعلم به الا في هذا التاريخ — استيفاء الطعن لوضاعة الشكلية — عدم الطعن في الحكم الصادر في الموضوع خلال الميعاد القانوني اي خلال ستين يوما من تاريخ صدوره بعد ثبوت العلم اليقيني بصدوره يقتصر هذا الحكم في مواجهته — نتيجة ذلك ان الطعن في الحكم الوقفي لا يتعدى اثره الى الحكم في الموضوع — صدور الحكم في الموضوع يترتب عليه زوال الحكم الوقفي من الوجود — يترتب على ذلك اعتبار الخصومة منتهية في الطعن .

ملخص الحكم :

و من حيث ان الطاعن في الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٠ ق عليا لم يكن احد أطراف الدعوى رقم ٣٦٨ لسنة ٢٥ ق ولم يصدر الحكم في مواجهته كما أنه أودع تقرير طعنه بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧٣ في الحكم الصادر بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٧٢ — الا أنه نظرا لأن من حق الخارج عن الخصومة ان يطعن في الحكم الذي يصدر ويتعدى أثره عليه — فان الطاعن يكون ذا صفة ومصلحة في الطعن ومن ناحية أخرى فانه نظرا لأن العلم اليقيني بصور الحكم المشار اليه لم يثبت على وجه القطع الى حين ايداع تقرير الطعن وليس في الأوراق ما يحض قول الطاعن انه لم يعلم به الا في هذا التاريخ — فان الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٠ يكون قد استوفى لوضاعة الشكلية .

ومن حيث أنه بالنسبة للطعن ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق فان تقريره أودع بتاريخ ٣ من ابريل ١٩٧٦ اي خلال ستين يوما من صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ٣ من فبراير ١٩٧٦ فانه يكون مقبولا شكلا .

ومن حيث أنه عن موضوع الطعن ٦٢ لسنة ٢٠ ق فانه بوجه الى الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وقد حدد لفطره جلسة ٥ من نوفمبر

١٩٧٩ وأخطر الطاعن بالجلسة وفيها نظر الطعن مع الطعن الآخر رقم ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق الموجة الى الحكم الصادر بالفاء القرار ، وفيها قررت المحكمة ضم الطعن ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق الى الطعن ٦٢ لسنة ٢٠ ق ليصدر فيها حكم واحد . ثم نظر الطعنان امام المحكمة الادارية العليا معا الامر الذي يفترض معه علم الطاعن فى الطعن ٦٢ لسنة ٢٠ ق بالحكم الصادر فى موضوع الدعوى وبالطعن فيه .

ومن حيث ان الطاعن فى الطعن ٦٢ لسنة ٢٠ ق لم يطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع خلال الميعاد القانونى بعد تحقق قرينة العلم اليقضى المشار اليها . فان هذا الحكم يكون قد تحصن فى مواجهته .

ومن حيث ان الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ هو بطبيعته حكم وقى يظل محتفظا لقومياته الى ان يصدر الحكم فى الموضوع فاذا صدر هذا الحكم زال الحكم الوقى من الوجود وبالتالي فان الطعن على الحكم الوقى لا يتعدى اثره الى حكم الموضوع — الامر الذى يتمين معه اعتبار الخصومة فى الطعن ٢٠/٦٢ ق منتهية .

(طعنى ٦٢ لسنة ٢٠ ق ؛ ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٤١٤)

المبدأ :

صدر حكم من محكمة القضاء الادارى بعد نفاذ القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية — تعدى اثر هذا الحكم الى الغير الذى لم يكن طرفا فى الدعوى ولم يعلم بها ولم يتدخل فيها — لا يكون امام الغير فى هذه الحالة سوى ان يسلك ما شرعه القانون لتفادى آثار الحكم او التظلم منه باعتباره خارجا عن الخصومة وهذا التظلم سبيله القانونى هو التماس اعادة النظر فى الحكم امام المحكمة التى اصدرته — عدم جواز الطعن فى هذا الحكم امام المحكمة الادارية العليا وفقا لما كان يتبع فى مثل هذه الحالة قبل نفاذ القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ الذى طريق الطعن فى الاحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة الذى نظمها القانون القائم قبله فى المادة ٥٨ ، وازداد حالة اعتراض من يعتبر

الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد ادخل أو تدخل فيها (م ٤٥٠ / ١) إلى أوجه التماس إعادة النظر لما أوردته في مذكرته الإيضاحية من أنها في حقيقتها ليست حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وإنما هي تظلم من حكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة وإن لم يكن خصماً ظاهراً فيها فيكون التظلم من الحكم أقرب إلى الالتماس في هذه الحالة منه إلى الاعتراض وهذا التبرير لالغاء تظلم اعتراض الخارج عن الخصومة وجعل هذه الحالة سبباً لالتماس إعادة النظر في الحكم يتفق مع ما قالت به المحكمة الإدارية العليا في حكمها السابق الإشارة إليه من أنه تظلم من حكم في منازعة لم يكن طرفاً فيها « وبهذا يكون هذا القانون قد ألغى طريق الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير من لم يكونوا خصوماً في الدعوى التي صدر فيها أو ادخلوا أو تدخلوا فيها من يتعدى أثر الحكم إليهم إذ أنه ذلك أصبح وجهاً من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري وفقاً لما تنص عليه المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة من أنه « يجوز الطعن في الأحكام الصادرة منها بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية » وهو وجه لم يكن قائماً عندما أجازت المحكمة الإدارية العليا للغير من يتعدى إليه أثر الحكم الطعن أمامها في أحكام محكمة القضاء الإداري مما كان محمولاً - حسبما ورد في أسهاب حكمها على أنه لا طريق أمام هذا الغير عندئذٍ للتداعي والتظلم من الحكم إلا بالطعن فيه أمامها حيث يستغرق عليه سبيل الطعن فيه أمام محكمة أخرى . ويفتح باب الطعن أمام الغير بطريق التماس إعادة النظر أمام المحكمة التي أصدرت الحكم (م ٤٣) مرافعات بالطريق الذي ترفع به أمامها الدعوى ووفقاً للأوضاع المقررة لذلك لم يعد الموجب لإجازة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا رأساً من يتعدى إليه أثر الحكم وارداً . وطبقاً للمادة ١ ، ٢ من قانون المرافعات فإن الحكم الذي يصدر بعد نفاذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ لا يقبل الاعتراض وإنما يقبل الالتماس بطريق إعادة النظر في مثل هذه الحالة إن توفرت شرائط قبوله ابتداءً وتبعاً لذلك لا يكون لمن لم يكن طرفاً في حكم حق الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا لمثل هذا الوجه بل على الخارج عن الخصومة أن يسلك

ما شرعه القانون لتفادى آثار الحكم والتظلم منه وهذا التظلم سبيله القانون وهو التماس اعادة النظر فى الحكم أمام المحكمة التى اصدرته وليس وجهها أو سبباً للطعن فى الحكم أمام المحكمة الادارية العليا ممن لم يكن طرفاً فيه كما أن الطعن فى مثل هذه الحالة ومع مراعاة طبيعة دعوى الالفاء وحقيقة الخصوم فيها لا يعد متصلاً بمسبب من الصيوب التى تجعل الحكم قابلاً للطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا على ما نص عليه فى المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أنه لذلك يتمين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن وحالتها التى بحكمة القضاء الإدارى .

(طعن ١٨٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٧/١)

الفرع الخامس

طعون هيئة مفوضى الدولة

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

الأصل أن يوقع صحيفة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا رئيس هيئة مفوضى الدولة — عند قيام المانع أو العذر ينحدر هذا الاختصاص الى من يليه في الهيئة — لرئيس هيئة المفوضين أن ينوب احد معاونيه لاختلال سبيل الطعن ، سواء وقع هذا النوب كتابة أو شفها .

ملخص الحكم :

لئن كان قانون تنظيم مجلس الدولة قد ناط في الأصل حق الطعن في احكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية برئيس هيئة مفوضى الدولة ، الا أن ذلك لا يعنى أنه يتحتم أن توقع يده كل عريضة طعن تودع سكرتيرية المحكمة الإدارية العليا ، حتى لو قام بالرئيس المذكور مانع أو عذر أدى الى قيام غيره مقامه ، ذلك أن الاختصاص وإن كان الأصل فيه أن يباشره صاحبه الا أن الاصول العامة تقضى عند الضرورة أن ينحدر مباشرة اختصاص الاصيل الى من يليه ، متى قام بالاصيل مانع أو عذر ، حتى لا يتعطل سير العمل ، وقد رددت المادة ٤٦ من قانون مجلس الدولة هذا الأصل العام ونظمته ، فقضت بأنه « عند غياب الرئيس (رئيس مجلس الدولة) يحل محله في الاختصاص القضائي بالنسبة الى المحكمة الإدارية العليا الاقدم فالأقدم من اعضائها ، وبالنسبة الى المحاكم الإدارية وكيل المجلس للقسم القضائي ثم الوكيل المساعد لتلك المحاكم ، وفي أعمال هيئة المفوضين وكيل المجلس للقسم القضائي ثم الوكيل المساعد للهيئة ثم الاقدم فالأقدم من مستشاريها » ، كما نصت المادة ١٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة على أنه « تعرض كشوف بالاحكام الصادرة من دوائر محكمة القضاء الإداري ومن

المحكم الادارية خلال اسبوعين من تاريخ صدور الحكم على رئيس هيئة مفوضى الدولة او من يندبه لذلك من الاعضاء ، ويكون كل كشف مشتقلا على ملاحظات المفوض الملحق بالدائرة أو بالمحكمة ورايه فى الطعن فى الحكم أو عدمه وأسباب الطعن ، كما يرفق به ما يقدم من ذوى الشأن من ملاحظات على الحكم . ويؤشر رئيس الهيئة أو من يندبه بالموافقة على هذه الاحكام أو باتخاذ سبيل الطعن فيها ، ويكون الطعن بعريضة مسببة من رئيس الهيئة تقدم الى سكرتيرية المحكمة الادارية العليا « . وهذا النص ينظم طريقة الانابة فى مباشرة الاختصاص الى جانب قاعدة الطول فيه بحكم القانون ، اذ يخول رئيس هيئة المفوضين نخب أحد معاونيه من أعضاء هيئة المفوضين للتأشير بالموافقة على الاحكام أو باتخاذ سبيل الطعن فيها ، سواء اوقع هذا النخب كتابيا أو شفويا . وهو حكم يجرى على سنن الحرس على انتظام العمل والرغبة فى توفى فوات مواعيد الطعن فى الاحكام ، ومن ثم فلا حاجة فى القانون بلن موقع عريضة الطعن هو أحد المستشارين دون رئيس هيئة المفوضين ، لانه كان فعلا عند الطعن فى الحكم المطعون فيه تقدم المستشارين الملحقين ببيئة مفوضى الدولة ، وهو الذى كان يتعين عليه بهذه الصفة القيام مقام رئيس الهيئة فى اختصاصه بحكم الضرورة عند قيام المانع بالرئيس المذكور ، وبالتالي يكون هذا الدفع فى غير محله متعيينا رفضه .

(طعن ٧٩٦ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٤١٦)

المبدأ :

هيئة مفوضى الدولة — حقها وحدها فى تحريك الطعن أمام المحكمة الادارية العليا — متى تحرك الطعن لا تملك الهيئة التنازل عنه ، بل يكون ذلك من حق الخصوم وحدهم .

ملخص الحكم :

لئن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، قد جعل من اختصاص هيئة المفوضين وحدها — سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن أن رأى رئيس الهيئة وجها لذلك — حق الطعن

أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية باعتبار أن رأيها تمثل فيه الحيادة لصالح القانون وحده الذي يجب أن تكون كلمته هي العليا ، إلا أن الهيئة متى حركت المنازعة بهذا الطعن استمرت معتبرة قائمة بين أطرافها ، فلا تلك الهيئة التصرف في الحقوق المتنازع عليها فيها ، لو في مصر المنازعة بترك الخصومة في الطعن ، بل يظل ذلك من شأن الخصوم وحدهم ، تفصل فيه المحكمة طبقا للقانون .

(طعن ١٥٣٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

نصر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على رئيس هيئة المفوضين دون ذوى الشأن — منع ذوى الشأن لا ينصرف الى طلبات إلغاء أحكام المحكمة الإدارية العليا نفسها اذا شابها بطلان لعدم صلاحية أحد مستشاريها لنظر الدعوى .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد نص في المادة ١٥ منه على أن حق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو لرئيس هيئة مفوضي الدولة لها من تلقاء نفسه واما بناء على طلب ذوى الشأن اذا رأى الرئيس المذكور وجها لذلك ، والوجب ألا يقدم الطعن إلا عن طريق هذا الأخير الذي يحجب ذوى الشأن عن الاتصال بالمحكمة مباشرة والذي لا يفتقد بطلبهم بل يملك التعقيب على تقديرهم بعدم الطعن متى تراءى له ذلك ، إلا أن هذا المنع لا ينصرف طبقا لما نصت عليه المادة المشار إليها إلا الى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية دون طلب إلغاء الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا ذاتها اذا ما شابها بطلان مما نصت عليه المادة ٣١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فلا منووعة من اناحة هذا الحق للخصم بالتطبيق لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٤ من القانون ذاته .

(طعن ١٤٤٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

قاعدة رقم (٤١٨)

المبدأ :

(أ) طعن هيئة مفوضى الدولة في حكم صادر من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا بمفردها دون أي من أطراف الخصومة في الدعوى — مدى حق المدعى في الدعوى الأصلية في التنازل عن مطالبة الجهة الإدارية المدعى عليها بما يدعيه في مرحلة الطعن — جاز .

(ب) تنازل المطعون لصالحه أمام المحكمة الإدارية العليا وهو المدعى في الدعوى الأصلية عن مخاصمة الجهة الإدارية المدعى عليها — أثر هذا التنازل — صيرورة الحكم المطعون فيه الصادر برفض دعواه نهائيا قبل هذا الطعن لصالحه ، لأن نزوله يعني قبول ذلك الحكم — ليس لهذا النزول أثر رجعي .

(ج) نزول المطعون لصالحه عن مخاصمة الجهة الإدارية في مرحلة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من جانب هيئة مفوضى الدولة وحدها — كيف هذا النزول لا يعتبر من قبيل ترك الخصومة لأن المدعى لم يكن طاعنا ، والطعن ، مائل أمام المحكمة العليا من قبيل هيئة المفوضين وحدها .

(د) نزول المطعون لصالحه عن مخاصمة الجهة الإدارية في مرحلة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من جانب هيئة مفوضى الدولة وحدها — أثر هذا النزول على الخصوم الآخرين وهم جهة الإدارة وبعض الأشخاص — ليس له أثر بالنسبة لهؤلاء ويظل الطعن منتظرا أمام المحكمة الإدارية العليا بالنسبة اليهم .

ملخص الحكم :

إن أول ما تلاحظه هذه المحكمة على التنازل الذي أبداه الحاضر عن المطعون لصالحه (المدعى) حسبها هو ثابت بمحضر جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٢ أنه بعد أن استهله بالاشارة الى موضوع وسبب دعواه الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، موضحا أنه عبارة عن طلب القضاء له بالتعويض عن ضرر أصلبة نتيجة لصدور قرار من السيد وزير المالية وقرارات من لجنتي بورصة المتود وبورصة ميتا البصل (المدعى عليهم الاول والثاني والثالث)

وانه اختصم شركتى غرغلى والتجارة فى المحاصيل المصرية (المدعى عليهما الرابع والخامس) بحسبان انهما اقتضيا منه الفروق المترتبة على تلك القرارات انتهى المدعى الى تقرير تنازله عن مخاصمة وزارة الاقتصاد ، وعدم توجيه اية طلبات اليها لرد الفروق التى يطالب بها الشركتين المذكورتين ، وذلك لأنهما هما اللتان قبضتا تلك الفروق ، واللذان يعتبرهما المدعى مسئولين عن ردها . وليس من شك فى أن هذا التنازل هنا مفهوم عباراته الواضحة محدود بانحصاره فى نطاق الخصومة فى الطعن أمام هذه المحكمة العليا ولا يمكن أن يكون له اثر رجعى ويترتب على ذلك أن يصبح الحكم المطعون فيه بعد التنازل نهائيا فى حق المدعى اذ معنى التنازل قبول المتنازل لهذا الحكم الصادر فى الدعوى برفضها ، وتسليم منه به . ولا يجوز أن يعتبر التنازل هنا من قبيل ترك الخصومة ، ذلك لأن الخصومة المثلثة أمام هذه المحكمة انما ترجع فى اساسها الى الطعن المرفوع من هيئة المفوضين ولصالح القانون والعدالة الادارية حسبا تراه الهيئة رافعة الطعن ، ومن ثم يكون ترك الخصومة من حقها وحدها . كما انه لا يتصور مطلقا أن تخرج الوزارة من الخصومة أمام المحكمة الادارية العليا ، ويظل بعد ذلك الأفراد وحدهم مائلين أمامها فى دعوى سببها التعويض عن تنفيذ قرارات ادارية ملغاة ، وخاصة بعد أن قرر المدعى المتنازل فى محضر جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٢ أن مبنى دعواه ، هذه المطالبة برد الفروق المالية . وكذلك لا يجوز للمدعى . وهو أمام هذه المحكمة العليا أن يغير بسبب دعواه الاصلية فتصبح دعوى عقد بعد أن كانت أمام محكمة القضاء الإدارى دعوى تعويض عن قرار ادارى معيب . ولا يغير من الامر شيئا كون الوزارة لم تر مانعا من قبول تنازل المدعى عن مخاصمتها وعدم مطالبتها بأى تعويض أو فروق نتيجة للقرارات الادارية السالف للإشارة اليها . وقد تمسك بلقى المدعى عليهم بعدم قبول التنازل عن مخاصمة الحكومة . المبدى من المدعى . ويتضح من جماع ما تقسم ان طلب المتنازل غير مقبول ، ولا يقوم على سند من القانون وخلق باطراحه جانبيا .

قاعدة رقم (٤١٩)

المبدأ :

طعن رئيس هيئة مفوضى الدولة فى الحكم — تنفيذه من جانب الإدارة قبل نفاذ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة — لا ينفى الخصومة فى الطعن — أسس ذلك .

ملخص الحكم :

انه عن انتهاء الخصومة فانه فوق أن الحكومة لم تقرر عدم الاستمرار فى الطعن ، فان الثابت من مطالعة القرار رقم ١٠٢٩ لسنة ١٩٥٩ الصادر من السيد وزير المواصلات ، انه ولئن كان القرار قد أشار فى ديباجته الى الحكم المطعون فيه ونص فى المادة الاولى منه على إلغاء القرار المطعون فيه فيها نفسه من تخطى المدعى ، الا أن هذا القرار صادر بتاريخ ٩ من مارس سنة ١٩٥٩ أى فى وقت لم يكن قد عمل فيه بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة الذى نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ والذى نص فيه على أن يعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره ، وهو القانون الذى استحدثت وتنفذ كثير من آثار رفع الطعن فى الأحكام الى المحكمة الإدارية العليا ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه كان وقت صدور القرار الوزارى رقم ١٠٢٩ لسنة ١٩٥٩ ، واجب التنفيذ على الرغم من الطعن فيه من السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة ، فلا يصح والحالة هذه أن يستقادر من اصدار القرار الوزارى رقم ١٠٢٩ لسنة ١٩٥٩ بتنفيذ الحكم المطعون فيه أن الجهة الإدارية المختصة قد قبلت هذا الحكم ، فقد كانت مجبرة على تنفيذه طعن فيه أو لم يطعن ، هذا بالإضافة الى أنها لم تكن قد أعلنت بالطعن المرفوع من السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة قبل اصدار القرار المذكور ، إذ هى أعلنت بمرضاة الطعن فى ٢١ من ابريل سنة ١٩٥٩ ، فلا مندوحة مع كل أولئك من اعتبار الخصومة قائمة .

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

تأط القانون لهيئة مفوضى الدولة الطعن على احكام محاكم مجلس الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا — عدم اعتبار الهيئة طرفا ذا مصلحة شخصية فى المنازعة لا تملك بهذه الصفة التصرف فى الحقوق المتنازع عليها أو فى مصر المنازعة بل تظل المنازعة معتبرة مستمرة قائمة بين أطرافها ويظل التصرف فى الحقوق المتنازع عليها وفى مصر المنازعة من شأن الخصوم وحدهم وتفصل المحكمة فى ذلك طبقا للقانون — أساس ذلك — تطبيق : — اعلان الشركة المدعى عليها قبولها الحكم المطعون فيه والصادر من المحكمة التأديبية بإلغاء قرار فصل المدعى واعادته للعمل مع مجازاته بتخفيض فئة الوظيفة فئة واحدة وخفض رتبة جنبيهين شهريا — طعن هيئة مفوضى الدولة على هذا الحكم — قضاء المحكمة الإدارية العليا واعتبار الخصومة غير ذات موضوع ومنتهية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه ولئن كان القانون تد تأط بهيئة مفوضى الدولة الطعن فى احكام محاكم مجلس الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أن هذه الهيئة ليست طرفا ذا مصلحة شخصية فى المنازعة لا تملك بهذه الصفة التصرف فى الحقوق المتنازع عليها أو فى مصر المنازعة بل تظل المنازعة معتبرة مستمرة قائمة بين أطرافها ويظل التصرف فى الحقوق المتنازع عليها وفى مصر المنازعة من شأن الخصوم وحدهم وتفصل المحكمة فى ذلك طبقا للقانون .

ومن حيث أن الشركة المدعى عليها وقد أعلنت قبولها للحكم المطعون فيه وعدم تمسكها بالطعن فإن الخصومة والحالة هذه تكون قد أصبحت غير ذات موضوع — ومن ثم يتعين الحكم باعتبارها منتهية .

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

الطعن المقدم للحكمة الإدارية العليا من الخصوم نوى الإنسان ، على خلاف طعن هيئة مفوضى الدولة ، يحكمة اصل مقرر هو الا يضار الطاعن بطعنه ولا يفيد منه سواه من المحكوم عليهم الذين اسقطوا حقهم فى الطعن ، لما الطعن المقدم لها من هيئة مفوضى الدولة فانه يفتح الباب تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه فى المنازعة — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

تطبيقا للقواعد التى تقدم ببيانها كان يتعين تثبيت اعانة غلاء المعيشة للبطعون ضده على اساس المرتب المحدد لمؤهله آنف الذكر وهو عشر جنيهاً ، ولكن الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك انتهى الى تثبيت الاعانة على اساس تسعة جنيهاً فقط الا انه وقد اقتصر الطعن على الحكومة وحدها دون هيئة المفوضين ولم يطعن المطعون ضده فى الحكم بحيث أصبح نهائيا فى حقه ولما كان الاصل ان الطاعن لا يضار من طعنه فانه يتعين اقرار الحكم المطعون فيه فيها انتهى اليه من استحقاق المطعون ضده فى تثبيت اعانة غلاء المعيشة على اساس راتب شهرى قدره تسعة جنيهاً مما يجعل طعن الحكومة الذى يقوم على تثبيت الاعانة على اساس ثمانية جنيهاً ونصف فقط فى غير محله ومتعين الرقض .

ان هذا النظر لا يعتبر عدولا عما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا من قبل من ان الطعن امامها يفتح الباب امام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة او اكثر من الاحوال التى تعيبه ثم تنزل حكم القانون فى المنازعة ام انه لم تقم به اية حالة من تلك الاحوال وكان صائبا فى قضائه فبقى عليه وترفض الطعن .

اذ ان هذا المبدأ الذى ارسته المحكمة الادارية العليا قد صدر فى اول الامر فى ظل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

والذى جعل من اختصاص هيئة المفوضين وحدها سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن أن رأى رئيس الهيئة وجبا لذلك حق الطعن أمام المحكمة العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو المحاكم الإدارية باعتبار أن رأيها تتمثل فيه الحيدة لمصالح القانون وحده الذى يجب أن تكون كلمته هى العليا .

ذلك لأن هيئة المفوضين لا تمثل الحكومة ولا تنطق باسمها وانما تنحصر وظيفتها فى الدفاع عن القانون ولذلك فانها قد تتخذ فى طعنها موقفا ضد الإدارة لان مصلحة الدولة فى أن يسود حكم القانون ولو ادى ذلك الى الحكم ضد الإدارة . فهذه المفوضين أشبه الى حد ما بالنيابة العمومية الامينة على الدعوى الجنائية .

وهذا النظر لا يصدق على الطعون التى ترفع من الخصوم وحدهم والى اجازها لأول مرة القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة والتى يتحتم أن يتحدد نطاقها ومصلحة الطاعن وحده ولو كان الجهة الإدارية بحيث لا يسوغ أن يضر الخصم بطعنه ولا يستفيد من طعنها وحدها الخصم الذى ارتضى الحكم فعلى نهائيا فى حقه . لأنه لا يتصور قيام نيابة قانونية بين الجهة الإدارية وبين خصمها كما هو الشأن بالنسبة الى هيئة المفوضين والتى تعتبر نائبة عن المجتمع ومن بينه خصوم الدعوى .

(طعن ١١٨٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ و ١٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة — يكون الطعن بعريضة مسببة من رئيس هيئة مفوضى الدولة — الاصل فى الاختصاص ان يثاره

صاحبه — الاصول العامة تقضى عند الضرورة أن تتحدر بمباشرة الاختصاص الى ما يليه متى قام بالأصيل مانع أو عذر حتى لا يتعطل سير العمل — يتعين لصحة مباشرة اختصاصات الاصيل بواسطة من يحل محله ممن يلونه في العمل أو بطريق الإنابة أن تكشف ظروف الحال أن من مارس اختصاصات الاصيل انما كان أقدم من يلونه في العمل أو أن يثبت نذب الرئيس لو احد من معاونيه في مباشرة اختصاص من حدد عند غيابه — توقيع تقرير الطعن من مستشار مساعد دون ندبه من رئيس الهيئة ووجود العديد من المستشارين الاسبق له في الادبية ممن يلون رئيس الهيئة — بطلان عريضة الطعن .

ملخص الحكم :

انه يبين من مطالعة الاوراق ، ان تقرير الطعن موقع من الاستاذ . . . عن نائب رئيس هيئة مفوض الدولة ، وبناء على طلب المحكمة من هيئة المفوضين اعداد تقرير تكبلى ، ارسلت الهيئة الى المستشار الامين العام لمجلس الدولة في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ تسالها بيانا عن تشكيل هيئة المفوضين في ٢٨ من يوليو سنة ١٩٧٦ يشمل رئيس الهيئة واعضاءها الاسبق في الادبية للاستاذ المستشار الموقع على التقرير، ومن كان منهم يقوم بالعمل أو في اجازة في هذا التاريخ . فاجاب الامين العام في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ بان ارسل صورة من قرار تشكيل الهيئة رقم ٢٠٤ في ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ وان السيد الاستاذ كان مستشارا مساعدا بالدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا بهيئة المفوضين وظل سيادته بالهيئة حتى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ ومن القرار المذكور يبين السيد الاستاذ كان مستشارا مساعدا بهيئة مفوضي الدائرة ، كما يسبقه في هيئة المفوضين عدد من المستشارين .

ومن حيث ان المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، قد ناطت الطعن في احكام محكمة القضاء الادارى والمحكم التلخيصية امام المحكمة الادارية العليا ، من غير ذوى الشأن ورئيس هيئة مفوضي الدولة - ونصت المادة ١٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة على ان تعرض كشوف الاحكام على رئيس هيئة مفوضي الدولة أو من يندبه ويؤشر عليها رئيس الهيئة من يتعبه بالموافقة أو اتخاذ سبيل الطعن ويكون (م - ٢٧ - ج ١٥)

الطعن بعريضة مسببة من رئيس الهيئة تقدم الى سكرتيرية المحكمة الادارية العليا . وفاد ذلك أنه وان ناط قانون مجلس الدولة الطعن في الاحكام من غير ذوى الشأن رئيس هيئة مفوضى الدولة ، والاصل في الاختصاص ان يباشره صاحبه ، الا ان الأصول العامة تقضى عند الضرورة ان ينحدر مباشرة اختصاص الاصيل الى من يليه متى قام بالاصيل مانع أو حتى لا يتعطل سير العمل ، على انه يتعين لصحة مباشرة اختصاصات الاصيل بواسطة من يحل محله ممن يلونه في العمل او بطريق الانابة، ان تكشف ظروف الحال على أن من مارس اختصاص الاصيل انها كان اقدم من يلونه في العمل ، او ان يثبت نذب الرئيس الواحد من معاونيه في مباشرة اختصاص محدد عند غيابه . والعبرة في جواز الحلول في مباشرة اختصاص هي بالحرص على انتظام العمل والرغبة في توقي نوات مواعيد الطعن ، كما ان العبرة في ضبط هذا الطول وتقييده ، بأن يكون من يمارس الاختصاص هو اقدم من يليه او من ثبت نذبه لذلك من الاصيل كتابة او شفاهة العبرة بذلك هي بالحرص ايضا على انتظام العمل وانضباطه في اطار التواصل الرئاسي ..

ومن حيث انه في اطار هذه المحددات لاستخدام اختصاصه والحلول محله فيه عند قيام المانع أو العذر ، فلان من وقع تقرير الطعن المالك كان يشغل وظيفة مستشار مساعد ، وكان ثمة العدد العديد من المستشارين الاسبق له في الاقدية ، ممن يلون رئيس هيئة المفوضين ، كما انه تم يثبت ان رئيس الهيئة نذب السيد المذكور في التوقيع على تقرير الطعن ، ولا انه كان اقدم من لم يتم بهم عذر ولا مانع من مباشرة هذا الاختصاص ..

ومن حيث انه من كل ذلك يبين للمحكمة بطلان عريضة الطعن ، لتوقيع تقرير الطعن ممن لم يثبت طول له محل رئيس الهيئة بحسبانه الاقدم أو المنتدب للقيام بهذا الاختصاص ..

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — أحكام محكمة القضاء الإداري في الطعون المناهضة لأمورها في أحكام المحاكم الإدارية — هي أحكام نهائية لا يجوز لذوى الشأن الطعن فيها — يجوز لهيئة مفوضى الدولة الطعن فيها في حالتين اثنتين هما أن يكون الحكم الاستثنائي قد صدر على خلاف ما جرت به أحكام المحكمة الإدارية العليا أو أن يكون الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانوني غير مسروق من هذه المحكمة — أساس ذلك : حرص المشرع ألا يقوم التعارض بين مبادئ تقررها أحكام نهائية للقضاء الإداري وهيئة استئنافية وبين ما تجرى عليه المحكمة الإدارية العليا — إذا كانت أوجه الطعن التى أثارتها هيئة مفوضى الدولة لم تتصل بحلالة من حالات الطعن في الأحكام الاستئنافية بل كانت أوجه الطعن هي التعقيب على الحكم المطعون عليه من حيث ثبوت الوقائع المنتجة في الدعوى أو عدم ثبوتها تكون هيئة مفوضى الدولة قد جاوزت في طعنها الحالتين الاستثنائيتين — الحكم بعدم قبول الطعن .

ملخص الحكم :

أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصت على أن « أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المناهضة لأمورها في أحكام المحاكم الإدارية ، فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضى الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، وذلك إذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا كان الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره . » وفاد ذلك أن أحكام محكمة القضاء الإداري في الطعون المناهضة لأمورها في أحكام المحاكم الإدارية ، أحكام نهائية لا يجوز لذوى الشأن الطعن فيها . وأنه استثناء من النهائية التى تنسم بها هذه الأحكام لجيز لهيئة مفوضى

الدولة الطعن فيها في حالتين اثنتين محدودتين هما ان يكون الحكم الاستثنائي قد صدر على خلاف ما جرت به أحكام المحكمة الإدارية العليا ، أو ان يكون الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني غير مسبوق من هذه المحكمة . وهما حالتان استثنائيتان لا يسوغ التوسع فيهما ، وهما معا تتعلقان بمبادئ المحكمة الإدارية العليا تلكيدا للقائم فيها أو تقرير الجديد فيها ، بحسبان ان ما تجرى عليه المحكمة الإدارية العليا هو ما يتعين على محاكم مجلس الدولة اتباعه ، ضمانا لاستقرار الأوضاع القانونية والمراكز المختلفة ، وتبينا لوجه الحق في شتى افضية القانون الإداري . وحرصا من المشرع الا يقوم التعارض بين مبادئ تقررها أحكام نهائية للقضاء الإداري بهيئة الاستئنافية ، وبين ما تجرى عليه المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث ان مناط استخدام هيئة مفوضي الدولة سلطتها في الطعن على الأحكام النهائية التي تصدرها محكمة القضاء الإداري بهيئتها الاستئنافية، هو أن يكون الحكم الاستثنائي المطعون فيه صدر مخالفا لما جرت عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو أن يكون مشتتلا على مبدأ قانوني غير مسبوق في قضاء هذه المحكمة . وعلة انطاة هذه السلطة بهيئة مفوضي الدولة ، هو هيئة ما تقرره المحكمة الإدارية العليا من مبادئ في قضائها على وجوه التفسير والتطبيق التي تبينها محاكم مجلس الدولة علمة ، حرصا على انساق الأحكام وانسجام المبادئ القانونية وصورها جيما من مشرب قانوني واحد . وهي علة تدور فيها سلطة هيئة المفوضين في الطعن في الأحكام الاستئنافية وجودا وعدما .

ومن حيث أنه ثبت للمحكمة ، ان وجوه الطعن التي اثارها هيئة مفوضي الدولة في الحالة المعروضة ، لم تتصل بحالة من حالي الطعن في الأحكام الاستئنافية التي حددتها الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ سالفه البين . انما اتصلت هذه الوجوه بوزن المحكمة للدلائل ويبدى تحققها من ثبوت ائذار الجهة الإدارية للمدعى بإنهاء خدمته في فترة انقطاعه عن العمل ، وباستخلاصها من سياق الدعوى للقرائن الموضوعية التي تنيد أو

لا تنفيذ في الواقع حصول الإنذار . وهي كلها وجوه تدخل في جانب التحقيق الموضوعي لوقائع الدعوى ، دون أن تقترب من مجال تقرير مبدأ قانوني مخالف لقضاء المحكمة الإدارية العليا أو غير مسبوق فيها ، والحال أن تقرير الطعن قد أعلن إلى الجهة الإدارية ، وأنها أخطرت بتاريخ جلسة الثاني من أبريل سنة ١٩٨٠ بما يفيد أن مسلك المحكمة في إجراءات الدعوى كان سليما ولم يجد عن المستقر في أصول المرافعات ، ربما لا وجه معه للقول بأن المحكمة تلتزم بأن تطلب من الهيئة المظنون ضدها بطريق الاتصال المباشر ، ما دامت المحكمة قد طلبت الهيئة بما رآته منتجا في ثبوت وقائع الدعوى ، بما أصدرته من قرارات في هذا الشأن في جلساتها العلنية ، وباتاحتها العديد من الفرص للهيئة لتقديم هذه البيانات .

ولا تثريب على المحكمة بعد ذلك أن هي استخلصت من تقاعس الهيئة عن تقديم البيانات ، ما اطاعت إليه في وزن الدليل والتثبت من الوقائع . ما دامت صحت إجراءات الدعوى ، فإن ما استخلصته المحكمة من واقع الحال بشأنها ، ليس من شأنها أن يجرح قضاء سابقا للمحكمة الإدارية العليا ، ولا أن يقتضى تقرير مبدأ قانوني غير مسبوق .

ومن حيث أنه تبين مما سبق أن جوانب الطعن التي قام بها تقرير هيئة مفوضي الدولة ، أنها تنطلق بالتعقيب على المحكمة المظنون عليه من حيث الوقائع المنتجة في الدعوى أو عدم ثبوتها . وإيا كان وجه الصواب في هذا الأمر فإن هيئة المفوضين قد جاوزت في طعنها المسائل ، الحالتين الاستثنائيتين المحددتين في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة ، للطعن على أحكام محكمة القضاء الإداري بغيرها الاستثنائية . الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم قبول الطعن .

(طعن ٥٦٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

قاعدة رقم (٤٢٤)

المبدأ :

الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية — الأصل
أنها أحكام نهائية بحسبان أنها صادرة من محكمة ثلثي درجة — غير أنه
لاعتبارات خاصة أجاز المشرع لرئيس هيئة مفوضي التولية الطعن في هذه
الأحكام في حالتين فقط : ١ — أن يكون الحكم قد صدر على خلاف ما استقر
عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا — ٢ — أن يكون الفصل في الطعن المقدم
من رئيس هيئة مفوضي الدولة يستلزم تبني قرار من المحكمة الإدارية
العليا لم يسبق لها تقريره — طعن هيئة مفوضي الدولة في حكم من هذه
الأحكام لغير هذين السببين — انظره — الحكم بعدم جواز الطعن .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه « أما الأحكام الصادرة
من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحاكم
الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس
هيئة مفوضي الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك إذا
صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا
كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره
ومؤدى ذلك أن الأحكام التي تصدر من محكمة القضاء الإداري بهيئة
استئنافية هي أحكام نهائية بحسبان أنها صادرة من محكمة ثلثي درجة
غير أن المشرع لاعتبارات خاصة قدرها أجاز الطعن في تلك الأحكام وجعل
الحق في اقامتها مقصورا على رئيس هيئة مفوضي الدولة وحده دون غيره من
الأخصام ، وفي ذات الوقت لم يجعل هذا الحق مطلقا من كل قيد بل حصره
في حالتين لا ثالث لهما أولهما أن يكون الحكم الصادر من محكمة القضاء
الإداري بهيئة استئنافية قد صدر على خلاف ما استقر عليه قضاء المحكمة
الإدارية العليا وذلك تحقيقا لاستقرار الأحكام النهائية وعدم تضاربها ،

وثانيهما أن يكون الفصل في الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضى الدولة يستلزم تقرير مبدأ قانوني من المحكمة الإدارية العليا لم يسبق لها أن قررتة .

ومن حيث أن النابت من تقرير الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضى الدولة أنه أتصب على أن الحكم المطعون فيه خالف الواقع في الأوراق اذ البين من حافظة المستندات التي قدمها المدعى أمام المحكمة الإدارية لوزارة المالية أنه قدم طلبا لضم مدة خدمته السابقة في الميعاد الذي استلزمه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وكذلك على خلاف ما استظهره الحكم المطعون فيه ويستند قضاءه على أساسه . والواضح أن هذا الوجه من الطعن لا يندرج البقة تحت أى من الحالتين سالفتي الذكر اللتين تخول احداهما لرئيس هيئة مفوضى الدولة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ومن ثم يكون الطعن المائل مقاما في غير الاحوال التي اجازها القانون لرئيس هيئة مفوضى الدولة ، وهو ما لا يجوز .

(طعن ٢٢٣٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٢٤)

قاعدة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

مقتضى المادة ٢٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يقوم مفوضى الدولة بتهيئة الدعوى للرافعة وعليه اعداد التقرير محددا الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسيبا — ومقتضى المادة ٢٢ من القانون سالف الذكر أن يكون اختصاص الطعن في الاحكام الى المحاكم الاعلى لرئيس هيئة مفوضى الدولة طالما أنه وجد ان هناك من الاسباب التي اشتملتها المادة سالف الذكر ما يوجب عليه ذلك — غنى عن البيان أن هيئة مفوضى الدولة إنما تقوم بالطعن في الاحكام ابتغاء المصلحة العامة — نتيجة ذلك : ان لهيئة المفوضين أن تتقدم بطلبات أو ادعاء جديدة غير تلك التي ابدتها أمام المحكمة في أية درجة ما دامت ترى في ذلك وجه المصلحة بانزال حكم القانون على الوجه الصحيح

في المنازعة الإدارية — نفوض الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا عند تهيئة الطعن للرافعة وأعداد التقرير فيه أن يبدى الراى على استقلال غير مقيد بما ورد من رأى أو أسباب فى تقرير الطعن بإبدائه أسبابا جديدة وبطلبات أخرى غير ما اشتمله تقرير الطعن — دفع المطعون ضده بعدم جواز نظر الطعن أو بعدم قبوله لانتفاء المصلحة بعد أن أقرت هيئة مفوضى الدولة باختصاص المحكمة بنظر الدعوى والفصل فى طلبات المطعون ضده بعد تعديلها لا يقبل منها بعد ذلك الطعن فى هذا الحكم على هذا الأساس — هذا الدفع فى غير محله ويعتبر حقيقا بالرفض — طعن رئيس هيئة مفوضى الدولة على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بمقولة أنه أخطأ فى تطبيق القانون حين حكم باختصاصه بنظر الدعوى المطروحة — الطعن أقيم من مختص ومن نوى مصلحة قانونية .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنضى بأنه يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى وذلك فى الاحوال الآتية :

١ — اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله .

٢ —

٣ —

ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن فى ذلك الاحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع براءة الاحوال التى يوجب عليه القانون فيها الطعن فى الحكم . وتجرى المادة ٢٧ من القانون المشار اليه كالآتى : تنولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى ، وتهيئتها للرافعة ، ولنفوض الدولة فى سبيل تهيئة الدعوى ويودع المفوض بعد انهاء تهيئة الدعوى تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبباً ويجوز لذوى الشأن أن يطلعوا على تقرير المفوض بقلم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم . ومقتضى ذلك أن

مفوض الدولة يهيء الدعوى للمرافعة وعليه اعداد التقرير محددًا الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رايه مسبقا . لما اقتصار الطعن في الاحكام الى المحكم الاعلى فهو اختصاص اناطه القانون برئيس هيئة مفوضى الدولة طالما انه وجد ان هناك من الاسباب التي اشتملتها المادة ٢٣ من القانون ما يوجب عليه ذلك ، وغنى عن البيان ان هيئة مفوضى الدولة انما تقوم بالطعن في الاحكام ابتغاء المصلحة العامة باعتبار ان راي الهيئة يمثل فيه الحيطة لمصالح القانون وحده الذي يجب ان تكون كلمته هي العليا ، ويتقرر على ذلك ان لهذه الهيئة ان تتقدم بطلبات او اسباب جديدة غير تلك التي ايدتها امام المحكمة في اية درجة ما دامت ترى في ذلك وجه المصلحة بانزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الادارية ، بل ومفوض الدولة امام المحكمة الادارية العليا عند تهيئة الطعن للمرافعة واعداد التقرير ان يبدى الراى على استقلال غير مقيد بما ورد من راي او استنب في تقرير الطعن ، بلدائه اسبابا جديدة وبطلبات اخرى غير ما اشتمله تقرير الطعن . كل ذلك ابتغاء المصلحة العامة ما دام المرد هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط القانون العام ، فاذا جاء رئيس هيئة مفوضى الدولة وطعن في حكم صادر من محكمة القضاء الادارى بمقولة انه اخطأ في تطبيق القانون حين حكم باختصاصه وينظر الدعوى المطروحة — والاختصاص من النظام العام ويمكن ابداءه ولاول مرة في اية مرحلة من مراحل الدعوى كما يمكن للمحكمة ان تقضى بها من تلقاء نفسها — فان الطعن يكون قد اقيم من مختص ومن نوى مصلحة قانونية وبالتالي يكون الدفع الذي ابداه المطعون ضده في غير محله حقيقيا بالرفض .

(طعن ٨٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٤)

تعليقي :

استثنيت طعون هيئة مفوضى الدولة للمحكمة التي اوضحها الحكم المطلق عليه من قاعدة عدم قبول الدعوى في حالة تقدم الطاعن بطلب جديد لأول مرة امام المحكمة الادارية العليا لم تتضمنه مريضة الدعوى الم محكمة

القضاء الإدارى وهو ما تنضى به المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات . وفى هذا المقام قضت المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٥ ق بجلسته ١٩٨٢/١/١٠ بأنه متى كان طلب الطاعن تطبيق احكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ على حالته هو طلب جديد يتقدم به لأول مرة امام المحكمة الادارية العليا ، وكان يتعين ان يكون ضمن طلباته فى العريضة امام محكمة القضاء الإدارى الامر الذى لم يحدث ، ومن ثم فانه لا يقبل عملا بالمادة ٢٣٥ مراعاتاً .

كما قضت المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٢٤ ق بجلسته اول يونيو ١٩٨٢ بان المطعون ضده بدوره لا يجوز ان يتقدم فى الطعن المقام من خصمه بطلبات جديدة لصالحه .

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

صدور حكم المحكمة التأديبية بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم التظلم — طعن هيئة مفوضى الدولة تأسيساً على ان نص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا يشترط التظلم من الجزاءات الموقعة على العاملين بالنطاق العام كشرط لقبول الطعن فيها — عدم اعتبار هيئة مفوضى الدولة طرفاً ذا مصلحة شخصية فى المنازعة فهى لا تملك بهذه الصفة التصرف فى الحقوق المتنازع عليها او فى مصرع المنازعة بل تنظر المنازعة مستبرة وواقعة بين اطرافها ويظل المتصرف فى الحقوق المتنازع عليها وفى مصرع المنازعة من شأن الخصوم وحدهم .

ملخص الحكم :

... ان عناصر هذه المنازعة — حسبها يتضح من الاوراق — يتحصل فى ان السيد / قد اقام الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢١ قضائية امام المحكمة التأديبية بالاسكندرية يطلب منها الفاء الجزاء الموقع عليه من شركة

الملح والصودا المصرية التي كان يعمل بها ، وبجلسة ١٩٨٠/١٠/٢٦ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى شكلا لعدم التظلم .

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة قد أقامت الطعن المائل في الحكم المشار اليه طالبة الغاءه ، وأقامت طعنها على أنه طبقا لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإنه لا يشترط التظلم من الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام كشرط لقبول الطعن فيها .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على عدم اعتبار هيئة مفوضى الدولة في خصوص الطعن المقالة فيها طرفا ذا مصلحة شخصية في المنازعة ، فهي لا تملك بهذه الصفة التصرف في الحقوق المتنازع عليها أو في مصير المنازعة . بل تظل المنازعة مستمرة وقاتلة من طرفها ويظل التصرف في الحقوق المتنازع عليها وفي مصير المنازعة من شأن الخصوم وحدهم ، وتتصل المحكمة في ذلك طبقا للقانون .

ومن حيث أنه لذلك فإنه ولئن كانت هيئة مفوضى الدولة هي التي أقامت هذا الطعن ، إلا أنه وقد قرر المدعى في الدعوى المطعون في الحكم الصادر فيها بتنازله عن الطعن وهو الذي يمكن أن يفيد من هذا الطعن ، ولم يعترض على ذلك الطرف الآخر ، لذلك تكون المنازعة في الطعن المائل قد أصبحت غير ذات موضوع بعد أن قرر من أقام الدعوى محل الطعن بتركه للخصومة فيها .

(طعن ٦٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — على رئيس هيئة مفوضى الدولة بناء على طلب العامل المتفصل أن يقيم الطعن في حالات الفصل عن الخدمة — طعن هيئة مفوضى الدولة بتوطين طلب من العامل المتفصل يرتقب عليه بطلان التقرير .

ملخص الحكم :

من حيث أن السيد المستشار / رئيس هيئة مفوضي الدولة قد اتسام طمعه على أساس أن القانون أوجب الطعن في الأحكام الصادرة بالفصل من الخدمة ..

ومن حيث أن المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص بأن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون ويعتبر من ذوي الشأن في الطعن ، وعلى رأس هيئة مفوضي الدولة بناء على طلب من العامل الموصول أن يقيم الطعن في حالات الفصل من الوظيفة.

ومن حيث أن أوراق الطعن المائل قد خلت مما يفيد تقدم السيدة المفصلة بطلب في هذا الشأن إلى هيئة مفوضي الدولة ، كما لم يشر بتقرير الطعن إلى مثل هذا الطلب ، ومن ثم فلا يمكن ، والأمر كذلك حمل تقرير الطعن تأسيساً على النص المذكور .

(طعن ٣١ لسنة ٢٣ ق. — جلسة ١٩٨٢/٤/٩)

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

طعن هيئة مفوضي الدولة في قرار رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي بفصل عاملة من المستوى الثالث — استناد الطعن إلى أنه وإن كان قرار فصل العاملة قد صدر عن غير مختص — إلا أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام والصادر بعد توقيع العقوبة قد أجاز لرئيس مجلس الإدارة هذه السلطة من شأن ذلك تصحيح عيب القرار المطعون فيه — رفض طعن الهيئة تأسيساً على أن الطعن أصبح لا سند له بعد إلغاء القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وحل محله القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي أنقض بالمحكمة التأديبية دون غيرها سلطة توقيع الفصل ..

ملخص الحكم :

انه ولئن كان قرار فصل المطعون ضدها قد صدر من غير محتمس في تاريخ اتخاذه . الا انه وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام مخولا الجهة الادارية سلطة توقيع عقوبة الفصل على العاملين شاغلي المستوى الثالث ، فان من شأن ذلك تصحيح القرار المطعون فيه . الا انه لما كان هذا الذي استندت اليه الهيئة قد اضحى ولا سند له بعد ان ألغى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وحل محل القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وناط بالحكمة التأديبية دون غيرها سلطة توقيع عقوبة الفصل في الحالة المعروضة فمن ثم يتضح عدم زوال عيب عدم الاختصاص عن القرار المطعون فيه لما تضمنته من غصب لسلطة المحكمة التأديبية .

(طعن ٩٥٢ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢١)

الفرع السادس

الطعن في الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ :

أجازة المادة ٣٦١ من قانون المرافعات القديم الطعن فورا في الحكم التمهيدى منها دون الحكم التحضيرى .

ملخص الحكم :

ان الحكم التمهيدى يشف عن اتجاه رأى المحكمة فى موضوع النزاع . وكان قانون المرافعات القديم الصادر سنة ١٨٨٣ يجيز فى المادة ٣٦١ منه استئناف الحكم التمهيدى دون التحضيرى — قبل صدور الحكم فى الموضوع كما أجاز استئنافه مع الحكم فى الموضوع ، وقد جرت هذه المادة بالآنى :

« اما الاحكام التمهيدية التى يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة فى اصل الدعوى والاحكام الصادرة باجراء امور مؤقتة فيجوز استئنافها فى الحال كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم فى اصل الدعوى بدون ان يترتب على التأخير فى ذلك سقوط حق طالب الاستئناف ولو سبق تنفيذ تلك الاحكام برضاؤه » .

ومما قيل فى تبرير استئناف الحكم التمهيدى فورا وعلى استقلال وقبل صدور الحكم فى الموضوع انه يشتمل على الاثر بتنظيم سير الدعوى واعدادها للفصل فيها او تهيئة سبيل اثباتها — وهذا لا يسبب ضررا لاحد الخصوم كما يبين وجهة نظر المحكمة فى موضوع الدعوى فهو اذن تهديد خطير للخصوم كاف لتبرير الطعن فيه فورا . على الرغم من ان تأثيره نتيجة الدعوى ليس كمالا . لان المحكمة تلك العدول عن وجهة نظرها على اساس ان لها العدول عن مجرد الرأى ما دامت تثبته قضاء ، الا انه

فى الواقع ذو تأثير كبير . وقد جاء فى المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات تطبيقا على جواز الطعن فى الاحكام التمهيدية دون غيرها ، وفور صدورهما « وفى الحق انه لسرف وجفاف ان يباح الطعن بالاستئناف او المعارضة على اساس مجرد اتجاه القاضى فهل ان ينطق بتضائه ويعرف حكمه ، وان تعلق أهمية قانونية على ما يعتبره الخصوم ارهاصا بالحكم فى الموضوع . ويجعل من هذا الارهاص للتمييز بين بعض الاحكام المتعلقة بالتحقيق وبعضها الآخر مع انها كلها متفقة فى الطبيعة والغاية ، وفى انها كلها لا تقطع فى نزاع ولا تحدد مركز الخصوم تحديدا مؤقتا لو نهائيا ، بل ترمى الى اعداد القضية للحكم فى موضوعها » ، وبسبب هذه التفرقة وما يترتب عليها من قواعد تعطل الفصل فى الخصومات وتتعقد اجراءات التقاضى مع ما يترتب على كل هذا من زيادة مصاريف الدعوى فضلا عن انه كثيرا ما يقصد من استئناف هذه الاحكام مجرد المشاكسة حتى يكل صاحب الحق عن الاستمرار فى دعواه . وليس ادل على ما تسببه تلك القواعد الخاصة من تعقيد الدعوى واجراءاتها من انه قد يستأنف الحكم التمهيدى وحده ويضمن فيه بالتقضى — طبقا للرأى السائد فى فرنسا ، والذي يجيز الطعن فى الاحكام التمهيدية قبل الحكم فى الموضوع ومع ذلك تبقى الدعوى الاصلية امام قاضى الدرجة الاولى — وقد يصدر الحكم فى الموضوع قبل اتمام النظر فى الاستئناف المرفوع عن الحكم التمهيدى واعجب ما فى الامر ان الاحتفال بدلالة الحكم على اتجاه المحكمة يتضائل حتى لينعدم عندما ينفذ الحكم التمهيدى . فان المحكمة لا تنقيد بنتيجته ولها الا تأخذ بها أسفر عنه التحقيق فى قليل او كثير ، وفى ظل المادة ٣٦١ من قانون المرافعات القديم لا توجد الا مصلحة نفسية فقط تبرر ذلك الطعن اذ ان الحكم التمهيدى لا يمس فى الواقع حقوق الخصم ، ولا يسبب ضررا وانما هو يصور فقط فى ذهن الخصم المحكوم عليه ان المحكمة قد تأخذ بوجهة نظر خصمه فى الدعوى .

قاعدة رقم (٤٣٠)

المبدأ :

اتجاه التشريعات الحديثة في المرافعات الى إلغاء التفرقة فيها بين اجازة الطعن في الحكم التمهيدى دون الحكم التحضيرى — استحداث قانون المرافعات المصرى الحديث فى المادة ٢٧٨ قاعدة تقضى بعدم جواز الطعن فى الاحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها او بعضها الا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع — الحكمة التى حلت الى ذريير هذا الاتجاه التشريعى المستحدث على ضوء المذكرة التفسيرية — عمومية هذا الحم وانتظامه كل طرق الطعن فى الاحكام — مناط عدم جواز الطعن هو كون الحكم صادرا قبل الفصل فى الموضوع — الطعن فى الحكم التمهيدى قبل الفصل فى الموضوع يندب بخير هندسى لمعاينة الاعمال التى تمت تنفيذا للمقد الإدارى — عدم جوازه .

ملخص الحكم :

ان التشريعات الحديثة فى علم المرافعات قد اتجهت الى إلغاء التفرقة بين اجازة الطعن فوراً فى الحكم التمهيدى دون الحكم التحضيرى فبعضها لا يجيز الطعن فى جميع الاحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع كما هى الحال فى التشريع الالمانى والايطالى . وبعضها يبيع الطعن فيها فوراً كما فعل التشريع الفرنسى الحديث الذى لىل الفارق بين الحكم التمهيدى والحكم التحضيرى فلم يذكر هذين النوعين من الاحكام باسميهما واجاز الطعن بالاستئناف مباشرة فى جميع الاحكام التى تصدر قبل الفصل فى الموضوع (المادة ٥١) وما بعدها من قانون المرافعات الفرنسى الحديث) لما القانون الانجليزى فانه لا يعرف الحكم التمهيدى كما يعرفه تشريعنا اد يعتبر كل حكم لا يفصل فى طلبات الخصوم المتعلقة بالموضوع تهديداً ويصدر قبل الحكم فى الموضوع لمجرد تنظيم اجراءات الدعوى دون أن يفصل قطعياً فى المسائل المتنازع عليها واما الحكم فى الموضوع فيبين فقط كيفية تنفيذه للحصول على الحقوق التى قررها الحكم ، والحكم القطعى هو الذى يفصل فى موضوع الدعوى ويضع حداً لها بقرير أن المدعى على حق أو ليس على حق

فى دعواه . وقد اختار المشرع المصرى الحديث مذهباً وسطاً فى التلّسّون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٦ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية فاستحدث فى المادة ٢٨٧ منه قاعدة علمية من مقتضاها أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع سواء اكانت تلك قطعية كالحكم برفض دفع شكلى أو الحكم فى مسألة فرعية ، أم كانت متعلّقة بالاثبات كالحكم بسماع الشهود أو بنقذ خبير أم متعلّقة بسير الإجراءات كالحكم بضم قضية الى قضية أخرى . أما الحكم الذى تنتهى به الخصومة أمام المحكمة ، كالحكم بعدم اختصاص المحكمة أو بعدم قبول الدعوى فيجوز الطعن فى مثل هذه الأحكام على استقلال . وعلى أساس ما تقدم صيغت المادة ٢٧٨ مرافعات فجرى نصّها بأن « الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى موضوع الدعوى سواء اكانت تلك الأحكام قطعية أم متعلّقة بالاثبات أو بسير الإجراءات . أنها يجوز الطعن فى الحكم الصادر بوقف الدعوى وفى الأحكام الوقتية والمستعجلة قبل الحكم فى الموضوع » . وتقول المذكرة التفسيرية فى تبرير هذا الاتجاه التشريعى المستحدث أن المقصود منها هو منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضى مع احتمال أن يقضى آخر الأمر فى أصل الحق للخصم الذى أخفق فى النزاع الفرعى فيعفيه ذلك عن الطعن فى الحكم الصادر عليه قبل الفصل فى الموضوع . على أن المشرع قد استثنى من هذه القاعدة الأحكام التى تصدر بوقف الدعوى وكذلك الأحكام الوقتية والأحكام المستعجلة . وقد أجمع الشراح والتفتت أحكام القضاء على أن نص المادة ٢٧٨ مرافعات هى مادة ذات حكم عام ينظم كل طرق الطعن فى الأحكام بطليل أن المشرع أوردتها فى الفصل الخاص بالأحكام العامة التى تنظم سائر طرق الطعن . وأن مفاد عدم جواز الطعن هو أن يكون الحكم محل الطعن صادراً قبل الفصل فى الموضوع .

وعلى هدى ما تقدم يكون الطعن على استقلال وغور صدور الحكم التمهيدى قبل الفصل فى الموضوع ؛ بنسب خير هندسى لمعالجة الاعمال اننى قلم بها المدعى فى الوحدة (ج) يكون الطعن فى هذا الحكم على هذا النحو قد اغفل ما استحدثته قانون المرافعات من اصول واوضاع فى هذا الشأن وفاته الغرض الذى سعى المشرع الى تحقيقه من الاتجاه الواضح الذى تقدمنا اسبليه ومن المسلم ان الطعن لا يعتد به او يعول عليه ولا ينتج اى اثر ما لم يكن قد رفع صحيحا بالتطبيق السليم لاحكام القانون .

(طعن ٣٠٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

قاعدة رقم (٤٣١)

المبدأ :

الطعن فى الاحكام — ما يجوز الطعن فيه من الاحكام وما لا يجوز — اقتصاد قانون مجلس الدولة على بيان حالات الطعن دون اشارة منه الى تقسيم الاحكام من حيث القابلية للطعن فور صدورها او مع الحكم الصادر فى الموضوع — الرجوع فى ذلك الى قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ان قانون مجلس الدولة قد اقتصر فيها يتصل بتحديد ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام على بيان حالات الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحكمة التأديبية دون ان يشير الى تقسيم الاحكام من حيث قابليتها للطعن الى احكام يجوز الطعن فيها فور صدورها واحكام لا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن فى الحكم الصادر فى موضوع الدعوى — ومن ثم فلان المراد فى ذلك فى مجال المنازعة الادارية الى احكام قانون المرافعات .

(طعن ١٢٨٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٤٣٢)

المبدأ :

الاستئناف الفرعى هو طريق استئنافى مقرر بنص خاص ولم يقرر مثله بالنسبة الى طرق الطعن الاخرى — عدم جواز انسحاب هذا الطريق الاستئنافى الى غيره من طرق الطعن على الاحكام .

ملخص الحكم :

ان الاستئناف الفرعى هو طريق استئنافى للاستئناف قدره الشارع بنص خاص ، ولم يقرر مثله بالنسبة الى طرق الطعن الاخرى سواء ما ورد منها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية أم فى قانون تنظيم مجلس الدولة ومن ثم فلا يجوز ان ينسحب هذا الطريق الاستئنافى للاستئناف الى غيره من طرق الطعن على الاحكام .

(طعن ٦٣١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٤)

قاعدة رقم (٤٣٣)

المبدأ :

احكام صادرة قبل الفصل فى الموضوع — يجوز الطعن فيها قبل الفصل فى الموضوع وهى الحكم بوقف الدعوى والاحكام الوقفية والمستعجلة .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات تنص على ان « الاحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها او بعضها لا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع سواء كانت تلك الاحكام قطعية أم متعلقة بالاثبات أم يسرى الاجراءات أنها يجوز الطعن فى الحكم الصادر بوقف الدعوى وفى الاحكام الوقفية والمستعجلة قبل الحكم فى الموضوع . ولقد كان رائد المشرع فى تقرير القاعدة التى

تضمنتها هذه المادة حسبها انصحت عن ذلك المذكرة الايضاحية للقانون هو (منع تقطع اوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين المحاكم وما يترتب على ذلك احيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضى مع احتمال ان يقضى آخر الامر في اصل الحق للخصم الذى اخفق في النزاع الفرعى فيعفيه ذلك من الطعن في الحكم الصادر عليه قبل انفصل في الموضوع) — ومن المسلم ان حكم هذه المادة حكم عام ينظم كل طرق الطعن في الاحكام وآية ذلك ان المشرع اوردته في الفصل الخاص بالاحكام العامة التى تنظم كل طرق الطعن .

(طعن ١٢٨٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٤٢٤)

المبدأ :

الاحكام التى لا يجوز الطعن فيها استقلا — الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع — بيانها ان الاحكام التى تصدر قبل الفصل في الطلب الذى رفعت به الدعوى سواء كانت قطعية او متعلقة بالاثبات او بسير الاجراءات او بما اثر اثناء نظر الدعوى من مسائل متعلقة بالموضوع — مثال : الحكم بنذب خير — لا يعتبر من الاحكام التى تنتهى بها الخصومة وان تضمن في اسنبله تنفيذ وجهة نظر معينة .

ملخص الحكم :

ان المقصود بالاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتى لا يجوز الطعن فيها على استقلال فور صدورها في ضوء الحكمة التى انصحت عنها المذكرة الايضاحية هي الاحكام التى تصدر قبل الفصل في الطلب الذى رفعت به الدعوى والتى عبرت عنه المذكرة الايضاحية (باصل الحق) وذلك سواء كانت تلك الاحكام قطعية ام متعلقة بالاثبات او بسير الاجراءات او بما اثر اثناء نظر الدعوى من مسائل متعلقة بالموضوع وذلك لتوافر حكمة المنع من الطعن على استقلال بالنسبة لها .

وعلى هدى ما تقدم فانه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد تضمن فى اسبابه تفسير بعض أحكام العقد على وجه معين وتلييد وجهة نظر بذاتها فى بعض اوجه الخلاف الذى قلم فى هذا الشأن خلال نظر الدعوى الا انه وقد اقتصر هذا الحكم على نذب خبير حسابى لأداء المأمورية الجينة فى اسبابه فانه يعتبر من الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع والتي لا تنقضى بها الخصومة ما دام ان الطلبات التى رفعت بها الدعوى وهى الزام الوزارة بالمبالغ المطلوب الحكم بها لم يفصل فيها بعد — ومن ثم فان الطعن فيه فور صدوره وقبل الفصل فى الطلبات موضوع الدعوى يكون غير جائز بالتطبيق لحكم المادة ٢٧٨ من قانون المرافعات .

(طعن ١٢٨٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٤٣٥)

المبدأ :

نص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات بشأن استئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها تبعا لاستئناف الحكم الصادر فى الموضوع ما لم تكن قبلت صراحة — لا محل لأعمال هذا النص على الطعن فى الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

أليس فى قانون مجلس الدولة ولا فى قانون المرافعات بشأن حالات واجراءات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا نص مماثل لنص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات الوارد بشأن استئناف الأحكام الذى يقضى بأن استئناف الحكم الصادر فى الموضوع يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها ما لم تكن قبلت صراحة والذى ذهبت المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات فى تعليقه الى أن الاستئناف يتناول جميع الأحكام التى سبق صدورها. ولو كانت قد صدرت لمصلحة المستأنف بحيث يجوز للمستأنف عليه أن يثير كل ما كان قد أبداه من دفوع وجوه دفاع أمام محكمة الدرجة الأولى

ون حاجة الى استئناف الاحكام الصادرة برفضها قبل الفصل فى الموضوع —
لا محل لاعمال هذا النص الذى ورد فى قانون المرافعات بشأن استئناف
الاحكام اذ لا تتسع لحكمة حالات الطعن لهما المحكمة الادارية العليا التى وردت
فى المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وهى المتابلة
للمادتين ٤٢٥ ، ٤٢٦ من قانون المرافعات بشأن الطعن بالنقض .
(طعن ١١٥٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٧)

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

نص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات القديم وما يقابلها من نصوص فى
القانون الجديد بشأن استئناف جميع الاحكام التى سبق صدورها تبعا
لاستئناف الحكم الصادر فى الموضوع لا محل لاعمالها على الطعن أمام
المحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

لا محل لتطبيق الاحكام التى تضمنتها نص المادة ٤٠٤ من قانون
المرافعات القديم وما يقابلها من نصوص القانون الجديد وهى خاصة
باستئناف الاحكام اذ لا تتسع لهذه الاحكام حالات الطعن أمام المحكمة الادارية
العليا التى وردت فى المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩
وهى المتابلة للمادتين ٤٢٥ ، ٤٢٦ من قانون المرافعات القديم بشأن الطعن
بالنقض وما يقابلها من نصوص قانون المرافعات الجديد .
(طعن ٨١٤ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٨)

قاعدة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

المادة ٢١٢ من قانون المرافعات — نصها على عدم جواز الطعن على
استقلال فى الاحكام التى تصدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم التى لها —

تطبيقها في القضاء الإداري - تفسيرها : الإحكام التي تنهى الخصومة يكون الطعن فيها فور صدورها ولو لم تفصل في موضوع الدعوى - مثال - الحكم بعدم اختصاص المحكم القضائية ولأنها يعتبر حكما منها للخصومة .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على انه « لا يجوز الطعن في الاحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والمصدرة بوقف الدعوى والاحكام الغلبلة للتنفيذ الجبرى » وهذه المادة - حسبما جاء بالمفكرة الايضاحية للقانون تقبل المادة ٢٧٨ من القانون السابق وتبائلها في الحكمة التشريعية وهي منسح تطيع اوصال الخصومة الواحدة وتوزيمها بين المحكم وما يترتب على ذلك من تعويق الفصل في موضوع الدعوى الا ان النص الجديد قد عمل على تفادى ما اثاره النص الملقى من تفرقة دقيقة بين الاحكام الموضوعية والفرعية بين الاحكام التي تقبل الطعن المباشر وتلك التي لا تقبله فاتجه القانون الجديد الى عدم جواز الطعن على استقلال في الاحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم المنهى لها ولما كان قضاء هذه المحكمة قد اطرد على تطبيق حكم المادة ٢٧٨ الملغاة على الطعون التي تقام امامها تحقيقا للحكمة التشريعية التي استهدفها ولأنها لا تتعارض وقواعد التقاضى الواردة في قانون مجلس الدولة فانه يتمين تطبيق حكم المادة ٢١٢ الحالية لذات الاسباب التي دعت الى اعمال حكم النص الملقى في تلك الطعون والذي يخلص من نص المادة ٢١٢ مفسرا على هدى المفكرة الايضاحية ان الاحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة لا يجوز الطعن فيها الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها اما الاحكام التي تنتهى بها الخصومة كلها فيكون الطعن فيها فور صدورها وذلك سواء كانت هذه الاحكام قد فصلت في موضوع الدعوى أم في مسألة متفرعة عنه فالاحكام غير الفاصلة في موضوع الدعوى ولكنها منية للخصومة كالحكم بعدم اختصاص المحكمة او بعدم قبول الدعوى او بسقوط الخصومة او بتركها يجوز الطعن فيها على استقلال فور صدورها لأنها ما دامت قد انتهت الخصومة فلن يعقبها حكم

فى موضوع الدعوى ولذلك فلا محل لتعليق الطعن فيها على صدور حكم فى الموضوع .

ومن حيث أنه لما كان الحكم الصادر فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ من المحكمة التأديبية بالاستكدرية قد استهل قضاءه بالفصل فى الدفع بعدم الاختصاص الولائى للحاكم التأديبية بنظر الدعوى وقضى فيه صراحة برفضه ثم أورد ذلك بالفصل فى الاختصاص المحلى للمحكمة المذكورة بنظر الدعوى وانتهى فى منظوقه الى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظرها وأمر بإحالتها الى المحكمة التأديبية المختصة عملاً بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات فإنه يخلص من ذلك أن أولها أن ما تضمنته أسباب الحكم من فصل فى الدفع بعدم الاختصاص الولائى قد ارتبط ارتباطاً جوهرياً بما قضى به منظوقه من عدم اختصاص المحلى ومن ثم فقد حاز قضاءه فى الدفع المشار اليه حجية الأمر المقضى ذلك أنه ما كان يصح قانوناً ان تبحث المحكمة الاختصاص المحلى الا بعد أن تقضى فى الدفع بعدم ولايتها على الدعوى أما الأمر الثانى فهو أن قضاء الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى قد أنهى الخصومة أمامها دون فصل فى موضوع الدعوى فهو بهذه المثابة من الأحكام التى يطعن فيها مباشرة وعلى استقلال طبقاً لحكم المادة ٢١٢ الذى سلف بيانه ولما كان الطاعن لم يطعن فى هذا الحكم فإنه يكون والحالة هذه قد أصبح حائزاً لقوة الأمر المقضى ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيها ذهب اليه من أنه لا وجه لاعادة بحث الدفع بعدم الاختصاص الولائى للحاكم التأديبية بنظر الدعوى بعد أن سبق للمحكمة التأديبية بالاستكدرية الفصل فيه بحكم قطعى حائزاً لقوة الأمر المقضى أما استناد الطاعن فى تأكيد هذا السبب من طعنه الى حكم المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات التى تقضى بأن استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع استئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها فى الدعوى فإنه لا وجه لأعمال هذا النص الذى ورد فى شأن الاستئناف عند الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا إذ لا تتسع له حالات الطعن أمامها كما وردت فى قانون مجلس الدولة وهى حالات تقابل الطعن بالنقض فى قانون المرافعات *

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

طعن هيئة مفوضى الدولة أمام الدائرة الاستئنافية على حكم المحكمة الإدارية الذي قضى بقضاء ضمني باختصاصها ولائيا بنظر الدعوى — لا يجوز الطعن في مثل هذه الأحكام التي لا تنتهي بها الخصومة الا بصور الحكم انتهى للخصومة — الحكم بتعديل الحكم المطعون فيه ليكون بعدم جواز الطعن في حكم المحكمة الإدارية المطعون فيه — أساس ذلك — المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري « ومفهوم ذلك على ما أورده المذكرة الإيضاحية — هو لتبسيط الأوضاع ومنع تقصيع أوصال القضية فأتجه المشرع الى عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها وذلك فيما عدا ما عدته من أحوال رأت استثناءها .

ومن حيث ان اجماع الإحكام المستقرة أن الحكم برفض الدفع بمنع الاختصاص لا يحسم الا شكا من النزاع ولا تنتهي به الخصومة كلها فلا يقبل الطعن المباشر الا بصور الحكم في موضوع الدعوى وعندئذ يستأنف أمام القضاء الأعلى كافة الأحكام التي كانت قد صدرت أثناء نظر الدعوى .

ومن حيث ان طعن هيئة مفوضى الدولة أمام الدائرة الاستئنافية انصب على أن المحكمة الإدارية قضت بقضاء ضمني ، باختصاصها ولائيا بنظر الدعوى الامر غير المقبول قانونا وكان عليها ان تترتب فور الفصل في الموضوع فتعرض على المحكمة الاستئنافية جميع الأحكام التي تسبق صدورها غير المنهية للخصومة ولم تكن تقبل الطعن المباشر استقلالا وذلك وفقا للمادة ٢١٢ المشار اليها .

ومن حيث انه ولو ان الطعن المائل انصب على حكم صريح للمحكمة الادارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى نوعا واحالتها الى محكمة القضاء الادارى ، الا ان هذا الحكم ايضا لا يعتبر بدوره حاسما الا لشق من النزاع ولم تنته به الخصومة كلها ، بل على العكس عاد الحكم مرة ثانية الى المحكمة الادارية بقرار من محكمة القضاء الادارى فصل الموضوع لملها من جديد ، ونصت فيه بوقف الفصل فى الدعوى انتظارا لحكم المحكمة الدستورية العليا . ولم يفصل فى الموضوع حتى الآن .

ومن حيث انه لذلك فما كان يجوز لهيئة مفوضى الدولة الطعن على حكم المحكمة الادارية لوزارتى الرى والصحة رقم ١٢٣ لسنة ١٧ ق لمام الدائرة الاستئنافية بمحكمة القضاء الادارى — سواء للرفض الضمنى بعدم اختصاص المحكمة ولاثيا بنظر الدعوى الا بحكمها الصريح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القضاء الادارى ، فانه على كلا الطرفين لا يجوز الطعن فى مثل هذه الاحكام التى لا تنتهى بها الخصومة الا بغير صدور الحكم النهى للخصومة كلها ، وهو لما يصدر بعد .

ومن حيث انه كان يتمين على المحكمة الاستئنافية ان تحكم بعدم جواز نظر الطعن على الوجه المشار اليه ، الا انها وقد قضت برفض الطعن وجب تعديل قضائها الى عدم جواز الطعن فى الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة الرى والحربية المطنون قها .

(طعن ٨٤٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٧)

قاعدة رقم (٤٣٩)

المبدأ :

حكم فى الشق المستعجل — تعلق الطعن بشروط قبول الدعوى — صدور حكم فى الشق الموضوعى قبل الفصل فى الطعن — عدم الطعن على هذا الحكم — اعتبار للطعن فى الحكم الاول مثرا لما قضى فى الموضوع مما يتمين معه التعقيب على ما قضت به محكمة القضاء الادارى فى ناهيتى النزاع المستعجلة والموضوعية على السواء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه على هدى قضاء سابق لهذه المحكمة ، إذا كان الحكم لا يصح أن يتغاير في مسألة أساسية مشتركة بين وجهي الخصومة المستعجل والموضوعي لتعلق ذلك الحكم بأمر جوهري هو توافر شروط قبول الدعوى ، فلا محل إذن للاستمسك بحجية الحكم النهائي عند نظر الطعن المرفوع عن الحكم الذي قضى في الشق الخالص بوقف التنفيذ ، ذلك أن المحكمة العليا بما لها من سلطة التعقيب تلك أن تنزل حكم القانون بصورة موحدة في مسألة قبول الدعوى غير مقيدة بالحكم الصادر من محكمة أدنى في الموضوع . ولو كان سائفا الزام المحكمة العليا بمقتضى هذا الحكم نزولا على نهائيته في هذه الصورة أيا كانت الحقيقة القانونية فيه ، لكان مؤدى ذلك أن تغل يد المحكمة العليا عن أعمال ولأيتها في التعقيب على الحكم بجديتها ، وهو بطبيعته غير قابل للاختلاف بالنسبة إلى شتى المنازعة ، ولكانت النتيجة كذلك أن يعطو حكم محكمة القضاء الإداري على حكم المحكمة الإدارية العليا وهي خاتمة المطاف في نظام التدرج القضائي لمجرد أن الحكم الأول كان نهائيا لاستمسك نوى الشأن عن الطعن فيه اكتفاء بطعنهم في الحكم المتعلق بالجانب المستعجل وهي نتيجة لا يمكن تقبلها بحال . وإذا كان لا يتصور عقلا اختلاف الحكم في الوجه المستعجل من المنازعة عنه في وجهها الموضوعي لتعلق الأمر بمسألة أساسية واحدة غير قبله للقضاء وهي قبول الدعوى شكلا ، فإن حكم المحكمة العليا ينبغي أن يعطو على حكم المحكمة الأدنى حتى ولو لم يثر أمام المحكمة العليا صدور هذا الحكم وذلك كيلا يفترق الرأي ما بين المحكمتين العليا والدنيا في مسألة أساسية يتعين في شأنها التعديل على رأى المحكمة العليا . وما دامت هذه المحكمة قد اتصلت بشق المنازعة المستعجل عن طريق الطعن في الحكم الصادر فيه فلا مقترح عن تعديلها للحكم النهائي الصادر من محكمة القضاء الإداري والتمتعيب عليه بما تراه هو الحق الذي لا مبرر فيه لأنه يخشى إذا لم تجر على هذا المنهج أن يصدر من المحكمة العليا حكم يتعارض مع حكم المحكمة الدنيا ولا شبهه أن الغاية المبتغاة ، من ذلك هو وضع حد تضارب الأحكام وانحسام المنازعة في الاختصاص بحكم تكون الكلمة العليا فيه لا على درجة من درجات التقاضي في النظم القضائي الإداري

وينبنى على ما سلف ايضاحه لزوم اعتبار الطعن الحاضر بمثر لما قضى به فى الموضوع ويتمين من اجل ذلك التعقيب على ما قضت به محكمة انقضاء الادارى فى ناليتى النزاع المستعجله والموضوعية على السواء .

ومن حيث ان النابت من الاوراق ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٦٣٤ لسنة ٣٢ ق لهم محكمة التخاذ الادارى طالبا الحكم بإلغاء القرار الصادر من جامعة الأزهر بوقف التعامل معه كمتعهد لتوريد اصناف الاغذية اللازمة لطلاب الجامعة ، وبصفه مستعجلة وقف تنفيذ ذلك القرار ، وبإلزام المدعى عليهم بداء مبلغ خمسين الف جنيه كتعويض عما اصابه من اضرار ..

ومن حيث انه عن طلب الغاء وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . فقد استقر قضاء هذه المحكمة على ان قرار الادارة بشطب اسم المتعهد من سجل الموردين المحطيين بترتب عليه تعديل مركزه القانونى تعديلا مستمرا بحيث يتمتع عليه الدخول فى المناقصات الحكومية فى المستقبل ما دام قرار الشطب قائما ومتجا لاثارة ، ولذلك فقد اُجازت المادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات لصاحب الشأن ان يسعى لدى الادارة لاعادة قيد اسمه فى سجل المتعهدين اذا اُتفى السبب الذى ترتب عليه شطب الاسم ولو كان ذلك بعد فوات ميعاد السحب او الطعن القضائى بالالغاء فى قرار الشطب . ولما كان المشرع قد اُجاز بذلك ان يكون قرار الادارة بشطب اسم المتعهد من سجل الموردين محلا للسحب بعد فوات مواعيد الطعن فيه بالالغاء ، فان مؤدى ذلك . وبالنظر الى الاثار المستمرة لقرار شطب الاسم الى ما بعد انتقضاء ميعاد الطعن فيه بالالغاء وبالمقابل لما يقدره المشرع من جواز سحب قرار شطب اسم المتعهد فى أى وقت ، فانه يجوز ان يكون ذلك القرار محلا للطعن بالالغاء فى أى وقت ظل قائما مستمرا فى انتاج آثاره ، لا سيما وان الدعوى القضائية اقوى فى معنى التسمى لتعديل المذكر القانونى المستقر الناتج من قرار شطب اسم المتعهد من سجل الموردين من مجرد تقديم الطلب الى الادارة لسحب ذلك القرار . وعلى ذلك فانه متى كان الثابت ان المدعى تظلم من القرار المطعون فيه نسي ١٩٧٨/٣/٢٢ . ورفع الدعوى بطلب الحكم بإلغائه فى ١٩٦٩/١/٣٠ — فان الدعوى فى

هذه الظروف والملايسات تكون مرفوعة في الميعاد المقرر لرفعها قانونا . اذ
تضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول طلب الغاء القرار المطعون فيه شكلا
لرفعه بعد الميعاد ، فانه يكون في هذا الشق من قضائه قد خالف القانون
بها وجب القضاء بالغاءه والحكم بقبول طلب الالغاء شكلا لرفعه في الميعاد .
(طعن ١٢٢٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٤٤٠)

المبدأ :

طعن في حكم وقف تنفيذ — صدور حكم في الموضوع — لا جدوى من
الاستمرار في نظر الطعن — اعتبار الخصومة منتهية .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على ان الحكم الصادر في طنب وقف
تنفيذ وان كانت له مقومات الاحكام وخصائصها بالنسبة الى وجوب تنفيذه
وجواز الطعن فيه لأم المحكة الادارية العليا ، الا انه مع ذلك حكم وقضى
بطبيعته يقف اثره من تاريخ صدور الحكم في موضوع الدعوى ، اذ من
هذا التاريخ تترقب آثار الحكم الاخير باعتباره حكما فاصلا في موضوع
المنازعة واجب النفاذ من تاريخ صدوره . ومن ثم فان الحكم الصادر بوقف
تنفيذ القرار المطعون فيه ينتهى اثره ويستنفذ اغراضه بصور الحكم في
موضوع الدعوى وعليه يكون الاستمرار في نظر الطعن في هذا الحكم
الوقتي غير ذي موضوع ولا جدوى منه ويتمين والحال كذلك الحكم باعتبار
الخصومة منتهية في الطعن .

(طعن ٩٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/١٣)

قاعدة رقم (٤٤١)

المبدأ :

الطعن في حكم في طلب وقف تنفيذ اقرار المطالب الغاؤه — صدور
الحكم في طلب الالغاء ذاته من شأنه ان تغدو الخصومة في الطعن في الحكم
بوقف التنفيذ غير ذات موضوع .

ملخص الحكم :

ان الحكم فى طلب وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه حتى يفصل فى أصل الدعوى بطلب الغائه ، وهو الوجه المستعجل فى المنازعة اذ هو مشتق من أصلها وفرع منها ، وان كان حكما قطعيا له مقومات الاحكام وخصائصها ، ويجوز الطعن فيه استقلا لامم المحكمة الادارية العليا — الا انه يحسب طبيعته حكم مؤقت ، لا يمس أصل طلب الالغاء ، ولا يفيد المحكمة عند نظرها لهذا لطلب ، ولها ان تعدل عنه ، ولذلك ينحصر اثره فى وقف تنفيذ الحكم مؤقتا لحين الفصل فى طلب الالغاء وعندئذ يقف هذا الاثر وصدر الحكم فى طلب الالغاء ، والطعن فى حكم وقف التنفيذ لا يترتب عليه تأخير الفصل فى طلب الالغاء او ارجاؤه .

ومن حيث انه لما كان ذلك وكان يبين من الاوراق انه بعد رفع هذا الطعن المتعلق بالحكم بوقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه فى الدعوى رقم ٢٠١٣ لسنة ٢٢ ق ، وقبل عرضه على هذه المحكمة نظرت محكمة القضاء الادارى طلب الغائه ، وقضت فيه بجلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ برفضه والزام المدعية المصروفات وطعنت هيئة المفوضين فيه بالطعن رقم ٢٦٨ ق امام المحكمة الادارية العليا ، وقضت دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨١ برفضه ، فان من اثر صدور حكم محكمة القضاء الادارى فى طلب الالغاء ذاته ، ان تغدوا الخصومة فى الطعن فى الحكم بوقف التنفيذ غير ذات موضوع ، اذ يجرى العمل بالحكم فى طلب الالغاء على مقتضاه من تاريخ صدوره ، بغض النظر عن الطعن فيه ، فينتهى من التاريخ ذاته اثر الحكم فى طلب وقف التنفيذ فلا يعود من ثم ما تدور الخصومة فى خصوصه بين طرفيها ولذلك تعتبر منتهية ، ويتمين الحكم فى الطعن المذكور بهذا .

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبدأ :

الطعن أمام محكمة القضاء الإداري بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار في الموضوع بالفاته - صدور الحكم في الشق المستعجل والموضوعي الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الشق المستعجل فقط - فوات مواعيد الطعن في الشق الموضوعي - الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ وإن كان حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه ويجوز الطعن فيه استقلا أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أن ذلك كله لا ينفي عنه كونه حكما مؤقتا لا يقيد المحكمة التي أصدرته عند نظر الشق الموضوعي - الأثر المترتب على ذلك : مصرح حكم وقف التنفيذ يتعلق بصور الحكم الموضوعي - إذا صدر الحكم في الشق الموضوعي فإنه يجب الحكم الصادر من ذات المحكمة في الشق العاجل ويكون هو الممول عليه في الدعوى - صيرورة الحكم الموضوعي نهائيا بعدم الطعن خلال الميعاد - لا يجوز للمحكمة الإدارية العليا النظر في الشق المستعجل - الحكم بعدم جواز نظر الطعن

ملخص الحكم :

إن الطعون الأربعة بنيت على أن الأحكام المطعون فيها قد خانتها التوفيق في تطبيق الركنين اللذين يقوم عليهما طلب وقف تنفيذ القرارات المطعون فيها وهما الجدية والاستعمال للأسباب التي فصلها كل طعن منها *

ومن حيث أنه واضح من الاطلاع على تقارير هذه الطعون أنها جميعا انصببت على الشق الصادر بشأنه أحكام محكمة القضاء الإداري دون الشق الموضوعي بمعنى أنها جميعا لم تتعرض للموضوع *

ومن حيث أن محكمة القضاء الإداري في أحكامها قد تناولت بالحكم الشق الموضوعي من القرارات المطعون فيها حيث قضت بالفاتها بعد أن أصدرت أحكامها في الشق العاجل . ومتقضى ذلك أنه على الرغم من تعرض محكمة القضاء الإداري للشق الموضوعي في الأحكام المطعون فيها فإن الطعن

لم تتناول بالتحاليل هذا الشق دون طعن من الطاعنين في المواعيد المقررة قانوناً ، ومن ثم يصبح نهائياً لا مجال للطعن فيه .

ومن حيث أن الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ وإن كان حكماً تطعياً له تقوم الأحكام وخصائصها ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه في الخصوم الذي صدر فيه وهو الوجه المستعجل للمنازعة ويجوز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا استقلاً شأنه في ذلك شأن أي حكم انتهائي إلا أن ذلك كله لا ينفي عنه كونه حكماً وقتياً لا يقيد المحكمة التي أصدرته عند نظر الشق الموضوعي من الدعوى — وبهذه المناسبة فإن مصيره يتعلق بمسألة الحكم الموضوعي وإذا صدر الحكم الموضوعي في الدعوى المطعون في أحكامها أمام هذه المحكمة بالطعون المأثلة بإلغاء القرار المطعون فيه ورفضه دعوى المدعى عليها (الملاك) طرد المدعين من الأرض المؤجرة فإن هذا الحكم يجب الحكم الصادر من ذات المحكمة في الشق العاجل ويكون هو المنعول عليه في الفصل في الدعوى .

ومن حيث أنه واضح مما تقدم أن الحكم الموضوعي المذكور لم يصادف طعناً فيه أمام هذه المحكمة في المواعيد القانونية ومن ثم أصبح نهائياً شمساً قابلاً للطعن فيه أمامها — وبذلك لا يجوز لهذه المحكمة النظر في الطعن الراجع المتعلق بالشق العاجل من الدعوى — وبالتالي يتمتع عليها النظر في عقود الصلح المطلوب إلحاقها بحضور الجلسة لتعلقها بموضوع النزاع وهو غير مطروح على المحكمة — الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر الطعون والزعم الطاعنين المصروفات .

الفرع السابع

سلطة المحكمة الإدارية العليا

في نظر الطعون المروضة عليها

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ :

سلطة محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية في فهم الواقع أو الموضوع في دعوى الإلغاء — ليست سلطة قطعية تقصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه ليس لمحكمة القضاء الإداري أو للمحاكم الإدارية في دعوى الإلغاء سلطة قطعية في فهم الواقع أو « الموضوع » تقصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا ، والقياس في هذا الشأن على نظام النقض المحني هو قياس مع الفارق .
(طعن ١٥٩٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢)

قاعدة رقم (٤٤٤)

المبدأ :

رقابة المحكمة الإدارية العليا على الحكم المطعون فيه — هي وزن الحكم بميزان القانون فلفيه إذا قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعييه ، المتصوص عليها في المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ويبقى عليه وترفض الطعن إذا كان صاحباً في قضائه — مثال — خطأ الحكم في فهم الواقع أو تحيز قصد المدعى وما يهدف إليه من دعواه — المحكمة أن تسلط عليه رقيبته وترد الأمر إلى نصليته الصحيح .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا يفتح الباب امامها لتزج الحكم المطعون فيه ببيزان القانون ، وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد غابت به حالة او اكثر من الاحوال التي تعينه والمنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ام انسه لم تقم به حالة من تلك الاحوال وكان صائبا في قضائه فبقى عليه ويرمض الطعن. فاذا كانت محكمة القضاء الاداري قد اخطت في فهم الواقع او تحري قصد المدعى وما يهدف اليه من دعواه فان من سلطة المحكمة العليا ، وقد طرح امامها النزاع برمته ، ان تسلط رقابتها عليه وترد الامر الى نصابه الصحيح ..

(طعن ٩٤٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٤٤٥)

المبدأ :

شبول الحكم المطعون فيه لشقين احدهما بالالفاء والآخر بالتعويض -
الطعن في احد الشقين فقط امام المحكمة الادارية العليا يثير المنازعة برمتها
ما دام الطالبان مرتبطان ارتباطا جوهريا - كلاهما يقوم على اساس قانوني
واحد هو عدم مشروعية القرار الاداري - الفاء هو طعن بالبطالان بطريق
مباشر ، والتعويض طعن بالبطالان بالطريق غير المباشر .

ملخص الحكم :

ان الدعوى اذا كانت ذات شقين احدهما بالالفاء والآخر بالتعويض ،
فان الطعن في شق منهما يثير المنازعة برمتها ، ما دام الطالبان مرتبطين
احدهما بالآخر ارتباطا جوهريا باعتبارهما يتوهان على اساس قانوني واحد ،
هو عدم مشروعية القرار الاداري ، ولن الطعن بالالفاء هو طعن فيه
بالبطالان بالطريق المباشر ، وطلب التعويض عنه هو طعن فيه بالبطالان بالطريق

غير المباشر ، وآية ذلك انه لا يستقيم الحكم بالتعويض على اساس ان القرار غير مشروع مع عدم الحكم بالالغاء على اساس ان القرار مشروع ، اذ يؤدي ذلك قيام حكيم متعارضين متفرعين عن اساس قانوني واحد وهو ما لا يجوز ، وما لا مندوحة عن التردى فيه اذا لم يثر الطعن فى احد الشقين المنازعة برمتها . ومن ثم يجوز للمحكمة الادارية العليا — وهى فى مقام فحص الطعن المرفوع عن شق الحكم الخاص بالتعويض — ان تتناول بالنظر والتعقيب الحكم المطعون فيه فى شقه الخاص بعدم جواز سماع طلب الالغاء الذى لم تطعن فيه هيئة المفوضين ولكن اثاره المطعون عليه .

(طعن ١٦١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

تعيم الطعن المحكية الادارية العليا مقصورا على ما قضى به الحكم المطعون فيه فى شقه الخاص بالتعويض دون شقه الخاص بالالغاء — حق المحكية العليا فى ان تصدى للشق الاخر — اساس ذلك .

الخص الحكم :

اذا قصر رئيس هيئة لموضى الدولة طعنه على ما قضى به الحكم المطعون فيه فى شقه الخاص بالتعويض ، ولم يثر المنازعة فى شقه الخاص بالالغاء ، فلن هذا لا يمنع المحكية العليا من البحث فى حكم القانون الصحيح بالنسبة الى هذا الشق الاخر ، لتطرق الامر بمشروعية القرار الادارى المطعون فيه ، ولا سيما اذا كان الشقان مرتبطين احدهما بالآخر ارتباطا جوهريا ، وكلا فرعين ينبعان من اصل مشترك ونتيجتين مترتبتين على اساس قانونى واحد .

(طعن ١٥٦٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٢٧)

قاعدة رقم (٤٤٧)

المبدأ :

طعن هيئة مفوضى الدولة - اقتضاه على الطعن في تحديد تاريخ استحقاق الفروق المالية الناتجة عن تسوية معينة - للحكمة الإدارية العليا أن تصدر لبحث صحة التسوية التي قضى بها الحكم لتنزل حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية المطروحة باعتبارها وحدة مرتبطة .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان طعن السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة قد اقر الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة الادارية فيها قضى به من تسوية حاله المدعى باعتباره في مهنة محولجى في الدرجة (١٤٠ / ٢٠٠ ملزم) من بدء التعيين مع ما يترتب على ذلك من آثار وانحصرت مخالفته له في تحديد تاريخ استحقاق الفروق المالية الناتجة عن هذه التسوية والتي لم يلحقها التقادم الخمسى ، الا ان الطعن ، وقد قلم ايام هذه المحكمة ، يفتح امامها الباب لوزن الحكم المطعون فيه برمته فيها تناوله قضاؤه وانزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الادارية المطروحة باعتبارها وحدة مرتبطة غير قابلة للتجزئة ، اذ ان استحقاق الفروق المالية هو نتيجة ترتب على اصل يتعين ثبوت تحققه أولا ، وهو صحة التسوية الى قضى بها الحكم . ومن ثم وجب التصدي لبحث ما اذا كان المدعى يستحق تسوية حالته في المهنة والدرجة اللتين قررهما له هذا الحكم وبلاجر الذي حدده نه ام لا ، لمعرفة ما اذا كان يستحق اولاً يستحق فروقا مالية تبعا لذلك ، والمدة التي يستحق عنها هذه الفروق ان كان له وجه حق فيها .

(طعن ٥٧٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٤٤٨)

المبدأ :

اقتضار الطعن المرفوع امام المحكمة العليا على شق الحكم المتعلق بموضوع المنازعة دون شقه الخاص بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى

لمسبق الفصل فيها - المحكمة الادارية العليا ان نشر المنازعة فى الشق
الآخر ايضا .

ملخص الحكم :

اذا كان رئيس هيئة المفوضين قد اقتصر فى اسباب طعنه فى الحكم
المطعون فيه على الناحية المتعلقة منه بموضوع المنازعة ، ولم يتعرض
لشق الحكم الخالص بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لمسبق الفصل فيها ،
الا ان الطعن فى الحكم امام المحكمة الادارية العليا يثير المنازعة فيه برمتها ،
لتزنه المحكمة ببيان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت به حالة
او اكثر من الاحوال التى تعييه والمنصوص عليها فى المادة ١٥ من قانون
رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، فطغيه ثم تنزل حكم
القانون فى المنازعة ، ام انه لم تقم به اية حالة من تلك الاحوال وكان
صائبا فى قضائه ، فتبقى عليه وترفض الطعن .

(طعن ١٤٩٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعدة رقم (٤٤٩)

المبدأ :

صدور حكم بعدم قبول الدعوى بعد سبق طرح موضوع الدعوى
برمته واستيفاء الدفاع بشأنه - الطعن فى هذا الحكم امام المحكمة الادارية
العليا - لها ان تتصدى للفصل فى الموضوع ولا وجه لاعلته الى المحكمة
الاولى .

ملخص الحكم :

مضى كالتى الدعوى المطروحة امام المحكمة الادارية العليا مهية للفصل
فيها ، وكان موضوعها قد سبق طرحه برمته على المحكمة التى اصدرت حكما
بعدم قبول الدعوى (وهو الحكم المطعون فيه) ، بعد اذ أبدى ذوو الشأن
ملاحظاتهم بصدده ، واستوفوا فيه دفاعهم ومستنداتهم ، فان للمحكمة
الادارية العليا ان تتصدى للفصل فى هذا الموضوع ، ولا وجه لاعادة الدعوى
الى المحكمة الادارية المختصة للفصل فيها من جديد .

(طعن ١٥١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

نفع بعدم القبول — قبول أو عدم قبول الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — تعلقه بالنظام العام .

ملخص الحكم :

ان قبول أو عدم قبول الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو امر ينصل بالنظام العام ، مما يتعين معه التصدى للرفع والبت فيه ، ولو تنازل مقدمه عنه .

(طعن ١٥١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

حكم المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية بعدم قبول الدعوى بإلغاء قرار لجنة الممد والمشايع لعدم التظلم منه سلفا — جواز تصدى المحكمة الإدارية العليا للفصل في الموضوع ما دامت المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية لم تتعرض له .

ملخص الحكم :

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لموضوع المنازعة ، فإن من حق هذه المحكمة ان تتصدى لهذا الموضوع وتفصل فيه وهذا ما قد ارتأته ونهت اليه الطاعن وهيئة المفوضين وقد قدم كل منهما مذكرة بوجهة نظره في موضوع الدعوى التي أصبحت صالحة للفصل فيها .

(طعن ٥٢٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١٤)

قاعدة رقم (٤٥٢)

المبدأ :

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — يفتح الباب أمامها لتزج الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة — لا تتقيد في ذلك بطلبات الطاعن أو الأسباب التي يبنيها — الطعن في شق من الحكم — يعتبر مثرا للطعن في شقه الآخر اذا كان الشقان مرتبطين ارتباطا جوهريا — الادعاء بأن الطعن في الحكم اقتصر على شقه الخاص بالتعويض وأنه لا يثير المنازعة في شقه الخاص بالالغاء — لا وجه له — مثار المنازعة في الواقع مشروعية أو عدم مشروعية القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان الطعن أمامها يفتح الباب لتزج الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات الطاعن أو الأسباب التي يبنيها اذ المرد هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص ذلك ان رقابة القضاء الإداري على المرات الإدارية هي رقابة قانونية تملكها عليها لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ومن ثم فلا وجه لما ذهب اليه رئيس إدارة قضايا الحكومة من أن طعنه في الحكم قد اقتصر على شقه الخاص بالتعويض وأنه لا يثير المنازعة في شقه الخاص بالالغاء — لا وجه لذلك لأن مثار هذه المنازعة هي في الواقع من الأمر مشروعية أو عدم مشروعية القرار الإداري المطعون فيه . وقد قام الطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري بشقيه الغاء وتعويض على أن القرار غير مشروع فهما فرعان يخرجان من أصل واحد ونتيجتان مترتبتان على أساس قانوني واحد وإذا كان الطعن على القرار بالالغاء هو طعن فيه بالبطلان وبالطريق المباشر فإن طلب التعويض عنه على أساس أنه غير مشروع هو طعن بالبطلان بالطريق غير المباشر ومن هنا يبين مدى ارتباط أحدهما بالآخر ارتباطا جوهريا بحيث ان الحكم في

أحدهما يؤثر في نتيجة الحكم في الآخر وأية ذلك إذا بان عند استظهار قرار إداري أنه مطبق للقانون فرفض طلب الغائه فلا يستقيم بعد ذلك قيام الحكم بالتعويض عن هذا القرار إذا كان مؤسسا على أنه يخالف القانون والعكس بالعكس والا لكان يؤدي القول بغير ذلك قيام حكمين متعارضين وهو ما لا يجوز فلا متلوية من أن يعتبر الطعن في شق من الحكم مثيرا للطعن في شقه الآخر إذا كان الشقان مرتبطين أحدهما بالآخر ارتباطا جوهريا كما سلف القول .

(طعن ١٢١ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣)

قاعدة رقم (٤٥٣)

المبدأ :

عدم استناد الحكم المطعون على أساس سليم لا يمنع المحكمة الإدارية العليا من انزال حكم القانون إذا وجد سند قانوني آخر يفيد المدعى .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر على حالة المطعون ضده لا يستند على أساس سليم ، إلا أن هذا لا يمنع هذه المحكمة وهي في مجال بحثها للطعن ، أن تنزل حكم القانون على وجهه السليم أن كان ثمة سند قانوني آخر يفيد منه المدعى .

(طعن ٨٢٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٨)

قاعدة رقم (٤٥٤)

المبدأ :

مدى ولاية المحكمة الإدارية العليا على ما يعرض عليها من الطعون — للمحكمة انزال حكم القانون على المنازعة برمتها ، غير مقيدة في ذلك بنسباب الطعن ، أو طلبات الخصوم فيه ، أو هيئة مفوضى الدولة — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ، ويفتح الباب أمام المحكمة العليا لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه ، ومن ثم فالمحكمة العليا أن تنزل حكم القانون في المنازعة على الوجه الصحيح غير مقيدة بأسباب الطعن أو طلبات الخصوم فيه أو هيئة مفوضى الدولة ما دام المرد هو مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص .

(طعن ١٣٧٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

الطعن على حكم أمام المحكمة الإدارية العليا — للمحكمة أن تنزل حكم القانون الصحيح على المنازعة — لا تنقيد في ذلك بأسباب الطعن وما أثاره الخصوم من أوجه له .

ملخص الحكم :

انه متى طعن على الحكم أمام هذه المحكمة فانه يكون لها أن تنزل حكم القانون الصحيح على المنازعة المطروحة أمامها دون التقيد بأسباب الطعن وما أثاره الخصوم من أوجه له .

(طعن ١٧٩٠ لسنة ٦ ق — جلسة ٢١/٣/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

جواز ابداء السبب الجديد امام المحكمة الادارية العليا ولو لم يتعلق بالنظام العام - لا وجه للقياس على الطعن بالنقض - مرد ذلك .

ملخص الحكم :

ان عدم جواز ابداء اسباب جديدة للطعن غير التى ذكرت فى التقرير الا ما كان متعلقا منها بالنظام العام مردده فى النقض المدنى الى الفقرة الثانية من المادة ٢٩٩ من قانون المرافعات . وهذا الحظر لم يردده القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى الطعن الادارى ، فوجب ان يخضع فى هذا الخصوص للاحكام الواردة فى الفصل الثالث من الباب الاول من هذا القانون الخاص بالاجراءات امام القسم القضائى ، والمحكمة الادارية العليا من بين فروعه : وهى تسمح بذلك فى المواعيد المقررة لحين احالة القضية الى الجلسة ، وقد سمح به المحكمة حتى بعد الاحالة على حسب المبين بالمادة ٣٠ من القانون المشار اليه .

(طعن ١٥٩ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

عدم تعيد المحكمة الادارية العليا بطلبات هيئة المفوضين او الاسباب التى تبنيها فى الطعن - عدم اعمال هذه القاعدة بالنسبة للطلبات المستقلة وغير المرتبطة بالطلب الذى اقتصر عليه طعن هيئة المفوضين .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة العليا يفتح الباب امامها لتزن الحكم المطعون فيه ببيزان القانون ، ثم تنزل حكمه فى المنازعة على الوجه الصحيح غير مقيدة بطلبات هيئة مفوضى الدولة او الاسباب التى تبنيها ، الا ان هذا الاثر لا يمتد الى المنازعات المستقلة وغير المرتبطة بالطلب الذى اقتصر عليه طعن هيئة مفوضى الدولة .

(طعن ١٧٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات واسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن — منطه — حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات أو الأسباب المقدمة من هيئة المفوضين — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او المحاكم الادارية طبقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة يفتح الباب امام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا منطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة او اكثر من الاحوال التى تعييه المنصوص عليها فى المادة سالفة الذكر ، فتطفيه ثم تنزل حكم القانون فى المنازعة ، لم انه لم تتم به اية حالة من تلك الاحوال وكان صلبا فى قضائه فبقى عليه وترفض الطعن . ولما كانت تلك المادة اذ ناطت برئيس هيئة المفوضين وحده ، سواء من تلقاء نفسه ام بناء على طلب قوى الشان ان رأى هو وجها لذلك ، حق الطعن امام المحكمة العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او المحاكم الادارية ، قد اقامت ذلك على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة ، ففت عنها المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه باعتبار ان رأى هيئة المفوضين «تتمثل فيه الحيطة لصالح القانون وحده الذى يجب ان تكون كلمته هى العليا» فانه يتفرع على ذلك ان لهذه الهيئة ان تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التى أبدتها فى عريضة الطعن ما دامت ترى فى ذلك وجه المصلحة العامة بانزال حكم القانون على الوجه الصحيح فى المنازعة الادارية ، كما ان للمحكمة العليا ان تنزل حكم القانون على هذا الوجه ، غير متيدة بطلبات الهيئة أو الأسباب التى تبديها ، ما دام الرد هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون فى روابط هى من روابط القانون العام التى تختلف فى طبيعتها عن رويط القانون الخاص . ومن ثم اذا كان الثابت ان رئيس

هيئة مفوضى الدولة قد قصر طعنه على ما قضى به الحكم المطعون فيه من احقية المدعى فى تسوية ماضى خدمته فى مجلس بلدى الجيزة على أساس احكام كادر عمال الحكومة دون ما قضى به من احقية المذكور فى تطبيق هذا الكادر على حالته اعتبارا من تاريخ جددته . فان هذا لا يمنع المحكمة العليا من البحث فى حكم القانون الصحيح بالنسبة للشق الاخير .

(طعن ٢١٢ لسنة ١ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٤٥٩)

المبدأ :

حق هيئة المفوضين فى تقديم طلبات واسباب جديدة لم ترد فى صحيفة الطعن — مناطه — حق المحكمة العليا فى عدم التقيد بالطلبات او الاسباب المتقدمة من هيئة المفوضين — أساسى ذلك .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او المحاكم الادارية طبقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، يفتح الباب امام تلك المحكمة لتزج الحكم المطعون فيه بينان القانون ، وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة او اكثر من الاحوال التى تعييه والمنصوص عليه فى تلك المادة تنظيميه ، ثم تنزل حكم القانون فى المنازعة ، لما انه لم نضم به اية حالة من تلك الاحوال ، وكان صائبا فى فضائه ، فتبقى عليه وترفض الطعن .

وتلك المادة اذ نالطت برئيس هيئة المفوضين وحده ، سواء من تلقاء نفسه او بناء على طلب قوى الشأن ان رأى هو وجها لذلك ، حق انطمن امام المحكمة العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او المحاكم الادارية ، قد اقامت ذلك على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة ، كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه باعتبار ان رأى هيئة المفوضين

« تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذى يجب ان تكون كلمته هى العليا » ، ويتفرع عن ذلك ان لهذه الهيئة ان تتقدم بطلبات او اسباب جديدة غير تلك التى ابتدتها فى عريضة الطعن ما دامت ترى فى ذلك المصلحة العامة بانزال حكم القانون على الوجه الصحيح فى المنازعة الادارية ، وان المحكمة العليا تنزل حكم القانون على هذا الوجه - غير مقيدة بطلبات الهيئة او بالاسباب التى تبديها ، ما دام المرد هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون فى روابط هى من روابط القانون العام تختلف فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص .

(طعن ٢٩ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/١٢)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

حق هيئة المفوضين فى تقديم طلبات واسباب جديدة لم ترد فى صحيفة الطعن - منطه - حق المحكمة العليا فى عدم التقيد بالطلبات والاسباب المقدمة من هيئة المفوضين - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة العليا يفتح الباب امام تلك المحكمة لتزج الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا منطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة او اكثر من الاحوال التى تعييه والمنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، فتلغيه ثم تنزل حكم القانون فى المنازعة ، ام انه لم تقم به اية حالة من تلك الاحوال ، وكان صائبا فى قضائه ، فبقى عليه وترفض الطعن . ولما كثر الطعن قد قام على حكمة تشريعية تتطرق بالمصلحة العامة كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه باعتبار ان رأى هيئة المفوضين تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذى يجب ان تكون كلمته هى العليا فان لهذه الهيئة ان تتقدم بطلبات او اسباب جديدة غير تلك التى ابتدتها فى عريضة الطعن ما دامت

نرى في ذلك وجه المصلحة العامة بانزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الادارية . كما ان للمحكمة العليا ان تنزل حكم القانون على هذا الوجه غير مقيدة بطلبات الهيئة أو الاسباب التي تبديها ، وانما الرد هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص .

(طعن ١١٠ لسنة ١ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٥٥)

في نفس المعنى :

(طعن ١٨٢ لسنة ١ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٥٥)

(طعن ١١ لسنة ١ ق — جلسة ٣١/١٢/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات واسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن — مناطه — حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات أو الاسباب المقدمة من هيئة المفوضين — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة العليا يفتح الباب امام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه . استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة او اكثر من الاحوال التي تعينه والمنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ، أم أنه لم تقم به لية حالة من تلك الاحوال وكان صلتها في فضله فتبنى عليه وترفض الطعن . ولما كان الطعن تدقم على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة كثبتت عنها المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه ، فان للمحكمة العليا ان تنزل حكم القانون على الوجه انصحيح في المنازعة الادارية غير مقيدة بطلبات الهيئة أو الاسباب التي تبديها ، وانما الرد هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون

الخاص . ومن ثم اذا ثبت أن طعن رئيس هيئة مفوضي الدولة قد أقر ما قضى به الحكم المطعون فيه من تعديل للتسوية التي أجرتها الإدارة للطعسون لصالحه واقتصرت على الاعتراض على ما تضمنه الحكم خاصة بتقادم الفروق المثلية الناتجة من التسوية المعدلة بمضى خمس سنوات — اذا ثبت ذلك من المحكمة الإدارية العليا تلك — قبل التصدي لبحث ما أثاره الطعن خاصة بالتقادم الخمسى — التثبيت أولا مما اذا كان للطعسون لصالحه أمر حق يمكن أن يرد عليه هذا التقادم أم لا .

(طعن ٢٤٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٠/٢٧/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات واسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن — مناطه — حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات أو الأسباب المقدمة من هيئة المفوضين — لا وجه للقياس على نظام التقاضي المدني — أساس ذلك — الطعن في شق من الحكم يعتبر منبرا للطعن في شقه الآخر اذا كان الشقان مرتبطين ارتباطا جوهريا — مثال بالنسبة لطعن في شق الحكم الخاص بالالغاء دون شقه الخاص بالتعويض .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة العليا يفتح الباب امامها لتزج الحكم بميزان القانون ، ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين او الاسباب التي تبديها ، اذ الرد هو الى مبدأ المشروعية ، نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص ، كما انه ليس لمحكمة القضاء الإداري او للمحكمة الإدارية في رقبتها للقرارات الإدارية سلطة قطعية تقصر عنها سلطة المحكمة العليا ، والقياس في هذا الشأن على نظام التقاضي المدني هو قياس مع الفارق ؛ ذلك ان رقابة محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها ، لا تتعزب مدي مشروعيتهما

من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وهذا بدوره هو الموضوع الذي ستفصله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لأحكام القضاء الإداري. ومن ثم فلا وجه لما ذهب إليه رئيس هيئة المفوضين من أن طعنه في الحكم قد اقتصر على شقه الخاص بالالغاء ، وأنه لا يثير المنازعة في شقه الخاص بالتعويض بقوله أن الشقين منفصلان ومستقلان أحدهما عن الآخر — لا وجه لذلك ، لأن مثار هذه المنازعة هي في الواقع من الأمر مشروعية أو عدم مشروعية القرار الإداري الصادر بفصل المدعى ، وقد قام الطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري بشقيه — الغاء وتعويضاً — على أن القرار غير مشروع فهما فرعان يخرجان من أصل واحد ونتيجتان مترتبتان على أساس قانوني واحد ، وإذا كان الطعن في القرار بالالغاء هو طعن فيه بالبطلان بالطريق المباشر ، فإن طلب التعويض عنه على أساس أنه غير مشروع هو طعن فيه بالبطلان بالطريق غير المباشر ، ومن هنا يبين مدى ارتباط أحدهما بالآخر ارتباطاً جوهرياً ، بحيث أن الحكم في أحدهما يؤثر في نتيجة الحكم في الآخر ، وآية ذلك إذا بان عند استظهار قرار إداري أنه مطابق للقانون فرغض طلب الغائه ، فلا يستقيم بعد ذلك قيام الحكم بالتعويض عن هذا القرار إذا كان مؤسساً على أنه مخالف للقانون ، والعكس بالعكس ، والا لكان مؤدى القول بغير ذلك قيام حكيتين نهائيتين متعارضتين ، وهو ما لا يجوز ، فلا مندوحة من أن يعتبر الطعن في شق من الحكم مثراً للطعن في شقه الآخر إذا كان الشقان مرتبطين أحدهما بالآخر ارتباطاً جوهرياً ، كما سلف القول ، وهذا هو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

(طعن ٢١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٥٦)

قامدة رقم (٤٦٣)

المبدأ :

الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا من هيئة مفوضى الدولة يفتح الباب أمام المحكمة لقرن الحكم المطعون فيه بميزان القانون غير مقيدة بطلبت هيئة المفوضين — الطعن المقدم من الخصوم نوى الشأن يحكمه أصل مقرر

وهو الإضرار الطاعن بطعنه ولا يفيد منه سواء من المحكوم عليهم الذين استقطوا حقهم في الطعن — على أن الطعن القائم في شق من الحكم يؤثر الطعن في الشق الثاني إذا كان مترتبا على الشق الأول ويرتبط به ارتباطا جوهريا — أساس ذلك : تجنب قيام حكيم متعارضين .

ملخص الحكم :

لئن كان صحيحا أن الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا من هيئة مفوضى الدولة . التي ليست طرفا ذا مصلحة شخصية في المنازعة وانما تتمثل فيها الحيدة التامة لصالح القانون وحده ، يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين . إلا أن الطعن من غير هذه الهيئة ، أى من الخصوم ذوى الشأن الذين انما يطعنون لصالحهم وحدهم ، يحكه أصل مقرر بالنسبة للطعن في الأحكام وهو ألا يضر الطاعن بطعنه ولا يفيد منه سواء من المحكوم عليهم الذين استقطوا حقهم في الطعن . على أنه في حالة قيام ارتباط جوهري بين شق مطعون فيه من الحكم وبين شق آخر غير مطعون فيه — فإن كان هذا الشق الآخر مترتبا على الشق الأول بحيث يتأثر الحكم فيه ونتيجة الحكم في الشق الأول — فانه لا مندوحة تجنبنا لقيام حكيم متعارضين ، من أن يعتبر الطعن القائم في الشق الأول منهما مثيرا للطعن في الشق الثاني .

(طعن ١٤٤٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٦)

قاعدة رقم (٤٦٤)

المبدأ :

رقابة محكمة القضاء الإداري والمحكم الإدارية على القرارات الإدارية — رقابة قانونية تسلطها عليها للتعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون — الإبر في ذلك هو عين الموضوع الذي تناوله المحكمة العليا عند رقابتها القانونية لتلك الأحكام والقرارات .

(م — ٤٠ — ج ١٥)

ملخص الحكم :

ان الطعن أمام هذه المحكمة العليا ، يفتح الباب أمامها لتزج الحكم أو القرار التأديبي المطعون فيه بميزان القانون ، وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قلمت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعييه والمنصوص عليها في المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة فتعفيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة لم انه لم يتم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائبا في قضائه أو قراره التأديبي فتبقى عليه وترفض الطعن . ومن المسلم كذلك أنه ليس لمحكمة القضاء الإداري أو للمحكم الإداري أو التأديبي وما جرى مجراها من قرارات المجالس التأديبية من حيث جواز الطعن فيها أمام هذه المحكمة : سلطة قطعية في فهم الواقع أو الموضوع تقتصر عنها سلطة هذه المحكمة العليا ، والقياس في هذا الشأن على نظم النقض المدني هو قياس مع الفارق . ذلك ان رقابة محكمة القضاء الإداري والمحكم الإداري على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وهذا بدوره هو عين الموضوع الذي ستتناوله هذه المحكمة العليا عند رقابتها القانونية لتلك الأحكام وقرارات : فالنشاطان وان اختلفا في المرتبة إلا انها يتماثلان في الطبيعة لأن مردهما في النهاية الى مبدأ المشروعية .

(طعن ١٢٥١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٣)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

طلب المدعى ضم المدة التي قضاها ملاحظا باليومية — اقتصراره على المطالبة به في الطلب الذي قدمه لإعفائه من الرسوم القضائية — سكوته عن ذكره بعريضة دعواه ومذكراته أو إثباته بمحاضر جلسات المحكمة الإدارية — لا يقبل منه ان يثريه لأول مرة أمام المحكمة العليا في صحيفة طعنه .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة الى المدة التى قضاها المدعى ملاحظا باليومية فان هذه المحكمة ترى ان ضم هذه المدة اقتصر المدعى على المطالبة بها فى الطلب الذى قدمه لاعفائه من الرسوم القضائية ولكن بعد ان قبل طلب اعفائه من تلك الرسوم بالنسبة لمد معينة على سبيل الحصر كما سلف البيان لم يذكره فى عريضة دعواه كما لم يضمنه مذكراته أو يثبتته فى محاضر جلسات المحكمة الادارية المطعون فى حكمها ومن ثم يكون غير مقبول منه ان يثيره لأول مرة امام هذه المحكمة فى صحيفة طعنه ..

٣ طعن ٢٠٨٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٧)

قاعدة رقم (٤٦٦)

المبدأ :

طعن — جواز الاجتياز الى محكمة الطعن او عدم جوازه — لير متعلق بالنظام العام — وجوب تصدى المحكمة له من تلقاء نفسها ، ولو لم يتعرض له ذوو الشأن — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

من القواعد الاساسية فى التشريع انه لا يجوز اتباع طرق الطعن الا فى الاحوال التى نص عليها المشرع ، وهذه القاعدة من النظام العام . واذا قرر الشارع ان رفع الطعن فى ميعاده من النظام العام حتى تستقر الحقوق لدى أصحابها فمن باب اولى يكون جواز الاجتياز الى محكمة الطعن او عدم جوازه من الامور التى يتعين ان تتحقق المحكمة منها من تلقاء نفسها . فعلى محكمة الطعن ان تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبوله كلما تخلف شرط الصفة او المصلحة او كان الطعن مرفوعا على من تنازل عنه . كذلك على محكمة الطعن ان تقضى بعدم جواز الطعن اذا تخط فشرط من شروطه كما اذا رفع الاستئناف عن حكم يمنح المشرع استئنافه استثناء . او كما اذا رفع طعن بالنقض او بالتماس اعادة النظر ولم يتوافر سبب من اسباب الطعن فى الحكم بهذا الطريق أو بذلك .

ومن القواعد الأساسية في التشريع كذلك أن الخصومة في الطعن هي حالة استثنائية وان المشرع ما اجاز التظلم من الحكم الا على سبيل الاستثناء ومن ثم يكون اختصاص محكمة الطعن بنظره من النظام العام . فـجـواز او عدم جواز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا هو امر يتصل — ولا شك بالنظام العام مما يتعين مه التصدى له حتى ولو لم يتعرض له أى من ذوى الشأن ..

(طعن ٢٠٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

قاعدة رقم (٤٦٧)

المبدأ :

جواز اللجوء الى محكمة الطعن او عدم جوازه — امر يتعلق بمقدم من هيئة مفوضى الدولة موضوعا — لا يجيز لهذه المحكمة نظر طعن آخر مقدم من الجهة الادارية في ذات الحكم لسبق الفصل فيه .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان هيئة مفوضى الدولة قد طعنت بتاريخ ٦ من ابريل سنة ١٩٥٩ استقلالا في ذات الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة المواصلات بجلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٥٩ في الدعوى رقم ١٦٦ لسنة ٥ القضائية المرفوعة من ١٠٠٠٠٠ وآخرين وتفيد طعن هيئة المفوضين بسجل المحكمة برقم ٦٣٠ لسنة ٥ القضائية وقد نظر بجلسة ١٢ من يونية سنة ١٩٦٠ أمام دائرة فحص الطعون التي قضت بتلك الجلسة بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا . فانه يستفاد من ذلك ان الطعنين هما عن مذاكرة اتحد فيها الخصوم والموضوع والسبب ومن ثم فان حكم دائرة فحص الطعون الصادر بجلسة ١٢ من يونية سنة ١٩٦٠ قد أنهى الخصومة على اساس رفض الطعن فلا محيص . وقد حاز هذا الحكم قوة الشيء المحكوم فيه ، من القضاء بعدم جواز نظر الطعن الحالي المتقدم من ادارة قضايا الحكومة برقم ٦٤٨ لسنة ٥ القضائية نيابة عن مدير عام الهيئة العامة لسك حديد الاقليم الجنوبي لسابقة الفصل في موضوع الدعوى .

(طعن ٦٤٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٤٦٨)

المبدأ :

صدور حكم من محكمة إدارية مجبياً المدعى الى بعض طلباته في ظل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ - طعن المدعى والجهة الإدارية في هذا الحكم أمام محكمة القضاء الإداري - صدور حكم من محكمة القضاء الإداري في الطعن المقدم من المدعى وعدم صدور حكمها في الطعن المقدم من الجهة الإدارية - طعن هيئة المفوضين في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا - ذلك يقتضى ضم الدعوى التي لا تزال منظورة أمام محكمة القضاء الإداري الى الطعن المنظور أمام المحكمة الإدارية العليا للحكم فيها بحكم واحد - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الأوراق ان وزارة المواصلات طعنت من جانبها في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة المواصلات ومصلحة السكك الحديدية أمام محكمة القضاء الإداري فيما قضى به من احقية المدعى في صرف مرتب الانتقال المقرر له عن مدة الإريعة الأشهر التي قام فيها بالزيارات المنزلية طبقاً لقرار مجلس إدارة مصلحة السكك الحديدية الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٥٣ ، وكانت هذه الدعوى لا تزال منظورة أمام محكمة القضاء الإداري حتى الآن - إذا كان الثابت هو ما تقدم ، فله ينبغى ضمها الى الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضى الدولة في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في طعن المدعى في حكم المحكمة الإدارية المشار اليه ، وذلك للحكم فيها بحكم واحد - نظراً الى وحدة الموضوع لكون الدعويين وجهى طعن عن حكم واحد . ذلك ان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يثير النزاع برمته في الموضوع المطروح عليها لتنزل حكم القانون فيه ، لما لها من سلطة التعقيب على الحكم المطعون فيه : حتى لا تغفل يدها عن أعمال سلطتها هذه ، وهي آخر المطاف في نظام التدرج القضائي ، منعا من تضارب الاحكام، وحسباً للمنازعات بحكم يكون الكلمة العليا لاعلى درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي .

قاعدة رقم (٤٦٩)

المبدأ :

الظمن أمام المحكمة الإدارية العليا — اثره بالنسبة للمنازعة المطروحة أمامها .

ملخص الحكم :

ان المدعى فى صحيفة دعواه أمام المحكمة الادارية وفى طلب الاعفاء من الرسوم المتقدم منه الى لجنة المساعدة القضائية بالمحكمة المذكورة قد اقام طلب تسوية حالته بالتطبيق للمادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ منحه الدرجة السابعة الشخصية اعتبارا من ٥ من يناير سنة ١٩٦١ تاريخ انقضاء ٢٤ سنة عليه فى تقديمية الدرجتين الثامنة والتاسعة على اساس حقه فى وضعه فى الدرجة التاسعة منذ بدء خدمته فى ٥ من يناير سنة ١٩٤٦ استنادا الى قواعد الاتصاف او قواعد المعادلات الدراسية او قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٤ من مايو سنة ١٩٥٢ ١٠ والظمن أمام هذه المحكمة حسبما جرى عليه تضاؤلا يفتح الباب أمامها لتنزل حكم القانون على الطلبات المقدمة فى المنازعة المطروحة أمامها على وجهه الصحيح .

(ظمن ٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٤٧٠)

المبدأ :

ان الظمن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة فى الحكم المظمن فيه برمتها ويفتح الباب أمامها لتزن هذا الحكم وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة او كثر من الاحوال التى تعييه والتصوص عليها فى المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة — اساس ذلك — اذ تبين لها مشوية الحكم بالبطلان او ان اجراء من الاجراءات التى سبقت عرض الظمن عليها كان باطلا ، لا تقضى باعادة الدعوى الى المحكمة التى اصدرت الحكم او وقع أمامها الاجراء الباطل بل يتعين عليها ان تتصدى للمنازعة لكى تنزل حكم القانون على الوجه الصحيح — مثال .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا يطرح المنازعة فى الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح الباب امامها لتزن هذا الحكم بميزان القانون وزنا مناطه استظهر ما اذا كانت قد قامت به حالة او اكثر من الاحوال التى تعييه والمنصوص عليها فى المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة فتلغيه ثم تنزل حكم القانون فى المنازعة على الوجه الصحيح ام انه لم تقم به حالة من تلك الاحوال وكان صائبا فى قضائه فبقى عليه وترفض الطعن والمرد فى ذلك هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون فى رابطة من روابط القانون العام التى تختلف فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص ذلك ان رقابة القضاء الادارى على القرارات الادارية هى رقابة قانونية تسلطها عليها لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها او عدم مطابقتها للقانون ومن ثم فانه اذا تبينت المحكمة الادارية العليا عند نظر الطعن المطروح عليها ان الحكم المطعون فيه شابه البطلان او ان اجراء من الاجراءات التى سبقت عرض الطعن عليها كان باطلا فانها فى هذه الحالة لا تقضى باعادة الدعوى الى المحكمة التى صدر منها الحكم او وقع امامها الاجراء الباطل بل يتعين عليها اعمالا للولاية التى اسبغها عليها القانون — ان تنصدي للمنازعة لكى تنزل فيها حكم القانون على الوجه الصحيح .

واذا كان الثابت من الاوراق ان المطعون عليه قد ابلغ فى ١١ من يناير سنة ١٩٦٨ بتحديد جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٨ — لنظر الطعن امام دائرة فحص الطعون وان هذا الاخطار قد تم الى مكتب محاميه وهو محله المختار الوارد فى عريضة دعواه على حين انه كان قد ابلغ مجلس الدولة بكتاب مؤرخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ مرفق بملف الدعوى — بعدوله عن توكيل محاميه المذكور وتعيينه محل عمله بكر الزيات ليتم ابلاغه فيه ، هو ما كان يقتضى ان يتم الاخطار بالجلسة المحددة فى المحلل الجديد الذى عينه وذلك اعمالا لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة التى تنص على ان « يعتبر مكتب المحامى الموقع على العريضة محلا مختارا للطلاب كما يعتبر مكتب المحامى الذى ينوب عن نوى

الشأن في تقديم ملاحظاتهم محلا مختارا لهم — كل ذلك الا اذا عينوا محلا مختارا غيره » - ومن ثم فان هذا الاخطار يكون معيبا الا ان هذا العيب قد صحح بالاخطار التالي الذي ارسل الى المطعون عليه شخصا في ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٨ يحل عمله الجديد ينبئه بتعيين جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٨ لنظر الطعن امام المحكمة الادارية العليا وهو الاخطار الذي اعتبه حضور المطعون عليه شخصا بالجلسة المذكورة التي طلب فيها التأجيل للاستعداد فأجابته المحكمة الى طلبه وانفسحت له بعد ذلك المجال لبدء دفاعه الذي ابداه فعلا في الطعن ومن ثم يكون البطلان قد زال اعمالا لنص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات معطلة بالقانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٢ التي تقضى بأن بطلان لوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان او في بيان المحكمة او تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة . ويكون على المحكمة والحالة هذه ان تعرض لموضوع المنازعة لتصدر حكمها فيها ولا يسوغ لها ان تعيدها ثانيا الى دائرة فحص الطعون والا كانت منكرة لولايتها التي اسندها اليها القانون .

(طعن ٣٤٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢)

قاعدة رقم (٤٧١)

المبدأ :

تطرق حكم محكمة القضاء الإداري وهي بصدد البت في الاختصاص لبحث موضوع القرار الصادر من إدارة الجامعة بنصب عضو هيئة التدريس وتلمس مناسبة إصداره والتعرض لإركانة الأساسية وانتهته الى ان القرار لا ينطوي على جزاء تاليسي مقنع ومن ثم فقد كان المردى الصحيح لهذا القضاء هو الحكم برفض الدعوى وليس بعدم الاختصاص — سلطة المحكمة الإدارية العليا ان تنزل رقابته القانونية على الحكم على اعتبار انه فصل فعلا في موضوع المنازعة ولم يبق عند مجرد الفصل في مسألة الاختصاص — بيان ذلك .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطعون فيه وهو بصدد البت في الاختصاص قد تطرق

الى بحث موضوع القرار وتلمس مناسبة اصداره كما عرض لاركانه الاساسية شارحا أن سبب اصداره هو استجابة الجامعة لاقتراح الرقابة الإدارية بابعاد المدعى عن مجال العمل في الجامعة نظرا للشائعات والاتاويل التي تردت حول مسلكه وان الغاية منه هي تحقيق الصالح العام ومن انحراف بالسلطة ثم خلص الحكم من ذلك الى انه محض قرار نذب وان الادلة التي ساقها المدعى لا تؤدي الى القول بأنه يخفى في طياته قرار جزاء لما كان ذلك فان الحكم يكون في الواقع من الامر تصدى لموضوع المنازعة وحميه في المسألة الفاصلة فيه بأن انتهى الى أن القرار لا ينطوي على جزاء تأديبي مفتح ومن ثم فقد كان المؤدى الصحيح لهذا القضاء هو الحكم برفض الدعوى وليس بعدم الاختصاص وعلى ذلك يكون من سلطة المحكمة الادارية العليا والحالة هذه أن تنزل رقابتها القانونية على الحكم المطعون فيه على اعتبار انه فصل فعلا في موضوع المنازعة ولم يتف عند مجرد الفصل في مسألة الاختصاص ومن ثم فان المحكمة لا تتخذ بها ذهب اليه تقرير هيئة مفوضي الدولة من اعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للفصل في موضوعها .

(طعن ٧٥٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٣٠)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

صدور حكم بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد — الطعن في هذا الحكم امام المحكمة الإدارية العليا — انتهاء المحكمة الى قبول الدعوى شكلا لا يوجد ما يحول دون تصدى المحكمة الادارية العليا للموضوع والفصل فيه دون حاجة لاعادة الدعوى الى المحكمة التي اصدرت الحكم .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى فان المحكمة لا ترى ما يحول دون التصدى للموضوع والفصل فيه دون ما حاجة لاعادة الدعوى مرة أخرى للمحكمة الادارية لاعادة الفصل فيها .

(طعن ٤٦٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢١)

قاعدة رقم (٤٧٣)

المبدأ :

اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في احكام المحاكم الإدارية — حدوده — عدم تقيد المحكمة بالسبب الذي بنى عليه الطعن .

ملخص الحكم :

أن الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في احكام المحاكم الإدارية لا يجوز الا من السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة وذلك في حالة ما اذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا او في حالة ما اذا كان الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره وهذا ما تقتضى به المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن م.م مجلس الدولة معدلا بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ الذى اقيم الطعن المائل اثناء العمل بأحكامه وتقابلها المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الحالي ولما كان قضاء هذه المحكمة قد اطرده على أن الطعن أمامها يفتح الباب لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون غير متيدة بالاسباب التى يبيدها الطاعن وكان المستفاد من تقرير هذا الطعن أن سببه يقوم على أن الفصل فيه يقتضى تقرير مبدأ في تفسير المادة ١٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه لذلك فان لهذه المحكمة في نطاق النص التشريعى الذى يستند اليه الطعن المائل — الا تقيد بالسبب الذى بنى عليه الطعن وأن تتصدى لبحث ما اذا كان السبب الآخر قائما حتى تنزل صحيح حكم القانون في المنازعة .

(طعن ٣٦٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٦)

قاعدة رقم (٤٧٤)

المبدأ :

اقتصاد الطعن في الحكم على أحد شقيه — اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الشقين ما دام بينهما ارتباط — أساس ذلك — مثال .

ملخص الحكم :

انه ولئن اقتصر الطعن في الحكم على الشق الخاص باحالة الدعوى الى المحكمة العليا دون الشق الخاص بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الا ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان الطعن من هيئة المفوضين امام المحكمة الادارية العليا يفتح الباب امام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قبلت به حالة من الحالات التي تعيبه مما نص عليه في قانون مجلس الدولة فظففيه ثم تنزل حكم القانون على المنازعة دون التقيد بطلبات الهيئة او الاسباب التي تبديها نزولا على سيادة القانون في روابط القانون العام أم انه لم تقم به أية حالة من تلك الحالات وكان صائبا في تفضله فبقى عليه وترفض الطعن ومن ثم فانه متى كان ذلك كانت هيئة المفوضين قد قصرت طعنها على الشق الثاني من الحكم دون الشق الاول وكان الشقان مرتبطين احدهما بالآخر ارتباطا جوهريا فانه لا مندوحة من اعتبار الطعن في الشق الثاني مثيرا للطعن في الشق الاول .

(طعن ٥٨٥ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٤٧٥)

المبدأ :

اقتصار الطعن على ما قضى به الحكم الحكم فيه من قبل الدعوى دون منازعة في الشق المتعلق بموضوعها — لا يمنع المحكمة العليا تسليط رقابتها على الحكم برمته .

ملخص الحكم :

لئن لم يكن الشق الموضوعي من الحكم المطعون فيه محل طعن من جانب الحكومة لاقتصار طعنها على ما قضى به الحكم المذكور من قبول الدعوى دون ان ينازع في الشق المتعلق بموضوعها الا ان هذا لا يمنع

المحكمة الادارية العليا من تسليط رقابتها على الحكم برمته وانبحث فيما
لذا كان قضاء الحكم في الموضوع يطابق حكم القانون او لا يطابقه لتعلق
الامر بمشروعية او عدم مشروعية القرار الصادر بخطى المدعى .
(طعن ١٩٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٥)

قاعدة رقم (٤٧١)

المبدأ :

الطعن في حكم صادر من محكمة ادارية يرفض دعوى بطلب الغاء قرار
صادر من مجلس التأديب — تضمنه بحكم التزام الطعن في قرار مجلس
التأديب ذاته — لا ضرورة لرفع طعن جديد في القرار .

ملخص الحكم :

ان الطعن الذي اقامه الطاعن في الحكم الصادر من المحكمة الادارية
يرفض الدعوى بطلب الغاء قرار مجلس التأديب العالي يتضمن بحكم الزوم
" طعن في القرار الصادر من مجلس التأديب العالي المشار اليه ، اذ يوقع
به الطاعن الى الغاء ذلك القرار واعتباره كمن لم يكن ، وقد اُفصح عن ذلك
في عريضة الطعن وبين اوجه البطلان وعدم المشروعية التي ينعاها على ذلك
القرار ومن ثم فلا مندوحة من ان تتصدى هذه المحكمة للفصل في موضوع
المنازعة دون ان يتوقف ذلك على رفع طعن جديد امامها بما دام الطعن الحالي
في الحكم الصادر من المحكمة الادارية يتضمن في حقيقة الامر الطعن في
القرار الصادر من مجلس التأديب العالي ويشمله .

(طعن ١٩٦٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٦)

قاعدة رقم (٤٧٧)

المبدأ :

المحكمة الادارية العليا تملك عند نظر الطعن في الحكم المتعلق بالجانب
المستعجل — ان تنزل حكم القانون بصورة موحدة في مسألة الاختصاص غير
مقيدة بالحكم الصادر من محكمة الموضوع ولو كان نهائيا — لاساس ذلك .

ملخص الحكم :

انه اذا كان الحكم لا يصح أن يتغير في مسألة أساسية مشتركة بين وجهي الخصومة المستعجل والموضوعي لتعلق ذلك الحكم بأمر جوهري وهو الاختصاص الولائي لمجلس الدولة ، فلا محل إذن للاستمسك بحجية الحكم النهائي عند نظر الطعن المرفوع عن الحكم الذي قضى في الشق الخاص بوقف التنفيذ . ذلك أن المحكمة العليا بما لها من سلطة التعقيب تملك أن تنزل حكم القانون بصورة موحدة في مسألة الاختصاص غير مقيدة بالحكم الصادر من محكمة أدنى في الموضوع ، ولو كان سائفا الزام المحكمة العليا بمقتضى هذا الحكم نزولا على نهائيتها في هذه الصورة ، أيا كانت حقيقة القانونية فيه ، لكان مؤدى ذلك أن تغل يد المحكمة العليا عن أعيال ولايتها في التعقيب على الحكم بحريتها ، وهو بطبيعته غير قابل للاختلاف بالنسبة الى شتى المنازعة ، ولكفت النتيجة كذلك أن يعلو حكم محكمة القضاء الإداري على حكم المحكمة الإدارية العليا وهي خاتمة المطاف في نظام التدرج القضائي لمجرد أن الحكم الأول كان نهائيا لامسك ذوى الشأن عن الطعن فيه اكتفاء بطعنهم في الحكم المتعلق بالجانب المستعجل وهي نتيجة لا يمكن تقبلها بحال .

وإذا كان لا يتصور عقلا اختلاف الحكم في الوجه المستعجل من المنازعة عنه في وجهها الموضوعي لتعلق الأمر بمسألة أساسية واحدة غير قابلة للنقاش وهي مسألة الاختصاص الولائي للقضاء الإداري ، فإن حكم المحكمة العليا ينبغي أن يعلو على حكم المحكمة الأدنى حتى ولو لم يشرأمل المحكمة العليا صدور هذا الحكم وذلك كيلا يفترق الرأي ما بين المحكمتين العليا والدنيا في مسألة أساسية يتعين في شأنها التعويل على رأي المحكمة العليا . وما دامت هذه المحكمة اتصلت بشق المنازعة المستعجل عن طريق الطعن في الحكم الصادر فيه فلا منقذ عن تعديلها للحكم النهائي الصادر من محكمة القضاء الإداري في موضوع الاختصاص والتعقيب عليه بما تراه هو الحق الذي لا مرية فيه . لأنه يخشى إذا لم تجر على هذا التهج أن يصدر من المحكمة العليا حكم يتعارض مع حكم المحكمة الدنيا ولا شبهة في أن الغلبة المبتغاة من ذلك هو

وضع حد لتضارب الاحكام وانحصار المنازعة فى الاختصاص بحكم تكون الكلمة العليا فيه لأعلى درجة من درجات التقاضى فى النظام القضائى الإدارى .

وينبنى على ما سلف ايضاحه لزوم اعتبار الطعن الحاضر مثرا لما قضى به فى الموضوع ويتمين من أجل ذلك التعقيب على ما قضت به محكمة القضاء الإدارى فى ناهيتى النزاع المستعجلة والموضوعية على السواء .

(طعن ١٥٦٥ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٤٧٨)

المبدأ :

الطعن فى حكم لصدوره على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه - المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة - امتداده الى الحكم السابق رغم فوات ميعاد الطعن فيه ، اذا كان الحكيمان قد صدرا فى دعوتين اقيمتا بطلب الطعن فى قرار واحد ، وأبعد الخصوم فيها ، ثم قضت المحكمة فيهما بعدم القبول لأسباب مختلفة فى كل من الحكيمين - الفاء احد الحكيمين يستتبع بالضرورة الفاء الحكم الآخر - مثال .

ملخص الحكم :

متى كتبت المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية ووزارات الداخلية والخارجية والعدل أصدرت فى دعوى واحدة وبين ذات الخصوم حكيمين بعدم القبول يتعارضان فى الاسباب التى بنيا عليها حيث قضت فى اندعوى الاولى بعدم القبول لعدم التظلم من قرار وزير الداخلية بالتصديق على قرار لجنة العهد والمشايخ وقضت فى الثانية بعد أن تظلم الطاعن من هذا القرار وانتظر فوات ميعاد التظلم بعدم القبول لمضى أكثر من ستين يوما على علمه بالقرار محل الطعن ويعيهى أن يكون الميعاد على هذا النحو قد فوات نتيجة عدم رد الجهة الادارية عليه وضرورة ترمص المدة المحددة للرد على التظلم ضمنا بالرفض قبل رفع دعواه وكان مبدأ عدم جدوى التظلم من قرار وزير الداخلية بالتصديق على قرار لجنة العهد والمشايخ لم يستقر الا بالحكم

الصادر من المحكمة الادارية العليا فى ١٧ من مارس سنة ١٩٦٢ سالف
الاشارة اليه وذلك عقب رفع الدعوى رقم ٢٠٢ لسنة ٨ القضائية فى ٦ من
مارس سنة ١٩٦٢ وكانت المسادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى
شأن مجلس الدولة تنص على انه « يجوز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا
فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية أو المحاكم
القائمية فى الاحوال الآتية :

١ —

٢ —

٢ — اذا صدر الحكم خلافا لحكم سابق حاز قوة الشئ المحكوم فيه
سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع

مضى كان ذلك لا يجوز أن يقف حكم هذه الفقرة الأخيرة عند حد
إباحة الطعن فى الحكم التالى الذى صدر على خلاف حكم سابق له ولو
بعد فوات ميعاد الطعن فيه احتراماً لحجية الحكم الاول خاصة اذا كان هذا
الأمر متعلقاً بمسألة شكلية وهى قبول الدعوى أو عدم قبولها وفى أمر
تضمنت فيه الحكمة وهى خصم يجب أن يثبته فى خصومته عن الأساليب
التي يتبعها بعض أفراد من اللد فى الخصومة ومن اتخاذ كافة الوسائل
أيا كان نوعها لكسب الدعوى وسأيرت الحكومة فى وجهة نظرها هيئة
المفوضين ثم توج حكم المحكمة وجهة النظر هذه بقبولها ثم تعود المحكمة
ذاتها فتقضى بوجهة نظر عكسية مستفاداً من حكم المحكمة الادارية العليا
سالف الاشارة اليه وبهذا يكون باب القضاء قد سد فى وجه الطاعن من
غير تقصير منه وبسبب لا دخل له فيه ونتيجة لمبادئ لم تكن قد استقرت
على نحو حاسم بل يجب أن يكون الطعن فى الحكم الآخر من شأنه أن يحرك
الطعن فى الحكم الاول للارتباط الوثيق بينها فالخصومة بين الطاعن ووزارة
الداخلية هى بذاتها فى الدعويين واحدة ويتمين من أجل ذلك تسليط رقابة هذه
المحكمة على الحكيمين لبيان وجه الحق فيها ووضع الأمور فى نصابها إذ أن
الغاء أى من الحكيمين يستتبع بالضرورة الغاء الحكم الآخر .

(طعن ١٦١٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)

قاعدة رقم (٤٧٩)

المبدأ :

للطعون ضده ان يتدارك امام المحكمة الادارية العليا ما يكون مختلفا عن دفاع امام دائرة فحص الطعون — قرار الاحالة لا يتضمن في ذاته فصلا في امر يفوت على نوى الشان حقا في الطعن على اجراء معيب او في ابداء ما يراه من دفاع — اثره يقتصر على نقل الطعن من دائرة فحص الطعون الى الدائرة الخامسة .

ملخص الحكم :

ان من حق الطعون عليه — ما دامت المنازعة لم يتم الفصل فيها — ان يتدارك امام المحكمة الادارية العليا التي احيل اليها الطعن ما يكون من امر فان قرار الاحالة ، لا يتضمن في ذاته فصلا في امر يفوت على نوى الشان حقا في الطعن على اى اجراء معيب او في ابداء ما يراه من دفاع ، اذ ان اثره يقتصر على نقل الطعن من دائرة فحص الطعون الى الدائرة الخامسة ولا يحرمه من ان يبدى امام هذه الاخيرة ما هو متاح له مما كان متاحا بالمثل امام الاولى .

(طعن ٢٤٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٤٨٠)

المبدأ :

رقابة المحكمة الادارية العليا لا تعنى استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح بين الادلة المقحة اثباتا ونفيا — حدود رقابتها في هذا الخصوص .

ملخص الحكم :

ان رقابة المحكمة الادارية العليا لاحكام المحاكم التأديبية هي رقابة قانونية فلا تعنى استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح بين الادلة المقدمة اثباتا ونفيا اذ ان ذلك من شأن المحكمة التأديبية وحدها وهي لا تتدخل وتفرض

رقابتها الا اذا كان الدليل الذى اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستند من اصول ثابتة فى الاوراق او كان استخلاص هذا الدليل لا ينتج عن الواقعة المطروحة على المحكمة فهنا فقط يكون التدخل لتصحيح القانون لان الحكم فى هذه الحالة يكون غير قائم على سببه .
(طعن ٨٢١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٤)

ملخصه رقم (٤٨١)

المبدأ :

نطاق الطعن على احكام المحاكم التأديبية لا يتسع لتناولها بالموازنة والترجيح فيما اقامت عليه عقبتها واقتناعها بثبوت الذنب الادارى فى حق العامل وفى تقدير الجزاء الذى يتناسب مع خطورة هذا الذنب - مناه ذلك ان يكون تكيف المحكمة التأديبية للوقائع سليما وما استخلصه منها هو استخلاص سائق من اصول تتبجحها بانها او قانونا - اساس ذلك - مثال .

ملخص الحكم :

الثابت من التحقيقات التى اجرتها النيابة العامة وتلك التى اجرتها النيابة الادارية ، انه تكشف للجهاز المركزى للمحاسبات أثناء فحص اعمال وخسابات رابطة موظفى وعمال بلدية القاهرة بعض المخالفات ، وكان من بينها ان الرابطة كانت تقوم بدفع مبالغ شهرية الى احد الاطباء للكشف على المرضى من اعضائها ، وقد بلغ ما صرف اليه فى السنوات من ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٦٥ : ١٢٥١ جنيها و ١٥٠ مليا ، الا انه انكر تسلمه هذا المبلغ وقرر بانه لم يتقاضى خلال هذه السنوات اكثر من عشرين جنيها سنويا ، واضاف ان الطاعن كان مستوفيه على ايصالات شهرية بها فراغات تسمح باضافة بيانات غير حقيقية عن الاجر الذى تناوله منه على وجه لا يظهر معه ان هناك اضافات ، واعترف فى التحقيقات بصحة توقيعها على الايصالات الشهرية خلال الفترة المذكورة . وذكر ان الطاعن وكلمين صندوق الرابطة حاولا اثباته عن شهادته واشهد على ذلك الاستاذ المحامى ، الذى قرر بان الطبيب المذكور استشاره فيما طلبه منه الطاعن فنصحته برفض طلبه
(م - ٤١ - ج ١٥)

وأضاف انه حضر الى مكتبه شخصان لا يعرفهما تحدثا معه في شأن عدول الطبيب عن أقواله مقابل دفع فروق الضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب عن إيراده من علاج مرضى الرابطة فرفض المحامي ذلك . وقد أثير الطاعن ما نسب اليه مقررًا أن الطبيب المذكور كان يحضر شهريا الى الرابطة حيث يتولى سكرتير مساعد الرابطة ولأمين الصندوق بها محاسبته ، ويلى عليه الأخير صيغة الإيصال فيحرره ، ويوقع عليه الطبيب ، ثم يقوم أمين الصندوق بتسليم المبلغ المدون في الإيصال الى الطبيب ، وأثير ما نسب اليه من محاولة اثناء الطبيب عن أقواله . وأضاف ان هدف الطبيب من انكار حصوله على كل المبالغ التي صرفت اليه من الرابطة هو التهرب من الضرائب المستحقة عليه حسبما درج عليه بالنسبة للإيرادات التي حصل عليها من عيادة الدكتور ومن دار الهلال والجامعة الأمريكية . ونسب الى الطبيب انه ليس فوق الشبهات لأنه سبق ان ادين في قضية معروفة باسم قضية الدكتور بأنه كان يصرف تذاكر بمواد مخدرة وحك عليه فيها بالسجن لمدة سنة ، كما فصل من خدمة الإدارة الصحية لعدم الصلاحية . وبسؤال سكرتير مساعد الرابطة قرر بأن الطبيب المذكور كان يحضر شهريا الى الرابطة لتسلم اتعابه عن الكشف على مرضى الرابطة وكان الطاعن يقوم بكتابة الإيصال اللازم ويسلمه الى أمين الصندوق الذي كان يتولى تسليم الطبيب المبالغ المستحقة له ، وفي بعض الاحيان كان لأمين الصندوق يسلم المبلغ الى الطاعن ليتأكد من عدده ثم يسلمه بدوره الى الطبيب . وبسؤال أمين صندوق الرابطة قرر ان الطبيب كان يحضر الى الرابطة ويوقع على الإيصال الخاص باتعابه ثم يتسلم المبلغ منه ثم هو من الطاعن بعد عده وان ذلك كله يتم في حضوره وفي حضور كل من الطاعن وسكرتير مساعد الرابطة . وأثير ما نسب اليه الطبيب من انه حاول دفعه الى العدول عن أقواله . وقد تبين من الاطلاع على الإيصالات الموقع عليها من الطبيب ان عددها ٦٩ ايصالا تتراوح المبالغ المدونة بها ما بين تسعة جنيهات وأربعة وثلاثين جنيها ونصف جنيه .

ومن حيث انه ولئن كان صحيحا ما ذهب اليه الدفاع عن النيابة الإدارية من أن نطاق الطعن على الأحكام التأديبية لا يتسع لتناولها بالموازنة

والترجيح فيما اقلمت عليه المحكة التأنيبية عقيدتها واقتناعها بثبوت الذنب الادارى فى حق العايل . وفى تقدر الجزاء الذى يتناسب مع خطورة هذا الذنب . ان ذلك وان كان صحيحا فى القانون الا ان مناطه ان يكون تكيف المحكة التأنيبية للوقائع سليما وما استخلصه منها هو استخلاص سائغ من اصول تنتجها ماديا أو قانونا ولها وجود فى الاوراق ، فاذا كان الدليل الذى اعتدت عليه تلك المحكة فى قضائها غير مستمد من اصول ثابتة فى الاوراق أو كان استخلاصا لهذا الدليل لا تنتج الواقعة المطروحة عليها فهنا يعمى التدخل ، لعمال حكم القانون وتصحيح ما شاب تطبيقه من خطأ لأن الحكم فى هذه الحالة يكون غير قائم على سببه .

ومن حيث ان الثابت من التحقيقات على النحو المتقدم ان طبيب الرابطة وان كان قد اعترف بصحة توقيمه على الايصالات الشهرية الخاصة بتسليمه مستحقته من الرابطة . الا انه انكر ما دون بهذه الايصالات من مبالغ بمقولة انه كان يوقع على هذه الايصالات وهى غفل من تحديد قيمة ما صرف اليه ، وانه بذلك قد تبض مبالغ اقل من تلك التى دونت بهذه الايصالات وقد اخذ الحكم المطعون فيه بهذا الانكار ورتب اثره ، واسس قضاءه على ان ما قرره الطبيب فى هذا الشأن بعيد عن اية شبهة وانه لم يثبت فى الاوراق ما يدعوه الى التجنى على الطاعن الذى وضع الطبيب ثقته فيه فكان يوقع له على الايصالات غير مكتملة البيانات على نحو يمكن معه وضع القيمة بها بمعد التوقيع . وهذا الذى اقلمت عليه المحكة قضاءها لا يجد له سنداً فى التحقيقات — اللهم الا افعال الطبيب المذكور ويتلقى مع الاستخلاص السائغ للاصول الثابتة فى الاوراق . ذلك ان الاصل البدهى هو ان من يوقع على صك معين يحرص على التأكد من توافر اركان هذه الورقة وتكامل بياناتها وخاصة الجوهرى منها ، ومن ثم فلا يسوغ التسليم بما ذهب اليه الدكتور من انه كان يوقع على الايصالات المشار اليها وهى خلو من بيان المبالغ التى تسلمها ، لان الايصال فى هذه الحالة يعتبر لغوا . واذا ساغ قبول مثل هذا الادعاء من هو على درجة متواضعة من الثقافة فانه غير سائغ بالنسبة لطبيب على مستوى ثقافى كبير ، خاصة وانه وقع على ٦٩ ايصالا خلال ست سنوات متوالية لا يقبل معها التسليم بأنه لم يظن خلالها الى وجوب تضمين

الايصالات التي يوقع عليها بيان المبالغ التي يقبضها باعتبار أن هذه المبالغ هي الركن الاساس في الايصال أو يحلول الاطلاع على ما أثبتت في ايصالات الشهور السابقة للتأكد من سلامة ما دون بها من مبلغ وما اذا كانت تتفق مع الحقيقة واتخاذ اللازم قانونا اذا ما ثبت له خلافها . واذا كان الاصل كما تقدم وكانت الاوراق قد جاءت خلوا من أى دليل يساعد الطبيب فيما ادعاه ، ولكن الثابت في التحقيقات على ما جاء بالقول الطاعن وكل من سكرتير مساعد الرابطة وأمين الصندوق بها أن الطبيب كان يحضر الى الرابطة كل شهر ويوقع على الايصال اللازم ويتسلم مستحقته من أمين الصندوق مباشرة أو من الطاعن الذي يتسلمها بدوره من أمين الصندوق للتأكد من عددها ، وذلك كله في حضورهم جميعا اذا كان الامر كذلك فإن الحكم المطعون فيه اذا اهدر حجة هذه الايصالات فيما تضمنته من بيان المبالغ التي صرفت للطبيب . يكون قد خالف حكم القانون . ولا حجة فيما استند اليه هذا الحكم من أن الطبيب بعيد عن أية شبهة تدعوه الى التجنى على الطاعن ، ذلك أنه فضلا عن أن هذا السبب لا يعد في ذاته مبررا لاهدار حجة الايصالات المثبتة اليها والآثار المترتبة عليها ، فإن الاوراق لم تتضمن ما يفيد أن الطبيب كان كذلك ، بل ان الثابت بها أن الطاعن نسب اليه في التحقيقات انه يهدف بدفاعه هذا الى التهرب من الضرائب المستحقة على ايراده من الرابطة منتها في ذلك نفس الاسلوب الذي اتبعه بالنسبة لايراداته من بعض الجهات الاخرى . كما نسب الى هذا الطبيب سبق الحكم عليه بالمسجن في قضية مخدرات وسبق فصله من خدمة الحكومة لعدم الصلاحية ، ولم يحقق دفاع الطاعن في هذا الشأن بالرغم مما لهذا الدفاع من دلالة هذا ولا غناء فيها استند اليه الحكم من أن الطاعن حاول أثناء الطبيب عن الشهادة ضده أمام النيابة العامة ، ذلك انه ليس لهذه الواقعة من سند الا أقوال الطبيب : وهي أقوال لا تنهض بذاتها ببراعة الظروف السابقة الى تلييد ادعائه ، اخذا في الاعتبار أن ما فكره الاستاذ سعد . المحامي ، هو أن من تناقض معه في هذا الشأن شخصان لا يعرفهما ، ولا يثبت أن الطاعن كان احدهما او انه هو الذي دفع بهما الى الاستاذ سعد

ومن حيث انه لما تقدم من أسباب يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ

فى تطبيق القانون فيها انتهى اليه من اداة الطاعن فيها نسب اليه من الاستيلاء على بعض المبالغ الثابتة بالايصالات الخاصة بعلاج المرضى فى اعضاء الرابطة ، وذلك دون ثمة دليل مستند من الاوراق يحضى ما تضمنته هذه الايصالات من ان الطبيب هو الذى كان يتسلمها بالكامل وما تضمنته التحقيقات من انه كان يتسلمها من امين صندوق الرابطة او تحت اشرافه بما تتهار معه اسس الاتهام الموجه الى الطاعن ، ويتعين من ثم الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالنفاء الحكم المطعون فيه ويراء الطاعن مما نسب اليه والزام الحكومة كامل المصروفات .

(طعن ٩٨٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (٤٨٢)

المبدأ :

الحكم بعدم قبول طلب النفاء قرار فصل المدعى شكلا وباحقيقته فى طلب التعويض عن هذا القرار - عدم الطعن على الحكم فى شقة الخاص بعدم قبول طلب الالغاء - طعن الحكومة فى الشق الخاص بطلب التعويض - لا يثير المنازعة فى الشق الخاص بطلب الالغاء - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

انه لا وجه لما اثارته هيئة المفوضين من ان الطعن المقدم من الحكومة فى الشق الخاص بالطلب الاحتياطى بالتعويض يثير المنازعة فى الشق الخاص بطلب الالغاء والذى اضحى الحكم فيه حائزا لقوة الامر المقضى لعدم الطعن فيه فى الميعاد ، بمقولة ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا يفتح الباب امامها لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمها فى المنازعة غير مقيدة بطلبات الخصوم . لا وجه لهذا القول فى خصوصية الدعوى الراهنة اذ ان محل عمله هو ان يكون ثمة ارتباط جوهري بين الشق المطعون فيه من الحكم والشق غير المطعون فيه بحيث يكون الحكم فى احدهما مؤثرا فى نتيجة الحكم فى الشق الآخر ، اذ لا مندوحة عنفئذ من الخروج على الامول المقررة فى التقاضى بشأن حجية الاحكام والاثار المترتبة على الطعون توفيا من صدور حكيمين نهائيين متعارضين فى خصوصية لا تقبل التبعيض .

وانه ينبغي على ما تقدم ان الطعن من جانب الحكومة في خصوص ما قضى به ضدها من تعويض لا يفتح الباب لمراقبة ما قضى به لصالحها على المطعون عليه من عدم القبول شكلا بالنسبة الى الطلب الأصلي الخاص بالالغاء والذي سكت المدعى عن الطعن فيه في الميعاد القانوني اذ ليس ثمة ارتباط جوهري من قبيل ما سلف بيانه بين هذا الشق الذي لم يطعن فيه وبين الشق الآخر المطعون فيه والخاص بالتعويض ، لأن الحكم في هذا الشق لا يؤثر على ما حكم به في طلبه الأصلي من عدم قبوله شكلا دون التعرض لموضوع دعوى الغلاء من حيث مشروعية او عدم مشروعية قرار الجهة الادارية محل الدعوى المذكورة .

(طعن ٢٤٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١)

قاعدة رقم (٤٨٢)

المبدأ :

الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا من الخصوم ذوي الشأن ، على خلاف طعن هيئة مفوضي الدولة ، يحكمه اصل مقرر هو الا يضار الطاعن بطعنه - على انه في حالة وجود ارتباط جوهري بين شق مطعون فيه من الحكم وشق آخر غير مطعون فيه - يعتبر الطعن قائم في شق منها مثيرا للطعن في شقه الثاني - اساس ذلك ، تجنب قيام حكمين متعارضين - تطبيق ذلك بالنسبة لدعوى اقيمت بطلب اصلي هو تسوية الحالة طبقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ وآخر احتياطي هو الحكم بتعويض مؤقت قضى فيها بعدم قبول الطلب الأول ارفعه بعد الميعاد وبإلجاء الطلب الاحتياطي - طعن جهة الادارة في شق الحكم الخاص بالقضاء بالتعويض للوقت لا يثير الطعن في شقه الخاص بعدم قبول الدعوى - عدم وجود ارتباط جوهري بينها .

ملخص الحكم :

ان الطعن المقدم للمحكمة العليا من هيئة المفوضين - التي ليست

طرفا ذا مصلحة شخصية في المنازعة وانما فيها الحيد لصالح القانون وحده — يفتح الباب امام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين — الا ان الطعن من الخصوم قوى الشبان الذين انما يطعنون لصالحتهم وحدهم يحكمه اصل مقرر بالنسبة للطعن في الاحكام وهو الا يضر الطاعن بطعنه — على انه في حالة قيام ارتباط جوهري بين شق مطعون فيه من الحكم وبين شق آخر غير مطعون فيه بان كان هذا الشق الاخير مترتبا على الشق الاول بحيث يتاثر الحكم فيه بنتيجة الحكم في ذلك الشق الاول — فانه لا بدوحة تجنبا لقيام حكمين نهائيين متعارضين من ان يعتبر الطعن القائم في الشق الاول منهما مثيرا للطعن في الشق الثاني .

ان طعن الوزارة في الحكم الصادر لصالح المدعى انما ينصب على شقه الخاص بالتضاء له بتعويض مؤقت ومن ثم فهو لا يفتح الباب لنقض ما قضى به لصالحتا ضد المدعى من عدم قبول طلبه الاصلى شكلا وهو الطلب الخاص بتسوية حالته والذي كان مطروحا امام المحكمة الادارية وتعد عن الطعن في شق الحكم الصادر فيه اذ فضلا عن الاتضار الوزارة الطاعنة بطعننا فانه ليس هناك ارتباط جوهري من قبيل ما سلف بينه وبين هذا الشق الذي لم يطعن فيه من الحكم وبين شقه الآخر المطعون فيه والخاص بالتعويض المؤقت — ذلك ان الحكم في الطعن بما يؤكد حق المدعى في التعويض او بما ينفي حقه فيه لا يؤثر على ما حكم به في طلبه الاصلى سلف الذكر من عدم قبوله شكلا اذ ان الحكم بذلك مبني على تكيف الطالب المذكور بانه طلب الغاء لقرار اداري لا طلب تسوية وعلى انه قد رفع بعد الميعاد القانوني وذلك دون تعرض لمشروعية تصرف الجهة الادارية او عدم مشروعيتها بما قد يتعارض مع الاساس الموضوعي الذي يبنى عليه الحكم بالتعويض .

قاعدة رقم (٤٨٤)

المبدأ :

إلغاء الحكم المطعون فيه لمخالفته لقواعد الاختصاص — لا وجه لتصدى المحكمة للفصل فى موضوع الدعوى .

ملخص الحكم :

مضى كان إلغاء الحكم المطعون مبنيا على مخالفته لقواعد الاختصاص فإنه لا وجه لتصدى هذه المحكمة للفصل فى موضوع الدعوى وذلك بالإضافة الى أن سبيل اتصالها بهذا الموضوع لا يكون إلا عن طريق طعن فى قرار مجلس التأديب يرفع اليها من صدر ضده هذا القرار ووفقا للإجراءات المنصوص عليها فى المادتين ١٥ ، ١٦ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ .

(طعن ٢٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٤٨٥)

المبدأ :

بطلان الحكم المطعون فيه لمخالفته لتنظيم المسم يحول دون تصدى المحكمة الإدارية العليا للفصل فى موضوع الدعوى — بيان ذلك .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن رئيس الهيئة التى أصدرت القرار التأديبى ، محل المنازعة ، قد لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى التأديبية ، فإن القرار المطعون فيه يكون باطلا ومخالفا لتنظيم المسم ، ويترتب على ذلك أن يمتنع على المحكمة الإدارية العليا ، حسبما جرى على ذلك قضاؤها ، التصدى لنظر موضوعها لما ينطوى عليه ذلك من إخلال بإجراءات التقاضى ، وتقويت لدرجة من درجاته ، على أساس أن شرط التصدى أن يكون الحكم صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا صحيحا .

وانه وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بفصل الطعون ضده بغير طريق التاديب مع الاحتفاظ بحقه في الماتش لو المكافاة فلن السير في اجراءات المحاكمة التأديبية لتوقيع لية عقوبة اصلية يصبح غير ذي موضوع ولا تسترد النيابة الادارية سلطتها في تحريك الدعوى التأديبية الا اذا البى قرار رئيس الجمهورية الصادر بفصل الطعون ضده بغير الطريق التاديبى او فى حالة سحبه .

(طعن ٥ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٧١)

قاعدة رقم (٤٨٦)

المبدأ :

صدور حكم من المحكمة الادارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبالحالته الى محكمة القضاء الادارى - قضاء هذه المحكمة الأخيرة بدورها بعدم اختصاصها وبالإحالة الى المحكمة الادارية - صدور حكم المحكمة الادارية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - الطعن فى هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا - ينظر بحكم اللزوم مسألة التنازع السلبى فى الاختصاص برمته - المحكمة الادارية العليا تعين المحكمة المختصة بنظر الدعوى - لا وجه للتحدى بحجية الحكم الصادر من المحكمة التى يبين انها مختصة والذي اصبح نهائيا بفوات مواعيد الطعن فيه - أساس ذلك - أن الحكم المذكور لم يفصل فى موضوع النزاع فضلا عن انه احد حدى التنازع السلبى فى الاختصاص وهو امر لا يقبل التجزئة .

ملخص الحكم :

ان الطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى الميعاد فى حكم المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم ، قد اثار بحكم اللزوم مسألة التنازع السلبى فى الاختصاص برمته بين هذه المحكمة ومحاكمة القضاء الادارى ، وهو امر لا يقبل التجزئة فى ذاته ، اذ جانباهما الحكمان المتناظران المتسلبان كلاهما من الاختصاص ، فلا محيص والحالة هذه - من التصدى للحكم الاول - فى شسقة الذى تضمن فيه بعدم الاختصاص - عند انزال حكم القانون الصحيح ، فى هذا الامر الذى لا يقبل التجزئة بطبيعته ، وغنى

عن البيان أن من الأصول السلبية التي يقوم عليها حسن توزيع العدالة ، وكفالة نادية الحقوق لأربابها ألا يحول دون ذلك تسلب المحاكم من اختصاصها بتنازعها تنازعا سلبيا فيما بينها في هذا الاختصاص ، بيما ولاية القضاء فيه معقود بنص القانون للجهة القضائية التي تتبعها هذه المحاكم ، مما لا مندوحة منه إذا ما أثر مثل هذا النزاع أمام المحكمة الإدارية العليا التي تتبعها المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري من أن تضع الأمر في نصابه الصحيح ، فتعين المحكمة المختصة بنظر الدعوى وتحيلها إليها بحالتها لتفصل فيها ولو كانت هي المحكمة التي لم يطعن في حكمها في الميعاد . ولا وجه للتحدى عندئذ بحجية حكمها لنوات بميعاد الطعن فيه ، لأن هذا الحكم لم يفصل في موضوع النزاع — في انشاق الخالص بالطعن في ترار الترقية — حتى تكون له قوة الأمر المقضى في هذا الخصوص . وانما اقتصر على النظر في الاختصاص منتهيا إلى التسلب منه ، يمكن هذا الحكم — في الشق المذكور والحالة هذه أحد حدى التنازع السلبى في الاختصاص الذى حده الآخر هو الحكم المطعون فيه ، وهذا التنازع السلبى هو أمر لا يقبل التجزئة كما سلف إيضاحه .

(طعن ١٥٥٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٧)

قاعدة رقم (٤٨٧)

المبدأ :

حكم المحكمة الإدارية بعدم اختصاصها بنظر دعوى تفسير وإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا — لا يجوز الحجية فيما يتعلق بالاشق الخالص بالإحالة ولو صار نزاعا بقوات مواعيد الطعن — أساس ذلك : أن الإحالة لا تجوز إلا بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضائية واحدة ، وأن الحجية يجب أن تكون فاصلة في أمور تناولتها طلبات الخصوم وجرى في شلتها تنازعهم — أثر ذلك — للمحكمة الإدارية العليا أن تبحث في صحة هذه الإحالة والا تعدد بها وأن تعتبر نفسها غير متصلة بالدعوى بناء عليها — عدم جواز هذه الإحالة ويتعين على المدعى أن يقيم دعوى التفسير بالأوضاع المقررة في المادة ٢٣٦ مرافعات .

ملخص الحكم :

ان حكم المحكمة الإدارية في شطره الخاص بعدم الاختصاص ولما جاء بأسبليه من تكليف للدعوى المثالة لملها من انها دعوى تفسر للحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الدعوى رقم ٥٩ لسنة ٤ القضائية مما تختص بنظرها ذات المحكمة الإدارية العليا التي اصدرت الحكم - قد صار نهائيا بفوات ميعاد الطعن فيه وبالتالي يكون قد حاز حجية الأمر المقضي ، الا ان هذه الحجية لا تصدق على حكم المحكمة الإدارية في شطره الثاني بحالة الدعوى بحالتها الى هذه المحكمة لان الاحالة يجب ان تكون بين محكمتين من درجة واحدة تلعبتين لجهة قضائية واحدة ولأن الحجية تقضى ان تكون حجية فاصلة في لمور تناولتها طلبات الخصوم وجرى في شأنها تنازعهم ومن ثم فان هذه المحكمة وهي ليست من درجة المحكمة الإدارية تلك البعث في صحة هذه الأوضاع مع انها صادرة من محكمة لدنى منها ولم تحز حجية الأمر المقضي ، ومن حقها الا تعتد بها وان تعتبر نفسها غير مفصلة بالدعوى بناء على هذه الاحالة ، ومن ثم يتمين الحكم بعدم جواز هذه الاحالة كما يتمين على المدعى ان يقيم دعوى انتفسير بالأوضاع المقررة في المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات .

(طعن ١١٥٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٤٨٨)

المبدأ :

صدور حكمين متناقضين في موضوع واحد بين نفس الخصوم ولذاذ السبب - فوات مواعيد الطعن بالنسبة لقولها ، والطعن أمام المحكمة العليا في ثانيها وهو الحكم اللاحق - لا مندوحة للمحكمة العليا من إلغاء الحكم اللاحق المطعون فيه ولو كان الحكم الأول هو الذي لم يصب الحق في قضائه ، وذلك احتراماً لقوة الشيء المحكوم به - اذا فرض ان الحكم الأول هو المطعون فيه في الميعاد أمام المحكمة العليا فانها تنزل حكم القانون عليه ، ولا يتحول دون ذلك صدور الحكم الآخر اللاحق .

ملخص الحكم :

إذا صدر في موضوع الخصومة الواحدة حكمان نهائيان ، وكان الأخير منهما يخالف الحكم الأول الذي كان قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، ثم طعن في هذا الحكم الأخير أمام المحكمة الإدارية العليا ولم يطعن في الأول وكان قد فات ميعاد الطعن فيه ، فلا مندوحة لها من الغاء هذا الحكم الأخير بالتطبيق للفقرة الثالثة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمجلس الدولة ، ولو كان الحكم الأول لم يصب فعلا الحق في قضائه ، وذلك احترازا لقوة الشيء المحكوم به ، والتي أصبح يعتبر الحكم بمقتضاها عنوان الحقيقة فيما قضى به أيا كانت الحقيقة الموضوعية فيه . أما إذا كان الحكم الأول هو المظنون فيه ، فإن المحكمة — بما لها من سلطة التعقيب عليه . تلك السلطة التي تتناول النزاع برهته — تلك أن تنزل حكم القانون فيه ، ولا يحول دون ذلك الحكم اللاحق الذي صدر في الخصومة من محكمة أدنى ، والا لكان مؤدى ذلك أن تقل يد المحكمة العليا من أعمال سلطتها في التعقيب عن النزاع وهو مطروح عليها ، تلك السلطة التي تتناول الموضوع برهته كما سلف البيان ، ولكانت النتيجة العكسية أن يطو الحكم اللاحق — على ما فيه من مخالفة للقانون لكونه صادرا على خلاف حكم سابق ، ليا كان قضاء هذا الحكم — على حكم المحكمة العليا وهي آخر المطاف في نظام التدرج القضائي ، الأمر الذي يتجافى مع طبائع الانسباء ويخل بنظام هذا التدرج في أصله وغايته ، ولا جدال في أن هذه الغاية هي وضع الحد لمنع تضارب الأحكام وحسم المنازعات بحكم كون الكلمة العليا فيه لأعلى درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي .

(طعن ١٢٧١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٤٨٩)

المبدأ :

يصدر حكم من المحكمة التلخيصية بعدم اختصاصها في تقرير ما يتبع في شأن مرتب العاقل عن مدة وقته — الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة

الإدارية العليا — صدور حكم بأن محكمة القضاء الإداري في المنازعة ذاتها باختصاصها بالفصل فيها وعدم الطعن فيه — صدور هذا الحكم قبل الفصل في الطعن المقام عن حكم المحكمة التأديبية — لا يجوز أية حجية تنبثق من المحكمة الإدارية العليا .

الفصل الحادي عشر :

إن محكمة القضاء الإداري وقد قضت باختصاصها بنظر دعوى المدعي في شأن طلب أحقيته في مرتبة عن مدة وقفه عن العمل وبعدم اختصاص المحكمة التأديبية بتقرير ما يتبع في شأن المرتب عن هذه المدة فإن هذا الحكم وقد صدر بعد أقلية الطعن المائل في حكم المحكمة التأديبية المشار إليه ودون انتظار الفصل فيه ، فإنه لا يجوز ثمة حجية تقبل يد المحكمة الإدارية العليا عن أعمال سلطاتها في التعقيب على الحكم المطعون فيه ووزنه بميزان القانون وبالتالي فلا مندوحة أعمالاً لهذه السلطة من القضاء للأسباب سالفه الذكر بإلغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية المختصة بنظر موضوع الطلب مثل المنازعة وبإحالتها إليها لتفصل فيه . ولا وجه للتحدى عنفند بحجية حكم محكمة القضاء الإداري المشار إليه الذي لم يطعن فيه لأن هذا الحكم صدر على الوجه المتقدم قبل الفصل في الطعن المائل ولم تتمهل المحكمة إلى أن تقول المحكمة الإدارية العليا كلمتها فيه واعتبارها أعلى درجات التقاضي في النظام القضائي الإداري .

(طعن ١٨ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

الطعن في حكم طلب وقف التنفيذ فيه والأمر بوقف تنفيذه بلجاء دائرة فحص الطعون — صدور حكم محكمة الموضوع بإلغاء القرار المحكوم بوقف تنفيذه أثناء نظر الطعن — لا يحول دون استمرار المحكمة العليا في الفصل فيه مادام لم ينقض ميعاد الطعن في الحكم الموضوعي ولم يتم دليل على تخليه — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

إذا كانت محكمة القضاء الإداري قد قضت في الموضوع بجلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، بالفناء القرار الصادر بتكليف المدعى بمفادرة البلاد هو وعائلته خلال مدة تنتهي في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ ، وكان هذا الحكم غير جائز تنفيذه قبل فوات ميعاد الطعن فيه وفقا لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة لنيجهورية العربية المتحدة . الا انه نظرا الى عدم انقضاء هذا الميعاد حتى الآن وعدم قيام دليل على رفع طعن من جانب الحكومة في هذا الحكم الموضوعي يمكن أن يترتب عليه وقف تنفيذه ولما كان الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ بالتطبيق للمادة ٢١ من القانون المشار اليه هو حكم واجب التنفيذ بنص المادة ١٥ منه الا اذا امرت دائرة فحص الطعون بإجبايع الآراء بغير ذلك — وقد امرت بوقف تنفيذه فعلا بجلسة ٢٦ من يونيو سنة ١٩٦٠. واحالت الطعن الى المحكمة العليا للنصل في موضوع طلب وقف التنفيذ . فانه تكون ثمة — والحالة هذه — مصلحة قائية في الفصل في موضوع هذا الطلب وموجب قانوني لذلك .

(طعن ٧٦٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٢/٢٤/١٩٦٠)

قائمة رقم (٤٩١)

المبدأ :

قيام الحكم على اسباب مفترقة من اصول تخالف الثابت بالأوراق —
الفلأه .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الحكم الطعون فيه قد وصف استئناف الحكومة الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارات المالية والتجارة والزراعة والتبوين بأنه طعن في قرار صادر من اللجنة القضائية ، ونسب الى هذا القرار انه استند الى قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ من أكتوبر

سنة ١٩٥٠. واول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، مع ان المحكمة لم تطبق سوى قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ ، وانتهى من هذا الى القضاء بالفاء قرار اللجنة القضائية الذى افترض وجوده ، مجاوزا بذلك الواقع فيها ذهب اليه ، اذ ان الطعن انما اتصب على حكم صادر من المحكمة الادارية لا على قرار من لجنة قضائية ، وهو حكم لم يشر قط الى اى من قرارات مجلس الوزراء التى ذكر الحكم المطعون فيه انه استند اليها — اذا كان الثابت هو ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد تلم على اسباب متزعة من اصول تخالف الثابت فى الأوراق مما يوجب الغاؤه .

(طعن ١٠٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩/١/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٤٩٢)

المبدأ :

لا يجوز ان يضطر الطاعن بطعنه .

ملخص الحكم :

بعد استعراض النصوص القانونية وبيان حالة الطعون ضده الوطنية انتهت المحكمة الى ان الحكم المطعون فيه قد استند عند اجرائه التسوية التى قام بها المدعى على محالة الدرجات التى كان يشغلها فى كادر الصال بتلك التى وردت فى كل من القانونين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ورقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وهذا النظر غير سليم ذلك انه فضلا عن ان المدعى قد سويت حالته بمقتضى احكام القوانين لرقام ٧ لسنة ١٩٦٦ ، ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ ، ٩٤ لسنة ١٩٥٢ ، ٤٣٢ لسنة ١٩٥٢ ، ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ ، ١٢٠ لسنة ١٩٥٦ واستحق بمقتضاها درجات معينة وكان يشغل — فرضا — هذه الدرجات فى تواريخ سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ فخرج بذلك عن نطاق كادر

العمال بحساباته من ثوى المؤهلات منذ تعيينه فى أول يونيه سنة ١٩٢٤ ،
فإن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ لم يكت لتسوية حالات العاملين وإنما بسب
فحسب كيفية نظلم من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى كانوا
فيها عند العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لدرجات هذا القانون الآخر .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم واذا قضى الحكم المطعون فيه بأحقية
المدعى فى منحه أول مربوط الدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ أو علاوة من علاواتها أيها أكبر اعتبارا من أول يوليو
سنة ١٩٦٦ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ورفض ما عدا ذلك
من طلبات وكان المدعى يستحق — حسبما سلف أيضا أيضا — الدرجة
المذكورة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ غير أنه لم يطعن فى هذا
الحكم بل اقتصر الطعن من جانب الجهة الادارية ومن المقرر قانونا أنه
لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه ومن ثم فإنه من ضوء هذا النظر يتعين
الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ٩٩٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)

قاعدة رقم (٤٩٢)

المبدأ :

الأصل أن الطاعن لا يضار بطعنه — لا يعتد الطعن الى ما قضى به الحكم
المطعون فيه قضاء نهائيا — عقد ادارى — اخلال بالتزام عقدي — التزام
المخل (عضو المحلة) بالتفقات والمرتبات التى تحلت بها الحكومة المصرية
والجهة الأجنبية بمقتبة المحلة .

ملخص الحكم :

اطراد قضاء هذه المحكمة على أن اخلال عضو البعثة أو المنحة
بالتزامه بالخفمة الواجبة المدة التى لوجبها القانون ككل للجنة التأسيسية
للمبعثات أن تطالبه بالمرتبات التى صرفت له فى المنحة وتشمل التفقات والمرتبات
التي تحلت بها الحكومة المصرية وأيضا المصروفات التى تتحمل به الجهة

الأجنبية مقدمة المنحة . أساس ذلك ان الحكم العام يسرى على عمومها ما لم يفيد نص ، وأن ما تقدمه الجهة الأجنبية مقدمة المنحة للمتنتع بها تقدمه في الأصل للخزانة العامة ثم يصرف منها الى المتنتع بالمنحة الدراسية ، وعلى ذلك يلتزم عضو المنحة الذي يقع منه الإخلال بالالتزام بالخدمة الواجبة المدة التي حددها القانون ، يلتزم بجميع المرتبات التي صرفت له في المنحة التي سواء ما كان منبعه الخزانة العامة مباشرة أو الجهة الأجنبية مقسمة المنحة التي تقدم هذه المرتبات الى الخزانة العامة ثم تصرف منها الى المتنتع بالمنحة الدراسية بطريق غير مباشر .

والأصل ان الطاعن لا يضر بطعنه ، ولذلك لا يمتد هذا الطعن الى ما قضى به الحكم المطعون فيه قضاء نهائيا ، بل يقتصر الطعن على الأسباب الواردة بتقرير الطعن ولا يمتد الطعن الى ما قضى به الحكم المطعون فيه قضاء نهائيا بعدم الطعن فيه من الجهة التي صدر الحكم لصالحها .

(طعن ١٠٤١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٢)

قاعدة رقم (٤٩٤)

المبدأ :

الطعن الذي ينام من أحد الخصوم أمام المحكمة الإدارية العليا يكون محكوماً بلصل مقرر هو الا يضر الطاعن بطعنه والا يفيد منه بحسب الأصل سواء ، عدم سريان هذا المبدأ على الطعن المقام من هيئة مفوضي الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا اذ انه يفتح الباب أمام المحكمة لتزج الحكم المطعون فيه ببيان القانون وزنا مناطه لاستظهار ما اذا كانت قد قامت به حكمة أو أكثر من الأحوال التي تعيه فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المازعة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كان ذلك وجه الصواب في مدى سلامة أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه لما حددها واقتصر عليها بتقرير الطعن الا انه (م — ٤٢ — ج ١٥)

لما كان هذا الطعن مقدما من هيئة مفوض الدولة فإنه يفتح الباب أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعون لديها . لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا منطله استظهار ما اذا كانت قد قامت به حيلة او اكثر من الأحوال انى تعييه فلففيه ثم تنزل حكم القانون فى المنازعة أم انه لم تقم به اية حالة من تلك الأحوال وكان صليبا فى قضائه فبقى عليه وقرض الطعن ، وذلك دون التقيد بأسلوبه التى سالتها الهيئة أما حيث يكون الطعن مقدما من أحد الخصوم فى الدعوى فإنه يكون محكوما بأصل مقرر هو الا يضر الطاعن بطعنه والا يفيد منه بحسب الاصل — سواء .

(طعن ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/٣/٢٢)

فى ذات المعنى الطعنان ٢٦١ و ٢٥٨ لسنة ٢٦ ق — بذات الجلسة .

ملصقة رقم (٤٩٥)

المبدأ :

خطا مادى فى مطلق الحكم — تصحيح الخطا طبقا للمادة ١٩١ مرافعات — تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب أحد الخصوم — عرض الأمر أمام المحكمة الإدارية العليا بمناسبة الطعن فى الحكم — تصحيح الخطا .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٩١ من قانون المرافعات على أن تتولى المحكمة تصحيح ما يقع فى حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية او حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها او بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة .

ومناد ذلك ان تصحيح الخطا المادى فى نسخة الحكم الأصلية تتولاه المحكمة التى أصدرت هذا الحكم أما من تلقاء نفسها او بناء على طلب أحد الخصوم . ولئن كان ذلك الا انه وقد عرض هذا الأمر على المحكمة

الإدارية العليا بمناسبة الطعن في الحكم واستقبلت المحكمة هذا الخطأ
المسادي قائمه لا مانع من أن تضمن حكمها الصادر في الطعن تصحيح ذلك
الخطأ المسادي وضوحا للأمر في نصليها الصحيح .

(طعن ٤٠٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (٤٩٦)

المبدأ :

حكم حاز قوة الأمر المقضى به — لا يجوز نظر طعن آخر عن نفس
الموضوع وبين نفس الخصوم .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت أن هناك طعنين برقمي ٥٢٠ و ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق
يتعلقان بحكمين صدر كل منهما في طعن على حده إلا أنها في الواقع
من الأمر يتناولان نزاعا واحدا أثبتت بشأنه بداءة دعوى واحدة هي الدعوى
رقم ٤٤٥ لسنة ٢٤ ق بخصوص الحقبة المدعى في تصرف بدل عدوى وصدر
فيها الحكم بجلسة ١٩ مارس سنة ١٩٧٩ . وقد أثبتت هيئة مفوضي الدولة
الطعنين رقمي ٥٢٠ و ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق ، وأصدرت دائرة فحص الطعون
بهذه المحكمة بجلسة ١٢ يناير سنة ١٩٨١ حكمها في الطعن رقم ٥٢٠
لسنة ٢٦ ق ويضفى بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا وهو حكم نهائي حاز
قوة الأمر المقضى به .

وتنص المادة ١١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون
الإثبات في المواد المدنية والتجارية على أن الأحكام التي حازت قوة الأمر
المقضى به تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض
هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع تام
بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا
وسببا وتنقض المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها .

ولما كان الحكم الصادر في الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٦ ق قد حاز قوة الأمر المقضى به وأصبح حجة بما فصل فيه وإن الإخصام في هذا الطعن هم بعينهم الإخصام في الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق كما اتخذ فيها موضوع النزاع وهو الحق المطالب به وسببه وهو الأساس القانوني الذي يبنى عليه الحق ، ومن ثم أصبح ممتنعا المجادلة في تلك الحجية إذ يعتبر ذلك الحكم عنوانا للحقيقة فيما قضى به ، وعلى هذا يغزو من غير الجائر قانونا نظر الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق لسلفه الفصل فيه وذلك عملا بالمادة ١٠١ سالفه الذكر .

(طعن ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٤٩٧)

المبدأ :

انتهاء الخصومة ما دام قد قضى من قبل بإلغاء القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

من حيث أن الطعن يقوم على ما ورد في تقرير الطعن وحاصله أنه توجد وظائف شاغرة للقانونيين فكان يتعين ترقية المدعى في أحدها .

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت في الطعون أرقام ١٣٣١ لسنة ٢٥ ق ، ١٧٨ لسنة ٢٦ ق ، ٩٢٤ لسنة ٢٦ ق ، بإلغاء القرارات الإدارية ٤٢٤ لسنة ١٩٧٦ ، ٢٤ لسنة ١٩٧٧ إلغاء كلياً .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٢ صدر قرار رئيس مجلس إدارة هيئة كهرباء مصر برقم ٢٣١ لسنة ١٩٨٢ وهو يقضى بإلغاء القرارات الإدارية رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٧٦ ورقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمناه من تعيين العاملين الواردة أسماؤهم في هذين القرارين وما يترتب عليهما من آثار وذلك تنفيذاً للأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا في الطعون أرقام ١٣٣١ لسنة ٢٥ ق ، ١٧٨ لسنة ٢٦ ق ، ٩٢٤ لسنة ٢٦ ق والتي تقضى بإلغاء القرارات المشار اليها إلغاء كلياً .

ومن حيث أن الطعن المائل هو طعن بالالغاء ينصب على القرارات السابقة المأخوذة من المحكمة الإدارية العليا الغاء كلياً كما أن الجهة الإدارية قامت بالغائها تنفيذا لهذه الأحكام .

ومن حيث أنه لذلك يتمين القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه ويانتهاء الخصومة .

(طعن ١٢٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)

تعليق :

لما كان لحكم الالغاء حجية مطلقة ، فهو يمتد به قبل الكافة ، فإن الحكم بالغاء القرار المطعون فيه في دعوى أخرى متى صار نهائياً حائزاً لقوة الشيء المقضى فيه يتمتع بحجية عينية وليست شخصية فيحتج به قبل من مثلوا في الدعوى ، بل وقبل من لم يكون منظرين في الدعوى أيضاً . ومن ثم فإن طلب الغاء القرار في المنازعة الماثلة بعد أن انتفى عنصر النزاع فيه يستوجب اعتبار الخصومة منتهية .

(طعن ٢٣١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

الفرع الثاني التماس إعادة النظر

قاعدة رقم (٤٩٨)

المبدأ :

المادة ٤١٧ من قانون المرافعات - الفسخ الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام - هو كل أعمال التليس والمفاجآت الكاذبة والعمل الاحتيالي الذي يعد اليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر في اعتقادها - مجرد انكار الخصم وجود مستند ما في حوزته أو عدم تقديمه - لا يعتبر في صحيح الرأي عملا احتيالياً يكون الفسخ - علم التماس بوجود هذه الأوراق تحت يد خصمه - عدم طلب الزامه بتقديمها وفقاً لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات - يجعل الطعن بالالتماس غير مقبول - مثال ذلك - عدم قبول التماس إعادة النظر إذا كان التماس ينسب إلى الإدارة حبس أوراق التحقيق في حين أنه لم يكن قد طلب الزام الإدارة بتقديمها .

ملخص الحكم :

إن الفسخ الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام هو كل أعمال التليس والمفاجآت الكاذبة وكذلك كل عمل احتيالي يعد اليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر بذلك في اعتقادها ، ومن المتفق عليه أن مجرد انكار الخصم وجود مستند ما في حوزته أو عدم تقديمه هذا المستند - لو صح أن انكاره أو عدم تقديمه كان مؤثراً في الحكم - لا يعد في صحيح الرأي عملاً احتيالياً يكون للفسخ الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام . وهذا واضح من أن المادة ٤١٧ من قانون المرافعات التي حددت أوجه الالتماس قد جعلت حصول التماس بعد صدور الحكم على أوراق تالطة في الدعوى كان خصمه قد حل دون تقديمها ، سبباً مستقلاً من الأسباب التي تجيز الالتماس وطبيعي أنها ما كانت لتتمس على هذه الحالة لو أن

حيلولة الخصم دون تقديم أوراق قاطعة في الدعوى كانت من قبيل الغش المنصوص عليه في الفقرة الأولى منها وفضلا عن ذلك فإن القانون قد رسم في المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات وما بعدها الإجراءات التي تتبع لإلزام خصم بتقديم ورقة تحت يده مما يقطع بأن عدم تقديم خصم لورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده لا يعتبر من قبيل الغش الذي تصحته المادة ٤١٧ مرافعات في فقرتها الأولى والذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام ، وذلك ببراءة أن الحكومة كما ظهر من الأوراق لم تكلف بتقديم أوراق تلك التحقيقات حتى يمكن القول بأنها امتنعت عن تقديمها أو حالت دون ذلك .

لما استناد المدعى في التماسه الى ان الوزارة حبست أوراق التحقيق بالجزاء الموقع عليه في حين ان هذه الأوراق لو قدمت لكان لها اثر في الدعوى ، والى ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات والتي تقضى بأنه « اذا حصل الملتبس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها » فمردود بأنه لا يمكن قبول التماس إعادة النظر في الحكم طبقا لهذا الوجهه يجب ان تكون الأوراق المحجوزة قاطعة في الدعوى بحيث أنها لو كانت قدمت للمحكمة قبل الفصل في الدعوى لتغير وجه الحكم فيها وأن يكون الخصم هو الذي حال دون تقديمها الى المحكمة ، وان يكون الملتبس جاهلا بوجود تلك الورقة تحت يد خصمه — لما اذا كان عالما بوجودها ولم يطلب الزامه بتقديمها وفقا لنص المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات فلا يقبل منه الطعن بالالتباس .

(طعن ٢٨٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٥)

قاعدة رقم (٤٩٩)

المبدأ :

الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا — عدم جواز الطعن فيها بالتماس إعادة النظر — أساس ذلك وقتره — عدم جواز قبول التماس والزام الملتبس المصروفات دون الغرامة .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٩ فقرة أولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة نصت على أنه يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر فى المواعيد والأحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ومفاد هذا النص — بمفهوم المخالفة — أنه لا يقبل الطعن فى الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا بطريق التماس إعادة النظر .

فاذا كان الحكم الملتبس فيه غير قابل للطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الالتماس والزام الملتبس بالمصروفات ولا وجه للحكم على الملتبس بالغرامة فى هذه الحالة .

(طعن ٨٩٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢)

قاعدة رقم (٥٠٠)

المبدأ :

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة — نص المادة ١٩ منه على جواز الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر — مفاد هذا النص عدم جواز الطعن بطريق التماس إعادة النظر فى الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

نصت لفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة على أنه « يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر ، فى المواعيد والأحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية » . ومفاد هذا النص ، بمفهوم المخالفة ، على النهج الذى جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، أنه لا يجوز قبول الطعن فى الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا بطريق التماس إعادة النظر .

(طعن ٥٧٦ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٥)

قاعدة رقم (٥٠١)

المبدأ :

الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا لا يجوز الطعن فيها بطريق التماس اعادة النظر — لا وجه للحكم على التماس بالغرامة اذا ما قضى بعدم قبول التماس .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٩ فقرة اولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مجلس الدولة كانت تنص على انه يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر فى المواعيد والاحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وقد اورد قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ذات الحكم ففص فى الفقرة الاولى من المادة ٥١ منه على انه يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التلخيصية بطريق التماس اعادة النظر وفاد كل من هذين النصين — بمفهوم المخالفة — ان الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا كانت وما زالت لا يجوز الطعن فيها بطريق التماس اعادة النظر ، ومن ثم ينمى القضاء بعدم جواز نظر التماس مع الزام التماس بمصروفاته ، ولا وجه للحكم على التماس بالغرامة ، لان الحكم بالغرامة لا يكون الا عند الحكم برفض التماس أو عدم قبوله فلذا قضت المحكمة بعدم جواز التماس دون التصدى لبحث موضوعه ، فلا يكون هناك ثمة وجه للحكم بالغرامة .

(طعن ١١٥٩ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٦)

قاعدة رقم (٥٠٢)

المبدأ :

احكام المحكمة الادارية العليا لا تقبل الطعن بطريق التماس اعادة النظر — الحكم بعدم جواز نظر التماس — لا وجه للحكم على التماس بالفراغة — الحكم بالفراغة لا يكون الا عند الحكم بعدم قبول التماس او رفضه .

ملخص الحكم :

يبين من استعراض التطور التشريعي للنصوص التي تنظم المحكمة الادارية العليا وتبين اختصاصاتها — ان المشرع قد اثنى هذه المحكمة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ليكون خاتمة المطاف فيها يعرض من افضية على القضاء الادارى وناطيها مهمة التعقيب النهائي على جميع الاحكام الصادرة من المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى ، واتساقا مع ذلك فقد نص في المادة ١٥ من ذلك القانون على انه لا يقبل الطعن في احكام هذه المحكمة بطريق التماس اعادة النظر ، وقد سكت القانونان التاليان لمجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الحالي عن ايراد نص مماثل لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وانما ورد فيهما النص على انه يجوز الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية وذلك في الفقرة الاولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ والفقرة الاولى من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المصوب به حاليا ، ومن ثم فانتهى لما كانت المحكمة الادارية العليا لم تتبدل منزلتها في هذين القانونين عما كانت عليه في القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه اذ ما برحت على راس القضاء الادارى ونهاية المطاف فيه ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة في ظل القانونين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ان احكام المحكمة الادارية العليا كانت وما زالت لا تقبل الطعن بطريق التماس اعادة النظر وذلك

بمفهوم المخالفة لنص الفقرة الاولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الاولى من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر الالتماس مع الزام الملتبس المصروفات طبقا للمادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - ولا وجه للحكم على الملتبس بالغرامة لان الحكم بالغرامة لا يكون الا عند الحكم بعدم قبول الالتماس او برفضه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، فاذا قضت المحكمة بعدم جواز الالتماس دون التصدي لبحث موضوعه فلا يكون ثمة وجه للحكم بالغرامة .

(طعن ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)

قاعدة رقم (٥٠٢)

المبدأ :

التماس اعادة النظر - خضوع الطعن في الاحكام لقانوني المرافعات المدنية والتجارية او الاجراءات الجنائية بحسب الاحوال - خضوع الطعن بطريق التماس اعادة النظر في الاحكام التي تصدر من المحاكم التأديبية في الدعاوى التأديبية ابتداء لقانون الاجراءات الجنائية بوصف ان هذه الاحكام تصدر بتوقيع عقوبة من العقوبات التأديبية - خضوع الطعن بطريق التماس اعادة النظر في الاحكام التي تصدر في دعاوى إلغاء القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية او في الطعون غير المباشرة المتعلقة بهذه القرارات لاحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية باعتبار ان هذه الاحكام تنتمي بحسب الاصل ، وبحسب طبيعة المنازعة الصادرة فيها الحكم الى قضاء الإلغاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على انه « يجوز الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحكم الادارية والمحكم التأديبية بطريق التماس

اعادة النظر فى المواعيد والاحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الاحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة امام هذه المحاكم . ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم الا اذا ابرت المحكمة بغير ذلك واذا حكم بعدم قبول الطعن أو برئضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تجاوز ثلاثين جنيتها فضلا عن التعويض ان كان له وجه .

ومن حيث ان ولاية المحاكم التأديبية كانت قبل العمل بأحكام مابون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تتناول فقط الدعاوى التأديبية ابتداءً ، لها الطعون التى توجه الى القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية فقد كانت تختص بنظرها محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية بحسب الاحوال ، ويصدور قانون مجلس الدولة المشار اليه ، أصبحت المحاكم التأديبية فرع من القسم القضائى بمجلس الدولة وولايتها تتناول الدعاوى التأديبية ابتداءً التى تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبى ، كما تتناول الطعن فى أى جزاء تأديبى صادر من السلطات الرئاسية على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة المشار اليه ، وهى الطعون المباشرة ، وكذلك طلبات التعويض عن الاضرار المترتبة على الجزاء التأديبى والطلبات الاخرى المتعلقة بالغاء الجزاء بوصفها طعون غير مباشرة . ولازم ذلك ان الطعن بطريق التماس اعادة النظر فى الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية فى الدعاوى التأديبية ابتداءً يخضع لاحكام قانون الإجراءات الجنائية بوصف ان هذه الاحكام تصدر بتوقيع عقوبة من العقوبات التأديبية ، لها الطعن بطريق التماس اعادة النظر فى احكام هذه المحاكم التى تصدر فى دعاوى الغاء القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية أو فى الطعون غير المباشرة المتعلقة بهذه القرارات ، فانه يخضع لاحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية باعتبار ان هذه الاحكام تنتمى بحسب الاصل وبحسب طبيعة المنازعة الصادر فيها الحكم ، الى قضاء الالغاء ، وشأنها فى ذلك شأن الاحكام التى تصدر من محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية بالغاء القرارات الادارية النهائية والتعويض عنها .

ومن حيث ان الغائب من الأوراق أن طعن المدعى بالتماس اعادة

انظر كان عن الحكم الصادر برفض الدعوى التى اتقياها امام ذات المحكمة لالقاء قرار السلطة الرئاسية بفصله ، فمن ثم يخضع هذا الالتباس لاحكام قانون المرافعات المعنية والتجارية الذى حدد حصرا فى المادة ٢٤١ منه الاحوال التى يجوز فيها الطعن بطريق التماس اعادة النظر ومن بينها « اذا وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير فى الحكم » .

(طعن ٤٤٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٥٠٤)

المبدأ :

الغش الذى يجيز قبول التماس اعادة النظر بالمعنى المقصود من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات يشترط فيه ان يتم بعمل احتيالى يقوم به الملتمس ضده ينطوى على تدليس يعمد اليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر فى عقيدتها فتحكم بناء على هذا التصور لصالح من ارتكب الغش ضد خصمه الذى كان يجهل ان هناك غشا وكان يستحيل عليه كشفه او حذوه - لا وجه للالتباس اذا كان الملتمس قد اطلع على اعمال خصمه ولم يناقشها او كان فى وسعه تبين غشه وسكت عنه ولم يكشف عن حقيقته للمحكمة او كان فى مركز يسمح له بمراقبة تصرفاته ولم يبين دفاعه فى المسائل التى يتظلم منها - اساس ذلك - تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الغش الذى يجيز قبول التماس اعادة النظر بالمعنى المقصود من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات ، يشترط فيه ان يتم بعمل احتيالى يقوم به الملتمس ضده ، وينطوى على تدليس يعمد اليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر فى عقيدتها فتحكم بناء على هذا التصور لصالح من ارتكب الغش ضد خصمه الذى كان يجهل ان هناك غشا ، وكان يستحيل عليه كشفه او حذوه ، ومن ثم فان الغش الذى يعمد به كسبب من اسباب الالتباس هو الذى يكون خلفيا على الملتمس اثناء سير الدعوى وغير معروف له ، فاذا كان مطلعا على اعمال خصمه ولم يناقشها او كان فى وسعه تبين

غشه وسكت عنه ولم يكشف عن حقيقته للمحكمة ، او كان فى مركز يسمح له بمزاينة تصرفاته ولم يبين أوجه دفاعه فى المسائل التى يتظلم فيها ، فانه لا وجه للإلتباس .

ومن حيث أنه انكشف للمحكمة من أوراق الدعوى رقم ١١٥ لسنة ٧ — المطعون فى الحكم الصادر منها بالإلتباس اعادة النظر — ان الشركة المدعى عليها اجابت عليها بأن لودعت حافظة بمستندات انطوت على صورة قرار غسل المدعى ، ومحضر اجتماع اللجنة الثلاثية المؤرخ فى ١٨ من يناير سنة ٧٢ التى نظرت طلب انتهاء خدمة المدعى ، وملف خدمته ، والتحقق الادارى الذى اجرى فى شأن الواقعة التى اسندت الى المدعى برفقا به مذكرة ذلك التحقيق ، وكان ذلك بجلسة ٥ من مارس ١٩٧٢ التى حضر فيها محامى المدعى ، ومفاد ما تقدم ان دفاع الشركة واساتيدها كانت مبسطة لدى المحكمة فى غير استخفاء او تضليل وكانت المحكمة على علم تام — من واقع تلك المستندات — بعدم التجاء الشركة الى النيابة العامة ولم تدع الشركة خلاف ذلك ، واكتفت المحكمة فى تكوين عقيدتها بها نظره التحقيق الادارى فى هذا الصدد ، فمن ثم تنهال اساتيد المدعى عن حصول غش من الشركة تثر به الحكم يسوغ التماس اعادة النظر . ولا وجه لما يثيره المدعى فى التماس اعادة النظر من اساتيد مؤداها ان الشركة المدعى عليها اغتصبت سلطة النيابة العامة فاسندت اليه التزوير . كما انها لم تبرز اساتيدها فى ثبوت الواقعة مع جهله القراءة والكتابة او ان التحقيق شلبه نقص لأن كل هذه الاساتيد لا تعدو أن تكون تعييا للحكم الملتمس فيه قوامه عدم صحة ما انتهت اليه المحكمة من رفض دعواه ، ولئن جاز أن تكون سببا من اسباب الطعن فى الحكم امام المحكمة الادارية العليا فاتها لا تشكل حالة من احوال التماس اعادة النظر طبقا للمادة ٢٤١ من قانون المرافعات ، كذلك فان قول المدعى ان من مثله فى الدعوى لم يناقش دفاع الشركة او يرد عليه فان ذلك يتصل بعلاقة المدعى بمحاميه ولا يعد غشا فى حكم المادة ٢٤١ مرافعات .

ومن حيث انه متى كان ذلك ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب وقضى بعدم قبول الإلتباس ، فانه يكون مقفلا والقانون ،

كما ان ما انتهى اليه الحكم المشار اليه من تفريم المدعى ثلاثة جنيهاً يتفق مع ما نصت عليه المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة التي اجازت عند الحكم بعدم قبول الالتماس او رفضه الحكم على الطاعن بغرامة لا تجلور ثلاثين جنيهاً ، ومن ثم يكون الطعن عليه على غير أساس سليم من القانون يتعين رفضه .

(طعن ٤٤٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٦)

قاعدة رقم (٥٠٥)

المبدأ :

المشرع حدد في المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الاحكام التي يجوز الطعن فيها بطريق اعادة النظر تعدادا على سبيل الحصر - كافة الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والتدبسية بجوز الطعن فيها بالتماس اعادة النظر - لا يجوز الاستناد الى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تقضي بان احكام المحاكم التدبسية نهائية ويطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا - لاساس ذلك : امتناع الطعن في الاحكام الصادرة من المحاكم التدبسية بالتماس اعادة النظر قبل الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا مؤداة امتناع الطعن في هذه الاحكام بطريق التماس اعادة النظر بصفة مطلقة .

ملخص الحكم :

انه باستقراء القوانين المتعلقة الصادرة بتنظيم مجلس الدولة يبين ان المشرع حرص على النص على جواز الطعن في الاحكام الصادرة من مجلس الدولة بطريق التماس اعادة النظر .

وكان هذا الطعن هو طريق الطعن الوحيد الذي اتاحه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ لذوى الشأن اذ نصت المادة الثامنة منه على انه « لا يقبل الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى الا بطريق التماس اعادة النظر في الاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات في المواد

المدنية والتجارية » وبذات الحكم نصت المادة التاسعة من القانون ٩ لسنة ١٩٤٩ .

ويصدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذى انشأ لأول مرة المحكمة الادارية العليا ونظم طريق الطعن امامها فى الاحكام الصادره من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية ، حرمين المشرع على النص على جواز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية عن طريق التماس اعادة النظر فنص فى المادة ١٦ منه على انه « يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر » وبذات الحكم جرى نص المادة ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، كما ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة جرى نص المادة ٥١ منه فى فقرتها الاولى بالآتى : « يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر فى المواعيد والاحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية او قانون الاجراءات الجنائية حسب الاحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة امام هذه المحاكم » .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان المشرع حدد فى المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليها الاحكام التى يجوز الطعن فيها بطريق اعادة النظر تعدادا على سبيل الحصر ولم ينص على الاحالة فى بيان تلك الاحكام الى قانون المرافعات او قانون الاجراءات الجنائية اللذان ينصان على انه يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة بصفة انتهائية (مادة ٢٤١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية مادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية) .

ومن حيث ان مقتضى ذلك ان كافة الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم التأديبية والمحاكم الادارية يجوز الطعن فيها بالتماس اعادة النظر ، ومن ثم لا حجة فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من انه لا يجوز التماس اعادة النظر فى الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية استنادا الى انها لا تصدر بصفة انتهائية وكان يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية

الطليا ، ذلك ان المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ صريحة في جواز الطعن في هذه الاحكام بطريق التماس اعادة النظر دون اشتراط أن تتصف بالنهائية حتى يجرى عليها هذا الوجه من أوجه الطعن بطريق التماس اعادة النظر فضلا عن أن احكام هذه المحكم هي احكام نهائية طبقا لنص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة والتي تنص على أن « احكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن بها أمام المحكمة الادارية الطليا في الاحوال المبينة في هذا القانون » .. كما أن القول بامتناع الطعن في الاحكام الصادرة من المحكم التأديبية بالتماس اعادة النظر قبل الطعن فيها أمام المحكمة الادارية الطليا يؤديه امتناع الطعن في هذه الاحكام بصحة مطلقة ، ذلك ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يجوز الطعن على الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية الطليا بطريق التماس اعادة النظر ، ومن ثم تكون المحكمة قد اهدرت صريح نص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة المشار اليها .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز التماس اعادة النظر في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية في الدعوى رقم ٦٢ لسنة ١٨ القضائية ، وذلك على خلاف نص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة ومن ثم يكون الحكم المشار اليه قد صدر مخالف للقانون متعين الالفاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لموضوع التماس ، ومن ثم يتعين اعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التربية والتعليم للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

(طعن ٨٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٥٠٦)

المبدأ :

الطعن أمام المحكمة الادارية الطليا — تأسيسه على أن الحكم المطعون فيه قضى بما لم يطلبه الخصم وهي إحدى حالات التماس اعادة النظر — جوازه .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه ، اذ قضى بما لم يطلبه صاحب الشأن ، انما اقام قضاءه بذلك على قاعدة قانونية خاطئة مما يجيز الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا طبقا لوضع المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة ، استنادا الى خطئه في تطبيق القاعدة المشار اليها . هذا الى ان المراكز القانونية في مجال القانون العام انما تستمد من قواعد تنظيمية مردها الى القوانين واللوائح التي يتمين على القاضي الاداري انزال حكمها على الوجه الصحيح في المنازعة المطروحة عليه ، ومن ثم يتمين رفض الدفع المؤسس على القول بئز الحكم المطعون فيه وقد قضى للمدعى بكثرة مما طلبه ، فما كان يجوز الطعن فيه الا بطريق التماس اعادة النظر بالتطبيق للمادة ٤١٧ من قانون المراممات المدنية والتجارية التي احدثت اليها المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ،

(طعن ١٦٩٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٥٧)

الفرع التاسع

دعوى البطلان الأصلية

قاعدة رقم (٥٠٧)

المبدأ :

عدم جواز الطعن في الأحكام بطريق البطلان الأصلي — ورود عدة استثناءات على هذه القاعدة منها الأحكام التي تصدر ضد شخص بدون اعلانه لحضور الجلسة المحددة لنظر الدعوى اعلانا صحيحا .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان لا يجوز أن يطعن في الأحكام بطريق البطلان الأصلي وانه اذا كان الحكم باطلا وانقضت مواعيد الطعن فيه أو استئنفت اعتبر صحيحا من كل الوجوه ولا يجوز بأي حال من الأحوال التمسك بأي وجه من أوجه بطلانه طبقا للقاعدة الا ان هذه القاعدة تخضع لعدة استثناءات وهي :

١ — الأحكام التي تصدر من فرد أو من افراد عاديين ليس لهم ولاية القضاء .

٢ — الأحكام الصادرة من محكمة لا وظيفة لها أو على خلاف التواعد الأساسية الموضوعة للنظام القضائي .

٣ — القرارات القضائية التي لا تفصل في منازعة ما ولو اتخذت شكل الأحكام كالحكم الصادر بمرسو المزداد .

٤ — الأحكام التي تصدر في الدعوى في مواجهة شخص بدون اعلانه للجلسة المحددة لنظر الدعوى اعلانا صحيحا أو ضد شخص متوفى ، ففي هذا الحال واشباهها يكون الحكم باطلا لبنيته على إجراءات باطللة .

(طعن ٧٧٠ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٢/١٨)

قاعدة رقم (٥٠٨)

المبدأ :

دعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة منها — اختصاص هذه المحكمة بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما شلبه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة تختص بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما شلبه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية .

(طعن ١٥٠٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢١)

قاعدة رقم (٥٠٩)

المبدأ :

دعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم وتمثل إهدار للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته .

ملخص الحكم :

إذا أجاز استثناء الطعن بدعوى بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية فان هذا الاستثناء — في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ — يجب ان يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم وتمثل إهداراً للعدالة ينفد فيها الحكم وظيفته .

(طعن ١٥٠٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢١)

قاعدة رقم (٥١٠)

المبدأ ٥ :

انقضاء مواعيد الطعن في الحكم الباطل اعتبار الحكم بمنجى من الإلغاء — عدم جواز الطعن في الأحكام بطريق دعوى البطلان الأصلية — نص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أن يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ويكون بمعد الحضور ثمانية ايام على الأقل — عدم مراعاة هذا الميعاد وإن كان يؤدي الى عيب شكلي في الاجراءات يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا الا أن سبيل التمسك ببطلانه هو الطعن عليه بطريق الطعن المقرر قانونا لا رفع دعوى مبتدأة بالبطلان — اساس ذلك : ان هذه الوسيلة الاستثنائية يجب ان يقف عند حد الحالات التي تنطوي على عيب جسيم يهدد اهدار العدالة يفقد فيها الحكم وظيفته كحكم بتعداته احد لركانه الاساسية وهذا الامر غير التحقق في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن تحديد وسيلة التمسك بهذا البطلان فمن الجدير بالذكر انه وان كان من المقرر فقها وقضاء انه لا بطلان في الحكم سواء بدعوى مبتدأة او بطريق الدفع في دعوى قائمة الا ان هذا يقتصر الى الحكم الذي وان كان يعتوره البطلان الا انه موجود ومنتج لكل اثارة ما لم يقض ببطلانه باحدى الطرق المقررة لذلك قانونا — اما الحكم المردود وهو الذي تجرد من الركان الاساسية للحكم والتي حاصلها ان يصدر من محكمة تتبع جهة قضائية وان يصدر بمالها من سلطة قضائية ، أى في خصومة وان يكون مكتوبا ، فهذا الحكم يعتبر غير موجود وغير منتج لاي اثر قانوني ولا يلزم الطعن فيه للتمسك بانعدامه وانما يكفى انكاره عند التمسك بها اشتمل عليه من قضاء، كما يجوز الطعن فيه بالبطلان بدعوى اصلية او بدفع في دعوى قائمة .

ومن حيث انه على هدى ذلك واذا كان النابت من الاوراق ان الدعوى الفرعية وان كانت الجهة الادارية لم تتبع في شأن اقامتها الطريق القانوني

السليم الا ان الجلى فى الامر ان الطاعن ووكيله علما بها من المذكرة التى تسلم صورتها الوكيل امام مفوض الدولة بجلسة التحضير المنعقدة فى ١٦ من مايو سنة ١٩٦٧ وقام بالرد عليها مما يغدو من المتعذر معه اعتبار الحكم الصادر فيها منعدما فاقدا طبيعته كحكم بل يعتبر — فى الحقيقة — قد شباه ونجه من اوجه البطلان مما يجوز معه الطعن فيه امام هذه المحكمة تطبيقا للمادة ٢/١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر التى تقضى بجواز الطعن امام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى « اذ وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم » . وعلى ذلك واذا كان الثابت ايضا ان الطاعن قد علم فى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ بهذا الحكم عند اعلانه بقائمة الرسوم الصادرة فى شأنه ، وقد استغرق امامه طريق الطعن لفوات مواعيده المقررة ومن ثم فلا يجوز له بعد ذلك رفع دعوى بطلان اصلية لان الحكم اصبح بمنجى من الالغاء .

ومن حيث انه فيما يتعلق بما اثاره الطاعن بشأن عدم اخطاره باى من جلستى المرافعة فى الدعوى رقم ١٨٤ لسنة ٢١ القضائية الى ان صدر الحكم فيها بجلسة ٢٧ من ابريل سنة ١٩٦٩ فالثابت من الاطلاع على دفتر صادر محكمة القضاء الادارى (الارشيف) فى الفترة من ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ حتى ٢٨ من ديسمبر ٦٨ ان سكرتارية محكمة القضاء الادارى ارسلت الى وكيل الطاعن (الاستاذ المعلى) اخطارا فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ برقم ٢١٧٣ لابلغته بتاريخ جلسة الاول من ديسمبر سنة ١٩٦٨ (وهى تاريخ اول جلسة فى المرافعة) وانه وان كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه تقضى بان يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى نوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية ايام على الاقل ، وكان الواضح ان الاخطار تم لاقل من ثمانية ايام ، الا انه يلاحظ ان عدم مراعاة هذه المدة وان كان يؤدى — انى وتوخ عيب شكلى فى الاجراءات يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا الا ان سبيل التمسك ببطلانه هو الطعن عليه بطرق الطعن المقررة فانونا لا رفع دعوى مبتدأة بالبطلان اذ ان ولوج هذه الوسيلة الاستثنائية يجب ان يقف عند حد الحالات التى تنطوى على

عيب جسيم يمثل اهدارا للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته كحكم بفقدانه احد اركانته الاساسية على ما تقدم بيانه وهو الامر غير المتحقق .

ومن حيث انه تاسيسا على كل ما سلف واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨٤ لسنة ٢١ القضائية بطريق دعوى البطلان الاصلية فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم برفض الطعن والزام الطاعن المصروفات .

(طعن ٥٢٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٧)

قاعدة رقم (٥١١)

المبدأ :

لا يجوز الطعن في احكام المحكمة الادارية العليا الا اذا انتضت عنها صفة الاحكام القضائية بان يصدر عن مستشار قام به سبب من اسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى او ان يقرن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الاصلية — توافر سبب من اسباب عدم الصلاحية في احد اعضاء المحكمة الذين لم يشتركوا في اصدار الحكم او المداولة فيه ، وكذا في مفوض الدولة لدى المحكمة لا يؤدي الى بطلان الحكم نظرا لان عدم الصلاحية شخصية لا تجاوز شخص القاضي الذي تقوم به ولا يتاثر بها من يجلسون معه في الدائرة التي يزيد عدد اعضائها على التصاب الذي تصدر به احكام المحكمة ، كذلك فان الغرض لا يشترك في الفصل في الدعوى ولا يقضي بشيء فيها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قانون المرافعات المدنية والتجارية قضى ان يكون التقاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده احد الخصوم اذا كان له مصلحة في الدعوى القائمة (المادة ١٤٦) ويقع باطلا عمل التقاضي لو تضاده في تلك الحال ولو تم باتفاق الخصوم واذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم ان يطلب منها الفاء الحكم واعادة نظر الطعن امام دائرة اخرى (المادة ١٤٧) ويبين القانون

فى المادة ١٤٨ الأسباب التى تجيز طلب رد القاضى وفرضت المادة ١٥١ تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع الا سقط الحق فيه ونصت المادة ١٦٣ على أن تتبع القواعد والاجراءات المتقدمة عند رد عضو النيابة اذا كانت طرفا منضا لسبب من الأسباب المنصوص عليها فى المادتين ١٤٦ و ١٤٨ وقد جرى قضاء هذه المحكمة على تطبيق اصول تلك الأحكام من قانون المرافعات على ما تصدره محكمة القضاء الإدارى لتعلقها بأسس النظم القضائى وما تقتضيه من اطمئنان الخصوم الى حيده القاضى ومن نأى به عن مظنة الشبهة وزاد هذا القضاء فى الاحتياط فسوى بين أعضاء تلك المحاكم الذين يقضون فى الدعوى ومفوض الدولة الذى يقوم بتنحيزها وإبداء الراى القانونى فيها وقضى ببطلان الحكم اذ قام بالمفوض سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل فى الدعوى التى صدر فيها .

ومن حيث أن احكام المحكمة الادارية العليا تصدر عن أعلى محكمة طعن فى القضاء الإدارى فلا يجوز أن يعقب عليها ولا أن يقبل طعن فيها الا ان انتفى عنها صفة الأحكام القضائية بذن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل فى الدعوى او ان يقترب الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية واذ كانت أسباب عدم الصلاحية شخصية لا تجاوز شخص القاضى الذى تقوم به ولا يتأثر بها من يجلسون معه فى الدائرة التى يزيد عدد أعضائها على النصاب الذى تصدر به أحكامها كما لا يؤثر سبب عدم الصلاحية الذى يقوم بمفوض الدولة لدى المحكمة الادارية العليا فيما تصدره من احكام واذ يبين من الإطلاع على أوراق الحكم ان السيد لم يشارك بشئ فى نظر الطعنين ولا فى إصدار الحكم فيها ولا المداولة فيه كما لم يثبت اشتراك السيد المستشار فى الحكم وهو لم يشترك فى تقدير عملية الطاعن وما ساقه المدعى من دلائل لا تفيد فى اثبات شئ من هذا الاشتراك . وهى تتفق وما يجرى عليه العمل فى توزيع القضايا بين أعضاء الدائرة من السادة المستشارين فلا يكون ثمة أحد ممن أصدروا الحكم المطعون فيه قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل فى الطعنين المشار اليهما ولا يلحق بالحكم البطلان مما قام من عدم الصلاحية بالمفوض الذى

أعد التقريرين بالرأى القانونى فى الطعنين ولا مما تام من ذلك بالمفوض الذى حضر جلسات المحكمة عند الفصل فيها ذلك ان احدا من المفوضين لا يقوم بهذا الفصل ولا يقضى بشئ منه واذا كان ما أخذه الطاعن على قضاء الحكم قد اقتصر على اجتهد ذلك القضاء فى تاويل القانون وتطبيقه وليس فى عدم رد الحكم على بعض من وجوه دفاع الطاعن غير الجوهرية ما يعتبر عيبا جسيما يصم الحكم بالبطلان الاصلى ولا يكون ما يجيز التعرض للحكم المطعون فيه ويكون الطعن لا سند له من القانون ويتعين رفضه .

(طعن ٥٩٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧)

قاعدة رقم (٥١٢)

المبدأ :

لا يجوز الطعن فى أحكام المحكمة الادارية العليا باى طريق من طرق الطعن الا اذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بان يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من اسباب عدم الصلاحية للفصل فى الدعوى أو ان يقرن الحكم بعيب جسيم يهمل اهدارا للعدالة يفقد الحكم وظيفته وتقوم على اساسه دعوى البطلان الاصلية - الطعن فى حكم المحكمة الادارية العليا بدعوى البطلان الاصلية لاشتراك اعضاء دائرة فحص الطعون فى نظر الطعن امام الدائرة الخامسة بالمحكمة الادارية العليا - الحكم بعدم جواز قبول الدعوى - المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - القرار الذى تصدره دائرة فحص الطعون باحالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا لا ينه النزاع بل ينقله تلقائيا برمته من الدائرة الثلاثية الى الدائرة الخامسة لتواصل نظر المنازعة التى بدأت مرحلتها الاولى امام الدائرة الثلاثية - اجراءات نظر المنازعة فى مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة فى درجة واحدة من درجات التقاضى - الاثر المترتبة على ذلك : القرار الصادر من دائرة فحص الطعون باحالة الطعن الى الدائرة الموضوعية الخامسة لا يمنع من اشتراك فى اصداره من المستشارين من الاشتراك فى تشكيل الدائرة الخامسة بالمحكمة الادارية العليا - عبارة من اشتراك من اعضاء دائرة فحص الطعون فى اصدار قرار الاحالة تشمل كل اعضاء هذه الدائرة بما فيها رئيسها .

ملخص الحكم :

انه يجدر التفويه بادىء ذى بدء الى انه لا يجوز الطعن فى احكام المحكمة الادارية العليا باى طريق من طرق الطعن الا اذا انتقت عنها صفة الاحكام القضائية بان يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من اسباب عدم الصلاحية للفصل فى الدعوى او ان يقتزن الحكم بعيب جسيم يمثل اهدار للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته وتقوم به دعوى البطلان الاصلية . ومن حيث ان المادة ٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على انه يكون مقر المحكمة الادارية العليا فى القاهرة ويراسها رئيس المجلس وتصدر احكامها من دوائر من خمسة مستشارين وتكون بها دائرة او اكثر لفحص الطعون وتشكل من ثلاثة مستشارين وتنص المادة ٤٤ من ذات القانون على ان ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم الطعون فيه ويقدم الطعن من نوى الشأن بقرار يودع قلم كتاب المحكمة وتنص المادة ٤٦ منه على ان تنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع ايضاات مفوض الدولة اذا رأت دائرة فحص الطعون ان الطعن جدير بالعرض على المحكمة الادارية العليا اما لان الطعن مرجح القبول او لان الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدا قانونى لم يسبق للمحكمة تقريره اصدرت قرارا باحالته اليها اما اذا رأت بلجاء الآراء انه غير مقبول شكلا او باطلا او غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه وتنص المادة ٤٧ من القانون المشار اليه على ان تسرى القواعد المقررة لنظر الطعن امام المحكمة الادارية العليا على الطعن امام دائرة فحص الطعون ويجوز ان يكون من بين اعضاء المحكمة الادارية العليا من اشترك من اعضاء فحص الطعون فى اصدار قرار الاحالة .

وبن حيث انه يبين من جماع هذه النصوص ان المنازعة المطروحة امام المحكمة الادارية العليا تبدأ بطعن يقدم من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتابها وتنتهى بحكم يصدر من هذه المحكمة اما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكمة الادارية العليا واما من احدى دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها وسواء صدر الحكم من هذه الدائرة او من تلك فانه فى كل من الحالتين يعتبر

حكما صادرا من المحكمة الإدارية العليا فلذا رأت دائرة فحص الطعون باجتماع الآراء ان الطعن غير مقبول شكلا لو انه باطل او غير جدير بالعرض حكمت برفضه وتعتبر حكما في هذه الحالة منهيًا للمنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا أما اذا رأت ان الطعن مرجح القبول او ان الفصل فيه يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره فانها تصدر قرارا بحالته الى المحكمة الإدارية العليا وقرارها في هذه الحالة لا ينهى النزاع بل ينقله تلقائيا برمته الى دائرة المحكمة الإدارية العليا المشكلة من خمسة من مستشاريها لتواصل نظر المنازعة التي بدأت مرحلتها الأولى أمام دائرة فحص الطعون ثم انتقلت بعد ذلك الى الدائرة الخامسة لتستمر في نظرها الى أن تنتهى بحكم يصدر فيها ، وإذا كانت المنازعة لا تنتهى بالقرار الصادر من دائرة فحص الطعون بالاحالة بل تستمر أمام الدائرة الأخرى التي احيلت اليها فان اجراءات نظر المنازعة في مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة في درجة واحدة من درجات التقاضي .

ومن حيث انه متى كان الأمر كذلك فان القرار الصادر من دائرة فحص الطعون باحالة الطعن الى المحكمة الإدارية العليا لا يمنع من اشتراك في اصداره من المستشارين من الاشتراك في تشكيل دائرة المحكمة الإدارية العليا التي تصدر الحكم فيه وهذا ما نص عليه المشرع صراحة في الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون مجلس الدولة سالفة الذكر التي اجازت ان يكون من بين اعضاء المحكمة الإدارية العليا من اشترك من اعضاء دائرة فحص الطعون في اصدار قرار الاحالة واذا كانت القاعدة في تفسير النصوص القانونية ان المطلق يؤخذ على اطلاقه ما لم يوجد ما يقيدده لذلك فان عبارة من اشترك في اعضاء دائرة فحص الطعون باعتبارها قد جاءت عامة ومطلقة فانها تشمل كل اعضاء هذه الدائرة بما فيهم رئيسها الذي هو في الاصل أقدم عضو فيها استندت اليه رئاستها وعلى ذلك فلا وجه لما يثيره المدعى من قصر هذا الحكم على حالة بعض اعضاء دائرة فحص الطعون دون غالبيتهم او على الاعضاء فقط دون الرئيس فهو ما لا يؤدي اليه سياق النص ولا تبينه عقلة ولا قواعد التفسير وبالتالي يكون الطعن فيه بدعوى البطلان غير جائز القبول .

الفرع العاشر
الطعن في الأحكام
(دائرة فحص الطعون)

قاعدة رقم (٥١٣)

المبدأ :

التمس اعادة النظر - دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية - يترتب على ذلك اختصاصها بالنظر في الطعن في حكمها بالتمس اعادة النظر - لا تختص المحكمة الادارية العليا بنظر هذا الطعن .

ملخص الحكم :

ان دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الادارية العليا وتشكل على نحو يفاير تشكيلها وتصدر احكامها على استقلال طبقا لقواعد نص عليها القانون وهي بهذه المثابة محكمة ذات كيان بذاته ومن ثم تكون دائرة فحص الطعون هذه وقد أصدرت حكمها في الطعنين رقمي ١٣٥٩ لسنة ١٠ القضائية و ١٥٩٦ لسنة ١٠ القضائية المرفوع عنهما هي المختصة بنظر الالتماس المرفوع عنهما ، وهو ما يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحالتها الى دائرة فحص الطعون المختصة .

(طعن ٦٣٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٧)

قاعدة رقم (٥١٤)

المبدأ :

لم ياذن المشرع بالطعن في الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون
بذى طريق في طرق الطعن .

ملخص الحكم :

انه طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع ايضاحات مفوضى الدولة وذوى الشأن ان رأى رئيس الدائرة وجها لذلك
« وتبين المحكمة فى المحضر بايجاز وجهة النظر اذا كان الحكم صادرا بالرفض ولا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن » ..

ومفاد هذا النص ان المشرع لم يأذن بالطعن فى الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون بأى طريق من طرق الطعن بحيث يتعذر التمسك بكل لوجه البطلان التى تعيب الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او المحاكم الادارية او المحاكم التأديبية التى تجيز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا .

(طعن ١٥٠٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٠)

الفرع الحادى عشر

مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٥١٥)

المبدأ :

قبول الحكم المانع من الطعن فيه — الاهلية اللازمة لتلك هي
اهلية التصرف .

ملخص الحكم :

ان الرضاء بالحكم مؤداه النزول عن الطعن فيه ، وقد يؤدى ذلك
الى النزول عن حقوق ثابتة . أو حقوق مدعى بها (احتمالية) ، ومن ثم
فان الاهلية اللازمة فبين يقبل الحكم هي اهلية التصرف فى الحق ذاته
بموضوع المنازعة .

(طعن ٩٣١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٤)

قاعدة رقم (٥١٦)

المبدأ :

صدور الحكم من المحكمة العليا — صدور حكم آخر مخالف من المحكمة
الأدنى فى ذات النزاع — وجوب تنفيذ حكم المحكمة العليا وحده ، ولو لم
يثر امامها صدور الحكم الآخر .

ملخص الحكم :

ان حكم المحكمة العليا يجب ان يطو على حكم المحكمة الأدنى ، ما دام
كلاهما قد صدر فى عين موضوع النزاع ، حتى ولو لم يثر امام المحكمة
العليا صدور مثل هذا الحكم ، بل يجب ان ينفذ حكم المحكمة العليا وحده .

(طعن ١٢٧١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٥١٧)

المبدأ :

كفالة — الطمن أمام المحكمة الإدارية العليا — المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ — تنظيمها لحوال الطمن أمام المحكمة الإدارية العليا — نصها على وجوب ايداع كفالة عند تقديم الطمن من نوى الشأن ، وعلى مصادرة هذه الكفالة في حالة صدور حكم من دائرة فحص الطعون برفض الطمن — اذا كان الطاعن هو الحكومة أو كان شخصا تقرر اعفائه من الرسوم ، وقضت دائرة فحص الطعون برفض الطمن ومصادرة الكفالة ، فإنه لا يجوز مطالبة أيها بالكفالة .

بمضى الفتوى :

أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ينص في المادة ١٥ منه على أنه « يجوز الطمن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية أو المحاكم التأديبية ... » ويجب على نوى الشأن عند التقرير بالطعن أن يودعو خزانة المحكمة كفالة قيمتها عشرة جنيهات إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة القضاء الإداري أو المحكمة التأديبية العليا أو خمسة جنيهات إذا كان الحكم صادرا من إحدى المحاكم الإدارية أو التأديبية وتنفيذا دائرة فحص الطعون بمصادرتها في حالة الحكم برفض الطمن ... » وفي الحالات التي يستصدر الطاعن فيها قرارا من مفوض الدولة باعفائه من رسوم الطمن وكذلك في الطعون التي ترفع من المحكمة ، جرى ظم كتاب المحكمة الإدارية العليا في حالة صدور حكم دائرة فحص الطعون برفض الطمن ومصادرة الكفالة ، على مطالبة الطاعن بالكفالة ، وقد رأى الجهاز المركزي للحسابات أن هذه المطالبة غير جائزة وأن الكفالة لا تستحق في تلك الحالات فاستطلع مجلس الدولة رأى إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية في هذا الشأن ، حيث لفتت بانه اذا صدر الحكم برفض الطمن ومصادرة الكفالة فإنه يتمين تنفيذ هذا الحكم بتقيد الكفالة طلبا على الطاعن سواء في ذلك

أن يكون الطعن مقابلاً من الحكومة أو من شخص معنى من الرسوم القضائية ،
ومن ثم طلب الجهاز عرض الموضوع على الجمعية العمومية .

ومن حيث أن قانون المرافعات ينص في المادة ٢٥٤ منه على أنه
« يجب على الطاعن أن يودع خزانة المحكمة التي تقدم إليها صحيفة الطعن
على سبيل الكفالة مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً . . . ويعفى من أداء الكفالة
من يعفى من أداء الرسوم » وهذا الحكم بالإعفاء كان مقرراً من قبل بنص
المادة (٨) من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر
بالتقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ثم نص القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨
باصدار قانون المرافعات في مادته الأولى على إلغاء الباب الأول من
القانون سالف الذكر وهو الذي يشتمل على نص المادة (٨) المشار إليها
وأزاء هذا الحكم فإنه يتعين تحديد من يعفون من الرسوم القضائية
المفروضة على الطعون التي تقدم أمام المحكمة الإدارية العليا توصلنا إلى
تحديد من يعفون من إيداع الكفالة المقررة على هذه الطعون .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس
الدولة ينص في مادته الثالثة على أن « تطبق الإجراءات المنصوص عليها
في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات . . . فيما لم يرد فيه
نص . . . » كما ينص في مادته الرابعة على أن « تسري القواعد المتعلقة
بتحديد الرسوم المعمول بها . . . إلى أن يصدر القانون الخاص بالرسوم » ،
وكذلك ينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن
الرسوم أمام مجلس الدولة في مادته الثالثة على أن تطبق الأحكام
المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية بالنسبة لما يرفع من دعاوى
الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة أو في هذا القرار .
أو يتخذ من إجراءات وفلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في لائحة

ولما كانت الرسوم القضائية في المواد المدنية منضبطة بالقانون
رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فمن ثم يكون المراد في تعيين الرسوم الخاصة
بالدعاوى والطعون الإدارية ولوجه الإعفاء منها ، وبالتالي لوجه الإعفاء من

الكفالة ، الى المرسوم الخاص بتعريف الرسوم والاجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإدارى الصادر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ والى القرار الجمهورى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ ، وفيها عدا ذلك الى احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ واحكام قانون المرافعات .

ومن حيث أن المرسوم الصادر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ المشار اليه ينص فى مادته التاسعة على أن « يعفى من الرسوم كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون الدعوى محتلة الكسب » وقد وكل قانون مجلس الدولة فى المادة ٣٠ منه الى مفوض الدولة أن يفصل فى طلبات الاعفاء من الرسوم .

وينص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فى المادة ٥٠ منه على أنه « لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة . » وهذا النص معمول به فى مجلس الدولة باعتباره من الاحكام المتعلقة بالرسوم القضائية التى لم يرد بشأنها نص خاص فى المرسوم أو فى القرار سالف الذكر .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم ان الحكومة تعفى من الرسوم المقررة على الطعون التى ترفع أمام المحكمة الإدارية العليا ، وكذلك يعفى منها من يقرر مفوض الدولة اعفاءه لثبوت عجزه عن دفعها وبشرط أن يكون طعنه محتل الكسب ، وتبعا لذلك يعفى كلاهما من أداء الكفالة إعمالا لنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات . وفضلا عن ذلك فان اشتراط الكفالة عن الطعن مقصود به حل المحكوم ضده على التروى قبل أن يقيم طعنه ، فلا يقنيه على غير أساس أو على أسس واهية ، ولا يقدم عليه لمجرد اطالة أمد النزاع ، ويباعث من الكيد لخصمه واللد فى مخاصمته ، وتلك جميعها اعتبارات تتفق اذا كان الطعن مقاما من الحكومة ، إذ باعتبارها القوام على الصالح العام تنتزه عن أن ترفع طعنا لغير وجه المصلحة العامة أو لغير قصد سيادة القانون وكذلك تتفق تلك الاعتبارات اذا كان الطاعن قد تقرر اعفاؤه من الرسوم القضائية . باعتبار أن رغبته فى الطعن قد عرضت من قبل على هيئة قضائية ، فاستبانت (م — ٤٤ — ج ١٥)

جفتها وقدرت ان طعنه محتفل الكسب ، ومن ثم فانه فى الحالين يستط الباعث الذى حدا بالمشرع الى تقرير الكفالة . ويستتبع ذلك اعتبار الاعفاء من الكفالة .

ومن حيث ان صدور الحكم من دائرة فحص الطعون برفض الطعن ومصادرة الكفالة ، يجد له محلا فى شقه الخاص بالمصادرة ، اذا كان ثمة كفالة استحققت على الطاعن ، اما اذا لم يكن ثمة كفالة مودعة ، نتيجة كون الطاعن معنيا منها فان المحكمة لا يمكن ان تكون قد رمت بذكها الى خلق كفالة لا وجود لها فانونا تحمل بها الطاعن على خلاف الواقع والقانون . وانما ينحصر مرمى الحكم فى مصادرة الكفالة ان كانت مستحقة قانونا على اساس من النصوص التى تحدد الكفالة وتوضح احوال ادائها وحالات الاعفاء منها ، فاذا وجدت الكفالة ، تعين مصادرتها ، اما اذا لم توجد بان كان الطاعن غير ملتزم بها . فانه لا يكون فى الامكان مصادرتها . ولا يسوغ خلقها لقم هذه المصادرة .

لهذا انتهى راء الجمعية العمومية الى انه اذا قضت دائرة فحص الطعون برفض الطعن ومصادرة الكفالة ، وكان الطاعن هو الحكومة او كان شخصا تقرر اعفاؤه من الرسوم . فانه لا يجوز مطالبة ايها بالكفالة .

(ملف ٩/٥/٦٨ - جلسة ١٩٧١/٣/١٨)

قاعدة رقم (٥١٨)

المبدأ :

كفالة - الطعن امام المحكمة الادارية العليا - المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - تنظيمها احوال الطعن امام المحكمة الادارية العليا - نصها على وجوب ايداع كفالة عند تقديم الطعن من نوى الشان ، وعلى مصادرة هذه الكفالة فى حالة صدور حكم من دائرة فحص الطعون برفض الطعن - عدم تقرير المشرع مصادرة الكفالة وعدم تخصيصه فى ذلك فى اية حالة اخرى - وجوب صرف الكفالة للطاعن اذا احيل الطعن من دائرة فحص الطعون الى المحكمة الادارية العليا ، دون انتظار لصدور الحكم فى الطعن .

ملخص الفتوى :

ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ينص في المادة ١٥ منه على انه « يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم التأديبية .. » ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن أن يودعوا خزانة المجلس كفالة قيمتها عشرة جنيهات إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة القضاء الإداري أو المحكمة التأديبية العليا أو خمسة جنيهات إذا كان الحكم صادرا من إحدى المحاكم الإدارية أو المحاكم التأديبية وتقتضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها في حالة الحكم برفض الطعن « . » وقد جرى قلم الكتاب على رد الكفالة لى الطاعن في حالة ما إذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا دون انتظار لصدور الحكم فيه ورأى الجهاز المركزي للحسابات أنه يتعين أرجاء صرف الكفالة إلى صاحبها حتى يحكم نهائيا في الطعن ، وذلك لاحتمال أن يصدر الحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه مما يجب معه مصادرة الكفالة ، وقد استطلع المجلس رأى إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية في هذا الشأن فمات أن مسلك قلم الكتاب مطبق للقانون . ومن ثم طلب أن جهاز عرض الموضوع على الجمعية العمومية .

ومن حيث أن المشرع نظم في نص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقرر وجوب ايداع كفالة عند تقديم الطعن من ذوى الشأن ، كما نص على مصادرة هذه الكفالة في حالة واحدة محددة ، هي حالة صدور حكم من دائرة فحص الطعون برفض الطعن ، ولم يقرر المشرع مصادرة الكفالة ولم يرخص في ذلك في أية حالة أخرى ، كفالة صدور الحكم من المحكمة الإدارية العليا بعد إحالة الطعن إليها بعدم قبوله أو بعدم جواز نظره أو برفضه ، ومن ثم يتعين القول بأن الكفالة إنما يجوز مصادرتها في تلك الحالة المحددة ، بماذا لم تتحقق هذه الحالة بأن قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا فإنه لا يجوز مصادرة

الكفالة بعد ذلك ، وتصبح هذه الاحالة سببا لاحقية الطاعن في استرداد كفالته وبالتالي لا يجوز ارجاء صرفها اليه انتظارا لصدور حكم للمحكمة الادارية العليا ، طالما ان المشرع لم يوجب على هذه المحكمة ولم يرخص لها في مصادرة الكفالة اذا قضت بعدم قبول الطعن او برفضه .

ومن حيث انه مما يؤيد النتيجة المتقدمة ان ابداع كفالة عند الطعن مقصود به ضمان جدية الطعن والاقتلال من الطعون التي لا تستند الى اساس معقول ، حتى يتروى المحكوم ضده قبل الطعن في الحكم فلا يبادر اليه دون ان يكون له وجه ، وليس من شك في انه حين تقرر دائرة فحص الطعون احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا فانها تقرر ذلك لان الطعن جدير بالعرض عليها لما لآئه مرجح القبول او لان الفصل فيه يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره (وذلك حسبها تنص عليه المادة ١٧ من قانون مجلس الدولة) ، وذلك معناه ان الطعن يقوم على اساس وتسنده اعتبارات معقولة تحتل الاخذ بها ، ولم يكن وليد رغبة مجردة في اطالة امد النزاع او نتيجة لحد في الخصومة لا يسانده اعتبار جدي ، وحسب الطاعن ان مشاركته دائرة فحص الطعون رايه وقدوت ان وجهة نظره محتملة القبول ، علا يمكن بعد ذلك القول بان الطعن كان غير جدي وانه يتعين ان تصدر الكفالة اذا لم تأخذ به المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث انه لا وجه للحجاج بنص المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات الذي ينص على انه « اذا قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن او برفضه او بعدم جواز نظره حكبت على رافعه بالمصاريف فضلا عن مصادرة الكفالة كلها او بعضها . » وانه يتعين اتباع حكم هذا النص في حالة صدور الحكم من المحكمة الادارية العليا بعدم قبول الطعن او رفضه او بعدم جواز نظره ، استنادا الى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على ان « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق احكام قانون المرافعات . » فيما لم يرد فيه نص « - لا وجه لذلك كله ، اذ ان مناط تطبيق احكام قانون

المرافعات أمام القضاء الإداري إلا يوجد نص في قانون مجلس الدولة بحكم الموضوع المعروض ، وفي الحالة المماثلة يوجد نص المادة ١٥ في قانون مجلس الدولة الذي تضمن تنظيمها كاملا للكفالة ، وأوجب على دائرة فحص الطعون مصادرتها إذا حكمت برفض الطعن ، ولم يوجب ذلك على المحكمة الإدارية العليا ولم يجزه لها إذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إليها ، مما يفيد بغير شك أن المشرع رغب عن مصادرة الكفالة في غير الحالة التي حددها ، وليس من قبيل التفسير السليم للقانون أن يقال إن قانون مجلس الدولة اقتصر على تنظيم مصادرة الكفالة أمام دائرة فحص الطعون ، وأغفل هذا التنظيم أمام المحكمة الإدارية العليا ، مما يتعين معه الرجوع في هذه الحالة الأخيرة إلى أحكام قانون المرافعات ، وإنما الصحيح أن المشرع نظم الكفالة عند الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ، وحدد الحالة التي يتعين فيها مصادرتها وأنه إزاء هذا التنظيم الخاص ، لا يوجد محل لتطبيق أحكام قانون المرافعات .. وذلك فضلا عن أن نظام الطعن بالنقض لا يخضع لنظام فحص الطعون بمعرفة دائرة خاصة قبل إحالته إلى المحكمة وذلك بعد صدور قانون المرافعات الجديد على خلاف النظام الذي يقرره قانون مجلس الدولة .

وإذا كان قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ضمن في الباب الأول منه نص المادة ١٠ الذي يوجب على دائرة فحص الطعون أن تصدر الكفالة في حالة الحكم برفض الطعن ، كما تضمن أيضا نص المادة ٢٥ الذي يوجب على محكمة النقض مصادرة الكفالة إذا هي حكمت بعدم قبول الطعن أو برفضه — إذا كان ذلك ، فإنه يلاحظ أن هذا القانون صدر هو وقانون مجلس الدولة في تاريخ واحد (٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩) ورغم ذلك غاير المشرع بينهما في حالات مصادرة الكفالة ، فبينما قرر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مصادرة الكفالة في حالة الحكم برفض الطعن سواء من دائرة فحص الطعون أو من محكمة النقض ، قرر القانون رقم ٥٥

لسنة ١٩٥٩ مصادرنها على حالة الحكم برفض الطعن من دائرة فحص الطعون ، فهي إذن مغيرة مقصودة ، لا يستقيم معها القول بأن المشرع وهو يصدر قانونين في يوم واحد أراد أن يقصر تنظيم الكفالة في قانون مجلس الدولة على احدى حالتين ، تاركا الحالة الأخرى للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ينظمها بحكم الاحالة الواردة في نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، أي أنه تعمد أن يترك فراغا في قانون لتستعار فيه احكام قانون اخر صدر معه في التاريخ ذاته والذي لا شك فيه ان ذلك الاختلاف في الحكم وظروفه كما تقدم ، اختلاف مقصود يتعين التزامه والوقوف عنده .

كما يلاحظ أيضا ان الباب الأول من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض وهو المتضمن لنص المادتين ١٠ و ٢٥ سلفي الذكر . قد ألفي برمته ، وذلك بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات . وأصبح النظام القائم أمام محكمة النقض لا يشتمل على مرحلة فحص الطعون .

ومن حيث انه بالاضافة الى ما تقدم فان الثابت انه منذ أبيع بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لذوي الشأن أن يطعنوا أمام المحكمة الإدارية العليا « مع ايداع كفالة » لم تصدر هذه المحكمة حكما واحدا بمصادرة الكفالة كلها او جزء منها . وذلك استقرار لا يجوز معه القول بوجود احتمال ان تحكم هذه المحكمة بالمصادرة في حالة الحكم بعدم قبول الطعن او برفضه ، وبالتالي لا يقوم محل لارجاء صرف الكفالة الى الطاعن انتظارا لصدور الحكم .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى انه اذا احيل الطعن من دائرة فحص الطعون الى المحكمة الادارية العليا . تعين صرف الكفالة الى الطاعن دون انتظار لصدور الحكم في الطعن .

قاعدة رقم (٥١٩)

المبدأ :

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في حكم صادر من المحكمة التأديبية —
قيام حالة من احوال الطعن بهذا الحكم تستوجب الفاء — ابقاء المركز القانوني
للطاعن في شأن الجزاء التأديبي الذي صدر به الحكم مطلقا الى ان يفصل
في الطعن — دريان القانون رقم ٤٦ بلتر مباشر على حاله فيما تضمنه من
إلغاء جزاء خفض المرتب وخفض الدرجة وخفض المرتب والدرجة .

ملخص الحكم :

مضى بان المحكمة ان معاقبة الطاعن بحكم المحكمة التأديبية المطعون
فيه بخفض درجته الى الدرجة السادسة وخفض مرتبه الى اول مربوط
هذه الدرجة يعتبر غلوا مبناه عدم الملازمة الظاهرة بين خطورة الذنب ونوع
الجزاء : فانه على هذا الوضع وقد تم بالحكم المطعون فيه حالة من
احوال الطعن ايلم هذه المحكمة تستوجب الفاء ، والحكم على الطاعن
بالجزاء المناسب لما ثبت وقوعه منه من مخالفات فان مركزه القانوني في
شأن هذا الجزاء يظل مطلقا الى أن يفصل في الطعن الراهن بصدد
هذا الحكم : ومن ثم فان احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فيما
تضمنه من إلغاء جزاءات خفض المرتب وخفض الدرجة وخفض المرتب
والدرجة تسرى على حالته باثر مباشر بحيث لا يجوز توقيع احد هذه
الجزاءات عليه .

(طعن ٧٦٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٥٢٠)

المبدأ :

الزام امر التقدير للحكومة بنصف الرسم التابت المفروض على الطعن — مخالفته للقانون — اساس ذلك : حكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المتعلق بالرسوم القضائية التى تنص على انه لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة — قضاء المحكمة الادارية العليا فى هذا الطعن بالزام الحكومة بنصف المصروفات يقتصر اثره على عناصر المصاريف المستحقة قانونا ولا يشمل الرسوم القضائية التى لا وجود لها قانونا تبعا لعدم استحقاقها اصلا .

ملخص الحكم :

ومن ناحية اخرى فقد انطوى امر تقدير المصروفات التى تلزم بها الجهة الادارية سالفة الذكر على مخالفة اخرى للقانون حين لزمها بنصف الرسم التابت المقرر عن الطعن ، ذلك ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم امام مجلس الدولة قضى فى المادة (٢) على ان يفرض رسم ثابت قدره ١٥ جنيها على الدعاوى التى ترفع من ذوى الشأن امام المحكمة الادارية العليا ونص فى المادة (٢) على ان تطبق الاحكام المتعلقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية والتجارية بالنسبة لما يرفع من دعاوى او يتخذ من اجراءات وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القرار او فى لائحة الرسوم المطبقة امام مجلس الدولة والصادر بها مرسوم فى ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ ولما كانت الرسوم القضائية فى المواد المدنية ينظمها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الذى يرجع اليه فيما لم يرد بشأنه نص خالص فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٩/٥٤٩ والمرسوم الصادر فى ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ فان مقتضى ذلك وجوب اعمال حكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠/١٩٤٤ المشار اليه التى تنص على انه لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة فاذا حكم فى

الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة ومؤدى
ذلك الا تستحق أية رسوم على الدعوى والطعون التى ترفعها الحكومة
وبالتالى لا يصح الزامها بنصف الرسم الثابت عن الطعن المقام عنها تحت
رقم ١٢٠٦ لسنة ٢٦ القضائية لأن قضاء المحكمة الادارية العليا فى
هذا الطعن بالزام الحكومة بنصف المصروفات يقصر اثره على عناصر
المصاريف المستحقة قانونا ولا يشمل الرسوم القضائية التى لا وجود لها
تبعا لعدم استحقاقها اصلا .

(طعن ٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

تصويبات

كلمة الى اقرأىء
نأسف لهذه الاخطاء المطبعية
والكمال لله سبحانه وتعالى . . .

الخطا	الصفحة / السطر	المصواب
كويها	٢٢/٨	كونها
صريحة	٢٢/٩	صريحة
واستحقاقه	١٦/١٢	واستحقاقه
السرية	١٠/١٥	السرية
التعويض	٣/٢٦	التعويض
الفقرة	٧/٤٥	الفقرة
انقضاء	٧/٥٤	انقضاء
الطون	١١/٦٤	المطعون
ثمن	٢٢/٧٤	ثمن
يعتبر	١٨/٩٧	يعتبر
المورد	٩/١٠٨	المورد
القرار	٥/١١٨	القرار
ومد ويته	١٨/١٢٦	ويحتويه
القرار	٢٣/١٤١	القرار
الكثوف	٢٦/١٤٢	الكثوف
يقدم	١٨/١٥٤	يقدم
القضا	١٦/١٧١	القضاء
بكتاتها	١٠/١٧٥	بكتاتها
عبد	٤/١٧٦	عقد
وته	٥/١٨٥	وانه
لى	٢١/١٩٨	الى
الثالثات	٧/٢٠٧	الثابت
الحكم	٤/٢١٠	الحكم
القانون	٨/٢١٦	القانون
وهزم	١٩/٢٢١	وهزم
الإلادارية	١٦/٢٢٣	الإلادارية
ونكلا	٨/٢٣٨	ونكلا
الصار	١١/٢٤٠	الصار

الخطا	الصفحة/السطر	المصواب
المزمة	١٠/٢٩٨	الملزمة
الوظائف	٢٠/٢١٢	الوظائف
بصلن	١٢/٢١٥	بشأن
الملكية	٨/٢٢١	المحكمة
نيل	١٧/٢٢٦	فيه
نكثانيا	١٢/٢٢١	نهائيا
حجية	٢٤/٢٢٤	حجية
اعما	٥/٢٤٢	اعمالا
الهيئد	١٠/٢٦١	الهيئة
المتطة	١/٢٧١	المتعلقة
لغية	١٢/٢٧٦	لغوية
القتل	٧/٢٨٥	النقل
عين	٩/٢٣٧	غير
سين	٢٧/٢٣٧	سمر
سالف	٩/٤٥٢	سالف
ينظر	٢/٤٤٦	ينظر
يفين	٢٠/٥٢١	يفير
واجبتك	١٩/٥٤٢	واجبات
لقولها	٢١/٦٥١	لاولها
محكمة	٢٦/٦٦٧	محكمة
لا ربح	٩/٦٧٧	لربح
ينه	٢٠/٦٨١	ينهى
بذي	٢٢/٦٨٤	بأى

رقم الايداع بدار الكتب المصرية ١٩٨٧/٢٤٩٢

دار التوفيق النموذجية

للطباعة والمطبعات

الطبعة ٣٠ مائة الحواشي

بمطبع دار التوفيق

فهرس تفصلى

(الجزء الخامس عشر)

دعوى (*)

الموضوع الصفحة

٧	الفصل الثانى — دعوى الالفاء :
٧	الفرع الاول — تكيف دعوى الالفاء وطبيعتها .
٢٢	الفرع الثانى — قبول دعوى الالفاء .
٢١	الفرع الثالث — الاجراءات السابقة على رفع الدعوى (التنظيم الوجوبى) .
١٠٢	الفرع الرابع — ميعاد الستين يوما .
١٠٢	اولا — بدء ميعاد الستين يوما (النشر والاعلان) .
١٢٠	ثانيا — العلم اليقينى .
١٤٧	ثالثا : حساب الميعاد .
١٧٧	رابعا — وقف الميعاد وقطعه .
١٩٠	خامسا — مسائل متنوعة .
٢١٥	الفرع الخامس — الحكم فى دعوى الالفاء .
٢١٥	اولا — حجية حكم الالفاء .
٢٢٨	ثانيا — تنفيذ حكم الالفاء .
٢٠٢	الفرع السادس — طلب وقف التنفيذ واستمرار صرف المرتب .

٢٦٥	الفصل الثالث — دعوى التسوية .
٢٦٥	أولا — معيار التمييز بين دعاوى الإلغاء ودعاوى التسوية .
٢٧٠	ثانيا — دعوى التسوية لا تخضع للميعاد الذى تخضع له دعوى الإلغاء .
٢٧١	ثالثا — المنازعات المنطوقة بالرواتب لا تتقيد بميعاد الستين يوما
٢٧٤	رابعا — حالات من دعوى التسوية .
٢٧٤	(أ) تحديد الإسمية .
٢٨٠	(ب) الوضع على وظيفة .
٢٨١	(ج) حساب مدد الخدمة السابقة .
٢٨٤	(د) النقل من المكافأة الشاملة الى احدى الفئات التى
٢٨٥	تقسم إليها اعتماد المكافآت والأجور الشاملة .
٢٨٦	(هـ) دعاوى ضبط الاحتياط .
٢٨٦	(و) الاحقية فى مكافأة .
٢٨٨	(ز) اعتزال الخدمة .
٢٨٩	(ح) تسوية معاش .
٢٩٢	(ط) الاحالة على المعاش .
٣٥١	الفصل الرابع — دعوى تهيئة الدليل .
٤٠٦	الفصل الخامس — الطعن فى الاحكام الادارية .
٤٠٦	الفرع الاول — وضع المحكمة الادارية العليا وظيفتها .
٤٢٠	الفرع الثانى — اختصاص المحكمة الادارية العليا .
٤٦١	الفرع الثالث — ميعاد الطعن وإجراءاته واحكامه بصفة عامة

الصفحة

الموضوع

- الفرع الثالث — ميعاد الطعن واجراءاته واحكامه بصفة عامة ٤٦١
- أولا — الميعاد . ٤٦١
- ثانيا — الصفة . ٤٩١
- ثالثا — المصلحة . ٥١٧
- رابعا — التقرير بالطعن . ٥٢٢
- الفرع الرابع — طعن الخصم الثالث والخارج عن الخصومة . ٥٥٧
- الفرع الخامس — طعون هيئة مفوضى الدولة . ٥٦٨
- الفرع السادس — الطعن في الاحكام الصادرة قبيل الفصل في الموضوع . ٥٩٠
- الفرع السابع — سلطة المحكمة الادارية العليا في نظر الطعون المعروضة عليها . ٦٠٩
- الفرع الثامن — التماس اعادة النظر . ٦٦٢
- الفرع التاسع — دعوى البطلان الاصلية . ٦٧٥
- الفرع العاشر — الطعن في احكام دائرة فحص الطعون . ٦٨٤
- الفرع الحادى عشر — مسائل متنوعة . ٦٨٦

سلسلة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكهاني - محكم)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولاً - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .

٢ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثاني » .

٣ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .

٤ - المدونة العمالية في قوانين أصالة العمل .

٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقاري .

٧ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .

٨ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ - التراخيص صاحب العمل القانونية .

ثانياً - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) .

ويتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا — ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء ولحكالم المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا — ٨٠ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء — ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة الطبية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث الطبية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأجنبية والأوروبية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء — ٣ آلاف صفحة) .
نقذت وسيتم طباعتها بعد تحديث مطوماتها خلال عام ١٩٨٧) .
وتتضمن عرضا حديدا للتواحي التجارية والصناعية والزراعية والطبية . الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — الفين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
(نقذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ — الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء — الفين صفحة) (نقذت وسيتم طباعتها بعد تحديث مطوماتها خلال عام ١٩٨٧)
وتتضمن كافة المطومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والطبية . الخ . بالنسبة لكافة توجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ — موسوعة القضاء والقضاة الدول العربية : (٢٧٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء ولحكالم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مصر والمصراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا إيجازيا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والثلافة القانونية وبمفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظم الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبيا موضوعيا وإيجازيا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التطبيق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (جزآن) .

وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المرفى : (ثلاثة اجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المرفى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ — الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقترنها بحكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرقية موضوعاتها ترتيبا ابجديا وزنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ — الموسوعة الاعلامية الحديثة لمدينة جدة :

باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة بمدينة جدة (بالكتابة والصورة) .

١٧ — الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (حوالى ٢٤ جزء) .

ت الد
و حات الدار العرس

سوق حات الدار العرس
سوق حات الدار العرس

سوق حات الدار العرس
سوق حات الدار العرس

سوق حات الدار العرس
سوق حات الدار العرس

سوق حات الدار العرس
سوق حات الدار العرس

سوق حات الدار العرس
سوق حات الدار العرس

سوق حات الدار العرس
سوق حات الدار العرس

سوق حات الدار العرس
سوق حات الدار العرس

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

